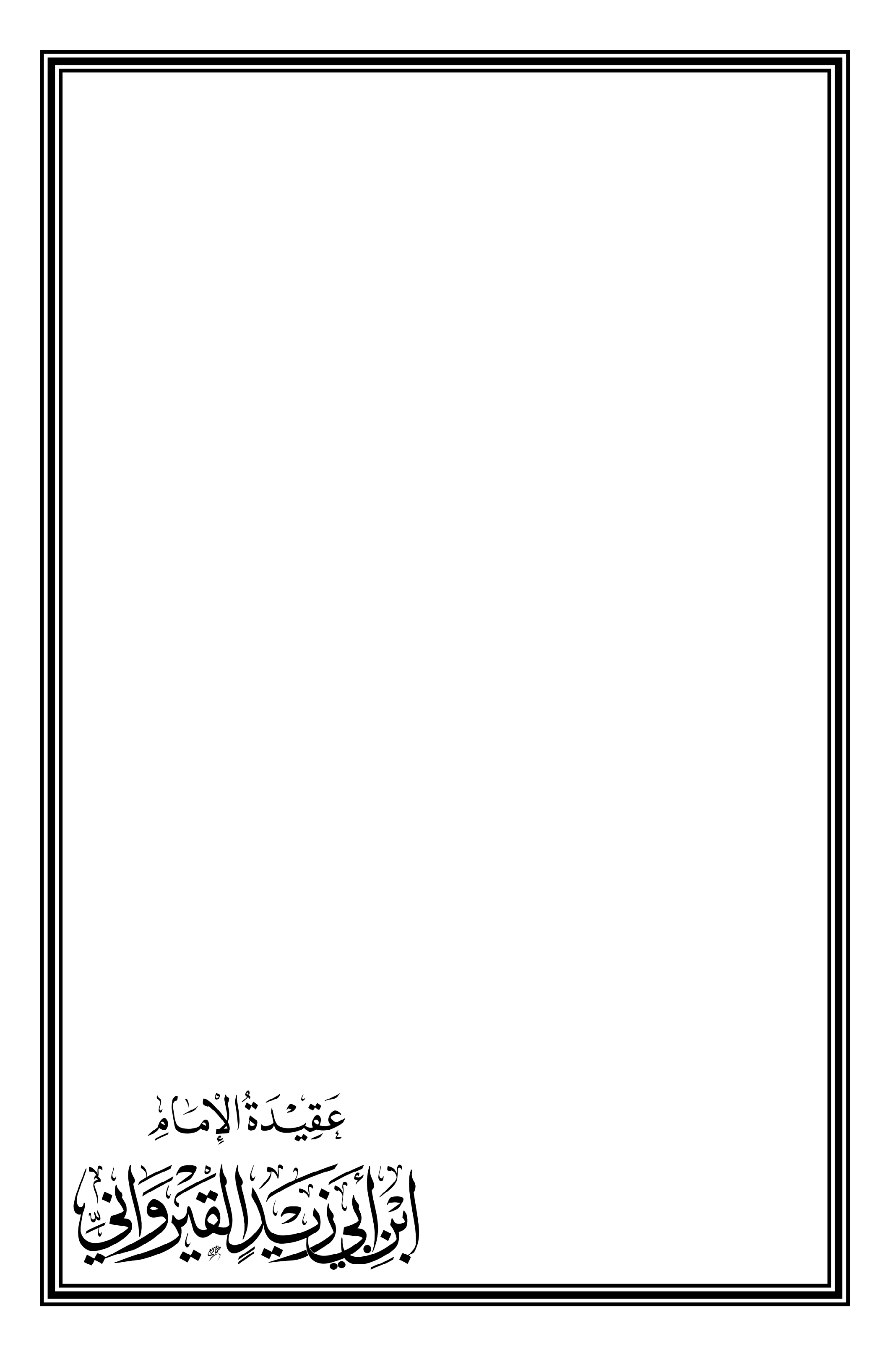
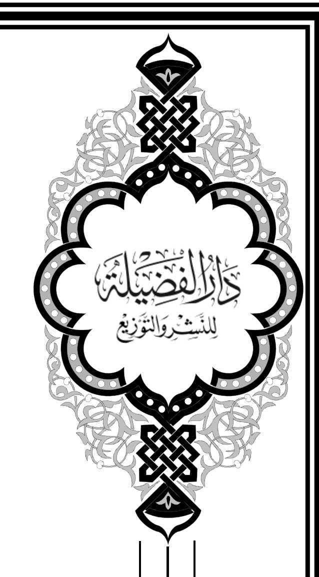

عقيدة الإمام
ابن أبي زيد القيرواني



الطبعة الأولى لدار الفضيلة

(1435 هـ ـ 2014 م)

رقم الإيداع: 3088 ـ 2014

ردمك: 2 ـ 020 ـ 58 ـ 9947 ـ 978

دار الفضيلة للنشر والتوزيع

العنوان: حي باحة (03)، رقم (28) الليدو ـ المحمدية ـ الجزائر

هاتف وفاكس: 63 94 51 (021)

التوزيع: 08 53 62 (0661)

البريد الإلكتروني: darelfadhila@hotmail.com

موقعنا على الشبكة العنكبوتية: www.rayatalislah.com

عقيدة الإمام

ابن أبي زيد القيرواني

المشهور بـ «مالك الصغير»

ت ٣٨٦ هـ

جمع ودراسة

أبي وائل هشام بن حسن علاهم

تقريظ

أ.د. عبد القادر عطا صوفي — الشيخ عبد الغني عويسات

د. فريد عزوق

دار الفضيلة
للنشر والتوزيع

تقريظ
أ.د. عبد القادر عطا صوفي

الحمد لله ربِّ العالمين، والصَّلاة والسَّلام على نبيِّنا محمَّدٍ، وعلى آله وصحبه أجمعين.

وبعد: فإنَّ الإمامَ ابنَ أبي زيد القيروانيَّ من أئمَّة علماء المالكيَّة الَّذين لم يُخالفوا إمامَهم «الإمام مالك بن أنس» في أصول الدِّين.

وقد كان بصيرًا بالردِّ على أهل الأهواء والبدع، كما وصفه القاضي عياض.

وكان على طريقة السَّلف في الأصول، لا يدري الكلام، ولا يتأوَّل، كما قال عنه الحافظ الذَّهبي.

وإبراز جهود هذا العالم مِمَّا يُوضِّح موافقة كثيرٍ من علماء المالكيَّة للإمام مالكٍ في أصول الدِّين.

وهذا ما عمل الأخ الفاضل الشَّيخ هشام بن حسن علاهم الجزائري

على إبرازه.

وقد قرأتُ ما كتبه الأخ الفاضل، فوجدتُه جامعًا لآراء الإمام ابن أبي زيد في مسائل عقديَّة متنوِّعة

والأخ الباحث ـ وفَّقه الله ـ لم يكتف بإيراد أقوال هذا الإمام؛ بل ردَّ على المخالفين، فأجاد؛ وبيَّن طريقة السَّلف، من الصَّحابة والتَّابعين، والأئمَّة المتبوعين بإيجاز.

فجزاه الله خير الجزاء؛ وأسأل الله له التَّوفيق والثَّبات، وأن يزيده علمًا.

واللهَ أسأل أن يهدينا لما اختُلف فيه من الحقِّ بإذنه، إنَّه يهدي من يشاء إلى صراطٍ مستقيم

وصلِّ اللَّهمَّ وسلِّم على عبدك ورسولك نبيِّنا محمَّد، وعلى آله وأصحابه، أفضل صلاة وأتمَّ تسليم؛ والحمد لله ربِّ العالمين.

أ.د. عبد القادر عطا صوفي

أستاذ بقسم العقيدة والمذاهب الفكريَّة

في كليَّة الدَّعوة وأصول الدِّين

بالجامعة الإسلاميَّة في المدينة النَّبويَّة

تقريظ
الشيخ عبد الغني عويسات

بسم الله، والحمدُ لله، والصَّلاةُ والسَّلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن والاه؛ أمَّا بعدُ:

فإنَّ عنايةَ علماء السَّلفِ بالعقيدة ظاهرةٌ، ورعايتَهم لمعاقدها ومقاصدها فاخرةٌ، ومن هؤلاء العلماءِ الأفذاذِ والأئمَّةِ الأعلامِ الَّذين أَوْلَوْا أهمِّيَّةً وعنايةً لها؛ تَحمُّلًا وأداءً، تَعلُّمًا وتعليمًا، تحريرًا وتقريرًا، حراسةً وصيانةً، الإمامُ ابنُ أبي زيدٍ القيرواني، الَّذي هو موضوع رسالة الأستاذ: أبي وائل هشام بن حسن عَلَّاهُمْ، الَّذي جمعَ فيها عقيدةَ هذا الإمام؛ مُبيِّنًا سلفيَّتَه بصورةٍ صحيحةٍ صريحةٍ، مُدافِعًا عنه فيما اتُّهِمَ به من أنَّه خالف مُعتقَدَ السَّلف؛ من مثل اتِّهامِه بنفي الكرامات، وبالتَّمثيل، وبالتَّحريف، ففَنَّدَها ودحضها بَلْهَ أَبطلَها، وأثبت سلفيَّتَه بوجهٍ رجيحٍ، وهذا يُعَدُّ خدمةً لعقيدة أئمَّةِ المالكيَّة الثَّابتين عليها بصورةٍ سلفيَّةٍ سُنِّيَّةٍ كما كان عليها الإمامُ الأوَّل: مالك، وكذلك صار إلى ركبه وسار على دربه: ابنُ أبي زيد القيرواني المُلَقَّب بمالكٍ الصَّغير؛ فكما عَرَّفَ ابنَ أبي زيدٍ بعَرْضِه ودَعْوَتِه إلى عقيدة السَّلف القُرَّاءَ بذلك؛ عُرِفَ بإعراضِه ومُعارَضَتِه وردِّه على أهل البدع والأهواء، ولقد أحسن الكاتبُ اختيارًا لهذا الموضوع.

نسألُ اللهَ أن ينفَعَ بهذه الرِّسالة الأساتذةَ والطُّلَّابَ وعامَّةَ قُرَّائِها بوجهٍ صوابٍ، والحمد لله ربِّ العالمين.

تقريظ
د. فريد عزوق

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله ربِّ العالمين، والصَّلاةُ والسَّلامُ على خَيرِ المُرسلين، وعلى آله وصَحبِه أَجمَعِين.

وبعدُ: فقد أطلعَنِي أخي الفاضل هشام علَّاهم ـ وفَّقه الله ـ على رسالتِه المُقدَّمةِ لنيل شهادةِ الماجستير، بعنوان «عقيدة مالك الصَّغير: الشَّيخ ابن أبي زيد القيرواني»؛ ورأيتُ بعدَ قراءتِها أنَّه أضاف لمكتبة أهل السُّنَّة والجماعة في المُعتَقَدِ من منظورِ المدرسة المالكيَّة بحثًا تأصيليًّا، يَنهَلُ منه طَلَبَةُ العلم المُتشوِّفين للدَّرس العقدي المؤسَّس على النَّقل المُصَدَّقِ، والبحث المُحقَّقِ.

ولقد أجراه الباحثُ ـ في حدود معرفتي ـ على أصول البحث العلميِّ، إلَّا في مواضعَ نبَّهتُه عليها؛ وممَّا زادني حماسًا لرسالته: دفاعُه بأمانةٍ وموضوعيَّةٍ عن عقيدة ابن أبي زيدٍ، وردِّ الشُّبهات المُثارَةِ حولَها؛ ممَّا يدلُّ على ملَكَتِه البحثيَّة والعلميَّة المتميِّزةِ.

وقد الْتَمَسْتُ منه أن يواصِلَ دراسةَ جهودِ ابن أبي زيدٍ في الرَّدِّ على الفِرَقِ الضَّالَّة السَّائدة في زمانه، ومُقارنَتِها بجهود المالكيَّةِ الآخرين في المغرب والأندلس.

وأخيرًا: فإنَّ هذا جهدٌ مشكورٌ؛ أسألُ اللهَ له التَّوفيقَ والقبولَ وتعميمَ النَّفع على الطَّلبة وغيرِهم؛ كما أنوِّه بما فَتَحَ من آفاقٍ بحثيَّةٍ له ولمن يَرغَبُ في دراسةِ جهودِ المالكيَّةِ في بابِ المُعتَقَدِ، لذا أَقتَرِحُ عليه وعلى أمثاله من الباحثين ـ إثراءً للمكتبة العقديَّة عند المالكيَّة ـ دراسةَ ما يلي:

❊ **منهج الدَّرس العقدي للأطفال عند المالكيَّة في القرون الخمسة الأولى:**

ـ محمَّد بن سُحنُون نموذجًا (ت٢٥٦هـ).

ـ أبو مروان عبد الملك بن إدريس الجزيري نموذجًا (ت٣٩٤هـ).

ـ القابسي نموذجًا (ت٤٠٣هـ).

❊ **المناظرات العقديَّة بين أهل السُّنَّة من المالكيَّة وغيرهم من الطَّوائف المخالفة:**

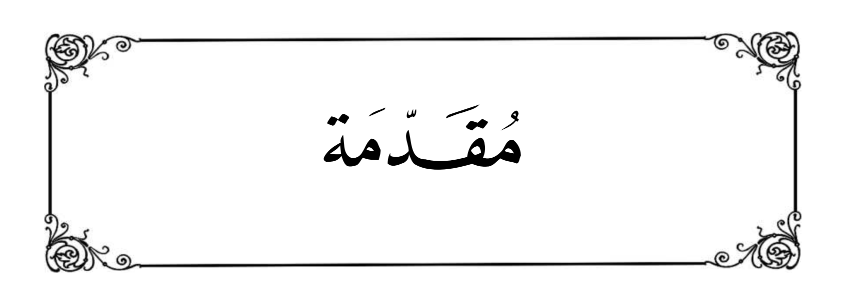
ـ مناظراتُهم للخوارج نموذجًا.

ـ مناظراتهم للفاطميِّين نموذجًا.

ـ مناظراتهم للرَّافضة نموذجًا.

❊ **جهود المالكيَّة في الرَّدِّ على اليهود والنَّصارى.**

د. فريد عزوق



مُقَـدّمَة

إنَّ الحمدَ لله، نحمَدُه ونستعينُه ونستغفرُه، ونعوذُ بالله من شرور أنفسنا، ومن سيِّئاتِ أعمالِنا؛ مَنْ يَهدِه اللهُ فلا مُضِلَّ له، ومَنْ يُضلِلْ فلا هادِيَ له؛ وأشهدُ أن لا إلهَ إلَّا اللهُ، وحدَه لا شريكَ له، وأشهدُ أنَّ محُمَّدًا عبدُه ورسولُه.

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِۦ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسۡلِمُونَ ١٠٢﴾ [سُورَةُ آلِ عِمۡرَانَ].

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُواْ رَبَّكُمُ ٱلَّذِي خَلَقَكُم مِّن نَّفۡسٖ وَٰحِدَةٖ وَخَلَقَ مِنۡهَا زَوۡجَهَا وَبَثَّ مِنۡهُمَا رِجَالٗا كَثِيرٗا وَنِسَآءٗۚ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِي تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلۡأَرۡحَامَۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلَيۡكُمۡ رَقِيبٗا ١﴾ [سُورَةُ النِّسَاءِ].

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَقُولُواْ قَوۡلٗا سَدِيدٗا ٧٠ يُصۡلِحۡ لَكُمۡ أَعۡمَٰلَكُمۡ وَيَغۡفِرۡ لَكُمۡ ذُنُوبَكُمۡۗ وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَقَدۡ فَازَ فَوۡزًا عَظِيمًا ٧١﴾ [سُورَةُ الأَحۡزَابِ].

أَمَّا بَعْدُ:

فإنَّ خيرَ الحديث كتابُ الله، وخيرَ الهدي هَدْيُ مُحَمَّدٍ ﷺ، وشرَّ الأمور مُحدثاتُها، وكلَّ مُحْدَثَةٍ بدعةٌ، وكلَّ بدعةٍ ضلالةٌ، وكلَّ ضلالةٍ في النَّار.

فَـ«الحمد لله الَّذي أقام في أَزمِنَةِ الفترات مَنْ يكون ببيان سنن المرسلين كفيلًا، واختصَّ هذه الأمَّةَ بأنَّه لا تزال فيها طائفةٌ على الحقِّ لا يضرُّهم مَنْ خَذَلهم، ولا مَنْ خَالَفَهم، حتَّى يأتِيَ أَمْرُه، ولو اجتمع الثَّقلان على حَربِهم قبيلًا، يدعون مَنْ ضَلَّ إلى الهدى، ويَصْبِرُون منهم على الأذى، ويُبَصِّرون بنور الله أهلَ العمى، ويُحيُونَ بكتابِهِ المَوتَى؛ فهُمْ أَحْسَنُ النَّاسِ هديًا وأَقْوَمُهم قيلًا، فكَمْ مِنْ قَتِيلٍ لإبليسَ قد أحيَوْهُ، ومِنْ ضالٍّ جاهلٍ لا يَعلَمُ طريقَ رُشدِه قد هَدَوْه، ومن مُبتَدِعٍ في دينِ الله بشُهُبِ الحقِّ قد رَمَوْه، جهادًا في الله، وابتغاءَ مرضاتِه، وبيانًا لحججه على العالمين وبَيِّنَاتِهِ، وطلبًا للزُّلفى لَدَيْه، ونَيْلِ رضوانِه وجنَّاتِه؛ فحارَبُوا في الله مَنْ خَرَجَ عن دينِه القويمِ وصراطِه المستقيم، الَّذين عقدُوا أَلْوِيَةَ البدعة، وأَطْلَقُوا أَعِنَّةَ الفتنة، وخالفوا الكتابَ، واختلفوا في الكتاب، واتَّفقوا على مُفارَقَةِ الكتاب، ونبذوه وراءَ ظُهورِهم، وارْتَضَوْا غيرَهُ عنه بديلًا»[1].

إنَّ اللهَ عَزَّوَجَلَّ بَعَثَ إلى خلقه رُسُلًا من أنفسِهم، ليذكِّروا النَّاسَ بالميثاق الَّذي أخَذَه اللهُ عليهم وهم في صُلبِ أبيهم آدم؛ بأن يعبدوا اللهَ وحده ولا

---

(١) من مقدِّمة الإمام ابن القيِّم لكتابه «مفتاح دار السَّعادة» (١/ ١٧)، وهو مقتبس في بعض فقراتِه من مقدِّمة الإمام أحمد لكتابه «الرَّدِّ على الجهميَّة».

يشركوا به أحدًا من خلقه؛ فكانت دعوةُ الأنبياءِ كلُّها مُرتَكِزَةً على توحيد الله عَزَّوَجَلَّ؛ وهكذا إلى أن بُعِثَ خاتَمُ الأنبياءِ والمرسَلين، نبيُّنا محمَّدٌ ﷺ، فاستمرَّ في هذه الدَّعوة المباركة إلى أَنِ الْتَحَقَ بالرَّفيقِ الأعلى، صلواتُ ربِّي وسلامُه عليه.

ولم يَمُتْ ﷺ حتَّى أتمَّ اللهُ به دينَه، وَعَلَّمَ النَّاسَ كلَّ ما يحتاجونَ إليه، كما قال عَزَّوَجَلَّ: ﴿ٱلۡيَوۡمَ أَكۡمَلۡتُ لَكُمۡ دِينَكُمۡ وَأَتۡمَمۡتُ عَلَيۡكُمۡ نِعۡمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلۡإِسۡلَٰمَ دِينًا﴾ [المائدة: ٣]؛ وقد جاء في حديث أبي الدَّرداء رَضِيَ اللهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبيَّ ﷺ قال: «**لَقَدْ تَرَكْتُكُمْ عَلَى مِثْلِ الْبَيْضَاءِ، لَيْلُهَا وَنَهَارُهَا سَوَاءٌ**»[1]، وها هو أبو ذرٍّ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ يقول: تركَنَا رسولُ الله ﷺ وما طائِرٌ يقلِّبُ جناحَيْه في الهواء إلَّا وهو يذكِّرُنا منه علمًا؛ قال: فقال النَّبيُّ ﷺ: «**مَا بَقِيَ شَيْءٌ يُقَرِّبُ مِن الجَنَّةِ وَيُبَاعِدُ مِنَ النَّارِ إِلَّا وَقَدْ بُيِّنَ لَكُمْ**»[2]؛ فبان إذن أنَّ الدِّينَ قد كَمُلَ من كلِّ الجوانب، ولا مزيدَ على بيان النَّبيِّ ﷺ.

ثمَّ إنَّه ﷺ خلَّفَ بعدَه أصحابًا عظامًا، أَكمَلُوا مسيرةَ الدَّعوةِ الإسلاميَّةِ على منهاجِ النُّبوَّةِ، حتَّى بدأ الاختلافُ والافتراقُ يدِبُّ إلى هذه الأمَّة؛ مصداقًا لقوله ﷺ كما في حديث معاوية رَضِيَ اللهُ عَنْهُ: «**أَلَا إِنَّ مَنْ قَبْلَكُمْ**

(١) رواه ابن ماجه في «المقدِّمة»: باب اتِّباع سنَّةِ رسول الله ﷺ (١/ ٤) برقم (٥)؛ وحسَّنه الألباني في «الصَّحيحة» (٢/ ٣٠٢) برقم (٦٨٨).

(٢) أخرجه أحمد في «مسنده» (٣٥/ ٢٩٠) برقم (٢١٣٦١)، والطَّبراني في «المعجم الكبير» (٢/ ١٥٦) برقم (١٦٤٧)، واللَّفظُ له؛ وصحَّحه الألباني في «الصَّحيحة» (٤/ ٤١٦) برقم (١٨٠٣).

مِنْ أَهْلِ الكِتَابِ افْتَرَقُوا عَلَى ثِنْتَيْنِ وَسَبْعِينَ مِلَّةٍ، وَإِنَّ هَذِهِ المِلَّةَ سَتَفْتَرِقُ عَلَى ثَلَاثٍ وَسَبْعِينَ: ثِنْتَانِ وَسَبْعُونَ فِي النَّارِ، وَوَاحِدَةٌ فِي الجَنَّةِ، وَهِيَ الجَمَاعَةَ»[1].

وقد كان أصحابُ رسول الله ﷺ هم الحاجزُ والعاصمُ للنَّاس من الوقوع في الفتن والمُحدَثات؛ فمَهما أَحدَثَ مُحدِثٌ ضلالةً أو أراد أن يَنشُرَ زيغًا إلَّا وجد من يردُّ عليه ضلالَه وزَيغَهُ وانحرافَه؛ وقد جاء في حديث أبي موسى الأشعري رضي الله عنه قال: «صلَّينا المغربَ مع رسول الله ﷺ، ثمَّ قلنا: لو جلسنا حتَّى نصلِّي معه العشاءَ، قال: فجلسنا فخرج علينا، فقال: «**مَا زِلْتُمْ هَهُنَا**»؟! قلنا يا رسول الله! صلَّينا معك المغربَ، ثمَّ قلنا: نجلس حتَّى نصلِّي معك العشاءَ، قال: «**أَحْسَنْتُمْ**»، أو: «**أَصَبْتُمْ**»؛ قال: فرفع رأسَه إلى السَّماء، وكان كثيرًا ما يرفع رأسَه إلى السَّماء فقال: «**النُّجُومُ أَمَنَةٌ لِلسَّمَاءِ، فَإِذَا ذَهَبَتِ النُّجُومُ أَتَى السَّمَاءَ مَا تُوعَدُ؛ وَأَنَا أَمَنَةٌ لِأَصْحَابِي، فَإِذَا ذَهَبْتُ أَتَى أَصْحَابِي مَا يُوعَدُونَ؛ وَأَصْحَابِي أَمَنَةٌ لِأُمَّتِي، فَإِذَا ذَهَبَ أَصْحَابِي أَتَى أُمَّتِي مَا يُوعَدُونَ**»[2].

فَعُلِمَ إذن حجم الأمانة العظمى، الَّتي كان يتحمَّلها هؤلاء الأصحاب، وخصوصًا فاروق هذه الأمَّة: عمر بن الخطَّاب رضي الله عنه، حيث كان سدًّا منيعًا من انتشار أيِّ فتنةٍ أو مُحدَثَةٍ؛ وقد كان الصَّحابةُ يعلمون

---

(١) رواه أحمد (٢٨/ ١٣٤) برقم (١٦٩٣٧)، وأبو داود في كتاب «السُّنَّة» باب شرح السُّنَّة برقم (٤٥٩٧)، والحاكم وصحَّحه (١/ ٢٠٦) برقم (٤٤٣)؛ وأورده الألباني في «الصَّحيحة» (١/ ٤٠٤) برقم (٢٠٤).

(٢) رواه مسلم في كتاب «فضائل الصَّحابة» (٤/ ١٩٦١)، برقم (٢٥٣١).

هذا؛ حيث جاء في حديث حذيفة رضي الله عنه أنَّه قال: «بينما نحن جلوسٌ عند عمر رضي الله عنه؛ إذ قال: أيُّكم يحفظُ قولَ النَّبيِّ ﷺ في الفتنة؟ قال: فتنةُ الرَّجلِ في أهله ومالِه وولدِه وجارِه، يُكفِّرُها الصَّلاةُ والصَّدقةُ والأمرُ بالمعروف والنَّهيُ عن المنكر؛ قال: ليس عن هذا أسألك! ولكن الَّتي تموج كموج البحر، فقال: ليس عليك منها بأسٌ، يا أمير المؤمنين! إنَّ بَيْنَكَ وبينَها بابًا مُغلَقًا؛ قال عمر: أيُكسَرُ البابُ أم يُفتَحُ؟ قال: لا! بل يُكسَرُ؛ قال عمر: إِذَنْ لا يُغلَقُ أبدًا؟ قلت: أجل! قلنا لحذيفة: كان عمر يعلم البابَ؟ قال: نعم! كما يعلم أنَّ دون غدٍ ليلةً، وذلك أنِّي حدَّثتُه حديثًا ليس بالأغاليط، فهِبْنَا أن نسألَه مَنِ الباب، فأَمَرْنَا مسروقًا فسأله، فقال: مَنِ البابُ؟ قال: عمر»[1].

فبعد موتِ الفاروقِ عمر رضي الله عنه انتشر الخلافُ وظهرت البدع في الاعتقاد والعمل، خصوصًا في النِّصف الثَّاني من خلافة عثمان رضي الله عنه إلى ما بعده، حيث ساعدت عدَّةُ عوامل على ذلك منها:

ـ دخولُ بعض النَّاس إلى الإسلام مع ما يحملونه معهم من مُخلَّفاتٍ فكريَّةٍ، واعتقاداتٍ فاسدةٍ منافيةٍ لدين الإسلام، فصاروا يَبثُّونها بين النَّاس بعد إسلامهم؛ إمَّا جهلًا، وإمَّا مكرًا منهم وسعيًا لإفساد عقائد المسلمين.

ـ الانفتاح على الأمم الوثنيَّةِ السَّابقةِ، ويتجلَّى ذلك بترجمة الخليفة العبَّاسي المأمون لكتب فلاسفة اليونان، فأدخل شرًّا كبيرًا على عقيدة المسلمين.

(١) رواه البخاري في كتاب «الفتن»: باب الفتن الَّتي تموج كموج البحر (١٤/ ٥٤٨ ـ فتح) برقم (٧٠٩٦) ومسلم في كتاب «الإيمان» (١/ ١٢٨) برقم (١٤٤).

ـ الاستقلال بفهم النُّصوص الشَّرعيَّة دون الرُّجوع إلى ما كان عليه السَّلف الصَّالح، خصوصًا صحابة رسول الله ﷺ، الَّذين عايشوا التَّنزيلَ، وفهموا الخطابَ حقَّ الفهم.

ثُمَّ إِنَّهُ بعد فُشُوِّ هذه الانحرافات العقديَّة، احتاج الأَئِمَّةُ إلى الرَّدِّ على زيغِ هؤلاء المُحْدِثِينَ، وصاحَب ذلك بداية التَّدوين فألَّفوا عِدَّةَ كتبٍ في نُصرَةِ عقيدةِ السَّلف؛ منها المسنَد، ومنها غير المسنَد، ومنها المنثور، ومنها المنظوم؛ ولقد قام كثيرٌ مِن أئمَّةِ المالكيَّةِ بجهودٍ كبيرةٍ في هذا المجال، ومن بينهم ـ على سبيل المثال لا الحصر ـ: إمامُ أهل البصرة ابنُ خُوَيْزِ مَنْدَادُ[(١)]، وَأَئِمَّةُ أهل الأندلس كَابْنِ أَبِي زَمَنِيْنِ[(٢)]، والطَّلَمَنْكي[(٣)]، وابن عبد البرِّ[(٤)]، وغيرهم.

---

(١) هو أبو بكر محمَّد بن أحمد، المعروف بابن خُوَيْزِ مَنْدَاد، تفقَّه على الأبهري، وروى الحديثَ عن المصيصي والتَّمَّار وغيرِهما، كان يجانِبُ الكلامَ، ويحكُمُ على كلِّ المتكلِّمين بأنَّهم من أهل الأهواء؛ له اختياراتٌ في المذهب، من مؤلَّفاته كتابٌ كبيرٌ في الخلاف وفي أصول الفقه، لم يُذكَرْ تاريخ وفاتِه، «ترتيب المدارك» للقاضي عياض (٧/ ٧٧)، «الدِّيباج المذهَّب» لابن فرحون (ص٣٦٣).

(٢) هو أبو عبدالله محمَّد بن عبدالله المُرِّي، المعروف بابن أبي زَمَنِين، من المفاخر الغرناطيَّة، كان من كبار المحدِّثين والعلماء الرَّاسخين، مع اقتفاءٍ لآثار السَّلف؛ تَفَقَّهَ بقرطبة على يد ابن مسرَّة وابنِ مُطَرِّف وغيرِهما، وروى عنه أبو عمرو الدَّاني وجماعة، كان حسنَ التَّأليف، من مصنَّفاته: «تفسير القرآن والمغرب في اختصار المدوَّنة»، تُوُفِّيَ سنة (٣٩٩)، «سير أعلام النُّبلاء» للذَّهبي (١٧/ ١٨٨).

(٣) «الدِّيباج المذهَّب» (ص٣٦٥).

(٤) هو أبو عمر يوسف بن عبد الله النَّمَرِيُّ القرطبي، المعروف بابن عبد البرِّ، شيخُ علماء الأندلس، وكبيرُ محدِّثيها في وقتِه، لَزِمَ ابنَ الفَرَضِي، وأخذ عنه علمًا كثيرًا من علم الرِّجال =

ومن هؤلاء الأعلام: إمامُ أهل القيروان: الشَّيخ أبو مُحَمَّدٍ عبدُ الله ابن أبي زيد القيرواني، المُلَقَّبُ بـ: «**مالك الصَّغير**»؛ حيث وُجِدَ في زمنٍ كَثُرَتْ فيه المذاهبُ والآراءُ المُخالِفةُ لما كان عليه السَّلفُ الصَّالح، فألَّف عِدَّةَ كتب في نُصرَةِ مذهبِ أهلِ السُّنَّة والأثر، منها ما وصل إلى أيدينا، كمقدِّمَتَيِ «الرِّسالة» و«الجامع»؛ ومنها ما فُقِدَ، وهو أكثرُها، لكن ـ بحمد الله ـ وُجِدَت له أقوالٌ ومواقفُ، وذلك في كتب السِّيَر والتَّراجم أو الفتاوى، فأردتُّ في هذا البحث تسليطَ الضَّوء على عقيدة هذا الإمام لبيان جهوده العظيمة في هذا المجال؛ والله المُوَفِّقُ والهادي إلى سواء الصِّراط.

❊ الإِشْكَالِيَّةُ:

تَتَمَثَّل إشكاليَّةُ البحث في تحرير المنهج العقدي الَّذي سار عليه الشَّيخ ابن أبي زيد رَحِمَهُ اللهُ هل هو منهجٌ يتوافق مع ما عليه منهج المُتكَلِّمين، على ما يذكرُه بعضُ النَّاس؛ أم هو مَنهَجٌ يتوافَقُ مع ما عليه أهلُ الحديث، كما يقرِّرُهُ البعضُ الآخر؟

وهل هذا الإمام كان سببًا من أسباب انتشار مذهب أهل الكلام في المغرب عمومًا، وفي القيروان خصوصًا؛ أم على العكس من ذلك: كان سببًا في انحصاره قبل مجيءِ عصرِ المُوحِّدين بزعامة ابن تُومَرْت[1]، الَّذي كان

= والحديث، سمع منه ابنُ حزمٍ والحميدي وغيرُهما، من تآليفه «التَّمهيد» و«الاستذكار» و«الاستيعاب»، توفِّي بشاطبة سنة (٤٦٣) «التَّرتيب» (٨/ ١٣٠)، «الدِّيباج» (ص٤٤٠).

(١) هو أبو عبد الله محمَّد بن عبد الله، الشَّهير بابن تومرت، أخذ عن ابن حمدين والمازَري والطَّرطوشي والغزالي؛ وبعد رجوعه من سَفَرِه إلى المغرب قام بالدَّعوةِ إلى المهديَّة وأسَّس دولةَ الموحِّدين، ألَّف عقيدةً لقَّبها بـ«المرشدة»، على مذهب المتفلسفة والجهميَّة =

من بين العوامل البارزة لانتشاره في بلاد المغرب.

وهذا كُلُّهُ يقود الباحثَ إلى تحقيق المقولة الشَّائعة: «كلُّ مالكيٍّ فهو مُؤَوِّلٌ»؛ فهل يَا تُرَى هذه المَقُولَةُ مُسلَّمةٌ من المُسلَّمات، لا تحتاج إلى برهان، أم أنَّها مُجَرَّدُ دعوى تفتقِرُ إلى الدَّليل؟

وفي جانبٍ آخر، وهو ما يتعلَّق بمذهب المعتزلة: هل الشَّيخ ابن أبي زيد مُوافِقٌ لهم في بعض المسائل؛ كإنكار الكرامات، أم هو مُخالِفٌ لهم تمامًا في كلِّ المسائل الَّتي شَذُّوا فيها عن أهل السُّنَّة والجماعة؟

❊ **أهميَّة الموضوع:**

تَتَجَلَّى أهميَّة الموضوع في:

١ ـ ارتباطه بأشرف العلوم الَّذي هو علمُ الاعتقاد؛ إذ مِن المعلوم أنَّ شرفَ العلم بشرفِ المعلوم، وبما أنَّ علمَ الاعتقاد هو العلم المُتعلِّقُ بالله وأسمائِه وصفاتِه كان هذا العلمُ من أَجَلِّ الطَّاعات وأَفْضَلِ القُرُباتِ، فهو أصلُ الدِّين وركيزَتُه؛ وهو أيضًا أساسُ دعوةِ الأنبياء والمرسلين، من لدن نوح عَلَيْهِ السَّلَامُ إلى نبيِّنا محمَّد بن عبد الله ـ عليه الصَّلاة والسَّلام ـ.

٢ ـ تزويدُ الحقل العلمي بدراسةٍ مُستَوْفَاةٍ حول عقيدةِ فقيهٍ من فُقهاءِ المالكيَّةِ؛ وذلك ليكون النَّاسُ على درايةٍ واطِّلاعٍ عليها.

= والمعتزلة؛ حمل عليها أتباعَه، ونبز من خالفها بالتَّجسيم؛ تُوُفِّي سنة (٥٢٥) وقيل (٥٢٢)؛ «مجموع الفتاوى» (١١/ ٤٧٦)، «بيان تلبيس الجهميَّة» (٣/ ١٠٣)، كلاهما لشيخ الإسلام، «السِّير» (١٩/ ٥٣٩)، «شجرة النُّور الزَّكيَّة» لابن مخلوف (١/ ٢٠٤).

٣ ـ جهلُ كثيرٍ من النَّاس للدَّورِ الكبيرِ الَّذي قام به الشَّيخ ابن أبي زيد في نُصرَةِ السُّنَّةِ وأهلِها، وقمعِ البدعةِ وأهلِها، في وقتٍ كثُرَتْ فيه المذاهِبُ والآراءُ المُحدَثَةُ، وحاد فيه كثيرٌ من النَّاس عن منهج السَّلف الصَّالح رضي الله عنهم، خصوصًا في زمن دولة العبيديِّين.

٤ ـ قلَّة وجود الدِّراسات المتخصِّصة ـ لا سيَّما في المغرب العربي ـ والَّتي تُبرِزُ جهودَ الشَّيخ ابن أبي زيد في مجالِ العقيدة، في حين كَثُرَتْ الدِّراساتُ الفقهيَّة الَّتي تُعْنَى بشخصيَّة هذا الإمام.

❋ **أسباب اختيار الموضوع:**

وقع اختياري لهذا الموضوع لِعِدَّةِ أسباب هي كالآتي:

١ ـ الرَّغبة الآكدة للتَّخصُّص في مجال العقيدة؛ ذلك لِأَنِّي منذُ أَمَدٍ وأنا تَوَّاق للتَّوجُّه نحوَ هذا الاختصاص؛ لكونه أَشرَفَ العلوم وأَفْضَلَها على الإطلاق ـ كما تقدَّم ـ، ولكون فئةٍ كثيرةٍ من النَّاس قد جهلوا مباحِثَها العظيمة.

٢ ـ لأنَّ الشَّيخَ ابنَ أبي زيد عُرِفَ بكونه فقيهًا، لكن قلَّ من يَعرِفُه إمامًا في الاعتقاد ونُصرَةِ السُّنَّة.

٣ ـ قِلَّةُ وجود الدِّراسات الَّتي عُنِيَتْ بجمع الأقوال والموقف الاعتقاديَّة لهذا الإمام، كما أسلفتُ آنِفًا.

٤ ـ إبرازُ الجهود العظيمةِ الَّتي قام بها إمامٌ من أئمَّة السُّنَّة بالقيروان في أصول الدِّين، والَّتي يتغاضى عنها الكثيرون؛ لكون المغاربة لم يَحْظَوْا

بالشُّهرة الَّتي حظي بها المشارقة، وهذا من القديم إلى الحديث؛ والواقع خيرُ دليلٍ على ذلك.

٥ ـ الإسهامُ في الدِّفاع عن هذا الإمامِ العَلَمِ، ممَّا رُمِيَ به مِن أمور باطلةٍ، لم تَثبُتْ عنه، شأنُه شأنُ كثيرٍ من أئمَّة أهل الحديث وأتباع السَّلف.

❊ الدِّراسات السَّابقة:

بالرَّغم من مكانة هذا الإمام، سواء عند أتباع المذهب المالكي، أو عند غيرهم، فقد نَدَرَتْ الدِّراساتُ المستقلَّةُ، والَّتي تُبرِزُ الجانبَ الاعتقاديَّ عند الشَّيخ ابن أبي زيد؛ ولا بُدَّ أن أشيرَ ههنا إلى دراستَيْن اثنتَيْن:

أوَّلها: رسالةُ ماجستير، بعنوان: «ابن أبي زيد القيرواني، ورسالته العقائد»، للباحث سيف الله أوزتورك؛ وذلك بمعهد العلوم الاجتماعيَّة بجامعة دوكوز بتركيا، نوقشت في (٩ أيلول ـ سبتمبر ١٩٩١م)[١].

وثانيها: رسالة دكتوراه، بعنوان: «ابن أبي زيد القيرواني، عقيدته وموقفه من الفرق ومقاومته للبدع»، للباحث مُحيي الدِّين سليمان إمام مديلي، إشراف الدُّكتور محمَّد حسان كسبه، نوقِشَتْ بكلِّيَّةِ الدَّعوة وأصول الدِّين: جامعة أمِّ القرى بمكَّة المكرَّمة، سنة (١٤٢٢هـ/ ٢٠٠١م)[٢].

(١) لم أطَّلِعْ على مضمونها، وإنَّما جاء ذكرُها في «مجلَّة الحكمة»: العدد السَّابع (ص٣٢١).

(٢) حصلت على جزء من المقدِّمة والخاتمة والفهارس، وقد قسَّمَ بحثَه إلى مقدِّمة، وأربعة أبواب، وخاتمة؛ فتحدَّث في الباب الأوَّل عن حياة ابن أبي زيد، وفي الباب الثَّاني عن عقيدته، وفي الباب الثَّالث عن موقفه من الفرق، وفي الباب الرَّابع عن موقفه من البدع والمبتدعين؛ ثمَّ بعد فراغي من كتابة رسالتي هذه أَبْصَرْتُ دراستَه كاملةً.

❊ **طريقة العمل:**

١ ـ اتَّبَعْتُ في كتابة الآيات الخطَّ العثمانيَّ؛ لأنَّه الأَوْلَى والأفضل حين كتابة آي القرآن؛ كما أنِّي التزمت روايةَ حفصٍ عن عاصم؛ لسهولة كتابتها على جهاز الحاسوب؛ وجعلتُ تخريجَ الآية في صلب الرَّسالة؛ وذلك لعدم إثقال الهوامش.

٢ ـ إذا كان الحديث في «الصَّحيحين» أو أحدِهما اكتفيتُ بعزوه إليهما؛ فإن لم يكن فيهما خَرَّجْتُهُ من المصادر المعتمدة الأخرى، فأذكر الكتاب المخرَّجَ فيه، وكذا الباب ـ إن وُجِدَ ـ(١)، ثمَّ أذكر الجزء والصَّفحة ورقم الحديث، وإذا ورد الحديث في غير «الصَّحيحين» اجتهدتُّ في نقل بعض كلام أهل العلم ـ سواءٌ من المتقدِّمين، أو من المتأخِّرين، أو من المعاصرين ـ في بيان درجة الحديث.

٣ ـ ترجَمْتُ للأئمَّةِ والعلماءِ الَّذين ذُكِرُوا في صلب الرِّسالة، دون من ذُكِرُوا في الهامش، فأذكر اسمَه واسمَ أبيه ونسبَه وبعضَ شيوخه وتلاميذِه وشيئًا من الثَّناء عليه، مع ذكر بعض مُؤلَّفاتِه، وسنَةَ وفاتِه بالتَّاريخ الهجري؛

---

(١) وممَّا يحسُنُ التَّنبيهُ عليه ههنا أنَّني حين أُخَرِّج الحديثَ من «صحيح الإمام مسلم» فإنِّي أذكرُ الكتاب فقط، دون ذكر الباب؛ لِأَنَّ الإمامَ مسلمًا ـ كما هو معلومٌ ـ لم يُبَوِّبْ لـ«صحيحه»، وإنَّما التَّبويبُ بعضُه من صنيع النُّسَّاخ، وبعضُه من الشرَّاح؛ كالقرطبي والنَّووي، وتبويب النَّووي هو الأشهر في طبعات مسلم، فما يَظُنُّه كَثِيرٌ من النَّاس من أنَّ التَّبويب هو من صنيع مسلم خلاف الحقيقة.

واسْتَثْنَيْتُ من التَّرجمة الصَّحابةَ والرُّواةَ المذكورين في سند الحديث، إلَّا الصَّحابة الَّذين أُثر عنهم قولٌ، فهؤلاء الَّذين أترجم لهم فقط؛ واستثنيت من التَّرجمة أيضًا الأئمَّةَ الأربعةَ لشُهرتِهم بين النَّاس؛ وكذا اسْتَثنَيتُ العلماءَ والباحثين المعاصرين.

٤ ـ عَرَّفْتُ بالفرق والمذاهب الَّتي ذُكرت في صلب الرِّسالة.

٥ ـ حينما أَذكُرُ المصدرَ في الهامش لا أذكر معه بيانات الطَّبع؛ لعدم إثقال الهامش، وَلأَنَّني سأُعِيدُ ذكرَهم في فِهْرِسِ المصادر والمراجع، فإذا ذكرت المصدرَ والمرجعَ لأوَّل مرَّة أذكرُ اسمَ مُؤلِّفه فقط.

٦ ـ وضعتُ فهارسَ علميَّةً تحتوي على: فهرس للآيات القرآنيَّة، وفهرس للأحاديثِ النَّبويَّةِ، وفهرس للآثار، وفهرس للمصادر والمراجع، وأخيرًا فهرس للموضوعات.



❊ خطَّة البحث:

سِرْتُ فِي كتابة البحث على خطَّة، اشتملت على: مقدَّمة، وثلاثة فصول، وخاتمة.

أمَّا **المُقَدِّمَةُ**، فذكرت فيها عَرْضًا مُوجَزًا، فيه بيان دعوة الأنبياء أممهم إلى التَّوحيد؛ ثمَّ ذكرتُ أسبابَ نشوءِ الاختلاف في هذه الأمَّة؛ وَتَطرَّقْتُ إلى بدايةِ التَّدوين في علمِ العقائدِ وجهودِ العلماءِ في ذلك، ومن بينهم فقهاءُ المالكيَّةِ؛ ثمَّ ذكرْتُ إشكاليَّةَ البحثِ، وأهميَّتَه، وأسبابَ اختيارِه، والدِّراساتِ السَّابقةَ حولَه، والمنهجَ المتَّبعَ في هذه الدِّراسة، وطريقةَ العمل؛ ثمَّ قسَّمْتُ البحثَ إلى ثلاثةِ فصول:

فجعلت **الفصل الأوَّل** في حياةِ الشَّيخِ ابن أبي زيدٍ، فقسَّمتُه إلى أربعةِ مباحثَ؛ فجعلتُ **المبحثَ الأوَّلَ** في العصرِ الَّذي عاشَ فيه، سواءٌ من النَّاحيةِ السِّياسيَّةِ، أو العلميَّةِ، أو الاجتماعيَّةِ؛ ثمَّ **المبحثَ الثَّاني** في حياته الشَّخصيَّةِ، فتكلَّمتُ عن اسمِه، ونسبِه، ومَولِدِه، ووفاتِه؛ ثمَّ **المبحثَ الثَّالثَ** في تَعَلُّمِهِ وَتَعْلِيمِهِ، فتكلَّمْتُ عن شيوخِه وتلاميذِه وشيءٍ من ثناءِ العلماءِ عليه؛ ثمَّ **المبحثَ الرَّابعَ** في آثارِه المطبوعةِ وغيرِ المطبوعةِ.

أمَّا في **الفصل الثَّاني** ـ الَّذي هو أَبرَزُ الفصول ـ فعرَضْتُ فيه عقيدةَ الشَّيخِ ابنِ أبي زيدٍ؛ حيثُ قَسَّمْتُهُ إلى ستَّة مباحثَ؛ فجعلتُ **المبحثَ الأوَّلَ** في الإيمان بالله، فتكلَّمت عن أقسام التَّوحيد الثَّلاثة: الرُّبوبيَّة، والألوهيَّة، والأسماءِ والصِّفاتِ؛ ثمَّ **المبحثَ الثَّاني**، في الإيمان بملائكة الله ورُسلِه؛ ثمَّ

المبحثَ الثَّالثَ، في الإيمان باليوم الآخر؛ فَتَطَرَّقْتُ لذكر الحياةِ البرزخيَّةِ، وأشراطِ السَّاعةِ، ومنازلِ يومِ القيامةِ، وأهوالها؛ ثمَّ **المبحثَ الرَّابعَ**، في الإيمان بالقضاء والقدر، خيرِه وشرِّه؛ فذكرتُ أَدِلَّتَهُ، وأركانَه، ومسألةً تتعلَّقُ به؛ ثمَّ **المبحثَ الخامسَ**، في مسائل الإيمان؛ فذكرت حقيقتَه، وزِيادَتَه، ونُقصانَه، وحُكْمَ مرتكبِ الكبيرة، ونواقضَه؛ ثمَّ **المبحثَ السَّادسَ** والأخير، في ذكر مسائلَ مُتَفَرِّقَةٍ من أبواب الاعتقاد، فذكرتُ صحابةَ رسولِ الله ﷺ، ثمَّ مسألةَ السَّمعِ والطَّاعةِ لولاة الأمور وقتالِ الخوارج؛ وأخيرًا التَّحذيرِ من الجدال والبدع، والحثِّ على اتِّباع السَّلَفِ.

أمَّا **الفصل الأخير**، فأَوْرَدتُّ فيه بعضَ الشُّبهات أو الاتِّهامات الَّتي تُكال لهذا الإمامِ الكبيرِ؛ فذكرتُ تُهمَةَ إنكارِ الكراماتِ وتُهمةَ التَّأويل، وأخيرًا تُهمَةَ التَّشبيه؛ ثمَّ أجبْتُ على كلِّ واحدةٍ منها بالجواب الشَّافي، إن شاء اللهُ تعالى.

أَمَّا **الخاتمة**، فاستعرضْتُ فيها خلاصةَ البحث ونتائجَه الَّتي توصَّلْتُ إليها، بفضل الله تبارك وتعالى.



❋ **تنبيهات:**

١ ـ المقصود بالآراء الاعتقاديَّةِ في عنوان الرِّسالة[١]: مسائلُ الاعتقاد، أو أصولُ الدِّين؛ فآراء ابن أبي زيد هي عقيدة ابن أبي زيد سواء بسواء؛ ولا يُقصَدُ بها الاجتهادُ والقولُ بغلبة الظَّنِّ.

وهذا التَّعبير ـ أي الآراء الاعتقاديَّة ـ قد استعمله أئمَّةٌ، منهم: الطَّحاوي[٢]، حيث قال في «عقيدته»: «ونرى الصَّلاة خلف كلِّ برٍّ وفاجر من أهل القبلة، وعلى من مات منهم»[٣]؛ وقال أيضًا: «ولا نرى الخروجَ على أئمَّتنا وولاةِ أمورنا وإن جَارُوا»[٤].

وقال الإمام أبو عثمان الصَّابوني[٥]: «ويرى أصحابُ الحديث الجمعةَ

---

(١) لقد قمتُ بتعديل عنوان البحث من: «**الشَّيخ ابن أبي زيد القيرواني وآراؤه الاعتقاديَّة**»، إلى: «**عقيدة الإمام ابن أبي زيد القيرواني: مالك الصَّغير**»، وذلك استجابةً لاقتراح بعض المشايخ الفضلاء، منهم الشَّيخ الدُّكتور عبد الرزَّاق بن عبد المحسن العبَّاد ـ حفظه الله ـ؛ لأنَّ مثلَ هذه التَّسميةِ أسلمُ من الانتقاد؛ وقد أَبْقَيْتُ على هذا التَّنبيه من باب الإفادة، وكذا التماس العذر لمن عنون لدراسته بمثل ما كنتُ عنونْتُ له سابقًا.

(٢) هو أبو جعفر أحمد بن محمَّد الأزدي، المعروف بالطَّحاوي، مُحدِّثُ الدِّيارِ المصريَّةِ وفقيهها على مذهب أبي حنيفة؛ سمع من المزني والرَّبيع بن سليمان وجماعةٍ، وحدَّث عنه الطَّبراني والخشَّاب وغيرُهما؛ له عدَّة تواليف، منها: «شرح معاني الآثار» و«المختصر في الفقه»؛ توفِّي سنة (٣٢١)؛ «السِّير» (١٥/ ٢٧)، «البداية والنِّهاية» لابن كثير (١٥/ ٧١).

(٣) «الطَّحاويَّة» (ص٦٧).

(٤) المصدر السَّابق (ص٦٩).

(٥) هو أبو عثمان إسماعيل بن عبد الرَّحمن النَّيسابوري الصَّابوني، الإمام المحدِّث شيخُ الإسلام، حدَّث عن ابن مهران وابن أبي شريح وغيرهم، وحدَّث عنه البيهقي وابنه عبد الرَّحمن وخلقٌ، له مصنَّفٌ عظيم في الاعتقاد موسوم بـ: «عقيدة السَّلف وأصحاب الحديث»، توفِّي =

والعيدَيْن وغيرَهما من الصَّلوات خلفَ كلِّ إمامٍ مُسلِمٍ بَرًّا كان أو فاجِرًا. ويَرَوْنَ الكفَّ عمَّا شَجَرَ بين أصحاب رسول الله ﷺ»[1].

٢ ـ حينما أذكرُ ابنَ أبي زيد أصفه بـ: «الشَّيخ»، لأنَّ هذا الوصفَ إذا أُطلِقَ عند المالكيَّةِ يُرادُ به: الإمام ابن أبي زيد القيرواني[2].

٣ ـ لقد أطلتُ في مباحث الفصلِ الثَّاني، فجعلتها ستَّةً، بينما في الفصل الأوَّل جعلتها أربعةً، وفي الفصلِ الثَّالثِ جعلتُها ثلاثةً فقط، وهذا لاقتضاء البحث ذلك؛ إذ إنَّ الفصلَ الثَّاني يُعَدُّ لُبَّ هذا البحثِ وأساسَهُ؛ لأنَّ المقصودَ منه: إبرازُ عقيدة إمامٍ من أئمَّةِ المالكيَّة، لا مُجَرَّدَ التَّحدُّث عن سيرَتِه وحياتِهِ فحسبُ.

٤ ـ لا أنسى أن أتقدَّم بالشُّكر الجزيل إلى المشايخ الفضلاء: الشَّيخ الأستاذ الدُّكتور عبد القادر بن محمَّد عطا صوفي ـ حفظه الله ـ والشَّيخ الدُّكتور فريد عزُّوق ـ حفظه الله ـ والشيخ الفاضل عبد الغني عوسات على تفضُّلهم بقراءة الرِّسالةِ والتَّقديمِ لها رُغمَ ضِيقِ الأوقاتِ، فأسألُ اللهَ أن يُبارِكَ فيهم وينفعَ بهم طلَّاب العلم، كما أنَّ الشُّكرَ موصولٌ ـ أيضًا ـ لمن علَّمنا وأفادنا وربَّانا؛ وعلى رأسهم شيخنا العالم الدُّكتور: أبو عبد المعزِّ

= سنة (٤٤٩) «السِّير» (١٨/ ٤٠)، «طبقات الشَّافعيَّة» لابن السُّبكي (٤/ ٢٧١).

(١) «عقيدة السَّلف وأصحاب الحديث» (ص١٠٠).

(٢) كما يُرَادُ به أيضًا أبو بكر الأبهري؛ يُنظَر «معالم الإيمان في معرفة أهل القيروان» للدبَّاغ مع تعليق ابن ناجي (٣/ ١١٣)، «اصطلاح المذهب عند المالكيَّة» (ص٢٣٨).

محمَّد علي فركوس، وشيخنا الفاضل الأديب: نجيب جلواح، وغيرهما من مشايخ العلم والإصلاح ـ حفظهم الله وردَّ عنهم كيد الأعادي ـ.

❊ وختامًا:

أرجو من الله العليِّ القدير أن يَرزُقَنِي الإخلاص، وأن ينفع بهذا البحثِ طلَّابَ العلم، الحريصِينَ على التَّزوُّدِ منه، وعلى معرفةِ الحقِّ فيما اخْتَلَفَ فيه النَّاسُ؛ ولا أدَّعي الكمالَ في مثل هذه الدِّراسة، ولكن حسبُكَ أنَّ هذا جهدُ المقلِّ، إن أَصَبْتُ فيه فمن الله وحدَه؛ وإن أَخْطَأْتُ فمن نفسي ومن الشَّيطان، وأستغفرُ اللهَ على ذلك؛ واللهُ المُوفِّقُ والهادي إلى سبيل الرَّشاد.

وصلَّى الله على نبيِّنا مُحمَّد وعلى آله و صحبه و سلَّم تسليمًا مزيدًا.

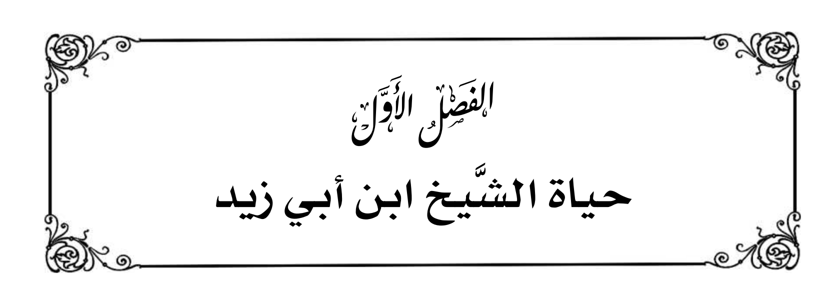
وَإن تــر عيبًــا فسُــدَّ الخلــلا   فَجَـلَّ مـن لا عَيْـب لـه وعَـلا

وإن كـان خَـرْقٌ فَادَّرِكْـهُ بفضـلةٍ   مِن الحلم وَلْيُصْلِحْهُ مَنْ جادمِقْولا

كتبه

هشام بن حسن علاهم

الدويرة ـ الجزائر العاصمة



الفَصْلُ الأَوَّلُ
حياة الشَّيخ ابن أبي زيد

أتناول في هذا الفصل ـ إن شاء اللهُ ـ كلَّ ما يتعلَّق بحياة الشَّيخ ابن أبي زيد، سواء فيما يتعلَّق بعصره الَّذي عاش فيه، أو فيما يتعلَّق بحياته الشَّخصيَّةِ والعلميَّةِ ومؤلَّفاتِه الَّتي خلَّفها، من غير إطالةٍ في ذلك؛ إذ ليس هذا هو المقصودَ من البحث أصالةً؛ بالإضافة إلى تناولها من طرفِ كثيرٍ من الدَّارسين لشخصيَّة ابن أبي زيد.

وقد قسَّمتُ هذا الفصلَ إلى أربعةِ مباحثَ:

*** المبحث الأوَّل: العصر الَّذي عاش فيه، وفيه ثلاثةُ مطالب**

*** المبحث الثَّاني: حياتُه الشَّخصيَّة، وفيه مطلبان.**

*** المبحث الثَّالث: تعلُّمه وتعليمُه، وفيه مطلبان**

*** المبحث الرَّابع: آثاره، وفيه مطلبان.**

◘ المبحث الأوَّل ـ العصر الَّذي عاش فيه الإمام:

أتكلَّم في هذا المبحث ـ بتوفيق الله ـ عن كلٍّ من الحالة السياسيَّة والعلميَّة والاجتماعيَّةِ للعصر الَّذي عاش فيه الشَّيخ ابن أبي زيد، حتَّى تتَّضح الصُّورةُ جليًّا عن شخصيَّة هذا الإمام.

▫ المطلب الأوَّل ـ الحالة السِّياسيَّة:

عاش الشَّيخ ابن أبي زيد في القرن الرَّابع؛ حيث شهد حقبةً تاريخيَّةً ملأى بالحوادث والفتنِ في بلادِ المغربِ عمومًا، وفي إفريقيَّةَ[١] خصوصًا؛ وإنِّي لن أتكلَّمَ عن الدُّوَيْلَاتِ الَّتي تعاقَبَتْ بمدينة القيروان، فذاك ممَّا يُطيلُ من البحثِ، ولا فائدةَ كبرى تُرجَى من وراءِ ذِكْرِها؛ بَيْدَ أنِّي سأذكرُ ـ إن شاء اللهُ ـ أهمَّ دولةٍ تأسَّست قبل ولادةِ هذا الإمام، واستمرَّت إلى ما بعد وفاتِه، وهي دولةُ العُبَيْديِّين، والَّتي تُسمَّى بالدَّولة الفاطميَّة[٢]؛ فأذكر باختصارٍ كيفيَّةَ ابتدائها، وما آل إليه أمرُها، وكيف كان موقفُ علماء أهل السُّنَّة تجاهها.

---

(١) إفريقيَّة قديمًا تُطلَقُ على بلاد تونس.

(٢) يُنْظَرُ في تاريخ هذه الدَّولة: «الخلافة الفاطميَّة بالمغرب» لفرحات الدَّشراوي، نقله للعربيَّة حمادي السَّاحلي، صدر عن دار الغرب الإسلامي ببيروت، (ط١/ ١٩٩٤).

تُنسَبُ هذه الدَّولةُ إلى أبي محمَّد عُبيد الله، الملقَّب بالمهديِّ[1]؛ كان بدءُ تحرُّكِه بقيام أبي عبد الله الشِّيعيِّ[2]، المعروف بالعلم؛ لأنَّه كان يَعرِفُ مذهبَ الإماميَّةِ الباطنيَّةِ، فاتَّصل هذا الأخير بالمدعوِّ محمَّد الحبيب، وهو والد عبيد الله الملقَّب بالمهديِّ؛ فخبر أهليَّته وأرسلَه للقاء بعضِ رجالاتِ المذهبِ، فاختلطَ بهم، وعَكَفُوا عليه لِـمَا رأَوْا عنده من العبادة والزُّهدِ؛ ولـمَّا اختلف عليه كثيرٌ منهم

(١) ذهب بعضُ المؤرِّخين كابن الأثير في «الكامل» (٦/ ٤٤)، وابن خلدون في «تاريخه» (٣/ ٤٤١) وفي مقدِّمته (ص١٠٠)، إلى تصحيح نسبةِ هؤلاء العُبيديِّين إلى عليٍّ ابن أبي طالب ﵁، واستدلُّوا على ذلك بأقوالِ بعض العلويِّين العالِمين بالأنساب، وكذا بأبياتٍ من الشِّعر للشَّريف الرَّضِيِّ، وبأمور أخرى؛ ولكنَّ أَكْثَرَ المُؤرِّخين والفقهاء ذهبوا إلى أنَّ نَسَبَهم غيرُ صحيحٍ إلى آل البيت، قال الذَّهبي عند ذكر الشَّريف أبي الحسن محمَّد بن علي الَّذي ينتهي نسبُه إلى جعفر الصَّادق: «وبالغ في نفي عبيد الله المهديِّ من أن يكون من هذا النَّسب الشَّريف، وألَّف كتابًا في أنَّه دَعِيٌّ، وأنَّ نِحلَتَه خبيثةٌ، مدارُها على المخرقة والزَّندقة» «السِّير» (٦/ ٢٦٩)، ويُنظَر (١٥/ ١٤١ و٢١٣)، و«البداية والنِّهاية» (١١/ ٤٢١)؛ وقد ردَّ السَّخاوي على ابن خلدون في جزمِه بصحَّةِ نسبِ بني عُبَيْدٍ إلى آل عليٍّ، ونقل ذلك عن شيخه ابن حجر.
يُنظَر «الإعلان بالتَّوبيخ لمن ذمَّ التَّاريخ» للسَّخاوي (ص٩٤)؛ ويُنظَر في الرَّدِّ على ما استند إليه الجازمون بصحَّةِ نسبهم كتاب خالد علَّال الموسوم بـ: «أخطاء المؤرِّخ ابن خلدون في كتابه المقدِّمة» (ص١٠٠ ـ ١١٠).

(٢) هو الدَّاعي الخبيثُ أبو عبد الله الحسينُ بنُ أحمد بنِ محمَّد بنِ زكريَّا الصَّنعاني، من دُهَاةِ الرِّجال الخبيرين بالجدل والحِيَلِ وإغواءِ بني آدم، قام بالدَّعوةِ العُبَيديَّةِ، وحجَّ، وصحب قومًا من كُتَامَة ورَبَطَهم، وتَأَلَّهَ وتَزَهَّدَ وشَوَّق إلى إمامِ الوقتِ، فاستجاب له خَلقٌ من البَرْبَرِ، وعَسْكَرَ وحَارَبَ أميرَ المغرب ابنَ الأغلب، وهزَمَه غيرَ مرَّةٍ؛ «السِّير» (١٤/ ٥٨).

فأرادوا قتلَه، قام بنُصرَتِه الحسنُ بنُ هارون، وسار به إلى جَبَلِ إيكجان، وأنزله مدينةَ تاصروت من بلد زرارة[(١)]؛ وبلغ خبرُه إبراهيمَ بن أحمد بنِ الأغلب عاملَ إفريقيَّة، فأرسل إلى عامل ميلة[(٢)]، يسألُه عن أَمرِه فحقَّرَه؛ ثمَّ لَمَّا اجتمع لأبي عبد الله أمرُه زَحَفَ في قبائل كُتَامَة ـ وهي قبيلةٌ بربريَّةٌ صنهاجيَّةٌ ـ إلى بلدِ ميلة فملَكَها؛ فبعث إبراهيم ابنُ الأغلب ابنَه الأَحْوَل، فهزَمَ كُتَامَةَ وأحرقَ مدينة تاصروت وميلة، وعاد إلى إفريقيَّة وبَنِي أبي عبد الله بجبل إيكجان؛ ثمَّ تُوُفِّيَ إبراهيمُ بنُ الأغلب، وَوَلَّى ابنَه أبا العبَّاس، فَقُتِلَ واستقرَّ الأمر لزيادة الله.

ولَمَّا توفِّي محمَّد الحبيب، أوصى لابنه عبيد الله، ومَنَّاهُ[(٣)] بالمهديَّة؛ فقام عُبيد الله الملقَّبُ بالمهديِّ بالأمر، وانتشَرَتْ دعوَتُه إلى أن تَطوَّرَت الأمورُ، فاستطاعَ هزيمةَ زيادةِ الله؛ فهَرَب هذا الأخيرُ وسقَطَتْ دولةُ الأغالبة، بسبب تحالُفِ بعضِ القبائل مع المهديِّ، فتمَّت مُبايعَتُه من طَرَفِ قبائل المغرب بها في ذلك القيروان؛ وقام المهديُّ بتأسيس مدينة المهديَّة الَّتي صارت قاعدة حُكْمِهِ وحكمِ العبيديِّين طِوَالَ إقامتهم بالمغرب[(٤)].

(١) في «معجم البلدان» لياقوت الحموي (٣/ ١٥٢) أنَّها مَحلَّة بالكوفة، لكن لعلَّها اسمٌ لمدينة ببلاد المغرب كما هو المقصود ههنا.

(٢) مدينةٌ بأقصى إفريقيَّة بينها وبين بجاية ثلاثةُ أيَّام «معجم البلدان» (٥/ ٢٨٣)، وهي اليوم وِلايةٌ من ولايات الجزائر.

(٣) أي: وعده بها.

(٤) يُنظَر «البيان المُغرِب في أحوال المَغرِب» لابن عِذارى المراكشي، (١/ ١٢٣) و(١/ ١٤٦)، «الكامل في التَّاريخ» لابن الأثير، (٦/ ٤٥٠ ـ ٤٦٣)، «تاريخ ابن خلدون» (٣/ ٤٤١ ـ ٤٤٧)، «الفِرق الإسلاميَّة» لألفرد بل (ص١٥٨).

وممَّا يُذكَرُ للعبرة: إنَّ المهديَّ لَمَّا تمكَّن من الملك قتل أبا عبد الله وأخاه، فانتقمَ اللهُ منهما، على يَدَيْ مَنْ سَعَيَا له، وقَتَلَا الخلقَ بسببه[1].

قال الحافظ الذَّهبي[2]: «وإلى أن جاء عبيدُ الله المهديُّ، فتسلَّم الملكَ، ولم يجعل لهذا الدَّاعي ولا لأخيه أبي العبَّاس كبيرَ ولايةٍ؛ فغَضِبَا وأفسدَا عليه القلوبَ، وحارباه، وجرَتْ أمورٌ إلى أن ظفر بهما المهدي، فقتلهما في ساعة»[3].

ثمَّ استمرَّت خلافتُه إلى سنة (٣٢٢هـ)، وبعدَه وَلِيَ الخلافةَ لابنه الأكبر القائم بأمر الله أبي القاسم نِزار، إلى سنة (٣٣٤هـ)، ثمَّ إلى ابنه المنصور بالله إسماعيل إلى سنة (٣٤١هـ)، ثمَّ إلى ابن المنصور المعزِّ لدين الله أبي تميم مَعَدّ إلى سنة (٣٦٥هـ)[4]؛ وبعدَها رَحلُوا إلى مصر، وخلَّفوا وراءَهم الأمراءَ الصَّنهاجيِّين من بني زِيرِي، وذلك جزاءَ مساعدتهم لهم، فولَّوْهُمْ على إفريقِيَّةَ والمغرب، لكنِ التَّشيُّعُ الفاطميُّ صار بعد ذلك مُهدَّدًا في المغرب؛ إذ لم يستطع أن يَمُدَّ جذورًا عميقةً فيه، فلم يَعُدْ لهم بعد ذلك وجودٌ[5].

---

(١) يُنظَر «البيان المغرب» (١/ ٢٨٣).

(٢) هو الجِهبِذ أبو عبد الله محمَّد بنُ أحمد الشَّهير بالذَّهبي، الحافظُ المؤرِّخُ شيخُ المحدِّثين؛ سمع من ابن تيمية وابنِ دقيق والدُّمياطي وجماعةٍ كثيرين، وسمع منه خلقٌ منهم الصَّفدي وابنُ السَّبكي؛ له عدَّةُ مؤلَّفات؛ منها: «تاريخ الإسلام»، «ميزان الاعتدال»، «الموقظة»؛ تُوفِّي سنة (٧٤٨)، «طبقات الشَّافعيَّة» (٩/ ١٠٠)، «البداية والنِّهاية» (١٨/ ٥٠٠).

(٣) «السِّير» (١٤/ ٥٨).

(٤) «تاريخ ابن خلدون» (٦/ ١٨٣).

(٥) «الفِرَق الإسلاميَّة» (ص١٦٣).

وهذا القدر هو الَّذي يهمُّنا في دراسة عصر الشَّيخ ابن أبي زيد من النَّاحيةِ السِّياسيَّةِ.

وممَّا ينبغي ذكرُه ههنا حالةَ الاضطهاد السِّياسيِّ الشَّديدِ، الَّذي ارتكبَه هؤلاء العبيديُّون الزَّنادقةُ، ضدَّ علماء أهل السُّنَّة في إفريقيَّة.

ولْنَدَع القاضي عياضًا[1] يصوِّرُ لنا هذه الحالة، فيقول: «كان أهلُ السُّنَّة بالقيروان أيَّام بني عُبيد في حالةٍ شديدةٍ من الاهتضام والتَّستُّر، كأنَّهم ذمَّةٌ، تجري عليهم في أكثر الأيَّام محنٌ شديدةٌ؛ ولمَّا أظهر بنو عبيد أمرَهم ونَصَّبوا حُسَيْنًا الأعمى السَّبَّاب ـ لعنه الله ـ في الأسواق، للسَّبِّ بأسجاع لُقِّنَها، يُتوصَّلُ منها إلى سبِّ النَّبيِّ ﷺ، في ألفاظٍ حفظها؛ كقوله ـ لعنه الله ـ: الْعَنُوا الغارَ وما حوى، والكساءَ وما حوى، وغيرِ ذلك، وعُلِّقت رؤوسُ الحُمُرِ والكباش على أبواب الحوانيت، عليها قراطيس مُعلَّقةٌ، مكتوبةٌ فيها أسماءُ الصَّحابة؛ اشتدَّ الأمرُ على أهل السُّنَّة، فمَنْ تكلَّمَ أو تحرَّك قُتلَ، أو مُثِّل به، وذلك في أيَّام الثَّالث من بني عُبَيْد، وهو إسماعيل الملقَّب بالمنصور، سنة إحدى وثلاثين وثلاث مئة»[2]؛ وقال أيضًا:

---

(١) هو القاضي أبو الفضل عياضُ بنُ موسى اليَحصُبي الأندلسي، ثمَّ السَّبْتي؛ كان إمامَ وقتِه في الحديث وعلومِه، عالمًا بالتَّفسير، فقيهًا أصوليًّا عالمًا بالنَّحو؛ روى عن الصَّدَفي ولازمه، وتفقَّه بأبي عبد الله التَّميمي ومحمَّد المسيلي، وقد حدَّث عنه خلقٌ؛ منهم: ابنُ بَشْكوَال والحجري وجماعةٌ؛ له تآليف كثيرةٌ؛ منها: «إكمال المُعلِم في شرح صحيح مسلم»، و«العواصم من القواصم»؛ تُوفِّي سنة (٥٤٤)؛ «السِّير» (٢٠/ ٢١٢)، «الدِّيباج المذهَّب» (ص٢٧٠).

(٢) «التَّرتيب» (٥/ ٣٠٣).

«وضَرَبَ النِّفطي قاضي الشِّيعة مُحَمَّدًا هذا[(١)] في جميع القيروان عُريانًا، وصفع قفاه، حتَّى سال الدَّم من رأسِه، وبرَّح عليه في الأسواق، وأطافه عريانًا على حمارٍ؛ إذ رُفِعَ عنه أنَّه كان يُفتِي بمذهب مالكٍ، ويطعن على السُّلطان، ثمَّ حُبِسَ»[(٢)].

ولأجل هذا التَّسلُّط والاضطهاد وحمل النَّاس على عقائدَ كفريَّةٍ زائغةٍ، أجمع الفقهاءُ على تكفيرهم ورميِهم بالزَّندقة؛ قال القاضي عياض في ترجمة ابن التُّبَّان[(٣)]: «كان أبو محمَّد شديدَ البُغضِ لهم والتَّشهيرِ عليهم، قال بعضُ أصحابِه: كنتُ معه يومًا بالْمُنَسْتِيرِ يومَ عاشوراء؛ فلمَّا رآى جمعَهم بكى، فقيلَ له ما يُبكِيكَ؟! فقال: والله! ما أخشى عليهم من الذُّنوب؛ لأنَّ مَوْلَاهُمْ كريمٌ؛ وإنَّما أخشى أن يَشُكُّوا في كفر بني عُبَيْدٍ فيدخلوا النَّار»[(٤)].

---

(١) هو أبو عبد الله محمَّد بنُ العبَّاس الهُذَلي، المعروف بدعدع؛ كان إمامًا عالمًا فقيهًا على مذهب مالك، ذا حفظٍ؛ سمع من محمَّد بن سحنون ومحمَّد بن يحيى بن سلَّام؛ امتُحِنَ على أَيْدِي العُبَيْديِّين، وتُوُفِّي سنةَ (٣٢٦) «التَّرتيب» (٥/ ٣٣٧).

(٢) «التَّرتيب» (٥/ ٣٣٧).

(٣) هو أبو محمَّد عبدُ الله بنُ إسحاق، المعروف بابن التبَّان، ضُرِبَتْ إليه أكبادُ الإبل من الأمصار؛ لعلمه بالذَّبِّ عن مذهب مالك، أخذ عن اللَّبَّاد وغيرِه، وسمع منه ابنُ النَّاظور وابنُ اللَّبيدي وغيرُهما؛ له كتاب في النَّوازل، كان شديدَ العداوةِ لبني عُبَيْدٍ، تُوُفِّي سنةَ (٣٧١)، «التَّرتيب» (٦/ ٢٥٢)، «الدِّيباج» (ص٢٢٣)، «شجرة النُّور» (١/ ١٤٣).

(٤) «التَّرتيب» (٦/ ٢٥٢).

ونقلَ القاضي عياض عن بعض العلماء قوله: «اجتمَعَ علماءُ القيروان: أبو محمَّد ابن أبي زيد، وأبو الحسن القابسي[1]، وأنَّ حالَ بني عُبَيْدٍ حالُ المرتدِّين والزَّنادقة»[2].

وقال الذَّهبي: «وقد أَجمَعَ علماءُ المغرب على محاربة آل عُبَيْدٍ، لِمَا شهروه من الكفر الصُّراح، الَّذي لا حيلةَ فيه؛ وقد رَأَيْتُ في ذلك تواريخَ عدَّةً يُصدِّقُ بعضُها بعضًا»[3].

ولأجل ذلك لَمَّا خرج أبو يزيد[4] على العُبيديِّين قام معه علماءُ أهلِ السُّنَّةِ وأيَّدوه بهذا الخروج.

---

(١) هو أبو الحسن علي بنُ محمَّد المَعافرِيُّ، المعروف بالقابسي؛ كان عالمًا بالحديث وعِلَلِه، فقيهًا أصوليًّا؛ سمع من رجال إفريقيَّةَ كالإبياني والدَّبَّاغ، ورَحَلَ إلى المشرق فسَمِعَ من أبي زيد المَرْوَزِي وجماعةٍ؛ له تآليفُ بديعةٌ، كـ «كتاب الاعتقادات»، و«المنقذ من شبه التَّأويل» وغيرِهما؛ تُوُفِّيَ بالقيروان سنةَ (٤٠٣)، «التَّرتيب» (٧/ ٩٢)، «الدِّيباج» (ص٢٩٦).

(٢) «التَّرتيب» (٧/ ٢٧٧).

(٣) «السِّير» (١٥/ ١٥٤).

(٤) اسمُه: مَخلَد بن كيداد، من قبائل زناتة، ويُعرَفُ بالأعرجِ صاحبِ الحمار؛ وكان يُبطِنُ رَأْيَ الصُّفرِيَّة، ويَتمَذْهَبُ بمذهبِ الخوارج، فقام النَّاسُ معه لكونِه في مواجهةِ زنادقةٍ مُرتَدِّين، ولو أنَّه على البدعة، إلَّا أنَّه لم يَصِلْ إلى حدِّ الكفر؛ لكن لَمَّا رأى هذا الخارجيُّ أنَّه غالِبٌ على العُبَيْديِّين أَظْهَرَ ما أَكَنَّه من الخارجيَّة؛ فقال لأصحابه: «إذا لقِيتُمُ القومَ فانكشِفُوا عن علماءِ القيروان، حتَّى يتمكَّنَ أعداؤُهم منهم»، فقُتِلَ بسَبَبِ ذلك خلقٌ كثيرٌ، منهم: المَمْسى، وربيعٌ القطَّان، وغيرُهما، ولأجل خُذلانِه لأهل السُّنَّة تفرَّق النَّاسُ عنه، وآل أمرُه إلى الانهزام؛ ينظر «التَّرتيب» (٥/ ٣٠٣ـ٣٠٦)، «الكامل في التَّاريخ» (٧/ ١٨٩ـ١٩٩).

قال أبو بكر المالكي[1] في ترجمة المَمْسى[2]: «رأى ﷺ أنَّ الخروج مع أبي يزيد الخارجي، وقَطْعَ دولة بني عبيد فرضٌ لازمٌ؛ لأنَّ الخوارجَ[3] من أهل القِبلَةِ، لا يزول عنهم اسمُ الإسلام ويُوَرَّثُون ويَرِثُون؛ وبنو عُبَيْدٍ ليسوا كذلك؛ لأنَّهم مجوسٌ زال عنهم اسمُ الإسلام، فلا يُتوارَثُ معهم، ولا يُنسَبُ إليهم»[4].

وقال القاضي عياض في ترجمة السَّبائي[5]: «قال أبو إسحاق ـ أي:

(١) هو أبو بكر عبدُ الله بن محمَّد المالكي، الإمام الفقيه العالِم المؤرِّخ، روى عن علماء عصرِه؛ كالحُسَين الأجدابي وأَخَوَيْه؛ وقد كَثُرَ الآخِذون عنه، منهم: المازَرِي وغيرُه؛ من مُؤلَّفاتِه «رياضُ النُّفوس في طبقات علماء إفريقيَّةَ وزهَّادِها»؛ تُوُفِّي بعد سنة (٤٨٤ أو ٤٦٤)؛ «شجرة النُّور» (١/ ١٦١)، «مقدِّمة البكوش لرياض النُّفوس» (ص٢٠).

(٢) سنة (٣٣٣)، «التَّرتيب» (٥/ ٢٩٧)، «الدِّيباج» (ص٣١٠).

(٣) فرقة من فِرَقِ الضَّلال خرجت على علي رضي الله عنه، وكفَّرته هو وعثمانَ ومعاويةَ ومن معهم؛ وتفرَّعت عنهم عدَّةُ مذاهب، من أشهرها: الأزارقة، والإباضيَّة؛ من عقائدهم: التَّكفير بالكبيرة، والخروج على أئمَّة الجوْر؛ وقد يُطلَقُ لفظُ الخوارج على كلِّ مَنْ خرَجَ على إمامٍ من أئمَّة المسلمين؛ يُنظَر «الفِصل في الملل والأهواء والنِّحل» لابن حزم (٥/ ٥٠)، «الملل والنِّحل» للشَّهرِسْتَاني (١/ ١١٤)، «الفَرْقُ بين الفِرَق» لعبد القاهر البغدادي (ص٩١).

(٤) «رياض النُّفوس» (٢/ ٢٩٧).

(٥) هو أبو إسحاق إبراهيم بن أحمد السَّبائي، أحدُ العلماء العاملين ومن أولياء الله المعدودين، صحِبَ ابنَ نصر وابن بشَّار وغيرَهما، وكان العلماءُ منهم ابنُ أبي زيد والقابسي يتذاكرون بحضرته، وكان حميدَ الأَدَبِ مُبايِنًا لأهلِ البدع شديدَ الغِلظَةِ عليهم، تُوُفِّيَ سنةَ (٣٥٦)؛ «التَّرتيب» (٦/ ٥٤)، «الدِّيباج» (ص١٤١).

السَّبائي ـ: كُنَّا بمناخ أنا والمَمْسى وربيع القطَّان[1] ومروان وأبو العرب[2] وجماعة؛ إذ خرج علينا أبو يزيد، فقال: بايعوني؛ فإنَّ النَّبيَّ ﷺ لم يخرج إلى غَزَاةٍ ولا بَعَثَ حتَّى يجدِّدَ البيعةَ في أعناق أصحابِه؛ فسكتوا بأَسْرِهم، فقال أبو إسحاق: نعم! نُبايِعُكَ على كتاب الله وسنَّة رسول الله ﷺ ومذهبِ مالك؛ قال: فإن لَمْ؟ فقلتُ: فأَنْتَ رجلٌ من أهل القبلة، تُوحِّدُ اللهَ، خَرَجْتَ لجهادِ أعداء الله، فخَرَجْنَا ننصُرُكَ عليهم»[3].

وذكرَ القاضي عياض أيضًا في ترجمة الإمام محمَّد بن علي النَّابُلسي المالكيِّ[4]: «وكان شديدًا على بني عُبَيْدٍ حين ملكوا مِصرَ والشَّام، ذامًّا

---

(١) هو أبو سليمان ربيعُ بنُ سليمان المعروف بالقَطَّان؛ جمع بين العلم والعمل، رَحَلَ فلقي جماعةً من أهل العلم بمصر، تفقَّه عنه أحمدُ بنُ نصر ولازَمَه، كما أخذ عنه جماعةٌ آخرون، قُتِلَ في جهاد بني عُبَيد سنة (٣٣٤)؛ «التَّرتيب» (٥/ ٣١٠)، «شجرة النُّور» (١/ ١٢٥).

(٢) هو أبو العرب محمَّد بن أحمد التَّميمي؛ كان جدُّه من أمراء إفريقيَّة، سمِعَ من جماعةٍ من أصحاب سحنون وأَكْثَرِ رجالِ إفريقيَّة؛ كالعطَّار وابن طالب وجماعةٍ، له عدَّةُ تلاميذ، منهم: ابن أبي زيد، كان ثقةً عالمًا بالسُّنن والرِّجال، كثيرَ الكتب؛ من مؤلَّفاته: «طبقات علماء إفريقيَّة» و«عُبَّاد إفريقيَّة»؛ تُوُفِّي سنة (٣٣٣)؛ «التَّرتيب» (٥/ ٣٢٣)، «الدِّيباج» (ص٣٤٧)، «شجرة النُّور» (١/ ١٢٥).

(٣) «التَّرتيب» (٦/ ٧٣)، ونحوه في «السِّير» (١٥/ ١٥٥).

(٤) هو أبو بكر محمَّد بن أحمد الرَّملي، المعروف بابن النَّابلسي؛ كان عابدًا، زاهدًا، قوَّالًا بالحقِّ، إمامًا في الحديث والفقه؛ حدَّث عن سعيد الطَّبراني وابنِ قتيبة وغيرِهما، وروى عنه تمَّام الرَّازي والميداني؛ قتله العُبَيْدِيُّون سنةَ (٣٦٣)، وقيل غير ذلك؛ نحسَبُه من الشُّهداء رحمةُ الله عليه، «التَّرتيب» (٥/ ٢٨٤)، «السِّيَر» (١٦/ ١٤٨)، «شذرات الذَّهب» لابن العماد (٣/ ٤٦).

لهم، مُنفِّرًا للعامَّة عنهم، قائلًا لهم؛ قال ابن سعدون: وكان شيخًا صالحًا؛ قال أبو إسحاق الرَّقيق في «تاريخه»: هو رجلٌ معروف بالعلم؛ وكان يُفتِي في المحافل باستحلال دم مَنْ أتى من المغرب؛ ويَستفِزُّ النَّاسَ لقتالهم ـ يريد بني عُبَيْد ـ قال: وكان أَغْلظ عليهم من القرامطة، وَإِنَّما سلك في هذا مسلكَ شيوخ القيروان، في خروجهم عليهم، مع أبي يزيد، لاعتقادهم كفر بني عبيد قطعًا؛ وقالوا لأبي يزيد: أنتَ رجلٌ من أهل القبلة، نُقاتِلُ بك مَنْ كَفَرَ بالله ورسولِه»[1].

وكان ربيعٌ القطَّان قد جعل على نفسه أَلَّا يَشبَعَ من طعامٍ ولا نومٍ، حتَّى يَقطَعَ اللهُ دولةَ بني عُبَيْدٍ؛ وقد قُتِلَ بعد خروجِه مع أبي يَزيدَ لغزو هؤلاء[2].

وقبل أن أُنهِيَ الكلامَ في ذكر الحالةِ السِّياسيَّة لعصر الشَّيخ ابن أبي زيد، لابدَّ أن أُجَلِّيَ موقفَه من أحداثِ عصرِه، هل كان يُجاهِرُ بمعاداة العُبيدِيِّين أم كان له رأيٌ آخر؟

والنَّاظرُ فيما سطَّره التَّاريخُ يعلَمُ أنَّ الشَّيخَ ابنَ أبي زيد كان له مَوقِفٌ التزَمَ به، وهو تفرُّغُه لنشرِ العلم؛ لأنَّه رأى ككثيرٍ من أهل العلم أنَّ هؤلاء المبتدعةَ لا يُمكِنُ محاربَتُهم والقضاءُ عليهم إلَّا بنشر العلم المُستَمَدِّ من الكتاب والسُّنَّة؛ ويؤيِّدُ هذا الانعزالَ السِّياسي ـ نوعًا ما ـ[3] ما ذَكَرَهُ

---

(١) «التَّرتيب» (٥/ ٢٨٤).

(٢) «التَّرتيب» (٢/ ٣١٣).

(٣) ومع هذا فكان ـ وغيرُه من الأئمَّة ـ يحذِّرون من الشِّيعة الرَّوافض ويَرُدُّون عليهم، كما سيأتي بيانُه في «مبحث الصَّحابة» (ص٢٩٢).

القاضي عياض في ترجمة شيخه أبي إسحاق السَّبائي، حيث قال: «واستأذن عليه يومًا صاحبُ الحَرَسِ، فهرَبَ كلُّ مَنْ كان معه، ومنهم ابن أبي زيد، ولم يبقَ معه غيرُ القابسي، فقال الشَّيخ: مَنْ هذا؟ قال: أنا فلان، فقال: ادخل يا شيطان! ما تريد يا شيطان؟ اخرج يا شيطان! فما كلَّمه يومئذٍ إلَّا بشيطان؛ فلمَّا خرج رجع مَنْ هَرَبَ فقال لهم: ما هذا حقُّ الصُّحبةِ! تَهرُبُون وتتركونَني، ولامهم على فعلهم»[1].

فهذا يبيِّنُ المنهجَ الَّذي سلكَه بعضُ علماءِ السُّنَّة في زمن الاضطهاد والقمعِ السِّياسي، والَّذي آتى أُكُلَه بين عموم النَّاس[2].



---

(١) «التَّرتيب» (٦/ ٧٤).

(٢) يُنظَر لمزيدٍ من التَّفصيل: «العُجالة في شرح الرِّسالة» (ص١٠).

⊡ المطلب الثَّاني ـ الحالة العلميَّة:

أتكلَّم ـ إن شاء اللهُ ـ في وصفِي للحالةِ العلميَّةِ لعصر الشَّيخ ابن أبي زيد عن الأمور التَّاليةِ: المذهب المُنتَشِر، بروز الفقهاء، وانتشار مُختَلَف العلوم، والرَّحلات العلميَّة.

أمَّا عن المذهب المُنتَشِر: فكان وما يزال مذهبُ الإمام مالكٍ، إلَّا أنَّ ظهورَ الدَّولةِ العبيديَّةِ وقيامَها بالاضطهاد والتَّضييق، كان من بين العوامل في انحصار هذا المذهب، وعدمِ تكوين مدارس خاصَّةٍ به، كما نراه عند الشَّافعيَّةِ أو الحنابلة مثلًا؛ فقد كانوا يتدارسون المذهب خُفيَةً في بيوت بعض المشايخ.

يذكر لنا القاضي عياض في ترجمة الإمام ابن اللَّبَّادِ[(١)]: «لا يُسمِعُ إلَّا خُفْيَةً، وكان ربَّما خرج إلى المسجد، فيأتي الطَّلبةُ إلى بابه، فتَفتَحُ لهم خادمةٌ؛ فإذا اجتمعوا أَتَتْه فيدخُلُ وتُغلِقُ عليهم فيقرَؤُون، وكان منهم أبو محمَّد التَّبَّان وابن أبي زيد ـ رحمهم الله ـ وغيرُهم، وكانوا ربَّما جعلوا الكُتُبَ في أوساطهم، حتَّى تَبْتَلَّ بعَرَقِهم، فأقاموا على ذلك إلى أن تُوُفِّيَ»[(٢)].

---

(١) هو أبو بكر محمَّد بن محمَّد المعروف بابن اللَّبَّاد؛ سمع من الشُّيوخ الَّذين كانوا في وقته؛ كابن الخَرَّاز وأبي طاهر الزَّبيدي، وسمع منه جماعةٌ من النَّاس، وتفقَّه به ابنُ أبي زيد وابنُ حارث وغيرُهما؛ وروى عنه جماعة، منهم: دراس بن إسماعيل، كان إمامًا عنده حفظٌ كثير وجَمْعٌ للكتب؛ تُوُفِّيَ سنة (٣٣٣)؛ «التَّرتيب» (٥/ ٢٨٦)، «الدِّيباج» (ص٣٤٦).

(٢) «التَّرتيب» (٥/ ٢٩٣).

ويُذكَرُ أيضًا ما كان من أبي عبد الله الشِّيعي، حين دخولِه إفريقيَّةَ: «وغلَّظ القولَ على المالكيَّةِ من هذا الحيِّز، ومُنِعُوا من التَّحليق والفُتيَا؛ فكان من يَأخُذُ منهم ويتذاكَرُ معهم إنَّما يكون سرًّا وعلى حال خوفٍ ورَقَبَةٍ»[(١)].

لكنْ، هذا كلُّه لم يمنعْ من وجود حركةٍ علميَّةٍ، سواء أكان ذلك بالقيروان، أم فيما جاورها، ويتبيَّن ذلك فيما سأعرضه مِن ذكر بعض الأعلام الَّذين كان لهم حظٌّ وافرٌ من مُختَلَفِ العلوم الشَّرعيَّةِ.

فممَّن برزَ في علم التَّوحيد والذَّبِّ عن اعتقاد أهلِ السُّنَّة عن طريق المناظرات والتَّأليف:

ـ ابن البِرْذُونِ[(٢)]: «كان شديدَ التَّحكُّك للعراقيِّين والمناقضة والمُلاحاة[(٣)] لهم؛ فدارت عليه بذلك دوائرُ في دولتهم، ضُرِبَ بالسِّيَاطِ أيَّام الصّديني القاضي، ثمَّ سعى عليه العراقيُّون عند دخول الشِّيعي القيروان، وكانت الشِّيعة بالقيروان تميل إلى أهل العراق، لموافقتهم إيَّاهم في مسألة التَّفضيل ورُخصَةِ مَذهَبِهم؛ ورَفَعُوا عليه لأبي عبد الله الشِّيعيِّ، وقيل لأخيه أبي العبَّاس المخطوم

---

(١) المصدر السَّابق (٥/ ١٢١).

(٢) هو أبو إسحاق إبراهيم بنُ مُحمَّد المعروف بابن البِرذَوْن؛ من نُظَّار الفقهاء المالكيِّين بالقيروان، كان تلميذًا لابن الحَدَّاد، وسمِعَ من عيسى بنِ مسكين، وغيرِه من رجال سحنون؛ كان رَحِمَهُ اللهُ عالمًا بالذَّبِّ عن مذهب مالك؛ لم يكن في القيروان أقوى على الحجَّة والمناظرة منه؛ قتلَه العُبَيْدِيُّون مع صاحبِه ابنِ هُذَيْلٍ، لم يُذْكَرْ تاريخُ وفاتِه؛ «التَّرتيب» (٥/ ١١٧)، «الدِّيباج» (ص١٤٣).

(٣) أي: المُلَاوَمَةِ.

ـ لعنهما الله ـ أنَّهُمَا[1] يطعنان في دولته، ولا يفضِّلان عليًّا، ونمى إليه أنَّه قال لبعض أصحابه، وقد ناظره في إمامة أبي بكر: كان عليٌّ يقيم الحدودَ بين يديه، فلولا أنَّه كان إمامَ هدى مُستَحِقًّا بالتَّقديم ما حلَّت مَعونَتُه»[2].

ـ الزَّنَاتِي[3]، فقد نُقِلَ عن بعضهم أنَّه قال: «وشهدتُّه يومًا ـ وقد جالسَه بعضُ القدريَّةِ يومًا ـ فتخاوضا في الكلام في القدر، فأخذ كتبًا بين يَدَيْه، وجعل يَكتُبُ فيها مناقضةَ قولِ القدريِّ، حتَّى ملأَها؛ فما رأيتُ كلامًا أَوْعَبَ لعيون المعاني منه»[4].

وبما أنِّي أتكلَّم عن شخصيَّة ابن أبي زيد، فلا بدَّ أن أذكر مشاركتَه في هذا الأمر، وذلك من خلال المُؤلَّفاتِ الَّتي تَحمِلُ اعتقادَ أهل السُّنَّة والرَّدِّ على الفِرَقِ المُنحَرِفة، كمقدِّمَتَي «الرِّسالة» و«الجامع»، و«رسالة في أصول التَّوحيد»، و«النَّهي عن الجدال»، و«الرَّدُّ على القدريَّة»، و«مناقضة رسالة البغدادي المعتزلي»[5].

---

(١) أي ابن البِرذَوْن وصاحبُه ابنُ هُذَيْل.

(٢) «التَّرتيب» (٥/ ١١٨).

(٣) هو أبو عبد الله محمَّد بن محبوب الزَّنَاتي، كان حافِظًا للمسائل يُناظِرُ فيها، سمع من يحيى ابنِ عمر وغيرِه، تُوُفِّي سنةَ (٣٠٧)؛ «التَّرتيب» (٥/ ١٣٠).

(٤) نقله القاضي عياض عن الرقادي «التَّرتيب» (٥/ ١٣٠).

(٥) قال فيها القاضي عياض: «وجاوبَه أبو محمَّد بنُ أبي زيد عن كتابه برسالةٍ معروفةٍ، ظهر فيها علمُه وقوَّتُه في الكلام والرَّدِّ على أهلِ الأهواء»؛ «التَّرتيب» (٦/ ٢٠٨).

هذا في مجال أصول الدِّين؛ أمَّا إذا جئتَ إلى باقي علوم الشَّريعة، فتجد ـ أيضًا ـ تلكم الجهودَ المباركةَ لنشر علم الكتاب والسُّنَّة بين النَّاس في زمن الفِتَنِ والبلاء.

فممَّن برز في علوم القرآن والتَّفسير:

ـ ابن التَّبَّان: «كانَ من أَحْفَظِ النَّاس للقرآن والتَّفنُّنِ في علومه»[1].

ـ المقرئ المشهور تلميذ ابن أبي زيد مَكِّي بنُ أبي طالب[2]؛ له عدَّة تصانيف في علمَيِ التَّفسير والقراءات، كـ«الإيجاز»، و«اللُّمع» في الإعراب، و«الهداية» وهو كتاب كبير في التَّفسير، و«الإيضاح في النَّاسخ والمنسوخ»، و«الإبانة عن معاني القراءات»[3].

وللشَّيخ ابن أبي زيد مشاركةٌ في هذا العلم من خلال تصنيفه لكتاب: «البيان عن إعجاز القرآن».

وممَّن برز في السَّنَّة وعلومها:

---

(١) «التَّرتيب» (٥/ ٢٤)، «شجرة النُّور» (١/ ١٤٣).

(٢) هو أبو محمَّد مكِّي بنُ أبي طالب حموش بن محمَّد القيرواني، المعروف بمكِّي بن أبي طالب؛ غلب عليه علمُ القرآن، وكان من الرَّاسخين فيه، وصنَّف التَّصانيفَ الكثيرةَ في علوم القرآن وغيرِه، منها: «الكشفُ في علم القراءات»، تُوُفِّي سنة (٤٣٧)؛ «التَّرتيب» (٨/ ١٤)، «الدِّيباج» (ص٤٢٤)، «شجرة النُّور» (١/ ١٦٠).

(٣) وقد طُبِعَ بتحقيق د. محيي الدِّين رمضان، صدر عن دار الغوثاني بدمشق (ط الأولى: ١٤٢٧هـ ـ ٢٠٠٦م).

ـ القَفْصِيُّ[1]: «ما وُجِدَ بإفريقيَّةَ أَعلَمَ بالحديث والرِّجال منه، وكان أهلُ المشرِقِ يعرفُونَه، ويَشهدُونَ له بالنَّفاذ، وغلب عليه الحديث، كان يقال: لو عاش لغلب الحديثُ على أهلِ القيروان.

قال بعضُ العلماء: ما رأيتُ بإفريقيَّةَ أعلمَ بالحديث والرِّجال منه»[2].

ـ القَصْرِيُّ[3]: «كان كثير الرِّواية، وكان النَّاس يعظِّمونه، ويروُونَ عنه؛ وكان صالحًا ثِقَةً حسنَ الحديث والتَّصنيف»[4].

ـ أبو العرب شيخ ابن أبي زيد رَحِمَهُ اللهُ «ثقةٌ، عالم بالسُّنن والرِّجال، مِنْ أَبْصَرِ أهل وقته بها، غلَبَ عليه الحديثُ، والرِّجال، وتصنيفُ الكتب، والرِّواية، والإسماعُ»[5].

---

(١) هو أبو عبد الله مالك بنُ عيسى القفصي؛ سمع من محمَّد بنِ سحنون وغيرِه، رحل في طلَبِ الحديث، وأَكثَرَ الرِّوايةَ، فسمع من ابنِ عبدِ الحكم، وابنِ عبد الأعلى؛ رحل إليه النَّاسُ من الأندَلُسِ وغيرِها؛ كان من أَعلَمِ النَّاس بالحديث في إفريقيَّة؛ أَلَّف كتاب «الأشربة»؛ تُوُفِّي سنة (٣٠٥)؛ «التَّرتيب» (٥/ ١٢٤).

(٢) «التَّرتيب» (٥/ ١٢٤ـ ١٢٥).

(٣) هو أبو جعفر أحمد بن محمَّد التَّميمي القصري الفقيه الصَّالح؛ كان جمَّاعًا للكتب، حافظًا لها، وغلب عليه الحديثُ، سمع من إسحاقَ بنِ عبدوس وابنِ طالب وجماعةٍ، وعنه ابن اللَّبَّاد والخشني وغيرُهما؛ من تآليفه: «كتاب المعجِزات»؛ تُوُفِّي سنة (٣٢٢)؛ «التَّرتيب» (٥/ ١٣٨)، «شجرة النُّور» (١/ ١٢٣).

(٤) «التَّرتيب» (٥/ ١٣٨).

(٥) المصدر السَّابق (٥/ ٣٢٤).

وأمَّا من برزَ في الفقه، فأكثرُ من أن يُحصَرَ، فمِنْ هؤلاءِ الأعلامِ من شيوخِ ابن أبي زيد رَحِمَهُ اللهُ

ـ أبو الفضل الممْسى[1]: كان فقيهًا ديِّنًا عابدًا، مِن مؤلَّفاتِه الفقهيَّة: «تحريم المسكِر»، و«اختصار كتاب محمَّد بن الموَّاز»[2].

ـ ربيع القطَّان: كان من الفقهاء المعدودين، حافظًا للفقه، قويًّا على المناظرةِ، حافظًا لـ«المدوَّنة» وغيرِها، مُعتَنِيًا بالمسائل والفقه[3].

ـ ابن اللَّبَّادِ: كان فقيهًا، جليلَ القدرِ، عالمًا باختلاف أهل المدينة واجتماعهم، مَهيبًا مُطَاعًا؛ من مؤلَّفاتِه الفقهيَّة «كتاب الطَّهارة»[4].

وأمَّا من غير شيوخه فكثيرٌ، أقتصِرُ على بعضٍ منهم:

ـ البرجون[5]: كان من أَحْفَظِ أهلِ زمانه للمذهب، عالمًا بعقد الشُّروط، بصيرًا بعِلَلِها، وله اختياراتٌ في الفتوى والفقه خارجةٌ عن

---

(١) ممسَى بالفَتْح، ثمَّ السُّكون، والسِّين مهملة مقصورة، قَريَةٌ بالمغرِب «معجم البلدان» لياقوت الحموي (٥/ ٢٢٩).

(٢) «التَّرتيب» (٥/ ٢٩٧)، وابن الموَّاز هو أبو عبد الله محمَّد بن إبراهيم الإسكندراني، فقيه الدِّيار المصريَّة، أخذ عن ابنِ عبد الحكم وابنِ الماجشون وجماعة، له مُصنَّفٌ حافِلٌ في الفقه؛ تُوُفِّي سنةَ (٢٦٩)؛ «السِّير» (١٣/ ٦)، «الدِّيباج» (ص٣٣١).

(٣) «التَّرتيب» (٥/ ٣١٠).

(٤) «التَّرتيب» (٥/ ٢٨٦).

(٥) هو أبو عبد الله محمَّد بن يحيى الملقَّب بالبرجون، جُلُّ سماعِه من عمِّه ابنِ لُبَابَةَ، ورحل فسمع بالقيروان من حماس بن مروان، كان مِنْ أَحْفَظِ أهلِ زمانِه للمذهب؛ له كتب منها «المنتخبة والوثائق»، تُوُفِّي سنة (٣٣٠)؛ «التَّرتيب» (٦/ ٨٦)، «الدِّيباج» (ص٣٤٨).

المذهب؛ كما أنَّ له كُتُبًا مؤلَّفَةً في الفقه، منها: «المنتخبة» و«الوثائق»[(١)].

وممَّن برز في النَّحو ونَظَمَ الشِّعرَ:

ـ ابن أبي عيسى[(٢)]: كان متَصَرِّفًا في علم الأدب تصرُّفَ إتقانٍ، وله رسوخ في أفانينه من عربيَّةٍ ولغةٍ وخبرٍ ومثلٍ، وله لسانٌ ذَرِبٌ وبيانٌ حسنٌ؛ لم يكن في قضاة الأندلس أَكْثَرَ شعرًا منه[(٣)].

ـ ابن قَعْنَبٍ[(٤)]: كان حليمًا، أديبًا، حَسَنَ المعاشرة، مائلًا إلى الشِّعر، له أشعارٌ كثيرةٌ، وسَتَرَ في آخر عُمُرِه أشعارَه الَّتي صنع في حداثَتِه، فممَّا أُنشِدَ منه له:

أستغفرُ اللهَ من قولي وما كتبتْ ... كفِّي وأملاه قلب هائم قلقُ

لا أرتضي الشِّعر لكن فرقة فجعت ... والعيش يدني حبيسًا ثمَّ نفترق

وللشَّيخ ابن أبي زيد نصيبٌ من نظم الشِّعر:

---

(١) «التَّرتيب» (٦/ ٨٦).

(٢) هو أبو عبد الله محمَّد بنُ عبد الله القرطبي المعروف بابن أبي عيسى؛ سَمِعَ من عمِّ أبيه عُبَيْد الله وابنِ لُبابة، وحجَّ فَسَمِعَ من ابنِ المُنذِر والعُقَيْلي وغيرِهما، وبمصر من الباهلي، وبإفريقيَّة من ابن اللَّبَّاد وغيره؛ كان رَحِمَهُ اللهُ فقيهًا عالمًا؛ تُوُفِّي سنة (٣٣٩)؛ «التَّرتيب» (٦/ ٩٦)، «شجرة النُّور» (١/ ١٣٢).

(٣) «التَّرتيب» (٦/ ٩٨ و١٠٢).

(٤) هو أبو عبد الله محمَّد بن قَعْنَب، كان فقيهًا معروفَ المكان في المالكيَّة بإفريقيَّة، تُوُفِّي سنة (٣١٠)؛ «التَّرتيب» (٥/ ١٢٣).

فقد ذُكر أنَّ له قصيدةً في مدح الرَّسول ﷺ[1].

وجاء في ترجمة شيخه المَسْى: «ورثاه أبو محمَّد بن أبي زيد، بقصيدةٍ جيِّدة أوَّلها:

يـا نـاصرَ الـدِّين قُمْـتَ مُسـرِعًا   وبـذلت نفسَـك مُخلِصًـا ومريـدَا

وذَبَبْتَ عــن ديـن الإلـه مجاهـدًا   وابتعت بيعًـا رابحًـا محمــودَا[2]

جاء أيضًا في ترجمة شيخِه ابن اللَّبَّاد: «ورثاه أبو محمَّد بن أبي زيد بقصيدة، أوَّلها:

يـا مـن لمسـتعذب فــي ليلــة حزنـا   مســتوطن مــن بقايـا دائـه وطنـا

يـا عـينُ وابكـي لمـن في فقـده فقـدت   جوامــع العلـم والخـيرات إذ دفنـا[3]

وأمَّا في مجال التَّاريخ، فيتجلَّى ذلك في التُّراث الَّذي تركه لنا المؤرِّخون من أهل القيروان وما جاورها.

من ذلك:

ـ «طبقات علماء إفريقيَّة»[4]، لأبي العرب التَّميمي.

ـ «طبقات علماء إفريقيَّة»[5]، للخشني[6].

---

(١) وهي ضمن مخطوطات المتحف البريطانيِّ، كما في «تاريخ التُّراث العربيِّ» (٣/ ١٧٣).

(٢) «التَّرتيب» (٥/ ٣٠٨).

(٣) المصدر السَّابق (٥/ ٢٩٤).

(٤) صدر عن دار الكتاب اللُّبناني ببيروت، بدون تاريخ.

(٥) طُبِعَ مع «طبقات أبي العرب».

(٦) هو أبو عبد الله محمَّد بن حارث الخشني القيرواني ثمَّ الأندلسي، الفقيه، الحافظ، المتفنِّن، المؤرِّخ؛ تفقَّه بابنِ اللَّبَّاد والمَمْسَى وجماعةٍ، وتفقَّه به ابنُ حوبيل وغيرِه، له تآليفُ حسنةٌ =

ـ «تاريخ إفريقيَّة والمغرب»[1]، لأبي إسحاق الرَّقيق[2].

ـ «رياض النُّفوس في طبقات علماء القيروان وإفريقيَّة وزهَّادهم»[3]، لأبي بكر المالكي.

وأمَّا إذا جئتَ إلى حركة الرَّحلات العلميَّة الَّتي تُعَدُّ من أهمِّ الأسباب في تحصيل العلم، وجدتَّ حرصَ الأئمَّة على ذلك في كلِّ عصرٍ ومصرٍ؛ وسأذكرُ ـ إن شاء اللهُ ـ نماذجَ يسيرةً، تبيِّن بِجَلَاءٍ هذه الرَّحلات العلميَّة في القيروان خصوصًا:

ـ البرجون: «رحل فسمع بالقيروان»[4].

ـ ابن التَّبَّان: «ضُرِبَتْ إليه أكبادُ الإبل من الأمصار»[5].

ـ القَفْصِي: «ورحل في طلب الحديث، وطاف بلادَ المشرِق؛ يُقالُ أقام

= منها «الرُّواة عن مالك»، تُوُفِّي سنةَ (٣٦١)؛ «شجرة النُّور» (١/ ١٤١).

(١) طُبِعَ بتحقيق د. عبد الله العلي ود. عز الدِّين عمر، عن دار الغرب ببيروت (ط١/ ١٩٩٠م).

(٢) هو أبو إسحاق إبراهيم بنُ القاسم، الملقَّب بالرَّقيق النَّديم، أصلُه من القيروان، قال فيه ابنُ رُشَيْق: شاعِرٌ سهلُ الكلام لطيفُ الطَّبع، غلب عليه اسمُ الكتابة وعلمُ التَّاريخ، وتأليفُ الأخبار، وهو بذلك أَحذَقُ النَّاس، له تصانيف كثيرة، منها: «نظم السُّلوك في مسامرة الملوك»، لم يُذكَرْ تاريخُ وفاتِه، «فوات الوفيات» لابن شاكر الكتبي (١/ ٩٧).

(٣) طبع بتحقيق بشير البكوش، عن دار الغرب بيروت (ط٢/ ١٤١٤ـ ١٩٩٤).

(٤) «التَّرتيب» (٦/ ٨٦).

(٥) «التَّرتيب» (٦/ ٢٤٨).

بها عشرين سنةً، ولقِيَ علماءَ الأمصارِ والعلماءَ والزهَّادَ وجالسهم، رحل إليه النَّاسُ من الأندلس وغيرِها»[1].

ـ الخشني: «رحل وعمرُه اثنا عَشَرَ عامًا، من القيروان لقُرطُبَة، سنة (٣١٠هـ)، واستوطنها، وبها تُوُفِّيَ»[2].

ـ البزَّاز[3]، والَّذي قال فيه ابن أبي زيد رَحِمَهُ ٱللَّهُ «لو كان أبو عبد الله ابن نظيف بالقيروان، لم يَسَعْنِي أن أجلِسَ هذا المجلِسَ؛ لأنَّه أَوْلَى بذلك منِّي»، ولَمَّا اشتهَرَتْ إمامَتُه خَرجَ من إفريقيَّةَ إلى المشرق، هربًا من الرِّئاسة، ولِمَا ظهَرَ فيها مِنْ سَبِّ السَّلف[4].

ـ الأصيلي[5]، الَّذي رحل إلى المشرق، فلقيَ شيوخَ إفريقيَّةَ، ومنهم:

---

(١) المصدر السَّابق (٥/ ١٢٤).

(٢) «شجرة النُّور» (١/ ١٤١).

(٣) هو محمَّد بنُ نظيف، البزَّاز الإفريقي؛ كان من العلماء الرَّاسخين، والأئمَّة المعدودين، ولَمَّا اشتهرت إمامته خرج من خرج من إفريقيَّة إلى المشرق، هربًا مِن الرِّئاسة، ولِمَا ظهر فيها من سبِّ السَّلف؛ فأقام بمصر في طلب الحديث ومذاكرة العلماء، وسمع هنالك من ابن خروف وغيره، وسمع من النَّاس بمصر، وحدَّثوا عنه؛ توفِّي سنة (٣٥٥)؛ «التَّرتيب» (٦/ ٢٠٦)، «الدِّيباج» (ص٤٠٧).

(٤) «الدِّيباج» (ص٤٠٧).

(٥) هو أبو محمَّد عبد الله بنُ إبراهيم المعروف بالأصيلي، تفقَّه بقرطبة على جماعةٍ من العلماء، ورحل إلى المشرق فلقي شيوخَ إفريقيَّة؛ كأبي العرب وابن مسرور، كان من أعلم النَّاس بالحديث، وأبصرهم بعِلَلِه ورجالِه؛ ألَّف كتابًا على الموطَّأ سمَّاه بـ «الدَّليل»؛ تُوفِّيَ سنة (٣٩٢)؛ «التَّرتيب» (٧/ ١٣٥)، «الدِّيباج» (ص٢٢٤).

الشَّيخ ابن أبي زيد[1].

ـ ابن أبي زيد رَحِمَهُ اللَّهُ «وإليه كانت الرِّحلة إلى الأقطار»[2]؛ وسافر هو بدوره أيضًا، في رحلته إلى الحجِّ، وأخذ عن بعض علماءِ المشرِقِ.



(١) «التَّرتيب» (٧/ ١٣٦).

(٢) المصدر السَّابق (٦/ ٢١٦).

◘ المطلب الثَّالث ـ الحالة الاجتماعيَّة[1]:

لم يكن المجتمعُ بإفريقيَّةَ والمغربِ مُجْتَمَعًا مُنعزِلًا عن غيره من المُجتَمَعاتِ، وذلك بسبب اتِّصاله بالمشرق عن طريق الفتوحات، وعن طريق العلماء والفقهاء المشارقة؛ كما كانت لهم علاقاتٌ متينةٌ بأهل الأندلس وبجيرانهم في الشَّمال، كصِقِلِّيَّة وجنوب إيطاليا، فكان هنالك التَّبادل التِّجاري، كما كان التَّعاون العلمي.

وأمَّا في الجنوب فقد كان لمجتمع إفريقيَّةَ والمغربِ علاقاتٌ حميمةٌ مع دُوَلِ ما وراء الصَّحراء، الَّتي كانت مَصدرًا لثَرَواتٍ عظيمةٍ وتجاراتٍ رابحةٍ؛ كتجارة العبيد والمِلْح والذَّهب وغيرها من المنتوجات؛ ومن أهمِّ تِلكم المناطق: بلاد السُّودان.

وقد جاء في ترجمة والد أبي يزيد الخارجيِّ: «واسم والده كنداد، من مدينة توزر من قَسْطِيلِية[2]، وكان يختلِفُ إلى بلاد السُّودان لتجارةٍ، فوُلِدَ له بها أبو يزيد من جاريةٍ هوارية»[3].

أمَّا إذا جئنا إلى الحركة الاقتصاديَّة بالقيروان والمغرب؛ فإنَّ الاقتصادَ

---

(١) يُنظَر في الدِّراسة المفصَّلةِ للدُّكتور الهادي درقاش، (ص٤٥) بزيادة وتصرُّف.

(٢) قسطيليَّة يقصَد بها ههنا: المدينة الَّتي بإفريقيَّة، وتطلق أيضًا على مدينة بالأندلس، «معجم البلدان» (٢/ ٦٧) و(٤/ ٣٩٦).

(٣) «الكامل في التَّاريخ» (٧/ ١٨٨).

بها يقوم على مَصدَرَيْن هامَّيْن:

ـ الزِّراعة وما تبعها من تصنيعِ الإنتاج الفلاحيِّ.

ـ التِّجارة وما يترتَّب عنها من ترويج البضائع؛ فِلاحيَّةً كانت أو صناعيَّةً.

ـ أمَّا فيما يخصُّ المجالَ الفلاحيِّ، فقد ساعد على ازدهاره مناخٌ معتدِلٌ وثرْوَةٌ مائيَّةٌ قادرةٌ على إرواء أراضي شاسعةٍ صالحةٍ للإنتاج الفلاحيِّ ومراعٍ خصبةٍ، وَفَّرَتْ لهذا القُطْرِ ثروةً حيوانيَّةً مهمَّةً، فعُرِفَتْ سهولُ تونس وما جاورها شمالًا وجنوبًا بالخضرة الدَّائمةِ منذ أَقْدَمِ العصور؛ أمَّا في الجنوب فنجِدُ واحاتِ الجريد، ونفزاوة تزخَرُ بمادَّةِ التُّمور وغيرِها من البقول والخضروات.

ونجِدُ في الشَّرق منها ـ وبالتَّحديد في مدينة صفاقس ـ غابات الزَّياتين، فقد كانت سُفُنُ المسلمين والنَّصارى تزدَحِمُ في مياه ميناء صفاقس لشراء الزُّيوت والاتِّجار فيه مع البلدان الأخرى، مثل إيطاليا وغيرِها.

وارتَبطَتْ بالإنتاجِ الزِّراعيِّ صناعةٌ مُتطوِّرةٌ ومُتقَنَةٌ وجيِّدةُ الصُّنع، هي: صناعةُ الزَّرَابي والبُسُطِ والثِّيابِ الصُّوفيَّةِ والقُطنيَّةِ والحريريَّةِ؛ كما كانت مدُنُ الشَّواطئِ الإفريقيَّةِ مصدرًا مهمًّا في تجارةِ الأسماكِ والإنتاج البحريِّ؛ وقد ذَكَرَ المؤرِّخون أنَّ مدينةَ بَنْزَرت مثلًا كانت مدينةً تجاريَّةً، وأنَّ تجارةَ الأسماك بها كانت تجارةً لها رواجٌ.

إنَّ هذه النَّهضةَ الاقتصاديَّةَ من تجارةٍ وصناعةٍ وفِلاحةٍ قد استفاد منها أوَّلًا الأميرُ الحاكمُ ومَنْ دار في فلكه؛ بسبب كثرَةِ الضَّرائبِ وتنوُّعِ المكوس،

ومثل هذه التَّصرُّفاتِ ـ خصوصًا من العُبيْديِّين ـ هي الَّتي علقت كراهيَّةَ الأفارقة لهم ولمن جاء بعدَهم، ولهذا رأينا عدَّةَ ثوراتٍ في العهد العُبَيْديِّ.

وخلاصةُ القول أن يُقالَ: مَوقِعُ القيروان من العالم جَعلَها أرضًا مُنتِجَةً زراعيًّا، وموقعُ القيروان من المسالك التِّجاريَّة وطُرُقِها جعلها مِصْرًا تَؤُمُّه القوافل، وتُفرِغُ ما أثقَلَ كواهِلَها من السِّلع والبضائع، لتغادره بعد ذلك مُحمَّلَةً بالإنتاج الفلاحيِّ، مُثقَلَةً بالإنتاج الصِّناعيِّ؛ ولهذا كان بعضُ مشاهير الفقهاءِ يعيشون في بَحبُوحةٍ من العيش، ومنهم: الشَّيخ ابن أبي زيد، فقد ذُكِرَ أنَّ خَرَاجَ مالِه كلَّ يومٍ ألفُ دينار، حتَّى بالغ بعضُهم، وقال: بأنَّه كان يَملِكُ ثُلثَ القيروان(١).

وقد ذَكَرَ الشَّيخُ أبو زيد الدَّبَّاغ(٢) أنَّ ابنَ أبي زيد وصل بعضَ العلماء حينما قَدِمَ القيروان بمئةٍ وخمسينَ دينارًا ذهبًا، و جهَّز ابنةَ الشَّيخِ أبي الحسن القابسي بأربعِ مئةِ دينارٍ عَيْنًا، وقال: كُنتُ أَعددتُّها من حين إملاكها لئلَّا يشتَغِلَ قلبُ أبيها مِن قِبَلِه؛ وبعث إلى بعض الفقهاءِ في مرضة مرضها بخمسين دينارًا ذهبًا(٣).

---

(١) يُنظَر «تنوير المقالة في حلِّ ألفاظ الرِّسالة» للتَّتائي (١/ ٤٣).

(٢) هو أبو زيد عبد الرَّحمن بن محمَّد الأنصاريُّ، المعروف بابن قاسم الدَّبَّاغ، فقيه متفنِّن محدِّث؛ أخذ عن القرافي والسَّنهوري وأخذ عنه العبدري، من مؤلَّفاته: «روضات الجنَّات في مناقب مشهوري القيروان»، توفِّي سنة (٩٢٠)؛ «كفاية المحتاج لمعرفة من ليس في الدِّيباج» للتُّنبُكْتِي (ص١٧٤)، «شجرة النُّور» (١/ ٣٩٠).

(٣) «معالم الإيمان في معرفة أهل القيروان» (٣/ ١١٧).

هذا بإيجاز فيما يتعلَّقُ بالحالة الاجتماعيَّة الَّتي كان يعيشها أهلُ القيروان في عصر الشَّيخ ابن أبي زيد؛ إذ لا تَهُمُّ الإطالةُ في هذا المطلب كثيرًا؛ لأنَّه لا يُفِيدُ بدرجةٍ كبيرةٍ في هذا البحث العقائديِّ، والله تعالى الموفِّق.



▣ المبحث الثَّاني ـ حياته الشَّخصيَّة[1]:

أتعرَّضُ في هذا المبحث للحديث عن الشَّيخ ابن أبي زيد من النَّاحية الشَّخصيَّةِ، فأذكُرُ اسمَه ونسبَه، وسنةَ مولدِه ووفاتِه، مُختَتِمًا بذكر بعضِ المراثي الَّتي قيلت فيه.

⊡ المطلب الأوَّل ـ اسمُه ونسبُه:

هو أبو مُحمَّد عبد الله بن أبي زيد، واسمُ أبي زيد عبد الرَّحمن، وهذا الَّذي عليه أكثَرُ المُترجِمِين لابن أبي زيد ومنهم القاضي عياض، خلافًا لمن

---

(١) **مصادر ترجمته**: «الفهرست» لمحمَّد بن إسحاق النَّديم (ص٢٥٠)، «الإكمال» لابن ماكولا (١/ ٥٨٣)، «طبقات الفقهاء» للشِّيرازي (ص١٦٠)، «ترتيب المدارك» للقاضي عياض (٦/ ٢١٥)، «سير أعلام النُّبلاء» (١٧/ ١٠)، «المقتنى في سرد الكنى» (٢/ ٥٧) كلاهما للذَّهبي، «شذرات الذَّهب» لابن العماد (٣/ ١٣١)، «الوفيات» لابن قنفذ (ص٢٢١)، «معالم الإيمان في معرفة أهل القيروان» للدَّبَّاغ مع تعليق ابن ناجي (٣/ ١١١)، «الدِّيباج المذهَّب» لابن فرحون (ص٢٢٢)، «شجرة النُّور الزَّكيَّة» لابن مخلوف (١/ ١٤٣)، «الفكر السَّامي» للحجوي (٢/ ١٤٠)، «هديَّة العارفين» لإسماعيل باشا (٥/ ٣٦٧)، مع «كشف الظُّنون» لحاجي خليفة، «معجم المؤلِّفين» لعمر رضا كحالة (٢/ ٢٥٢)، «كتاب العمر في المصنَّفات والمؤلِّفين التُّونسيِّين» لحسن حسني عبد الوهَّاب (١/ ٦٤٣)، «تاريخ التُّراث العربي» لفؤاد سزكين (ج ٣ ـ الفقه ـ ص١٦٦)، «دائرة المعارف» لبطرس البستاني (٢/ ٣٣٥)، «مجلَّة دعوة الحقِّ المغربيَّة» (عدد٣ سنة٢١ ص٥٢).

قال غيرَ ذلك[1]، وهو **نفزيُّ** النَّسَبِ[2]؛ سكن **القيروان**.

⊡ المطلب الثَّاني ـ مولده ووفاتُه:

وُلِدَ سنةَ عشر وثلاثمائة (٣١٠هـ)[3]؛ وبعدَ حياةٍ علميَّةٍ مليئةٍ بالعطاء، حافلةٍ بخدمةِ الدِّين وجهاد المُخالِفين من أهلِ الزَّيغِ والانحراف، تُوُفِّيَ مساءَ يوم الِاثنين ثلاثينَ من شعبان، سنةَ ستٍّ وثمانين وثلاثِ مئة، (٣٨٦هـ)[4]، وكان قد بلغَ ستًّا وسبعين سنةً (٧٦)، ودُفِنَ يومَ الثُّلاثاء في داره بالقيروان، وَصَلَّى عليه القابسي بالرَّيحانِيَّة، عند باب أَصْرَم، يوم الثُّلاثاء في جمعٍ لا يُحْصَوْنَ[5]، وقد رثاه كثيرٌ من أدباء القيروان، من ذلك قول بعضِهم:

---

(١) يُنظَر «تنوير المقالة» (١/ ٤٣).

(٢) اسم نفزة موجود بالأندلس، ينظر «معجم البلدان» (٥/ ٣٤٢)، وهو أيضًا موجود بإفريقيَّة؛ حيث إنَّه يوجد في موضعين هنالك: أحدهما في الشَّمال بسهول باجة، والآخر بالجنوب الغربي؛ وينظر في تحقيق مكان هذه المنطقة الدِّراسة المفصَّلة الموسومة بـ: «أبو محمَّد عبد الله بن أبي زيد القيرواني حياته وآثاره»، وكتاب «النَّوادر والزِّيادات»، د. الهادي الدرقاش (ص٩٨).

(٣) يُنظَر «العمر في المصنَّفات والمؤلِّفين التُّونسيين» (١/ ٦٤٣)، «تاريخ التُّراث العربي» (٣/ ١٦٦)؛ هذا وقد جاء في «تنوير المقالة» للتَّتائي (١/ ٤٣) أنَّه ولد سنة (٣١٨)!!

(٤) هذا هو الأشهر في تاريخ وفاته، وهو الَّذي ذكره المتقدِّمون ممَّن ترجموا لابن أبي زيد، خلافًا لما جاء في بعض المصادر، كـ«شذرات الذَّهب» و«تنوير المقالة»، مِن أنَّه تُوُفِّيَ سنة (٣٨٨، أو ٣٨٩).

(٥) يُنظَر «التَّرتيب» (٦/ ٢٢٢)، «معالم الإيمان» (٣/ ١٢٠)، «السِّيَر» (١٧/ ١٣)، «شذرات الذَّهب» (٣/ ١٣١)، «الدِّيباج» (ص٢٢٣)، «شجرة النُّور» (١/ ١٤٣).

هــــذا لعبــــد الله أوَّل مصـــرع تُـرزى بـه الـدُّنيا وآخـر مـصرع

كـادت تميـد الأرض خاشعــة الرِّبـا وتمـــور أفــلاك النُّجــوم الطُّلَّــعِ

عجبًـا لا يـدري الحـاملون لنعشــه كيــف اســتطاعةُ حمــل بحــر منزع

علــمًا وحلــمًا كــاملًا وبراعـــة وتقــى وحســن ســكينة وتــورُّع

غُصَّت فجـاج الأرض سـعيًا حولـه مـــن راغـــب في ســـعيه متبـــرع

يبكونـــه ولكـــلِّ بـــاك منهـــم ذل الأســـير حرقـــة المتوجِّـــع[1]

ومنها مرثيَّةٌ لبعضهم جاء فيها:

خَطْبٌ ألــمَّ فعـمَّ السَّـهل والجـبلا وحادثٌ حـلَّ أنسـى الحـادثَ الجللا

نـاعٍ نعـى ابـنَ أبي زيـد فقلـتُ لـه أشمسُنَا كُسِفَت أم بَـدرُنا أَفَـلا[2]

* * *

(١) «التَّرتيب» (٦/ ٢٢١).

(٢) «معالم الإيمان» (٣/ ١٢١).

▣ المبحث الثَّالث ـ تعلُّمه وتعليمُه:

بعد أن تعرَّضتُ لحياته الشَّخصيَّةِ، كان لا بُدَّ أن أعرِّج إلى ذكر حياته العلميَّة، الَّتي تُدْرَكُ من خلالها المكانةُ العلميَّةُ الَّتي تبوَّأها هذا الإمامُ؛ وسيكون الكلامُ في هذا المَبحَثِ عن شيوخه وتلاميذِه وشيءٍ من ثناءِ العلماءِ عليه.

⊡ المطلب الأوَّل ـ شيوخُه و تلاميذه:

⊙ الفرع الأوَّل ـ شيوخُه:

أمَّا عن شيوخه، فقد تَلمَذَ على جمعٍ كبيرٍ من المشايخ؛ فمنهم مَنْ أخذ عنه ولازمه، ومنهم من سمع منه في رحلته إلى الحجِّ، ومنهم من استجازه فأجازه؛ أذكرُ بعضًا منهم:

□ فمِن شيوخه القيروانيِّين:

ـ ابن الحدَّاد: هو أبو محمَّد عبد الله بن سعيد (ت٣٢٠)[١].

ـ الخولاني: هو أبو عثمان سعدون بن أحمد الخولاني (ت٣٢٤)[٢].

ـ ابن اللَّبَّاد: هو أبو بكر محمَّد بن محمَّد (ت٣٣٣)[٣].

---

(١) ينظر ترجمته في: «التَّرتيب» (٥/ ٣٣٠).

(٢) ترجمته في: «رياض النُّفوس» (٢/ ٢٥١)، «التَّرتيب» (٥/ ١٣٣)، «شجرة النُّور» (١/ ١٢٣).

(٣) ترجمته في: «التَّرتيب» (٥/ ٢٨٦)، «الدِّيباج» (ص٣٤٦)، «شجرة النُّور» (١/ ١٤٣).

ـ المَمْسى: هو أبو الفضل العبَّاس بن عيسى المَمْسى (ت٣٣٣)[١].

ـ أبو العرب: هو أبو العرب محمَّد بن أحمد التَّميمي (ت٣٣٣)[٢].

ـ القطَّان: هو أبو سليمان ربيع بن سليمان (ت٣٣٤)[٣].

ـ ابن نِزار: هو أبو مَيْسَرَة أحمد بن نِزار، ويُكنَى أبا جعفر (ت٣٣٧)[٤].

ـ حبيبُ بن الرَّبيع: هو أبو القاسم حبيبُ بنُ الرَّبيع، مَولَى أحمد بن أبي سليمان الفقيه (ت٣٣٩)[٥].

ـ التَّنُّوخي: هو سُحنون بن أحمد التَّنُّوخي (ت٣٤٣)[٦].

ـ العسَّال: هو أبو عبد الله محمَّد بن مسرور العسَّال (ت٣٤٦)[٧].

ـ ابن الحجَّام: هو أبو محمَّد عبد الله بن أبي هاشم التُّجِيبي (ت٣٤٦)[٨].

ـ الإبيَّاني: هو أبو العبَّاس عبد الله بن أحمد التُّونسي (ت٣٥٢)[٩].

---

(١) ترجمته في: «التَّرتيب» (٥/ ٢٩٧)، «الدِّيباج» (ص٣١٠)، «شجرة النُّور» (١/ ١٢٤).

(٢) ترجمته في: «التَّرتيب» (٥/ ٣٢٣)، «الدِّيباج» (ص٣٤٧)، «شجرة النُّور» (١/ ١٢٥).

(٣) ترجمته في: «التَّرتيب» (٥/ ٣١٠)، «معالم الإيمان» (٣/ ٣١٠)، «شجرة النُّور» (١/ ١٢٥).

(٤) ترجمته في: «التَّرتيب» (٦/ ٢٧)، «معالم الإيمان» (٣/ ٤٣)، «شجرة النُّور» (١/ ١٢٦).

(٥) ترجمته في: «التَّرتيب» (٥/ ٣٣٤)، «الدِّيباج» (ص١٧٦)، «شجرة النُّور» (١/ ١٥٠).

(٦) ترجمته في: «التَّرتيب» (٦/ ٥٢).

(٧) ترجمته في: «التَّرتيب» (٦/ ٧٦)، «شجرة النُّور» (١/ ١٢٧).

(٨) ترجمته في: «التَّرتيب» (٥/ ٣٣٠)، «الدِّيباج» (ص٢٢٠).

(٩) ترجمته في: «التَّرتيب» (٦/ ١٠)، «شجرة النُّور» (١/ ١٢٨).

ـ البزَّاز: هو أبو عبد الله محمَّد بن نظيف البزَّاز الإفريقي (ت٣٥٥)[١].

ـ السَّبائي: هو أبو إسحاق إبراهيم بن أحمد السَّبائي (ت٣٥٦)[٢].

ـ الجبنياني: هو أبو إسحاق إبراهيم بن أحمد البكري (ت٣٦٩)[٣].

ـ الأزدي: هو أبو الأزهر عبد الوارث بن حسن الأزدي (ت٣٧١)[٤].

ـ الفاسي[٥]: هو أبو ميمونة درَّاس بن إسماعيل الفاسي (ت٣٧٥)[٦].

□ **ومن شيوخه الأندلسيِّين:**

ـ الأصيلي[٧]: هو أبو محمَّد عبدُ الله بن إبراهيم الأصيلي (ت٣٩٢)[٨].

□ **ومن شيوخه المشرقيِّين:**

ـ ابنُ حمَّاد: هو أبو عثمان أحمد بن إبراهيم القاضي (ت٣٢٩)[٩].

ـ ابن الورَّاق[١٠]: هو أبو بكر محمَّد بن أحمد بن الجهم المروزي

---

(١) ترجمته في: «التَّرتيب» (٦/ ٢٠٦)، «الدِّيباج» (ص٤٠٧)، «شجرة النُّور» (١/ ١٤٠).

(٢) ترجمته في: «التَّرتيب» (٦/ ٥٤)، «الدِّيباج» (ص١٤١)، «شجرة النُّور» (١/ ١٤٠).

(٣) ترجمته في: «التَّرتيب» (٦/ ٢٢٢)، «الدِّيباج» (ص١٤٢)، «شجرة النُّور» (١/ ١٤٢).

(٤) ترجمته في: «التَّرتيب» (٦/ ٢٦٣)، «الدِّيباج» (ص٢٦٩)، «شجرة النُّور» (١/ ١٤٢).

(٥) ذكره ابن أبي زيد في «النَّوادر والزِّيادات» (ص١٣) من ضمن شيوخه؛ حيث روى عنه كتابَ ابنِ الموَّاز.

(٦) ترجمته في: «التَّرتيب» (٦/ ٨١)، «شجرة النُّور» (١/ ١٥٣).

(٧) كتب عنه ابنُ أبي زيد عن شيوخه الأندلسيِّين، ينظر «الدِّيباج» (ص٢٢٤).

(٨) ترجمته في: «التَّرتيب» (٧/ ١٣٥)، «الدِّيباج» (ص٢٢٤)، «شجرة النُّور» (١/ ١٥٠).

(٩) ترجمته في «التَّرتيب» (٥/ ٢٦٤).

(١٠) وهو شيخه بالإجازة، ينظر «التَّرتيب» (٦/ ٢١٧)؛ وقد ذكره ابنُ أبي زيد من ضمن شيوخه فقال: «وكلُّ ما ذكرتُ فيه عن ابن الجهم، فقد أُخبِرْتُ عنه به»، «النَّوادر والزِّيادات» (١/ ١٥).

(ت٣٢٩)[١].

ـ ابن شعبان[٢]: هو أبو إسحاق محمَّد بن القاسم (ت٣٥٥)[٣].

ـ الأبهري[٤]: هو أبو بكر محمَّد بن عبد الله الأبهري التَّميمي (ت٣٧٥)[٥].

ـ ابن عبد المؤمن: هو أبو القاسم عبد الرَّحمن بن عبد المؤمن (لم يُذكر تاريخُ وفاتِه)[٦].

◉ الفرع الثَّاني: تلاميذه

وأمَّا عن تلاميذه، فقد كثُرَ الآخِذون عنه ما بين قيروانيِّين وأندلسيِّين ومغاربةٍ ومشارقةٍ:

□ فمن تلاميذه القيروانيِّين:

ـ البراذعي: هو أبو القاسم خلف بن أبي القاسم الأزدي (ت٣٨٦)[٧].

ـ ابن الخلَّاف: هو أبو الحسن علي بن عبد الله القطَّان (ت٣٩١)[٨].

---

(١) ترجمته في: «الدِّيباج» (ص٣٤١)، «شجرة النُّور» (١/ ١١٨).

(٢) وهو شيخه بالإجازة، ينظر «التَّرتيب» (٦/ ٢١٧).

(٣) ترجمته في: «الدِّيباج» (ص٣٤٥)، «شجرة النُّور» (١/ ١٢٠).

(٤) وهو شيخه بالإجازة، ينظر «التَّرتيب» (٦/ ٢١٧).

(٥) ترجمته في: «التَّرتيب» (٦/ ١٨٣)، «الدِّيباج» (ص٣٥١)، «شجرة النُّور» (١/ ١٣٦).

(٦) ترجمته في: «التَّرتيب» (٦/ ١٨١).

(٧) ترجمته في: «التَّرتيب» (٧/ ٢٥٦)، «الدِّيباج» (ص١٨٢)، «شجرة النُّور» (١/ ١٥٦).

(٨) ترجمته في: «معالم الإيمان» (٣/ ١٢٧).

ـ التُّجيبي: هو أبو بكر عتيق بن خلف (ت٤٢٢)[1].

ـ الخولاني: هو أبو بكر أحمد بن عبد الرَّحمن (ت٤٣٢)[2].

ـ مَكِّيُّ بن أبي طالب: هو مكِّي بن أبي طالب القيرواني، نزيلُ قرطبة (ت٤٣٧)[3].

ـ اللَّبيدي: هو أبو القاسم عبد الرَّحمن بن محمَّد الحضرمي (ت٤٤٠)[4].

ـ ابنا الأجدابي: هما أبو الحسن و أبو محمَّد الأجدابي (لم يذكر تاريخ وفاتهما)[5].

□ **ومن تلاميذه الأندلسيِّين:**

ـ ابن العطَّار: هو أبو عبد الله محمَّد بن أحمد القرطبي (ت٣٩٩)[6].

ـ ابن الفَرَضي: هو أبو الوليد عبدُ الله بن محمَّد الأزدي (ت٤٠٣)[7].

ـ القَبْري[8]: هو أبو بكر محمَّد بن موهب التُّجيبي (ت٤٠٦)[9].

---

(١) ترجمته في: «معالم الإيمان» (٣/ ١٦٢)، «شجرة النُّور» (١/ ١٥٨).

(٢) ترجمته في: «التَّرتيب» (٧/ ٢٣٩)، «الدِّيباج» (ص١٠١)، «شجرة النُّور» (١/ ١٥٩).

(٣) ترجمته في: «التَّرتيب» (٨/ ١٤)، «الدِّيباج» (ص٤٢٤)، «شجرة النُّور» (١/ ١٦٠).

(٤) ترجمته في: «التَّرتيب» (٧/ ٢٥٤)، «الدِّيباج» (ص٢٤٨).

(٥) ترجمتهما في: «التَّرتيب» (٧/ ١٠١).

(٦) ترجمته في: «التَّرتيب» (٧/ ١٤٨)، «الدِّيباج» (ص٣٦٤).

(٧) ترجمته في: «الدِّيباج» (ص٢٣٣)، «شجرة النُّور» (١/ ١٥٣).

(٨) في: «الدِّيباج» و«شجرة النُّور» المقبري، وفي «التَّرتيب» القبري، وهو الصَّحيح، نسبة إلى قبرة بالأندلس، يُنظَر «معجم البلدان» لياقوت الحموي (٤/ ٣٠٥).

(٩) ترجمته في: «التَّرتيب» (٧/ ١٨٨)، «الدِّيباج» (ص٣٦٦).

ـ المعافري: هو أبو عبد الله محمَّد بن عبد الله القرطبي (ت٤٣٩)[١].

ـ القنازعي: هو أبو المُطرِّف عبد الرَّحمن بن هارون الأنصاري (ت٤١٣)[٢].

ـ ابن الحذاء: هو أبو عبد الله محمَّد بن يحيى التَّميمي (ت٤١٦)[٣].

□ **ومن تلاميذه المغاربة:**

ـ الكوري: هو أبو مروان عبد الملك الكوري (ت٤٠٧)[٤].

ـ ابن العجوز: هو أبو عبد الرَّحمن عبد الرَّحيم بن أحمد الكُتامي (ت٤١٣)[٥].

ـ الهمَذَاني: هو أبو محمَّد عبد الله بن غالب (ت٤٤٣)[٦].

□ **ومن تلاميذه المشرقيِّين:**

ـ ابن مُجاهِد: هو أبو عبد الله محمَّد بن أحمد الطَّائي (ت٣٧٠)[٧]، وهو تلميذُه بالإجازة، فقد استجاز ابنَ أبي زيد في كتابَيْه «المختصر» و«النَّوادر»[٨].

---

(١) ترجمته في: «الدِّيباج» (ص٤١٥).

(٢) ترجمته في: «التَّرتيب» (٧/ ٢٩٠)، «الدِّيباج» (ص٢٤٩).

(٣) ترجمته في: «التَّرتيب» (٨/ ٨)، «الدِّيباج» (ص٣٦٧)، «شجرة النُّور» (١/ ١٥٦).

(٤) ترجمته في: «التَّرتيب» (٧/ ١١٣).

(٥) ترجمته في: «التَّرتيب» (٧/ ٢٧٨)، «الدِّيباج» (ص٢٥١).

(٦) ترجمته في: «الدِّيباج» (ص٢٢٥).

(٧) ترجمته في: «التَّرتيب» (٦/ ١٩٦)، «الدِّيباج» (ص٣٥٣)، «شجرة النُّور» (١/ ١٣٧).

(٨) ينظر «التَّرتيب» (٦/ ١٩٧ و٢١٦).

ـ القاضي عبد الوهَّاب[1]: هو أبو محمَّد عبد الوهَّاب بن علي البغدادي، (ت٤٢٢)[2].

◘ المطلب الثَّاني ـ ثناء العلماء عليه:

كان الشَّيخ ابنُ أبي زيد من الطَّبقةِ السَّادسة من أصحاب مالك، وقد كانت له جهودٌ عظيمةٌ، سواءٌ في بيان الاعتقاد الصَّحيح الخالي من البدع والخُرافاتِ، أو في بيان الأحكام الفقهيَّةِ العمليَّةِ، أو غيرِ ذلك.

ولذا تَتَابَعَتْ عباراتُ الأئمَّةِ والعلماءِ في مدحه والثَّناءِ عليه، سواء من معاصريه، أو ممَّن أَتَوْا بعدَه؛ وإليك شيئًا من ذلك حتَّى تعرِفَ قدرَ هذا الشَّيخِ الإمامِ.

يقول القاضي الباقلَّاني[3] بعدَ أن ذكر اتِّهامَ بعض النَّاس له بنفي

---

(١) عَدَّهُ بعضُ الباحثين مِنْ تلاميذ ابن أبي زيد؛ لأنَّه كانت له عنايةٌ خاصَّةٌ بمؤلَّفات ابن أبي زيد، حيث له «شرح على مختصر ابن أبي زيد للمدوَّنة» و«شرح على الرِّسالة»، ولمَّا بلغت ابنَ أبي زيد حالةُ القاضي عبد الوهَّاب السَّيِّئة بعث له بألف دينار عينًا.
يُنظَر «ابن أبي زيد حياته وآثاره» (ص٢٤٤ و٢٤٥).

(٢) ترجمته في: «التَّرتيب» (٧/ ٢٢٠)، «الدِّيباج» (ص٢٦١)، «شجرة النُّور» (١/ ١٥٤).

(٣) هو أبو بكر محمَّد بنُ الطَّيِّب المعروف بالباقلاني البصري، المتكلِّم على طريقة الأشعريِّ؛ سمع من القطيعي، ودرس على ابن مجاهد في الأصول، وعلى الأبهري في الفقه، حدَّث عنه أبو ذرٍّ الهروي، وتلمذ عليه القاضي عبدُ الوهَّاب وغيره؛ له عدَّةُ تصانيف، منها: «التَّمهيد» و«الانتصار للقرآن»؛ توفِّي سنة (٤٠٣)؛ «التَّرتيب» (٧/ ٤٤)، «الدِّيباج» (ص٣٦٣).

الكرامات: «لأنَّ فضلَ علمه وما نعرِفُه من دينه وحسنِ بصيرته واضطلاعه بعلم أصول الدِّين والانبساطِ في التَّوسُّع في معرفة فروعه وأحكامِه، يَبعُدُ عندنا خلافُه في هذا الباب، إلَّا على وجهِ ما ذكرنا»[1].

وقال أبو الحسن القابسي: «إمامٌ موثوقٌ به في درايته وروايته».

وقال أبو الحسن القطَّان[2]: «ما قلَّدتُّ أبا محمَّد ابنَ أبي زيد، حتَّى رأيتُ السَّبائي يقلِّدُه».

وقال أبو عبد الله الميورقي[3]: «اجتمع فيه العلمُ والورَعُ والفضلُ والعقلُ، شُهرَتُه تُغنِي عن ذِكرِه»[4].

---

(١) «البيان عن الفرق بين المعجزات والكرامات» (ص٥).

(٢) هو أبو الحسن عليُّ بن عبد الله القطَّان المعروف بابن الخلَّاف؛ كان من أهل العلم والفضل والورع والزُّهد، له سؤالات لابن أبي زيد، وكذا لابن اللبَّاد؛ تُوُفِّي سنة (٣٩١)؛ «معالم الإيمان» (٣/ ١٢٧)؛ وقد وَهِمَ محقِّقُ «تنوير المقالة» للتَّتائي؛ حيث ترجم له على أنَّه القطَّان صاحب «بيان الوهم والإيهام»؛ وهذا الأخير هو متأخِّر عن القاضي عياض الَّذي نقل قولَه!

(٣) هو أبو عبد الله محمَّد بن أبي نصر الأزدي الأندلسي المعروف بالحُمَيْدِي، الفقيه الحافظ المؤرِّخ المشهور؛ أخذ عن ابن عبد البرِّ والباجي وغيرهما، رحل فسمع بإفريقيَّة ومصر ومكَّة والشَّام، واستوطن بغداد، روى عن الخطيب البغداديِّ، وروى عنه هذا الأخير؛ من مؤلَّفاته «الجمع بين الصَّحيحين» و«جذوة المقتبس»، تُوُفِّي سنة (٤٨٨)؛ «السِّير» (١٩/ ١٢٠)، «شجرة النُّور» (١/ ١٨٠).

(٤) نقل هذه الأقوالَ الثَّلاثَ: القاضي عياض في «ترتيب المدارك» (٦/ ٢١٦).

ويقول أبو إسحاق الشِّيرازي[1]: «وإليه انتَهَتْ الرِّياسةُ في الفقه، وكان يسمَّى مالك الصَّغير»[2].

ويقول القاضي عياض: «وكان أبو محمَّد إمامَ المالكيَّةِ في وقتِه وقدوتهم، وجامعَ مذهبِ مالكٍ وشارحَ أقوالِه؛ وكان واسعَ العلم، كثيرَ الحفظِ والرِّوايةِ، كتبُه تشهدُ له بذلك، فصيحَ القلمِ، ذا بيانٍ ومعرفةٍ بما يقولُه، ذابًّا عن مذهب مالك، قائمًا بالحُجَّة عليه، بصيرًا بالرَّدِّ على أهلِ الأهواء، يقولُ الشِّعر ويُجيدُه، ويجمعُ إلى ذلك صلاحًا تامًّا وورعًا وعِفَّةً، وحاز رئاسةَ الدِّين والدُّنيا، وإليه كانت الرِّحلة إلى الأقطار، ونجب أصحابُه، وكَثُرَ الآخِذُون عنه، وهو الَّذي لَخَّص المذهبَ، وضمَّ سرَّه، وذبَّ عنه، وملأَتْ البلادَ تواليفُه؛ عارَضَ كثيرٌ من النَّاس أكثرَها، فلم يَبلُغُوا مدَاه، مع فضلِ السَّبقِ وصعوبةِ المبدأ، وعرَفَ قدرَه الأكابرُ»[3].

ويقول الشَّيخ أبو زيدٍ الدَّبَّاغ: «كان من أهلِ العلم والعبادةِ والوَرَعِ والفضلِ والإحسانِ بالمحلِّ الأعلى؛ انتشَرَتْ إمامَته في العلم شرقًا وغربًا،

---

(١) هو أبو إسحاق إبراهيم بن علي الفيروزآبادي المعروف بالشِّيرازيِّ، الفقيه المجتهد؛ قرأ على البيضاوي وابن سريج وأبي الطَّيِّب الطَّبري، وروى عنه الخطيب والحميدي والكرخي؛ له عدَّة تصانيف، منها: «المهذَّب» و«اللُّمع» و«شرحه»، تُوُفِّي سنة (٤٧٦)؛ «السِّير» (١٨/ ٤٥٢)، «طبقات الشَّافعيَّة» (٤/ ٢١٥).

(٢) «طبقات الفقهاء» (ص١٦٠).

(٣) «التَّرتيب» (٦/ ٢١٥ـ ٢١٦).

وظهرت فضائِلُه وفواضِلُه بُعدًا وقُربًا، واحدُ الزَّمان جلالةً وعلمًا، فريدُ العصر عقلًا وفهمًا، مع ورعٍ حاجزٍ، وحسنِ سمتٍ، ووقارٍ، وارتفاعِ همَّةٍ، وعذوبةِ ألفاظٍ، وملاحةِ إيرادٍ، وجزالةِ معانٍ؛ ضُربَتْ إليه الأكبادُ مِن سائر البلدان»[1].

ويقول الحافظ الذَّهبي: «الإمام العلَّامة، القدوةُ الفقيهُ، عالمُ أهل المغرب، أبو محمَّد عبدُ الله بن أبي زيد القيروانيِّ المالكيِّ، ويُقال له: مالكٌ الصَّغير؛ وكان أحدَ مَنْ برَزَ في العِلْمِ والعملِ، وكان: على طريقة السَّلف في الأصول، لا يَدرِي الكلام، ولا يتأوَّل؛ فنسألُ اللهَ التَّوفيقَ»[2].

فَمِمَّا مضى سردُه من هذا الثَّناء المُتتابع على إمامِنا الكبير، يتبيَّنُ لنا المكانةُ السَّاميةُ الَّتي تبوَّأها ـ رحمةُ الله عليه ـ، ليس عند أهلِ المذهب فحسْبُ، بل عند كافَّة المنتسبين للمذاهب الفقهيَّةِ الأخرى؛ فنحنُ نتعامل إذن مع عقيدةِ عَلَمٍ من الأعلام، له وزنُه ومكانتُه بين إخوانه ومُحِبِّيه.

▣ المبحث الرَّابع ـ آثاره:

لا بدَّ للعالم الكبيرِ أن يُخلِّفَ وراءَه آثارًا ينتفِعُ بها النَّاسُ، وقد كان ـ رحمة الله عليه ـ من المُكثِرين في التَّصنيف؛ فمن مؤلَّفاتِهِ ما هو موجودٌ بين أيدينا، سواءٌ في عالم المطبوع، أم في عالم المخطوط، ومنها ما فُقِدَ إلى حدِّ الآن؛ وسأذكر ـ إن شاء اللهُ ـ تصانيفَه مُبتدِئًا بالمطبوع منها،

(١) «معالم الإيمان» (٣/ ١١٢).

(٢) «السِّير» (١٧/ ١٠ و١٢).

ومنتهيًا إلى غير المطبوع[1].

⊡ المطلب الأوَّل ـ المؤلَّفات المطبوعة:

١ـ الرِّسالة[2]: وهي في مُجمَلِها متنٌ فقهيٌّ على مذهب الإمام مالك؛ وقد ابتدأه بمقدِّمةٍ في ذكر مُجمَلِ اعتقاد السَّلف وأئمَّة الحديث؛ وقد طُبِعَتْ عدَّةَ طبعاتٍ؛ كما أنَّ عليها عدَّة شروحٍ وتعليقاتٍ[3]؛ وقد قال الشَّيخ زرُّوق[4]، وهو من شُرَّاح «الرِّسالة»: «حتَّى لقد ذُكِرَ أنَّها منذ وُجِدَت حتَّى

(١) يُنظَر «الفهرست» (ص٢٥٠)، «فهرست ابن خير الإشبيلي» (١/ ٣٠٠ـ٣٠٣)، «التَّرتيب» (٦/ ٢١٧)، «السِّير» (١٧/ ١١)، «معالم الإيمان» (٣/ ١١٣)، «الدِّيباج» (ص٢٢٣)، «شجرة النُّور» (١/ ١٤٣)، «كشف الظُّنون» لحاجي خليفة (٥/ ٣٦٧)، «هديَّة العارفين» (٥/ ٣٦٧)، «معجم المُؤلِّفين» (٢/ ٢٥٢)، «تاريخ التُّراث العربي» (٣/ ١٦٧ـ ١٧٣).

(٢) وهي أوَّلُ ما ألَّف؛ يقول الدَّبَّاغ: «وأوَّلُ تواليفه «الرِّسالة»، كان الشَّيخ أبو إسحاق السَّبائيُّ سأله وهو في سنِّ الحداثة أن يؤلِّف له كتابًا مختصرًا في اعتقاد أهل السُّنَّة، مع فقه وآداب، ليتعلَّم ذلك أولادُ المسلمين؛ فألَّف «الرِّسالة»، وذلك سنة سبع وعشرين وثلاث مئة، وسنُّه إذ ذاك سبع عشرة سنة»، وعقَّب ابنُ ناجي على الدَّبَّاغ بأنَّ الَّذي سأله تأليفَها هو الشَّيخُ المؤدِّب: مُحرَز بن خلف التُّونسي، «معالم الإيمان» (٣/ ١١٤)، وما ذكره ابن ناجي هو الأشهر؛ والله أعلم.

(٣) كما أنَّ لها نظمًا، منها ما نظمه الشَّيخ أحمد بن مشرف الأحسائي المالكي (ت١٢٨٥هـ)؛ وقد طُبِعَ هذا النَّظم عدَّةَ طبعات، منها ما هو ضمن عقائد أئمَّة السَّلف، اعتنى به فوَّاز زمرلي (ص١٧١).

(٤) هو أبو العبَّاس أحمد بن أحمد البرنسي الفاسي، الشَّهير بزرُّوق، العلَّامة الفقيه المحدِّث، مِن شيوخه الثَّعالبي والمشدالي والسَّنوسي، وأخذ عنه خلقٌ منهم القسطلَّاني واللَّقَّاني؛ له عدَّةُ تواليف، منها: «شرح مواضع من مختصر خليل» و«شرح الأسماء الحسنى»، توفِّي سنة (٨٩٩)؛ «كفاية المحتاج» (ص٧١)، «شجرة النُّور» (١/ ٣٨٦).

الآن يخرج لها في كلِّ سنة شرحٌ وتبيانٌ»[1].

فمِن الشُّروح المطبوعة:

ـ «شرح الرِّسالة»، للقاضي عبد الوهَّاب[2].

ـ «غُرَرُ المقالة في شرح غريب الرِّسالة»، لأبي عبد الله محمَّد المغراوي[3].

(١) «شرح الرِّسالة» (١/ ٣)، وقد استقصى شروحَها ونظمها: د. الهادي درقاش في دراسته المفصَّلة (من ص٣٦٠ إلى ٣٧٠)، والأستاذ أحمد سحنون في مقاله بمجلَّة «دعوة الحقِّ»، (عدد/ ٣ سنة٢١ ص ٥٩ ـ ٦٤).

(٢) هو أبو محمَّد عبد الوهَّاب بن علي البغدادي، ثقة حجَّة، أحدُ أئمَّةِ المذهب المالكيِّ؛ سمع من الأبهري وابن شاهين وغيرهما، وسمع منه الشِّيرازي والخطيبُ البغدادي؛ من مصنَّفاته: «التَّلقين» و«الإشراف على نكت مسائل الخلاف»؛ توفِّي بمصر سنة (٤٢٢)؛ «التَّرتيب» (٧/ ٢٢٠)، «الدِّيباج» (ص٢٦١)؛ وكتابه هذا لم يُطبَعْ كلُّه، وإنَّما طُبع منه لحدِّ الآن:
ـ الجزء المُتعلِّقُ بالعقيدة، وقد طُبِعَ طبعتين، أولاهما: بتصحيح وضبط الشَّيخ محمَّد ابن الأمين بوخبزة التِّطوانيِّ، صدرت عن دار الكتب العلميَّة بيروت (ط١/ ١٤٢٣هـ ـ ٢٠٠٢م)؛ وثانيهما: بتحقيق د. أحمد محمَّد نور سيف، صدرت عن دار البحوث للدِّراسات الإسلاميَّة وإحياء التُّراث بالإمارات العربيَّة المتَّحدة، (ط ١/ ١٤٢٤هـ ـ ٢٠٠٤م).
ـ جزء من صلاة العيدين إلى كتاب الحجِّ، طُبِعَ بتحقيق أبي الفضل الدُّمياطي، عن دار ابن حزم (ط١/ ١٤٢٨هـ ـ ٢٠٠٧م).

(٣) هو أبو عبد الله محمَّد بن منصور المغراوي السِّجلماسي، كان لغويًّا ماهرًا وفقيهًا حافظًا، له عدَّةُ مؤلفات، منها: «شرح غريب الموطَّأ»، و«المُدوَّنة»، وكذا «صحيح البخاري» الَّذي أسماه: «حلُّ أغراض البخاري المبهمة في الجمع بين الحديث والتَّرجمة»، لا يمكن تحديد عصره الَّذي عاش فيه بالضَّبط، ولكن يمكن أن نقدِّره بالنِّصف الثَّاني من القرن السَّادس؛ «إرشاد السَّاري لشرح صحيح البخاري» للقسطلَّاني (١/ ٤٣)، «مقدِّمة محقِّقيْ كتاب غرر المقالة» (ص٤٩).
طُبِعَ كتابه بتحقيق د. عبد الهادي حمو ود. محمَّد أبو الأجفان عن دار الغرب الإسلامي ببيروت (ط١/ ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م).

ـ «شرح العلَّامة زرُّوق على متن الرِّسالة لابن أبي زيد»، مطبوع مع شرح الشَّيخ ابن ناجي التَّنُّوخي[1].

ـ «تنويرُ المقالة في حلِّ ألفاظ الرِّسالة»، لأبي عبد الله محمَّد التَّتائيِّ[2].

ـ «تحريرُ المقالة في شرح نظائر الرِّسالة»[3] لأبي عبد الله محمَّد الحطَّاب[4].

(١) هو أبو الفضل قاسم بن عيسى التَّنُّوخي المعروف بابن ناجي، القاضي الفقيه الحافظ للمذهب، أخذ عن أئمَّةٍ، منهم البُرْزُليُّ، والأبيُّ، وابن عرفة، وعنه حلولو وغيره؛ له شرحان على «المُدوَّنة» كبير وصغير، كما له تعليق على «معالم الإيمان للدَّبَّاغ»؛ توفِّي سنة (٨٣٧)، وقيل (٨٣٨).

«كفاية المحتاج» (ص٢٨٢)، «شجرة النُّور» (١/ ٣٥٢)، (والكتابان طُبِعَا بدار الفكر ١٤٠٢هـ ـ ١٩٨٢م).

(٢) هو أبو عبد الله محمَّد بن إبراهيم التَّتائي المصري، الفقيه الفرضي المتقن؛ أخذ عن اللَّقَّاني والمارديني، وعنه الفيشي وغيره، من مؤلَّفاته: «خطط السَّداد والرُّشد بشرح نظم مقدِّمة ابن رشد»، توفِّي سنة (٩٤٢)؛ «شجرة النُّور» (١/ ٣٩٣)، «الأعلام» (٥/ ٣٠٢)، طبع شرحه بتحقيق د. محمَّد عايش شبير بدون ذكر المطبعة، (ط١/ ١٤٠٩هـ ـ ١٩٨٨م).

(٣) وهي عبارة عن شرحٍ لمنظومة الشَّيخ أبي عبد الله محمَّد ابن غازي المكناسي (ت٩١٩)، المسمَّاة: «النَّظائر في مشكلات رسالة ابن أبي زيد»، صدر عن وزارة الأوقاف والشُّؤون الإسلاميَّة بالمغرب (١٤٠٩هـ ـ ١٩٨٨م)، بتحقيق د. أحمد سحنون.

(٤) هو أبو عبد الله محمَّد بن محمَّد الحطَّاب، الفقيه العلَّامة المحقِّق؛ أخذ العلم عن عدَّة شيوخ، منهم: والده الشَّيخ أبو محمَّد الحطَّاب ومحمَّد بن عبد الغفَّار وابن عراق وغيرهم، وعنه أخذ ابنه يحيى وعبد الرَّحمن التَّاجوري ومحمَّد المكِّي والقيسي؛ من مؤلَّفاته: «قرَّة العين بشرح ورقات إمام الحرمين»، «تحرير الكلام في مسألة الالتزام»، «تعليقات على الرِّسالة»، توفِّي سنة (٩٥٤)؛ «كفاية المحتاج» (ص٤٢٨)، «شجرة النُّور» (٢/ ١٢٦)، مقدِّمة د. أحمد سحنون لتحرير «المقالة».

ـ «كفايةُ الطَّالب الرَّبَّانيِّ لرسالة ابن أبي زيد القيروانيِّ»، لأبي الحسن المالكيِّ[1]، ومعه حاشيةُ العدوي[2].

ـ «الفواكه الدَّواني على رسالة ابن أبي زيد القيرواني»، للشَّيخ أحمد النَّفراوي[3].

ـ «تقريبُ المعاني على متن الرِّسالة لابن أبي زيد القيرواني»، للشَّيخ

(١) هو نور الدِّين أبو الحسن علي بن محمَّد المنوفي المصري، المعروف بالشَّاذلي، الفقيه العالم الجليل؛ أخذ عن جماعة، منهم: السَّنهوريُّ، وابن أبي الشَّريف، ولازم السُّيوطي؛ له عدَّة تصانيف، منها: «عمدة السَّالك على مذهب مالك» و«مختصرها»، كما له ستَّة شروح على «الرِّسالة»؛ تُوُفِّيَ سنة (٩٣٩)، «كفاية المحتاج» (ص٢٦٤)، «شجرة النُّور» (١/ ٣٩٢).

(٢) هو أبو الحسن علي بن أحمد الصَّعيدي العدويُّ، عَلَمُ العلماء الأعلام؛ حضر دروس المشايخ، كالمولويِّ والنفراويِّ، روى ودرَّس بالأزهر وغيره، وعنه أخذ أعلام منهم: الدَّردير، والدَّسوقي؛ له عدَّةُ مؤلَّفات، منها: «حاشيتان على شرح اللَّقاني على الجوهرة، صغرى، وكبرى»، و«حاشية على شرح ألفيَّة المصطلح» للعراقي، توفِّي سنة (١١٨٩)، «شجرة النُّور» (١/ ٤٩٢)؛ طبع الشَّرحُ والحاشيةُ بدار الفكر بدون تاريخ، وطُبِعَ الشَّرح والحاشية أيضًا، في دار الكتب العلميَّة، ضبط وتصحيح محمَّد عبد الله شاهين، (ط الأولى/ ١٤١٧هـ ـ١٩٩٧م)، كما طبع أيضًا بدار المعرفة، بيروت، بدون تاريخ.

(٣) هو أبو العبَّاس أحمد بن غنيم النَّفراوي الأزهري، الفقيه العالم العمدة، انتهت إليه الرِّئاسة في المذهب؛ قرأ على اللَّقَّاني، ولازم الزَّرقاني، والخرشي، وعنه: أبو العبَّاس الصَّبَّاغ وغيرُه؛ له مؤلَّفات منها: «شرح على الآجروميَّة» و«رسالة في البسملة»؛ توفِّي سنة (١١٢٥)، وقيل (١١٢٦)؛ «شجرة النُّور» (١/ ٤٦٠)، «الأعلام للزِّركلي» (١/ ١٩٢)؛ طبع شرحه (بدار الفكر/ ١٤١٥هـ ـ ١٩٩٥م)، وطبع بدار الكتب العلميَّة، (ط الأولى/ ١٤١٨هـ ـ١٩٩٧م).

عبد المجيد الشَّرنوبي[1].

ـ «مسالك الدَّلالة في شرح متن الرِّسالة»، لأبي الفيض أحمد الغماري[2].

ـ «الفتح الرَّبَّاني شرح على نظم رسالة ابن أبي زيد القيرواني»، للشَّيخ محمَّد أحمد، الملقَّب بالدَّاه الشَّنقيطي[3].

ـ «الثَّمر الدَّاني في تقريب المعاني شرح رسالة ابن أبي زيد القيرواني»، للشَّيخ صالح الآبي الأزهري[4].

ـ «شرح مقدِّمة ابن أبي زيد القيرواني في العقيدة»، للشَّيخ الأمين الحاج محمَّد أحمد[5].

ـ «شرح القيروانيَّة الميسَّر»، للشَّيخ الدُّكتور محمَّد الخميس[6].

---

(١) هو أبو محمَّد عبد المجيد بن إبراهيم الشَّرنوبي الأزهري العلَّامة المحقِّق؛ أخذ عن جلَّة من علماء الأزهر، له «شرح الأربعين النَّوويَّة»، و«إرشاد السَّالك إلى ألفيَّة ابن مالك»؛ توفِّي سنة (١٣٤٨)، «شجرة النُّور» (١/ ٥٨٨)، «الأعلام» (٤/ ١٤٩).

طبع بعناية عبد الوارث محمَّد علي، (عن دار الكتب العلميَّة ط الأولى/ ١٤١٨هـ ـ ١٩٩٨م).

(٢) طبع بدار الفكر بدون تاريخ؛ والمصنَّف كما سمَّاه مؤلِّفه: «تخريج الدَّلائل لما في رسالة القيرواني من الفروع والمسائل»؛ وقد اقتصر فيه مؤلِّفه على بيان المسائل الفقهيَّة، دون مسائل الاعتقاد الواردة في مقدِّمة «الرِّسالة».

(٣) طبع (بدار الفكر، ط الثَّالثة/ ١٣٩٩هـ ـ ١٩٧٩م).

(٤) طبع (بدار الكتب العلميَّة بدون تاريخ)، و(دار الفكر: ١٤٢٤هـ ـ ٢٠٠٣م).

(٥) طبع (بمكتبة دار المطبوعات الحديثة بجدَّة، ط الأولى/ ١٤١٢هـ ـ ١٩٩١م).

(٦) طبع (بدار الوطن بالرِّياض، ط الأولى/ ١٤١٤هـ).

ـ «شرح عقيدة ابن أبي زيد القيروانيِّ»، للشَّيخ أحمد النَّجمي[1].

ـ «قطف الجنى الدَّاني شرح مقدِّمة رسالة ابن أبي زيد القيرواني»، للشَّيخ عبد المحسن العبَّاد[2].

ـ «أوضح المعاني شرح مقدِّمة رسالة ابن أبي زيد القيرواني»، للشَّيخ زيد المدخلي[3].

ـ «العجالة في شرح الرِّسالة»، لابن حنفيَّة العابدين الجزائريِّ[4].

ـ «الفتوحات الرَّبَّانيَّة شرح العقيدة القيروانيَّة»، لمحمَّد بن سعد الشَّهراني[5].

ـ «إرشاد السَّاري إلى شرح مقدِّمة ابن أبي زيد القيرواني»، لعبد الله ابن محمَّد رسلان[6].

أمَّا الشُّروح غير المطبوعة فهي أيضًا كثيرةٌ، أذكُرُ منها ما يأتي:

ـ شرح تلميذِه: الإمام ابن موهب القُبري[7]، وهذا الشَّرحُ هو أَقدَمُ

---

(١) طبع (بدار المنهاج بالقاهرة، ط الثانية/ ١٤٣٠ هـ ـ ٢٠٠٩م).

(٢) طبع (بمكتبة منار السَّبيل بالجزائر، ط الأولى/ ١٤٢٣هـ ـ ٢٠٠٢م).

(٣) طبع (بمكتبة مجالس الهدى بالجزائر، ط الأولى/ ١٤٢٧هـ ـ ٢٠٠٦م).

(٤) وقد أخرجه في خمسة أجزاء، الأوَّل منها في العقيدة، (طبع بدار الإمام مالك بالجزائر)

(٥) طبع (بمؤسَّسة الريَّان ببيروت، ط الأولى/ ١٤٢٩هـ ـ ٢٠٠٨م).

(٦) طبع (بدار الفرقان بمصر، ط الأولى/ ١٤٣١ هـ ـ ٢٠١٠م).

(٧) هو أبو بكر محمَّد بن موهب القرطبي التُّجيبي، المعروف بالقبري الإمام المشهور، أخذ ببلده عن ابن قطن وغيره، وصحب ابنَ أبي زيد واختصَّ به؛ حدَّث عنه ابن العرب وإسماعيل البستي؛ له تواليف كثيرة مفيدة، منها: «شرحه على رسالة ابن أبي زيد»؛ توفِّي بقرطبة سنة (٤٠٦)؛ «ترتيب المدارك» (٧/ ١٨٨)، «الدِّيباج» (ص٣٦٦).

من شرح القاضي عبد الوهَّاب[1]، وقد نقل جُمَلًا منه الإمامُ ابن القيِّم[2] في «اجتماع الجيوش الإسلاميَّة» (ص١٨٧).

ـ شرح الشَّيخ أبي بكر الطَّرطوشي[3][4].

ـ شرح القاضي أبي بكر اليابري[5]؛ وهو شرح على صدر الرِّسالة فقط والمتضمِّنة لمسائل الاعتقاد[6].

---

(١) ينظر «ابن أبي زيد القيرواني حياته وآثاره»، للهادي الدرقاش (ص٣٦٠)، «مقدِّمة الرِّسالة» بتقديم د.بكر أبو زيد (ص٩).

(٢) هو أبو عبد الله محمَّد بن أبي بكر الزُّرَعي، الملقَّب بابن قيِّم الجوزيَّة، الإمام الحافظ؛ سمع الحديث، واشتغل بالعلم، فبرع في علوم متعدِّدة؛ ولمَّا عاد ابن تيمية من مصر، لازمه إلى أن مات الشَّيخ؛ تآليفه كثيرة جدًّا، منها: «زاد المعاد»، و«مدارج السَّالكين»، و«الصَّواعق المرسلة على الجهميَّة والمعطِّلة»، وغيرها؛ توفِّي رَحِمَهُ ٱللَّهُ سنة (٧٥١هـ)؛ «البداية والنِّهاية» (١٨/ ٥٢٣)، «ذيل طبقات الحنابلة» لابن رجب (٢/ ٥٢٣).

(٣) هو أبو بكر محمَّد بن الوليد الفهري الطَّرطوشي، يعرف بابن أبي رندقة؛ كان زاهدًا متورِّعًا قوَّالًا للحقِّ؛ أخذ عنه ابن العربي وغيره؛ من تآليفه «سراج الملوك» و«الحوادث والبدع»؛ توفِّي سنة (٥٢٠هـ)؛ «الدِّيباج» (ص٣٧١)، «شجرة النُّور» (١/ ١٨٣).

(٤) ذكره المقري في كتابه «نفح الطِّيب من غصن الأندلس الرَّطيب» (٢/ ٨٨).

(٥) هو أبو بكر عبد الله بن طلحة نزيل إشبيليَّة؛ كان ذا معرفة بالنَّحو والأصول والفقه وحفظ التَّفسير؛ روى عن الباجي وغيره، وروى عنه جماعة؛ ألَّف عدَّة كتب، منها: مُؤلَّفَان في الأصول والفقه، ردَّ فيهما على ابنِ حزم؛ استوطن مصر ثمَّ رحل إلى مكَّة وتُوُفِّي بها؛ لم يُذكَرْ تاريخُ وفاتِه، لكنَّه مات يقينًا بعد سنة (٥١٦هـ)؛ «نفح الطِّيب» (٢/ ٦٤٨)، «شجرة النُّور» (١/ ١٩١).

(٦) «نفح الطِّيب» (٢/ ٦٤٨).

ـ شرح الشَّيخ تاج الدِّين الفاكهاني[1][2]

٢ـ الجامع في السُّنن والآداب والحكم والمغازي والتَّاريخ وغير ذلك؛ وقد صدَّرها الشَّيخ ابن أبي زيد بمقدِّمةٍ في الاعتقاد، لها تشابهٌ مع «الرِّسالة»، إلَّا أنَّ فيها زياداتٍ لم تَرِدْ في هذه الأخيرة[3].

٣ـ النَّوادر والزِّيادات على ما في المدوَّنة وغيرها من الأمَّهات[4].

٤ـ الذَّبُّ عن مذهب مالك[5].

❊ ❊ ❊

(١) هو أبو حفص عمر بن أبي اليمن علي اللَّخمي الشَّهير بتاج الدِّين الفاكهاني، الفقيه العالم المتفنِّن في الحديث والفقه والأصول والعربيَّة؛ أخذ القراءات على المازوني، وسمع منه ومن ابن المنير وابن دقيق العيد وجماعة؛ له: «شرح العمدة في الحديث» و«شرح الأربعين» للنَّووي، توفِّي سنة (٧٣٤هـ)، «الدِّيباج» (ص٢٨٦)، «شجرة النُّور» (١/ ٢٩٣).

(٢) أسماه: «التَّحرير والتَّحبير»، يُنظَر «كشف الظُّنون» (١/ ٦٣٣)؛ وقد أخبرني الشَّيخ الفاضل فريد عزُّوق بأنَّه قد حُقِّق في الجامعة الإسلاميَّة بالمدينة النَّبويَّة لنيل درجة علميَّة.

(٣) وهذا الكتاب عبارة عن الجزء الأخير من كتاب «مختصر المدوَّنة» الَّذي لم يطبع بعد.
يُنظَر «مقِّدمة كتاب الجامع» لعبد المجيد تركي (ص١٠)، و«مقدِّمة فتاوى ابن أبي زيد» (ص٥٦)؛ وقد طبع طبعتين:
ـ **أولاهما**: بتحقيق محمَّد أبو الأجفان وعثمان بطيخ.
ـ **ثانيهما**: بتحقيق عبد المجيد تركي، وهو أجود التَّحقيقين.

(٤) طُبِعَ بتحقيق مجموعة من العلماء عن (دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط الأولى: ١٩٩٩م).

(٥) طُبِعَ أخيرًا بتحقيق د. محمَّد العلمي، عن مركز الدِّراسات والأبحاث وإحياء التُّراث بالرِّباط المغرب (ط ١/ ١٤٣٢ـ ٢٠١١).

◘ المطلب الثَّاني ـ المؤلَّفات غير المطبوعة:

أمَّا هذا القسم فهو الأكثر، وفيما يأتي سردٌ لطائفة من ذلك:

١ـ ما هو موجود في عالم المخطوط:

ـ «مختصر المدوَّنة»[١].

٢ـ ما هو في حكم المفقود:

ـ «تهذيب العتبيَّة»[٢].

ـ «الاقتداء بأهل المدينة»[٣].

ـ «التَّنبيه على القول في أولاد المُرتدِّين»[٤].

ـ «الحبس على ولد الأعيان»[٥].

ـ «تفسير أوقات الصَّلوات»[٦].

---

(١) «التَّرتيب» (٦/ ٢١٧)، و«معالم الإيمان» (٣/ ١١٣)، و«الدِّيباج» (ص٢٢٣)، و«شجرة النُّور» (١/ ١٤٤).

(٢) ذكره في: «التَّرتيب» (٦/ ٢١٨)، و«الدِّيباج» (ص٢٢٣)، و«شجرة النُّور» (١/ ١٤٤).

(٣) «التَّرتيب» (٦/ ٢١٨)، و«معالم الإيمان» (٣/ ١١٣)، و«الدِّيباج» (ص٢٢٣)، و«شجرة النُّور» (١/ ١٤٤).

(٤) «التَّرتيب» (٦/ ٢١٨)، و«معالم الإيمان» (٣/ ١١٣)، و«الدِّيباج» (ص٢٢٣)، و«شجرة النُّور» (١/ ١٤٤).

(٥) «التَّرتيب» (٦/ ٢١٨)، و«معالم الإيمان» (٣/ ١١٤)، و«الدِّيباج» (ص٢٢٣)، و«شجرة النُّور» (١/ ١٤٤)، في «الدِّيباج» و«شجرة النُّور»: أولاد بدل ولد.

(٦) «التَّرتيب» (٦/ ٢١٨)، و«الدِّيباج» (ص٢٢٣)، و«شجرة النُّور» (١/ ١٤٤).

ـ «الثِّقة بالله والتَّوكُّل على الله»[1].

ـ «المعرفة واليقين»[2].

ـ «المضمون من الرِّزق»[3].

ـ «المناسك»[4].

ـ «رسالة فيمن تأخذه عند قراءة القرآن والذِّكر حركة»[5].

ـ «ردُّ السَّائل»[6].

ـ «حماية عرضِ المؤمن»[7].

ـ «البيان عن إعجاز القرآن»[8].

ـ «الوساوس»[9].

---

(١) «التَّرتيب» (٦/ ٢١٨)، و«معالم الإيمان» (٣/ ١١٤)، و«الدِّيباج» (ص٢٢٣)، و«شجرة النُّور» (١/ ١٤٤).

(٢) «التَّرتيب» (٦/ ٢١٨)، و«معالم الإيمان» (٣/ ١١٤)، و«الدِّيباج» (ص٢٢٣)، و«شجرة النُّور» (١/ ١٤٤).

(٣) «التَّرتيب» (٦/ ٢١٨)، و«معالم الإيمان» (٣/ ١١٣)، و«الدِّيباج» (ص٢٢٣)، و«شجرة النُّور» (١/ ١٤٤).

(٤) «التَّرتيب» (٦/ ٢١٨)، و«معالم الإيمان» (٣/ ١١٤)، و«الدِّيباج» (ص٢٢٣)، و«شجرة النُّور» (١/ ١٤٤).

(٥) «التَّرتيب» (٦/ ٢١٨)، و«الدِّيباج» (ص٢٢٣)، و«شجرة النُّور» (١/ ١٤٤).

(٦) «التَّرتيب» (٦/ ٢١٨)، و«الدِّيباج» (ص٢٢٣).

(٧) «التَّرتيب» (٦/ ٢١٨)، و«معالم الإيمان» (٣/ ١١٤)، و«الدِّيباج» (ص٢٢٣).

(٨) «التَّرتيب» (٦/ ٢١٨)، و«معالم الإيمان» (٣/ ١١٤)، وفيه: «إعجاز القرآن»؛ و«الدِّيباج» (ص٢٢٣).

(٩) «التَّرتيب» (٦/ ٢١٨)، و«معالم الإيمان» (٣/ ١١٤)، وفيه: «ردُّ الخاطر في الوسواس»؛ =

ـ «إعطاء القرابة من الزَّكاة»[1].

ـ «النَّهي عن الجدال»[2].

ـ «الرَّدُّ على القدريَّة»[3].

ـ «مناقضةُ رسالة البغدادي المعتزلي»[4].

ـ «الاستظهارُ في الرَّدِّ على البكريَّة»، و«كشف التَّلبيس»، وهو أيضًا في الرَّدِّ على البكريَّة[5].

ـ «الموعظة الحسنة لأهل الصِّدق»[6].

ـ «رسالة إلى أهل سجلماسة في تلاوة القرآن»[7].

= و«الدِّيباج» (ص٢٢٣)، و«شجرة النُّور» (١/ ١٤٤).

(١) «التَّرتيب» (٦/ ٢١٨)، و«معالم الإيمان» (٣/ ١١٤)، وفيه: «إعطاء الزَّكاة للقرابة»، و«الدِّيباج» (ص٢٢٣)، و«شجرة النُّور» (١/ ١٤٤).

(٢) «التَّرتيب» (٦/ ٢١٨)، و«الدِّيباج» (ص٢٢٣)، و«شجرة النُّور» (١/ ١٤٤).

(٣) «التَّرتيب» (٦/ ٢١٨)، و«الدِّيباج» (ص٢٢٣)، و«شجرة النُّور» (١/ ١٤٤).

(٤) «التَّرتيب» (٦/ ٢١٨)، و«الدِّيباج» (ص٢٢٣)، وهي رَدٌّ على المعتزليِّ علي بن إسماعيل البغدادي؛ قال القاضي عياض: «وجاوبه أبو محمَّد بن أبي زيد رحمه الله عن كتابه برسالة معروفة، ظهر فيها علمه وقوَّته في الكلام والرَّدِّ على أهل الأهواء ونفى عن مالك وأصحابه جميعَ ما نُسِبَ إليهم»، «التَّرتيب» (٦/ ٢٠٨).

(٥) «التَّرتيب» (٦/ ٢١٨)، و«الدِّيباج» (ص٢٢٣)؛ وقد جاء فيهما وسمُ الكتاب بالرَّدِّ على الفكريَّة، وهو تصحيف؛ إذ إنَّ المردودَ عليه هو أبو القاسم عبد الرَّحمن الصِّقِلِّي البكريُّ، فالنِّسبة إليه بكريَّة؛ وقد نبَّه على ذلك د. درقاش في دراسته حول ابن أبي زيد (ص٢٢٣).

(٦) «التَّرتيب» (٦/ ٢١٨)، و«الدِّيباج» (ص٢٢٣).

(٧) «التَّرتيب» (٦/ ٢١٨)، و«الدِّيباج» (ص٢٢٣).

ـ «طلب العلم»[1].

ـ «فضل قيام رمضان»[2].

ـ «رسالة في أصول التَّوحيد»[3].

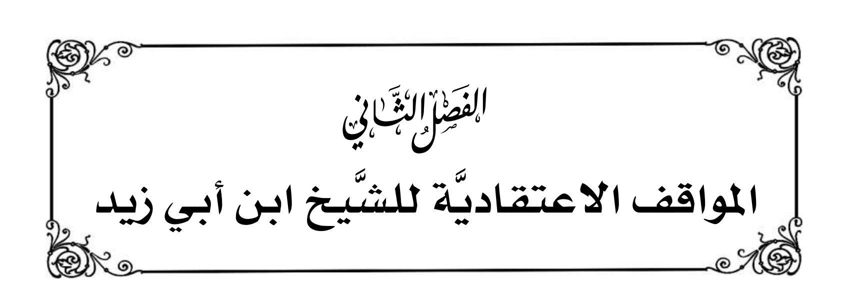
❊ ❊ ❊

---

(١) «التَّرتيب» (٦/ ٢١٨)، و«الدِّيباج» (ص٢٢٣).

(٢) «التَّرتيب» (٦/ ٢١٨)، و«معالم الإيمان» (٣/ ١١٣)، وفيه: «قيام رمضان والاعتكاف»، و«الدِّيباج» (ص٢٢٣).

(٣) «التَّرتيب» (٦/ ٢١٨)، و«الدِّيباج» (ص٢٢٣)، و«شجرة النُّور» (١/ ١٤٤).



الفَصْلُ الثَّانِي
المواقف الاعتقاديَّة للشَّيخ ابن أبي زيد

إنَّ هذا الفصل هو أهمَّ الفصول وأبرزها، لما اشتمل عليه من بيان اعتقاد هذا الإمام العظيم؛ ولذا فإنَّك تجِدُ فيه إطالةً في مباحثه، وتشعُّبًا لفقرَاتِه في بعض الأحيان؛ وقد سبق التَّنبيهُ على هذا في المقدِّمة.

كما أنَّني قسَّمتُ هذا الفصلَ، ورتَّبتُه على نحو ما جاء في حديث جبريل المشهور؛ لأنَّني رأيتُ أنَّ ذلك أفضلُ وأولى من تقسيماتٍ مُحدَثةٍ، لم يَعهَدْهَا السَّلفُ والأئمَّةُ الأوائلُ، ومنهم الشَّيخ ابنُ أبي زيد؛ والله تعالى أعلم!

وقد قسَّمتُ هذا الفصلَ إلى ستَّةِ مباحث:

- **المبحث الأوَّل: الإيمان بالله**
- **المبحث الثَّاني: الإيمان بملائكة الله ورسله**
- **المبحث الثَّالث: الإيمان باليوم الآخر**

▣ المبحث الرَّابع: الإيمان بالقضاء والقدر خيره وشرِّه.

▣ المبحث الخامس: مسائل الإيمان

▣ المبحث السَّادس: مسائل متفرِّقة



▣ المبحث الأوَّل ـ الإيمان بالله:

أتكلَّم في هذا المبحث المهمِّ على توحيد الله تعالى بأقسامه الثَّلاث: الرُّبوبيَّة، والألوهيَّة، والأسماء والصِّفات.

وممَّا ينبغي ذكرُه ههنا أنَّ هذا التَّقسيمَ ليس من اختراعِ أئمَّةِ السُّنَّةِ المتأخِّرين، بل هو أمرٌ استقرَأَهُ علماءُ السَّلف من نصوص الكتابِ والسُّنَّةِ، حيث تتبَّعوا الآيات والأحاديثَ، فوجدوها لا تخرج عن هذه الثَّلاثة؛ وقد ذكرَ هذا التَّقسيمَ جمعٌ مِن أئمَّةِ أهلِ الحديث؛ منهم: الإمام ابن بطَّة العُكبَري[1]، والحافظُ ابنُ منده[2]؛ كما هو موجودٌ في ثنايا كلامِ القاضي أبي يوسف[3]، والطَّحاويِّ وابن أبي زيدٍ

(١) هو أبو عبد الله عبيد الله بن محمَّد، المعروف بابن بَطَّة العكبري؛ كان من أئمَّة السُّنَّة وأحد فقهاء الحنابلة الكبار؛ حدَّث عن عبد الله البغوي وابن صاعد والسِّراج وجماعة؛ وحدَّث عنه البرمكي وابن حامد في آخرين؛ من مؤلَّفاته: «الإبانة الكبرى والصُّغرى» و«المناسك»؛ توفِّي سنة (٣٨٧)؛ «طبقات الحنابلة» لابن أبي يعلى (٢/ ١٨٥)، «السِّير» (١٦/ ٥٢٩).

(٢) هو أبو عبد الله محمَّد بن إسحاق الأصبهاني، المعروف بابن منده، الإمام الحافظ الجوال، محدَّث الإسلام؛ سمع من عدَّة شيوخ، حتَّى أنَّه قال: «كتبت عن ألف شيخ وسبع مئة شيخ»؛ وحدَّث عنه شيخه أبو الشَّيخ والحاكم وجماعةٌ كبيرةٌ؛ من تصانيفه: «الإيمان» و«التَّوحيد»، و«الرَّدُّ على الجهميَّة»، توفِّي سنة (٣٩٥)؛ «طبقات الحنابلة» (٢/ ٢١٦)، «السِّير» (١٧/ ٢٨).

(٣) هو أبو يوسف يعقوب بن إبراهيم الأنصاري الكوفي، الإمام المجتهد المحدِّث؛ حدَّث عن الأعمش وأبي حنيفة ولزمه كما سمع منه محمَّد بن الحسن وأحمد وابن معين، الَّذي قال عنه: «أبو يوسف صاحب حديث صاحب سنَّة»؛ من تصانيفه: «كتاب الآثار»، تُوُفِّي سنة (١٨٢) «السِّير» (٨/ ٥٣٥)، «البداية والنِّهاية» (١٣/ ٦١٥).

القيرواني، وغيرِهم كثير[1].

ومِن أَجْمَعِ الآياتِ في الدَّلالة على هذه الأقسام الثَّلاثة قولُ الله تعالى: ﴿رَّبُّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ وَمَا بَيۡنَهُمَا فَٱعۡبُدۡهُ وَٱصۡطَبِرۡ لِعِبَٰدَتِهِۦۚ هَلۡ تَعۡلَمُ لَهُۥ سَمِيّٗا ٦٥﴾ [سُورَةُ مَرۡيَمَ].

حيثُ افتُتِحَتْ أوَّلًا بذكرِ ربوبيَّة الله، ثمَّ في ذكر توحيدِ العبادة، الَّذي هو الألوهيَّة؛ ثمَّ خُتِمَت بذكر نفيِ مشابهةِ أحدٍ من المخلوقين للخالق، وهو توحيدُ الأسماء والصِّفات.



(١) ينظر رسالة نفيسة في هذا الباب اسمها: «القول السَّديد في الرَّدِّ على من أنكر تقسيم التَّوحيد» للشَّيخ الدُّكتور عبد الرزَّاق العبَّاد، أثابه الله.

⊡ المطلب الأوَّل ـ توحيد الرُّبوبيَّة:

هو إفرادُ الله عَزَّوَجَلَّ بالخلقِ والملك والتَّدبير وغير ذلك من شؤون ربوبيَّته لخلقه؛ وهذا القسمُ من التَّوحيد لم يَجْرِ فيه خلافٌ كبيرٌ؛ إذ إنَّ عامَّةَ النَّاس مُقِرُّون بأصله؛ للفطرة الَّتي أَودَعَها اللهُ فيهم، فلم يُنكِرْها مَنْ أَنْكَرَها إلَّا عن استكبارٍ وجحودٍ من أنفسهم؛ ولهذا قال اللهُ تعالى عن فرعون وأتباعه: ﴿وَجَحَدُواْ بِهَا وَٱسۡتَيۡقَنَتۡهَآ أَنفُسُهُمۡ ظُلۡمٗا وَعُلُوّٗاۚ فَٱنظُرۡ كَيۡفَ كَانَ عَٰقِبَةُ ٱلۡمُفۡسِدِينَ ١٤﴾ [سُورَةُ النَّمۡلِ].

وقد كان كفَّارُ قريش يُقِرُّون بربوبيَّة الله تعالى على عباده[1]؛ رغم أنَّهم لم يحقِّقوا معانيها الَّتي تَستلْزِمُ منهم إفرادَ الله بالعبادة وحدَه لا شريكَ له؛ وقد جاء في كثيرٍ من الآيات ما يدلُّ على ما ذكرتُه؛ منها: قوله تعالى: ﴿قُلۡ مَن يَرۡزُقُكُم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ وَٱلۡأَرۡضِ أَمَّن يَمۡلِكُ ٱلسَّمۡعَ وَٱلۡأَبۡصَٰرَ وَمَن يُخۡرِجُ ٱلۡحَيَّ مِنَ ٱلۡمَيِّتِ وَيُخۡرِجُ ٱلۡمَيِّتَ مِنَ ٱلۡحَيِّ وَمَن يُدَبِّرُ ٱلۡأَمۡرَۚ فَسَيَقُولُونَ ٱللَّهُۚ فَقُلۡ أَفَلَا تَتَّقُونَ ٣١﴾ [سُورَةُ يُونُسَ]

ولَمَّا كان توحيدُ الربوبيَّة لا يخفى على عمومِ النَّاس، لم يَحتَجْ أهلُ الحديثِ ـ أتباعُ الأنبياء ـ إلى أن يركِّزوا عليه، بخلاف غيرهم من المتكلِّمين،

---

(١) ينظر «معارج القبول بشرح سلَّم الوصول إلى علم الأصول» في التَّوحيد للشَّيخ حافظ حكمي (٢/ ٣٨١)، «شرح الطَّحاويَّة» لصالح آل الشَّيخ (١/ ٦٧)؛ ولكن ممَّا ينبغي التَّنبُّه له: هو أنَّ إقرارَهم هذا كان على سبيل الجملة، وإلَّا فإنَّ كثيرًا منهم كان ينكر البعثَ، وبعضهم كان يُنكِرُ عمومَ علم الله تعالى، فلم يقوموا بهذا التَّوحيد على التَّمام والكمال؛ يراجع للمزيد «القول السَّديد في الرَّدِّ على من أنكر تقسيم التَّوحيد» (ص٧٧).

الَّذين يظنُّونه غايةَ توحيد المُرسَلين! فلا يهتمُّون إلَّا بتقريره، مع أنَّه قد أذعن له أَغلَبُ الخلق، كما سبق بيانُه.

وقد أشارَ الشَّيخُ ابنُ أبي زيدٍ بعضَ الإشارات لهذا النَّوعِ مِن التَّوحيد:

قال في بداية كلامه على عقيدة المسلم: «من ذلك الإيمانُ بالقلب، والنُّطقُ باللِّسانِ أنَّ اللهَ إلهٌ واحدٌ، لا إلهَ غيرُه، ولا شبيهَ له، ولا نظيرَ له، ولا وَلَدَ ولا والِدَ له، ولا صاحبةَ، ولا شريكَ له»[1].

فقد تضمَّنَتْ هذه الفقرةُ دلائلَ ربوبيَّةِ الله تعالى، وذلك:

ـ بنفي الشَّبيه والولد والوالد والصَّاحبة والشَّريك عنه جلَّ وعلا.

ـ ثمَّ ذكر بعضَ أسماءِ الله الحسنى، الَّتي تدلُّ أيضًا على ربوبيَّة الله تعالى؛ كالعليم والخبير والقدير؛ وكذا ذَكَرَ أنَّ اللهَ هو المُدبِّر[2]، أي: المُسيِّر لشؤون خلقه؛ ولا شكَّ أنَّ كلَّ هذه الأسماء ـ الَّتي سيأتي شرحُها ـ هي من معاني ربوبيَّة الله تعالى على خلقه.

❋ ❋ ❋

(١) «الرِّسالة» (ص٥٦)، اعتمدت على الطَّبعة الَّتي قدَّم لها د. بكر بن عبد الله أبو زيد.

(٢) المصدر السَّابق (ص٥٦).

⊡ المطلب الثَّاني ـ توحيد الألوهيَّة:

هو إفرادُ الله تعالى بالعبادة، وهذا القسمُ من التَّوحيد هو الَّذي أنكرَه كفَّارُ قُرَيْشٍ، ولهذا قالوا جوابًا عن دعوة النَّبيِّ ﷺ لهم بتوحيد الله تعالى: ﴿أَجَعَلَ ٱلْآلِهَةَ إِلَٰهًا وَاحِدًا ۖ إِنَّ هَٰذَا لَشَيْءٌ عُجَابٌ ۝٥﴾ [سُورَةُ صٓ]، فيكون المعنى الصَّحيحُ لكلمة التَّوحيد: لا معبودَ بحقٍّ إلَّا اللهُ.

ويؤيِّدُ هذا أنَّ معنى الإلهِ في لغة العرب، هو المألوه، أَلِهَ إِلَهَةً، أي: عَبَدَ عبادةً، والتألُّه التَّنسُّك والتَّعبُّد؛ قال الشَّاعر:

لله درُّ الغانيـــــــات الْمُـــــــدَّهِ سَـبَّحْنَ واسْـتَرْجَعْنَ مِـن تَأَلُّـهِ[1]

والشَّيخ ابنُ أبي زيدٍ قد تطرَّقَ إلى جوانبَ من هذا التَّوحيد، وذلك من خلال عدَّة أمورٍ:

ـ قولُه: «أنَّ اللهَ إلهٌ واحدٌ لا إلهَ غيرُه»؛ ثمَّ ختم كلامَه بقوله: «ولا شريكَ له»؛ وهذا منه لبيان أنَّ العبادةَ يجبُ أن تكونَ خالِصَةً لله، وألَّا يكونَ له شريكٌ في أيِّ نوعٍ من أنواعِ العبادة[2].

ـ قولُه: «ولا قولَ ولا عملَ إلَّا بنيَّةٍ، ولا قولَ وعملَ ونيَّةَ إلَّا بموافقة

---

(١) ينظر «الصِّحاح» للجوهري (٦/ ٢٢٢٣)، «لسان العرب» لابن منظور (١٣/ ٤٦٩)؛ وبهذا يتبيَّن خطأُ من فسَّر الإلهيَّةَ بالقدرة على الاختراع؛ وقد علمتَ أنَّ المشركين كانوا مقرِّين بذلك، كما سبق بيانه؛ يراجع: «التَّدمريَّة» لشيخ الإسلام (ص١٨٣).

(٢) ينظر «قطف الجنى الدَّاني» لعبد المحسن العبَّاد (ص٦١).

السُّنَّة»[(١)]؛ فأشارَ إلى إخلاصِ العمل لله، ومتابعةِ النَّبيِّ ﷺ في ذلك؛ وهذان هما ركنَا العمل؛ بحيث لو فُقِدَا لم تصحَّ أيُّ عبادةٍ من العبادات.

ـ ذِكْرُه لبعض نواقضِ الإيمان؛ كسبِّ الله والسِّحر، ممَّا يدلُّ على أنَّ ارتكابَ أيِّ إنسانٍ لهذه النَّواقض فإنَّها بذلك تنقُضُ توحيدَه لله في ألوهيَّتِه، وهو إفرادُه بالعبادة.



(١) «الرَّسالة» (ص٦٠).

⊡ المطلب الثَّالث ـ توحيد الأسماء والصِّفات:

هذا النَّوعُ من التَّوحيد وقع فيه خلافٌ كبيرٌ بين المُنتَسِبين إلى القبلة، وخصوصًا مبحثُ الصِّفاتِ الإلهيَّةِ؛ لذا كانت الإطالةُ فيه أَكْثَرَ من غيره.

◉ الفرع الأوَّل ـ أسماء الله الحسنى:

إنَّ التَّعرُّفَ على أسماء الله الحسنى لهو من الأمورِ المهمَّةِ الآكِدَةِ؛ لكونها مُرتبِطَةً بإلهِ الأوَّلينَ والآخِرين؛ ولقد ذكرَ الشَّيخُ ابنُ أبي زيد جملةً من الأسماءِ الثَّابتةِ لله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ[1]؛ غيرَ قاصِدٍ حصرَها؛ ولهذا قال: «وله الأسماءُ الحسنى والصِّفاتُ العلى، لم يَزَلْ بجميعِ صفاتِه وأسمائِه»[2].

وقبل أن أَسرُدَ هذه الأسماءَ لا بدَّ من معرفةِ معنى الاسم في الاصطلاح ودليل ثبوته لله عَزَّوَجَلَّ.

فالاسمُ هو ما سمَّى اللهُ به نفسَه في كتابِه، أو على لسانِ رسوله ﷺ، فيما صحَّ عنه.

ـ أمَّا عن دليل ثبوت الأسماء، فهي ثابتة بالكتاب والسُّنَّة:

فمِن الكتاب؛ قوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ فَٱدْعُوهُ بِهَا ۖ وَذَرُوا۟ ٱلَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِىٓ أَسْمَـٰٓئِهِۦ ۚ سَيُجْزَوْنَ مَا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ ﴿١٨٠﴾﴾ [سُورَةُ الأَعْرَافِ]، وقوله

(١) «الرِّسالة» (ص٥٦).

(٢) «الرِّسالة» (ص٥٧).

أيضًا: ﴿لَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾ [الحشر: ٢٤].

وأمَّا مِن السُّنَّة: فقد ثبت ذلك في حديث عبد الله بن مسعود رضي الله عنه، قال: قال رسولُ الله ﷺ: **«مَا أَصَابَ أَحَدًا قَطُّ هَمٌّ، وَلَا حَزَنٌ، فَقَالَ: اللَّهُمَّ إِنِّي عَبْدُكَ ابْنُ عَبْدِكَ ابْنُ أَمَتِكَ، نَاصِيَتِي بِيَدِكَ، مَاضٍ فِيَّ حُكْمُك عَدْلٌ فِيَّ قَضَاؤُك، أَسْأَلُكَ بِكُلِّ اسْمٍ هُوَ لَك، سَمَّيْتَ بِهِ نَفْسَكَ، أَوْ عَلَّمْتَهُ أَحَدًا مِنْ خَلْقِكَ، أَوْ أَنْزَلْتَهُ فِي كِتَابِكَ، أَوْ اسْتَأْثَرْتَ بِهِ فِي عِلْمِ الغَيْبِ عِنْدَك، أَنْ تَجْعَلَ القُرْآنَ رَبِيعَ قَلْبِي، وَنُورَ صَدْرِي، وَجِلَاءَ حُزْنِي، وَذَهَابَ هَمِّي؛ إِلَّا أَذْهَبَ اللهُ هَمَّهُ وَحُزْنَهُ، وَأَبْدَلَهُ مَكَانَهُ فَرَجًا»**؛ قال: فقيل: يا رسول الله! ألا نتعلَّمها؟ فقال: **«بَلَى! يَنْبَغِي لمنْ سَمِعَهَا أَنْ يَتَعَلَّمَهَا»**[1].

والآن سأشرَعُ ـ إن شاءَ اللهُ ـ في بيان الأسماء الَّتي ذكرَها الشَّيخُ ابن أبي زيد[2] مُبيِّنًا معانيها وأدلَّتَها.

---

(١) رواه أحمد (٦/ ٢٤٦) برقم (٣٧١٢)، وأبو يعلى (٩/ ١٩٨) برقم (٥٢٩٧)، والحاكم (١/ ٦٩٦) برقم (١٩٢٩)، وغيرهم وأورده الهيثمي في «مجمع الزَّوائد» (١٠/ ١٣٦)، وقال: «ورجال أحمد وأبي يعلى رجال الصَّحيح غير أبي سلمة الجهني، وقد وثَّقه ابن حبَّان»؛ والحديث صحَّحه ابن القيِّم في «شفاء العليل في مسائل القضاء والقدر والحكمة والتَّعليل» (ص٦٧٧٩)، وأحمد شاكر في «تعليقه على المسند» (٣/ ٥٥٨)، والألباني في «سلسلة الأحاديث الصَّحيحة» (١/ ٣٨٣) برقم (١٩٩).

(٢) ممَّا ذكره الشَّيخُ ابن أبي زيد: «المدبِّر»، ولم أورده ضمن الأسماء المذكورة في صلب الرِّسالة؛ لأنَّه لم يثبت اسمًا لله، وإنَّما ثبت صفةً؛ قال الله تعالى: ﴿يُدَبِّرُ ٱلْأَمْرَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ إِلَى ٱلْأَرْضِ﴾ [السجدة: ٥]، ومعناه: مصرِّف الأمور على مشيئته، بما يوجب حسن عواقبها بحكمته وعلمه سبحانه وتعالى، ينظر «الأسماء والصِّفات» (ص٧٤)، «الاعتقاد» (ص٦٧) كلاهما للبيهقي.

○ **الفقرة الأولى:**

(العليُّ) معناه: إنَّه سبحانه الَّذي علا أن تَلحَقَهُ صفاتُ الخلق أو تُكيِّفَه أوهامُهم، وهو الَّذي له العلوُّ المطلَقُ على مخلوقاتِه: علوَّ الذَّات، وعلوَّ القهر والشَّأنِ والمكانةِ[1]؛ وأمَّا قَصْرُ معنى هذا الاسمِ على عُلُوِّ المكانةِ فقط فهو قولٌ رديءٌ، ومذهبٌ عن الحقِّ بعيدٌ؛ وسيأتي مزيدُ تفصيلٍ لذلك في صفة الاستواء.

دليلُه: ورد هذا الاسم العظيم في عدَّة آياتٍ، من ذلك:

قوله تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلۡعَلِيُّ ٱلۡعَظِيمُ ۝٢٥٥﴾ [سُورَةُ البَقَرَةِ]، ﴿وَأَنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلۡعَلِيُّ ٱلۡكَبِيرُ ۝٦٢﴾ [سُورَةُ الحَجِّ]، ﴿إِنَّهُۥ عَلِيٌّ حَكِيمٌ ۝٥١﴾ [سُورَةُ الشُّورَىٰ]

○ **الفقرة الثَّانية:**

(العظيم) معناه: هو المُسْتَحِقُّ لأوصاف العلوِّ والرِّفعة والجلال والعظمة والتَّقديس من كلِّ آفَةٍ، وهو الَّذي جلَّ عن حدود العقول حتَّى لا تُتصوَّر الإحاطةُ بكنهِه وحقيقتِه[2].

---

(١) ينظر «شأن الدُّعاء» للخطَّابي (ص٦٩)، «الاعتقاد» للبيهقي (ص٥٢)، «نونيَّة ابن القيِّم» (٢/ ٢١٤) مع شرحها «توضيح المقاصد»، «تيسير الكريم الرَّحمن» لابن سعدي (ص١٧)، «معتقد أهل السُّنَّة والجماعة في أسماء الله الحسنى» للتَّميمي (ص١٨١).

(٢) ينظر «شأن الدُّعاء» (ص٦٤)، «الأسماء والصِّفات» (ص٥٥)، و«الاعتقاد» (ص٥٢)، كلاهما للبيهقي، «الحجَّة في بيان المحجَّة وشرح عقيدة أهل السُّنَّة» للحافظ إسماعيل التَّيمي الأصبهاني (١/ ١٣٠)، «النِّهاية في غريب الحديث» لابن الأثير (ص٦٢٥)، «نونيَّة ابن القيِّم» (٢/ ٢١٤)، «معتقد أهل السُّنَّة في أسماء الله» (ص١٨١).

دليلُه: ورَدَ ذكرُه في الكتاب والسُّنَّة.

أمَّا من الكتاب؛ ففي كثيرٍ مِن الآيات، مِن ذلك:

﴿وَهُوَ رَبُّ ٱلْعَرْشِ ٱلْعَظِيمِ ﴿١٢٩﴾﴾ [سُورَةُ التَّوْبَةِ]، ﴿فَسَبِّحْ بِٱسْمِ رَبِّكَ ٱلْعَظِيمِ ﴿٧٤﴾﴾ [سُورَةُ الوَاقِعَةِ].

وأمَّا مِن السُّنَّةِ فقد جاء عن ابن عبَّاس رضي الله عنهما أنَّه قال: كان النَّبيُّ ﷺ، يدعو عند الكَرْبِ يقول: «**لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ العَظِيمُ الحَلِيمُ، لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ، رَبُّ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ، وَرَبُّ العَرْشِ العَظِيمِ**»[1].

○ **الفقرة الثَّالثة:**

(العالِم) معناه: إِنَّه سبحانه المُدرِك للأشياء على ما هي عليه، فهو سبحانه العالِمُ بكلِّ شيءٍ، سابقِه ولاحقِه؛ يعلَمُ ما كان وما سيكون وما لم يَكُنْ لو كان كيف يَكُونُ[2].

دليلُه: ورد ذكرُه في الكتاب والسُّنَّة مقرونًا ومقيَّدًا غيرَ مُطلَقٍ[3]:

---

(١) رواه البخاري في كتاب الدَّعوات باب الدُّعاء عند الكرب (١٢/ ٤٣٢ ـ فتح) برقم (٦٣٤٥)، ومسلم في كتاب الذِّكر والدُّعاء والتَّوبة والاستغفار (٤/ ٢٠٩٢) برقم (٢٧٣٠).

(٢) ينظر «شرح عقيدة ابن أبي زيد» للقاضي عبد الوهَّاب (ص٢٣)، اعتمدت على الطَّبعة الَّتي ضبطها وصحَّحها محمَّد بن الأمين بوخبزة، «الأسماء والصِّفات» للبيهقي (ص٣٨)، «نونيَّة ابن القيِّم» (١/ ٢١٥).

(٣) وقد ورد في بعض النُّسخ ذكرُ: «**العليم**» بدل: «**العالِم**»، «قطف الجنى الدَّاني» (ص٧٢)، «العجالة في شرح الرِّسالة» (ص١٣٧)؛ وعلى كلِّ حال فاسم الله: «**العليم**» ورد مصرَّحًا به في غير ما آية في كتاب الله عَزَّ وَجَلَّ، بل جاء قرنه بالخبير، كما ساقه الشَّيخ ههنا، قال تعالى: ﴿قَالَ نَبَّأَنِيَ ٱلْعَلِيمُ ٱلْخَبِيرُ﴾.

أمَّا مِن الكتاب؛ ففي قوله تعالى: ﴿عَـٰلِمُ ٱلْغَيْبِ وَٱلشَّهَـٰدَةِ﴾ [الرعد: ٩]، وقوله: ﴿وَكُنَّا بِكُلِّ شَيْءٍ عَـٰلِمِينَ ﴿٨١﴾﴾ [سورة الأنبياء].

وأمَّا من السُّنَّةِ: ففي أحاديث؛ منها ما جاء عن عائشة رضي الله عنها أنَّ النَّبيَّ ﷺ كان يَفتَتِحُ صلاتَه إذا قام مِن اللَّيل بقوله: «**اللَّهُمَّ رَبَّ جِبْرَائِيلَ وَمِيكَائِيلَ وَإِسْرَافِيلَ، فَاطِرَ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ، عَالِمَ الغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ، أَنْتَ تَحْكُمُ بَيْنَ عِبَادِكَ فِيمَا كَانُوا فِيهِ يَخْتَلِفُونَ؛ اهْدِنِي لِمَا اخْتُلِفَ فِيهِ مِنَ الحَقِّ بِإِذْنِكَ، إِنَّكَ تَهْدِي مَنْ تَشَاءُ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ**»[١].

○ **الفقرة الرَّابعة:**

(**الخبير**) معناه: يرجِعُ إلى العلم؛ لأنَّ الخبرةَ بالشَّيء: العلمُ به، لكن هو نوعٌ خاصٌّ منه؛ إذ إنَّه أبلَغُ من مُجرَّدِ العلم؛ فهو سبحانه العالِمُ بكُنْهِ الشَّيءِ، المُطَّلِعُ على حقيقتِه، يعلَمُ دقائقَ الأمورِ كما يَعلَمُ جليَّها[٢].

دليلُه: ورَدَ ذكرُه أيضًا في الكتاب والسُّنَّة:

أمَّا مِن الكتاب؛ فقد ورَدَ في كثيرٍ من المواضع، من ذلك:

قوله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ ﴿٢٣٤﴾﴾ [سورة البقرة].

وقوله: ﴿وَهُوَ ٱلْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِۦ ۚ وَهُوَ ٱلْحَكِيمُ ٱلْخَبِيرُ ﴿١٨﴾﴾ [سورة الأنعام].

---

(١) رواه مسلم في كتاب صلاة المسافرين وقصرها (١/ ٥٣٤) برقم (٧٧٠).

(٢) ينظر «شأن الدُّعاء» (ص٦٣)، «شرح عقيدة ابن أبي زيد» (ص٢٤)، «الأسماء والصِّفات» (ص٧٢)، و«الاعتقاد» (ص٥١) كلاهما للبيهقي، «النِّهاية» لابن الأثير (ص٢٥٢)، «معتقد أهل السُّنَّة في أسماء الله الحسنى» (ص١٦٨).

ومِمَّا يدلُّ على كون «الخبير» نوعٌ خاصٌّ من العلم، أنَّه جاء اقترانُه به في عدَّةِ آياتٍ، منها:

قولُه تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌۢ ۝٣٤﴾ [سُورَةُ لُقۡمَانَ]، وقولُه: ﴿نَبَّأَنِيَ ٱلۡعَلِيمُ ٱلۡخَبِيرُ ۝٣﴾ [سُورَةُ التَّحۡرِيمِ].

وأمَّا من السُّنَّة فقد جاء ذلك في حديث عائشة رضي الله عنها، وفيه قوله ﷺ لها: «**لَتُخْبِرِينِي أَوْ لَيُخْبِرَنِّي اللَّطِيفُ الخَبِيرُ**»[1].

○ **الفقرة الخامسة:**

(القدير) معناه: إنَّه سبحانه ذو القدرة الشَّاملة الكاملة، لا يُعجِزُه شيءٌ، بل يَستَتِبُّ له ما يُريدُ، على ما يُريدُ[2].

دليلُه: لقد ورد هذا الاسمُ في عدَّةِ مواضعَ من كتاب الله، من ذلك:

قولُه تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيۡءٖ قَدِيرٞ ۝٢٠﴾ [سُورَةُ البَقَرَةِ]، وقوله: ﴿لِتَعۡلَمُوٓاْ أَنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيۡءٖ قَدِيرٞ﴾ [الطَّلَاقِ : ١٢]، وقوله: ﴿وَهُوَ ٱلۡعَلِيمُ ٱلۡقَدِيرُ ۝٥٤﴾ [سُورَةُ الرُّومِ]

○ **الفقرة السَّادسة:**

(السَّميع والبصير) معناهما:

---

(١) رواه مسلم في «كتاب الجنائز» (٢/ ٦٦٩) برقم (٩٧٤).

(٢) ينظر «شرح عقيدة ابن أبي زيد» (ص٢٤)، «الأسماء والصِّفات» (ص٤٠)، و«الاعتقاد» (ص٥٥) كلاهما للبيهقي، «النِّهاية» (ص٧٣٥)، «نونية ابن القيِّم» (١/ ٢١٨)، «تيسير الكريم الرَّحمن» (ص١٨)، «معتقد أهل السُّنَّة في أسماء الله» (ص١٨٥).

(**السَّميع**): هو الَّذي له سمعٌ يدرِكُ به المسموعاتِ، فلا يَشغَلُه ﷻ سمعٌ عن سمعٍ أبدًا[1].

(**البصير**): هو الَّذي له بصرٌ، يَرَى به المرئيَّات، فلا يخفى عليه شيءٌ مهما دقَّ وخَفِيَ[2].

دليلُهما: هذان الاسمان ثابتان لله ﷻ بالكتاب والسُّنَّة:

أمَّا مِن الكتاب، فأحيانًا يأتيان مجُتَمِعَيْن، وأحيانًا مُنفرِدَيْن:

فأمَّا إتيانُهما مجُتَمِعَيْن، ففي كثير من الآيات؛ منها قولُه تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ سَمِيعُۢ بَصِيرٞ ٧٥﴾ [سُورَةُ الحَجِّ]، وقولُه: ﴿وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلۡبَصِيرُ ١١﴾ [سُورَةُ الشُّورَىٰ].

ـ وأمَّا إتيانُهما مُنفرِدَيْن، فمن مِثْلِ قولِه تعالى: ﴿إِنَّ رَبِّي لَسَمِيعُ ٱلدُّعَآءِ ٣٩﴾ [سُورَةُ إِبۡرَاهِيمَ]، وقوله: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ بِعِبَادِهِۦ لَخَبِيرُۢ بَصِيرٞ ٣١﴾

وأمَّا مِنَ السُّنَّة، فقد جاء هذان الاسمان مُصرَّحًا بهما في حديث أبي موسى الأشعريِّ ﷺ، قال: كنَّا مع النَّبيِّ ﷺ في سَفَرٍ، فكنَّا إذا علَوْنا كبَّرنا فقال النَّبيُّ ﷺ: «**أَيُّهَا النَّاسُ! ارْبَعُوا عَلَى أَنْفُسِكُمْ؛ فَإِنَّكُمْ لَا تَدْعُونَ أَصَمَّ، وَلَا غَائِبًا، وَلَكِنْ تَدْعُونَ سَمِيعًا بَصِيرًا.**» الحديث[3].

(١) ينظر «شأن الدُّعاء» (ص٥٩)، «الأسماء والصِّفات» (ص٦٩)، و«الاعتقاد» (ص٥١) كلاهما للبيهقي، «النِّهاية» لابن الأثير (ص٤٤٥)، «تيسير الكريم الرَّحمن» (ص١٧).

(٢) ينظر «شأن الدُّعاء» (ص٦٠)، «الاعتقاد» (ص٥١)، «النِّهاية» (ص٧٩)، «الحجَّة في بيان المحجَّة» (١/ ١٢٦)، «نونيَّة ابن القيِّم» (١/ ٢١٥)، «تيسير الكريم الرَّحمن» (ص١٧).

(٣) رواه البخاري في كتاب الدَّعوات، باب الدُّعاء إذا علا عقبة (١٢/ ٤٨٢ ـ فتح) برقم (٦٣٨٤)، ومسلم في كتاب الذِّكر والدُّعاء والتَّوبة والاستغفار (٤/ ٢٠٧٦) برقم (٢٧٠٤).

○ **الفقرة السَّابعة:**

(الكبير) معناه: هو الموصوف بالجلالِ وكِبَرِ الشَّأن، وهو أَكْبَرُ من كلِّ شيء تراهُ وتُدرِكُه، وهو الَّذي كَبُرَ عن مشابَهَةِ المخلوقين[1].

دليلُه: ورَدَ هذا الاسمُ في مواضعَ من القرآن؛ منها:

قوله ﷻ: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلِيًّا كَبِيرًا ﴿٣٤﴾﴾ [سُورَةُ النِّسَاءِ]، وقال أيضًا: ﴿عَٰلِمُ ٱلْغَيْبِ وَٱلشَّهَٰدَةِ ٱلْكَبِيرُ ٱلْمُتَعَالِ ﴿٩﴾﴾ [سُورَةُ الرَّعْدِ]، وقال أيضًا: ﴿فَٱلْحُكْمُ لِلَّهِ ٱلْعَلِيِّ ٱلْكَبِيرِ ﴿١٢﴾﴾ [سُورَةُ غَافِرٍ]

⊙ **الفرع الثَّاني ـ صفاتُ الله العلى:**

لقد ذكر الشَّيْخُ ابن أبي زيد جملةً من الصِّفات الثَّابتة له ﷻ، سواء أكانت من قسم الصِّفات الذَّاتيَّة، أم من قسم الصِّفات الفعليَّة[2]؛ وذِكرُه لها

---

(١) ينظر «شأن الدُّعاء» (ص٦٦)، «الأسماء والصِّفات» (ص٥٧)، و«الاعتقاد» (ص٥٢) كلاهما للبيهقي، «الحجَّة في بيان المحجَّة» (١/ ١٢٩)، «النِّهاية» لابن الأثير (ص٧٨٨)، «تيسير الكريم الرَّحمن» (ص١٧).

(٢) تنقسم الصِّفات الثُّبوتيَّة لله عند أهل الحديث إلى قسمين:

أ ـ **صفات ذاتيَّة**: هي الَّتي لم يزل ولا يزال اللهُ متَّصفًا بها، فهي قديمةٌ قِدَمَ ذاتِه ﷻ؛ كالعلم والقدرة واليدين.

ب ـ **صفات فعليَّة**: هي الَّتي تقوم بمشيئته وقدرته، فمتى شاء ﷻ الاتِّصاف بها اتَّصف بها كالمحبَّة والرِّضا والنُّزول إلى السَّماء الدُّنيا، ينظر «مجموع الفتاوى» لشيخ الإسلام (٦/ ٢١٧) و(١٦/ ٣٧٢)، «القواعد المثلى» لابن عثيمين (ص٢٥).

إنَّما هو على سبيلِ التَّمثيل، لا الحصر؛ ولهذا نَجدُه يقولُ بعد تَعدَادِه لجملةٍ من الأسماء والصِّفات: «وله الأسماء الحسنى والصِّفاتُ العلى، لم يَزَلْ بجميع صفاتِه وأسمائِه»(١)؛ ويؤيِّدُ ذلك كونُ هذه «الرِّسالة» المباركة، وكذا «الجامع» مُختَصَرَيْن لم يَستَوْعِبا جميعَ الأمور المُتعلِّقةِ بالعقيدة.

وقبلَ أن أَبدَأَ بذكر الصِّفات الَّتي أشار إليها الشَّيخُ ابنُ أبي زيد، لا بدَّ أن أشيرَ أيضًا إلى معنى الصِّفة عند العلماء ودليل ثبوتها لله ﷻ.

فالصِّفة هي كلُّ ما ثبت لله جلَّ وعلَا ممَّا وصَفَ به نفسَه في كتابه أو وصفَهُ به رسولُه ﷺ في سنَّته الصَّحيحة، من غير تحريفٍ، ولا تعطيلٍ، ومن غير تكييفٍ، ولا تمثيلٍ، كما قال ﷻ: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ ۝١١﴾ [الشورى].

أمَّا عن دليل ثبوتها لله ففي حديث عائشة رضي الله عنها أنَّ النَّبيَّ ﷺ بعث رجلًا على سريَّة، وكان يقرَأُ لأصحابه في صلاته، فيختم بـ: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ۝١﴾ [الإخلاص]؛ فلمَّا رجَعوا ذكروا ذلك للنَّبيِّ ﷺ، فقال: «**سَلُوهُ لِأَيِّ شَيْءٍ يَصْنَعُ ذَلِكَ؟**» فسألوه، فقال: لأنَّها صفةُ الرَّحمَنِ، وأنا أحبُّ أن أقرأَ بها، فقال النَّبيُّ ﷺ: «**أَخْبِرُوهُ أَنَّ اللهَ يُحِبُّهُ**»(٢).

---

(١) «الرِّسالة» (ص٥٧).

(٢) رواه البخاري في كتاب التَّوحيد باب ما جاء في دعاء النَّبيِّ ﷺ أمَّته إلى توحيد الله (١٥/ ٢٩٥ ـ فتح) برقم (٧٣٧٥)، ومسلم في كتاب صلاة المسافرين وقصرها (١/ ٥٥٧) برقم (٨١٣).

وسأشرع ـ إن شاء اللهُ ـ في بيان تلكم الصِّفات الَّتي نصَّ عليها الشَّيخُ ابن أبي زيدٍ، ذاكِرًا بعضَ الأدلَّة من الكتاب والسُّنَّة في إثباتها للباري جلَّ في علاه، مع الإحالة على أقوال الأئمَّة، سواءٌ منهم الَّذين تقدَّموا عصر الشَّيخ ابن أبي زيد، أم الَّذين تأخَّروا عنه؛ حتَّى يُعلَمَ أنَّ هذا الاعتقادَ لم يَنفَرِدْ به هذا الإمامُ لوحدِه، بل هو سلسلةٌ مترابِطَةٌ يأخُذُ فيها الآخِرُ عن الأوَّل، من غير تبديلٍ، ولا ابتداعٍ لرأيٍ لم يكن عليه السَّلفُ الأوائلُ.

○ **الفقرة الأولى:**

(اليدان): صفةُ اليَدَيْن لله ﷻ من الصِّفات الَّتي تَمَيَّزَ أهلُ الحديث بإثباتها[1]؛ وبما أنَّ الشَّيخَ ابنَ أبي زيد قد نهج نهجَهم في المُعتقَد، فقد قرَّر ذلك في بعض مُصنَّفاتِه؛ بل زاد ذلك بالرَّدِّ على مَنْ أَوَّلَهَا على غير ظاهِرِها، **فقال:** «ويَقبِضُ ويبسُطُ، وأنَّ يدَيْه مبسوطتَان، والأرضُ جميعًا قَبضَتُه يومَ القيامة، والسَّماواتُ مَطويَّاتٌ بيمينِه، وأنَّ يدَيْه غيرُ نِعْمَتَيْه في ذلك، وفي قولِه سبحانه: ﴿مَا مَنَعَكَ أَن تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ أَسْتَكْبَرْتَ أَمْ كُنتَ مِنَ الْعَالِينَ ﴿٧٥﴾﴾ [سُورَةُ صٓ]»[2].

الأدلَّة الشَّرعيَّة على ذلك:

أـ من الكتاب العزيز: آياتٌ كثيرةٌ تبيِّنُ بجلاء ثبوتَ هذه الصِّفةِ لله عَزَّ وَجَلَّ، أذكُرُ بعضًا منها:

---

(١) لم أقل ههنا «**انفرد**»؛ لِأَنَّ متقدِّمي الأشاعرة والكرَّاميَّة وبعضَ الفرق الأخرى أثبتت صفة اليدين، أو ما يسمَّى بالصِّفات الخبريَّة.

(٢) «الجامع» (ص١٤٠).

قال ﷻ واصِفًا اليهودَ وشنيعَ أقوالهم:

﴿وَقَالَتِ ٱلْيَهُودُ يَدُ ٱللَّهِ مَغْلُولَةٌۚ غُلَّتْ أَيْدِيهِمْ وَلُعِنُوا۟ بِمَا قَالُوا۟ۘ بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ يُنفِقُ كَيْفَ يَشَآءُ﴾ [المائدة: ٦٤] الآية.

يقولُ الإمامُ ابنُ السَّمعاني[١]: «قال أهلُ العلم: ليس في هذا ردٌّ على اليهود في إثباتهم اليد لله تعالى، وإنَّما الرَّدُّ عليهم في نِسبَتِه إلى البُخل؛ وأمَّا اليدُ صفةٌ لله تعالى بلا كيف، وله يدان»[٢].

ففي هذه الآية إذن إثباتٌ لصفة اليدين لله عَزَّوَجَلَّ على الحقيقة، كما هو ظاهر الآية؛ ولو صُرِفَت عن ظاهرها اللَّائقِ به سبحانه لاحتمَلَتْ معنًى فاسدًا؛ إذ لو قيل: إنَّ المقصودَ بها النِّعمةُ ـ كما يدَّعيه بعضُ المتكلِّمين ـ لكان معناها أنَّ لله نعمَتَيْن فقط، وهذا باطلٌ ومُحَالٌ[٣]؛ والله تعالى يقول: ﴿وَإِن

---

(١) هو أبو المُظفَّر منصور بن محمَّد السَّمعاني المروزي الحنفي ثمَّ الشَّافعي؛ سمع من الزَّنجاني وغيره، وروى عنه أولاده وغيرهم؛ كان حجَّةً لأهل السُّنَّة، وشوكًا في أعين المخالفين؛ صنَّف كتبًا، منها: «التَّفسير والقواطع في أصول الفقه»، توفِّي سنة (٤٨٩)؛ «السِّير» (١٩/ ١١٤)، «البداية والنِّهاية» (١٦/ ١٥٩).

(٢) «تفسير القرآن» (٢/ ٥١).

(٣) يُنظَر «الإبانة» للأشعري (ص١٢٩)، «التَّوحيد» لابن خزيمة (١/ ١٥٩)، «الاختلاف في اللَّفظ والرَّدِّ على الجهميَّة والمشبِّهة» لابن قتيبة (ص٢٦)، «إبطال التَّأويلات لأخبار الصِّفات» لأبي يعلى (١/ ١٧٣)، «شرح صحيح البخاري» لابن بطَّال (١٠/ ٤٣٦)، «الاعتقاد» للبيهقي (ص٨٩)، «الاقتصاد في الاعتقاد» (ص١١٦)، «الرِّسالة المدنيَّة» لشيخ الإسلام (٦/ ٣٦٥) ضمن «مجموع الفتاوى»، «إثبات اليد لله سبحانه» للذَّهبي (ص٤٤) ضمن مجموع رسائل، «الصَّواعق المرسلة» لابن القيِّم (ص٣٣٠ ـ مختصره)، «لوامع الأنور البهيَّة» للسَّفاريني (١/ ٢٣٢)، «العقائد السَّلفيَّة» لأحمد ابن حجر آل بوطامي (١/ ١١٦).

تَعُدُّواْ نِعْمَتَ ٱللَّهِ لَا تُحْصُوهَآ ﴾ [إبراهيم: ٣٤]؛ وأيضًا فلو أراد باليد النِّعمةَ لقال: لما خَلَقْتُ لِيَدَيَّ؛ لأنَّه خُلِقَ لنعمةٍ، لا بنعمة[١]؛ فلم يبقَ إذن إلَّا حَملُها على ظاهرها، مع نفيِ التَّكييف عنها، والتَّمثيلِ لها بأيدي المخلوقين.

وقال جلَّ ثناؤه مُخاطِبًا إبليسَ اللَّعين: ﴿ قَالَ يَٰٓإِبۡلِيسُ مَا مَنَعَكَ أَن تَسۡجُدَ لِمَا خَلَقۡتُ بِيَدَيَّۖ ﴾ [ص: ٧٥]، فهذا الخطابُ الإلهيُّ الموجَّهُ لإبليس، الَّذي أبى واستكْبَرَ عن أمر الله بالسُّجودِ لآدم عليه السلام، فيه أنَّ اللهَ سبحانه خصَّ آدمَ بخصيصةٍ لم يُؤتَها أحدٌ غيرُه، وهي خلقه عز وجل له بيدَيْه الكَريمَتَيْن؛ وهذا أيضًا محمولٌ على الحقيقة، لا على المجاز؛ إذ لو كان المرادُ باليد في الآية القدرةَ أو القوَّةَ ـ على ما يَزعُمُه بعضُهم أيضًا ـ لكان لإبليسَ أن يقول: وأنا أيضًا خَلقْتَنِي بقدرَتِك وقُوَّتِك[٢]؛ فأيُّ خصيصةٍ تبقى لآدم إذن[٣]؟! ولا

(١) «أقاويل الثِّقات في تأويل الأسماء والصِّفات والآيات المحكمات والمشبهات» لمرعي الكرمي (ص١٥١).

(٢) ومن بديع كلام الشَّيخ العلَّامة ابن عثيمين الَّذي ذكره عند تفسيره لهذه الآية الكريمة قوله: «ومِن الفوائد في الآيات أنَّ إبليسَ أَعْلَمُ بحقائق صفات الله تعالى من كثيرٍ من أهل التَّعطيل؛ فالَّذين فسَّروا اليدَ بالقوَّة هنا ـ لو كان تفسيرُهم صحيحًا ـ لقال إبليس: ياربِّ! وأنا خلقتني بيديك؛ لأنَّ اللهَ خلقَ إبليس بقوَّته، كما خلق آدم، لكن إبليس فهم أنَّ المرادَ باليد غير القوَّة، ولهذا لم ينقض فضيلة آدم بأنَّه هو خُلق بيد الله»؛ «تفسير سورة ص» (ص٢٤٩).

(٣) يُنظَر «الإبانة» للأشعري (ص١٢٩)، «إبطال التَّأويلات» (١/ ١٦٩)، «شرح البخاري» لابن بطَّال (١٠/ ٤٣٦)، «الأسماء والصَّفات» (ص٤١٨)، و«الاعتقاد» (ص٨٩) كلاهما للبيهقي، «الكلام على الصِّفات» للخطيب البغدادي (ص٢٢)، «الحجَّة في بيان المحجَّة» (٢/ ٢٧٦)، «الرِّسالة المدنيَّة» (٦/ ٣٦٥) ضمن «مجموع الفتاوى»، «الصَّواعق» (ص٣٢٤ ـ مختصره)، «أقاويل الثِّقات» (ص١٥٠).

يخرُجُ من هذا الإلزامِ إلَّا مَنْ أجرَاها على ظاهِرِها اللَّائقِ به سبحانه، دون تعطيلٍ لها عن مدلولها الحقيقيِّ؛ ولقد اعترَفَ لآدمَ بهذه الخصيصةِ موسى عَلَيْهِ السَّلَامُ، وكذلك بنوه، على ما سيأتي ذكره لاحقًا.

ب ـ **مِن السُّنة النَّبويَّة**: إذا جئتَ إلى سنَّة المصطفى ـ عليه الصَّلاة والسَّلام ـ وجدتَّ الأحاديثَ المُتكاثِرَةَ في إثبات هذه الصِّفة؛ أذكُرُ ما تيسَّرَ منها:

فعن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قال: قال رسولُ الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**احْتَجَّ آدَمُ وَمُوسَى عَلَيْهِمَا السَّلَامُ عِنْدَ رَبِّهِمَا، فَحَجَّ آدَمُ مُوسَى، قَالَ مُوسَى: أَنْتَ آدَمُ الَّذِي خَلَقَكَ اللهُ بِيَدِهِ، وَنَفَخَ فِيكَ مِنْ رُوحِهِ، وَأَسْجَدَ لَكَ مَلَائِكَتَهُ، وَأَسْكَنَكَ فِي جَنَّتِهِ، ثُمَّ أَهْبَطتَّ النَّاسَ بِخَطِيئَتِكَ إِلَى الأَرْضِ؟!.**» الحديثَ[1].

ففي هذا الحديث إثباتٌ لخصوصيَّةٍ امتاز بها آدم، وهو خلقُه سبحانه له بيده، كما مرَّ ذلك في سورة (ص)؛ وقد أثبتَ لآدم هذه الخصوصيَّةَ[2] كليمُ الرَّحمن موسى عَلَيْهِ السَّلَامُ، أحدُ أُولي العَزْمِ من الرُّسُلِ، وذلك عن طريق إعلام الله إيَّاه بذلك.

يقولُ الإمامُ ابنُ خزيمةَ[3]: «فكليمُ الله خاطبَ آدمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ أنَّ اللهَ خَلَقَه

---

(١) رواه البخاري في كتاب أحاديث الأنبياء باب وفاة موسى وذكره بعد (٧/ ١٠٢ ـ فتح) برقم (٣٤٠٩)، ومسلم واللَّفظ له في كتاب القدر (٤/ ٢٠٤٣) برقم (٢٦٥٢).

(٢) يقول النَّووي عند شرحه لقول موسى: «**أَنْتَ آدَمُ الَّذِي خَلَقَكَ اللهُ بِيَدِهِ**»: «أي اختصَّك وآثرك بذلك» «شرح مسلم» (١٦/ ٤٠٦).

(٣) هو أبو بكر محمَّد بن إسحاق بن خزيمة، إمام الأئمَّة الحافظ الحجَّة؛ سمع من ابن راهويه وابن شاهين والأشجِّ وغيرهم؛ حدَّث عنه جماعة، منهم: ابن مهران وأبو سهل الصَّعلوكي؛ من مؤلَّفاته: كتاب «الصَّحيح» و«كتاب التَّوحيد»، توفِّي سنة (٣١١)؛ «السِّير» (١٤/ ٣٦٥)، «البداية والنِّهاية» (١٥/ ٩).

بيده ونفخَ فيه من رُوحِه، على ما هو محفوظٌ بين الدَّفتَيْن من إعلام الله ـ جلَّ وعلا ـ عبادِه المؤمنين أنَّه خَلَقَ آدم عَلَيْهِ السَّلَامُ بيده»[1].

وعن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قال: كُنَّا مع النَّبيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، في دعوةٍ فرُفِعَتْ إليه الذِّراعُ، وكانت تُعجِبُه، فنَهَسَ منها نهسةً، وقال: «**أَنَا سَيِّدُ الْقَوْمِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، هَلْ تَدْرُونَ بِمَنْ؟ يَجْمَعُ اللهُ الأَوَّلِينَ وَالآخِرِينَ فِي صَعِيدٍ وَاحِدٍ، فَيُبْصِرُهُمُ النَّاظِرُ، ويَسْمَعُهُمُ الدَّاعِي، وَتَدْنُو مِنْهُمُ الشَّمْسُ، فَيَقُولُ بَعْضُ النَّاسِ: أَلَا تَرَوْنَ إِلَى مَا أَنْتُمْ فِيهِ، إِلَى مَا بَلَغَكُمْ، أَلَا تَنْظُرُونَ إِلَى مَنْ يَشْفَعُ لَكُمْ إِلَى رَبِّكُمْ؟ فَيَقُولُ بَعْضُ النَّاسِ: أَبُوكُمْ آدَم، فَيَأْتُونَهُ، فَيَقُولُونَ: يَا آدَمُ! أَنْتَ أَبُو الْبَشَرِ، خَلَقَكَ اللهُ بِيَدِهِ، وَنَفَخَ فِيكَ مِنْ رُوحِهِ، وَأَمَرَ الْمَلَائِكَةَ فَسَجَدُوا لَكَ، وَأَسْكَنَكَ الْجَنَّةَ، أَلَا تَشْفَعُ لَنَا إِلَى رَبِّكَ، أَلَا تَرَى مَا نَحْنُ فِيهِ، وَمَا بَلَغنَا**» الحديثَ[2].

فهذا الحديثُ كسابقِه من حيثُ وجهُ الاستدلال؛ إذ إنَّ فيه خصيصةً لآدم، لم يشارِكْه فيها غيرُه، وهي خلقُ الله له بيده، إلَّا أنَّ الشَّهادةَ في هذه المرَّةِ صَدرَتْ من بَنِيه، وذلك سيكونُ يومَ القيامةِ.

وهذه النُّصوص الَّتي ذكرتُها ـ وغيرُها كثير[3] ـ من كتابِ ربِّنا وسنَّةِ

---

(١) «كتاب التَّوحيد وإثبات صفات الرَّب عَزَّ وَجَلَّ» (١/ ١٢٥) و(١/ ١٢٦)؛ وقد أفاض في كتابه هذا بذكر الأحاديث المسندة في إثبات صفة اليد لله جلَّ وعلا.

(٢) رواه البخاري في كتاب أحاديث الأنبياء باب قول الله تعالى: ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا إِلَىٰ قَوْمِهِۦ﴾ (٧/ ١٥ ـ فتح) برقم (٣٣٤٠)، ومسلم في كتاب الإيمان (١/ ١٨٤) برقم (١٩٤).

(٣) ممَّا يؤيِّد ثبوت هذه الصِّفة على الحقيقة اللَّائقة به سبحانه والَّتي لا يمكن معها القول بأنَّ المراد باليد القدرة أو النِّعمة هي: ورودها أحيانًا بلفظ اليمين، وأحيانًا بلفظ القبض، وأحيانًا بلفظ البسط، وأحيانًا بلفظ الأخذ، وأحيانًا بلفظ الإمساك، وأحيانًا بورود =

نبيِّنا ﷺ، لَتَدُلُّ دلالةً واضحةً على صحَّة ما ذَهَبَ إليه أهلُ الحديث ـ ومنهم: الشَّيخُ ابنُ أبي زيد ـ في إثباتِ صفة اليدين لله ﷻ[1]، من غيرِ تعطيلٍ، ولا تمثيل[2].

= صفة الأصابع لله ﷻ، وغير ذلك من الألفاظ الَّتي لو ذكرتها كلَّها بأدلَّتها لطال بها البحث، يُنظَر «الصَّواعق المرسلة» (ص٣٣٤ ـ مختصره).

(١) سُئل ابن أبي مليكة رَحِمَهُ اللهُ عن يد الله، أواحدة أو اثنتان؟ قال: «بل اثنتان»؛ رواه الدَّارمي في «النقض على المريسي» (١/ ٢٨٦).

(٢) يُنظَر «اعتقاد الشَّافعي» جمع الهكاري (ص٢٠ ضمن مجموع فيه ثلاث رسائل)، «أصول السُّنَّة» للحميدي (ص١٥٥) ضمن عقائد أئمَّة السَّلف، «شرح السُّنَّة» للمزني (ص٨٠)، «جامع التِّرمذي» (٣/ ٢٨١) و(٨/ ٣٤٦ تحفة)، «التَّبصير» للطَّبري (ص١٤٤)، «شرح السُّنَّة» للبغوي (ص٨١)، «الشَّريعة» للآجري (٣/ ١١٧٤)، «اعتقاد أهل السُّنَّة» للإسماعيلي (ص٣٧)، «الإبانة عن شريعة الفرقة النَّاجية ومجانبة الفرق المذمومة» كما في المختار منه (٣/ ٩٥)، «أصول السُّنَّة» لابن أبي زمنين (ص٦٠)، «شرح أصول اعتقاد أهل السُّنَّة والجماعة» للَّالكائي (٣/ ٤٥٧)، «الرِّسالة الوافية لمذهب أهل السُّنَّة في الاعتقادات وأصول الدِّيانات» لأبي عمرو الدَّاني (ص١٢٢)، «عقيدة السَّلف وأصحاب الحديث» (ص٣٧)، «كتاب الأصول المجرَّدة على ترتيب القصيدة المجوَّدة» لابن البنَّاء (ص٤٤)، «إبطال التَّأويلات» (١/ ١٦٨)، «الكلام على الصِّفات» للخطيب البغدادي (ص٢٢)، «الأربعين في دلائل التَّوحيد» لأبي إسماعيل الهروي (ص٦٠)، «شرح السُّنَّة» للبغوي (١/ ١٢٨)، «الحجَّة في بيان المحجَّة» (٢/ ٢٧٥)، «كتاب الاعتقاد» لابن أبي يعلى (ص٢٥)، «الانتصار في الرَّدِّ على المعتزلة القدريَّة الأشرار» للعمراني (٢/ ٦٢٦)، «الاقتصاد في الاعتقاد» لعبد الغني المقدسي (ص١١٢)، «مجموع الفتاوى» (٦/ ٩٢)، «لوامع الأنوار البهيَّة» (١/ ٢٣١)، «العقائد السَّلفيَّة» (١/ ١١٥)، «الردّ على منكر صفتي الوجه واليد» لسعيد بن ناصر الغامدي، (طبع دار الاندلس الخضراء، جدَّة، ط١/ ١٤١٥هـ).

○ **الفقرة الثَّانية:**

(العلم): صفةُ العلم لله ﷻ، من الصِّفات الَّتي أجمعَ عليها أهلُ الإسلام قاطبةً، ولم يخالِفْهُم في ذلك إلَّا أهلُ الكفرِ والزَّندقةِ[1].

والعلمُ هو أحدُ الأركانِ الأساسيَّةِ في الإيمان بالقضاء والقدرِ ـ كما سيأتي ـ فهو سبحانه مُتَّصِفٌ بهذه الصِّفةِ العظيمةِ، الَّتي تدلُّ على سعةِ علمه، وأنَّه عالِمٌ بالجزئيَّات، كما أنَّه عالِمٌ بالكلِّيَّاتِ، يعلَمُ دقائقَ الأمور وغوامضَها، ويعلَمُ دبيبَ النَّملةِ السَّوداءِ في اللَّيلةِ الظَّلماءِ على الصَّخرةِ الصمَّاءِ.

وقد قرَّرَ الشَّيخُ ابنُ أبي زيد هذه الصِّفةَ الجليلةَ، فقال: «خَلَقَ الإنسانَ، ويعلَمُ ما تُوسوِسُ به نفسُه، وهو أَقرَبُ إليه من حَبْلِ الوريدِ، وما تَسقُطُ من وَرقةٍ إلَّا يعلَمُها، ولا حبَّةٍ في ظُلُماتِ الأرضِ، ولا رَطْبٍ ولا يابِسٍ إلَّا في كتابٍ مبينٍ»[2]؛ وقال أيضًا في موضعٍ آخر: «أحاطَ علمًا بجميع ما بَرَأَ، قبلَ كَونِه»[3].

▣ **الأدلَّة الشَّرعيَّة على ذلك:**

أ ـ من الكتاب العزيز: آياتٌ عديدةٌ ونصوصٌ آكِدةٌ في تقرير هذه الصِّفةِ العظيمةِ، وأوَّلُ الآياتِ الَّتي أَبدَأُ بها آيَتَيْن، اقْتَبَسَ منهما الشَّيخُ

(١) ولهذا قال القاضي عبد الوهَّاب: عن هذه الصِّفة: «فهذا أيضًا ممَّا لا خلاف فيه»، «شرح عقيدة ابن أبي زيد» (ص١١).

وينظر «شرح البخاري» لابن بطَّال (١٠/٤١٨).

(٢) «الرِّسالة» (ص٥٦ ـ ٥٧).

(٣) «الجامع» (ص١٤٠).

ابنُ أبي زيد كلامَه:

الآيةُ الأولى، قولُه ﷻ: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا ٱلْإِنسَـٰنَ وَنَعْلَمُ مَا تُوَسْوِسُ بِهِۦ نَفْسُهُۥ ۖ وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ ٱلْوَرِيدِ ﴿١٦﴾﴾ [سُورَةُ قٓ].

ففي هذه الآيةِ بيانُ علم الله بوسوسةِ نفسِ الإنسانِ، الَّتي لا يُمكِنُ أن يطَّلِعَ عليها أحدٌ، وفيه أنَّه سبحانه أَقرَبُ إلى الإنسان من حَبْلِ الوريد، الَّذي هو أَقرَبُ الأشياءِ إلى الإنسانِ من وجودِه، لجَرَيَانِ النَّفسِ فيه وبه؛ وإنَّما دلَّ على أنَّه تعالى أَقرَبُ للعبد من نفسِه؛ لأنَّ جرَيَانَ النَّفسِ إنَّما يكون بعلمِه وقُدرَتِه وإرادَتِه[1].

الآيةُ الثَّانيةُ، قوله جلَّ شأنُه: ﴿وَعِندَهُۥ مَفَاتِحُ ٱلْغَيْبِ لَا يَعْلَمُهَآ إِلَّا هُوَ ۚ وَيَعْلَمُ مَا فِى ٱلْبَرِّ وَٱلْبَحْرِ ۚ وَمَا تَسْقُطُ مِن وَرَقَةٍ إِلَّا يَعْلَمُهَا وَلَا حَبَّةٍ فِى ظُلُمَـٰتِ ٱلْأَرْضِ وَلَا رَطْبٍ وَلَا يَابِسٍ إِلَّا فِى كِتَـٰبٍ مُّبِينٍ ﴿٥٩﴾﴾ [سُورَةُ الأَنْعَامِ]

ففي الآية دليلٌ على علم الله بالأشياء جليِّها وخفيِّها، كلُّ ذلك في كتابٍ، لا يطَّلِعُ عليه مَلَكٌ مُقرَّبٌ، ولا نبيٌّ مُرسَلٌ؛ وقد ورد عنه ﷺ بيانُ مفاتيح الغيب الَّتي لا يعلَمُها أحدٌ إلَّا اللهُ، وذلك في حديث ابن عمر رضي الله عنهما عن النَّبيِّ ﷺ، قال: «**مَفَاتِيحُ الغَيْبِ خَمْسٌ، لَا يَعْلَمُهَا إِلَّا اللهُ: لَا يَعْلَمُ مَا تَغِيضُ الأَرْحَامُ إِلَّا اللهُ، وَلَا يَعْلَمُ مَا فِي غَدٍ إِلَّا اللهُ، وَلَا يَعْلَمُ مَتَى يَأْتِي المَطَرُ أَحَدٌ إِلَّا اللهُ، وَلَا تَدْرِي نَفْسٌ بِأَيِّ أَرْضٍ تَمُوتُ إِلَّا اللهُ،**

(١) يُنظَر «شرح الرِّسالة» للشَّيخ زرُّوق (١/ ٣٠).

وَلَا يَعْلَمُ مَتَى تَقُومُ السَّاعَةُ إِلَّا اللهُ»[1].

وقال ـ عزَّ مِنْ قائل ـ في أعظَمِ آيةٍ في القرآن: ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِشَيْءٍ مِّنْ عِلْمِهِۦٓ إِلَّا بِمَا شَآءَ﴾ [البَقَرَة: ٢٥٥]، أي: لا يعلمون شيئًا من عِلمِه إلَّا بما شاء أن يعلِّمَهم إيَّاه، فيَعلَمُوه بتَعليمه[2].

وقال تعالى: ﴿وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذْ وُقِفُواْ عَلَىٰ رَبِّهِمْۚ قَالَ أَلَيْسَ هَٰذَا بِٱلْحَقِّۚ قَالُواْ بَلَىٰ وَرَبِّنَاۚ قَالَ فَذُوقُواْ ٱلْعَذَابَ بِمَا كُنتُمْ تَكْفُرُونَ ٣٠﴾ [سُورَةُ الأَنعَامِ].

ففي الآية: تقريرٌ لعلم الله الواسعِ، فهو سبحانه يعلَمُ ما كان في الماضي، وما سيكون في المُستَقْبَل، وما لم يَكُنْ لو كان كيف يَكُونُ؛ فلو رُدَّ الكفَّارُ إلى الدُّنيا ـ وهذا لا يكون ـ لَعَلِمَ الله أنَّهم سيعودون إلى ما كانوا عليه من الكُفْرِ والجحود، وهذا نظيرُ قولِه تعالى: ﴿وَلَوْ عَلِمَ ٱللَّهُ فِيهِمْ خَيْرًا لَّأَسْمَعَهُمْۖ وَلَوْ أَسْمَعَهُمْ لَتَوَلَّواْ وَّهُم مُّعْرِضُونَ ٢٣﴾ [سُورَةُ الأَنفَالِ].

ب ـ من السُّنَّة النَّبويَّة: الأحاديث مُتوافِرَةٌ في إثبات هذه الصِّفةِ لله عَزَّوَجَلَّ، أَذكُرُ بعضًا منها:

عن جابر بن عبد الله رَضِيَ اللهُ عَنْهُ قال: كان رسولُ الله ﷺ، يعلِّمُنا الاستخارةَ كما يُعلِّمُنا السُّورةَ من القرآن، يقول: «**إِذَا هَمَّ أَحَدُكُمْ بِالأَمْرِ فَلْيَرْكَعْ رَكْعَتَيْنِ**

---

(١) رواه البخاري في «كتاب التَّوحيد» باب قول الله تعالى: ﴿عَـٰلِمُ ٱلْغَيْبِ﴾ (١٥/ ٣١١ ـ فتح) برقم (٧٣٧٩).

(٢) «الأسماء والصِّفات» للبيهقي (ص١٦٩).

مِنْ غَيْرِ الفَرِيضَةِ، ثُمَّ لِيَقُلْ: اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْتَخِيرُكَ بِعِلْمِكَ، وَأَسْتَقْدِرُكَ بِقُدْرَتِكَ، وَأَسْأَلُكَ مِنْ فَضْلِكَ العَظِيمِ؛ فَإِنَّكَ تَقْدِرُ وَلَا أَقْدِرُ، وَتَعْلَمُ وَلَا أَعْلَمُ، وَأَنْتَ عَلَّامُ الغُيُوبِ؛ اللَّهُمَّ إِنْ كُنْتَ تَعْلَمُ أَنَّ هَذَا الأَمْرَ خَيْرٌ لِي فِي دِينِي وَمَعَاشِي وَعَاقِبَةِ أَمْرِي، ـ أَوْ قَالَ: عَاجِلِ أَمْرِي وَآجِلِهِ ـ فَاقْدُرْهُ لِي، وَيَسِّرْهُ لِي، ثُمَّ بَارِكْ لِي فِيهِ؛ وَإِنْ كُنْتَ تَعْلَمُ أَنَّ هَذَا الأَمْرَ شَرٌّ لِي فِي دِينِي وَمَعَاشِي وَعَاقِبَةِ أَمْرِي ـ أَوْ قَالَ: عَاجِلِ أَمْرِي وَآجِلِهِ ـ فَاصْرِفْهُ عَنِّي، وَاصْرِفْنِي عَنْهُ؛ وَاقدرْ لِي الخَيْرَ حَيْثُ كَانَ، ثُمَّ أَرْضِنِي بِهِ؛ قَالَ: وَيُسَمِّي حَاجَتَهُ»[1].

وعن ابن عبَّاس رضي الله عنهما أنَّ النَّبيَّ ﷺ، سُئِلَ عن أطفال المشركين، فقال: «**اللهُ إِذْ خَلَقَهُمْ أَعْلَمُ بِمَا كَانُوا عَامِلِينَ**»[2].

وعلى إثبات هذه الصِّفة العظيمة لله عز وجل إجماعُ المسلمين، بَلْهَ أئمَّةُ الحديث الَّذين قرَّروا ذلك أيَّما تقرير؛ وردُّوا على بعض الغلاة من المبتدعة الَّذين أنكروا عمومَ علم الله تعالى[3].

---

(١) رواه البخاري في «كتاب التَّهجُّد» باب ما جاء في التَّطوُّع مثنى مثنى (٣/ ٣٦٣ ـ فتح) برقم (١١٦٢).

(٢) رواه البخاري في «كتاب الجنائز» باب ما قيل في أولاد المشركين (٣/ ٦١٦ ـ فتح) برقم (١٣٨٣)، ومسلم في كتاب القدر (٤/ ٢٠٤٩) برقم (٢٦٦٠)، يقول الإمام أبو سعيد الدَّارمي: «فردَّ أمرَهم إلى سابق علمِ الله فيهم قبل أن يُخْلَقُوا، أو قبل أن يعملوا» «الرَّدُّ على الجهميَّة» (ص١٤٩).

(٣) يُنظَر «التَّبصير في معالم الدِّين» (ص١٢٧)، «التَّوحيد» لابن خزيمة (١/ ٢٢)، «اعتقاد أهل السُّنَّة» (ص٤٠)، «الإبانة» للأشعري (ص١٣٤)، «الشَّريعة» (٣/ ١٠٧٥)، «شأن الدُّعاء» (ص٦٣)، «الرِّسالة الوافية» لأبي عمرو الدَّاني (ص١٢٠)، «شرح البخاري» لابن بطَّال (١٠/ ٤٠٧)، «كتاب الاعتقاد» (ص٢٥)، «الانتصار» (١/ ٩٩)، «كتاب الاعتقاد» (ص٢٥)، «شرح حديث النُّزول» (ص٧١)، و«مجموع الفتاوى» (٦/ ٨٨) كلاهما لشيخ الإسلام، «الاعتقاد الخالص» لابن العطَّار (ص١٧)، «العقائد الإسلاميَّة» لابن باديس (ص٦٥).

○ **الفقرة الثَّالثة:**

(القدرة): إنَّ الحديث عن إثبات صفة القدرة لله ﷻ مثلُ الحديث عن إثبات صفة العلم له ﷻ؛ إذ إنَّ ذلك ممَّا اتَّفقَ عليه المسلمون من جميع الطَّوائف، لم يَحدُثْ بينَهم نزاعٌ في ذلك أبدًا.

ولقد قرَّرَ ذلك أئمَّةُ العلم، حينَما تكلَّموا عن صفاتِ الكمالِ الَّتي يستَحِقُّها الباري جلَّ في علاه؛ ومِن بينِهم الشَّيخُ ابنُ أبي زيد؛ حيثُ قال وهو في سياق تَعدَادِ صفات الكمال والجلال لله ﷻ: «وهو ﷻ مَوصُوفٌ بأنَّ له... وقدرة»[1].

وقد سبق ذكرُ إثباته لِاسم الله القدير، الَّذي يتضمَّنُ إثباتَ صفة القدرة.

الأدلَّة الشَّرعيَّة على ذلك:

أ ـ من الكتاب العزيز: ما سبق إيرادُه في مَبْحَثِ الأسماءِ ممَّا يُغنِي عن ذكرِه ههنا[2].

ب ـ من السُّنَّة النَّبويَّة: أمَّا من السُّنَّة، فقد وردت في ذلك عدَّةُ أحاديثَ؛ منها:

ما جاء عن نافع بن جُبَيْر بنِ مُطْعِم، عن عثمان بن أبي العاص الثَّقفيِّ، أنَّه شكا إلى رسولِ الله ﷺ وجعًا يجِدُه في جَسَدِه منذُ أَسْلَم؛ فقال رسولُ الله

---

(١) «الرِّسالة» (ص٥٦).

(٢) ينظر (ص٥٢).

ﷺ: «**ضَعْ يَدَكَ عَلَى الَّذِي تَأَلَّمَ مِنْ جَسَدِكَ، وَقُلْ: بِسْمِ الله، ثَلَاثًا، وَقُلْ سَبْعَ مَرَّاتٍ: أَعُوذُ بالله وقُدْرَتِهِ مِنْ شَرِّ مَا أَجِدُ وأُحَاذِر**»[(١)].

ففي هذا الحديث النَّبويِّ: استعاذةٌ بصفة من صفاتِ الله تعالى، وهي: القدرة؛ ولو لم تَكُنْ صفةً لله لما جاز الاستعاذةُ بها؛ إذ لا يُستعَاذُ بمخلوق؛ وإنَّما يُستعاذُ بالله، أو بصفةٍ من صفاتِه؛ و لهذا استدلَّ أهلُ السُّنَّة والجماعة على أنَّ القرآن غيرُ مخلوقٍ بما ورد عن النَّبيِّ ﷺ من الاستعاذة بكلمات الله[(٢)]، ولو كان مخلوقًا ولم يكن صفةً لله لما جاز ذلك[(٣)].

وما ورد في حديث الاستخارة، الَّذي أوردتُّه في صفة العلم، وفيه: «**اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْتَخِيرُكَ بِعِلْمِكَ، وَأَسْتَقْدِرُكَ بِقُدْرَتِكَ، وَأَسْأَلُكَ مِنْ فَضْلِكَ العَظِيم، فَإِنَّكَ تَقْدِرُ وَلَا أَقْدِرْ**»[(٤)].

---

(١) رواه مسلم في «كتاب السَّلام» (٤/ ١٧٢٨) برقم (٢٢٠٢).

(٢) ورد ذلك من حديث ابن عبَّاس رضي الله عنه أنَّه قال: كان النَّبيُّ ﷺ يعوِّذ الحسن والحسين، ويقول: «**إِنَّ أَبَاكُمَا كَانَ يُعَوِّذُ بِهَا إِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ: أَعُوذُ بِكَلِمَاتِ الله التَّامَّة، مِنْ كُلِّ شَيْطَانٍ وَهَامَّة، وَمِنْ كُلِّ عَيْنٍ لَامَّةٍ**»؛ رواه البخاري في كتاب أحاديث الأنبياء باب بدون ترجمة (٧/ ٦١ ـ فتح) برقم (٣٣٧٢).

(٣) يُنظَر «التَّوحيد» لابن خزيمة (١/ ٤٠١)، «الإبانة» لابن بطَّة (١/ ٢٦٢) «الرَّدُّ على الجهميَّة»، «معالم السُّنن» للخطَّابي (٧/ ١٢٨) بهامش «مختصر سنن أبي داود» للمنذري، «الفتح» لابن حجر (٧/ ٦٤)، و(١٥/ ٣٣٤).

(٤) سبق تخريجه (ص١٠٦)، فهذا الحديث فيه إثبات صفة القدرة لله عَزَّ وَجَلَّ، من جهة أنَّ النَّبيَّ ﷺ سأل ربَّه بقدرته، فدلَّ ذلك على أنَّها صفة لله ثابتة له تَعَالَى.

وأئمَّةُ أهل الإسلام على هذا متَّفقون وبهذا يقولون؛ لم يَجْرِ بينَهم خلافٌ في ذلك[1].

○ **الفقرة الرَّابعة:**

(المجيء): صفةُ مجيءِ الله تعالى وإتيانِه لفصلِ القضاء بين الخلائق يومَ القيامة من الصِّفات الَّتي تَمَيَّز أهلُ الحديث ـ رحمهمُ اللهُ ـ بإثباتها.

وبما أنَّ الإمامَ الَّذي أتكلَّمُ عنه ينتمي إلى هذه المدرسة، فمِمَّا لا شكَّ فيه أنَّه يتبَعُها، ويحذُو حذْوَها في العقيدة والعمل، وكلِّ أمرٍ مُرتَبِطٍ بهما.

وصفةُ مجيءِ الله وإتيانِهِ من الصِّفات الفعليَّةِ الَّتي قرَّرها ونصَّ عليها الشَّيخُ ابنُ أبي زيد؛ حيث قال: «وأنَّ الله تبارك وتعالى يجيءُ يومَ القيامة والمَلَكُ صفًّا صفًّا؛ لعَرْضِ الأممِ وحسابِها، وعقوبتها، وثوابها»[2].

وزاد هذا الأمرَ تأكيدًا فقال في موضعٍ آخر: «وأنَّه يجيءُ يومَ القيامةِ بعد أن لم يَكُنْ جائيًا وَالمَلكُ صفًّا صَفًّا لعَرْضِ الأمَمِ، وحسابِها، وعقوبتِها وثوابِها»[3].

---

(١) يُنظَر «التَّبصير في معالم الدِّين» (ص١٣١)، «اعتقاد أهل السُّنَّة» (ص٣٨)، «الإبانة» للأشعريِّ (ص١٣٤)، «شأن الدُّعاء» (ص٨٥)، «الرَّسالة الوافية» (ص١٢٠)، «الانتصار» (١/ ٩٩)، «مجموع الفتاوى» (٨/ ٧)، «الاعتقاد الخالص» (ص١٧)، «العقائد الإسلاميَّة» (ص٦٤).

(٢) «الرِّسالة» (ص٥٩).

(٣) «الجامع» (ص١٤٠).

الأدلَّةُ الشَّرعيَّةُ على ذلك:

أ ـ من الكتاب العزيز: ورد ذكرُ المجيءِ والإتيانِ في ثلاثِ آياتٍ من آيِ القرآنِ الحكيم:

أوَّلُها في قوله تعالى: ﴿هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّآ أَن يَأْتِيَهُمُ ٱللَّهُ فِى ظُلَلٍ مِّنَ ٱلْغَمَامِ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَقُضِىَ ٱلْأَمْرُ ۚ وَإِلَى ٱللَّهِ تُرْجَعُ ٱلْأُمُورُ ﴿٢١٠﴾﴾ [البقرة].

وثانيها في قوله تعالى: ﴿هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّآ أَن تَأْتِيَهُمُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ أَوْ يَأْتِىَ رَبُّكَ أَوْ يَأْتِىَ بَعْضُ ءَايَٰتِ رَبِّكَ ۗ يَوْمَ يَأْتِى بَعْضُ ءَايَٰتِ رَبِّكَ﴾ [الأنعام: ١٥٨].

وثالثُها في قولِه تعالى: ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ وَٱلْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا ﴿٢٢﴾﴾ [الفجر].

ففي هذه الآياتِ الثَّلاثِ نصٌّ صريحٌ ـ لا منافِيَ له ـ في ثبوتِ مجيءِ الكبيرِ المتعالِ، مجيئًا حقيقيًّا، مُغايِرًا لمجيءِ بعضِ آياتِه، ومغايِرًا أيضًا لمجيءِ الملائكة؛ فلا يمكن مع هذه الآيات الصَّريحةِ ـ وبالخصوص آيةِ سورة الفجر ـ حملُ مجيءِ الله على مجيءِ الأمر، أو المَلَكِ، أو غيرِ ذلك؛ ثمَّ إنَّ حملَه على غيرِ ظاهرِه يستَلْزِمُ معنًى باطلًا، فهل أمرُ الله لا يأتي في كلِّ وقتٍ حتَّى يُخَصَّ بيوم القيامة؟!(١).

ب ـ مِن السُّنَّةِ النَّبوِيَّةِ: ورد ذكرُ هذه الصِّفة في حديثَيْن صحيحَيْن:

---

(١) ينظر في الرَّدِّ على مَن أَوَّلَ المجيء: «النَّقض على المريسي» للدَّارمي (١/ ٣٣٨)، «التَّبصير في معالم الدِّين» (ص١٤٦)، «شرح عقيدة ابن أبي زيد» للقاضي عبد الوهَّاب (ص٩٥)، «شرح حديث النُّزول» (ص٢٠٢)، «الصَّواعق» (ص٢٩٤ ـ مختصره).

أَوَّلُها: في الحديث الطَّويل الَّذي يرويه أبو هريرة ﵁، وفيه قوله ﷺ: «**فَإِنَّكُمْ تَرَوْنَهُ يَوْمَ القِيَامَةِ كَذَلِكَ، يَجْمَعُ اللهُ النَّاسَ، فَيَقُولُ: مَنْ كَانَ يَعْبُدُ شَيْئًا فَلْيَتَّبِعْهُ، فَيَتَّبِعُ مَنْ كَانَ يَعْبُدُ الشَّمْسَ، وَيَتَّبِعُ مَنْ كَانَ يَعْبُدُ القَمَرَ، وَيَتَّبِعُ مَنْ كَانَ يَعْبُدُ الطَّوَاغِيتَ؛ وَتَبْقَى هَذِهِ الأُمَّةُ فِيهَا مُنَافِقُوهَا فَيَأْتِيهِمُ اللهُ فِي غَيْرِ الصُّورَةِ الَّتِي يَعْرِفُون، فَيَقُولُ: أَنَا رَبُّكُمْ، فَيَقُولُونَ: نَعُوذُ باللهِ مِنْكَ! هَذَا مَكَانُنَا حَتَّى يَأْتِينَا رَبُّنَا، فَإِذَا أَتَانَا رَبُّنَا عَرَفْنَاهُ؛ فَيَأْتِيهِمُ اللهُ فِي الصُّورَةِ الَّتِي يَعْرِفُونَ، فَيَقُولُ: أَنَا رَبُّكُمْ، فَيَقُولُونَ: أَنْتَ رَبُّنَا فَيَتَّبِعُونَهُ**»[1].

وثانيها: في حديث أبي سعيد الخدري، وفيه قولُه ﷺ: «**فَيَأْتِيهِمُ الجَبَّارُ فِي صُورَةٍ غَيْرَ صُورَتِهِ الَّتِي رَأَوْهُ فِيهَا أَوَّلَ مَرَّةٍ، فَيَقُولُ: أَنَا رَبُّكُمْ! فَيَقُولُونَ: أَنْتَ رَبُّنَا فَلَا يُكَلِّمُهُ إِلَّا الأَنْبِيَاءُ**»[2].

ففي الحديثَيْن إثباتٌ لصفة الإتيان أو المجيءِ لله ﷻ يومَ القيامة، إتيانًا ومجيئًا غيرَ مشابهٍ لإتيانِ المخلوقين ومجيئِهم؛ وعلى هذا أَجمَعَ السَّلفُ الصَّالحُ من الصَّحابة ومَنْ تَبِعَهُم من الأئمَّةِ المُقتَدَى بهم، فقد نُقِلَتْ عنهم آثارٌ، وذُكِرَتْ عنهم أقوالٌ تُصرِّحُ بالإثبات، وتَرُدُّ على المنكرِ

---

(١) رواه البخاري في كتاب الرَّقاق باب الصِّراط جسر جهنَّم (١٣/ ٢٧١ ـ فتح) برقم (٦٥٧٣)، ومسلم في «كتاب الإيمان» (١/ ١٦٣) برقم (١٨٢).

(٢) رواه البخاري في كتاب التَّوحيد باب قول الله تعالى: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ﴾ (١٥/ ٣٨١ ـ ٣٨٣ ـ فتح) برقم (٧٤٣٩)، ومسلم في «كتاب الإيمان» (١/ ١٦٧) برقم (١٨٣).

بلا حجَّة، ولا بُرهانٍ[1].

○ **الفقرة الخامسة:**

(الإرادة والمشيئة) إنَّ الإيمانَ بإرادةِ الله ومشيئتِه النَّافذةِ لهي من أصولِ الاعتقادِ وأَحَدِ الأركانِ الأساسيَّةِ في الإيمان بالقضاءِ والقدرِ، كما سيأتي في بابه؛ ولأجل ذا أفرَدَ الشَّيخُ ابن أبي زيدٍ هذه الصِّفةَ بالذِّكرِ؛ حيثُ قال: «وهو موصوفٌ بأنَّ له... وإرادة ومشيئة»[2].

وقال بعدها ـ وهو يتحدَّثُ عن الباري جلَّ في علاه ـ: «وفَطَرَ الأشياءَ بإرادته، وقوله: ﴿إِنَّمَآ أَمۡرُهُۥٓ إِذَآ أَرَادَ شَيۡـًٔا أَن يَقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ ٨٢﴾ [سُورَةُ يسٓ]»[3].

---

(١) يُنظَر «النَّقض على المريسي» (١/ ٣٥٢)، «تفسير الطَّبري» (٢/ ٤٤٨)، «الإبانة» للأشعري (ص٦٤)، «نكت القرآن» للقصَّاب (٤/ ٥١٧)، «شرح عقيدة ابن أبي زيد» للقاضي عبد الوهَّاب (ص٩٥)، «عقيدة السَّلف وأصحاب الحديث» (ص٥٠)، «إبطال التَّأويلات» (١/ ١٣١، و٢٦٧)، «الاعتقاد» للبيهقي (ص١١٩)، «شرح السُّنَّة» للبغوي (١/ ١٢٨)، «شرح حديث النُّزول» (ص١٤٧)، «الصَّارم المنكي في الرَّدِّ على ابن السَّبكي» لابن عبد الهادي (ص٣٧٤)، «العقائد السَّلفيَّة» (١/ ١٢٨).

(٢) «الجامع» (ص١٣٩).

(٣) «الجامع» (ص١٤٠)، وينظر تقرير أئمَّة أهل الحديث لهذه الصِّفة في كلِّ من: «التَّبصير في معالم الدِّين» (ص١٣١)، «اعتقاد أهل السُّنَّة» (ص٣٩)، «عقيدة السَّلف وأصحاب الحديث» (ص٩٠)، «الأسماء والصِّفات» للبيهقي (ص٢٤٤)، «مجموع الفتاوى» (١٦/ ٣٠١)، و«شرح الأصفهانيَّة» (ص٢٤) كلاهما لابن تيمية، «الاعتقاد الخالص» (ص١٧)، «الانتقاد الرَّجيح في شرح الاعتقاد الصَّحيح» لصدِّيق حسن خان (ص٤٤)، «العقائد الإسلاميَّة» (ص٦٤).

الأدلَّةُ الشَّرعيَّةُ على ذلك:

إذا علمتَ أنَّ إثباتَ اتِّصاف الله بالإرادةِ والمشيئةِ[1] من الأهميَّةِ بمكان، فلا عَجَبَ من وُرودِ الأدلَّةِ الشَّرعيَّةِ تترى في بيانِها وترسيخِها في نفوس المسلمين، وإنَّني لن أذكُرَها كلَّها ـ لكثرتِها ـ؛ وإنَّما أَقتَصِرُ على النَّزرِ اليسيرِ منها، ففيها الحجَّةُ والبرهانُ ممَّا يُغنِي عن ذكرِها جميعِها.

أ ـ مِن الكتاب العزيز:

أوَّلُ آيةٍ أبدأُ بذكرِها هي ما استدلَّ بها الشَّيخُ ابنُ أبي زيد، وذلك في

---

(١) وممَّا ينبغي معرفته أنَّ النُّصوص الشَّرعيَّة الَّتي وردت في صفة الإرادة، تنقسم إلى قسمين:

فمنها ما يدخل في الإرادة الكونيَّة العامَّة، ومنها ما يدخل في الإرادة الشَّرعيَّة:

١ـ **الإرادة الكونيَّة**: وهي مرادفة تمامًا للمشيئة، ومثال هذا النَّوع قوله تعالى: ﴿إِن كَانَ ٱللَّهُ يُرِيدُ أَن يُغْوِيَكُمْ﴾ [هود: ٣]، وهذه الإرادة:

ـ تتعلَّق بما يحبُّه الله، وما لا يحبُّه، فالكفر والعصيان واقعان بإرادة الله الإرادة الكونيَّة.

ـ يلزم منها وقوع المراد، فما أراده الله كونًا لا بدَّ أن يقع، ولا يمكن أن يتخلَّف.

٢ـ **الإرادة الشَّرعيَّة**: وهي مرادفة للمحبَّة، وهذا النَّوع هو الَّذي يمتثله الموفَّقون، ويخالفه المخذولون، ومثاله قوله تعالى: ﴿يُرِيدُ ٱللَّهُ بِكُمُ ٱلْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ ٱلْعُسْرَ﴾ [البقرة: ١٥٨]، وهذه الإرادة:

ـ تتعلَّق بما يحبُّه الله فقط، فلا يريد الله الكفر والفسوق والعصيان بالإرادة الشرعيَّة.

ـ لا يلزم منها وقوع المراد، فهو سبحانه يريد من الخلق أن يعبدوه، لكن يوجد من بعض النَّاس عدم الامتثال لعبودية الله عَزَّوَجَلَّ.

يُنظَر «الاستقامة» لابن تيمية (١/ ٤٣٣)، «شفاء العليل» (ص٦٩٤)، «شرح الطَّحاويَّة» لابن أبي العزِّ (ص٤٤٧)، «الفتح» لابن حجر (١٥/ ٤١٥)، «لوامع الأنوار البهيَّة» (١/ ٣٣٨)، «مجالس التَّذكير من كلام الحكيم الخبير» لابن باديس (ص٩٦).

قوله تعالى: ﴿إِنَّمَآ أَمْرُهُۥٓ إِذَآ أَرَادَ شَيْـًٔا أَن يَقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ ﴿٨٢﴾﴾ [يس]، ووجهُ الشَّاهِدِ من الآيةِ ظاهرٌ في كَوْنِ كلِّ ما يقع في هذا الكون إنَّما هو مُرتَبِطٌ بإرادةِ الله ومشيئَتِه.

وقال أيضًا: ﴿فَمَن يُرِدِ ٱللَّهُ أَن يَهْدِيَهُۥ يَشْرَحْ صَدْرَهُۥ لِلْإِسْلَٰمِ ۖ وَمَن يُرِدْ أَن يُضِلَّهُۥ يَجْعَلْ صَدْرَهُۥ ضَيِّقًا حَرَجًا كَأَنَّمَا يَصَّعَّدُ فِى ٱلسَّمَآءِ﴾ [الأنعام: ١٢٥].

وقال جلَّ وعلا أيضًا لنبيِّه ﷺ: ﴿وَلَا تَقُولَنَّ لِشَا۟ىْءٍ إِنِّى فَاعِلٌ ذَٰلِكَ غَدًا ﴿٢٣﴾ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ﴾ [الكهف: ٢٤].

وقال عَزَّ وَجَلَّ أيضًا ـ مُخاطِبًا جميعَ النَّاس ـ: ﴿وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ﴾ [الإنسان: ٣٠].

ب ـ **مِنَ السُّنَّةِ النَّبويَّة**: أحاديثُ كثُر في بعضِها التَّصريح بالمشيئة، وفي أخرى بالإرادة:

عن أنسِ بنِ مالك رضي الله عنه عن النَّبيِّ ﷺ قال: «**وَكَّلَ اللهُ بالرَّحِمِ مَلَكًا، فَيَقُولُ: أَي رَبِّ نُطْفَة؟ أي رَبِّ عَلَقَة؟ أي رَبِّ مُضْغَة؟ فَإِذَا أَرَادَ اللهُ أَنْ يَقْضِيَ خَلْقَهَا قَالَ: أَي رَبِّ ذَكَرٌ أَمْ أُنْثَى؟ أَشَقِيٌّ أَمْ سَعِيدٌ؟ فَمَا الرِّزْقُ؟ فَمَا الأَجَلُ؟ فَيُكْتَبُ كَذَلِكَ فِي بَطْنِ أُمِّهِ**»[(١)].

وعن ابن عبَّاس رضي الله عنهما أنَّ رجلًا قال للنَّبيِّ ﷺ: ما شاءَ اللهُ وشِئتَ،

---

(١) رواه البخاري في كتاب «القدر» باب بدون ترجمة (١٣/ ٣١١ ـ فتح) برقم (٦٥٩٥)، ومسلم في كتاب «القدر» (٤/ ٢٠٣٨) برقم (٢٦٤٦).

فقال له النَّبيُّ ﷺ: «أَجَعَلْتَنِي واللهَ عَدْلًا؟! بَلْ مَا شَاءَ اللهُ وَحْدَهُ»[1].

○ **الفقرة السَّادسة:**

(السَّمع والبصر)[2]: إنَّ هاتَيْن الصِّفتَيْن: السَّمع والبصر ـ أو الرُّؤية[3] ـ من صفاتِ الكمال الَّتي اتَّصفَ بها المولى عَزَّوَجَلَّ، ولوضوح أدلَّتهما تكادُ تُطبِقُ كلمةُ أهلِ الإسلامِ في إثباتهما، إلَّا ما أُثِرَ عن بعض أهلِ البدع والأهواءِ من إنكارِهما[4].

ويقرِّرُ الشَّيخُ ابنُ أبي زيدٍ هاتين الصِّفتَيْن كباقي الصِّفاتِ الأخرى؛ حيثُ

---

(١) رواه أحمد واللَّفظ له (٣/ ٣٣٩) برقم (٨٣٩)، والبخاري في «الأدب المفرد» برقم (٨٠٤)، وابن ماجه في كتاب «الكفَّارات» باب النَّهي أن يقال: «ما شاء الله وشئت» (١/ ٦٨٤) برقم (٢١١٧)، وفي سند الحديث أبو حجية الأجلح بن عبد الله الكندي قال فيه ابن عدي: «وهو عندي مستقيم الحديث صدوق»، «الكامل في الضُّعفاء» (١/ ٤٢٧)، وقال عنه الذَّهبي في «الكاشف» (١/ ٥٤): «وثَّقه ابن معين وغيره، وضعَّفه النَّسائيُّ»؛ وقد لخَّص الحافظ ابن حجر الحكمَ عليه، فقال في «تقريب التَّهذيب» (ص١٢٠): «صدوق»؛ فالحديث حسنٌ كما صرَّح بذلك الألباني في «الصَّحيحة» (١/ ٢٦٦) برقم (١٣٩).

(٢) ذكري لهاتين الصِّفتين في سياق واحد، إنَّما هو لاعتبارين:

الأوَّل: أنَّه في كثير من الآيات يأتي قرنهما في سياق واحد.

الثَّاني: أنَّ كثيرًا مِن أئمَّة الحديث يذكرون صفتي السَّمع والبصر معًا.

(٣) صفة البصر والرُّؤية بمعنى واحد؛ يُنظَر «الأسماء والصِّفات» للبيهقي (ص٢٥٤).

(٤) يقول القاضي عبد الوهَّاب: «فأمَّا كونه سميعًا بصيرًا، فلا خلاف فيه بين الأمَّة، إلَّا عند البلخي ومن تابعه من معتزلة البغداديِّين» «شرح عقيدة الإمام ابن أبي زيد» (ص٢٥).

يقول في سياق تَعدَادِ صفاتِ الله: «وأنَّه يسمَعُ ويَرَى»[1]؛ وقد سبق في مبحث الأسماء ذكرُه لاسْمَيِ السَّميع والبصير، المُتضمِّنَيْن إثباتَ صِفتَيِ السَّمع والبصر.

الأدلَّة الشَّرعيَّة على ذلك:

أ ـ من الكتاب العزيز: عدَّةُ آيات تُقسَّم إلى ثلاثةِ أقسامٍ:

القسمُ الأوَّلُ: ما ذُكر فيها السَّمعُ والبصرُ معًا، وهي كثيرةٌ جدًّا:

قال ﷻ لموسى وهارون: ﴿إِنَّنِي مَعَكُمَآ أَسۡمَعُ وَأَرَىٰ ۝٤٦﴾ [سُورَةُ طه][2].

وقال الله عَزَّوَجَلَّ على لسان إبراهيم عَلَيْهِ السَّلَامُ، وهو يخاطب أباه آزر: ﴿يَٰٓأَبَتِ لِمَ تَعۡبُدُ مَا لَا يَسۡمَعُ وَلَا يُبۡصِرُ وَلَا يُغۡنِي عَنكَ شَيۡـًٔا ۝٤٢﴾[3] [سُورَةُ مَرۡيَمَ].

القسم الثَّاني: ما ذُكِرَتْ فيها صفةُ السَّمعِ على وجهِ الانفراد:

قال عزَّ مِنْ قائِلٍ: ﴿لَّقَدۡ سَمِعَ ٱللَّهُ قَوۡلَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓاْ إِنَّ ٱللَّهَ فَقِيرٞ وَنَحۡنُ أَغۡنِيَآءُ﴾ [آل عِمۡرَان: ١٨١].

---

(١) «الجامع» (ص١٤٠).

(٢) يقول الإمام ابن خزيمة، تعليقًا على الآية: «فأَعْلَمَ الرَّحمنُ جلَّ وعلا أنَّه سميعٌ مخاطبةَ كليمه موسى وأخيه هارون ـ عليهما السَّلام ـ وما يجيبهما به فرعون، وأَعْلَمَ أنَّه يرى ما يكون من كلٍّ منهم» «كتاب التَّوحيد» (١/ ١٠٧).

(٣) يقول الإمام أبو سعيد الدَّارميُّ، وهو يخاطب بعضَ أئمَّة أهل البدع: «يعني إبراهيم أنَّ إلهه بخلاف الصَّنم، يسمع بسمع، ويُبصِرُ ببصر، ولو كان على ما أوَّلْتَ أيُّها المريسي، لقال أبو إبراهيم لإبراهيم: فإلهك أيضًا لا يسمع بسمع، ولا يبصر ببصر»، «النَّقضُ على المريسي» (١/ ٣٠٦).

وقال ﷻ: ﴿قَدْ سَمِعَ ٱللَّهُ قَوْلَ ٱلَّتِي تُجَٰدِلُكَ فِي زَوْجِهَا وَتَشْتَكِيٓ إِلَى ٱللَّهِ وَٱللَّهُ يَسْمَعُ تَحَاوُرَكُمَآۚ إِنَّ ٱللَّهَ سَمِيعُۢ بَصِيرٌ ١﴾ [سُورَةُ المجَادلَة].

نزلت هذه الآيةُ وما بعدَها في امرأةٍ من الصَّحابيَّات، وهي: خَوْلَةُ بنتُ ثَعلَبَةَ[1]، جاءت تشتكِي مظاهَرَةَ زوجِها لها، فسمِعَها اللهُ مِن فَوْقِ سبعِ سماواتٍ، فأنزلَ في ذلك قرآنًا يُتْلَى إلى يوم الدِّين.

وتخبِرُنا الصِّدِّيقةُ بنتُ الصِّدِّيقِ عائشةُ ﵂[2]، عن مدى تعجُّبها لسماع الله النَّافذِ للمرأة المجادِلَةِ وخفاءِ بعضِ كلامِها عليها رغم قُربِها منها؛ فعن عروة، عنها أنَّها قالت: «الحمدُ لله الَّذي وَسِعَ سمعُه الأصواتَ، لقد جاءت المجادِلَةُ إلى النَّبيِّ ﷺ وأنا في ناحيةِ البيت تشكو زوجَها، وما أسمع ما تقول؛ فأنزل الله: ﴿قَدْ سَمِعَ ٱللَّهُ قَوْلَ ٱلَّتِي تُجَٰدِلُكَ فِي زَوْجِهَا﴾ [المجَادلَة: ١]»[3].

---

(١) جاء مُصرَّحًا باسمها في رواية النَّسائي وابنِ ماجه وغيرِهما، كما سيأتي في تخريج الأثر.

(٢) هي أمُّ المؤمنين عائشة بنت أبي بكر الصدِّيق ﵂، تكنَّى بأمِّ عبد الله؛ تزوَّجها النَّبيُّ ﷺ قبل الهجرة بسنتين، وقيل: بثلاث، وهي بنت ستٍّ، أو سبع سنين؛ روت علمًا كثيرًا عنِ النَّبيِّ ﷺ، وعن أبي بكر وعمر، وحدَّث عنها خلقٌ كثيرٌ، منهم: ابن عمر، والأسود ابن يزيد، وسالم بن عبد الله؛ كانت ﵂ مِن أحبِّ النِّساء إلى النَّبيِّ ﷺ؛ تُوُفِّيَتْ سنةَ (٥٧هـ)؛ «الاستيعاب في معرفة الأصحاب» لابن عبد البرِّ (٤/ ٤٣٥)، «السِّير» (٢/ ١٣٥).

(٣) ذكره البخاري تعليقًا بصيغة الجزم في «كتاب التَّوحيد» باب: ﴿وَكَانَ ٱللَّهُ سَمِيعًا بَصِيرًا﴾ (١٥/ ٣٢٤ ـ فتح)، ورواه موصولًا أحمد (٤/ ٢٢٨) برقم (٢٤١٩٥)، والنَّسائي في كتاب «الطَّلاق» باب الظِّهار برقم (٣٤٦٢)، وابن ماجه في «المقدِّمة»، باب فيما أنكرت الجهميَّة (١/ ٦٧) برقم (١٨٨)، والدَّارمي في «النَّقض على المريسي» (١/ ٣١٤)، وابن أبي عاصم في «السُّنَّة» (١/٤٢٨)، وابن منده في «التَّوحيد» (٣/ ٥٣) برقم (٤٠٠)، والحاكم (٢/ ٥٦٧) برقم (٣٨٤٨)، وصحَّحه، واللَّالكائي في «شرح أصول الاعتقاد» (٣/ ٤٥٥) =

القسم الثَّالث: ما ذُكِرَتْ فيها صفةُ الرُّؤية أو البصر على وجه الانفراد:

قال تعالى: ﴿وَقُلِ ٱعْمَلُوا۟ فَسَيَرَى ٱللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُۥ وَٱلْمُؤْمِنُونَ﴾ [التوبة: ١٠٥].

وقال أيضًا: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ بِعِبَادِهِۦ لَخَبِيرٌۢ بَصِيرٌ ﴿٣١﴾﴾ [فاطر: ٣١].

ب ـ من السُّنَّة النَّبويَّة: تُقسَّمُ الأحاديثُ الواردةُ في ذلك على نحو ما سبق في الآيات القرآنيَّة:

القسم الأوَّل: ما ذُكر فيها السَّمعُ والبصرُ معًا:

عن أبي موسى الأشعري رضي الله عنه، قال: كنَّا مع النَّبيِّ ﷺ في سفر، فكنَّا إذا علونا كبَّرنا، فقال النَّبيُّ ﷺ: «**أَيُّهَا النَّاس! ارْبَعُوا عَلَى أَنْفُسِكُمْ؛ فَإِنَّكُمْ لَا تَدْعُونَ أَصَمَّ، وَلَا غَائِبًا، وَلَكِنْ تَدْعُونَ سَمِيعًا بَصِيرًا**»[(١)].

ففي هذا الحديث إثباتُ صفتي السَّمعِ والبصرِ، ويُستفَادُ ذلك من جهتَيْن:

ـ من جهةِ نفيِ النَّبيِّ ﷺ الصَّمَمَ عن الله[(٢)].

= برقم (٦٨٩)، والبيهقي في «الأسماء والصِّفات» (ص٢٥١)، وقد صحَّح هذا الأثر أيضًا جمعٌ مِنَ الأئمَّة، قال ابن منده: «هذا حديث مُجمَعٌ على صحَّته» «التَّوحيد» (٣/ ٥١)، وصحَّحه ابن حجر في «تغليق التَّعليق» (٥/ ٣٣٩)، والألباني في «الإرواء» (٧/ ١٧٥).

(١) سبق تخريجه (ص٩٤).

(٢) يقول الإمام الدَّارمي مخاطبًا المريسي إمام المعطِّلة: «أفلا ترى أيُّها المريسي أنَّ رسولَ الله ﷺ ذكر الأصمَّ والسَّميع وهما متضادَّان، فأخبر أنَّ اللهَ يسمع بخلاف الأصمِّ؟!» «النَّقض على المريسي» (١/ ٣٢١).

ـ ومن جهة تصريحِ النَّبيِّ ﷺ باسمي السَّميعِ والبصيرِ، المُتضمِّنَيْن وصفَ الله بالسَّمعِ والبصرِ.

وعن أبي يونس سليم بن جُبَيْر مولى أبي هريرة رضي الله عنه، قال: سَمِعتُ أبا هريرة يقرَأُ هذه الآيَةَ: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَأۡمُرُكُمۡ أَن تُؤَدُّواْ ٱلۡأَمَٰنَٰتِ إِلَىٰٓ أَهۡلِهَا﴾ إلى قوله تعالى: ﴿سَمِيعَۢا بَصِيرٗا ۝٥٨﴾ [سُورَةُ النِّسَاءِ].

قال: «رأيتُ رسولَ الله ﷺ يَضَعُ إبهامَه على أُذُنِه، والَّتي تليها على عينِه، قال أبو هريرة: رأيتُ رسول الله ﷺ يَقرَؤُها، ويَضَعُ إصبُعَيْه»[1]؛ وهذا الحديث فيه تأكيدٌ نبويٌّ على إثباتِ صفتَيِ السَّمعِ والبصرِ، ولا يَتوَّهَمْ مُتوَهِّمٌ من الحديث التَّشبيهَ أو التَّمثيلَ، فغايةُ ما فيه التَّقريرُ والتَّأكيدُ لهاتين الصِّفتين[2].

القسم الثَّاني: ما ذُكِرَتْ فيها صفةُ السَّمع على وجه الانفراد.

---

(١) رواه أبو داود في كتاب «السُّنَّة» باب في الجهميَّة برقم (٤٧٢٨)، والدَّارمي في «النَّقض على المريسي» (١/ ٣١٧)، وابن حبَّان (١/ ٤٩٨) برقم (٢٥٦)، وابن منده في «التَّوحيد» (٣/ ٤٤) برقم (٤٠١)، والحاكم (١/ ٦٨) برقم (٦٣)، واللَّالكائي في «شرح أصول الاعتقاد» (٣/ ٤٥٤) برقم (٦٨٨)، والهروي في «الأربعين في دلائل التَّوحيد» برقم (٢٠)، والبيهقي في «الأسماء والصِّفات» (ص٢٥٥)؛ وهذا الحدبث حكم عليه كثيرٌ من الأئمَّة بالصِّحَّة، قال الخلال: «هذا حديث إسناده شرط مسلم، يلزم إخراجه في الصَّحيح، وهو حديث ليس فيه علَّة»، نقله عنه أبو يعلى الفرَّاء في «إبطال التَّأويلات» (٢/ ٣٣٧)، وصحَّحه الحاكم في «مستدركه» (١/ ٦٨)، واللَّاكائي في «شرح أصول الاعتقاد» (٣/ ٤٥٥)؛ وقال ابن حجر بعد ذكر إخراج أبي داود له: «بسند قويٍّ على شرط مسلم» «الفتح» (١٥/ ٣٢٥)، وصحَّحه الألباني في «صحيح أبي داود» (٣/ ١٥٦) برقم (٤٧٢٨).

(٢) يُنظَر «إبطال التَّأويلات» (٢/ ٣٣٨)، و«الأسماء والصِّفات» للبيهقي (ص٢٥٥).

عن عائشة ﵂، في حديث مُطَوَّل، وفيه قوله ﷺ: «**فَإِذَا أَنَا بِسَحَابَةٍ قَدْ أَظَلَّتْنِي، فَنَظَرْتُ فَإِذَا فِيهَا جِبْرِيلُ، فَنَادَانِي، فَقَالَ: إِنَّ اللهَ قَدْ سَمِعَ قَوْلَ قَوْمِكَ لَكَ، وَمَا رَدُّوا عليك**»[1].

القسم الثَّالث: ما ذُكِرَتْ فيها صفةُ الرُّؤيةِ أو البصرِ على وجهِ الانفراد.

عن أبي موسى الأشعري ﵁، قال: قام فينا رسولُ الله ﷺ بخَمْسِ كلماتٍ، فقال: «**إِنَّ اللهَ ﷿ لَا يَنَام، وَلَا يَنْبَغِي لَهُ أَنْ يَنَام، يَخْفِضُ القِسْطَ وَيَرْفَعُهُ، يُرْفَعُ إِلَيْهِ عَمَلُ اللَّيْلِ قَبْلَ عَمَلِ النَّهَار، وَعَمَلُ النَّهَارِ قَبْلَ عَمَلِ اللَّيْلِ، حِجَابُهُ النُّورُ** (وفي رواية أبي بكر ـ أي ابن أبي شيبة ـ: **النَّار**) **لَوْ كَشَفَهُ لَأَحْرَقَتْ سَبَحَاتُ وَجْهِهِ مَا انْتَهَى إِلَيْهِ بَصَرُهُ مِنْ خَلْقِهِ**»[2].

وعن عبد الله بن عمر عن أبيه ﵄، في حديث جبريل الطَّويل، وفيه: «**قَالَ: فَأَخْبِرْنِي عَنِ الإِحْسَان؟ قَالَ: أَنْ تَعْبُدَ اللهَ كَأَنَّكَ تَرَاهُ، فَإِنْ لَمْ تَكُنْ تَرَاهُ فَإِنَّهُ يَرَاكَ**»[3].

وبالإضافةِ إلى النُّصوصِ الشَّرعيَّةِ؛ فإنَّ البراهينَ العقليَّةَ تدُلُّ على ذلك؛ ويكفينَا برهان واحد، وهو أنَّه سبحانه لو لم يتَّصِفْ بالسَّمع والبصر لَاتَّصَفَ بضدِّ

---

(١) رواه البخاري في كتاب «بدء الخلق» باب إذا قال أحدكم: آمين (٦/ ٤٥٨ ـ فتح) برقم (٣٢٣١)، ومسلم في كتاب «الجهاد والسِّير» (٣/ ١٤٢٠) برقم (١٧٩٥).

(٢) رواه مسلم في كتاب «الإيمان» (١/ ١٦١) برقم (١٧٩).

(٣) رواه مسلم في كتاب «الإيمان» (١/ ٣٦) (برقم ١).

ذلك، وهو العمى والصَّمم! ولا شكَّ أنَّهما صِفتَان في غايةِ النَّقص، فيُنَزَّه الباري عن ذلك![1] فوجَبَ إثباتُ هاتين الصِّفتَيْن على الحقيقةِ اللَّائقةِ به سبحانه[2].

○ **الفقرة السَّابعة:**

(الرِّضى والسَّخَط أو الغضب)[3]: إنَّ هاتَيْن الصِّفَتَيْن الفعليَّتَيْن ثابتتان له ﷻ، شأنهما شأنُ باقي الصِّفات الاختياريَّة الَّتي انفرد أهلُ الحديث بإثباتِها[4]؛ وإذا جئتَ إلى الشَّيخ ابن أبي زيد وجدتَّه ينصُّ على هاتَيْن الصِّفتَيْن

(١) يُنظَر «شرح الأصفهانيَّة» (ص١٣٢).

(٢) يُنظَر «سنن أبي داود» (ص٧١٧)، «جامع التِّرمذي» (٣/ ٢٨٢ تحفة) الحديث رقم (٦٦٢)، «النَّقض على المريسي» (١/ ٣٠٠)، «التَّبصير في معالم الدِّين» (ص١٤٤)، «التَّوحيد» لابن خزيمة (١/ ١١٠ ـ ١١٤)، «شرح السُّنَّة» للبربهاري (ص٨١)، «اعتقاد أهل السُّنَّة» (ص٣٨)، «شرح أصول الاعتقاد» (٣/ ٤٥١)، «صحيح ابن حبَّان» (٣/ ٢٠١ الإحسان)، «إبطال التَّأويلات» (١/ ٣٣٧)، «الكلام على الصِّفات» للخطيب البغدادي (ص٢٢)، «الحجَّة في بيان المحجَّة» (١/ ١٨١)، «كتاب الاعتقاد» (ص٢٥)، «الاعتقاد الخالص» (ص١٧)، «شرح الأصفهانيَّة» (ص١٣٥)، و«مجموع الفتاوى» (٦/ ٨٨ و٢٢٧)، «بدائع الفوائد» لابن القيِّم (٢/ ٦٠٥)، «الانتقاد الرَّجيح في شرح الاعتقاد الصَّحيح» (ص٤٥)، «العقائد الإسلاميَّة» (ص٦٥)، «عقيدة التَّوحيد الكبرى» للشَّيخ محمَّد المكِّي بن عزُّوز (ص٧٢)، «لوامع الأنوار البهيَّة» (١/ ١٤٣).

(٣) ذكري لهاتين الصِّفتين في سياق واحد إنَّما هو لاعتبارين:

الأوَّل: أنَّه في بعض الأحاديث النَّبويَّة قرنهما في سياقٍ واحدٍ.

الثَّاني: أنَّ كثيرًا من أئمَّة الحديث يذكرون هاتين الصِّفتين معًا.

(٤) يُنظَر «العقيدة الطَّحاويَّة» (ص٧٨)، «الإبانة» لابن بطَّة كما في المختار منه (٣/ ١٢٧)، «التَّوحيد» لابن منده (٣/ ٢٠٤)، «الاقتصاد في الاعتقاد» (ص١٢٢)، «شرح الأصفهانيَّة» (ص٣٨)، و«مجموع الفتاوى» (٦/ ٩٤)، «شرح العقيدة الطَّحاويَّة» لابن أبي العزِّ (ص٤٦٣)، «العقائد السَّلفيَّة» (١/ ١٢٧).

بصريحِ العبارةِ؛ حيثُ يقولُ: «وأنَّه يرضى عن الطَّائعين، ويسخَطُ على مَنْ كَفَرَ به، ويغضب فلا يقومُ شيءٌ لغضبه»[1].

▣ **الأدلَّة الشرعيَّة على ذلك:**

أ ـ من الكتاب العزيز: عِدَّةُ آياتٍ فيها ذكرُ رضى الله عن المؤمنين والمتَّقين، وسخطُه وغضبُه على الفاسقين والكافرين.

١ـ آياتٌ ذُكِرَتْ فيها صفةُ الرِّضا:

قال ﷻ مخاطِبًا عبادَه المؤمنين: ﴿ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلْإِسْلَٰمَ دِينًا﴾ [المائدة: ٣].

وقال أيضًا عن المؤمنين: ﴿رَّضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُواْ عَنْهُ﴾ [المائدة: ١١٩].

٢ـ آياتٌ ذُكِرَتْ فيها صفةُ السَّخط أو الغضب:

قال ﷻ عن اليهود: ﴿غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾ [الفاتحة: ٧].

وقال أيضًا: ﴿وَمَن يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُّتَعَمِّدًا فَجَزَآؤُهُۥ جَهَنَّمُ خَٰلِدًا فِيهَا وَغَضِبَ ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَلَعَنَهُۥ وَأَعَدَّ لَهُۥ عَذَابًا عَظِيمًا ﴿٩٣﴾﴾ [سورة النساء].

وقال أيضًا: ﴿تَرَىٰ كَثِيرًا مِّنْهُمْ يَتَوَلَّوْنَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَبِئْسَ مَا قَدَّمَتْ لَهُمْ أَنفُسُهُمْ أَن سَخِطَ ٱللَّهُ عَلَيْهِمْ وَفِي ٱلْعَذَابِ هُمْ خَٰلِدُونَ ﴿٨٠﴾﴾ [سورة المائدة].

---

(١) «الجامع» (ص١٤٠ ـ ١٤١).

دلَّتْ مجموعُ هذه الآياتِ وغيرِها ـ ممَّا لم أذكُرْها ـ على ثبوت هاتيْن الصِّفتَيْن لله عَزَّوَجَلَّ؛ كما دلَّت أيضًا على أنَّ صفتَي الرِّضى والغضب من الصِّفاتِ الفعليَّةِ القائمةِ بمشيئَتِه سبحانه[1]؛ فقد يرضى سبحانَه عن الشَّخص الواحِدِ في حال إيمانِه وطاعتِه، وقد يسخَطُ عليه في حال كُفرِه وتمرُّدِه، لا أنَّهما صفتَان أزليَّتان، لا تعلُّق لهما بمشيئته عَزَّوَجَلَّ[2].

ب ـ من السُّنَّة النَّبويَّة: تُقسَّمُ الأحاديثُ الواردةُ في هاتَيْن الصِّفتَيْن إلى ثلاثةِ أقسام:

١ ـ ما ورد فيها ذكرُ الرِّضى والسَّخط ـ أو الغضب ـ في سياقٍ واحدٍ:

عن أبي هريرة عن عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قالت: فقدتُّ رسولَ الله ﷺ ليلةً من الفراش، فالتَمَسْتُه فوقَعَتْ يدي على بطن قدمَيْه، وهو في المسجد، وهما منصوبَتَان، وهو يقول: «**اللَّهُمَّ أَعُوذُ بِرِضَاكَ مِنْ سَخَطِكَ، وَبِمُعَافَاتِكَ مِنْ عُقُوبَتِك، وَأَعُوذُ بكَ مِنْكَ، لَا أُحْصِي ثَنَاءً عَلَيْك، أَنْتَ**

---

(١) وهذا يتَّضح من جهة ورودها أحيانًا بصيغة الماضي، وأحيانًا بصيغة المضارع، وأحيانًا بصيغة المصدر.

(٢) هذه المسألة تسمَّى مسألة الموافاة الَّتي قال بها ابن كُلَّابٍ ومن تَبِعَه؛ ومعناها عندهم أنَّه سبحانه لم يزل راضيًا عمَّنْ يعلَمُ أنَّه يموت مؤمنًا، وإن كان أكثرَ عمره كافرًا، وأنَّه لم يزل ساخطًا على من يعلم أنَّه يموت كافرًا، وإن كان أكثرَ عمرِه مؤمنًا، «مقالات الإسلاميِّين» للأشعري (١/ ٢٤٩)، ولا شكَّ أنَّها مخالفة لنصوص الكتاب والسُّنَّة وما عليه أئمَّة السَّلف.

يُنظَر «كتاب الإيمان» لشيخ الإسلام (ص٣٣٥).

كَمَا أَثْنَيْتَ عَلَى نَفْسِك»[1].

٢ ـ ما ورد فيها ذكرُ الرِّضى على وجه الانفراد:

عن أنس بن مالك رضي الله عنه[2] قال: «بعثَ النَّبيُّ ﷺ أقوامًا من بني سليم إلى بني عامر في سبعين، فلمَّا قدِمُوا قال لهم خالي: أتقدَّمُكم، فإن أمَّنوني حتَّى أبلِّغهم عن رسول الله ﷺ، وإلَّا كنتم منِّي قريبًا؛ فتقدَّم فأمَّنوه، فبينما يحدِّثهم عن النَّبيِّ ﷺ؛ إذ أومَؤُوا إلى رجلٍ منهم فطعَنَهُ فأَنْفَذَهُ، فقال: اللهُ أَكْبَرُ! فُزتُ وربِّ الكعبة؛ ثمَّ مالوا على بقيَّة أصحابِه فقَتَلُوهم، إلَّا رجلٌ أعرجُ صَعِدَ الجبل ـ قال همَّام: وأراه آخر معه ـ فأخبر جبريلُ النَّبيَّ ﷺ أنَّهم قد لقُوا ربَّهم فرَضِيَ عنهم، وأرضاهم فكنَّا نقرأ: «**أَنْ بَلِّغُوا قَوْمَنَا أَنْ قَدْ لَقِينَا رَبَّنَا فَرَضِيَ عَنَّا وَأَرْضَانَا**» ثمَّ نُسِخَ بَعْدُ؛ فدعا عليهم أربعينَ صباحًا على رِعْلٍ وذَكْوَانٍ وبني لِحْيَانٍ وبني عُصَيَّةَ الَّتي عَصَتِ اللهَ ورسولَه»[3].

---

(١) رواه مسلم في كتاب «الصَّلاة» (١/ ٣٥٢) برقم (٤٨٦)، ففي هذا الحديث استعاذ النَّبيُّ ﷺ بربِّه بصفة من صفاته، ولو لم تكن صفةً له سبحانه لما جاز الاستعاذة بها، كما سبق بيانه (ص١٠٤).

(٢) هو خادم الرَّسول ﷺ، أبو حمزة أنس بن مالك بن النَّضر، وأمُّه أمُّ سليم، ولد قبل الهجرة بعشر سنين، روى عن النَّبيِّ ﷺ وعن أبي بكر وعمر وعثمان وأبي هريرة رضي الله عنهم وعدَّة، وعنه خلق كثير، منهم ابن سيرين والشَّعبي وعمر بن عبد العزيز؛ دعا له النَّبيُّ ﷺبكثرة ماله وولده وطول حياته فعُمِّر طويلًا، مات سنة (٩٣)، وقيل غير ذلك؛ «الاستيعاب» (١/ ١٩٨)، «السِّير» (٣/ ٣٩٥).

(٣) رواه البخاري في كتاب «الجهاد والسِّير» باب من ينكب في سبيل الله (٦/ ٩٧ ـ فتح) برقم (٢٨٠١)، ومسلم في كتاب «المساجد ومواضع الصَّلاة» (١/ ٤٦٨) برقم (٦٧٧).

٣ ـ ما ورد فيها ذكرُ الغضب ـ أو السَّخط ـ على وجه الانفراد:

عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسولُ الله ﷺ: «**اشْتَدَّ غَضَبُ الله عَلَى قَوْمٍ فَعَلُوا بنَبِيِّهِ، ـ يُشِيرُ إِلَى رَبَاعِيَّتِهِ ـ؛ اشْتَدَّ غَضَبُ الله عَلَى رَجُلٍ يَقْتُلُه رَسُولُ الله ﷺ فِي سَبِيلِ الله**»[(١)].

وعنه رضي الله عنه في حديثِ الشَّفاعةِ الطَّويلِ، وفيه قولُه ﷺ: «**فَيَقُولُونَ: يَا آدَمْ! أَنْتَ أَبُو البَشَرِ، خَلَقَكَ اللهُ بِيَدِهِ، ونَفَخَ فِيكَ مِنْ رُوحِهِ، وأَمَرَ المَلَائِكَةَ فَسَجَدُوا لَكَ، وأَسْكَنَكَ الجَنَّةَ، أَلَا تَشْفَعُ لَنَا إِلَى رَبِّكَ؟ أَلَا تَرَى مَا نَحْنُ فِيهِ، وَمَا بَلَغَنَا! فَيَقُولُ: رَبِّي غَضِبَ غَضَبًا لَمْ يَغْضَبْ قَبْلَهُ مِثْلَهُ، وَلَا يَغْضَبُ بَعْدَهُ مِثْلَهُ، وَنَهَانِي عَنِ الشَّجَرَةِ فَعَصِيتُ، نَفْسِي نَفْسِي! اذْهَبُوا إِلَى غَيْرِي**»[(٢)].

أفادت هذه الأحاديثُ المتقدِّمةُ ـ على تنوُّعِ دلالاتِها ـ ثبوتَ هاتين الصِّفتَيْنِ لله سبحانه وتعالى، من غير تمثيلها برضى أو سخط المخلوقين، ومن غير تعطيلها أو تأويلها بإرادة الثَّواب أو العقاب؛ لأنَّ ذلك خروجٌ عن ظاهر النَّصِّ، وليس عليه دليلٌ، لا من قريبٍ، ولا من بعيدٍ؛ بل النَّصُّ الصَّريحُ كتابًا وسنَّة يأباهُ[(٣)].

○ الفقرة الثَّامنة:

(١) رواه البخاري في كتاب «المغازي» باب ما أصاب النَّبيَّ ﷺ من الجراح يومَ أحد (٨/ ١٢٢ ـ فتح) برقم (٤٠٧٣)، ومسلم في كتاب «الجهاد والسِّير» (٣/ ١٤١٧) برقم (١٧٩٣).

(٢) سبق تخريجه (ص١٠٠).

(٣) يُنظَر «مجموع الفتاوى» (٣/ ١٧) و(٦/ ١١٩)، «شرح الطَّحاويَّة» لابن أبي العزِّ (ص٤٦٦)، «لوامع الأنوار البهيَّة» (١/ ٢٢١)، «العقائد السَّلفيَّة» (١/ ١٢٨).

(**المحبَّة**): إنَّ الحديثَ عن صفةِ المحبَّةِ الَّتي اتَّصف بها خالقنا ﷻ لحَديثٌ عظيمٌ، له جلالةٌ ومهابةٌ في نفوس عباد الله المؤمنين؛ كيف لا يكون كذلك؟! وهذه المحبَّةُ تدُلُّ على عِظَمِ المعبود تبارك وتعالى، وعلى سعةِ رحمته ورَأفَتِه بعباده المُوحِّدين؛ ولهذا تلقَّاها السَّلَفُ الصَّالحُ بالقَبول، وآمنوا بها صفةً لله، من غيرِ أن يُمثِّلُوهَا بصفَةِ المخلوقين؛ إلى أن ظَهَرَ أوَّلُ مُنْكِرٍ لها في زمن بني أميَّة، وهو إمامُ الجهميَّةِ المعطِّلةِ الجعدُ بنُ دِرْهَمٍ، الَّذي ضحَّى به الأميرُ خالدٌ القَسري، بمباركةٍ من أهل الحديث ـ رحمهم الله ـ[1].

وقد نصَّ الشَّيخُ ابنُ أبي زيد على إثبات هذه الصِّفةِ الجليلةِ إثباتًا صريحًا بعيدًا عن التَّكلُّف في تأويلِها بما يَذهَبُ بحقيقَتِها اللَّائقةِ به سبحانه[2].

يقول وهو في سياق إثبات الصِّفاتِ الفعليَّةِ لله تعالى: «**ويحبُّ**

---

(١) قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «وأوَّل من أنكر حقيقتَها شيخ الجهميَّة الجعدُ ابنُ درهم، فقتله خالد بن عبد الله بواسط يومَ النَّحر، وقال: أيُّها النَّاس! ضحُّوا تقبَّل الله ضحاياكم! فإنِّي مضحٍّ بالجعدِ بنِ درهم؛ إنَّهُ زعم أنَّ اللهَ لم يتَّخِذْ إبراهيمَ خليلًا، ولم يكلِّم موسى تكليمًا، تعالى الله عمَّا يقول الجعد علوًّا كبيرًا، ثمَّ نزل فذبحه»، «مجموع الفتاوى» (٦/ ٤٧٦)، وينظر في الكلام حول قصَّة تضحية خالد القسري بالجعد ابن درهم والرَّدِّ على بعض الشُّبهات الَّتي أثيرت حولها في كتاب الدُّكتور محمَّد بن خليفة التَّميمي الموسوم بـ: «مقالة التَّعطيل والجعد بن درهم» (ص١٥٤ ـ ١٩٨).

(٢) لقد أوَّلها طوائف من أهل الكلام بإرادة الإنعام أو الإحسان أو الثَّواب، وما سيأتي ذكره من النُّصوص الشَّرعيَّة الصَّريحة يدلُّ على بعد هذه التَّأويلات ووهائها.
ويُنظَر «مجموع الفتاوى» (٣/ ١٨)، «مدارج السَّالكين» لابن القيِّم (٢/ ٢٣٤)، «لوامع الأنوار البهيَّة» (١/ ٢٢٢).

التَّوَّابين»[(١)].

▣ الأدلَّة الشَّرعيَّة على ذلك:

أ ـ من الكتاب العزيز:

وردت عدَّةُ آياتٍ في ذلك، منها آياتٌ فيها ذكرُ محبَّةِ الله لأقوامٍ، ومنها آياتٌ أُخَرُ فيها نفيُ محبَّته ﷻ لأقوام آخرين:

١ـ ما فيها ذكر محبَّة الله لأقوام من النَّاس:

قال ﷻ حاثًّا على الإنفاق في سبيل الله: ﴿وَأَحْسِنُوٓاْ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُحْسِنِينَ ١٩٥﴾ [سُورَةُ البَقَرَةِ].

وقال أيضًا: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلتَّوَّٰبِينَ وَيُحِبُّ ٱلْمُتَطَهِّرِينَ ٢٢٢﴾ [سُورَةُ البَقَرَةِ]، وهذه الآية هي الَّتي اقتبس الشَّيخُ ابنُ أبي زيد منها كلامَه.

وقال أيضًا مُخبِرًا عن صفات عبادِه المؤمنين: ﴿فَسَوْفَ يَأْتِى ٱللَّهُ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُۥٓ﴾ الآية[(٢)] [المَائِدَة: ٥٤].

٢ـ ما فيها نفي محبَّة لله لأقوام آخرين مِن النَّاس:

---

(١) «الجامع» (ص١٤٠).

(٢) وفي هذه الآية الكريمة بيان أنَّ اللهَ يحِبُّ ويُحَبُّ، لكنَّ محبَّةَ الله لا تماثِلُ بحالٍ من الأحوال محبَّةَ المخلوق، كما هي القاعدة في كلِّ الصِّفات؛ وفي الآية أيضًا بيان أنَّ أصلَ الولاية: الحبُّ، وأصلَ العداوةِ: البغضُ، فإنكار الحبِّ والبغض يقتضي إنكار ولاية الله وعداوته. يُنظَر «مجموع الفتاوى» (٦/ ٤٧٨).

قال ﷻ: ﴿وَلَا تَعۡتَدُوٓاْۚ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُحِبُّ ٱلۡمُعۡتَدِينَ ٨٧﴾ [سُورَةُ المَائِدَةِ].

وقال أيضًا: ﴿وَٱللَّهُ لَا يُحِبُّ ٱلظَّٰلِمِينَ ٥٧﴾ [سُورَةُ آلِ عِمۡرَانَ].

وقال أيضًا: ﴿لَّا يُحِبُّ ٱللَّهُ ٱلۡجَهۡرَ بِٱلسُّوٓءِ مِنَ ٱلۡقَوۡلِ إِلَّا مَن ظُلِمَ﴾ [النِّسَاءِ: ١٤٨].

يُستَفَادُ مِن مَجمُوعِ هذه الآيات: إثباتُ صفةِ المحبَّة لله عَزَّوَجَلَّ، وذلك من جهة نفيه ﷻ محبَّتَه لفِئَةٍ مِن النَّاس ممَّن اتَّصفُوا بصفاتٍ فاسدةٍ رذيلةٍ.

ب ـ مِن السُّنَّة النَّبويَّة:

يُمكِنُ تقسيمُ الأحاديثِ الواردةِ في هذا الشَّأن إلى ثلاثةِ أقسامٍ:

ما ورد فيها ذكرُ محبَّة الله للعامل، وما ورد فيها ذكرُ محبَّة الله للعمل، وما ورد فيها ذكر محبَّة الله للعامل وعملِه معًا:

١ـ ما ورد فيها ذكر محبَّة الله للعامل:

عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عن النَّبيِّ ﷺ، قال: «**إِذَا أَحَبَّ اللهُ العَبْدَ نَادَى جَبْرِيلَ: إِنَّ اللهَ يُحِبُّ فُلَانًا فَأَحْبِبْهُ، فَيُحِبُّهُ جِبْرِيل، فَيُنَادِي جَبْرِيلُ فِي أَهْلِ السَّمَاءِ: إِنَّ اللهَ يُحِبُّ فُلَانًا فَأَحِبُّوهُ، فَيُحِبُّهُ أَهْلُ السَّمَاءِ ثُمَّ يُوضَعُ لَهُ القَبُولُ فِي الأَرْضِ**»(١).

٢ـ ما ورد فيها ذكر محبَّة الله للعمل:

عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عن النَّبيِّ ﷺ قال: «**كَلِمَتَانِ خَفِيفَتَانِ عَلَى اللِّسَانِ ثَقِيلَتَانِ فِي المِيزَانِ حَبِيبَتَانِ إِلَى الرَّحْمَنِ: سُبْحَانَ اللهِ العَظِيمِ،**

(١) رواه البخاري في كتاب بدء الخلق باب ذكر الملائكة عَلَيْهِمُ السَّلَامُ (٦/ ٤٤٧ ـ فتح) برقم (٣٢٠٩)، ومسلم في كتاب البرِّ والصِّلةِ والآداب (٤/ ٢٠٣٠) برقم (٢٦٣٧).

سُبْحَانَ الله وَبِحَمْدِهِ»[(١)].

٣ـ ما ورد فيها ذكر محبَّة الله للعامل وعمله معًا:

ورد ذلك في حديثٍ قدسيٍّ عظيمٍ يَروِيهِ أبو هريرة رضي الله عنه عن النَّبيِّ ﷺ أنَّه قال: «**إنَّ اللهَ قَالَ: مَنْ عَادَى لِي وَلِيًّا فَقَدْ آذَنْتُهُ بالحَرْبِ، وَمَا تَقَرَّبَ إِلَيَّ عَبْدِي بشَيْءٍ أَحَبَّ إِلَيَّ مِمَّا افْتَرَضْتُهُ عَلَيْهِ، ومَا يَزَالُ عَبْدِي يَتَقَرَّبُ إِلَيَّ بالنَّوَافِلِ حَتَّى أُحِبَّهُ، فَإِذَا أَحْبَبْتُهُ كُنْتُ سَمْعَهُ الَّذِي يَسْمَعُ بِهِ، وبَصَرَهُ الَّذِي يُبْصِرُ بِهِ، وَيَدَهُ الَّتِي يَبْطِشُ بِهَا، وَرِجْلَهُ الَّتِي يَمْشِي بِهَا، وَإِنْ سَأَلَنِي لَأُعْطِيَنَّهُ، وَلَئِنْ اسْتَعَاذَ بِي لَأُعِيذَنَّهُ، وَمَا تَرَدَّدتُّ عَنْ شَيْءٍ أَنَا فَاعِلُهُ تَرَدُّدِي عَنْ نَفْسِ المُؤْمِنِ يَكْرَهُ المَوْتَ وَأَنَا أَكْرَهُ مَسَاءَتَهُ**»[(٢)].

فممَّا سبقَ من مجموع الأحاديث ـ ناهيك عن الآيات ـ يتبيَّنُ لنا بوضوحٍ لا لَبْس فيه ثبوتُ صفةِ المحبَّة لله سبحانه وتعالى، وهذه المحبَّةُ تَجْرِي مَجْرَى الصِّفاتِ الاختياريَّةِ الأخرى بحيثُ أنَّنا نُثبِتُها إثباتًا على ما يليق به عز وجل من غير تكييفٍ أو تمثيلٍ لها بمحبَّةِ المخلوقين، كما أنَّنا لا نُعَطِّلُها أو نُؤَوِّلها بتأويلاتٍ غيرِ مُرادَةٍ من كلام الله ورسولِه وغيرِ معهودة عند سلف هذه الأمَّة رضي الله عنهم أجمعين[(٣)].

○ الفقرة التَّاسعة:

---

(١) رواه البخاري في كتاب «الدَّعوات» باب فضل التَّسبيح (١٢/ ٥٠٤ ـ فتح) برقم (٦٤٠٦)، ومسلم في كتاب «الذِّكر والدُّعاء والتَّوبة والاستغفار» (٤/ ٢٠٧٢) برقم (٢٦٩٤).

(٢) رواه البخاري في كتاب «الرِّقاق» باب التَّواضع (١٣/ ١٤٢ ـ فتح) برقم (٦٥٠٢).

(٣) يُنظَر «الإبانة» لابن بطَّة كما في المختار منه (٣/ ١٢٧)، «الحجَّة في بيان المحجَّة» (١/ ٤٢٣)، «مجموع الفتاوى» (٢/ ٣٥٤ و٦/ ٩٤)، «مدارج السَّالكين» (٢/ ٢٣٥)، و«بدائع الفوائد» (٢/ ٦٠٥)، «شرح الطَّحاويَّة» (ص٢٤٩)، «لوامع الأنوار البهيَّة» (١/ ٢٢١)، «محاسن التَّأويل» للقاسمي (٤/ ١٧١)، «مجالس التَّذكير» (ص٢٠١).

(الكلام): إنَّ هذه الصِّفةَ العظيمةَ لهي من أهمِّ المحاورِ الفاصلةِ بين أهلِ الحديثِ وسائرِ المذاهب الأخرى، وهذا يعودُ إلى سببٍ رئيسي وهو أنَّ مِنْ أوائلِ المسائل الَّتي أثارَتْها الجهميَّةُ[1] وشغَّبَتْ بها على عمومِ النَّاس هي: مسألةُ كلام الله عَزَّوَجَلَّ، فقد أنكر كبيرُهم ـ الجعدُ بنُ درهم ـ تكليمَ الله لموسى عَلَيْهِ السَّلَامُ، ثمَّ تَبِعَه الجهمُ بنُ صفوان وأَشْيَاعُه؛ كبشر المريسي وابن أبي دؤاد وأحدثوا القولَ بخلق القرآن[2].

وهكذا جاء دورُ المعتزلة[3]؛ حيثُ قُدِّرَ أن تكونَ لهم شوكةٌ ومَنَعَةٌ، وذلك بإقناعهم الخليفةَ العبَّاسي المأمون بأن يقول بخلقِ القرآن، وكان لهم

---

(١) أتباع جهم بن صفوان تلميذ الجعد بن درهم، ظهرت بدعته بتِرْمِذ وقتله مسلم المازني من أمراء بني أميَّة، من أصولهم الباطلة: نفي الصِّفات، والقول بالجبر الخالص، وأنَّ الإيمان مجرَّد المعرفة، وفناء الجنَّة والنَّار وغيرها، «الملل والنِّحل» (ص٨٦)، «الفَرْقُ بين الفِرَق» (ص٢٢١).

(٢) يُنظَر «مجموع الفتاوى» (١٤/ ٣٥٢ و١٧/ ٢٩٩).

(٣) أتباع واصل بن عطاء الَّذي اعتزل مجلس الحسن البصري، وقد تفرَّعوا على فرق شتَّى، ولهم خمسة أصول بارزة: التَّوحيد (يعنون به نفي الصِّفات)، والعدل (القول بالقدر وعدم خلق أفعال العباد)، والوعد والوعيد (وجوب إنفاذ الوعد للطَّائع والوعيد على العاصي)، والمنزلة بين المنزلتين (الفاسق ليس بمؤمن وليس بكافر)، والأمر بالمعروف والنَّهي عن المنكر (الخروج على ولاة الأمور من أئمَّة الجور).

يُنظَر «الفصل في الملل والأهواء والنِّحل» (٤/ ٥٨)، «الملل والنِّحل» (١/ ٤٣)، «المعتزلة وأصولهم الخمسة» لعوَّاد المعتق.

ذلك فامْتَحَنُوا علماءَ أهلِ الحديثِ وآذَوْهُمْ أشدَّ الإيذاءِ؛ وعلى رأسهم الإمامُ المُبجَّلُ أحمدُ بنُ حنبل: ، فشاعَ مذهَبُهم وانتشَرَ إلى عصر الخليفة المُلقَّبِ بالمُتوَكِّلِ[1]؛ حيثُ قطع دابرَ هؤلاء المُبتَدِعين، وانتَصَرَ لجندِ الله المُوحِّدِين أهلِ الحديث وأئمَّةِ الدِّين، فالحمدُ لله أوَّلًا وآخِرًا

ولقد كان لأئمَّةِ أهلِ الحديثِ مواقفُ مُشرِّفةٌ في الرَّدِّ على هؤلاء الزَّنادقة وبيان فسادِ مزاعمهم بالحجج الشَّرعيَّةِ والعقليَّةِ، ومن بين علماء القيروان الَّذين كان لهم نصيبٌ وافرٌ في ذلك[2] الشَّيخُ ابنُ أبي زيد؛ حيثُ صرَّح بذلك في مواضعَ مُختَلِفَةٍ من مُصنَّفاتِه.

فقال: «كلَّم موسى بكلامه الَّذي هو صفةُ ذاتِه لا خَلْقٌ من خلقِه، وتجلَّى للجبل فصار دكًّا من جلالِه، وأنَّ القرآنَ كلامُ الله ليس بمخلوقٍ فيَبِيدَ، ولا صفةً لمخلوق فيَنْفَدَ»[3].

وقال أيضًا: «وأنَّ كلامَه صفةٌ من صفاتِه ليس بمخلوقٍ فيَبِيدَ، ولا صفةً

(١) هو الخليفة العبَّاسي المتوكِّل على الله جعفر بن المعتصم بن هارون الرَّشيد، ولد سنة (٢٠٧)، أمُّه أمُّ ولد يقال لها شجاع، بويع له بالخلافة بعد أخيه الواثق في يوم الأربعاء لستٍّ بَقِينَ من ذي الحجَّة سنة (٢٣٢)، كانت له مواقفُ عظيمةٌ في نصرة السُّنَّة وقمع البدعة، وقد شبَّهه بعضهم بالصدِّيق في ردِّه على أهل الرِّدَّة حتَّى رجعوا إلى الدِّين، وبعمر بن عبد العزيز حين ردَّ مظالمَ بني أميَّة، مات مقتولًا سنة (٢٤٧) «البداية والنِّهاية» (١٤/ ٤٥١)، «تاريخ الخلفاء» للسُّيوطي (ص٣١٩).

(٢) ينظر «رياض النُّفوس» لأبي بكر المالكي (١/ ٢٦٥).

(٣) «الرِّسالة» (ص٥٧).

لمخلوقٍ فينْفَدَ، وأنَّ اللهَ عَزَّوَجَلَّ كلَّمَ موسى بذاتِه وأَسْمَعَهُ كلامَه لا كلامًا قامَ في غيره، وأنَّه سبحانه يُكلِّمُ العبدَ يومَ القيامة ليس بينه وبينه ترجمان»[1].

ونَقَلَ عن الإمام مالكٍ قولَه: «والقرآن كلامُ الله، وكلامُ الله لا يَبِيدُ ولا يَنْفَدُ وليس بمخلوقٍ»[2].

إنَّ هذه النُّصوصَ الَّتي سُقتُها من كلامِ ابن أبي زيد توضِّحُ بجلاء موقفَه من تلك المسألةِ العظيمةِ؛ ألا وهي مسألةُ كلام الله عَزَّوَجَلَّ، والمُتأمِّلُ لكلامِه السَّابقِ يَلحَظُ أنَّه: تطرَّقَ لمسألَتَيْن كلَيْهِمَا ممَّا امتازَ بها أهلُ الحديثِ عن غيرِهم من المذاهب:

ـ أمَّا الأولى: فهي إثباتُ كلامِ الله والرَّدُّ على أئمَّةِ التَّجهُّم والاعتزال في قولهم بأنَّه مخلوق[3].

ـ وأمَّا الثَّانيةُ: فهي إثباتُ الصَّوتِ المسموعِ في كلام الله والرَّدُّ على الكُلَّابيَّةِ ومَنْ تَبِعَهُم في نَفْيِهم ذلك[4].

---

(١) «الجامع» (ص١٤٠ ـ ١٤١).

(٢) «الجامع» (ص١٥٥).

(٣) يُنظَر «المختصر في أصول الدِّين» ضمن «رسائل العدل والتَّوحيد» (ص٢٢٣)، «شرح الأصول الخمسة» (ص٥٢٨) كلاهما للقاضي عبد الجبَّار المعتزلي.

(٤) الكُلَّابية أتباعُ عبدِ الله بن سعيد بن كُلَّاب، تراجع ترجمته في «طبقات الشَّافعيَّة» لابن السَّبكي (٢/ ٢٩٩)، «لسان الميزان» للحافظ ابن حجر (٤/ ٢٩٣ طبعة دار المؤيد)، ومن أراد الاطِّلاع على معتقدهم بشيء من التَّوسُّع فليرجع إلى رسالة الماجستير للباحثة =

. ...

= هدى الشلالي، (طبع مكتبة الرَّشد ـ الرِّياض ـ ١٤٢٠ هـ ـ ٢٠٠٠م).

وقد ذمَّ السَّلفُ والأئمَّةُ مذهبَ الكلابيَّةِ وما تفرَّع عنه (كالأشعريَّة)، قال الإمام ابن خزيمة مُنكِرًا على بعض من كان يميل إلى رأي الكلابيَّةِ: «فقد كان أحمدُ بنُ حنبل مِنْ أشدِّ النَّاس على عبد الله بن سعيد بن كُلَّابٍ وعلى أصحابه مثل الحارث وغيره» «سير أعلام النُّبلاء» (١٤/ ٣٨٠)

وممَّا ينبغي ألَّا يفوتني ذكره ههنا ـ وأنا أتكلَّم عن مسألة الكلام ـ أنَّ قولَ هؤلاء ومن تبعهم بأنَّ كلامَ الله إنَّما هو معنى واحدٌ أزليٌّ قائمٌ بذاته سبحانه وأنَّ القرآن إنَّما هو عبارةٌ أو حكايةٌ عن الكلام النَّفسي القديم ـ أي نفي الحرف والصَّوت عن كلام الله ـ؛ فهذا القول يؤول بهم إلى موافقة المعتزلة في ادِّعاء خلق القرآن، فهذا الرَّازي يقول: «واعلم أنَّنا لا ننازعهم في المعنى لأنَّا نعتقِدُ أنَّ جميعَ الحوادث واقعةٌ بقدرة الله تعالى ونسلِّم أنَّ خلقَ الأصواتِ في الأجسام الجماديَّةِ والحيوانيَّةِ جائزٌ وإذا ثبت ذلك فقد ساعدتهم على المعنى فالحاصل أنَّ الَّذي ذهبوا إليه (أي المعتزلة) فنحن من القائلين به إلَّا أنَّا أثبتنا أمرًا آخر» «محصَّل أفكار المتقدِّمين والمتأخِّرين» (ص١٧٢ ـ ١٧٣)، وهذا البيجوري يقول في «شرح الجوهرة» (ص٨٦) كما في المختار منه: «ومع كون اللَّفظ الَّذي نقرؤه حادثًا لا يجوز أن يُقَالَ القرآنُ حادثٌ إلَّا في مقام التَّعليم؛ لأنَّه يُطلَقُ على الصِّفة القائمةِ بذاته أيضًا لكن مجازًا على الأرجح» اهـ.

فهذا في حقيقة الحال اعترافٌ منهم بمآل قولهم الَّذي لم يُسبَقوا إليه، ولهذا قال الإمام السِّجزي: «وقال الأشعري: يجب وصفُ ذاته سبحانه بالكلام وليس ذلك بحرف ولا صوت، فنفى ما نفته المعتزلة وأثبت ما لا يُعقَلُ، فهو مُظهِرٌ خلافَهم مُوافِقٌ لهم في الأصل» «الرَّدُّ على من أنكر الحرفَ والصَّوتَ» (ص١٣٧)، وقال العمراني: «والأشعريَّة موافقة للمعتزلة في أنَّ هذا القرآن المتلوِّ المسموع مخلوق» [«الانتصار» (٢/ ٥٤٤)].

ويُنظَر «المناظرة في القرآن» لابن قدامة (ص٤٩) و«درء تعارض العقل والنَّقل» (٧/ ٢٣٧)، =

فههنا ـ إذن ـ مسألتَان أذكُرُ لكلِّ واحدةٍ منهما بعضَ الأدلَّةِ الشَّرعيَّةِ الواردةِ في ذلك كتابًا وسنَّةً.

١ـ الأدلَّة على أنَّ القرآنَ كلامُ الله غيرُ مخلوق:

أ ـ من الكتاب العزيز:

قال عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكۡلِيمٗا ١٦٤﴾ [سُورَةُ النِّسَاءِ].

ففي الآيةِ الكريمةِ تأكيدُ الكلام بالمصدر الَّذي يَدُلُّ على أنَّه على الحقيقةِ لا على المجاز بإجماعِ العقلاء من هذه الأمَّةِ؛ ولذا قال أئمَّةُ أهلِ العلم ـ رحمةُ الله عليهم ـ: هذه الآيةُ أقوى ما ورد في الرَّدِّ على المعتزلة[1].

وقال سُبْحَانَهُ: ﴿وَلَمَّا جَآءَ مُوسَىٰ لِمِيقَٰتِنَا وَكَلَّمَهُۥ رَبُّهُۥ﴾ [الأَعْرَافِ : ١٤٣].

= و«التَّسعينيَّة» (٢/ ٦١٨) كلاهما لشيخ الإسلام، «لوامع الأنوار البهيَّة» (١/ ١٦٥).

وهذا القول ـ أي ادِّعاء خلق القرآن ـ قد صرَّح به بعض المعاصرين المنتمين إلى المذهب الأشعري.

يُنظَر «كبرى اليقينيَّات الكونيَّة» للبوطي (ص١٢٥)، ورسالة د.فهد الرومي الموسومة بـ: «مسألة خلق القرآن» (ص٣٨).

فالحاصل ـ إذن ـ أنَّ كلامَ بعض هؤلاء المتكلِّمين في هذه المسألة الخطيرة ـ بالإضافة إلى أنَّه يخالف المنقول والمعقول ـ فقد أدَّى بهم ذلك إلى موافقة من أشغلوا أنفسهم بالرَّدِّ عليهم وهم المعتزلة!!

(١) قال النحَّاس: «أجمع النَّحويُّون على أنَّ الفعلَ إذا أُكِّد بالمصدر لم يكن مجازًا، فإذا قال: «**تكليمًا**» وجب أن يكون كلامه على الحقيقة الَّتي تعقل» أورده ابن حجر في «الفتح» (١٥/ ٤٥٠)، وينظر «تفسير ابن كثير» (٢/ ٢٩١).

وقال بعدها: ﴿قَالَ يَٰمُوسَىٰٓ إِنِّي ٱصۡطَفَيۡتُكَ عَلَى ٱلنَّاسِ بِرِسَٰلَٰتِي وَبِكَلَٰمِي﴾ [الأعراف: ١٤٤].

وقال بعدها ـ واصفًا عجل بني إسرائيل ـ: ﴿أَلَمۡ يَرَوۡاْ أَنَّهُۥ لَا يُكَلِّمُهُمۡ وَلَا يَهۡدِيهِمۡ سَبِيلًاۘ ٱتَّخَذُوهُ وَكَانُواْ ظَٰلِمِينَ ١٤٨﴾[1] [سورة الأعراف].

وقال أيضًا: ﴿فَـَٔامِنُواْ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِ ٱلنَّبِيِّ ٱلۡأُمِّيِّ ٱلَّذِي يُؤۡمِنُ بِٱللَّهِ وَكَلِمَٰتِهِۦ﴾ [الأعراف: ١٥٨].

ففي هذه الآياتِ الأربعِ ـ من نَفْسِ السُّورة ـ بيانٌ صريحٌ في إثبات الكلامِ لله عَزَّوَجَلَّ وأنَّ موسى عَلَيْهِ السَّلَامُ شرَّفَهُ اللهُ بأن كلَّمَهُ من دون واسطةٍ كلامًا سمِعَهُ موسى حقيقةً وأدَّاه بعد ذلك إلى قومِه.

وقال عَزَّوَجَلَّ ـ على لسانِ إبراهيمَ وهو يخاطب قومَه ـ: ﴿قَالَ بَلۡ فَعَلَهُۥ كَبِيرُهُمۡ هَٰذَا فَسۡـَٔلُوهُمۡ إِن كَانُواْ يَنطِقُونَ ٦٣﴾ [سورة الأنبياء]، فلم يَعِبْ إبراهيمُ أصنامَهم وآلهتَهم الَّتي يعبدون بالعجز عن الكلام إلَّا وأنَّ إلَهه مُتكلِّمٌ قائلٌ[2].

وبالإضافة إلى ما سُقْتُه آنِفًا، فهناك آياتٌ أُخَرُ تدُلُّ دلالةً واضحةً على

---

(١) قال أبو سعيد الدَّارمي تعليقًا على هذه الآية: «ففي كلِّ ما ذكرنا تحقيقُ كلام الله وتثبيتُه نصًّا بلا تأويل، فيما عاب اللهُ به العجلَ في عجزه عن القولِ والكلامِ بيان بيَّن أنَّ الله عَزَّوَجَلَّ غيرُ عاجز عنه وأنَّه متكلِّم وقائل؛ لأنَّه لم يكن يعيبُ العجلَ بشيء هو موجود به» [«الرَّدُّ على الجهميَّة» (ص٥٧)].

(٢) المصدر السَّابق (ص٥٧).

أنَّ كلامَ الله الَّذي أثبتَه لنفسِه ليس بمخلوقٍ ـ كما يزعُمُ ذلك أهلُ البدع والأهواءِ ـ؛ منها:

قوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿قُل لَّوْ كَانَ ٱلْبَحْرُ مِدَادًا لِّكَلِمَٰتِ رَبِّى لَنَفِدَ ٱلْبَحْرُ قَبْلَ أَن تَنفَدَ كَلِمَٰتُ رَبِّى وَلَوْ جِئْنَا بِمِثْلِهِۦ مَدَدًا ﴿١٠٩﴾﴾ [سُورَةُ الكَهْفِ].

وهذه الآية يفسِّرُها قولُه تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّمَا فِى ٱلْأَرْضِ مِن شَجَرَةٍ أَقْلَٰمٌ وَٱلْبَحْرُ يَمُدُّهُۥ مِنۢ بَعْدِهِۦ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ مَّا نَفِدَتْ كَلِمَٰتُ ٱللَّهِ﴾ [لُقْمَان: ٢٧]؛ حيثُ أَعلَمَ اللهُ تعالى أنَّه لو جِيءَ بمثلِ البحر مِدادًا وزيد على مائِه سبعة أَبْحُرٍ لم تَنْفَدْ كلماتُ الله، فدلَّ بهذه الأشياء أنَّ كلماتِ ربِّنا ليست مخلوقةً[١].

وقوله أيضًا: ﴿أَلَا لَهُ ٱلْخَلْقُ﴾ [الأَعْرَاف: ٥٤].

ففرَّق سبحانه بين خلقِه وأمرِه[٢]، ومعلومٌ أنَّ القرآنَ من أمرِه ـ جلَّ وعلا ـ كما قال في مُحكَمِ تنزيله: ﴿وَكَذَٰلِكَ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ رُوحًا مِّنْ أَمْرِنَا﴾ [الشُّورَى: ٥٢].

ب ـ من السُّنَّة النَّبويَّة:

عن عدي بنِ حاتمٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: قال رسولُ الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**مَا مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ**

---

(١) «الحجَّة في بيان المحجَّة» (١/ ٢٢١)، ويُنظَر «الرَّد على الجهميَّة» للدَّارمي (ص٧٣).

(٢) قال سفيان بن عيينة: «**الخلق: خلق الله، والأمر: القرآن**» نقله عنه الأصبهاني في «الحجَّة» (١/ ٢٢٨)، وقال معلِّقًا عليه: «ورُوي ذلك عن أحمد بن حنبل ومحمَّد بن يحيى الذُّهلي وأحمد بن سنان وجماعة من العلماء».

ويُنظَر «التَّوحيد» لابن خزيمة (١/ ٣٩١)، و«شرح عقيدة ابن أبي زيد» للقاضي عبد الوهَّاب (ص٣٥)، و«الحجَّة في بيان المحجَّة» (١/ ٢٢٠).

إِلَّا سَيُكَلِّمُهُ رَبُّهُ لَيْسَ بَيْنَهُ وَبَيْنَهُ تُرْجُمَانٌ وَلَا حِجَابٌ يَحْجُبُهُ»[1].

وعن أبي ذرٍّ رضي الله عنه عن النَّبيِّ ﷺ قال: «**ثَلَاثَةٌ لَا يُكَلِّمُهُمُ اللهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ: الْمَنَّانُ الَّذِي لَا يُعْطِي شَيْئًا إِلَّا مَنَّهُ، وَالْمُنْفِق سِلْعَتَهُ بِالْحَلِفِ الْفَاجِرِ، وَالْمُسْبِلِ إِزَارَهُ**»[2].

فنفيُ الله تكليمَه لأقوامٍ يدلُّ على أنَّه ـ سبحانه وتعالى ـ مُتكلِّمٌ متى شاء بلا كيفيَّةٍ نَعقِلُها.

هذا وقد وَرَدَتْ أحاديثُ صحيحةٌ فيها البيانُ الصَّريحُ في إثبات كلام الله وأنَّه غيرُ مخلوقٍ منها:

ـ عن ابن عبَّاسٍ أنَّه قال: كان النَّبيُّ ﷺ يُعوِّذُ الحسنَ والحُسَيْنَ ويقول: «**إِنَّ أَبَاكُمَا كَانَ يُعَوِّذُ بِهَا إِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ: أَعُوذُ بِكَلِمَاتِ اللهِ التَّامَّةِ مِنْ كُلِّ شَيْطَانٍ وَهَامَّةٍ وَمِنْ كُلِّ عَيْنٍ لَامَّةٍ**»[3].

وقد استدلَّ أهلُ السُّنَّةِ بهذا الحديث على أنَّ القرآنَ كلامُ الله، وكلامُه سبحانه غيرُ مخلوقٍ من جهة استعاذَتِه ﷺ بكلماتِ الله، ومن المُتقرِّرِ شَرعًا أنَّه يحرُمُ الاستعاذةُ بغير الله أو صفةٍ من صفاتِه[4].

---

(١) رواه البخاري في كتاب «التَّوحيد» باب قول الله تعالى: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ ۝٢٢ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ ۝٢٣﴾ (١٥/ ٣٨٤ ـ فتح) برقم (٧٤٤٣)، ومسلم في كتاب «الزَّكاة» (٢/ ٧٠٣) برقم (١٠١٦).

(٢) رواه مسلم في كتاب «الإيمان» (١/ ١٠٢) برقم (١٠٦).

(٣) رواه البخاري في كتاب «أحاديث الأنبياء» باب بدون ترجمة (٧/ ٦١ ـ فتح) برقم (٣٣٧٢).

(٤) يراجع ما سبق تقريره في صفة «القدرة» (ص١٠٤).

وينظر «التَّوحيد» لابن خزيمة (١/ ٤٠١)، و«الإبانة» لابن بطَّة (١/ ٢٦٢).

٢ـ الأدلَّة على أنَّ كلامَ الله حروفٌ ومعاني: أي أنَّ الله يتكلَّم بحرف وصوت يُسمَع.

أ ـ من الكتاب العزيز:

قال تعالى: ﴿وَنَادَىٰهُمَا رَبُّهُمَآ أَلَمۡ أَنۡهَكُمَا عَن تِلۡكُمَا ٱلشَّجَرَةِ وَأَقُل لَّكُمَآ إِنَّ ٱلشَّيۡطَٰنَ لَكُمَا عَدُوّٞ مُّبِينٞ ٢٢﴾ [سُورَةُ الأَعۡرَافِ].

وقال أيضًا: ﴿وَإِذۡ نَادَىٰ رَبُّكَ مُوسَىٰٓ أَنِ ٱئۡتِ ٱلۡقَوۡمَ ٱلظَّٰلِمِينَ ١٠﴾ [سُورَةُ الشُّعَرَاءِ].

فهذه الآياتُ ـ وغيرُها كثيرٌ ممَّا جاءَتْ بلفظِ النِّداء ـ تدلُّ دلالةً صريحةً لا غُبَارَ عليها بأنَّ اللهَ يتكلَّمُ بكلامٍ مسموعٍ، وذلك أنَّ النِّداءَ بإجماعِ أهلِ اللُّغةِ(١) لا يكون إلَّا مسموعًا فلا تقول: نادَيْتُ فلانًا وأنتَ تقصِدُ أنَّك كلَّمته في نَفسِكَ، فمَنْ قال غيرَ هذا فقد خَالَفَ المنقولَ وكابرَ المعقولَ.

وقال جلَّ شأنُه أيضًا: ﴿وَإِنۡ أَحَدٞ مِّنَ ٱلۡمُشۡرِكِينَ ٱسۡتَجَارَكَ فَأَجِرۡهُ حَتَّىٰ يَسۡمَعَ كَلَٰمَ ٱللَّهِ ثُمَّ أَبۡلِغۡهُ مَأۡمَنَهُۥ﴾ [سُورَةُ التَّوۡبَةِ]، والمسموعُ إنَّما هو الحرف والصَّوتُ لا المعنى؛ لأنَّ العربَ تقول: سمعتُ الكلامَ وفهِمْتُ المعنى ولا تقول: سَمِعْتُ المعنى(٢).

---

(١) يقول الجوهري: «النِّداء الصَّوت، وقد يُضمُّ مثل: الدُّعاء والرُّغاء وناداه منادة ونداءً أي: صاح به» [«الصِّحاح» (٦/ ٢٥٠٥)].

ويُنظَر «مختار الصِّحاح» للرَّازي (ص٦٥٣)، «لسان العرب» (١٥/ ٣١٥)، «الحجَّة في بيان المحجَّة» (١/ ٣٩٨)، «مجموع الفتاوى» (٦/ ٥٣١).

(٢) يُنظَر «الحجَّة في بيان المحجَّة» (١/ ٣٩٨).

ب ـ من السُّنَّة النَّبويَّة:

وردت أحاديثُ كثيرةٌ وآثارٌ عديدةٌ فيها بيانُ صحَّةِ مُعتَقَدِ أهلِ الحديث في هذه المسألة ـ ومن ضِمْنِهِمْ الشَّيخُ ابنُ أبي زيد ـ، كما أنَّ فيها الرَّدَّ الشَّافي على القائلين بالكلام النَّفسي، وهذه الأدلَّةُ تُقسَّمُ إلى قِسمَيْن:

١ ـ ما فيها دليلٌ على أنَّ كلامَ الله إنَّما هو بحرف:

عن عبد الله بن عبَّاس رضي الله عنهما قال: «بينما جبريلُ قاعدٌ عند النَّبيِّ ﷺ يسمع نقيضًا من فوقه، فرفع رأسَه فقال: «**هَذَا بَابٌ مِنَ السَّمَاءِ فُتِحَ اليَوْم لَمْ يُفْتَح قَطُّ إِلَّا اليَوْم، فَنَزَلَ فِيهِ مَلَكٌ**»، فقالَ: «**هَذَا مَلَكٌ نَزَلَ إِلَى الأَرْضِ لَمْ يَنْزِلْ قَطُّ إِلَّا اليَوْمَ فَسَلَّمَ وَقَالَ: أَبْشِرْ بِنُورَيْنِ أُوتِيتَهُمَا لَمْ يُؤْتَهُمَا نَبِيٌّ قَبْلَكَ: فَاتِحَةُ الكِتَابِ وَخَوَاتِيمُ سُورَةِ البَقَرَةِ لَنْ تَقْرَأ بِحَرْفٍ مِنْهُمَا إِلَّا أُعْطِيتَهُ**»[(١)].

وعن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه قال: قال رسولُ الله ﷺ: «**مَنْ قَرَأَ حَرْفًا مِنْ كِتَابِ الله فَلَهُ به حَسَنَةٌ والحَسَنَةُ بعَشْرِ أَمْثَالِهَا، لَا أَقُولُ: (ألم) حَرْفٌ، وَلَكِنْ: أَلِفٌ حَرْفٌ، وَلَامٌ حَرْفٌ، وَمِيمٌ حَرْفٌ**»[(٢)].

---

(١) رواه مسلم في كتاب «صلاة المسافرين وقصرها» (١/ ٥٥٤) برقم (٦٠٨).

(٢) رواه التِّرمذي واللَّفظ له في كتاب «فضائل القرآن عن رسول الله ﷺ» باب ما جاء فيمن قرأ حرفًا من القرآن ما له من الأجر؟ (٨/ ١٩٠ تحفة) برقم (٢٩١٠) وقال عقبه: «هذا حديث حسن صحيح غريب من هذا الوجه»، ورواه البخاري في «التَّاريخ الكبير» (١/ ٢١٦) برقم (٦٧٩)، وقال عن محمَّد بن كعب القرظي: «لا أدري حفظه أم لا»، ورواه ابن منده في «الرَّدُّ على من يقول ألم حرف» برقم (٤) وقد أورده الألباني في «السِّلسلة الصَّحيحة» ـ مجوِّدًا إسناده ـ كما في (٢/ ٢٦٣) برقم (٦٦٠) و(٧/ ٩٧٠) برقم (٣٣٢٧)، ورُوي الحديث موقوفًا كما عند ابن أبي شيبة (٦/ ١١٨) برقم =

ففي هذَيْن الحديثَيْن دليلٌ صريحٌ لا لَبْسَ فيه يبيِّنُ أنَّ كلامَ الله إنَّما هو بحرفٍ كما أنَّه بصوتٍ مسموعٍ ـ كما سيأتي ـ.

٢ـ ما فيها دليلٌ على أنَّ كلامَ الله إنَّما هو بصوتٍ يُسمَعُ:

عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال: قال النَّبيُّ ﷺ: «**يَقُولُ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ يَوْمَ القِيَامَةِ: يَا آدَمْ فَيَقُولُ: لَبَّيْكَ وَسَعْدَيْكَ فَيُنَادِي بِصَوْتٍ: إِنَّ اللهَ يَأْمُرُكَ أَنْ تُخْرِجَ مِنْ ذُرِّيَّتِكَ بَعْثًا إِلَى النَّارِ**»[(١)].

وعن عبد الله بن أنيس رضي الله عنه مرفوعًا: «**يُحشَرُ النَّاسُ يَوْمَ القِيَامَةِ** ـ أو قال العِبَادُ ـ **عُرَاةً غُرْلًا بُهْمًا**»، قال قلنا: وما بُهْمًا؟ قال: «**لَيْسَ مَعَهُمْ شَيْءٌ، ثُمَّ يُنَادِيهِمْ بِصَوْتٍ يَسْمَعُهُ مَنْ بَعُدَ كَمَا يَسْمَعُهُ مَنْ قَرُبَ: أَنَا المَلِكُ أَنَا الدَّيَّانُ**»[(٢)].

= (٢٩٩٣٤)، والدَّارمي في «مسنده» (٤/ ٢٠٨٤) برقم (٣٣٥١) والطَّبراني (٩/ ١٣٠) برقم (٨٦٤٦)، وابن منده في «الرَّدُّ على من يقول ألم حرف» برقم (١٦).

وينظر «الدُّرُّ المنثور في التَّفسير بالمأثور» للسُّيوطي (١/ ١١٩)، وحتَّى على قول من رجَّح الوقف على الرَّفع، فمثله لا يقال من قبيل الرَّأي والاجتهاد فهو على أقلِّ الأحوال: مرفوع حكمًا.

(١) رواه البخاري في كتاب «التَّفسير» باب: ﴿وَتَرَى ٱلنَّاسَ سُكَـٰرَىٰ وَمَا هُم بِسُكَـٰرَىٰ﴾ (٩/ ٣٧١ ـ فتح) برقم (٤٧٤١)، ومسلم في كتاب «الإيمان» (١/ ٢٠١) برقم (٢٢٢).

(٢) ذكره البخاري في «صحيحه» مُعلَّقًا في «كتاب التَّوحيد» باب قوله تعالى: ﴿وَلَا تَنفَعُ ٱلشَّفَـٰعَةُ عِندَهُۥٓ إِلَّا لِمَنْ أَذِنَ لَهُۥ﴾ (١٥/ ٤١٩ ـ فتح)، وأخرجه موصولًا في «الأدب المفرد» برقم (٩٩٩) وفي «خلق أفعال العباد» برقم (٣٦٥)، وأخرجه جمعٌ من الأئمَّة منهم: أحمد (٢٥/ ٤٣١) برقم (١٦٠٤٢)، وابن أبي عاصم في «السُّنَّة» (١/ ٣٥٨)، والحاكم (٢/ ٥١٤) برقم (٣٦٩٥) وصحَّحه، وقد صحَّح الحديث أيضًا جماعةٌ من الحُفَّاظ، قال ابنُ القيِّم: «هذا حديثٌ حسنٌ جليلٌ» [«الصَّواعق» (ص٤٠٣ ـ مختصره)]، وحسَّنه الحافظ =

وعن أبي هريرة رضي الله عنه عن النَّبيِّ ﷺ قال: «**إِذَا أَحَبَّ اللهُ العَبْدَ نَادَى جِبْرِيلَ إِنَّ اللهَ يُحِبُّ فُلَانًا فَأَحْبِبْهُ فَيُحِبُّهُ جِبْرِيلُ، فَيُنَادِي جِبْرِيلُ فِي أَهْلِ السَّمَاءِ: إِنَّ اللهَ يُحِبُّ فُلَانًا فَأَحِبُّوهُ فَيُحِبُّهُ أَهْلُ السَّمَاءِ ثُمَّ يُوضَعُ لَهُ القَبُول فِي الأَرْضِ**»[(١)].

وبالإضافة إلى ما سبق؛ فإنَّ هناك دليلًا صحيحًا صريحًا يَنقُضُ دعوى الكلامِ النَّفسيِّ مِنْ أساسِه؛ فعن أبي هريرة رضي الله عنه عن النَّبيِّ ﷺ قال: «**إِنَّ اللهَ تَجَاوَزَ عَنْ أُمَّتِي مَا حَدَّثَتْ بِهِ أَنْفُسَهَا، مَا لَمْ تَعْمَلْ أَوْ تَتَكَلَّمْ**»[(٢)].

فقد أخبرَ ﷺ أنَّ اللهَ عفَا عن حديثِ النَّفسِ إلَّا أن تتكلَّمَ، ففرَّق بين حديثِ النَّفسِ وبين الكلامِ، وأخبر أنَّه لا يؤاخِذُ به حتَّى يُتكلَّمَ به، والمراد حتَّى يَنطِقَ به اللِّسانُ باتِّفاق العلماء، فعُلِمَ أنَّ هذا هو الكلامُ في اللُّغة؛ لأنَّ الشَّارعَ الحكيمَ ـ كما قُرِّرَ ـ إنَّما خاطبَنَا بلغة العرب[(٣)]، وبالإضافة إلى ذلك فإنَّه لم يُؤثَرْ عن العربِ جميعِهم القولُ بالكلام النَّفسيِّ[(٤)].

= المنذري في «التَّرغيب والتَّرهيب» (٤/ ٤٠٤)، ووصله الحافظُ ابنُ حجر في «تغليق التَّعليق» (٥/ ٣٥٥) وذكر طُرُقَه في «الفتح» (١/ ٢٣٤)، وقال الألباني في «صحيح التَّرغيب» (٣/ ٤٢٧) برقم (٣٦٠٨): «حسن لغيره».

(١) سبق تخريجه (ص١٢٨).

(٢) رواه البخاري في كتاب «الطَّلاق» باب الطَّلاق في الإغلاق (١٠/ ٤٨٧ ـ فتح) برقم (٥٢٦٩)، ومسلم في كتاب «الإيمان» (١/ ١١٦) برقم (١٢٧).

(٣) ينظر كتاب «الإيمان» لشيخ الإسلام (ص١٠٩).

(٤) ينظر في «نقض استدلالهم بالبيت» المنسوب للأخطل:

«الرَّدُّ على مَنْ أنكر الحرف والصَّوت» (ص٨٢)، «الفِصل في الملل والأهواء والنِّحل» (٣/ ٢٦١)، «الإيمان» لشيخ الإسلام (ص١١٣)، «شرح الطَّحاويَّة» (ص١٨٤)، «العلوُّ للعليِّ العظيم» للذَّهبي (٢/ ١٣٧٢)، «حوار مع أشعري» للدُّكتور محمَّـد بن عبد الرَّحمن =

وعلى كلِّ ما ذكرتُه ـ أي على أنَّ القرآنَ كلامُ الله غيرُ مخلوقٍ[1] وعلى أنَّه بحروفٍ وأصواتٍ[2] ـ أَجمَعَ السَّلفُ الصَّالحُ من الصَّحابة والتَّابعين

= الخميِّس (ص١٥١) وما بعدها (طبع مكتبة المعارف ـ الرِّياض ـ ط١/ ١٤٢٦ ـ ٢٠٠٥).

(١) ينظر أقوالهم في «أصول السُّنَّة» للحميدي (ص١٥٤)، «مسائل أبي داود» (ص٢٥٣)، و«أصول السُّنَّة» (ص٢١) كلاهما للإمام أحمد، و«مسائل أحمد وإسحاق» رواية الكرماني (ص٤١٧)، «الرَّدُّ على الجهميَّة» (ص١٧٩)، و«النَّقض على المريسي» (١/ ٥٧١) كلاهما للدَّارمي، «خلق أفعال العباد» (ص٣٠)، «السُّنَّة» لابن أبي عاصم (١/ ٤١٢)، «العقيدة الطَّحاويَّة» (ص٥ و٢٧)، «شرح السُّنَّة» للإمام البربهاري (ص٥٩)، «الشَّريعة» (٣/ ١١٠٧)، «الاختلاف في اللَّفظ» (ص٢٤)، «اعتقاد أهل السُّنَّة» (ص٤٠)، «الإبانة» لابن بطَّة (٢/ ٥)، «أصول السُّنَّة» لابن أبي زمنين (ص٢٢)، «شرح أصول الاعتقاد» (٢/ ٢٤١)، «عقيدة السَّلف وأصحاب الحديث» (ص٤٠)، «الأربعين في دلائل التَّوحيد» (ص٨١ ـ ٨٢)، «الأسماء والصِّفات» للبيهقي (ص٣٢٩)، «الأصول المجرَّدة» (ص٣٦)، «كتاب الاعتقاد» (ص٢٤)، «الانتصار» (٢/ ٥٣٩)، «الصِّراط المستقيم في إثبات الحرف القديم» لابن قدامة (ص٥٢) (ضمن مجموع فيه ثلاث رسائل)، «الاقتصاد في الاعتقاد» (ص١٣٠)، «شرح الأصفهانيَّة» (ص٢٥)، «عقيدة التَّوحيد الكبرى» (ص١٥٣).

وقد ألَّف كثيرٌ من العلماء كُتُبًا مستقلَّةً في هذه المسألة منها: «الحيدة والاعتذار في الرَّدِّ على من يقول بخلق القرآن» للإمام عبد العزيز الكناني، «الرَّدُّ على من يقول القرآن مخلوق» لابن النَّجَّاد الحنبلي، «المناظرة لأهل البدع في القرآن» لابن قدامة.

(٢) ينظر أقوالهم في «السُّنَّة» لابن أبي عاصم (١/ ٣٥٨)، «السُّنَّة» لعبد الله بن أحمد (١/ ٢٨١)، «التَّوحيد» لابن خزيمة (١/ ٣٩٠)، «شرح السُّنَّة» للبربهاري (ص٨٠)، «كتاب الاعتقاد» (ص٢٥)، «الانتصار» (٢/ ٥٥٤)، «المناظرة في القرآن» (ص٥٨)، و«الصِّراط المستقيم» (ص٣٨)، و«البرهان في بيان القرآن» (ص٢٧٠) (ضمن مجلَّة البحوث الإسلاميَّة العدد ١٩) لابن قدامة، «الاقتصاد في الاعتقاد» (ص١٤٠)، «شرح الأصفهانيَّة» (ص٦٧)، و«مجموع الفتاوى» (١٢/ ٢٤٣)، «الصَّواعق» (ص٤١١ ـ مختصره)، «شرح الطَّحاويَّة» =

وأئمَّةِ الحديثِ المُقتَدَى بهم، فقد وردت عنهم عدَّةُ أقوالٍ في ذلك وخصوصًا الإمامُ أحمدُ بنُ حنبل[1]، ولولا خشيةُ الإطالة لسردتُّ جملةً منها، والله المُوفِّقُ.

○ **الفقرة العاشرة:**

(الاستواء على العرش): إنَّ مسألةَ استواء الله على عرشه وعلوِّه على خلقه لهي من مباحث أصول الدِّين العظمى؛ وذلك بسبب كثرة الاختلافات فيها[2].

ولقد جادت قريحةُ إمامنا الشَّيخ ابن أبي زيد رَحِمَهُ الله بالكتابة في هذا الموضوع المُهِمِّ والخطيرِ في آنٍ واحدٍ، فتراه يقرِّرُ مُعتَقَدَ أهلِ الحديث

= لابن أبي العزِّ (ص١٨٤)، «العقائد السَّلفيَّة» (١/ ٢٤٧).

وقد ألَّف الإمام السِّجزي مُؤلَّفًا مستقلًّا في هذه المسألة وهو الموسوم بـ «الرَّدُّ على من أنكر الحرفَ والصَّوتَ»، وللإمام ابن قدامة مؤلَّفان فيها أيضًا:

أوَّلها: «الصِّراط المستقيم في إثبات الحرف القديم»، **وثانيهما**: «البرهان في بيان القرآن».

ولشيخ الإسلام: أيضًا كتاب «التِّسعينيَّة».

(١) والسَّببُ في كثرتها يرجعُ إلى أنَّ بدعةَ القول بخلق القرآن استفْحَلَ أمرُها واستطال شرُّها في زمانه رَحِمَهُ الله؛ حيثُ إنَّ أهل التَّجهُّم والاعتزال استطاعوا إقناع المأمون والمعتصم والواثق على أن يقولوا بقولهم الخبيث والتَّنكيل بكلِّ من خالفه، فلذلك سُجِنَ الإمام أحمد وعُذِّب، ولكنَّ الله ثبَّته فصبر على هذه الفتنة العظيمة والمحنة الكبيرة إلى أن فرَّج الله على أهل السُّنَّة في عهد الخليفة المتوكِّل رَحِمَهُ الله.

(٢) ولهذا يقول القاسمي ما نصُّه: «وإنَّما أشبعنا الكلام في هذا المقام؛ لأنَّه من أصول العقائد الدِّينيَّة ومهمَّات المسائل التَّوحيديَّة، وقد كثر فيه تعارك الآراء وتصادم الأهواء» [«محاسن التَّأويل» (٥/ ١٠٠)].

ـ رحمهم الله ـ في هذه المسألة فيقول:

«على العَرْشِ اسْتَوَى وعلى المُلْكِ احْتَوى»[1].

ويقول أيضًا: «وأنَّه فوقَ سماواتِه على عرشِه دون أَرضِه»[2].

بل يزيدُ هذا الأمرُ تأكيدًا دحضًا لمزاعم المُخالِفين[3] فيقول: «وأنَّه فوقَ عرشِه المجيدِ بذاتِه»[4].

---

(١) «الرِّسالة» (ص٥٧).

(٢) «الجامع» (ص١٤١)، وقد عقد في كتابه «النَّوادر والزِّيادات» فصلًا فيه ذكر القدر والأسماء والصِّفات والاستواء على العرش.
ينظر في (١٤/ ٥٢٢).

(٣) ذهب المعتزلةُ وجمهورُ الأشاعرة المتأخِّرين إلى تأويل الاستواء بالاستيلاء على العرش.
يُنظَر «المختصر في أصول الدِّين» (ص٢١٧)، «الإرشاد إلى قواطع الأدلَّة في أصول الاعتقاد» للجويني (ص٢٢)، «تحفة المريد على جوهرة التَّوحيد» للبيجوري (ص١٠٨) كما في المختار منه، «الفتح» (١٣/ ٤٩٦).

(٤) «الرِّسالة» (ص٥٦).
وههنا تنبيه مطوَّل ـ لا بدَّ منه ـ في قول ابن أبي زيد: «**وأنَّه فوق عرشِه المجيدِ بذاتِه**»:
أقول: لقد عبث بعضُ المعاصرين ـ غفرَ اللهُ لهم ـ في هذا النَّصِّ لهذا الإمام، وذلك في ضبط حركةِ كلمة «**المجيد**» حيثُ ادَّعى هؤلاء ـ تقليدًا لأسلافهم كما حكى عنهم شيخُ الإسلام ذلك في «القاعدة المرَّاكشيَّة» (ص٧٤) ـ أنَّه على الرَّفع، وأنَّ لفظةَ «**بذاتِه**» عائدةٌ عليه لا على الاستواء على العرش، وبين يديَّ الآن طبعتان:
الأولى: طبعة دار الغرب الإسلامي لرسالة ابن أبي زيد مع شرحها «غرر المقالة» للمغراوي: تحقيق الدُّكتور الهادي حمو ومحمَّد أبو الأجفان (ص٧٦).
الثَّانية: طبعة دار البحوث للدِّراسات الإسلاميَّة وإحياء التُّراث لشرح القاضي عبد الوهَّاب لعقيدة الإمام ابن أبي زيد رحمه الله دراسة وتحقيق د. أحمد محمَّد نور سيف =

. ...

= (ص١٧١)، وهذا الأخير ـ عفا الله عنه ـ أخذ يجادِلُ على تصرُّفه في ضبط كلام ابن أبي زيد بحُجَجٍ هي في الوهن مثلُ خيوطِ بيت العنكبوت، وسأذكر ـ إن شاء اللهُ ـ كلامَه في ذلك ثمَّ أعقبه بالرَّدِّ المختصرِ غيرِ المخلِّ، فأقول وبالله التَّوفيق:

ـ قوله: «هكذا يستقيم ضبطُ النَّصِّ على أنَّ المجيدَ خبرٌ ثان...».

أقول: إنَّ هذا احتمالٌ لا يمكِنُ بمُجرَّدِه مخالفةُ الظَّاهر من السِّياق إلَّا بتكلُّف، والظَّاهر أنَّ «**المجيد**» صفةٌ للعرش و«**بذاته**» راجِعَةٌ على الاستواء عليه؛ لأنَّ الشَّيخَ ابنَ أبي زيد هو في سياقِ الكلامِ على مسألة العلوِّ والاستواء لا على اسم الله «**المجيد**» ولهذا بعد ذِكْرِه لاستواء الله بذاته على عرشه قال: «**وهو في كلِّ مكانٍ بعلمه**» فتبيَّنَ أنَّ سباقَ الكلام ولحاقَه يدُلُّ على ما ذكرتُه لا على شيءٍ آخر.

ـ قوله: «وقد قامت الأدلَّة على وجوب الرَّفع وهي: أنَّ ابن أبي زيد على مذهب السَّلف في الأصول وهذه الكلمة: بذاتِه لم تَثبُتْ عن أحدٍ من السَّلفِ أنَّه قالها»، **أقول**: هذا مردودٌ من وجهين:

الوجه الأوَّل: أنَّ الشَّيخَ ابنَ أبي زيد رحمه الله لم يَنفَرِدْ بها بل قالها أئمَّةٌ قبلَه وبعدَه، وفيما يلي ذكر بعض مَنْ قالَها من غير حصرٍ، مُرتَّبًا لهم على سنةِ الوفاة:

ـ المزني صاحب الشَّافعي (ت٢٦٤هـ): «شرح السُّنَّة» له (ص٧٩) (كما جاء في إحدى النُّسخ، ينظر تعليق د.جمال عزُّون ـ هامش ١).

ـ ابن جرير الطَّبري (ت٣١٠هـ): «الصَّواعق المرسلة» (ص٣١١ ـ مختصره).

ـ محمَّد بن موهب تلميذ ابن أبي زيد وشارح رسالته (ت٤٠٦هـ): «اجتماع الجيوش الإسلاميَّة» (ص١٨٨)، و«الصَّواعق المرسلة» (ص٣١١ ـ مختصره).

ـ يحيى بن عمَّار السِّجِسْتَاني (ت٤٢٢هـ): «اجتماع الجيوش» (ص٢٧٩)، «العلوُّ» للذَّهبي (٢/ ١٣١٢).

ـ أبو عمر الطَّلَمَنْكي (ت٤٢٩هـ): «القاعدة المرَّاكشيَّة» (ص٧٧)، و«درء تعارض =

. . . .

= العقل والنَّقل» (٦/ ٢٥٠) كلاهما لشيخ الإسلام، «الصَّواعق» (٤/ ١٢٨٤)، و«اجتماع الجيوش» (ص١٤٢)، «العلوُّ» للذَّهبي (٢/ ١٣١٥).

ـ أبو نصر السِّجزي (ت٤٤٤هـ): «الرَّدُّ على مَنْ أَنْكَرَ الحرفَ والصَّوتَ» له (ص١٢٦)، وقد ذكر في كتابه «الإبانة» اتِّفاقَ جمعٍ من الأئمَّةِ على ذلك كما نقله عنه شيخُ الإسلام في «القاعدة المرَّاكشيَّة» (ص٧٧)، و«درء التَّعارض» (٦/ ٢٥٠)، وابن القيِّم في «الصَّواعق» (٤/ ١٢٨٣ ـ ١٢٨٤)، والذَّهبي في «العلوّ» (٢/ ١٣٢١)، وفي «السِّير» (١٧/ ٦٥٦).

ـ سعد الزَّنجاني (ت٤٧١هـ): «اجتماع الجيوش» (ص١٩٧).

ـ أبو إسماعيل الهروي (ت٤٨١هـ): «القاعدة المرَّاكشيَّة» (ص٧٦)، «اجتماع الجيوش» (ص٢٧٩)، «العلوُّ» (٢/ ١٣٥١).

ـ أبو الحسن الكرجي (ت٥٣٢هـ): «مجموع الفتاوى» (٣/ ٢٢٣)، «العلوُّ» (٢/ ١٣٦١)، «طبقات الشَّافعيَّة» لابن السُّبكي (٦/ ١٤١)، ولكنَّ ابنَ السُّبكي ـ عفا الله عنه ـ أخذ يُكَذِّبُ بالقصيدةِ الَّتي نظَّمها الكَرْجِي والَّتي فيها ذكرُ استواء الله على عرشه بذاتِه؛ لأنَّ في هذه القصيدة نفسِها التَّصريحَ بإثبات الصِّفات كلِّها خلافًا لمذهب المتكلِّمين، ويردُّ على ابن السُّبكي إثباتُ كبارِ الأئمَّة ـ من الشَّافعيَّة أنفسِهم ـ لهذه القصيدة للإمام الكرجي: .

إسماعيل التَّيمي الأصبهاني (ت٥٣٥هـ): «الحجَّة في بيان المحجَّة» له (٢/ ١٠٧).

ـ عبد القادر الجيلاني (ت٥٦١هـ): «اجتماع الجيوش» (ص٢٧٦)، «العلو» للذَّهبي (٢/ ١٢٩١).

ـ يحيى بن يوسف الصَّرصري الأنصاري (ت٦٥٦هـ): «اجتماع الجيوش» (ص٣١٦).

وغير ذلك من الأقوال المأثورةِ عن أكابرِ الأئمَّةِ من فقهاءِ ومُحَدِّثينَ، ومَنْ شاء الاستزادة =

. ...

= فليرجع إلى:

كتاب «العلوُّ» للذَّهبي (٢/ ١٢٩٠ـ ١٢٩١)، «عقيدة السَّلف» لابن أبي زيد تقديم د. بكر أبو زيد (ص٢٥)، «ذيل المرَّاكشيَّة» إعداد دغش العجمي (ص٩٦).

الوجه الثَّاني: أنَّ الشَّيخَ ابنَ أبي زيد رَحِمَهُ اللهُ إنَّما استعملَ هذه اللَّفظةَ ردًّا على من يَزعُمُ بأنَّ استواءَ الله على عرشه معناه استيلاؤه عليه وليس استواءً حقيقيًّا، يقول تلميذُه شارح «الرِّسالة» أبو بكر محمَّد بن موهب المالكي ما نصُّه: «وأمَّا قوله أنَّه فوقَ عرشه المجيد بذاته؛ فإنَّ معنى فوق وعلا عند جميع العرب واحد، ثمَّ ساقَ قوله تعالى: ﴿ءَأَمِنتُم مَّن فِي ٱلسَّمَآءِ أَن يَخۡسِفَ بِكُمُ ٱلۡأَرۡضَ فَإِذَا هِيَ تَمُورُ ١٦﴾ [المُلك]، قال أهلُ التَّأويل العالمون بلغة العرب: يريد فوقَها، وهو قولُ مالك ممَّا فَهِمَ عن جماعةٍ ممَّن أَدْرَكَ من التَّابعين ممَّا فهموه عن الصَّحابة رَضِيَ اللهُ عَنْهُمْ ممَّا فهموه عن النَّبيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أنَّ اللهَ في السَّماء بمعنى فوقها وعليها، فلذلك قال الشَّيخ أبو محمَّد أنَّه فوق عرشِه المجيد بذاته، ثمَّ إنَّه بيَّن أنَّ علوَّه على عرشه إنَّما هو بذاته لأنَّه بائنٌ عن جميع خلقه بلا كيف وهو في مكان من الأمكنة المخلوقة بعلمه لا بذاته» نقله عنه الذَّهبي في «العلو» برقم (٥٤٦) (٢/ ١٣٦٥ ـ ١٣٦٦)، وابن القيِّم في «اجتماع الجيوش» (ص١٨٨ـ ١٨٧)، و«الصَّواعق المرسلة» (ص٣١١ ـ مختصره)، ولهذا تَجِدُ الشَّيخَ ابنَ أبي زيدٍ يَستَعْمِلُ هذه اللَّفظةَ في مسألةِ الكلامِ حيث قال: «وأنَّ الله عَزَّ وَجَلَّ كلَّم موسى بذاته» «الجامع» (ص١٤٠)، ولهذا أيضًا نظائرُ عند السَّلف؛ فقد قالوا ـ وعلى رأسهم الإمام أحمد بن حنبل ـ بأنَّ القرآنَ كلامُ الله وزادوا عليه قولهم: «**غير مخلوق**» وهي لم تثبت عن النَّبيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أو عن الصَّحابة ولكن كما قال الإمام أحمد لَّما سُئل عن الواقفة وهم قوم يقولون: «نحن نقتصر فقط على قولنا القرآن كلام الله ولا نقول مخلوق أو غير مخلوق، وقد جعلهم الإمام أحمد شرًّا من الجهميَّة»، قيل له: لهم رخصةٌ أن يقول الرَّجل: كلام الله ثمَّ يسكت قال: ولِمَ يسكت؟ لولا ما وقع فيه النَّاس كان يسَعَهُ السُّكوتُ، ولكن حيثُ تكلَّموا فيما تكلَّموا لأيِّ شيءٍ لا =

. ...

= يتكلَّمون؟» أخرجه أبو داود في «مسائل الإمام أحمد» برقم (١٧٠٥)، والآجري في «الشَّريعة» (١/ ٥٢٧) برقم (١٨٧)، والأصبهاني في «الحجَّة» (١/ ٣٩).

واستعمل بعضُ الأئمَّة أيضًا لفظة «**بذاته**» في النُّزول الإلهي كنُعَيْم بنِ حمَّاد الخزاعي.

ينظر «التَّمهيد» لابن عبد البرِّ (٧/ ١٤٤)، والحافظ ابن منده.

ينظر «شرح حديث النُّزول» (ص١٧٥)، والحافظ كوتاه الأصبهاني.

يُنظَر «السِّير» للذَّهبي (٢٠/ ٣٣٠)، فقالوا: «ينزل بذاته» ردًّا على من يتأوَّله بنزول الأمر أو الرَّحمة أو المَلَك، وقد قال الذَّهبي في ترجمة الحافظ أبي مسعود كوتاه الأصبهاني: «فما قال هذا نزوله بذاته إلَّا إرغامًا لمن تأوَّله وقال: نزولُه إلى السَّماء العلمُ فقط» «السِّير» (٢٠/ ٣٣١).

ثمَّ يقال: إنَّ إطلاقَ ابنِ أبي زيد لهذه اللَّفظةِ إنَّما هو من باب الإخبار لا من باب الصِّفات، وباب الإخبار أَوْسَعُ من باب الصِّفات ـ كما هو معلوم ـ.

ـ قوله: «أنَّ الشَّارح (وهو القاضي عبد الوهَّاب) لو فهم عبارةَ المؤلِّف (**بذاته**) ما فهمه بعضُ الشُّرَّاح لبادر إلى إنكار هذا اللَّفظ؛ لأنَّ الشَّارحَ أشعريٌّ».

يجاب عليه بما يلي: أنَّ القاضي عبد الوهَّاب لو سُلِّم جدلًا أنَّه أشعريُّ المذهب فإنَّه على الأقلِّ في مسألة العلوِّ والاستواء وافَقَ أهلَ الحديثِ ككثيرٍ من قدماء الأشاعرة، ولهذا يقول ابنُ رشد وهو يتحدَّث عن هذه المسألة: «القول في الجهة، وأمَّا هذه الصِّفة فلم يَزَلْ أهلُ الشَّريعة في أوَّل الأمر يُثبِتُونَها لله سبحانه حتَّى نفَتْها المعتزلةُ، ثمَّ تَبِعَهم على نفيها متأخِّروا الأشاعرة كأبي المعالي ومَنِ اقْتَدَى بقوله» «مناهجُ الأدلَّة» (ص١٧٦)، وقال القرطبي ـ بعد أن نَقَلَ كلامَ المؤوِّلة ـ: «وقد كان السَّلفُ الأوَّلُ رضي الله عنهم لا يقولون بنفي الجهة ولا يَنطِقُون بذلك، بل نطَقُوا هم والكافَّةُ بإثباتها لله تعالى كما نطق كتابه وأخبرت رسلُه، ولم يُنكِرْ أحدٌ من السَّلفِ الصَّالحِ أنَّه استوى على عرشه حقيقةً» «الجامع لأحكام القرآن» (٧/ ٢١٩). =

. ...

= ويتأيَّد ما قلتُه ـ من أنَّ القاضي عبد الوهَّاب موافقٌ لأهل الحديث في هذه المسألة على الأقلِّ ـ أنَّ الإمامَ ابنَ القيِّم قد نقل عنه في «اجتماع الجيوش الإسلاميَّة» (كما في ص ١٦٤) ووصفَه بأنَّه من كبار أهل السُّنَّة.

ـ قوله: «أنَّ هذا الاستعمال يسايرُ استعمالَ القرآن الكريم في قوله تعالى: ﴿ذُو ٱلْعَرْشِ ٱلْمَجِيدُ ١٥﴾ [سُورَةُ البُرُوجِ]، هي القراءةُ المشهورة برفعِ (**المجيد**)».

يقال له: ما دام أنَّه وردت قراءةٌ بالخفض عن عددٍ من القُرَّاء فلا يجوزُ أن تُجعَلَ قراءةٌ حجَّةً دون القراءة الأخرى كما لا أظنُّه يخفى على المحقِّق، فإذا تساوت القراءات ـ إذن ـ في الحجيَّةِ فكلُّها حقٌّ وكلُّها يُستَدَلُّ بها من غيرِ أن نُبطِلَ الاستدلالَ بالأخرى ـ ولو كان قرَّاءُ هذه الأخيرة أقلَّ عددًا من الأولى ـ، والقرَّاءُ الَّذين قرؤوا بالخفض من العشر المتواترة: حمزةُ والكسائي وخلف في اختياره، ومن الأخرى الشَّاذَّة: الحسن البصري.

ينظر «النَّشر في القراءات العشر» لابن الجزري (٢/ ٣٩٩)، «الحجَّة في القراءات» لابن زنجلة (ص٧٥٧)، «البدور الزَّاهرة في القراءات العشر المتواترة» لعبد الفتَّاح القاضي (ص٣٤٠).

ـ قوله ـ وهو يعدِّد المُرجِّحَات الَّتي سوَّغت له ضبطَ النَّصِّ على ما ضبطه ـ: «أنَّ ابنَ أبي زيد على مذهب أبي الحسن الأشعري».

الجواب عنها أن يقال: هذه مجرَّد دعوى تحتاجُ إلى برهان، وسأترك تبيين ذلك في الفصل الأخير بإذن الله تعالى.

وفي الأخير أنوِّه إلى أنَّ الكوثري في تعليقه على «تبيين كذب المفتري» لابن عساكر (ص١٢٣) قال وهو يتكلَّم عن لفظة «**بذاته**» الَّتي استعملها الشَّيخُ ابنُ أبي زيد ـ بعد نَبْزِه لأهل الحديث رضي الله عنهم بأنَّهم حشويَّة ـ: «مع أنَّ شرَّاحها من أئمَّة المالكيَّةِ مُطبِقُون على أنَّها إمَّا مدسوسةٌ أو من قَبيلِ الاحتراسِ بالرَّفع»، **فالجواب** عن هذا أن يقال:

أمَّا دعوى الرَّفع فقد سبق نقضُها بما يكفي. =

◙ الأدلَّة الشَّرعيَّة على ذلك:

إنَّ هذه المسألةَ العظيمةَ عليها أدلَّةٌ كثيرةٌ من كتاب الله وسنَّة رسول الله ﷺ؛ لأنَّها فرعٌ عن إثباتِ علوِّ الله على خلقِه وبينونَتِه منهم

= وأمَّا القولُ بأنَّ شُرَّاحَ المالكيَّةِ مُطبِقُونَ على أنَّها مدسوسةٌ فهذه دعوى لا يُوافِقُه عليها حتَّى كبارُ المالكيَّة من الأشاعرة، فهذا القاضي أبو بكر بنُ العربي أثبت صحَّةَ نسبةِ هذه اللَّفظة لابن أبي زيد حيث قال: «... ثمَّ جاءت طائفةٌ ركبت عليه فقالت أنَّه فوق العرش بذاتِه، وعليها شيخُ المغرب أبو محمَّد عبد الله بنُ أبي زيد، فقالها للمعلِّمين فسدِكَتْ بقلوب الأطفال والكبار» [«العواصم من القواصم» (٢/ ٢٩٠)] ضمن «آراء أبي بكر بن العربي الكلاميَّة» للدُّكتور عمَّار الطَّالبي، ويقول المقَّري: «وقد حدَّثنا شيخُنا الأستاذُ سيدي أبو عبد الله الكبير عن شيخه أبي عبد الله العكرمي ـ وكان لسِنًا ـ أنَّه كان كثيرًا ما يقول: إمامان عظيمان قالا بالجبر من أئمَّتنا: أبو بكر بن العربي والفخر ابن الخطيب، كما أنَّ إمامين عظيمَيْن من أئمَّتِنَا نُسِبَ إليهما القولُ بالجهة وهما: أبو محمَّد ابن أبي زيد وأبو عمر بن عبد البرِّ» [«أزهار الرِّياض في أخبار عياض» (٣/ ٥٨)]، وناهيك عن إثبات شارحي «الرِّسالة» ـ كابن موهب والقاضي عبد الوهَّاب ـ هذه اللَّفظة لابن أبي زيد ولم يُنكِرُوها؛ فإنَّك تَجِدُ ابنَ السُّبكي يُثبِتُها له أيضًا، فحينما تكلَّم عن الأبيات الَّتي نظَّمها الإمامُ أبو الحسن الكَرْجي وفيها أنَّ اللهَ على عرشِه بذاته قال: «وهي عبارة سبقها إليه ابن أبي زيد المالكي» «طبقات الشَّافعيَّة» (٦/ ١٤٣).

فهذا ما أردتُّ بيانَه في هذا التَّعليق بسبب الجدال الَّذي أثير حول هذه اللَّفظة، وثمَّت رسالةٌ مفيدةٌ في كشف المُحرِّفين العابثين بتراث السَّلف ـ من أشباه المردود عليه سابقًا ـ ألَّفها ذو الفقار بلعويدي بعنوان: «تحرير المعاني لدفع اعتداءات المعطِّلة وأهل التَّفويض على مقدِّمة «الرِّسالة» لابن أبي زيد القيرواني» (صدرت عن مطبعة طوب ريس بالرِّباط/ ط١: ٢٠١٠).

ـ والَّتي عليها أدلَّةٌ لا تُحصى كثرةً ـ، فمَنْ أثبَتَ العلوَّ لله عَزَّوَجَلَّ لزِمَه إثباتُ الاستواء سواءً بسواءٍ، وسأذكر ـ بحول الله وقوَّتِه ـ بعضَ الدَّلائل الواضحاتِ في ذلك:

أ ـ من الكتاب العزيز: لقد ذكر المولى سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ استواءَه على عرشه في سبعِ آياتٍ من القرآن، أذكرُها بحسب ترتيبها في المُصحَفِ الكريم:

١ـ قال تعالى: ﴿إِنَّ رَبَّكُمُ ٱللَّهُ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ فِى سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ يُغْشِى ٱلَّيْلَ ٱلنَّهَارَ يَطْلُبُهُۥ حَثِيثًا وَٱلشَّمْسَ وَٱلْقَمَرَ وَٱلنُّجُومَ مُسَخَّرَٰتٍۭ بِأَمْرِهِۦٓ ۗ أَلَا لَهُ ٱلْخَلْقُ وَٱلْأَمْرُ ۗ تَبَارَكَ ٱللَّهُ رَبُّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿٥٤﴾﴾ [سُورَةُ الأَعْرَافِ].

٢ـ وقال أيضًا: ﴿إِنَّ رَبَّكُمُ ٱللَّهُ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ فِى سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ ۖ يُدَبِّرُ ٱلْأَمْرَ ۖ مَا مِن شَفِيعٍ إِلَّا مِنۢ بَعْدِ إِذْنِهِۦ ۚ ذَٰلِكُمُ ٱللَّهُ رَبُّكُمْ فَٱعْبُدُوهُ ۚ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ ﴿٣﴾﴾ [سُورَةُ يُونُسَ].

٣ـ وقال أيضًا: ﴿ٱللَّهُ ٱلَّذِى رَفَعَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ بِغَيْرِ عَمَدٍ تَرَوْنَهَا ۖ ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ ۖ وَسَخَّرَ ٱلشَّمْسَ وَٱلْقَمَرَ ۖ كُلٌّ يَجْرِى لِأَجَلٍ مُّسَمًّى ۚ يُدَبِّرُ ٱلْأَمْرَ يُفَصِّلُ ٱلْءَايَٰتِ لَعَلَّكُم بِلِقَآءِ رَبِّكُمْ تُوقِنُونَ ﴿٢﴾﴾ [سُورَةُ الرَّعْدِ].

٤ـ وقال أيضًا: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ ﴿٥﴾﴾ [سُورَةُ طه].

٥ـ وقال أيضًا: ﴿ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا فِى سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ ۚ ٱلرَّحْمَٰنُ فَسْـَٔلْ بِهِۦ خَبِيرًا ﴿٥٩﴾﴾ [سُورَةُ الفُرْقَانِ].

٦ـ وقال أيضًا: ﴿ٱللَّهُ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا فِى سِتَّةِ أَيَّامٍ

ﮋ ﭫ ﭬ ﭭ ﭮﭯ ﭰ ﭱ ﭲ ﭳ ﭴ ﭵ ﭶ ﭷ ﭸ ﭹ ﭺ ﮊ [السجدة].

ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ مَا لَكُم مِّن دُونِهِۦ مِن وَلِيٍّ وَلَا شَفِيعٍ أَفَلَا تَتَذَكَّرُونَ ﴿٤﴾ [سُورَةُ السَّجْدَةِ].

٧ـ وقال أيضًا: ﴿هُوَ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ فِى سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ﴾ [الحديد: ٤].

فدلَّت هذه الآياتُ السَّبعُ دلالةً واضحةً ـ وضوحَ الشَّمس في رائعة النَّهار ـ على إثبات استواء الله عَزَّوَجَلَّ على عرشه[1] استواءً يليق بجلالِه لا

(١) العرش في لغة العربِ معناه: سرير المَلِك أو سقف البيت، «الصِّحاح» (٣/ ١٠٠٩)، وينظر «مختار الصِّحاح» (ص٤٢٣)، وقال ابن قتيبة: «والعلماء باللُّغة لا يعرفون للعرش معنى إلَّا السَّرير وما عرش من السُّقوف وأشباهها»، «الاختلاف في اللَّفظ» (ص٣٤)، وقال البيهقي: «هو السَّريرُ المشهورُ فيما بين العقلاء»، «الاعتقاد» (ص١١٦).
وينظر أيضًا «تفسير البغوي» (٢/ ١٦٥)، «البداية والنِّهاية» لابن كثير (١/ ١١)، «القاموس المحيط» للفيروزآبادي (٢/ ٢٧٧)، «شرح الطَّحاويَّة» (ص٢٧٨).
فيتلخَّص ممَّا سبق أنَّ عرشَ الرَّحمن ـ جلَّ وعلا ـ الَّذي استوى عليه استواءً يليق بجلاله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ هو: «سريرٌ عظيمٌ ذو قوائمَ تحمِلُه الملائكةُ، وله معنى آخر وهو أنَّه سقف المخلوقات».
يُنظَر «شرح كتاب التَّوحيد» للغنيمان (١/ ٢٩٧)، فهذان المعنيان هما المراد من العرش، فبطل حينئذٍ قولُ من زعم أنَّه المُلْكُ؛ إذ إنَّ هذا ممَّا لا يُعرَفُ عند العرب، ولهذا قال ابن الجوزي: «وقد شذَّ قومٌ فقالوا: العرشُ بمعنى المُلْك، وهذا عدول عن الحقيقة إلى التَّجوُّزِ مع مخالفةِ الأثر، ألم يَسْمَعُوا قولَه تعالى: ﴿وَكَانَ عَرْشُهُۥ عَلَى ٱلْمَآءِ﴾ [هود: ٧]، أتُراه كان المُلْكُ على الماء؟» «زاد المسير» (٣/ ٢١٣)، ويقول الحافظُ الذَّهبي: «والقرآن مشحونٌ بذكر العرش، وكذلك الآثار بما يمتنع أن يكون مع ذلك أنَّ المرادَ به المُلْكُ، فدَعِ المكابرةَ والمراءَ ...» [«العلوُّ» (١/ ٥٦٤)].
ويُنظَر «الحجَّة في بيان المحجَّة» (١/ ١٤٩)، و«شرح الطَّحاويَّة» لابن أبي العزِّ (ص٢٧٩).

يماثِلُه فيه أحدٌ من خلقِه.

واعلم أنَّ معنى الاستواء يدور على أربعةِ معانٍ:

العلوُّ والارتفاعُ والاستقرارُ والصُّعود.

وعلى هذا أئمَّةُ السَّلف من فقهاء ونُحاةٍ(١)، فلا تعرِفُ العربُ من

---

(١) يقول الإمامُ أبو العالية: «استوى إلى السَّماء: ارتفعَ»، ذكرَه البخاري تعليقًا بصيغة الجزم كما في «كتاب التَّوحيد» باب ﴿وَكَانَ عَرْشُهُۥ عَلَى ٱلْمَآءِ﴾ (١٥/ ٣٦٠ ـ فتح)، وأورده الذَّهبي في «العرش» (٢/ ١٧ رقم ٩)، وبه قال إمامُ النُّحاة الخليلُ بنُ أحمد الفراهيدي، نقله عنه ابن عبد البرِّ في «التَّمهيد» (٧/ ١٣٢)، وشيخُ الإسلام في «شرح الأصفهانيَّة» (ص٦١)، وابنُ القيِّم في «اجتماع الجيوش» (ص٢٦٦)، وقال الإمامُ إسحاقُ ابن راهويه: «أخبرنا بشر بن عمر قال: سمعتُ غيرَ واحدٍ من المفسِّرين يقولون: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ ۝٥﴾ قال: على العرش استوى: ارتفع» أخرجه اللَّالكائي (٣/ ٤٤٠) برقم (١٦٢)، وأورده الذَّهبي في «العرش» (٣/ ٤٤٠) برقم (٢)، وقال الإمام مجاهد: «استوى: علا على العرش»، ذكره البخاري تعليقًا بصيغة الجزم كما في «كتاب التَّوحيد» باب: ﴿وَكَانَ عَرْشُهُۥ عَلَى ٱلْمَآءِ﴾ (١٥/ ٣٦٠ ـ فتح)، وأورده الذَّهبي في «العرش» (٢/ ٩) برقم (١)، والسُّيوطي في «الدُّر المنثور» (٦/ ٤٢١)، وبه قال إمامُ الكوفيِّين ثعلب، نقله عنه ابن القيِّم في «اجتماع الجيوش» (ص٢٦٤)، والأخفش نقله عنه الأزهري في «تهذيب اللُّغة» (١٣/ ١٢٥)، وأبو عبيدة نقله عنه ابن عبد البرِّ في «التَّمهيد» (٧/ ١٣١)، وقال أبو عبيدة مَعْمَرُ بنُ المثنَّى: «أي صَعِدَ»، ذكرَه الذَّهبي في «العرش» (٢/ ١٨) برقم (٤)، وابنُ القيِّم في «اجتماع الجيوش» (ص٢٦٤)، وبه قال الفرَّاء ذكرَه شيخُ الإسلام في «شرح الأصفهانيَّة» (ص٦١)، وقال الإمامُ ابنُ قتيبة ـ في معرِضِ تقرير معيَّةِ الله لخلقه بعلمه ـ: «وكيف يسوغُ لأحد أن يقول إنَّه بكلِّ مكان على الحلول مع قوله: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ ۝٥﴾ [طه]، أي: استقرَّ، كما قال: ﴿فَإِذَا ٱسْتَوَيْتَ أَنتَ وَمَن مَّعَكَ عَلَى ٱلْفُلْكِ﴾ [المؤمنون: ٢٨]، =

معاني الاستواء إلَّا الَّتي ذكرتُها، أمَّا ما يذكرُه بعضُ المتكلِّمين من أنَّ من معانيها: الاستيلاء، فهذا ممَّا لم يعرفوه قطُّ؛ بل ورد عنهم إنكارُ ذلك[1].

= أي اسْتَقْرَرْتَ» «تأويل مُختَلِف الحديث» (ص٢٥١)، ويقول حافظُ الأندلس ابن عبد البرِّ: «والاستواءُ معلومٌ في اللُّغة ومفهومٌ، وهو العلوُّ والارتفاعُ على الشَّيءِ والاستقرارُ والتَّمكُّنُ فيه»، وقال أيضًا: «الاستواء الاستقرارُ في العلوِّ، وبهذا خاطبنا الله عَزَّوَجَلَّ»، ثمَّ ذكر معنى آخر له وهو الصُّعود ـ وذلك بعد أن أبطل كونَ استولى من معانيها ـ فقال: «وقد ذكرَ النَّضر بنُ شُمَيْل ـ وكان ثقةً مأمونًا جليلًا في علم الدِّيانة واللُّغة ـ قال: حدَّثني الخليل ـ وحسبُك بالخليل ـ قال: أتيتُ أبا ربيعة الأعرابي ـ وكان من أَعْلَمِ من رَأَيْتُ ـ فإذا هو على سطحٍ فسلَّمنا فردَّ علينا السَّلامَ، وقال لنا: استَوُوا، فبقِينَا مُتحيِّرين ولم نَدْرِ ما قال؟ قال: فقال لنا أعرابيٌّ إلى جنبه: إنَّه أَمَرَكم أن تَرْتَفِعُوا، قال الخليل: هو من قولِ الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿ثُمَّ ٱسْتَوَىٰٓ إِلَى ٱلسَّمَآءِ وَهِىَ دُخَانٌ﴾ [فُصِّلَت: ١١]، فصَعِدْنا إليه» [«التَّمهيد» لابن عبد البرِّ (٧/ ١٣)].

وأخيرًا؛ أختم بما نظمه الإمامُ ابنُ قيِّمِ الجوزيَّة ـ مُلخِّصًا معاني الاستواء المعروفة لدى السَّلف ـ:

فلهـــم عبـــارات عليهـــا أربـــع ... قـــد حصـــلت للفـــارس الطعـــان
وهـــي اســـتقرّ وقـــد عـــلا وكـــذلك ... ارتفـــع الّـــذي مـــا فيـــه مـــن نكـــران
وكذاك قد صعد الّـــذي هـــو رابـــع ... وأبـــو عبيـــدة صـــاحب الشّـــيباني
يختـــار هـــذا القـــول في تفســـيره ... أدرى مـــن الجهمـــي بـــالقرآن

«النُّونيَّة (١/ ٤٤٠) مع شرحها «توضيح المقاصد».

وينظر في معاني الاستواء «تفسير الطَّبري» (١/ ٢٧٦ و٢٧/ ٢٨٢)، «نكت القرآن» (١/ ٤١٦)، «الحجَّة في بيان المحجَّة» (٢/ ٢٥٧)، «شرح حديث النُّزول» (ص٣٨٨)، و«درء التَّعارض» (٢/ ٢٠)، «محاسن التَّأويل» (٥/ ٦٩).

(١) فعن داود بن علي قال: «كنَّا عند ابن الأعرابي فأتاه رجل فقال له: ما معنى قول الله عَزَّوَجَلَّ =

ب ـ من السُّنَّة النَّبويَّة:

عن أبي هريرة رضي الله عنه أنَّ النَّبيَّ ﷺ أخذ بيدي فقال: «**يَا أَبَا هُرَيْرَة! إِنَّ اللهَ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِينَ وَمَا بَيْنَهُمَا فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى العَرْشِ، وَخَلَقَ التُّرْبَةَ يَوْمَ السَّبْتِ، وَالجِبَالَ يَوْمَ الأَحَدِ، وَالشَّجَر يَوْمَ الاثْنَيْنِ، وَالتِّقن**[1] **يَوْمَ الثُّلَاثَاءِ، وَالنُّورَ يَوْمَ الأَرْبِعَاءِ، وَالدَّوَابَّ يَوْمَ الخَمِيسِ، وَآدَم يَوْمَ الجُمُعَةِ فِي آخِرِ سَاعَةٍ مِنَ النَّهَارِ بَعْدَ العَصْرِ، وَخَلَقَ أَدِيمَ الأَرْضِ أَحْمَرِهَا وَأَسْوَدِهَا وَطِيبِهَا وَخَبِيثِهَا، مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ جَعَلَ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ مِنْ آدَمَ الطَّيِّبَ وَالخَبِيثَ**»[2].

= ﴿الرَّحْمَٰنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَىٰ ۝٥﴾؟ [طه]، فقال: هو على عرشه كما أخبر عَزَّ وَجَلَّ، فقال: يا أبا عبد الله ليس هذا معناه، إنَّما معناه استولى، قال: اسْكُتْ ما أَنْتَ وهذا؟ لا يقال استولى على الشَّيء إلَّا أن يكون له مُضادٌّ، فإذا غلب أحدُهما قيل استولى، أما سمعتَ النَّابغة:

ألا لمثلك أو من أنت سابقه   سبق الجواد إذا استولى على الأمد»

أخرجه اللَّالكائي (٣/ ٤٤٢) برقم (٦٦٦)، والذَّهبي في «العلو» (٢/ ١١٣٢) برقم (٤٥٤)، وأورده ابنُ حجر في «الفتح» (١٣/ ٤٩٧)، وصحَّحه الألباني في «مختصر العلوِّ» (ص١٩٦).

وينظر في الرَّدِّ على شبهات من أَوَّلها بالاستيلاء: «النَّقض على المريسي» (١/ ٤٥٤)، «الصَّواعق» (ص٣٠٦ ـ مختصره)، «عقيدة التَّوحيد الكبرى» (ص٧٤).

(١) قال القاضي عياض ـ في بيان معنى هذه الكلمة ـ: «قال ثابت: وهو ما يقوم به المعاش ويصلُحُ به التَّدبيرُ كالحديد وغيرِه من جواهر الأرض، وكلُّ شيءٍ يقومُ به صلاحُ شيءٍ فهو تِقْنه ومنه إتقان الشَّيء: إحكامه» [«إكمال المعلم» (٨/ ٣٢١)].

(٢) رواه مسلم في كتاب «صفة القيامة والجنَّة والنَّار» (٥/ ٢١٤٩) برقم (٢٧٨٩)، النَّسائي في «السُّنن الكبرى» ـ واللَّفظُ له ـ (١٠/ ٢١٣) برقم (١١٣٢٨)، وأحمد في «مسنده» (١٤/ ٨٢) برقم (٨٣٤١)، وأورده الذَّهبي في «العلو» (١/ ٧٢٢) برقم (٢٠٥)، وصحَّحه أحمد شاكر في تعليقه على «المسند» (٨/ ٢٨٢)، جوَّد إسناده الألباني في «مختصر العلو» (ص١١٢).

وعن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه[1] أنَّه قال: «ما بين السَّماءِ الدُّنيا والَّتي تليها مسيرةُ خمسِ مئةِ عام، وبين كلِّ سماءين مسيرةُ خمسِ مئةِ عامٍ، وبين السَّماء السَّابعةِ وبين الكرسيِّ خمسُ مئةِ عامٍ، وبين الكرسيِّ إلى الماء خمسُ مئةِ عامٍ، والعرش على الماء، واللهُ تعالى فوق العرش وهو يعلم ما أَنْتُمْ عليه»[2].

وهذا الأثر ـ وإن كان موقوفًا ـ إلَّا أنَّ له حكمَ الرَّفع؛ إذ إنَّ مثلَه لا يُقَالُ من قبيل الرَّأي والاجتهاد كما لا يخفى.

---

(١) هو الإمامُ الحَبْرُ أبو عبد الرَّحمن عبدُ الله بنُ مسعود الهُذَلي، كان من السَّبَّاقين الأوَّلين، هاجر الهِجرَتَيْن وشَهِدَ غَزْوَتَيْ بدرٍ وأُحُدٍ، روى علمًا كثيرًا وأثنى عليه النَّبيُّ ﷺ في عدَّةِ أحاديث، حدَّث عنه أبو هريرة وابنُ عبَّاس وابنُ عمر وغيرُهم، وروى عنه القراءة أبو عبد الرَّحمن السُّلمي وطائفة، مات سنة (٣٢) وقيل (٣٣) «الاستيعاب» (٣/ ١١٠)، «السِّير» (١/ ٤٦١).

(٢) ذكره البخاري تعليقًا بصيغة الجزم في «خلق أفعال العباد» برقم (٨٣) ورواه موصولًا: الدَّارمي في «الرَّدِّ على الجهميَّة» برقم (٨١)، وفي «النَّقض على المريسي» (١/ ٤٢٢)، وابن خزيمة في «التَّوحيد» (١/ ٢٤٢) برقم (١٤٨)، وابنُ أبي زمنين في «أصول السُّنَّة» برقم (٣٩)، والبيهقي في «الأسماء والصِّفات» (ص٥٠٩)، والذَّهبي في «العلو» (١/ ٤١٧) برقم (٦٧)، وصحَّحه كما في (١/ ٦١٧)، وصحَّحه أيضًا ابن القيِّم في «اجتماع الجيوش الإسلاميَّة» (ص٢٥٤)، وأورده الهيثمي في «المجمع» (١/ ٨٦)، وقال: «ورجاله رجالُ الصَّحيح»، وجوَّد إسنادَه الألباني في «مختصر العلو» (ص١٠٤).
تنبيه: هذا الأثر عزاه شيخُ الإسلام ابنُ تيميَّة في «العقيدة الواسطيَّة» (٣/ ١٣٩ ضمن «مجموع الفتاوى»)، وتلميذُه ابنُ القيِّم في «اجتماع الجيوش» (ص٢٥٤) للحافظ أبي داود في «سننه» بصيغة الرَّفع، ولم أَرَهُ فيه ـ بعد البحث ـ لا مرفوعًا ولا موقوفًا، كما لم أجد مَنْ عزاه لأبي داود غيرَهما، واللهُ أعلم.

إلى غير ذلك من الأدلَّة الَّتي تَركْتُ ذكرَها خشيةَ الإطالة والَّتي تدلُّ بجلاءٍ ثبوتَ العرش الكريم لله عَزَّوَجَلَّ على المعنى الَّذي ذكرتُه سابقًا، وكذلك تدلُّ على استواء الله عليه استواءً يليقُ بجلالِه لا يُماثِلُه فيه أحدٌ من خلقِه.

وكما نُقِلَ إجماعُ السَّلفِ في صفةِ الكلام فكذلك في صفةِ الاستواء؛ حيثُ كثُرَتْ فيها الأقوالُ وعَظُمَتْ فيها التَّآليفُ المُستقلَّةُ الَّتي دوَّنها أئمَّةُ أهل الحديث ـ رحمهم الله تعالى ـ[1]، ولعلِّي أن أكتفي فقط بالأثر المشهور

(١) ينظر «أصولُ السُّنَّة» للحميدي (ص١٥٦)، «شرحُ السُّنَّة» للمُزَني (ص٧٩)، «عقيدةُ أبي حاتم وأبي زرعة الرَّازيَيْن» (ص٢١٨)، «الرَّدُّ على الجهميَّة» للدَّارمي (ص٤٧)، «اعتقادُ أهل السُّنَّة» (ص٣٦)، «الإبانة» لابن بطَّة كما في «المختار» منه (٣/ ١٦٨ و١٩١)، «التَّمهيد» لابن عبد البرِّ (٧/ ١٢٩)، «أصولُ السُّنَّة» لابن أبي زمنين (ص٨٨)، «شرحُ أصول الاعتقاد» (٣/ ٤٢٩)، «الرِّسالة الوافية» (ص١٢٩)، «الرَّدُّ على مَنْ أَنْكَرَ الحرفَ والصَّوتَ» (ص١٢٦)، «عقيدةُ السَّلف وأصحاب الحديث» (ص٤٤)، «الاعتقاد» للبيهقي (ص١١٦)، «تفسير السَّمعاني» (٢/ ١٨٨)، «شرح السُّنَّة» للبغوي (١/ ١٦٨)، «الحجَّة في بيان المحجَّة» (٢/ ٨١)، «الانتصار» (٢/ ٦٠٧)، «الاقتصاد في الاعتقاد» (ص٨٠)، «تفسير القرطبي» (٧/ ٢١٩)، «العلوُّ» (٢/ ٩٥٤)، «تفسير ابن كثير» (٣/ ٢٥٠)، «عقيدة التَّوحيد الكبرى» (ص٧٠)، «لوامع الأنوار البهيَّة» (١/ ١٩٠)، «العقائد السَّلفيَّة» (١/ ١٥٢).

هذا؛ وقد أَلَّف كثيرٌ من أهلِ العلم مُصنَّفاتٍ مُفرَدَةً في هذه المسألة أذكُرُ منها ما يلي: «العرش» وما رُوِيَ فيه للحافظ محمَّد بن عثمان بن أبي شيبة، «إثبات صفة العلوِّ» للإمام ابن قدامة (ضمن مجموع فيه ثلاث رسائل بتحقيق الشَّيخ بدر البدر)، «القاعدة المرَّاكشيَّة» و«الفتوى الحمويَّة الكبرى» و«الرِّسالة العرشيَّة» (ضمن «مجموع الفتاوى» ٦/ ٥٤٥) كلُّها لشيخ الإسلام ابنِ تيمية، «العرش» و«العلوُّ للعليِّ العظيمِ» كلاهما للإمام الذَّهبي، «اجتماع الجيوش الإسلاميَّة على غزو الجهميَّة والمعطِّلة» لابن القيِّم، «الكلام على مسألة الاستواء على العرش» لابن عبد الهادي.

الَّذي نقلَه الشَّيخُ ابنُ أبي زيدٍ[1] وغيرُه عن الإمام مالك رَحِمَهُ اللَّهُ حيثُ جاءه رجلٌ وسأله عن كيفيَّةِ الاستواء: «الكيفُ غيرُ معقول، والاستواء منه غير مجهولٍ، والإيمانُ به واجبٌ، والسُّؤالُ عنه بدعةٌ، وإنِّي أخافُ أن تكون ضالًّا» ثمَّ أَمَرَ به فأُخرِجَ[2].

وصحَّ نحوُ هذا الكلام عن شيخه ربيعةَ بنِ أبي عبد الرَّحمن:[3]

(١) «الجامع» (ص١٥٥).

(٢) أخرجه الدَّارمي في «الرَّدّ على الجهميَّة» برقم (١٠٤)، واللَّالكائي في «شرح أصول الاعتقاد» (٣/ ٤٤١) برقم (٦٦٤)، والصَّابوني في «عقيدة السَّلف» (ص٤٥)، والبيهقي في «الأسماء والصِّفات» برقم (٨٦٦)، وابن عبد البرِّ في «التَّمهيد» (٧/ ١٣٨).

وهذا الكلامُ العظيمُ ثابتٌ عن الإمام مالك من غير ما طريق، وقد ذكره القاضي عبد الوهَّاب في «شرح عقيدة ابن أبي زيد» (ص٢٨)، والعتبي في «المُستَخرَجة» (١٦/ ٣٦٧ ـ ٣٦٨ «البيان والتَّحصيل»)، وأبو عمرو الدَّاني في «الرِّسالة الوافية» (ص١٣٠)، والقرطبي في «تفسيره» (٧/ ٢١٩)، والشَّاطِبي في «الاعتصام» (١/ ١٧٣)، والذَّهبي في «العرش» (٢/ ١٨١)، وفي «العلو» (٢/ ٩٥٢)، والسُّيوطي في «الدُّرّ المنثور» (٦/ ٤٢٢)، وجوَّدَ إسنادَه ابنُ حَجَرٍ في «الفتح» (١٣/ ٤٩٧)، وصحَّحه الألباني في «مختصر العلو» (ص١٤٠).

وينظر في بيان طُرُقِه وأَسانِيدِها رسالة د. عبد الرَّزَّاق العبَّاد الموسومة بـ «الأثر المشهور عن الإمام مالك في صفة الاستواء» (ص٨٤ ـ ٩٦ ضمن الجامع للبحوث والرَّسائل)، ورسالة مصطفى أبو سفيان الموسومة بـ: «عقيدة الإمام مالك السَّلفيَّة» (ص١٨ ـ ٢٣).

(٣) هو أبو عثمان ربيعة بن أبي عبد الرَّحمن فرُّوخ المشهور بربيعة الرَّأي، مُفتِي المدينة وإمامٌ من أئمَّةِ الاجتهاد، روى عن أنس وابنِ المسيِّب وعطاءٍ وغيرِهم، وأخذ عنه مالكٌ والأوزاعي والثَّوري وخلقٌ سواهم، قال عنه مالك: «ذهبَتْ حَلَاوَةُ الفقه منذُ مات ربيعة»، روى له الجماعةُ، تُوُفِّيَ سنة (١٣٦)، «تهذيب الكمال» للمِزِّي (٢/ ٤٦٩)، «السِّير» (٦/ ٨٩).

المعروف بربيعة الرَّأي[1].

○ **الفقرة الحادية عشرة:**

(المعيَّة): معيَّةُ الله لخلقه ـ بعلمه ـ من الأصولِ المُتقرِّرةِ لدى أهل الحديث والأثرِ والَّتي بايَنُوا بها مذهبَ الجهميَّةِ ومَنْ نحا نحوَهم، فبَعْدَ أن قرَّرَ الشَّيخُ ابنُ أبي زيد استواءَ الله على عرشِهِ ذَكَرَ: المعيَّةَ الإلهيَّةَ لخلقه فقال: «وهو في كلِّ مكانٍ بعلمه، خَلَقَ الإنسانَ ويعلَمُ ما تُوسوِسُ به نفسُه وهو أَقرَبُ إليه من حبلِ الوريد»[2].

وقال أيضًا في موضعٍ آخر: «وأنَّه في كلِّ مكانٍ بعلمه»[3].

بتأَمُّلِ هذَيْن النَّصَّيْن السَّابقَيْن نُدرِكُ جليًّا ما يعتقدُه الشَّيخُ ابنُ أبي زيد في هذه الصِّفةِ، وهي أنَّ معيَّةَ الله عَزَّوَجَلَّ لخلقِه إنَّما هي معيَّةُ علمٍ، بمعنى أنَّه سبحانه مع جميع خلقه يعلَمُ جَلِيَّ أمورِهم ودَقائِقَها، لا يخفى عليه شيءٌ

(١) أخرجه ابنُ بطَّة في «الإبانة» (٣/ ١٦) برقم (١٢١)، واللَّالكائي (٣/ ٤٤١) برقم (٦٦٥)، والبيهقي في «الأسماء والصِّفات» برقم (٨٦٨)، والذَّهبي في «العلو» (٢/ ٩١١) برقم (٣٢٢)، وأورده جمعٌ من الأئمَّةِ كابن عبد البرِّ في «التَّمهيد» (٧/ ١٣٨)، وشيخُ الإسلام في «الحمويَّة» (ص٣١)، وقال في «الدَّرء»: «وروى الخلَّال بإسنادٍ كلُّهم ثقات»، وابن حجر في «الفتح» (١٣/ ٤٩٧)، والسُّيوطي في «الدُّرّ المنثور» (٦/ ٤٢١)، وقوَّاه الألباني في «مختصر العلو» (ص١٤١) وغيره.

(٢) «الرِّسالة» (ص٥٦).

(٣) «الجامع» (ص١٤١).

من أعمالهم، وليس المقصودُ بالمعيَّة معيَّةَ الذَّاتِ الَّتي تَقتَضِي مُخالطَتَه سبحانه لخلقه وحلولَه فيهم كما يقول به متقدِّمو الجهميَّةِ من الحلوليَّة؛ تعالى اللهُ عمَّا يقولون علوًّا كبيرًا[1].

وقبل أن أذكُرَ أدلَّةَ مُعتَقَدِ أهلِ الحديث في ذلك ينبغي أن يُعلَمَ أوَّلًا أنَّ معيَّةَ الله لخلقه قسمان:

١ـ معيَّةٌ عامَّةٌ تَعُمُّ جميعَ الخلق بالإحاطةِ والعلم.

٢ـ معيَّةٌ خاصَّةٌ وهي معيَّةُ النُّصرةِ والتَّوفيقِ والإعانةِ، وتكون لخاصَّة عباد الله المؤمنين ولا تعُمُّ جميعَ النَّاس، وهذا التَّقسيمُ الَّذي ذكرتُه لازمٌ لمن

---

(١) لقد فصَّل شيخُ الإسلام في مذهب الحلول والاتِّحاد وقسَّم هذا المذهب إلى أربعة أقسام فقال:

١ـ **الحلولُ الخاصُّ**: وهو قولُ النَّسطوريَّة من النَّصارى ونحوِهم ممَّن يقولُ أنَّ اللَّاهوتَ حلَّ في النَّاسوت وتدرَّع به كحُلُولِ الماءِ في الإناءِ، وهذا كغالية الرَّافضة الَّذين يقولون إنَّه حلَّ بعلي بنِ أبي طالبٍ وأئمَّةِ أهلِ بَيتِه، وغاليةِ النُّسَّاك الَّذين يقولون بالحلول في الأولياء.

٢ـ **الاتِّحاد الخاصُّ**: وهو قولُ يعقوبيَّة النَّصارى يقولون إنَّ اللَّاهوت والنَّاسوت اختلطا وامتزجَا كاختلاط اللَّبن بالماء وهو قولُ مَنْ وافق هؤلاءِ من غالية المنتسبين إلى الإسلام.

٣ـ **الحلولُ العامُّ**: وهو القولُ الَّذي ذكرَه أئمَّة السُّنَّة والحديث عن طائفة من الجهميَّة المتقدِّمين الَّذين يقولون أنَّ الله بذاته في كلِّ مكان (**وهم المقصودون في كلامي ههنا عن الحلوليَّة**).

٤ـ **الاتِّحاد العامُّ**: وهو قول هؤلاء الملاحدةِ الَّذين يزعمون أنَّه عينُ وجودِ الكائنات»، اهـ من «مجموع الفتاوى» (٢/ ١٧١ بتَصرُّف).

تدبَّرَ النُّصوصَ الواردةَ في هذا الشَّأنِ، فهي ليست على حدٍّ سواءٍ، بل منها ما يشمَلُ القسمَ الأوَّل، ومنها ما يَشمَلُ القسمَ الثَّاني[1].

◙ الأدلَّةُ الشَّرعيَّةُ على ذلك:

أ ـ من الكتاب العزيز:

أَبدَأُ أوَّلًا بما ذكره الشَّيخُ ابنُ أبي زيد مُقتَبِسًا كلامَه من آيةٍ من آيات القرآن فيها ذكرُ معيَّةِ الله وقربِه من خَلقِه، وهي قولُ الحقِّ جلَّ شأنُه: ﴿وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ الْوَرِيدِ ﴿١٦﴾﴾ [سُورَةُ قٓ].

وفي معنى القربِ المذكورِ في الآيةِ قولان لأهلِ العلم:

القولُ الأوَّل: أنَّ المرادَ به قربُ الله ـ تبارك وتعالى ـ بالعلم والقدرة والإحاطة، وهو ظاهرُ كلامِ ابن أبي زيد[2].

---

(١) ينظر «مجموع الفتاوى» (٥/ ٢٢٧)، «الصَّواعق» (ص٣٩٤ ـ مختصره)، «فتح الباري» (٣/ ١١٦)، و«جامع العلوم والحكم» كلاهما لابن رجب (ص١٨٨)، «الفتح» لابن حجر (١٥/ ٣٤٠)، «تحفة الذَّاكرين» للشَّوكاني (ص١٧)، «الآثار المرويَّة في صفة المعيَّة» للدُّكتور محمَّد التَّميمي (ص٦٥ ـ ٧٢).

(٢) ينظر «قطف الجنى الدَّاني» لعبد المحسن العبَّاد (ص٧٨)، وقال بهذا القول الإمام الطَّلَمَنْكي كما نقله عنه شيخُ الإسلام في «شرح حديث النُّزول» (ص٣٦٦)، والبيهقي «الأسماء والصِّفات» (ص٥٤٨)، وابنُ الجوزي «زاد المسير» (٨/ ٩)، والقرطبي «جامع أحكام القرآن» (٩/ ٩)، ونقلَه ابنُ جرير الطَّبري عن بعض العلماء «جامع البيان» (٢٥/ ٢٠٢)، وهذا هو الَّذي قرَّره الشَّيخ أبو الحسن المالكي في «كفاية الطَّالب الرَّبَّاني» (١/ ٥٠) وكذا العدوي في «حاشيته على الكفاية».

القولُ الثَّاني: أنَّ المرادَ به قربُ الملائكة، قالوا: إنَّما أضافَ اللهُ ذلك إلى نفسِه بصيغةِ الجمعِ على عادةِ العظماءِ في إضافةِ أفعالِ عبيدِها إليها بأوامِرِهم ونواهِيهم، وقد جاء هذا التَّفسيرُ مرادًا به الملائكةُ في قوله تعالى: ﴿فَإِذَا قَرَأْنَاهُ فَاتَّبِعْ قُرْآنَهُ ﴿١٨﴾﴾ [سُورَةُ القِيَامَةِ]، والمرادُ به قراءةُ جبريل القرآنَ على رسول الله ﷺ، وكذا في قولِه تعالى: ﴿فَلَمَّا ذَهَبَ عَنْ إِبْرَاهِيمَ الرَّوْعُ وَجَاءَتْهُ الْبُشْرَىٰ يُجَادِلُنَا فِي قَوْمِ لُوطٍ ﴿٧٤﴾﴾ [سُورَةُ هُودٍ]، وإبراهيمُ إنَّما كان يجادِلُ الملائكةَ، وقالوا: أنَّ في سياقِ الآيةِ ما يدلُّ على هذا المعنى؛ حيثُ جاء بعدَها: ﴿إِذْ يَتَلَقَّى الْمُتَلَقِّيَانِ عَنِ الْيَمِينِ وَعَنِ الشِّمَالِ قَعِيدٌ ﴿١٧﴾ مَا يَلْفِظُ مِن قَوْلٍ إِلَّا لَدَيْهِ رَقِيبٌ عَتِيدٌ ﴿١٨﴾﴾ [سُورَةُ قٓ]، والمرادُ به قربُ المَلَكيْن المُتلقِّييْن، وقال بهذا القولِ جمعٌ من أهل العلم[1].

والآياتُ في هذا كثيرةٌ، فقد قال الله ﷻ: ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنتُمْ ۚ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ ﴿٤﴾﴾ [سُورَةُ الحَدِيدِ].

وقال أيضًا: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ ۖ مَا يَكُونُ مِن نَّجْوَىٰ ثَلَاثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ وَلَا خَمْسَةٍ إِلَّا هُوَ سَادِسُهُمْ وَلَا أَدْنَىٰ مِن ذَٰلِكَ وَلَا أَكْثَرَ إِلَّا هُوَ مَعَهُمْ أَيْنَ مَا كَانُوا ۖ ثُمَّ يُنَبِّئُهُم بِمَا عَمِلُوا يَوْمَ الْقِيَامَةِ ۚ إِنَّ اللَّهَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ ﴿٧﴾﴾ [سُورَةُ المُجَادَلَةِ].

فهاتان الآيتان المذكورتان ـ واللَّتان هما من قسيمِ المعيَّةِ العامَّةِ الشَّاملةِ

(١) هذا القول رجَّحه شيخُ الإسلام ابن تيميَّة في «شرح حديث النُّزول» (ص٣٥٥)، و«بيان تلبيس الجهميَّة» (٦/ ٣٣)، وابن القيِّم في «الصَّواعق» (ص٣٩٥ ـ مختصره)، والحافظ ابن كثير في «تفسيره» (٧/ ٢٦٦).

لجميع الخلق بلا استثناءٍ ـ فيهما دليلٌ واضحٌ على حجِّيَّةِ مذهبِ أهلِ الحديثِ في كَوْنِ المعيَّةِ معيَّةَ علمٍ لا معيَّةَ خُلطَةٍ ومُمازجةٍ، ولهذا نجِدُها تُختَتَمُ بذكرِ علمِ الله ـ جلَّ وعلا ـ، بل في بعضها تُبتدأُ بذكرِ العلمِ كما تُختَتَمُ به، وما هذا إلَّا إشارةٌ للمعنى الصَّحيحِ لمعيَّةِ الله لخلقِه.

وقد وردت آياتٌ أخرى هي من قسيم المعيَّةِ الخاصَّةِ، من مثل قولِه تعالى: ﴿إِذْ يَقُولُ لِصَاحِبِهِۦ لَا تَحْزَنْ إِنَّ ٱللَّهَ مَعَنَا﴾ [التوبة: ٤٠]، وقولِه لموسى وهارون: ﴿قَالَ لَا تَخَافَآ إِنَّنِي مَعَكُمَآ أَسْمَعُ وَأَرَىٰ ﴿٤٦﴾﴾ [سورة طه].

إلى غير ذلك من الآيات الَّتي فيها اختصاصُ معيَّة الله بأوليائه المتَّقين بإعانَتِهم ونُصرَتِهم على أعدائهم.

ب ـ **من السُّنَّة النَّبويَّة**: دلَّت السُّنَّةُ كما دلَّ القرآنُ على ثبوت معيَّةِ الله لخلقه المعيَّةَ العلميَّةَ:

فعن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال النَّبيُّ ﷺ: «**يَقُولُ اللهُ تعالى: أَنَا عِنْدَ ظَنِّ عَبْدِي بِي، وأَنَا مَعَهُ إِذَا ذَكَرَنِي؛ فَإِنْ ذَكَرَنِي فِي نَفْسِهِ ذَكَرْتُهُ فِي نَفْسِي، وإِنْ ذَكَرَنِي فِي مَلَأٍ ذَكَرْتُهُ فِي مَلَأٍ خَيْرٍ مِنْهُمْ، وإِنْ تَقَرَّبَ إِلَيَّ بِشِبْرٍ تَقَرَّبْتُ إِلَيْهِ ذِرَاعًا، وإِنْ تَقَرَّبَ إِلَيَّ ذِرَاعًا تَقَرَّبْتُ إِلَيْهِ بَاعًا، وإِنْ أَتَانِي يَمْشِي أَتَيْتُهُ هَرْوَلَةً**»[1].

(١) رواه البخاري في «كتاب التَّوحيد» باب قول الله تعالى: ﴿وَيُحَذِّرُكُمُ ٱللَّهُ نَفْسَهُۥ﴾ (١٥/ ٣٣٧ ـ فتح) برقم (٧٤٠٥)، ومسلم في كتاب «الذِّكر والدُّعاء والتَّوبة والاستغفار» (٤/ ٢٠٦١) برقم (٢٦٧٥).

فهذا الحديثُ القدسيُّ العظيمُ يدلُّ على معيَّةِ الله وقربِهِ من خلقِه، ولا يَتوهَّمَنَّ متوهِّمٌ أنَّ هذا يقتضي المخالطةَ والحلولَ ـ معاذَ الله أن يُفهَمَ منه ذلك ـ وإنَّما معناه كما أَسلَفْتُ في توجِيهِ الآياتِ أنَّه سبحانه مع خلقِه، عَالِمٌ بكلِّ شؤونِهم، مُثيبُهم على كبيرِ أعمالِهم وصغيرِها[١].

وعن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما أنَّ رسولَ الله ﷺ رأى بُصاقًا في جدار القِبلة فحكَّه ثمَّ أقبلَ على النَّاسِ فقال: «**إِذَا كَانَ أَحَدُكُمْ يُصَلِّي فَلَا يَبْصُقْ قِبَلَ وَجْهِهِ؛ فَإِنَّ اللهَ قِبَلَ وَجْهِهِ إِذَا صَلَّى**»[٢].

فهذا الحديث فيه أنَّ اللهَ مع جميعِ الخلق بعلمِه وأنَّه مُحيطٌ بجميع أفعالِهم وتصرُّفاتِهم، وليس معنى الحديث أنَّ اللهَ بذاته مع خلقِه.

يقولُ شيخُ الإسلام: «الحديثُ حقٌّ على ظاهرِه، وهو سبحانه فوقَ العرش وهو قِبَلَ وَجْهِ المُصَلِّي، بل هذا الوصفُ يَثبُتُ للمخلوقات؛ فإنَّ الإنسانَ لو أنَّه يُناجِي السَّماءَ أو يناجي الشَّمسَ والقمرَ لكانت السَّماءُ والشَّمسُ والقمرُ فوقَه وكانت أيضًا قِبَلَ وَجْهِه، وقد ضَربَ النَّبيُّ ﷺ المَثَلَ بذلك ـ ولله المثَلُ الأعلى ـ، ولكنَّ المقصودَ حصرُ بيان جوازِ هذا وإمكانِه، لا تشبيهُ الخالقِ بالمخلوقِ»[٣].

---

(١) يقول النَّووي: «**وأنا معه إذا ذَكَرَنِي**» أي: معه بالرَّحمة والتَّوفيق والهداية والرِّعاية» «شرح مسلم» (١٧/ ٥).

(٢) رواه البخاري في كتاب «الصَّلاة» باب حكِّ البزاق باليد من المسجد (٢/ ٢٩ ـ فتح) برقم (٤٠٦)، ومسلم في كتاب «المساجد ومواضع الصَّلاة» (١/ ٣٨٨) برقم (٤٠٦).

(٣) «المجموع» (٥/ ١٠٧).

وعلى هذا التَّفسيرِ الصَّحيحِ للنُّصوصِ الواردةِ في صفةِ المعيَّةِ إجماعُ السَّلفِ الصَّالحِ بدءًا من الصَّحابةِ إلى مَنْ بَعدَهُمْ من العلماء العامِلين والأئمَّةِ المُهتدِين، ولولا ما يَنتُجُ عن سردِ أقوالهم من إطالةٍ لذَكرْتُ ما يَشفِي العليلَ ويَرْوِي الغَليلَ، ولكنَّها موجودةٌ ـ بحمد الله ـ في مظانِّهَا من كتُبِ السُّنَّةِ والاعتقاد[1].

○ **الفقرة الثَّانية عشرة:**

(النُّزول إلى السَّماء الدُّنيا): إنَّ إثباتَ صفة النُّزول لله عَزَّوَجَلَّ لهي من الأصولِ المُتقرِّرةِ عند أئمَّةِ الحديثِ، كيف لا تكونُ كذلك وهي فرعٌ عن إثباتِهم صفةَ علوِّ الله على خلقه واستوائِه على عرشه، فالنُّزولُ من دلائلِ العلوِّ والاستواءِ على العرش.

والشَّيخُ ابنُ أبي زيد لم يَنصَّ على هذه الصِّفة صراحةً ـ لأنَّه لم يقصِدْ

---

(١) ينظر «جامع التِّرمذي» (٩/ ١٥٤ تحفة)، «الرَّدُّ على الجهميَّة» (ص٤٢)، و«النَّقض على المريسي» (١/ ٤٩٦) كلاهما للدَّارمي، «تفسير الطَّبري» (١٣/ ٢٨٢ و١٤/ ١٨)، «الشَّريعة» (٣/ ١٠٧٥)، «تأويل مُختلِف الحديث» (ص٢٥١)، «الإبانة» لابن بطَّة كما في المختار منه (٣/ ١٣٦)، «شرح عقيدة ابن أبي زيد» (ص٢٧)، «الرِّسالة الوافية» (ص١٢٩)، «التَّمهيد» لابن عبد البرِّ (٧/ ١٣٨)، «ذمُّ التَّأويل» لابن قدامة (ص٦١)، «شرح مسلم» للنَّووي (١٧/ ٥)، «شرح حديث النُّزول» (ص٣٥٦)، «تفسير ابن كثير» (٨/ ٥ و٢٦)، «فتح الباري» لابن رجب (٣/ ١١٧)، «عقيدة التَّوحيد الكبرى» (ص٦٨).
وللدُّكتور محمَّد التَّميمي رسالة أسماها: «الآثار المرويَّة في صفة المعيَّة»؛ اعتنى فيها بنقل كلام الأئمَّة في هذه الصِّفة (راجعها من ص ١٩ إلى ص ٥٦).

حصرَ جميعِ صفات الباري عَزَّوَجَلَّ كما سبق بيانه ـ، ولكن يُستَفَادُ إثباتُه لها من نَقلِه عن إمامِ دارِ الهجرةِ مالكِ بنِ أنسٍ: عدمُ إنكارِه لبعض الأحاديثِ؛ ومن ذلك حديثُ النُّزول حيثُ يقول: «ولم يُنكِرْ مالِكٌ حديثَ التَّنَزُّل»[1].

فهذا النَّقلُ منه: وعدمُ التَّعقيبِ عليه بشيءٍ لَبُرْهَانٌ قويٌّ على أنَّه يعتقِدُ ثبوتَ هذه الصِّفةِ لله سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ على وجه الرِّضا والقبولِ للأحاديثِ الثَّابتةِ الواردةِ في ذلك.

فقد ثبت نزولُ الله عَزَّوَجَلَّ إلى السَّماءِ الدُّنيا في صحيح السُّنَّة النَّبويَّة، ومن المعلوم أنَّ السُّنَّةَ إذا ثَبَتَتْ من جهةِ النَّقل وجبَ الأخذُ بها؛ إذ إنَّها تُعتبَرُ أصلًا من أصول التَّشريع، فهي الَّتي تُبيِّنُ القرآنَ، وتُوَضِّحُ مُجمَلَه، وتُقَيِّدُ مطلَقه، وتُخصِّصُ عمومَه، فلا يُمكِنُ فهمُ القرآن استقلالًا من غير الرُّجوع إليها؛ كما أنَّها قد تأتي بأحكامٍ وشرائعَ ليست منصوصًا عليها في القرآن، فيجِبُ حينذاك التَّسليمُ بها والانقيادُ لها، ولا فرقَ بين ما ورد عن طريق التَّواترِ وما ورد عن طريق الآحادِ كما هو مُتقرِّرٌ لدى السَّلف الصَّالح وأئمَّةِ الحديث، ودلائلُ ذلك ممَّا يطولُ ذكرُه[2].

---

(١) «الجامع» (ص٥٦).

(٢) وقد ألَّف العلماءُ وبحث الباحثون في هذه القضيَّةِ المهمَّةِ الَّتي تميَّز بها أهلُ الحديث عن غيرِهم من أهل الأهواءِ والبدعِ، أذكرُ أربعةً منها؛ اثنتان للعلَّامة الشَّيخ المحدِّث: الألباني، وهما: «الحديث حجَّة بنفسه في العقائد والأحكام»، (صدر عن مكتبة المعارف ـ الرِّياض ـ ط الأولى: ١٤٢٥ هـ ـ ٢٠٠٥)، و«وجوب الأخذ بحديث الآحاد في العقيدة والرَّدّ على شبه المخالفين» ـ وهو مطبوع أيضًا ـ، والثَّالث: «حجِّيَّة خبر الآحاد في العقائد والأحكام» لفضيلة الشَّيخ الدُّكتور ربيع بن هادي المدخلي، (صدر عن دار =

ثمَّ إنَّ أحاديثَ النُّزول قد ثبتت عن طريقِ التَّواترِ ـ كما صرَّح بذلك كثيرٌ من الأئمَّةِ الحُفَّاظِ ـ[1]، حتَّى قال الإمامُ الذَّهبي: «وأحاديثُ نزولِ الباري تعالى مُتواتِرَةٌ، قد سُقْتُ طُرُقَها وتكَلَّمتُ عليها بما أُسأَلُ عنه يومَ القيامة، فلا قوَّةَ إلَّا بالله العليِّ العظيمِ»[2].

وهذه بعضُ الأحاديثِ الواردةِ في ذلك:

عن أبي هريرة رضي الله عنه أنَّ رسولَ الله ﷺ قال: «**يَنْزِلُ رَبُّنَا تَبَارَكَ وَتَعَالَى كُلَّ لَيْلَةٍ إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا حِينَ يَبْقَى ثُلُثُ اللَّيْلِ الآخِرِ، يَقُولُ: مَنْ يَدْعُونِي فَأَسْتَجِيبَ لَهُ؟ مَنْ يَسْأَلُنِي فَأُعْطِيَهُ؟ مَنْ يَسْتَغْفِرُنِي فَأَغْفِرَ لَهُ؟**»[3].

وعن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه أنَّ رسولَ الله ﷺ قال: «**إِذَا كَانَ ثُلُثُ**

= المنهاج ـ القاهرة ـ ط١/ ١٤٢٦هـ ـ ٢٠٠٥)، والرَّابع: رسالة دكتوراه للدُّكتور عبد الله السَّرحاني بعنوان: «حديث الآحاد وحجِّيَّته في تأصيل العقيدة»، (صدر عن مكتبة الرُّشد ـ الرِّياض ـ ط الأولى: ١٤٢٨هـ ـ ٢٠٠٧م)، وتجدُرُ الإشارةُ إلى كتابٍ فذٍّ عظيمٍ استفاد منه من جاء بعده، وهو كتاب: «الصَّواعق المرسلة على الجهميَّة والمعطِّلة»، فقد دحض شُبَهَ المبتدعةِ ومن قال برأيهم في ردِّ أخبار الآحاد الثَّابتة عن النَّبيِّ ﷺ.
يُنظَر «مختصر الصَّواعق» لابن الموصلي (ص٤٣٨ وما بعدها).

(١) ينظر «التَّمهيد» لابن عبد البرِّ (٧/ ١٢٨)، «شرح حديث النُّزول» (ص٣٢٣)، «تهذيب السُّنن» (٧/ ١٠٧)، و«الصَّواعق» (ص٣٦٦ ـ مختصره) كلاهما لابن القيِّم، «الصَّارم المُنْكِي» (ص٣٧٤)، قال الحافظ الأصبهاني في كتابه «الحجَّة في بيان المحجَّة وشرح عقيدة أهل السُّنَّة» (١/ ٣١٢): «**رواه ثلاثة وعشرون من الصَّحابة، سبعة عشر رجلًا، وست نساء**».

(٢) «العلوُّ للعليِّ العظيم» (١/ ٧٠٠).

(٣) رواه البخاري في كتاب «التَّهجُّد» باب الدُّعاء والصَّلاة من آخر اللَّيل (٣/ ٣٣٨ ـ فتح) برقم (١١٤٥)، ومسلم في كتاب «صلاة المسافرين وقصرها» (١/ ٥٢١) برقم (٧٥٨).

اللَّيْلِ البَاقِي يَهْبِطُ اللهُ عَزَّوَجَلَّ إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا ثُمَّ تُفْتَحُ أَبْوَابُ السَّمَاءِ ثُمَّ يَبْسُطُ يَدَهُ فَيَقُولُ: هَلْ مِنْ سَائِلٍ يُعْطَى سُؤْلَهُ؟ فَلَا يَزَالُ كَذَلِكَ حَتَّى يَطْلُعَ الفَجْرُ»[١].

وفي الباب أحاديثُ أخر، لم أَذكُرْها خشيةَ الإطالة[٢].

فهذه الأحاديثُ الصَّحيحةُ الثَّابتةُ من غير طريقٍ، وعن غير واحدٍ من الصَّحابة، صريحةٌ في إثبات نزولِ الله عَزَّوَجَلَّ في الثُّلُثِ الأخيرِ من اللَّيل، فلا يجوزُ أن تُسلَّطَ عليها التَّأويلاتُ الَّتي تؤدِّي إلى نوعٍ من تحريفِ النُّصوصِ،

---

(١) رواه أحمد (٦/ ١٩١) برقم (٣٦٧٣)، والدَّارمي في «الرَّدّ على الجهميَّة» برقم (١٣٠)، وأبو يعلى (٥/ ٢١٩) برقم (٥٣١٩)، وابنُ خزيمة في «التَّوحيد» (١/ ٣١٩) برقم (٤٢) وغيرهم، والحديث أورده الهيثمي في «المجمع» (١٠/ ١٥٣) وقال: «رواه أحمد وأبو يعلى ورجالها رجال الصَّحيح»، وصحَّح إسناده أحمد شاكر في تعليقه على «مسند أحمد» (٤/ ٤٨)، والألباني في «الإرواء» (٢/ ١٩٩).

(٢) تراجع في «جامع التِّرمذي» (٢/ ٤٥٣ تحفة)، «السُّنَّة» لابن أبي عاصم (١/ ٣٤٦)، «التَّوحيد» لابن خزيمة (١/ ٢٩٠)، «الشَّريعة» للآجرِّي (٣/ ١١٢٩)، «كتاب النُّزول» للدَّارقطني (ص٨٩) (مطبوع مع كتاب «الصِّفات»)، «الإبانة» لابن بطَّة كما في «المختار منه» (٣/ ٢٠٦)، «شرح أصول الاعتقاد» (٣/ ٤٨٢)، «عقيدة السَّلف» للصَّابوني (ص٥٢)، «الأصول المُجرَّدة» (ص٤٦)، «إبطال التَّأويلات» (١/ ٢٥٥)، «الأربعين في دلائل التَّوحيد» (ص٧٤)، «الاقتصاد في الاعتقاد» (ص١٠١)، «شرح حديث النُّزول» (ص١٦٦)، «الصَّواعق» (ص٣٧١ ـ مختصره)، «عمدة القاري» للعيني (٧/ ١٩٧) وقد ألَّف الحافظ الدَّارقطني مُؤلَّفًا مستقلًّا في أحاديثِ النُّزول فليُرجع إليه، كما أنَّه توجد رسالةٌ علميَّةٌ نال بها صاحبُها درجة الماجستير، كان عنوانها: «**صفة النُّزول الإلهيِّ وردُّ الشُّبهاتِ حولها**»، (صدرت عن مكتبة دار البيان الحديثة).

كأن يُقَالَ أنَّ المقصودَ بالنُّزولِ نزولُ الأمرِ أو الرَّحمةِ أو المَلَكِ[1].

وعلى إثباتِ نزولِ الله عَزَّوَجَلَّ ـ على الحقيقة ـ أئمَّةُ السَّلفِ قاطبةً[2] ولم يُؤْثَرْ

---

(١) وهذا التَّأويل باطلٌ مردودٌ من عدَّة وجوه أُلخِّصُها فيما يلي:

١ـ نزولُ أمرِ الله دائمٌ لا يختصُّ بالثُّلُثِ الأخير من اللَّيل، قال تَعَالَى: ﴿يُدَبِّرُ ٱلْأَمْرَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ إِلَى ٱلْأَرْضِ ثُمَّ يَعْرُجُ إِلَيْهِ فِى يَوْمٍ كَانَ مِقْدَارُهُۥٓ أَلْفَ سَنَةٍ مِّمَّا تَعُدُّونَ ۝٥﴾ [سُورَةُ السَّجْدَةِ]، وقال أيضًا: ﴿وَإِلَيْهِ يُرْجَعُ ٱلْأَمْرُ كُلُّهُۥ﴾ [هود: ١٢٣].

٢ـ وكذلك الرَّحمةُ لا يُمكِنُ لعاقلٍ أن يقول أنَّها تختصُّ بوقتٍ دون آخر؛ إذ إنَّ كلَّ النِّعم من الله، وهي من آثار رحمته.

٣ـ وأمَّا المَلَكُ فيقال: هل من المعقول أنَّه هو الَّذي يقول: من يدعوني؟ من يسألني؟ من يستغفرني؟ وقد وردت روايات صريحةٌ تنفي أن يكون المرادُ به الملك، كما في حديث رِفَاعَةَ الجهني والَّذي فيه: «**لَا يَسْأَلَنَّ عِبَادِي غَيْرِي**»، رواه ابن ماجه في كتاب «إقامة الصَّلاة والسُّنَّة» فيها باب ما جاء في أيِّ ساعاتِ اللَّيل أفضل (١/ ٤٣٥) برقم (١٣٦٧) وصحَّحه الألباني في «صحيح ابن ماجه» (١/ ٤٠٧) برقم (١١٣٣).

٤ـ ثمَّ يقال: لو أنَّ النَّبيَّ ﷺ قصد بالنُّزول نزولَ الأمرِ أو الرَّحمةِ أو الملك لنصَّ على ذلك صراحةً، فلسنا أَعْلَمَ منه بالله، ولسنا أعلَمَ منه بلسان العرب.

وأخيرًا؛ فإنَّ من عجيب تناقضِ هؤلاء المُؤَوِّلين أنَّهم ـ مع تأويلهم للنُّزول ـ ينفون علوَّ الله واستواءه على عرشه، فكيف يجتمع نفيُ العلوِّ مع القول بنزول الأمرِ أو المَلَكِ أو الرَّحمة من الله؟!

ينظر: «النَّقض على المريسي» (١/ ٤٩٤)، «الإبانة» لابن بطَّة كما في المختار منه (٣/ ٢٣٩)، «إبطال التَّأويلات» (١/ ٢٦٢)، «التَّمهيد» (٧/ ١٤٣)، و«الاستذكار» (٢/ ٥٢٩) كلاهما لابن عبد البرِّ، «شرح حديث النُّزول» (ص٢٣٣)، «الصَّواعق» (ص٣٦٣ ـ مختصره)، «الصَّارم المنكي» (ص٣٧٤)، «الفتح» لابن حجر (٣/ ٣٤٠)، «العقائد السَّلفيَّة» (١/ ١١٤).

(٢) ينظر «جامع التِّرمذي» (٣/ ٢٨١ تحفة)، «الرَّدّ على الجهميَّة» (ص٧٤) و«النَّقض على المريسي» (١/ ٤٩٣) كلاهما للدَّارمي، «التَّبصير في معالم الدِّين» (ص١٣٦ و١٤٥)، «التَّوحيد» لابن =

عن أحدٍ منهم تأويلُها ولله الحمدُ والمنَّةُ[1]، وأقوالُهم في ذلك مستفيضة معلومةٌ.

= خزيمة (١/ ٢٨٩)، «صحيح ابن حبَّان» (٣/ ٢٠١ الإحسان)، «الشَّريعة» (٣/ ١١٢٤)، «الاختلاف في اللَّفظ» (ص٤١)، «الإبانة لابن بطَّة» كما في المختار منه (٣/ ٢٠١)، «أصول السُّنَّة» لابن أبي زمنين (ص١١٠)، «شرح أصول الاعتقاد» (٣/ ٤٨١)، «الرِّسالة الوافية» (ص١٣٤)، «عقيدة السَّلف وأصحاب الحديث» (ص٥٠)، «الأصول المجرَّدة» (ص٤٦)، «إبطال التَّأويلات» (١/ ٢٥٩)، «التَّمهيد» (٧/ ١٤٣)، و«الاستذكار» (٢/ ٥٢٩) لابن عبد البرِّ، «الحجَّة في بيان المحجَّة» (١/ ٤٤٤)، «إبطال التَّأويلات» (١/ ٢٥٩)، «كتاب الاعتقاد» (ص٢٦)، «لمعة الاعتقاد» (ص١٧٦)، «السِّير» (١١/ ٣٧٦ و٢٠/ ٣٣١)، «الصَّواعق» (ص٣٦٣ ـ مختصره)، «فتح الباري» لابن رجب (٢/ ١١٧ و٩/ ٢٧٧)، «عمدة القاري» (٧/ ١٩٩)، «لوامع الأنوار البهيَّة» (١/ ٢٤٢)، «العقائد السَّلفيَّة» (١/ ١١١).

(١) أمَّا ما يروى عن الإمام مالك من أنَّه أوَّل صفةَ النُّزول بنزول الأمر فلا يصحُّ عنه إطلاقًا، وإليك بعض التَّفصيل في ذلك:

نُقل عنه هذا التَّأويل المزعوم من طريقَيْن:

الأولى: من طريق حبيب بن أبي حبيب كاتبِ مالك، ذكرها ابن عبد البرِّ في «التَّمهيد» (٧/ ١٤٣)، والذَّهبي في «السِّير» (٨/ ١٠٥)، وحبيب هذا كذَّابٌ بإجماع أهل العلم.

انظر: «الضُّعفاء والمتروكين» للنَّسائي (ص٩٠)، «المجروحين» لابن حبَّان (١/ ٣٢٣)، «الكامل» لابن عدي (٢/ ٤١١ و٤١٤)، «شرح حديث النُّزول» (ص٢١٠)، «ميزان الاعتدال» (١/ ٤٥٢) و«الكاشف» (١/ ١٥٦) كلاهما للذَّهبي، «الصَّواعق» (ص٣٩١ ـ مختصره)، «تقريب التَّهذيب» (ص٢١٨).

فإن كان هذا الرَّجل لا يستحيي من الكذب على النَّبيِّ ﷺ فكيف يستحيي من الكذب على الإمام مالك رحمه الله؟!

ثمَّ إنَّ الرَّاوي عن حبيب وهو صالح بن أيُّوب مجهول؛ ولذا قال الذَّهبي في «السِّير» (٨/ ١٠٥): «لا أعرف صالحًا».

الثَّانية: من طريق جامع بن سوادة، ذكرها ابن عبد البرِّ في «التَّمهيد» (٧/ ١٤٣)، وجامع هذا ضعَّفه الإمامُ الدَّارقطني، وقد ذكر الـذَّهبي له خبرًا باطلًا وقال كأنَّه آفته =

○ الفقرة الثَّالث عشرة:

(الضَّحك):

إنَّ القولَ في صفةِ الضَّحكِ كالقول في صفة النُّزول سواءً بسواءٍ، فكلاهما ثابتٌ بصحيحِ السُّنَّةِ النَّبويَّةِ، وكلاهما أيضًا يُستفَادُ إثبات الشَّيخِ ابن أبي زيدٍ لهما من خلالِ نقلِه عن الإمامِ مالكٍ عدمَ إنكارِه لهاتين الصِّفتَيْن؛ حيثُ يقولُ: بعد أن ذَكَرَ عدمَ إنكارِ الإمامِ مالكٍ لحديث النُّزول: «ولا حديث الضَّحك»[1].

وكما قُلتُ في صفةِ النُّزول: فهذا النَّقلُ منه: عن إمامِه إمامِ دار

= «الميزان» (١/ ٣٨٧)، وكذا الحافظُ ابنُ حجر ذكر له خبرًا آخر باطلًا كما في «لسان الميزان» (٢/ ٢٩٣ طبعة مكتبة الفاروق).

وفي هذه الطَّريق أيضًا محمَّد الجبلي: لا يُعرَف حالُه، ولهذا لَّما ذكر شيخُ الإسلام هذه الطَّريق قال: «وفي إسنادها من لا نَعرِفُه» «شرح حديث النُّزول» (ص٢١٠)، وقال ابن القيِّم: «فيه مجهول لا يعرف حاله» «الصَّواعق» (ص٣٩١ ـ مختصره).

ويُنظَر: «فتح الباري» لابن رجب (٩/ ٢٨٧)، «براءة الأئمَّة الأربعة من مسائل المتكلِّمين المبتدعة» لعبد العزيز الحميدي (ص٣١٧)، «عقيدة الإمام مالك السَّلفيَّة» لمصطفى أبو سفيان (ص٣٣)، و«وقفة مع دفع شبه التَّشبيه» (مقال لمشهور حسن بمجلَّة الأصالة العدد الرَّابع ص ٤٩).

وأخيرًا يقال: على فرض صحَّة هذا التَّأويل عن الإمام مالك ـ ودون ذلك خَرْطُ القَتَاد كما يقال ـ فلا يدلُّ على أنَّه من المؤوِّلين لصفة النُّزول، لأنَّه ذكر لازمَ النُّزول ـ وهو استجابةُ الدُّعاء ـ وأهلُ الحديث يؤمنون بالصِّفة على حقيقتها، ويؤمنون كذلك بلازمها.

ينظر: «الاستذكار» لابن عبد البرِّ (٢/ ٥٢٩).

(١) «الجامع» (ص١٥٦).

الهجرة وعدمِ تعقُّبِه بشيءٍ يدلُّ دلالةً واضحةً على أنَّه يَنتَهِجُ نهجَ أهلِ الحديث في إثباتِهم الضَّحكَ لله إثباتًا يليقُ به سبحانَه من غيرِ تمثيلٍ ولا تكييفٍ، قال الإمامُ أحمد: «يَضحَكُ اللهُ ولا نعلَمُ كيف ذلك إلَّا بتصديقِ الرَّسول ﷺ»[1].

فهذه الصِّفةُ ـ إذن ـ ثابتةٌ بصحيحِ السُّنَّةِ النَّبويَّةِ وإليكَ بعضَ النُّصوصِ النَّبويَّةِ الدَّالَّةِ على ذلك والَّتي اقتصرَتْ فيها على ما صحَّ دون ما لم يَصِحَّ:

فعن أبي هريرة رضي الله عنه أنَّ رسولَ الله ﷺ قال: «**يَضْحَكُ اللهُ إِلَى رَجُلَيْنِ يَقْتُلُ أَحَدُهُمَا الآخَرَ يَدْخُلَانِ الجَنَّةَ، يُقَاتِلُ هَذَا فِي سَبِيلِ الله فَيُقْتَلُ، ثُمَّ يَتُوبُ اللهُ عَلَى القَاتِلِ فَيُسْتَشْهَدُ**»[2].

وعن نُعَيم بن همَّار أنَّ رجلًا سأل النَّبيَّ ﷺ: أيُّ الشُّهداءِ أفضلُ؟ قال: «**الَّذِينَ إِنْ يُلْقَوْا فِي الصَّفِّ لَا يَلْفِتُونَ وُجُوهَهُمْ حَتَّى يُقْتَلُوا، أُولَئِكَ يَنْطَلِقُونَ فِي الغُرَفِ العُلَى مِنَ الجَنَّةِ ويَضْحَكُ إِلَيْهِمْ رَبُّهُمْ، وإِذَا ضَحِكَ رَبُّكَ إِلَى عَبْدٍ فِي الدُّنْيَا فَلَا حِسَابَ عَلَيْهِ**»[3].

---

(١) «إبطال التَّأويلات» (١/ ٤٥).

(٢) رواه البخاري في كتاب «الجهاد والسِّير» باب الكافر يقتل المسلم ثمَّ يُسلم فيُسَدَّد بَعْدُ ويُقتَل (٦/ ١٢٣ ـ فتح) برقم (٢٨٢٦)، ومسلم في «كتاب الإمارة» (٣/ ١٥٠٤) برقم (١٨٩٠).

(٣) رواه أحمد (١٦/ ٣١٩ ـ طبعة دار الحديث) برقم (٢٢٣٧٥)، والدَّارمي في «النَّقض على

وعن أبي رزين لَقِيط العُقَيْلي رضي الله عنه قال: قال رسولُ الله ﷺ: «**ضَحِكَ رَبُّنَا مِنْ قُنُوطِ عِبَادِهِ وَقُرْبِ غِيرَهِ**»، قال: قلتُ يا رسولَ الله أَوَيَضْحَكُ الرَّبُّ عز وجل ؟! قال: «**نَعَمْ**»، قال: «**لَنْ نَعْدَمَ مِنْ رَبٍّ يَضْحَكُ خَيْرًا**»[1].

المريسي» (٢/ ٧٨٦)، وابن أبي عاصم في كتاب «الجهاد» (٢/ ٥٦٦) برقم (٢٢٨)، والآجرِّي في «الشَّريعة» (٢/ ١٠٦٧) برقم (٦٥٠)، والبيهقي في «الأسماء» (ص٥٨٤)، قال المنذري في «التَّرغيب» (٢/ ٣١٩): «رواه أحمد وأبو يعلى ورواتهما ثقات» وأورده الهيثمي في «المجمع»، وقال (٥/ ٢٩٥): «ورجال أحمد وأبي يعلى ثقات» وصحَّحه الألباني في «صحيح التَّرغيب» (٢/ ١٣٨) برقم (١٣٧١).

(١) رواه أحمد (٢٦/ ١٠٦) برقم (١٦١٨٧)، وابن ماجه في «المقدِّمة» باب فيما أنكرت الجهميَّة (١/ ٦٤) برقم(٢٨١)، وابن أبي عاصم في «السُّنَّة» (١/ ٣٨٢)، والطَّبراني في «الكبير» (١٩/ ٢٠٨) برقم (٤٩٦) والآجرِّي في «الشَّريعة» (٢/ ١٠٥٦) برقم (٦٣٨)، والدَّارقطني في «الصِّفات» برقم (٣٠)، وابن بطَّة كما في «الرَّدِّ على الجهميَّة» كما في المختار منه (٣/ ٩٢) برقم (٦٧)، والحاكم في «مستدركه» وصحَّحه (٥/ ٢٣) برقم (٨٧٤٦)، وهذا السَّند فيه وكيع بن عدس وقيل حدس قال عنه الذَّهبي في «الميزان» (٤/ ٣٣٥): «لا يعرف، تفرَّد عنه يعلى بن عطاء»، وقال ابن حجر في «التَّقريب» (ص١٠٣٧): «مقبول»، لكن للحديث مُتابع أخرجه عبد الله ابن أحمد في «زوائد مسند أبيه» (٢٦/ ١٢) برقم (١٦٢٠٦)، وفي «السُّنَّة» (٢/ ٤٨٥) برقم (١١٢٠)، والطَّبراني في «الكبير» (١٩/ ٢١١) برقم (٤٧٧)، والحاكم (٥/ ٢٤) برقم (٨٧٤٧) وقال: «هذا حديث صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه بهذه الزِّيادة»، وقد أورده الهيثمي في «المجمع» (١٠/ ٣٤٠)، وقال: «رواه عبد الله والطَّبراني بنحوه وأحد طريقي عبد الله إسنادها متَّصل ورجالها ثقات، والإسناد الآخر وإسناد الطَّبراني مرسل عن عاصم بن لقيط أنَّ لقيطًا» اهـ. =

فهذه الأحاديثُ الصَّحيحةُ نصٌّ قاطِعٌ في المسألةِ، فالمُوفَّقُ مَنْ تلقَّاها بالقبولِ والتَّسليمِ لا بالمعارضةِ والتَّأويلِ، واعلَمْ ـ يا رَعَاكَ الله ـ أنَّ هذا الحديثَ الأخيرَ قد تلقَّاه الصَّحابي أبو رزين واستبْشَرَ به خيرًا من دون أن يتخيَّل وجودَ شَبَهٍ بين ضَحِكِ الخالِقِ وضَحكِ المخلوق[1]، بينما تلقَّى الحديثَ نفسَه طوائفُ من المتكلِّمين إمَّا بالرَّدِّ والإنكارِ، وإمَّا بتأويله بإبداء النِّعَمِ أو الثَّوابِ أو الإخبارِ عن الرِّضا؛ وكلُّ ذلك باطلٌ مُحال[2]، والسَّعيدُ

= والحديث حسَّنه شيخُ الإسلام كما في «الواسطيَّة» (٣/ ١٣٩ ضمن مجموع الفتاوى)، وقال فيه الحافظ ابنُ القيِّم: «هذا حديثٌ كبيرٌ جليلٌ تنادي جلالَتُه وفخَامَتُه وعظمتُه على أنَّه قد خرج من مشكاةِ النُّبوَّةِ، ورواه أئمَّةُ أهلِ السُّنَّة في كُتُبِهم وتلقَّوْهُ بالقبول وقابلوه بالتَّسليمِ والانقيادِ ولم يَطعَنْ أحدٌ منهم فيه ولا في أحدٍ من رواته ...» ثمَّ عدَّد من رواه، «زاد المعاد» (٢/ ٣٤٥)، وقد حسَّنه أيضًا ـ بمجموع طرقه ـ الألباني في «الصَّحيحة» (٦/ ٧٣٢) برقم (٢٨١٠).

تنبيه: ساق شيخُ الإسلام وتلميذُه ابنُ كثير هذا الحديث بلفظ: «**عَجِبَ رَبُّنَا**» بدل «**ضَحِكَ**»، والوارد في ألفاظ الحديث الَّتي بين أيدينا هو لفظ: «**ضَحِكَ**» وليس: «**عَجِبَ**»، وفي هذا يقول العلَّامةُ الألباني: «قال ابنُ كثير في تفسير سورة البقرة: وفي حديث أبي رزين: «**عَجِبَ ربُّك من قُنُوطِ عبادِه وقُرْبِ غَيْثِه، فَيَنْظُرُ إليهِمْ قَنِطِينَ، فَيَظَلُّ يَضْحَكُ يَعْلَمُ أَنَّ فَرَجَهُمْ قَرِيبٌ**» الحديث، ولم أره بهذا اللَّفظ، فالظَّاهر أنَّه رواه بالمعنى، والله أعلم» [«السِّلسلة الصَّحيحة» (٦/ ٧٣٨)].

(١) يقول شيخُ الإسلام تعليقًا على هذا الحديث: «فجعل الأعرابي بصحَّة فطرته ضحكَه دليلًا على إحسانه وإنعامِه، فدلَّ على أنَّ هذا الوصف مقرون بالإحسان المحمود وأنَّه من صفات الكمال» [«مجموع الفتاوى» (٦/ ١٢١)].

(٢) يُنظر في دفع هذه التَّأويلات: «الاختلاف في اللَّفظ» (ص٣٩)، «النَّقض على المريسي» (٢/ ٧٧١) وما بعدها، «الحجَّة في بيان المحجَّة» (١/ ٤٢٩)، «إبطال التَّأويلات» (١/ ٢١٨)، «مجموع الفتاوى» (٦/ ١٢١)، «حاشية السِّندي على سنن ابن ماجه» =

مَنْ رَضِيَ لنفسِه أن يَسِيرَ في رَكْبِ الصَّحْبِ الأخيارِ ومَنْ تَبِعَهم بإحسانٍ؛ لأنَّ منهجَهم هو الأعلَمُ والأحكمُ والأسلمُ[1].

◉ **الفرع الثَّالث:**

المسائل المتعلِّقة بتوحيد الأسماء والصِّفات:

أذكُرُ ضمنَ هذا الفرعِ مسألَتَيْن عظيمَتَيْن: الأولى متعلِّقةٌ بكرسيِّ الرَّحمن ـ جلَّ في علاه ـ، والثَّانية متعلِّقةٌ برؤيةِ الله تعالى يومَ القيامة، وسبب ذكري لهاتين المسألتَيْن في المباحث المتعلِّقة بتوحيد الصِّفات هو أنَّه:

بالنِّسبة للكرسيِّ؛ فإنَّه مُتعلِّقٌ بصفة استواء الله عَزَّوَجَلَّ على عرشِه؛ إذ من المعلوم أنَّ الكرسيَّ هو الَّذي يكون بين يدي عرشِ الرَّحمن كما سيأتي في بعض الآثار.

وبالنِّسبة للرُّؤيةِ؛ فإنَّ مَنْ نفى صفاتِ الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ وبالخصوص صفة

= (١/ ١١٧)، وقد ذكر ابن بطَّة في «الإبانة» كما في المختار منه (٣/ ١١١)، وأبو يعلى في «إبطال التَّأويلات» (١/ ٢١٧) عن الإمام أحمد أنَّه سُئل عن عبد الله التَّيمي فقال: «هو صدوق، وقد كَتَبْتُ عنه شيئًا من الرَّقائق، ولكن حُكِيَ عنه أنَّه ذُكِرَ الضَّحكُ فقال: مثلُ الزَّرعِ إذا ضحك، وهذا كلامُ الجهميَّة».

(١) يُنظر في إثبات هذه الصِّفة «النَّقض على المريسي» (٢/ ٧٦٩)، «السُّنَّة» لابن أبي عاصم (١/ ٣٨٢)، «التَّبصير في معالم الدِّين» (ص١٣٦و١٤٥)، «الإبانة» لابن بطَّة كما في المختار منه (٣/ ٩١)، «التَّوحيد» لابن منده (٣/ ١٩٧)، «عقيدة السَّلف وأصحاب الحديث» للصَّابوني (ص٣٩)، «إبطال التَّأويلات» (١/ ٢١١)، «الأربعين في دلائل التَّوحيد» (ص٦٩)، «شرح السُّنَّة» للبغوي (١/ ١٢٨)، «الحجَّة في بيان المحجَّة» (١/ ٤٢٩)، «لمعة الاعتقاد» (ص١٧٦).

العلوِّ والاستواء اسْتَلْزَمَ عليه ـ في مذهبه الباطل ـ نفيُ الرُّؤية أيضًا.

○ **الفقرة الأولى:**

كرسيُّ الله عَزَّوَجَلَّ:

إنَّ كرسيَّ الله عَزَّوَجَلَّ من الأمور الغيبيَّةِ الَّتي يجب على المؤمن المُوحِّدِ الإيقانُ والتَّسليمُ بها من غير أن يَخُوضَ في الكيفيَّةِ والحقيقةِ، شأنُها شأنُ العرشِ، واللَّوحِ المحفوظِ، والبيتِ المعمورِ، وغير ذلك من أمور الغيب.

وقد أثبت الشَّيخُ ابنُ أبي زيد كرسيَّ الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى حيثُ قال: «وأنَّ له كرسيًّا كما قال سبحانه: ﴿وَسِعَ كُرْسِيُّهُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ﴾ [البَقَرَة: ٢٥٥]، وبما جاءت به الأحاديث.»[(١)].

فالكرسيُّ ـ إذن ـ ثابتٌ بكتاب الله وسنَّة رسوله ﷺ.

▣ **الأدلَّة الشَّرعيَّة على ذلك:**

أ ـ من الكتاب العزيز:

قال عزَّ من قائل ـ في أعظم آيةٍ في كتابه الحكيم ـ: ﴿وَسِعَ كُرْسِيُّهُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ﴾ [البَقَرَة: ٢٥٥]، وسيأتي في السُّنَّة ما ورد عن ابن عبَّاس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا في تفسيرِها وبيانِها.

ب ـ من السُّنَّةِ النَّبويَّةِ: ورَدَ ذكرُه في بعض الأحاديثِ الصَّحيحةِ والآثارِ السَّلفيَّةِ.

---

(١) «الجامع» (ص١٤١).

فعن أبي ذرٍّ رضي الله عنه عن النَّبيِّ ﷺ ـ في حديثٍ مُطَوَّلٍ ـ وفيه: «**يَا أَبَا ذَرٍّ! مَا السَّمَاوَاتُ السَّبْعُ مَعَ الكُرْسِيِّ إِلَّا كَحَلْقَةٍ مُلْقَاةٍ بِأَرْضٍ فَلَاةٍ، وَفَضْلُ العَرْشِ عَلَى الكُرْسِيِّ كَفَضْلِ الفَلَاةِ عَلَى الحَلَقَةِ**»[1].

وعن ابن عبَّاس رضي الله عنهما[2] في قوله تعالى: ﴿وَسِعَ كُرْسِيُّهُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ﴾ [البقرة: ٢٥٥]، أنَّه قال: «الكرسيُّ موضِعُ القَدَمَيْن، والعرشُ لا يقدِّره إلَّا اللهُ عَزَّ وَجَلَّ»[3].

---

(١) رواه محمَّد بن أبي شيبة في «العرش» برقم (٥٨)، والطَّبري في «تفسيره» (٣/ ١٦) برقم (٤٥٢٢) وابن حبَّان (٢/ ٧٦ الإحسان) برقم (٣٦١)، والبيهقي في «الأسماء» برقم (٨٦١)، وقال عقبه: «تفرَّد به يحيى بن سعيد السَّعدي، وله شاهد بإسناد أصحَّ»، وقد صحَّحه بمجموع طرقه الألباني في «الصَّحيحة» (١/ ٢٢٣) برقم (١٠٩).

(٢) هو البحر الحبر أبو العبَّاس عبد الله بنُ عبَّاس ابنُ عمِّ النَّبيِّ ﷺ، وُلِدَ قبل الهجرة بثلاث سنين، حدَّث عن النَّبيِّ ﷺ وعن عمر وعلي وخلقٍ، وقرأ على أُبَيٍّ وزَيْدٍ، قرأ عليه مجاهد وروى عنه وكذا عكرمة وطاووس وغيرهما، دعا له النَّبيُّ ﷺ بالفقه في الدِّين وبتعلُّم تفسير القرآن، مات سنة (٦٧) وقيل (٦٨)؛ «الاستيعاب» (٣/ ٦٦)، «السِّير» (٣/ ٣٣١).

(٣) أخرجه الدَّارمي في «النَّقض على المريسي» (١/ ٣٩٩)، وابن خزيمة في «التَّوحيد» (١/ ٢٤٨) برقم (١٥٤)، وابن أبي حاتم في «تفسيره» (٢/ ٤٩١) برقم (٢٦٠١)، والطَّبراني في «الكبير» (١٢/ ٣١) برقم (١٢٤٠٤)، وابن بطَّة كما في «الرَّدِّ على الجهميَّة» كما في المختار منه (٣/ ٣٣٧) برقم (٢٦٩)، وابن أبي زمنين في «أصول السُّنَّة» برقم (٣٧)، والحاكم (٢/ ٣٣٨) برقم (٣١٧٥)، والهروي في «الأربعين في دلائل التَّوحيد» برقم (١٤)، والأثر صحَّحه الحاكم وأورده الذَّهبي في «العلو» (١/ ٥٩٧)، وقال: «رواته ثقات»، وقال الهيثمي في «المجمع» (٦/ ٣٢٣): «رجالُه رجالُ الصَّحيح» وصحَّحه الألباني في «مختصر العلو» (ص١٠٢).

تنبيه: وأمَّا ما يُروى عن ابن عبَّاس في تفسير الكرسيِّ بالعلم فلا يَصِحُّ سندًا ومتنًا. =

وهذا الأثرُ له حكمُ الرَّفعِ إلى النَّبيِّ ﷺ لأنَّه ـ كما هو معلومٌ ـ ليس هذا ممَّا يُقَالُ من جهةِ الرَّأي والاجتهاد، وبالخصوص أنَّه قد ورد مثلُه عن بعض الصَّحابة الآخرين كأبي موسى الأشعري وغيرِه[1].

فكرسيُّ الله هو موضِعُ قَدَمَيْه عَزَّوَجَلَّ، وهو دونُ العرش العظيم[2].

○ **الفقرة الثَّانية:**

رؤية المؤمنين لربِّهم سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى:

١ـ رؤية الله يومَ القيامة:

إنَّ رؤيةَ الله عَزَّوَجَلَّ يومَ القيامة مِنْ أَعْظَمِ المسائل الَّتي تميَّز بها أهلُ الحديث عن غيرهم من الفِرَقِ والمذاهب مثلُها مثلُ مسألةِ كلام الله واستوائه على عرشه.

وهذه المسألةُ كما يقول عنها بعضُ الأئمَّةِ: «مِنْ أَشْرَفِ مسائلِ أصول الدِّين وأجلِّها، وهي الغايةُ الَّتي شمَّر إليها المُشَمِّرون، وتنافس المتنافسون، وحُرِمَها الَّذين هم عن ربِّهم محجوبون، وعن بابه مردودون»[3]، ولأجل ذا

= وينظر تفصيل ذلك في «النَّقض على المريسي» (١/ ٤١١)، «الرَّدُّ على الجهميَّة» لابن منده (ص٤٨)، «تهذيب اللُّغة» (١٠/ ٥٤)، «لسان العرب» (٦/ ١٩٤)، «مجموع الفتاوى» (٦/ ٥٨٤)، «الفتح» لابن حجر (٨/ ٥٩)، «عمدة التَّفسير عن الحافظ ابن كثير» لأحمد شاكر (١/ ٣١٢)، «السِّلسلة الصَّحيحة» (١/ ٢٢٦).

(١) يُنظَر «تفسير القرطبي» (٢/ ٢٧٨)، «شرح الطَّحاويَّة» لابن أبي العزِّ (ص٢٨٠)، «الفتح» لابن حجر (٨/ ٥٩)، «أقاويل الثِّقات» (ص١١٦).

(٢) كما في أثر ابن مسعود المُتقدِّم (ص٩٤).

(٣) «شرح الطَّحاويَّة» لابن أبي العزِّ (ص١٨٩).

قرَّرها أئمَّةُ أهلِ الحديث في كُتُبِهم مخالفةً منهم لأهل البدع والضَّلال ممَّن أنكروا ذلك كالخوارج والجهميَّة والمعتزلة[(١)].

وهذا الشَّيخُ ابنُ أبي زيد ـ بدوره ـ يَنُصُّ عليها ويقرِّرُها فيقولُ ـ بَعْدَ أن ذَكَرَ خلقَ الجنَّة للمؤمنين ـ: «وأَكْرَمَهُمْ فيها بالنَّظر إلى وجهِه الكريم»[(٢)].

---

(١) ينظر «المختصر في أصول الدِّين» (ص٢٢٠)، «شرح الأصول الخمسة» (ص٢٣٢) كلاهما للقاضي عبد الجبَّار، «شرح عقيدة ابن أبي زيد» للقاضي عبد الوهَّاب (ص٩٠)، «شرح البخاري» لابن بطَّال (١٠/ ٤٦٠)، «الفِصَل في الملل» (٣/ ٧)، «شرح الطَّحاويَّة» لابن أبي العزِّ (ص١٨٩)، «الفتح» لابن حجر (١٥/ ٣٨٧).

تنبيه: أمَّا الأشاعرة فاضطربوا فيها كما اضطربوا في بعض المسائل الأخرى، فهم مع إثباتهم للرُّؤية ظاهرًا إلَّا أنَّهم نَفَوْها باطنًا، فقالوا أنَّ الله يُرى لكن من غير مقابَلةٍ أو جهة، وهذا من أجل إلزام المعتزلة لهم لاشتراكهم مع هؤلاء في نفي العلوِّ فكان لزامًا عليهم نفيُ الرُّؤية، ونتيجةَ هذا الاضطرابِ أَوَّلَها بعضُهم بالعلم، قال الرَّازي في كتابه «أساس التَّقديس» (ص٩٦): «والكراميَّة قالوا: لكنَّه مرئيٌّ، فوجب أن يكون في الجهة، وأصحابُنا ـ رحمهم الله ـ نازعوا في هذه المقدِّمة وقالوا: لا نسلِّم أنَّ كلَّ مرئيٍّ فإنَّه مختصٌّ بالجهة، بل لا نزاع في أنَّ الأمرَ في الشَّاهد كذلك».

ينظر «مُحصَّل أفكار المتقدِّمين والمتأخِّرين» (ص١٨٩)، قال شيخُ الإسلام: «فلهذا صار الحُذَّاق من متأخِّري الأشعريَّة على نفي الرُّؤية وموافقةِ المعتزلة، فإذا أطلقوها موافقةً لأهل السُّنَّة فسَّروها بما تُفَسِّرُها به المعتزلةُ وقالوا: النِّزاع بيننا وبين المعتزلة لفظيٌّ» «الدَّرء» (١/ ٢٥٠)، وقال أيضًا: «وفسَّروا الرُّؤية بمزيد علمٍ لا ينازعهم فيه المعتزلةُ» «الدَّرء» (٧/ ٢٣٧)، وينظر لمزيد من الرَّدِّ عليهم: «حوار مع أشعري» للدُّكتور محمَّد ابن عبد الرَّحمن الخميِّس (ص٩٣) وما بعدها (طبع مكتبة المعارف ـ الرِّياض ـ ط١/ ١٤٢٦ـ ٢٠٠٥).

(٢) «الرِّسالة» (ص٥٩).

وقال أيضًا ـ مُوضِّحًا ومُفصِّلًا ـ: «وأنَّ اللهَ سبحانه يراه أولياؤه في المعاد بأبصار وجوههم لا يُضامُّون في رؤيَتِه، كما قال اللهُ عَزَّوَجَلَّ في كتابه وعلى لسان نبيِّه، قال الرَّسولُ ﷺ في قولِ الله سبحانه: ﴿لِّلَّذِينَ أَحْسَنُوا۟ ٱلْحُسْنَىٰ وَزِيَادَةٌ﴾، قال: الحسنى الجنَّة، والزِّيادةُ النَّظرُ إلى وجه الله تعالى»[(١)].

لقد تضمَّنَتْ هاتين الفِقرَتَيْن إثباتَ رؤيةِ المؤمنين لربِّهم عَزَّوَجَلَّ في عرَصَاتِ يومِ القيامة وبعد دخولهم الجنَّة، وقد دلَّ على هذا كتابُ الله وسنَّةُ رسوله ﷺ بَلْهَ إجماعُ السَّلف من الصَّحابة والتَّابعين.

◙ الأدلَّة الشَّرعيَّة على ذلك:

أ ـ من الكتاب العزيز: عدَّةُ آياتٍ منها:

قولُه ـ جلَّ وعلا ـ: ﴿لِّلَّذِينَ أَحْسَنُوا۟ ٱلْحُسْنَىٰ وَزِيَادَةٌ﴾ [يُونُس: ٢٦].

فالحسنى الجنَّةُ، والزِّيادةُ هي النَّظر إلى وجه الله تعالى؛ كما جاء في بعضِ الأحاديث ـ الآتية ذكرُها ـ وكما ورد أيضًا عن جمعٍ من الصَّحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُم[(٢)].

وقولُه أيضًا: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ ﴿٢٢﴾ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ ﴿٢٣﴾﴾ [سُورَةُ القِيَامَةِ].

---

(١) «الجامع» (ص١٤١)، وقد نقل فيه عن الإمام مالك استدلاله بآيتي القيامة والمطفِّفين على إثبات الرُّؤية (ص١٥٥ ـ ١٥٦).

(٢) ينظر «الرَّدُّ على الجهميَّة» للدَّارمي (ص١١٧)، «السُّنَّة» لابن أبي عاصم (١/ ٣٣١)، «السُّنَّة» لعبد الله بن أحمد (١/ ٢٥٦)، «التَّوحيد» لابن خزيمة (١/ ٤٥٠)، «الشَّريعة» (٢/ ٩٩٤)، «شرح أصول الاعتقاد» (٣/ ٥٠٧)، «التَّمهيد» لابن عبد البرِّ (٧/ ١٥٦)، «تفسير ابن كثير» (٤/ ١٥٥).

أي: وجوهٌ يومئذٍ حسنةٌ من الجمالِ تَنظُرُ إلى ربِّها بأعيُنِ رَأْسِها؛ فإنَّ النَّظرَ إذا عُدِّيَ بـ«إلى» فالمقصود به نظرُ العين لا غير[1].

وقولُه أيضًا: ﴿كَلَّآ إِنَّهُمۡ عَن رَّبِّهِمۡ يَوۡمَئِذٖ لَّمَحۡجُوبُونَ ١٥﴾ [المطففين]، فدلَّت الآية بمفهومِ المخالفةِ أنَّ المؤمنين يَرَوْنَ ربَّهم عَزَّوَجَلَّ، ولهذا لَمَّا سُئِلَ الإمامُ مالكٌ: هل يَرَى المؤمنون ربَّهم يومَ القيامة؟ فقال: «لَوْ لم يَرَ المؤمنون ربَّهم يومَ القيامةِ لم يُعَيِّرِ اللهُ الكفَّارَ بالحجاب»[2].

وقال الإمامُ الشَّافعي: «فلَمَّا أن حُجِبُوا هؤلاء في السَّخط كان في هذا دليلٌ على أنَّهم يَرَوْنَه في الرِّضا»[3].

ب ـ من السُّنَّة النَّبويَّة: الأحاديثُ في ذلك كثيرةٌ جدًّا بلغت حدَّ التَّواتُر كما قرَّر ذلك كثيرٌ من الأئمَّة[4]:

فمنها ما جاء في حديثٍ أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: قال أُناسٌ: يا

---

(١) ينظر «الإبانة» للأشعري (ص٧٠)، «شرح عقيدة ابن أبي زيد» للقاضي عبد الوهَّاب (ص٩٣)، «الاعتقاد» للبيهقي (ص١٢٦)، «شرح الطَّحاويَّة» لابن أبي العزِّ (ص١٨٩)، «الفتح» لابن حجر (١٥/ ٣٨٧).

(٢) أخرجه اللَّالكائي(٣/ ٥١٨) برقم (٨٠٨).

(٣) أخرجه اللَّالكائي (٣/ ٥٦٠) برقم (٨٨٣)، والبيهقي في «الاعتقاد» (ص١٤٤) والهكَّاري في «اعتقاد الشَّافعي» (ص١٨).

(٤) يُنظَر «شرح عقيدة ابن أبي زيد» للقاضي عبد الوهَّاب (ص٩٢)، «حادي الأرواح إلى بلاد الأفراح» لابن القيِّم (ص٣٠٥)، «تفسير ابن كثير» (٨/ ١٧٨)، «شرح الطَّحاويَّة» لابن أبي العزِّ (ص١٩٣).

رسولَ الله! هل نرى ربَّنا يومَ القيامة؟ فقال: «**هَلْ تُضَارُّونَ فِي الشَّمْسِ لَيْسَ دُونَهَا سَحَابٌ؟**» قالوا: لا يا رسولَ الله، قال: «**هَلْ تُضَارُّونَ فِي القَمَرِ لَيْلَةَ البَدْرِ لَيْسَ دُونَهُ سَحَابٌ**»، قالوا: لا يا رسولَ الله، قال: «**فَإِنَّكُمْ تَرَوْنَهُ يَوْمَ القِيَامَةِ كَذَلِكَ**»[(١)].

وفي الحديث تشبيهٌ للرُّؤية بالرُّؤية لا المرئيِّ بالمرئيِّ؛ فإنَّ اللهَ ـ جلَّ وعلا ـ لا شبيهَ له ولا نظير[(٢)].

وعن صُهَيْبٍ رضي الله عنه عن النَّبيِّ ﷺ قال: «**إِذَا دَخَلَ أَهْلُ الجَنَّةِ الجَنَّةَ يَقُولُ اللهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: تُرِيدُونَ شَيْئًا أَزِيدُكُمْ، فَيَقُولُونَ: أَلَمْ تبيِّضْ وُجُوهَنَا، أَلَمْ تُدْخِلْنَا الجَنَّةَ وَتُنَجِّنَا مِنَ النَّارِ؟ قَالَ: فَيَكْشِفُ الحِجَابَ فَمَا أُعْطُوا شَيْئًا أَحَبَّ إِلَيْهِمْ مِنَ النَّظَرِ إِلَى رَبِّهِمْ عَزَّ وَجَلَّ**»، ثُمَّ تَلَا هَذِهِ الآيَةَ: ﴿لِّلَّذِينَ أَحْسَنُوا۟ ٱلْحُسْنَىٰ وَزِيَادَةٌ﴾ [يونس: ٢٦][(٣)].

وعن جرير بن عبد الله البجلي رضي الله عنه قال: كنَّا جُلُوسًا عند رسول الله ﷺ فنظرَ إلى القمرِ ليلةً ـ يعني البدر ـ فقال: «**إِنَّكُمْ سَتَرَوْنَ رَبَّكُمْ، كَمَا تَرَوْنَ**

---

(١) رواه البخاري في كتاب «التَّوحيد» باب قول الله تعالى: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ ﴿٢٢﴾ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ ﴿٢٣﴾﴾ (١٥/ ٣٨١ ـ فتح) برقم (٧٤٣٩)، ومسلم في كتاب «الإيمان» (١/ ١٦٧) برقم (١٨٣).
وقد وردت للحديث رواياتٌ أخرى كـ: «**تُضَامون**» بالتَّشديد والتَّخفيف.
يُنظَر «الفتح» لابن حجر (١٥/ ٣٨٩).

(٢) يُنظَر «عقيدة السَّلف» (ص٧٦)، «الاعتقاد» للبيهقي (ص١٣٧)، «لمعة الاعتقاد» (ص١٨٤)، «الاعتقاد الخالص» (ص٣٣).

(٣) رواه مسلم في «كتاب الإيمان» (١/ ١٦٣) برقم (١٨١).

هَذَا القَمَرَ، لَا تَضَامُّونَ فِي رُؤْيَتِهِ، فَإِنِ اسْتَطَعْتُمْ أَنْ لَا تُغْلَبُوا عَلَى صَلَاةٍ قَبْلَ طُلُوعِ الشَّمْسِ وَقَبْلِ غُرُوبِهَا فَافْعَلُوا» ثمَّ قرأ: ﴿وَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ قَبْلَ طُلُوعِ ٱلشَّمْسِ وَقَبْلَ غُرُوبِهَا﴾ [سُورَةُ طه][1].

ففي هذه الأحاديث الثَّابتةِ الصَّحيحةِ دليلٌ قويٌّ لأهل الحديث في هذه المسألةِ العظيمةِ[2].

---

(١) رواه البخاري في «كتاب الصَّلاة» باب فضل صلاة العصر (٢/ ٤٥ ـ فتح) برقم (٥٥٤)، ومسلم في «كتاب المساجد» ومواضع الصَّلاة برقم (٦٣٣).

(٢) يُنظَر «اعتقاد الشَّافعي» (ص١٥ و١٨)، «أصول السُّنَّة» للإمام أحمد (ص٢٢)، «عقيدة أبي حاتم وأبي زرعة الرَّازيين» (ص١٣٣)، «الرَّدُّ على الجهميَّة» للدَّارمي (ص١٠٢)، و«النَّقض على المريسي» (٢/ ٨١١) كلاهما للدَّارمي، «السُّنَّة» لابن أبي عاصم (١/ ٣٠٦)، «السُّنَّة» لعبد الله بن أحمد (١/ ٢٦٣)، «التَّبصير في معالم الدِّين» (ص١٣٨ و١٤٩)، «التَّوحيد» لابن خزيمة (١/ ٤٣٧)، «العقيدة الطَّحاويَّة» (ص٢٩)، «شرح السُّنَّة» للبربهاري (ص٥٩)، «الشَّريعة» (٢/ ٩٧٨)، «اعتقاد أهل السُّنَّة» (ص٤٢)، «أصول السُّنَّة» لابن أبي زمنين (ص١٢٠)، «الإبانة» لابن بطَّة كما في المختار منه (٣/ ١)، «شرح أصول الاعتقاد» (٣/ ٥٠٣)، «التَّمهيد» لابن عبد البرِّ (٧/ ٥٣)، «الأصول المجرَّدة» (ص٤٢)، «الانتصار» (٢/ ٦٣٦)، «لمعة الاعتقاد» (ص١٨٤)، «الاقتصاد في الاعتقاد» (ص١٢٥)، «حادي الأرواح» (ص٣٠٤)، «تفسير ابن كثير» (٨/ ٧٨)، «العقائد السَّلفيَّة» (١/ ٢٥٤).

وقد ألَّف بعضُ الأئمَّة كتبًا مفردة في هذا الباب العظيم، فمن ذلكم:

ـ «كتاب الرُّؤية» للحافظ الدَّارقطني (ت٣٨٥هـ)، (طبع بتحقيق إبراهيم العلي وأحمد الرِّفاعي، عن مكتبة المنار ـ الأردن ـ ط الأولى: ١٤١١ هـ ـ ١٩٩٠م) ولا يلتفت إلى من طَعَنَ في صحَّة نسبة الكتاب للدَّارقطني كالجهمي الأردني المسمَّى بـ: حسن السَّقَّاف، كما في تحقيقة لـ«دفع شبه التَّشبيه» لابن الجوزي.

٢ ـ رؤيةُ الله في المنامِ:

بعدَ أن ذكرتُ مسألةَ رؤيةِ الله على الحقيقةِ والَّتي لا تكون إلَّا يومَ القيامة، أذكرُ مسألةً أخرى متفرِّعةً عنها وهي: **رؤيةُ الله تعالى في المنام**.

والشَّيخُ ابن أبي زيد يَنُصُّ على جوازِ وقوع هذه الرُّؤية، فقد جاء في «المعيار المعرب»[(١)] أنَّه كان بالقيروان رجلٌ صالحٌ يقول: رأيتُ فلانًا وكلَّمني فلانٌ لأشياء تَنفُرُ منها العقول، فكان ابن أبي زيد إذا ذُكِرَ له ذلك يقول: نعم يَصِحُّ ما قال، فإن رأى ذلك في المنام فيُرَى في المنام أَكْثَرُ من هذا، فقيل له يومًا قال: رَأَيْتُ الباري تعالى، فقال الشَّيخُ: هذا عظيمٌ، ولكن ذلك في المنام، كان ويصحُّ أن يَرَى الإنسانُ الباري تعالى في المنام».

وهذه الحكايةُ الَّتي نقلتُها آنِفًا تدلُّ على تجويزه: للرُّؤية المناميَّةِ، ولكنَّ هذه الأخيرةَ ليست برؤيةٍ حقيقيَّةٍ كما تكون في اليَقَظَةِ، وإنَّما هي رُؤيَةٌ مناميَّةٌ يُرَى اللهُ فيها على صُوَرٍ مُختَلِفَةٍ تَختَلِفُ بحسب قوَّة إيمانِ الرَّائي ونقصِه[(٢)].

ويُستدَلُّ لها بما رواه معاذُ بنُ جبلٍ عن النَّبيِّ ﷺ أنَّه قال: «**أَمَا إِنِّي سَأُحَدِّثُكُمْ مَا حَبَسَنِي عَنْكُمُ الغَدَاةَ أَنِّي قُمْتُ مِنَ اللَّيْلِ فَتَوَضَّأْتُ فَصَلَّيْتُ مَا قُدِّرَ**

---

(١) (٢/ ٣٩٢ و٤٤٢) للونشريسي والَّذي نقله عن المازَري في تعليقه على أحاديث ابن الجوزي.

(٢) يُنظَر «إبطال التَّأويلات» (١/ ١٢٧)، «شرح السُّنَّة» للبغوي (١٢/ ٢٢٧)، «إكمال المعلم» (٧/ ٢٢٠)، «منهاج السُّنَّة النَّبويَّة في نقض كلام الشِّيعة القدريَّة» (٥/ ٣٨٤)، و«مجموع الفتاوى» (٣/ ٣٩٠) كلاهما لشيخ الإسلام، «الفتح» لابن حجر (١٤/ ٤١٦).

لِي فَنَعِسْتُ فِي صَلَاتِي فَاسْتَثْقَلْتُ، فَإِذَا أَنَا بِرَبِّي تَبَارَكَ وتَعَالَى فِي أَحْسَنِ صُورَةٍ»[1].

يقولُ شيخُ الإسلام ابن تيمية: «فالإنسان قد يَرَى ربَّه في المنام ويخاطبُه، فهذا حقٌّ في الرُّؤيا،ولا يجوزُ أن يُعتقَدَ أنَّ اللهَ في نَفسِه مثلُ ما رأى في المنام؛ فإنَّ سائرَ ما يُرَى في المنام لا يَجِبُ أن يكونَ مُماثِلًا، ولكن لا بُدَّ أن تكونَ الصُّورةُ الَّتي رآها فيها مناسبةٌ ومشابهةٌ لاعتقاده في ربِّه، فإن كان إيمانِه واعتقادِه حقًّا أُتِيَ من الصُّوَرِ وسَمِعَ من الكلام ما يُنَاسِبُ ذلك، وإلَّا كان بالعكس.

قال بعض المشايخ: إذا رأى العبدُ ربَّه في صورة، كانت تلك الصُّورةُ حِجابًا بينه وبين الله، وما زال الصَّالحون وغيرُهم يَرَوْنَ ربَّهم في المنام ويخاطِبُهم، وما أظنُّ عاقلًا يُنكِرُ ذلك؛ فإنَّ وجودَ هذا ممَّا لا يمكن دفعُه»[2].

❋ ❋ ❋

(١) رواه التِّرمذي في «كتاب التَّفسير» باب ومن سورة ص (٩/ ٨٧ تحفة) برقم (٣٢٣٥)، وأحمد (٣٦/ ٤٢٢) برقم (٢٢١٠٩)، والطَّبراني في «الكبير» (٢٠/ ١٠٩) برقم (٢١٦)، قال التِّرمذي: «هذا حديثٌ حسنٌ صحيحٌ»، ثمَّ نقل عن شيخه البخاري تصحيحَ هذا الحديث، وصحَّحه الألباني في «صحيح التِّرمذي» (٣/ ٣١٨) برقم (٣٢٣٥)، والحديث قد شرحه الحافظ ابن رجب الحنبلي في رسالة مُفرَدة أسماها: «اختيار الأَوْلَى في شرح اختصام الملأ الأعلى» طبع ضمن «مجموع رسائل ابن رجب» (٤/ ٥)، بتحقيق طلعت الحلواني، طبع دار الفاروق الحديثة ـ القاهرة ـ ط الأولى: ١٤٢٥ هـ ـ ٢٠٠٤م).

(٢) «بيان تلبيس الجهميَّة» (١/ ٣٢٦).

▣ المبحث الثَّاني: الإيمان بملائكة الله ورُسُلِه

بعد تعرُّضي للمبحث المُطَوَّل المُتعلِّق بالإيمان بالله، أردَفْتُ ذلك بذكر مَبحَثِ الإيمان بالملائكة والرُّسُلِ كما جاء ترتيبُهم في نصِّ حديث جبريل المشهور.

⊡ المطلب الأوَّل: الإيمان بالملائكة

إنَّ الإيمانَ بملائكةِ الله تعالى أحدُ أركانِ الإيمانِ الأساسيَّةِ، فلا يَصِحُّ إيمانُ عبدٍ إلَّا بالتَّصديق بوجودهم وعدمِ إنكارِ ذلك.

قال تعالى: ﴿لَّيْسَ ٱلْبِرَّ أَن تُوَلُّوا۟ وُجُوهَكُمْ قِبَلَ ٱلْمَشْرِقِ وَٱلْمَغْرِبِ وَلَٰكِنَّ ٱلْبِرَّ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةِ وَٱلْكِتَٰبِ وَٱلنَّبِيِّۦنَ﴾ [البقرة: ١٧٧].

وقال أيضًا: ﴿وَمَن يَكْفُرْ بِٱللَّهِ وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ وَكُتُبِهِۦ وَرُسُلِهِۦ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَٰلًۢا بَعِيدًا ﴿١٣٦﴾﴾ [سورة النساء].

وقد جاء ذكرُهم في حديث جبريل الطَّويل والَّذي فيه قوله: «فَأَخْبِرْنِي عَنِ الإِيمَانِ، قَالَ: «**أَنْ تُؤْمِنَ بالله وَمَلَائِكَتِهِ وَكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ وَاليَوْمِ الآخِرِ وَتُؤْمِنَ بِالقَدَرِ خَيْرِهِ وَشَرِّهِ**»، قَالَ: صَدَقْتَ»[١].

والملائكة هم خلقٌ من خلقِ الله تعالى مُسخَّرون لطاعته مُوَكَّلُون

(١) سبق تخريجه (ص١٢٠).

بشؤون مُلْكِه، وقد خُلِقُوا من نُورٍ، وهم لا يُوصَفُونَ بذكورَةٍ أو أنوثةٍ، و لا بأكلٍ أو شربٍ، وهم عَظِيمُو الخِلقَةِ عظيمو العَدَدِ[1].

يدلُّ لعظم خِلقَتِهم ما جاء عن جابر بن عبد الله رضي الله عنه عن النَّبيِّ ﷺ قال: «**أُذِنَ لِي أَنْ أُحدِّثَ عَنْ مَلَكٍ مِنَ مَلَائِكَةِ اللهِ مِنْ حَمَلَةِ العَرْشِ، إِنَّ مَا بَيْنَ شَحْمَةِ أُذُنِهِ إِلَى عَاتِقِهِ مَسِيرَةَ سَبْعِ مِئَةِ عَامٍ**»[2].

كما يَدُلُّ لعظم عَدَدِهم حديثُ مالك بن صَعْصَعَة ـ في مَسْرَى النَّبيِّ ﷺ ـ وفيه: «**ثُمَّ رُفِعَ لِي البَيْتُ المَعْمُورُ فَقُلْتُ: يَا جِبْرِيلُ مَا هَذَا؟ قَالَ: هَذَا البَيْتُ المَعْمُورُ، يَدْخُلُهُ كلَّ يَوْمٍ سَبْعُونَ أَلْفَ مَلَكٍ، إِذَا خَرَجُوا مِنْهُ لَمْ يَعُودُوا فِيهِ آخِرَ مَا عَلَيْهِمْ**»[3].

والشَّيخُ ابنُ أبي زيد لم يَنُصَّ على أسماءِ كلِّ الملائكة ولكنَّه اقتصر على ذكر صِنفَيْن اثنَيْن هما: الحَفَظَةُ الكاتِبُون ومَلَكُ الموت.

---

(١) يُنظَر «شرح الطَّحاويَّة» لصالح آل الشِّيخ (١/ ٦٦٣)، وللدُّكتور عمر سليمان الأشقر مؤلَّف مفرد أسماه: «عالم الملائكة الأبرار»، (طبع دار النَّفائس ـ الأردن ـ ط التَّاسعة: ١٤١٩ هـ ـ ١٩٩٩م).

(٢) رواه أبو داود في «كتاب السُّنَّة» باب في الجهميَّة برقم (٤٧٢٧)، والبيهقي في «الأسماء والصِّفات» برقم (٨٤٦)، وأورده الذَّهبي في «العلو» وصحَّحه (١/ ٧٤٥) برقم (٢١٣)، وقال الهيثمي في «المجمع» (١/ ٨٠): «ورجاله رجال الصَّحيح»، وقال ابن حجر في «الفتح» (٩/ ٦٦٦): «وإسناده على شرط الصَّحيح»، وصحَّحه الألباني في «الصَّحيحة» (١/ ٢٨٢) برقم (١٥١).

(٣) رواه البخاري في كتاب «بدء الخلق» باب ذكر الملائكة (٦/ ٤٤٥ ـ فتح) برقم (٣٢٠٧)، ومسلم واللَّفظ له في «كتاب الإيمان» (١/ ١٤٥) برقم (١٦٢).

وقد جرى الاقتصارُ على ذكر هَذَيْن الصِّنفَيْن من الملائكة كَثيرٌ من الأئمَّةِ، منهم على سبيل المثال: الإمامُ المحدِّثُ أبو جعفر الطَّحاوي في عقيدتِه المشهورةِ، والإمام ابن أبي زَمَنِين في «أصول السُّنَّة»، والإمام المقرئ أبو عمرو الدَّاني[1] في «الرِّسالة الوافية» رحمة الله على الجميع

◉ الفرع الأوَّل ـ الحَفَظَةُ الكاتِبُون:

نصَّ على ذكرِهم الشَّيخُ ابنُ أبي زيد فقال: «وأنَّ على العباد حفظةً يكتُبون أعمالَهم، ولا يَسقُطُ شيءٌ من ذلك عن عِلْمِ ربِّهم»[2]، وقال أيضًا: «وأنَّ على العباد حَفَظَةً يكتبون أعمالَهم، كما قال ربُّنا تبارك وتعالى في كتابِهِ العزيزِ، ولا يَسقُطُ شيءٌ من ذلك عن علمه»[3].

◘ الأدلَّةُ الشَّرعيَّةُ على ذلك:

لقد جاء ذكرُ هؤلاء الملائكةِ والتَّنصيصُ عليهم في الكتاب والسُّنَّة:

أمَّا من الكتاب: ففي عدَّةِ آيَّاتٍ، منها آيات في ذكرهم صراحةً، ومنها

---

(١) هو أبو عمرو عثمان بن سعيد الدَّاني المعروف بابن الصَّيْرَفي، الإمام الحافظ المُجوِّد المقرئ، رحل إلى المشرق وإلى القيروان وسمع من جماعة؛ منهم ابن أبي زمنين والقابسي وعدَّةٌ، وحدَّث عنه عددٌ كثيرٌ؛ منهم ولده أبو العبَّاس وأبو القاسم الطُّليطِلي، من مصنَّفاته: «الرِّسالة الوافية» و«التَّيسير في القراءات السَّبع»، مات سنة (٤٤٤)، «الدِّيباج المذهَّب» (ص٢٨٨)، «شجرة النُّور» (١/ ١٧٠).

(٢) «الرِّسالة» (ص٦٠).

(٣) «الجامع» (ص١٤٣).

آياتٌ في الإشارة إلى وجودهم:

قال ﷻ: ﴿إِنَّ رُسُلَنَا يَكْتُبُونَ مَا تَمْكُرُونَ ۝٢١﴾ [سُورَةُ يُونُسَ].

وقال أيضًا: ﴿إِذْ يَتَلَقَّى ٱلْمُتَلَقِّيَانِ عَنِ ٱلْيَمِينِ وَعَنِ ٱلشِّمَالِ قَعِيدٌ ۝١٧ مَّا يَلْفِظُ مِن قَوْلٍ إِلَّا لَدَيْهِ رَقِيبٌ عَتِيدٌ ۝١٨﴾ [سُورَةُ قٓ].

وقال أيضًا: ﴿وَإِنَّ عَلَيْكُمْ لَحَٰفِظِينَ ۝١٠ كِرَامًا كَٰتِبِينَ ۝١١﴾ [سُورَةُ الانفِطَارِ].

يَذكُرُ لنا سبحانه أنَّ علينا رُقَبَاءَ حافِظِين يَحفَظُون أعمالَنا ويُحْصُونها علينا[(١)].

قال الإمامُ مجاهد[(٢)]: «يَكتُبَان حتَّى أَنِينَه»[(٣)].

وأمَّا من السُّنَّة: فقد استدلَّ أهلُ العلم بعدَّةِ أحاديث منها:

ما جاء عن أبي هريرة رضي الله عنه أنَّ رسولَ الله ﷺ قال: «**يَتَعَاقَبُونَ فِيكُمْ**

---

(١) «تفسير الطَّبري» (٣٠/ ١١).

(٢) هو أبو الحجَّاج مجاهد بن جبر المكِّي، شيخُ القُرَّاء والمفسِّرين، روى عن ابن عبَّاس فأكثر وروى عن غيره من الصَّحابة، قرأ عليه جماعةٌ منهم ابنُ كثير وأبو عمرو، وحدَّث عنه عكرمة وطاووس وقتادة وغيرهم، قال عنه ابن سعد: «مجاهد ثقةٌ فقيهٌ عالمٌ كثيرُ الحديث»، مات سنة (١٠٢) وقيل غير ذلك، «تهذيب الكمال» (٧/ ٣٧)، «السِّير» (٤/ ٤٤٩).

(٣) أورده ابن أبي زمنين في «أصول السُّنَّة» (ص١٤٧)، وأبو عمرو الدَّاني في «الرِّسالة الوافية» (ص١٤٤)، والسُّيوطي في «الدُّرّ المنثور» (١٣/ ٦٢٧)، وأورده في (١٣/ ٦٢٦) من كلام الإمام مالك بلاغًا.

والخلاف واقعٌ بين العلماء في الملكَيْنِ: هل يكتبان كلَّ ما يصدُر من العبد ثمَّ تبقى الحسناتُ والسَّيِّئاتُ، أم يكتبان فقط ما فيه ثوابٌ وعقابٌ؟

مَلَائِكَةٌ باللَّيْلِ ومَلَائِكَةٌ بالنَّهَارِ، وَيَجْتَمِعُونَ فِي صَلَاةِ الفَجْرِ وَصَلَاةِ العَصْرِ، ثُمَّ يَعْرُجُ الَّذِينَ بَاتُوا فِيكُمْ فَيَسْأَلُهُمْ وَهُوَ أَعْلَم بِهِمْ: كَيْفَ تَرَكْتُمْ عِبَادِي؟ فَيَقُولُونَ: تَرَكْنَاهُمْ وَهُمْ يُصَلُّونَ وَأَتَيْنَاهُمْ وَهُمْ يُصَلُّون»[1].

دلَّ الحديثُ على أنَّ الله تعالى ملائكةً يكتبون أعمالَ بني آدم ويتناوبون العملَ فيما بينهم ثمَّ يصعَدُون إلى علَّامِ الغيوبِ فيسألهم ﷻ ـ و هو أَعلَمُ منهم بعباده ـ فيشهدون بما علموه منهم.

وقد حصل نزاعٌ بين أهلِ العلمِ، هل المقصودُ بالملائكة ـ الَّذين يَتعاقَبُون باللَّيل والنَّهار ـ: الحفظةُ الكاتِبون أم أنَّهم غير ذلك؟ فذهب كثيرٌ من أهل العلم إلى أنَّهم الحفظةُ الكاتِبون، وممَّن ذهب إلى ذلك القاضي عياض: حيث قال: «ويحتمل أن يكون هؤلاء هم الحفظة الكُتَّاب وأنَّ ذلك ممَّا يَخُصُّ كلَّ إنسانٍ، وعليه حَمَلَهُ الأكثرون وهو الأَظْهَرُ»[2]، بينما ذهب فريقٌ من أهل العلم أنَّهم ليسوا بالحَفَظَةِ الكاتِبِينَ، وإنَّما هم ملائكةٌ آخَرُون، وممَّن رجَّح هذا القولَ القرطبي[3]

---

(١) رواه البخاري في كتاب «مواقيت الصَّلاة» باب فضل صلاة العصر (٢/ ٢٢١ ـ فتح) برقم (٥٥٥)، ومسلم في كتاب «المساجد ومواضع الصَّلاة» (١/ ٤٣٩) برقم (٦٣٢).

(٢) «إكمال المعلم» (٢/ ٥٩٨).

(٣) هو ضياء الدِّين أبو العبَّاس أحمد بن عمر الأنصاري القرطبي المالكي المعروف بابن المزيِّن، الفقيه المحدِّث البارع في العربيَّة، سمع من شيوخ المغرب فلقي ابنَ الملجوم الأزدي والتُّجِيبي وابنَ الدَّبَّاغ، كما سمع أيضًا من شيوخ قرطبة، ثمَّ انتقل إلى المشرق واشتهر، وأخذ النَّاس عنه وانتفعوا بكتبه، وقدم مصرَ وحدَّث بها، من تلامذته المفسِّر المشهور أبو عبد الله محمَّد بن أحمد القرطبي وعبد المؤمن المياطي، صنَّف كتاب «المفهم في شرح مسلم» ـ وهو من أجلِّ الكتب ـ و«اختصار الصَّحيحين» وغير ذلك، تُوُفِّي سنة (٦٥٦)، «نفح الطِّيب» =

وابن حجر[(١)] ـ رحمهما الله ـ[(٢)].

وكذلك استدلُّوا بما ورد عن بلال بن الحارث المُزَنِي أنَّه قال: سمِعتُ رسولَ الله ﷺ يقولُ: **«إِنَّ أَحَدَكُمْ لَيَتَكَلَّمُ بالكَلِمَةِ مِنْ رِضْوَانِ الله مَا يَظُنُّ أَنْ تَبلُغَ مَا بَلَغَتْ فَيَكْتُبُ اللهُ بِهَا رِضْوَانَهُ إِلَى يَوْمِ يَلْقَاهُ، وَإِنَّ أَحدكُمْ لَيَتَكَلَّمُ بالكَلِمَةِ مِنْ سَخَطِ الله مَا يَظُنُّ أَنْ تَبْلُغَ مَا بَلَغتْ فَيَكْتُبُ اللهُ عَلَيْهِ بِهَا سَخَطَهُ إِلَى يَوْمِ يَلْقَاهُ»**[(٣)].

= (٢/ ٦١٥)، «الدِّيباج المذهَّب» (ص٦٩)، «البداية والنِّهاية» (١٧/ ٣٨١).

(١) هو شهاب الدِّين أبو الفضل أحمد بن علي الشَّهير بابن حجر العسقلاني الأصل المصري المولِد والمنشأ الشَّافعي المذهب، شيخُ الإسلام حافظُ الدُّنيا، برع في العربيَّة والفقه، وأقبل على طلب الحديث، وسمع الكثيرَ بمصر وغيرها، ورحل فسمع من السِّراج البُلقيني وابنِ المُلقِّن والعراقي ونورِ الدِّين الهيتمي وغيرهم، رحل النَّاسُ إليهم من الأقطار فسمع منه خلقٌ كثيرٌ؛ منهم السَّخاوي ـ الَّذي أفرد شيخَه بترجمة مستقلَّة أسماها: «الجواهر والدُّرر في ترجمة شيخ الإسلام ابن حجر» ـ، من مصنَّفاته: «فتح الباري شرح صحيح البخاري»، و«نخبة الفكَر في مصطلح أهل الأثر» و«تهذيب التَّهذيب» و«تقريب التَّهذيب» و«لسان الميزان» ـ في علم الرِّجال ـ، توفِّي سنة (٨٥٢) «طبقات الحفَّاظ» للسُّيوطي (ص٥٥٢)، «شذرات الذَّهب» (٧/ ٢٧٣)، «البدر الطَّالع» للشَّوكاني (١/ ٦١).

(٢) «المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم» (٢/ ٢٦١)، «الفتح» (٢/ ٢٢٣).

(٣) رواه مالك في «كتاب الجامع» باب ما يؤمر به من التحفُّظ في الكلام برقم (١٨٠٤)، وأحمد (٢٥/ ١٨٠) برقم (١٥٨٥٢)، والتِّرمذي في «كتاب الزُّهد» باب في قلَّة الكلام (٧/ ٢٠ تحفة) برقم (٢٣١٩)، وقال: «هذا حديثٌ حسنٌ صحيحٌ»، وابن ماجه في «كتاب الفتن» باب كفِّ اللِّسان في الفتنة (٢/ ١٣١٢) برقم (٣٩٦٩) وغيرهم، وصحَّحه الألباني في «الصَّحيحة» (٢/ ٥٤٩) برقم (٨٨٨).

فهذه الأدلَّة هي أَبْرَزُ ما استدلَّ به العلماء على إثبات هذين المَلَكَيْن الكرِيمَيْن[1].

⊙ **الفرعُ الثَّاني ـ ملَكُ الموت:**

بعد أن ذكَرَ الشَّيخُ ابنُ أبي زيد صِنفًا من الملائكة وهم الحفظة الكاتِبون، شرَعَ في ذكر مَلَكٍ آخر ألا هو الملَكُ المُوكَّلُ بقبض أرواحِ النَّاس والَّذي ورد تَسمِيَتُه في الشَّرع بمَلَكِ الموت[2].

قال: «وأنَّ ملكَ الموت يَقبِضُ الأرواحَ بإذن ربِّه»[3]، وقال أيضًا: «وأنَّ ملكَ الموتِ يقبِضُ الأرواحَ كلَّها بإذن الله كما قال سبحانه: ﴿قُلْ يَتَوَفَّىٰكُم مَّلَكُ ٱلْمَوْتِ ٱلَّذِى وُكِّلَ بِكُمْ ثُمَّ إِلَىٰ رَبِّكُمْ تُرْجَعُونَ ⑪﴾ [سُورَةُ السَّجْدَةِ]»[4].

---

(١) يُنظَر «العقيدة الطَّحاويَّة» (ص٧١)، «أصول السُّنَّة» لابن أبي زمنين (ص١٤٥)، «شرح عقيدة ابن أبي زيد» للقاضي عبد الوهَّاب (ص١٢٣)، «الرِّسالة الوافية» (ص١٤٤)، «شرح العقيدة الطَّحاويَّة» لابن أبي العزِّ (ص٣٨٨)، «عقيدة التَّوحيد الكبرى» (ص٨١).
وتجدُرُ الإشارةُ ههنا إلى وقوع خلافٍ آخر ـ غير الَّذي ذكرتُه آنِفًا ـ حول كون الحفظة والكتبة شيءٌ واحدٌ أم أنَّ الحفظة غير الكتبة؟
يُنظَر «شرح الطَّحاويَّة» لصالح آل الشَّيخ (٢/ ٩٩٤ ـ ٩٩٥).

(٢) ولا يصحُّ تسميتُه بعَزْرَائيل كما هو مُنتَشِرٌ عند كثيرٍ من النَّاس، وإنَّما هو من الإسرائيليَّات.

(٣) «الرِّسالة» (ص٦٠ ـ ٦١).

(٤) «الجامع» (ص١٤٣).

◙ الأدلَّة الشَّرعيَّة على ذلك:

جاء ذِكْرُ هذا المَلَكِ الكريم باسمِه صريحًا في كتاب الله وسنَّة رسول الله ﷺ.

فمن **الكتاب**: ما اسْتَشْهَدَ به الشَّيخُ ابنُ أبي زيد وهو قولُ الحقِّ جلَّ شأنُه: ﴿قُلْ يَتَوَفَّىٰكُم مَّلَكُ ٱلْمَوْتِ ٱلَّذِى وُكِّلَ بِكُمْ ثُمَّ إِلَىٰ رَبِّكُمْ تُرْجَعُونَ ۝١١﴾ [سُورَةُ السَّجْدَةِ].

أمَّا من **السُّنَّة**: فقد جاء ذكرُه في حديث أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعًا: **«أُرسِلَ مَلَكُ الموتِ إلى مُوسَى ـ عليهما السَّلامُ ـ فلَمَّا جاءَهُ صَكَّهُ فرَجَعَ إلى رَبِّه فقَالَ: أَرْسَلْتَنِي إلى عَبْدٍ لا يُرِيدُ المَوْتَ، فرَدَّ اللهُ عزَّ وجلَّ عَلَيْهِ عَيْنَهُ وقال: ارْجِعْ فَقُلْ لَهُ يَضَعُ يَدَهُ على مَتْنِ ثَوْرٍ فَلَهُ بكُلِّ ما غَطَّتْ به يَدُهُ بكُلِّ شَعْرَةٍ سَنَةٌ، قال: أَيْ رَبِّ ثُمَّ مَاذَا؟ قال: ثمَّ المَوْتُ، قال: فالآنَ، فسَأَلَ اللهَ أَنْ يُدْنِيَهُ من الأَرْضِ المُقَدَّسَةِ رَمْيَةً بحَجَرٍ، قال: قال رَسُولُ الله ﷺ: «فَلَوْ كُنْتُ ثَمَّ لَأَرَيْتُكُمْ قَبْرَهُ إلى جَانِبِ الطَّرِيقِ عِنْدَ الكَثِيبِ الأَحْمَرِ»**[1].

وكما قرَّر الأئمَّةُ إثباتَ الحفَظَةِ الكاتِبون، قرَّروا أيضًا إثباتَ مَلَكِ الموتِ بالأدلَّةِ الَّتي ذكرتُها آنِفًا[2].

---

(١) رواه البخاري في «كتاب الجنائز» باب من أحبَّ الدَّفن في الأرض المقدَّسة أو نحوها (٣/ ٥٦٧ ـ فتح) برقم (١٣٣٩)، ومسلم في «كتاب الفضائل» (٤/ ١٨٤٢) برقم (٢٣٧٢).

(٢) يُنظَر «رسالة الإمام أحمد لمسدَّد بن مُسَرْهَد» «طبقات الحنابلة» (١/ ٤٦٨)، «العقيدة الطَّحاويَّة» (ص٧١)، «أصول السنَّة» لابن أبي زمنين (ص١٤٨)، «شرح عقيدة ابن أبي زيد» للقاضي عبد الوهَّاب (ص١٢٣)، «الرِّسالة الوافية» (ص١٤٥)، «الاقتصاد في الاعتقاد» (ص١٩٣)، «تفسير ابن كثير» (٦/ ١٦٤)، «شرح العقيدة الطَّحاويَّة» لابن أبي العزِّ (ص٣٩٠).

▣ المطلب الثَّاني ـ الإيمان بالرُّسل:

ممَّا هو معلومٌ ومُسلَّمٌ به أنَّ الإيمانَ بالأنبياء والمُرسَلين هو أحدُ الأركانِ الأساسيَّةِ الَّتي لا يَصِحُّ إيمانُ المرءِ إلَّا بالتَّصديقِ والإقرار به، قال ﷻ: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَكۡفُرُونَ بِٱللَّهِ وَرُسُلِهِۦ وَيُرِيدُونَ أَن يُفَرِّقُواْ بَيۡنَ ٱللَّهِ وَرُسُلِهِۦ وَيَقُولُونَ نُؤۡمِنُ بِبَعۡضٖ وَنَكۡفُرُ بِبَعۡضٖ وَيُرِيدُونَ أَن يَتَّخِذُواْ بَيۡنَ ذَٰلِكَ سَبِيلًا ﴿١٥٠﴾ أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡكَٰفِرُونَ حَقّٗاۚ وَأَعۡتَدۡنَا لِلۡكَٰفِرِينَ عَذَابٗا مُّهِينٗا ﴿١٥١﴾ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ بِٱللَّهِ وَرُسُلِهِۦ وَلَمۡ يُفَرِّقُواْ بَيۡنَ أَحَدٖ مِّنۡهُمۡ أُوْلَٰٓئِكَ سَوۡفَ يُؤۡتِيهِمۡ أُجُورَهُمۡۚ وَكَانَ ٱللَّهُ غَفُورٗا رَّحِيمٗا ﴿١٥٢﴾﴾ [سُورَةُ النِّسَاءِ].

فدلَّت الآياتُ السَّابقةُ على لزومِ الإيمانِ بجميعِ أنبياءِ الله ورُسُلِه كما دلَّت على أنَّ الكفرَ بنبيٍّ أو رسولٍ واحدٍ يُعَدُّ كُفْرًا بجميعِ الأنبياء والمُرسَلِين، ولهذا ذكر الله ﷻ تكذيبَ أقوامٍ لبعض الرُّسُلِ بصيغةِ الجمع كما في قوله: ﴿كَذَّبَتۡ قَوۡمُ نُوحٍ ٱلۡمُرۡسَلِينَ ﴿١٠٥﴾﴾ [سُورَةُ الشُّعَرَاءِ]، وقوله: ﴿كَذَّبَتۡ عَادٌ ٱلۡمُرۡسَلِينَ ﴿١٢٣﴾﴾ [سُورَةُ الشُّعَرَاءِ]، وقوله: ﴿كَذَّبَتۡ ثَمُودُ ٱلۡمُرۡسَلِينَ ﴿١٤١﴾﴾ [سُورَةُ الشُّعَرَاءِ] وغيرها من الآيات.

وقد ورد في السُّنَّةِ أيضًا ما يؤكِّدُ على لزومِ وحتميَّةِ الإقرارِ بهذا الرُّكن العظيم؛ حيثُ جاء ذلك في حديث جبريلِ الطَّويلِ، والَّذي فيه قولُه ﷺ: «فَأَخْبِرْنِي عَنِ الإِيمَان قَالَ: «**أَنْ تُؤْمِنَ باللهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ وَاليَوْمِ**

الآخِرِ وَتُؤْمِنَ بِالقَدَرِ خَيْرِهِ وَشَرِّهِ»، قَالَ: صَدَقْتَ»[1].

ومن المعلوم أنَّ النُّبوَّةَ والرِّسالةَ مِنَّةٌ واصْطِفَاءٌ من الله عَزَّوَجَلَّ لبعض عبادِه، وليست هي ممَّا تُنال بالإلهام أو الاكتسابِ، قال عزَّ مِنْ قَائِلٍ: ﴿ٱللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُۥ﴾ [الأنعام: ١٢٤]، وقال أيضًا: ﴿ٱللَّهُ يَصْطَفِى مِنَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةِ رُسُلًا وَمِنَ ٱلنَّاسِۚ إِنَّ ٱللَّهَ سَمِيعٌۢ بَصِيرٌ ﴿٧٥﴾﴾ [سورة الحج].

وهذا هو الَّذي قرَّره الأئمَّةُ والعلماءُ، يقول الإمامُ الطَّحاوي: في عقيدتِه المشهورةِ: «وإنَّ محمَّدًا عبدُه المصطفى، ونبيُّه المُجتبَى، ورسولُه المُرتَضَى»[2].

ويقرِّرُ شيخُ الإسلام ابنُ تيمية[3] هذا الأمرَ فيقول: «والله سبحانه قد أَخْبَرَ أنَّه يَصطَفِي من الملائكةِ رُسُلًا ومن النَّاس، والاصطفاء افْتِعَالٌ من التَّصفيةِ كما أنَّ الاختيارَ افْتِعَالٌ من الخِيَرَة، فيختار من يكون مصطفًى، وقد

(١) سبق تخريجه (ص١٢٠).

(٢) «العقيدة الطَّحاويَّة» (ص٢٦).

(٣) هو أبو العبَّاس أحمدُ بنُ عبد الحليم المعروفُ بابنِ تيمية، شيخ الإسلام، المجتهد المفسِّر الأصولي الزَّاهد، سمع من كثيرين منهم ابن عبد الدَّايم والمجد بن عساكر، وأخذ عنه كوكبة من أهل العلم الكبار من أشهرهم: ابنُ القيِّم والذَّهبي وابن عبد الهادي، له عدَّة مصنَّفات منها: «كتاب النُّبوَّات» و«الجواب الصَّحيح لمن بدَّل دين المسيح» و«الصَّارم المسلول على شاتم الرَّسول»، بالإضافة إلى فتاواه الكثيرة، أُوذي إيذاءً شديدًا من طرف مخالفيه، تُوفِّي وهو في السِّجن بدمشق سنة (٧٢٨) «ذيل طبقات الحنابلة» (٢/ ٣٢٠)، «الدُّرر الكامنة» لابن حجر (١/ ١٤٤).

قال: ﴿ٱللَّهُ أَعۡلَمُ حَيۡثُ يَجۡعَلُ رِسَالَتَهُۥ﴾ [الأنعام: ١٢٤]، فهو أَعْلَمُ بمن يجعلُه رسولًا ممَّن لم يَجْعَلْهُ رسولًا، ولو كان كلُّ النَّاس يَصلُحُ للرِّسالةِ لامْتَنَعَ هذا وهو عالم بتعيين الرَّسولِ وأنَّه أحقُّ من غيرِه بالرِّسالة كما دلَّ القرآنُ على ذلك»[(١)].

وقال أيضًا ـ ردًّا على بعضِ أقوالِ أهلِ البدع ـ: «والله سبحانه إذا اتَّخذَ رسولًا فضَّله بصفاتٍ أخرى لم تَكُنْ موجودةً فيه قبلَ إرسالِه كما كان يظهر لكُلِّ مَنْ رَأَى موسى وعيسى ومُحَمَّدًا من أحوالهم وصفاتِهم بَعْدَ النُّبوَّةِ، وتلك الصِّفاتُ غيرُ الوحيِ الَّذي يَنزِلُ عليهم، فلا يُقالُ أنَّ النُّبوَّةَ مُجَرَّدُ صفةٍ إضافيَّةٍ كأحكامِ الأفعال كما تقولُه الجهميَّةُ»[(٢)].

◉ الفرع الأوَّل ـ دلائل النُّبوَّة (معجزات النَّبيِّ ﷺ):

○ الفقرة الأولى ـ حقيقتُها والفرقُ بينها وبين الكرامات:

دلائلُ النُّبوَّة أو المعجزاتِ النَّبويَّةِ هي الآياتُ والبراهينُ الَّتي يُعطاها النَّبيُّ أو الرَّسولُ كدلالةٍ على صدقِ نُبُوَّتِه، ولها من الإعجاز ما يَستحِيلُ أن يُؤتَى بما يُناقِضُها، وهي لكلِّ نبيٍّ على حسَبِ الزَّمانِ الَّذي وُجِدَ فيه، فحينما كان السِّحرُ مُنتَشرًا في عهد موسى آتاه اللهُ ما يُبطِلُ سِحْرَ هؤلاء المشركين،

---

(١) «منهاج السُّنَّة النَّبويَّة» (٥/ ٤٣٧).

(٢) المصدر السَّابق (٥/ ٤٣٩)، وينظر «سير أعلام النُّبلاء» (١٦/ ٩٦ ـ ٩٧).

ولَمَّا كان الطِّبُّ مُنتَشِرًا في زَمَنِ عيسى آتاه اللهُ قدرةً على إحياءِ الموتى وإبراء الأكمه والأبرصِ بإذنه ﷻ، ولَمَّا كان القومُ الَّذين بُعِثَ فيهم نَبيِّنا ﷺ يمتازون بفصاحة اللِّسان آتاهُ اللهُ آيةً كبرى ـ بالإضافة إلى آياتٍ أخرى ـ وهي القرآنُ العظيمُ الَّذي تحدَّى اللهُ به صَناديدَ قُرَيْشٍ وبلغاءَهم.

وقبل أن أذكُرَ بعضَ تلكم المعجزاتِ الَّتي نصَّ عليها الشَّيخُ ابن أبي زيدٍ لا بُدَّ من ذكرِ الفرقِ بينها وبين الكرامات حتَّى لا يلتبس الأمرُ خصوصًا في هذه القضيَّةِ الشَّائكةِ.

فالفرقُ بين المعجزَةِ والكرامةِ: أنَّ الكرامةَ هي كلُّ خارِقٍ للعادة يَجْرِي على يَدِ رجلٍ صالحٍ اجتمَعَتْ فيه صفتا استِحْقَاقِ الوَلاية وهما: الإيمانُ بالله والعملِ الصَّالح كما قال الله: ﴿أَلَآ إِنَّ أَوۡلِيَآءَ ٱللَّهِ لَا خَوۡفٌ عَلَيۡهِمۡ وَلَا هُمۡ يَحۡزَنُونَ ٦٢ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَكَانُواْ يَتَّقُونَ ٦٣﴾ [يونس]، وبهذا تَفتَرِقُ الكرامةُ مع الأحوالِ الشَّيطانيَّةِ الَّتي تَجْرِي على يد الفسقةِ والسَّحرةِ والمُشَعوِذِينَ، وتفترق أيضًا مع المعجزة في كون هذه الأخيرة تَجْرِي على يدِ نبيٍّ؛ بخلافِ الكرامةِ فهي تُعتَبَرُ من آياتِ الأنبياء الصُّغرى لا الكبرى، وفي هذا يقولُ شيخُ الإسلام: «وأمَّا الآياتُ الصُّغرى فقد تكونُ للصَّالحين مثلُ تكثيرِ الطَّعام، فهذا قد وُجِدَ لغيرِ واحدٍ من الصَّالحين لكن لم يُوجَدْ كما وُجِدَ للنَّبيِّ ﷺ أنَّه أَطْعَمَ الجيشَ من شيءٍ يسيرٍ، فقد يُوجَدُ لغَيرِهم من جِنْسِ ما وُجِدَ لهم لكن لا يُماثلون في قَدْرِه»[1].

(١) «النُّبوَّات» (٢/ ٨٠٣)، وأمَّا اشتراط التَّحدِّي فهذا ليس بلازمٍ في كلِّ معجزةٍ وقد نقد =

○ الفقرة الثَّانية ـ القرآن الكريم:

أشارَ الشَّيخُ ابنُ أبي زيد إلى هذه المعجزةِ العظيمةِ فقال ـ بعد أن تكلَّم على ختم النُّبوَّةِ ـ: «وأَنْزَلَ عليه كتابَه الحكيمَ»[1].

إنَّ القرآنَ كلامُ الله تعالى، وقد أَعْجَزَ البُلَغَاءَ والفُصَحَاءَ من كفَّار قُرَيْشٍ وعُظَمَائِهم فلم يستطيعوا أن يَأتوا ولو بآيةٍ مُمَاثِلَةٍ له، يقول اللهُ تعالى: ﴿قُل لَّئِنِ ٱجْتَمَعَتِ ٱلْإِنسُ وَٱلْجِنُّ عَلَىٰٓ أَن يَأْتُوا۟ بِمِثْلِ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِۦ وَلَوْ كَانَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ ظَهِيرًا ﴿٨٨﴾﴾ [سُورَةُ الإِسْرَاءِ]، فنفى اللهُ تعالى قدرَتَهم على أن يُرَكِّبُوا مثلَ هذا القرآنِ ولو كان بعضُهم لبعضٍ معيناً في ذلك، بل إنَّه سبحانه تحدَّاهم على أن يَأتُوا ببعض السُّوَرِ لا بكُلِّهَا فقال: ﴿وَإِن كُنتُمْ فِى رَيْبٍ مِّمَّا نَزَّلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا فَأْتُوا۟ بِسُورَةٍ مِّن مِّثْلِهِۦ وَٱدْعُوا۟ شُهَدَآءَكُم مِّن دُونِ ٱللَّهِ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ ﴿٢٣﴾﴾ [سُورَةُ البَقَرَةِ]، أي ادعوا كلَّ مَنْ شَهِدَ لكم فيُوَافِقُكم على أنَّ هذا ليس من عند الله، وهذا تعجيزٌ لكلِّ من لم يُؤمِنْ به، ومَنْ آمَنَ وبَقِيَ في ريبٍ فعَلِمَ أنَّه من عند الله، وهذا التَّحدِّي في البقرة وهي مدنيَّة بعد يونس وهود[2].

= هذا الشَّرطَ كثيرٌ من الأئمَّة أمثال الحافظ ابن حزم وشيخ الإسلام؛ لأنَّه يستلزم من اشتراط هذا الشَّرط أنَّ مثلَ حَنِينِ الجذع ونبعِ الماء من أصابعه ﷺ وتكثيرِ الطَّعام اليسير وغيرها ليست بمعجزات؛ لأنَّه ﷺ لم يَقصِدْ بها التَّحدِّي.

يُنظَر «المحلَّى» (١/ ٣٦)، «النُّبوَّات» (١/ ٦٠٤ و٢/ ٧٩٤).

(١) «الرِّسالة» (ص٥٨).

(٢) «النُّبوَّات» (٢/ ٨٦٠) بتصرُّف.

فهذا القرآنُ العظيمُ لم يَستَطِعْ هؤلاءِ المشرِكون الإتيانَ بمثلِه، وما ذاك إلَّا لكونه كلامَ الله تعالى الَّذي لا يأتيه الباطلُ من بينِ يَدَيْه ولا من خَلْفِه؛ بحيث يستحيلُ أن يكون من اختراع رجلٍ من البشر وخصوصًا إذا كان أُمِّيًّا لا يَقرَأُ ولا يَكتُبُ، فأنَّى له تأليفُ كتابٍ عظيمٍ مثلِ هذا القرآن.

وممَّا ينبغي ذكرُه ـ وأنا أتكلَّم عن القرآن في باب دلائلِ نُبوَّةِ نبيِّنا ﷺ ـ وجه الإعجاز الَّذي يتميَّزُ به القرآن، وهذا ممَّا خاض فيه كثيرٌ من الطَّوائفِ بمجرَّدِ آرائهم وعقولهم، والحقُّ أنَّ إعجازَ القرآنِ يتكوَّنُ من عِدَّةِ وجوه منها:

ـ أنَّه كلامُ ربِّ العالمين تكلَّمَ به على الحقيقةِ، وكفى بذلك إعجازًا وإبهارًا للعقول.

ـ ومنها أيضًا ما تضمَّنه من حُسْنِ النَّظمِ والبيان وتناسقِ التَّراكيب ومناسبَتِها لما قَبْلَها وما بَعدَها ودلالةُ اللَّفظ على المعنى ونحو ذلك.

ـ ومنها أيضًا إخبارُه عن الأمور الماضية والأمورِ المُستَقبَلَةِ الَّتي لا يُمكِنُ للعقل المجرَّدِ إدراكُها لولا أنَّ اللهَ ﷻ أَطْلَعَنَا عليها، وغير ذلك من وجوه الإعجاز الرَّبَّاني في هذا القرآنِ العظيمِ[1].

○ الفقرة الثَّالثة ـ الإسراء و المعراج:

يقولُ الشَّيخُ ابنُ أبي زيد مُقرِّرًا ما يَجِبُ الإيمانُ والتَّصديقُ به:

---

(١) يُنظَر «الجواب الصَّحيح لمن بدَّل دين المسيح» لشيخ الإسلام (٥/ ٤٢٢)، «شرح الطَّحاويَّة» صالح آل الشِّيخ (١/ ٣١٦).

«والإيمان بما جاء من خَبَرِ الإسراءِ بالنَّبيِّ ﷺ إلى السَّماواتِ العُلَى على ما صحَّتْ به الرِّواياتُ، وأنَّه رأى من آياتِ ربِّه الكُبرَى»[1].

إنَّ ممَّا لا شكَّ فيه أنَّ حادثةَ الإسراءِ والمعراجِ مُعجِزَةٌ كبيرةٌ لما اشتملَتْ عليه من آياتٍ عظيمةٍ، وقد ورد ذكرُها في القرآن الكريم وصحيح السُّنَّةِ النَّبويَّةِ.

فمن القرآنِ: ما جاء في أوائل سورة الإسراء حيثُ قال ﷻ: ﴿سُبْحَٰنَ ٱلَّذِىٓ أَسْرَىٰ بِعَبْدِهِۦ لَيْلًا مِّنَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ إِلَى ٱلْمَسْجِدِ ٱلْأَقْصَا ٱلَّذِى بَٰرَكْنَا حَوْلَهُۥ لِنُرِيَهُۥ مِنْ ءَايَٰتِنَآ ۚ إِنَّهُۥ هُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ ١﴾ [سُورَةُ الإسرَاءِ].

وجاء الإشارةُ إلى هذه الحادثة في قوله ﷻ: ﴿وَهُوَ بِٱلْأُفُقِ ٱلْأَعْلَىٰ ٧ ثُمَّ دَنَا فَتَدَلَّىٰ ٨ فَكَانَ قَابَ قَوْسَيْنِ أَوْ أَدْنَىٰ ٩ فَأَوْحَىٰٓ إِلَىٰ عَبْدِهِۦ مَآ أَوْحَىٰ ١٠ مَا كَذَبَ ٱلْفُؤَادُ مَا رَأَىٰٓ ١١ أَفَتُمَٰرُونَهُۥ عَلَىٰ مَا يَرَىٰ ١٢ وَلَقَدْ رَءَاهُ نَزْلَةً أُخْرَىٰ ١٣ عِندَ سِدْرَةِ ٱلْمُنتَهَىٰ ١٤﴾ الآيات [سُورَةُ النَّجْمِ]

ففي الآية الأولى ذكرٌ لَمسْرَى النَّبيِّ الكريمِ ﷺ من مكَّةَ إلى المسجد الأقصا، وفي الآيات الأخرى فيها الإشارةُ إلى عروجِه ﷺ من المسجد الأقصا إلى السَّماواتِ العُلى.

أمَّا من السُّنَّةِ الصَّحيحةِ: فقد وردت أحاديثُ ثابتةٌ تَبلُغُ حدَّ

---

(١) «الجامع» (ص١٤٥).

التَّواتر[1]، وأصحُّ ما وَرَدَ في ذلك ما اتَّفقَ الشَّيخان على إخراجه من حديث أنس بن مالك عن مالك بن صعصعة[2].

وممَّا يجدُرُ التَّنبيهُ عليه في هذا المقام أنَّ مَسْرَى النَّبيِّ ﷺ وعروجَه إلى السَّماواتِ كان يَقَظَةً لا منامًا، وأنَّه ﷺ أُسْرِيَ بجَسَدِه ورُوحِه وليس برُوحِهِ فقط، وهذا هو قولُ مُعظَمِ السَّلفِ من الصَّحابة ومَنْ جَاءَ بعدَهم، وهو الصَّحيحُ بلا رَيْبٍ لعدَّة أمورٍ، أُجمِلُها فيما يأتي:

١ـ أنَّ العبدَ[3] عبارةٌ عن مجموع الجسد والرُّوح، كما أنَّ الإنسانَ اسمٌ لمجموع الجسد والرُّوح، فهذا هو المعروف عند الإطلاق.

٢ـ أنَّه لو لم يكن كذلك لم يكن دليلًا على نبوَّتِه ﷺ ولا حجَّةً على رسالتِه، ولَمَا أنكَرَهُ المشركون؛ لأنَّ الرَّائي يرى في المنام ما على مَسِيرَةِ سنة فكيف بما هو مسيرةُ شهرٍ أو أقلُّ[4].

---

(١) يُنظَر «تفسير ابن كثير» (٥/ ٢٩).

(٢) سبق تخريجه (ص١٨٧).

(٣) إشارة إلى قوله تعالى: ﴿سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَىٰ بِعَبْدِهِ﴾ [الإسراء: ١].

(٤) يُنظَر «تفسير الطَّبري» (١٥/ ٨ و٢٣)، «العقيدة الطَّحاويَّة» (ص٣٧)، «تفسير السَّمعاني» (٣/ ٢١٤)، «الرِّسالة الوافية» (ص١٩٢)، «إبطال التَّأويلات» (١/ ١٠٤)، «الاعتقاد» (ص٤١١)، «الشِّفا بتعريف حقوق المصطفى» للقاضي عياض (١/ ١٢٣)، «مجموع الفتاوى» (٢٧/ ٣٨٨)، «زاد المعاد» (٢/ ٦٧)، «تفسير ابن كثير» (٥/ ٢٨)، «شرح الطَّحاويَّة» (ص٢٢٤)، «الفتح» لابن حجر (٢/ ٥)، «العقائد السَّلفيَّة» (٢/ ١٥٨ و١٦٠).

◉ الفرع الثَّاني ـ ختمُ النُّبوَّة:

○ الفقرةُ الأولى ـ تقريرُ الشَّيخ ابن أبي زيد لمذهب أهل الإسلام فيه:

إنَّ من الأمور المسلَّمَة لدى أهلِ الإسلام قاطبةً أنَّ النُّبوَّةَ أو الرِّسالةَ قد اخْتُتِمَتا ببِعثَةِ نبيِّنا ﷺ، فالله ﷻ جعلَهُ آخِرَ المُرسَلِين الخَاتَمَ لجميعِ النُّبوَّاتِ، فلا يُمكِنُ أن يَأتِيَ بعدَهُ ﷺ نبيٌّ أو رسولٌ، وكلُّ مَنِ ادَّعى ذلك فقد زاغَ وافْتَرَى ونادى على نفسِه بالمروقِ من الإسلامِ والإيمانِ.

وقد قرَّرَ الشَّيخُ ابنُ أبي زيد هذه المسلَّمَةَ المعلومةَ من الدِّين بالضَّرورة فقال: «ثمَّ خَتَمَ الرِّسالةَ والنِّذارةَ والنُّبوَّة بمُحمَّد نبيِّه ﷺ فجعلَه آخِرَ المُرسَلِين بشيرًا ونذيرًا وداعيًا إلى الله بإذنه وسِرَاجًا مُنِيرًا»[1].

ونقَلَ: في كتابه «النَّوادر والزِّيادات» عدَّةَ نقولاتٍ في تقرير هذا الأمر، فنَقَلَ من «العتبيَّة» عن الإمام أَصْبَغ[2] فيمن تَنبَّأَ أنَّه يُستَتَابُ أَسَرَّ ذلك أو أَعْلَنَه، وهو إذا دعا إلى ذلك سِرًّا فقَدْ أَعْلَنَه فإنْ لم يَتُبْ قُتِلَ ومِيرَاثُه للمسلمين كالمُرتدِّ.

---

(١) «الرِّسالة» (ص٥٨).

(٢) هو أبو عبد الله أصبغ بنُ الفرَج الأموي، الشَّيخُ الإمامُ الكبيرُ مفتي الدِّيار المصريَّة وعالمها، طلب العلم وهو شابٌّ كبير ففاته مالكٌ واللَّيثُ، روى عن الدَّارَوَرْدِي وتفقَّه بابن وهب وابن قاسم وغيرهما، وحدَّث عنه البخاري وابنُ معين وجماعة، تُوُفِّي سنة (٢٢٥) وقيل غيرُ ذلك «السِّير» (١٠/ ١٥٦)، «الدِّيباج» (ص١٥٨).

ثمَّ نَقَلَ أيضًا عن «العتبيَّة» قولَ الإمام سحنون[1]: «ومن تنبَّأ وزَعَمَ أنَّه يُوحَى إليه اسْتُتِيبَ فإنْ تابَ وإلَّا قُتِلَ»[2].

○ **الفقرة الثَّانية:**

◙ **الأدلَّةُ الشَّرعيَّةُ على ذلك:**

دلَّت الأدلَّةُ من الكتابِ والسُّنَّةِ على هذا الأمرِ العظيمِ دلالةً لا لَبْسَ ولا غموضَ فيها؛ لكونها تَمَسُّ أحدَ رُكْنَيْ كلمةِ التَّوحيد وهي: شهادةُ أنَّ مُحَمَّدًا عبدُ الله ورسولُه، فمِنْ مُقتَضَياتِ هذه الشَّهادةِ الجزمُ بخَتْمِ النُّبوَّةِ والرِّسالةِ ببعثته ﷺ.

أ ـ من الكتاب العزيز:

قال الله ﷻ: ﴿مَّا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَآ أَحَدٍ مِّن رِّجَالِكُمْ وَلَٰكِن رَّسُولَ ٱللَّهِ وَخَاتَمَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ﴾ [سُورَةُ الأَحْزَابِ].

فدلَّ قوله: ﴿وَخَاتَمَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ﴾[3] على أنَّه لا نبيَّ بعدَه ﷺ، وإن كان لا

---

(١) هو أبو سعيد عبد السَّلام بن سعيد التَّنُوخي الملقَّب بسحنون، الإمام العَلَم، أصله شامي أخذ العلمَ بالقيروان عن بُهْلُول وابنِ أبي كريمة وجماعةٍ، رحل إلى مصر والحجاز وسمع من ابن قاسم وأشهب وابن الماجشون وابن وهب وغيرهم، ولي قضاء إفريقيَّة حتَّى مات رَحِمَهُ اللَّهُ، وذلك في سنة (٢٤٠)، «التَّرتيب» (٤/ ٤٥)، «شجرة النُّور» (١/ ١٠٣).

(٢) «النَّوادر والزِّيادات» (١٤/ ٥٣٢).

(٣) فيها قراءتان:

١ ـ **بالنَّصب**: وهي قراءة عاصم، فيكون معناها: آخِرَ النَّبيِّين.

٢ ـ **بالكسر**: وهي قراءةُ باقي السَّبعة، فيكون معناها أنَّه خَتَمَ النَّبيِّين.

يُنظَر «تفسير الطَّبري» (٢٢/ ٢٢).

نبيَّ بعدَه فلا رسولَ بعده بالطَّريقِ الأَوْلَى والأَحْرَى؛ لأنَّ مقامَ الرِّسالةِ أَخَصُّ من مقَامِ النُّبوَّةِ فإنَّ كلَّ رسولٍ نبيٌّ ولا ينعكس[١].

وسيأتي ـ إن شاء اللهُ ـ ذكرُ الحديثِ الدَّالِّ صراحةً على ختم الرِّسالة أيضًا ببعثَتِه ﷺ.

ب ـ من السُّنَّة النَّبويَّة: لقد بلغت الأحاديثُ في ذلك حدَّ التَّواتر[٢] وكلُّها تدلُّ دلالةً صريحةً على هذه المسألة:

فعن جُبَيْر بنِ مُطْعِم رضي الله عنه أنَّ النَّبيَّ ﷺ قال: «**أَنَا مُحَمَّد، وَأَنَا أَحْمَد، وَأَنَا المَاحِي الَّذِي يُمْحَى بِي الكُفْرُ، وَأَنَا الحَاشِرُ الَّذي يُحْشَرُ النَّاسُ عَلَى عَقِبِي، وأَنَا العَاقِبُ، وَالعَاقِبُ الَّذِي لَيْسَ بَعْدَهُ نَبِيٌّ**»[٣].

وعن سعد بن أبي وقَّاص رضي الله عنه أنَّ رسولَ الله ﷺ خرج إلى تبوك واستخلف عليًّا فقال: أَتُخَلِّفُنِي في الصِّبيان والنِّساء؟ فقال: «**أَلَا تَرْضَى أَنْ تَكُونَ مِنِّي بِمَنْزِلَةِ هَارُونَ مِنْ مُوسَى إِلَّا أَنَّهُ لَيْسَ نَبِيٌّ بَعْدِي**»[٤].

وعن أبي هريرة رضي الله عنه عن النَّبيِّ ﷺ قال: «**لَا تَقُومُ السَّاعَةُ حَتَّى يُبْعَثَ دَجَّالُونَ كَذَّابُونَ قَرِيبٌ مِنْ ثَلَاثِينَ كُلُّهُمْ يَزْعُمُ أَنَّهُ رَسُولُ الله**»[٥].

---

(١) «تفسير ابن كثير» (٦/ ٢٠٣).

(٢) ينظر «تفسير ابن كثير» (٦/ ٢٠٣).

(٣) رواه البخاري في كتاب «المناقب» باب ما جاء في أسماء رسول الله ﷺ (٧/ ٢٤٦ ـ فتح) برقم (٣٥٣٢)، ومسلم واللَّفظ له في كتاب «الفضائل» (٤/ ١٨٢٨) برقم (٢٣٥٤).

(٤) رواه البخاري في «كتاب المغازي» باب غزوة تبوك (٨/ ٤٥١ ـ فتح) برقم (٤٤١٦)، ومسلم في كتاب «فضائل الصَّحابة» (٤/ ١٨٧٠) برقم (٢٤٠٤).

(٥) رواه مسلم في كتاب «الفتن وأشراط السَّاعة» (٤/ ٢٢٣٩) برقم (٢٩٢٣).

▣ المبحث الثَّالث ـ الإيمان باليوم الآخر:

إنَّ الإيمانَ باليوم الآخر هو أحَدُ أركانِ الإيمانِ الأساسيَّةِ بعد الإيمان بالله وملائكتِه وكتبِه ورُسُلِه.

وقد جاء ذكرُ وقائعِ هذا اليومِ العظيمِ بإسهابٍ في كتابِ الله وسنَّةِ رسول الله ﷺ.

يقول عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَمَن يَكْفُرْ بِٱللَّهِ وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ وَكُتُبِهِۦ وَرُسُلِهِۦ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَٰلًۢا بَعِيدًا ۝١٣٦﴾ [سُورَةُ النِّسَاءِ]، وغيرها من الآيات الْمُفصِّلةِ لوقائع هذا اليوم.

أمَّا من السُّنَّةِ فقد جاء ذكرُ هذا الرُّكنِ العظيمِ في حديث جبريل المشهور وفيه: «فَأَخْبِرْنِي عَنِ الإِيمَانِ، قَالَ: «**أَنْ تُؤْمِنَ بِالله وَمَلَائِكَتِهِ وَكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ وَاليَوْمِ الآخِرِ وَتُؤْمِنْ بِالقَدَرِ خَيْرِهِ وَشَرِّهِ**»، قَالَ صَدَقْتَ»[(1)].

ولَمَّا كان الإيمانُ باليوم الآخرِ مُتعلِّقًا بالأمور الغيبيَّةِ، تتابَعَ أهلُ العلمِ على ذكرِ وقائعِه وأحداثِه الَّتي سَتَقَعُ حينَما يأْذَنُ اللهُ تعالى بذلك، وقد حرصْتُ حين ذكري لهذه الوقائعِ على ما نصَّ عليه الشَّيخُ ابنُ أبي زيد فقط دون ما لم يَنُصَّ عليه، كما حرصْتُ على سَرْدِها وَفْقَ التَّسلسُلِ الزَّمنيِّ لوقوعها، وإن كان قد جرى في بعضها خلافٌ حول تقديمِ هذا على ذاك، فقد ذكرتُ ما كان الأقربَ إلى ظواهر النُّصوص الشَّرعيَّةِ، واللهُ تعالى أعلم.

---

(١) سبق تخريجه (ص١٢٠).

⊡ المطلب الأوَّل ـ الحياة البرزخيَّة:

بعد أن يَمْكُثَ النَّاسُ في هذه الحياةِ الدُّنيا ما شاء اللهُ أن يمكُثُوا، تَستَقْبِلُهم حياةٌ أخرى لا يَعلَمُ كنهَها إلَّا المولى ﷻ، وهي ما تُسمَّى بالحياة البرزخيَّةِ، وسببُ تسمِيَتِها بذلك كونُها برزخًا ـ أي حاجِزًا ـ بين الحياةِ الدُّنيا والحياة الأخرى الأبديَّةِ.

وسأتناول في هذا المطلبِ ـ إن شاء اللهُ ـ بعضَ المسائل الَّتي قرَّرها الشَّيخُ ابنُ أبي زيدٍ؛ كفتنةِ القبر ومُستقَرِّ أرواحِ العباد بعد موتهم، كما ذكرتُ مسألةَ انقضاء الأجل بالموت لتعلُّقها بهذا المطلب.



◉ **الفرع الأوَّل ـ انقضاء الأجل بالموت:**

○ **الفقرة الأولى ـ تقرير الشَّيخ ابن أبي زيد لمذهب أهل الحديث فيه:**

من الأمور الَّتي قرَّرها أئمَّةُ أهلِ السُّنَّةِ أنَّ الإنسانَ إذا مات يكون بذلك قد استوفى أجلَه الَّذي قدَّره الله عليه ولو مات مقتولًا، يقولُ الشَّيخُ ابنُ أبي زيد: «**وَأَنَّ الخَلق مَيِّتُون بآجالهم**»(١).

وهذا الَّذي ذكرَه ابنُ أبي زيد هو مَحَلُّ إجماعٍ بين أئمَّةِ أهلِ السُّنَّةِ وسلفِ الأمَّةِ؛ خلافًا لما زَعَمَتْهُ المعتزلةُ من أنَّ العبدَ قد يَمُوتُ بغير أجلِه، مثلُ أن يُقتَلَ أو يُأْكَلَ من طَرَفِ سَبُعٍ، فعندَهم أنَّ هذا ميِّتٌ من قَبْلِ أن يَسْتَوْفِيَ أجلَه الْمُقدَّرَ له(٢).

○ **الفقرةُ الثَّانيةُ:**

▣ **الأدلَّةُ الشَّرعيَّةُ على ذلك:**

لقد دلَّ على هذا الاعتقادِ كتابُ الله وسنَّةُ رسولِه ﷺ.

أ ـ من الكتاب العزيز:

---

(١) «الجامع» (ص١٤٣).

(٢) ينظر «مقالات الإسلاميِّين واختلاف المصلِّين» لأبي الحسن الأشعري (١/ ٣٢١)، «شرح عقيدة ابن أبي زيد» للقاضي عبد الوهَّاب (ص٦٥)، «مجموع الفتاوى» (٨/ ٥١٧)، «المسائل الاعتزاليَّة في تفسير الكشَّاف» لصالح الغامدي (١/ ٢٩٦٩).

قال ﷻ: ﴿وَمَا كَانَ لِنَفْسٍ أَن تَمُوتَ إِلَّا بِإِذْنِ ٱللَّهِ كِتَٰبًا مُّؤَجَّلًا﴾ [آل عمران: ١٤٥].

وقال أيضًا: ﴿وَلِكُلِّ أُمَّةٍ أَجَلٌ فَإِذَا جَآءَ أَجَلُهُمْ لَا يَسْتَأْخِرُونَ سَاعَةً وَلَا يَسْتَقْدِمُونَ ۝٣٤﴾ [الأعراف]، فأجَلُ الموتِ وقتُه الَّذي يَحصُلُ فيه، كما أنَّ أَجَلَ الدَّيْن وقتُ حلولِه واستحقاقِ أدائِه، وكذلك كلُّ أَمْرٍ وُقِّتَ بشيءٍ فهو أجلُه[١].

ب ـ من السُّنَّةِ النَّبويَّةِ:

ما جاء عن عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما قال: سمعتُ رسولَ الله ﷺ: «**كَتَبَ اللهُ مَقَادِيرَ الخَلَائِقِ قَبْلَ أَنْ يَخْلُقَ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ بِخَمْسِينَ أَلْفَ سَنَةٍ، قَالَ: وَعَرْشُهُ عَلَى المَاءِ**»[٢].

فدلَّ الحديث على أنَّ أَجَلَ الإنسانِ الَّذي يَنتَهِي إليه قد قدَّرَه اللهُ ﷻ في الأزَلِ لا يتبدَّلُ ولا يتغيَّرُ أبدًا.

◉ **الفرعُ الثَّاني ـ فتنةُ القبرِ:**

إنَّ الإيمانَ بفتنةِ القبرِ ـ نعيمِه وعذابِه ـ من أصول الاعتقاد الَّتي يَجِبُ التَّصديقُ بها، ولهذا تجدُ أئمَّةَ أهلِ الحديثِ يقرِّرُونَه ويَنصُّونَ عليه، والسَّببُ في ذلك يَرجِعُ إلى ثلاثةِ أمورٍ:

١ـ كونُه من الأمور الغيبيَّةِ الَّتي لا يَصِحُّ إيمانُ عبدٍ إلَّا بتصديقِها.

---

(١) «شرح عقيدة ابن أبي زيد» للقاضي عبد الوهَّاب (ص٦٥).

(٢) رواه مسلم في «كتاب القدر» (٤/ ٢٠٤٤) برقم (٢٦٥٣).

٢ـ لورود الأدلَّةِ المتكاثرةِ في شأنِه، سواءٌ من الكتاب الكريم أو من السُّنَّةِ المتواترةِ.

٣ـ لوجود من أنكرَه من أهل البدع والأهواء؛ كبعض المعتزلة ومَنْ نحا نحوهَم[1].

○ **الفقرةُ الأولى ـ تقريرُ الشَّيخِ ابنِ أبي زيد لمذهب أهل الحديث فيه:**

لقد سلك الشَّيخُ ابنُ أبي زيد مسلكَ أهلِ الحديثِ في التَّنصيصِ على هذا الأمرِ العظيمِ[2]؛ حيثُ قال: «وأنَّ المؤمنين يُفتَنُون في قبورهم ويُسألون»، «يثبِّتُ اللهُ الَّذين آمنوا بالقول الثَّابتِ في الحياةِ

---

(١) ينظر «مقالات الإسلاميِّين» (٢/ ٢١٦)، «الشَّريعة» (٣/ ١٢٧٢)، «شرح عقيدة ابن أبي زيد» للقاضي عبد الوهَّاب (ص١١٠)، «الفصل في الملل» (٤/ ١١٧)، «الرُّوح» لابن القيِّم (ص٥٣)، «الفتح» لابن حجر (٣/ ٦٠٠).

وتقييدي لبعض المعتزلة من باب الإنصاف الَّذي يتحلَّى به أهلُ السُّنَّة، ذلكم أنَّ القاضي عبدَ الجبَّار ـ مع أنَّه من رؤوس المعتزلة ـ يُثْبِتُ عذابَ القبرِ كما في «المختصر في أصول الدِّين» (ص٢٧٧).

(٢) ينظر «اعتقاد الشَّافعي» (ص١٨)، «أصول السُّنَّة» للإمام أحمد (ص٢٥)، «عقيدة أبي حاتم وأبي زرعة الرَّازيين» (ص١٩١)، «السُّنَّة» لابن أبي عاصم (١/ ٥٩٥)، «العقيدة الطَّحاويَّة» (ص٧١)، «شرح السُّنَّة» للبربهاري (ص٦٠)، «الشَّريعة» (٣/ ١٢٧٢)، «الأصول المجرَّدة» (ص٥٧)، «الحجَّةُ في بيان المحجَّة» (١/ ٤٤٩ و٤٧٥)، «الانتصار» للعمراني (١/ ١٠٠)، «كتاب الاعتقاد» (ص٣٢)، «لمعة الاعتقاد» (ص١٩١)، «الرُّوح» (ص٥٣)، «شرح الطَّحاويَّة» لابن أبي العزِّ (ص٣٩٨)، «عقيدة التَّوحيد الكبرى» (ص٢٢٤)، «العقائد السَّلفيَّة» (٢/ ٤٧٩)، هذا وللحافظ البيهقي كتاب مُستَقِلٌّ أسماه: «إثبات عذاب القبر» طُبعَ بتحقيق محمَّد حسن، (عن دار الكتب العلميَّة ـ بيروت ـ ط الأولى: ١٤٢٥ هـ ـ ٢٠٠٤ م)، ولشيخ الإسلام أيضًا جواب في حُكْمِ أهل القبور ونعيمِهم (طبع بتحقيق عبد الله بن محمَّد البصيري، عن دار المغني ـ الرِّياض ـ ط الأولى: ١٤٢٧ هـ ـ ٢٠٠٦م).

الدُّنيا وفي الآخرةِ»[1].

وقال أيضًا: «وأنَّ عذابَ القبر حقٌّ، وأنَّ المؤمنينَ يُفتَنُونَ ويُضْغَطُونَ ويُسأَلُونَ ويُثبِّتُ اللهُ مَنطِقَ مَنْ أَحَبَّ تَثبيتَه»[2].

○ **الفقرةُ الثَّانيةُ:**

▣ **الأدلَّةُ الشَّرعيَّةُ على ذلك:**

أ ـ من الكتاب العزيز:

قال عَزَّوَجَلَّ: ﴿يُثَبِّتُ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ بِٱلْقَوْلِ ٱلثَّابِتِ فِي ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا وَفِي ٱلْأَخِرَةِ وَيُضِلُّ ٱللَّهُ ٱلظَّٰلِمِينَ وَيَفْعَلُ ٱللَّهُ مَا يَشَآءُ ﴿٢٧﴾﴾ [سُورَةُ إِبْرَاهِيمَ].

أَجْمَعَ المفسِّرون في جميع الأعصار أنَّ التَّثبيتَ يكونُ عند المساءلة في القبر[3]، وسيأتي في السُّنَّةِ ما يدُلُّ على هذا التَّفسير.

وقال عَزَّوَجَلَّ أيضًا عن آل فرعون: ﴿ٱلنَّارُ يُعْرَضُونَ عَلَيْهَا غُدُوًّا وَعَشِيًّا وَيَوْمَ تَقُومُ ٱلسَّاعَةُ أَدْخِلُوٓاْ ءَالَ فِرْعَوْنَ أَشَدَّ ٱلْعَذَابِ ﴿٤٦﴾﴾ [سُورَةُ غَافِرٍ]، فأخبر سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ أنَّهم يُعرَضُونَ على النَّار غُدوَةً وعشيَّةً، وأنَّ هذا أَدْوَنُ من العذاب الَّذي يصيرون إليه يومَ القيامةِ[4].

ب ـ من السُّنَّةِ النَّبويَّةِ: لقد تواتَرَتِ الأحاديثُ عن النَّبيِّ ﷺ في ذكر فتنةِ

---

(١) «الرِّسالة» (ص٦٠).

(٢) «الجامع» (ص١٤٣).

(٣) «شرح عقيدة ابن أبي زيد» للقاضي عبد الوهَّاب (ص١١٩).

(٤) المصدر السَّابق (ص١١٣).

القبرِ[1]، فقد رواها جمعٌ غفيرٌ من الصَّحابةِ الكرامِ منهم: علي وأبو أيُّوب وزيد بن ثابت وأنس وأبو هريرة وأبو بكرة وأبو رافع وعثمان بن أبي العاص وابن عبَّاس وجابر وعائشة وأسماء وغيرهم رضي الله عنهم[2]، أكتفي بذكر اليسير منها:

فعن البراء بنِ عازب رضي الله عنه عن النَّبيِّ صلى الله عليه وسلم قال: «**إِذَا أُقْعِدَ المُؤْمِنُ فِي قَبْرِهِ أُتِيَ ثُمَّ شَهِدَ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ الله، فَذَلِكَ قَوْلُهُ:** ﴿يُثَبِّتُ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ بِٱلْقَوْلِ ٱلثَّابِتِ﴾ [إبراهيم: ٢٧]»[3].

وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسولُ الله صلى الله عليه وسلم: «**إِذَا تَشَهَّدَ أَحَدُكُمْ فَلْيَسْتَعِذْ بالله مِنْ أَرْبَعٍ، يَقُولُ: اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنْ عَذَابِ جَهَنَّمَ، وَمِنْ عَذَابِ القَبْرِ، وَمِنْ فِتْنَةِ المَحْيَا وَالمَمَاتِ، وَمِنْ شَرِّ فِتْنَةِ المَسِيحِ الدَّجَّالِ**»[4].

وعن ابن عبَّاس رضي الله عنهما قال: مرَّ رسولُ الله صلى الله عليه وسلم على قَبْرَيْن، فقال: «**إِنَّهُمَا لَيُعَذَّبَان، وَمَا يُعَذَّبَانِ فِي كَبِير، أَمَّا هَذَا فَكَانَ لَا يَسْتَتِرُ مِنْ بَوْلِهِ، وَأَمَّا هَذَا فَكَانَ يَمْشِي بِالنَّمِيمَةِ**»، ثمَّ دعا بعسيبٍ رَطْبٍ فشقَّه باثْنَيْن، فغَرَس على هذا واحِدًا، وعلى هذا واحِدًا، ثمَّ قال: «**لَعَلَّهُ يُخَفِّفُ عَنْهُمَا مَا لَمْ يَيْبَسَا**»[5].

---

(١) يُنظَر «شرح عقيدة ابن أبي زيد» (ص١١٠)، «أهوال القبور» لابن رجب (ص٩٥)، «شرح الطَّحاويَّة» لابن أبي العزِّ (ص٣٩٩).

(٢) ينظر «الاقتصاد في الاعتقاد» لعبد الغني المقدسي (ص١٧٢).

(٣) رواه البخاري في «كتاب الجنائز» باب ما جاء في عذاب القبر (٣/ ٥٩٩ ـ فتح) برقم (١٣٦٩)، ومسلم في «كتاب الجنَّة» وصفة نعيمها وأهلها (٤/ ٢٢٠١) برقم (٢٨٧١).

(٤) رواه مسلم في «كتاب المساجد ومواضع الصَّلاة» (١/ ٤١٢) برقم (٥٨٨).

(٥) رواه البخاري في «كتاب الوضوء» باب ما جاء في غسل البول (١/ ٤١٩ ـ فتح) برقم (٢١٨)، ومسلم في «كتاب الطَّهارة» (٣/ ٢٠٠).

وبالإضافةِ إلى هذه الأحاديثِ فقد ورد حديثٌ فيه ذكر لضغطة القبر ـ وقد أشار إلى ذلك الشَّيخُ ابنُ أبي زيد كما سبق ـ، والحديث من رواية عائشة رضي الله عنها عن النَّبيِّ ﷺ قال: «**إِنَّ لِلْقَبْرِ ضَغْطَةً، وَلَوْ كَانَ أَحَدٌ نَاجِيًا مِنْهَا نَجَا مِنْهَا سَعْدُ بْنُ مُعَاذ**»[(١)].

والمقصودُ بهذه الضَّغطةِ هي ضمَّةُ القبرِ للمقبورِ كهَيْئَةِ المُعانقةِ، وهي تكون برِفْقٍ للمؤمن وبشدَّةٍ للفاجر، يقول الحافظُ الذَّهبي: «هذه الضَّمَّةُ ليست من عذابِ القبر في شيءٍ، بل هو أمرٌ يجدُهُ المؤمنُ كما يجِدُ أَلَمَ فَقْدِ ولدِه وحميمِه في الدُّنيا، وكما يجِدُ من أَلَمِ مرضِه، وأَلَمِ خُرُوجِ نفسِه، وألم سؤالِه في قبرِه وامتحانِه، وألم تأثُّره ببُكَاءِ أهلِه عليه، وأَلَمِ قيامِه من قَبْرِه، وأَلَمِ المَوقِفِ وهَوْلِه، وأَلَمِ الوُرُودِ على النَّار، ونحوِ ذلك، فهذه الأراجيفُ كلُّها قد تنالُ العبدَ، وما هي من عذابِ القبرِ، ولا هي من عذابِ جهنَّمَ قطُّ، ولكنَّ العبدَ التَّقِيَّ يَرفُقُ اللهُ به في بعض ذلك أو كلِّه، ولا راحةَ للمؤمن دون لقاء ربِّه»[(٢)].

---

(١) رواه أحمد (٤٠/ ٣٢٧) برقم (٢٤٢٨٣)، وابن حِبَّان (٧/ ٣٧٩) برقم (٣١١٢)، والبيهقي في «إثبات عذاب القبر» برقم (١٠٢)، والحديث أورده الهيثمي في «المجمع» وذكر له طريقًا آخر وقال: «وكلا الطَّرِيقَيْن رجالها رجالُ الصَّحيح»، وصحَّحه بمجموع طرُقِه وشواهِدِه الألباني في «الصَّحيحة» (٤/ ٢٦٨) برقم (١٦٩٥)

(٢) «السِّير» (١/ ٢٩٠)، وينظر «لوامع الأنوار البهيَّة» (٢/ ١٦)، «الانتقاد الرَّجيح في شرح الاعتقاد الصَّحيح» (ص١٥٣)، «العقائد السَّلفيَّة» (٢/ ٤٨٢).

◉ الفرع الثَّالث ـ مُستَقَرُّ الأرواحِ:

من المسائل الَّتي تطرَّقَ البحثُ إليها من قِبَلِ أئمَّةِ أهلِ السُّنَّةِ تَعلُّق الرُّوح بعد خروجها من البدن ومكانِ مُستقَرِّها بعدَ ذلك، وقد جاءت النُّصوصُ ببيان مصيرِ أرواحِ المؤمنين، كما جاءت ببيانِ مصيرِ أرواحِ الكافرين.

○ الفقرة الأولى ـ مُستقَرُّ أرواحِ المؤمنين:

اختلَفَ أهلُ العلمِ في مُستقَرِّ أرواح أهل الإيمان؛ فمنهم مَنْ قال أنَّ أرواحَهم في الجنَّة ـ شهداءَ كانوا أو غيرَ شهداء ـ، ومنهم مَنْ قال أنَّها بفِنَاء الجنَّة على بابها، يأتيهم من رَوْحِها ونَعِيمِها ورِزْقِها، ومنهم مَنْ قال أنَّها على أَفْنِيَةِ قُبُورِها، ومنهم مَنْ قَالَ أنَّها عن يمين آدم، وغير ذلك من الأقوال[(١)].

والَّذي تدلُّ عليه الأدلَّةُ الشَّرعيَّةُ أنَّهم يتنعَّمون في جنَّة الخُلْدِ الَّتي

(١) ذكرها ابن القيِّم في كتابه «الرُّوح» (ص٨٢)، وابن أبي العزِّ في «شرح الطَّحاويَّة» (ص٤٠١)، والشَّوكاني في رسالته الموسومة بـ«بحث في مُستَقَرِّ أرواح الأموات»، طبع ضمن «الفتح الرَّبَّاني من فتاوى الإمام الشَّوكاني» (٢/ ٦٤٣)، وقد رجَّح الإمام ابنُ القيِّم ـ وتَبِعَهُ ابنُ أبي العزِّ ـ أنَّ الأرواحَ متفاوتةٌ في مُستَقَرِّها في البرزخ، فمنها أرواح في أعلى علِّيِّين، ومنها في حواصل طَيْرٍ خُضْرٍ تسرح في الجنَّة، ومنها ما يكون محبوسًا على باب الجنَّة، ومنها ما يكون محبوسًا في قبره، ومنها في الأرض.
يُنظَر «الرُّوح» (١٠٥)، «شرح الطَّحاويَّة» (ص٤٠٢).

أعدَّها اللهُ للمؤمنين[1]، وقد تعرَّضَ الشَّيخُ ابنُ أبي زيد إلى هذه القضيَّةِ حيث قال: «وأرواحُ أهلِ السَّعادة باقيةٌ ناعمةٌ إلى يوم يُبعَثُونَ»[2].

▣ الأدلَّةُ الشَّرعيَّةُ على ذلك:

دلَّ على ذلك الكتابُ والسُّنَّةُ:

أ ـ من الكتاب العزيز:

قال الله ﷻ: ﴿فَأَمَّآ إِن كَانَ مِنَ ٱلْمُقَرَّبِينَ ٨٨ فَرَوْحٌ وَرَيْحَانٌ وَجَنَّتُ نَعِيمٍ ٨٩﴾ [سُورَةُ الوَاقِعَةِ].

وقد ذكر اللهُ ﷿ هذه الآيةَ بعد ذكرِ خروجِ الرُّوحِ من البدن بالموت[3].

ب ـ من السُّنَّة النَّبويَّة:

عن كعب بن مالك ﷺ أنَّ رسولَ الله ﷺ قال: «**إِنَّمَا نَسْمَةُ**[4] **المُؤْمِنِ طَيْرٌ يُعَلَّقُ فِي شَجَرِ الجَنَّةِ حَتَّى يُرْجِعَهُ اللهُ إِلَى جَسَدِهِ يَوْمَ يَبْعَثُهُ**»[5].

---

(١) وهذا القول مرويٌّ عن أبي هريرة وابن عمر ﭭ ورجَّحه الإمام أحمد.
ينظر: «طبقات الحنابلة» (١/ ٢٦٢)، «الرُّوح» (ص٨٢)، «أهوال القبور» (ص١٩٢)، «لوامع الأنوار البهيَّة» (٢/ ٤٦)، «عون الباري ببيان ما تضمَّنه شرح السَّنَّة للإمام البربهاري» للشَّيخ الدُّكتور ربيع المدخلي (١/ ٤٥٩).

(٢) «الرِّسالة» (ص٦٠) والعبارة نفسها ذكرها في «الجامع» (ص١٤٣).

(٣) ينظر «الرُّوح» لابن القيِّم (ص٨٥).

(٤) أي: روح، ينظر «الاستذكار» (٣/ ٩٢)، «إكمال المعلم» (٦/ ٣٠٧).

(٥) رواه مالك في «كتاب الجنائز» باب جامع الجنائز برقم (٥٦٨)، وأحمد (٢٥/ ٥٧) برقم (٥٧٧٨)، والنَّسائي في «كتاب الجنائز» باب أرواح المؤمنين برقم (٢٠٧٥)، وابن ماجه في كتاب «الزُّهد» باب ذكر القبر والبلى (٢/ ١٤٢٨) برقم (٤٢٧١) والحديث صحَّحه الألباني في «صحيح الجامع» (٢/ ٢٩٢) برقم (٢٣٦٩).

○ **الفقرة الثَّانية ـ مُستقَرُّ أرواحِ المشركين:**

اختلفَ العلماءُ أيضًا في مُستَقرِّ أرواحِ الكافرين، فمِنْ قائلٍ أنَّها عن شِمالِ آدم، ومِنْ قائلٍ أنَّها على أَفْنِيَةِ القبور، ومِنْ قَائِلٍ أنَّها في سجِّين[(١)]، ومنهم مَنْ قال بأنَّها مُتَفاوِتَةٌ[(٢)]، وفي هذا يقول الشَّيخُ ابنُ أبي زيد: «وأرواحُ أهلِ الشَّقاوةِ مُعذَّبَةٌ إلى يوم الدِّين»[(٣)]، وقال أيضًا: «وأرواحُ أهلِ الشَّقاوةِ باقيةٌ في سجِّين مُعذَّبةٌ إلى يوم الدِّين»[(٤)].

وقد دلَّت الأدلَّةُ على أنَّ أرواحَ الكفَّارِ تُعذَّبُ في النَّار، فقد ورد في حديث عبد الله بن عمر رضي الله عنهما أنَّ رسولَ الله ﷺ قال: «**إِنَّ أَحَدَكُمْ إِذَا مَاتَ عُرِضَ عَلَيْهِ مَقْعَدُهُ بالغَدَاةِ وَالعَشِيِّ، إِنْ كَانَ مِنْ أَهْلِ الجَنَّةِ فَمِنْ أَهْلِ الجَنَّةِ، وَإِنْ كَانَ مِنْ أَهْلِ النَّارِ فَمِنْ أَهْلِ النَّارِ، فَيُقَال: هَذَا مَقْعَدُكَ حَتَّى يَبْعَثَكَ اللهُ يَوْمَ القِيَامَةِ**»[(٥)].

---

(١) قيل: هو السِّجن والضِّيق الشَّديد وذلك في الأرض السَّابعة السُّفلى، وقيل غير ذلك، «تفسير الطَّبري» (١٠/ ٨٥٢٢)، «تفسير ابن كثير» (٤/ ٦٢١)، «تفسير القرطبي» (١٠/ ٢٥٧ـ٢٥٨).

(٢) ذكرها ابنُ القيِّم في كتابه «الرُّوح» (ص٨٢)، وابن أبي العزِّ في «شرح الطَّحاويَّة» (ص٤٠١)، والشَّوكاني في «مُستَقَرُّ أرواح الأموات» (٢/ ٦٤٣ الفتح الربَّاني).

(٣) «الرِّسالة» (ص٦٠).

(٤) «الجامع» (ص١٤٣).

(٥) رواه البخاري في «كتاب الجنائز» باب الميِّت يُعرَضُ عليه مَقْعَدُه بالغداة والعشي (٣/ ٦١٢ ـ فتح) برقم (١٣٧٩)، ومسلم في «كتاب الجنَّة وصفة نعيمها وأهلها» (٤/ ٢١٩٩) برقم (٢٨٦٦).

فهذا الحديثُ يدلُّ على أنَّ روحَ الكافرِ تتعذَّبُ في النَّار وهي في قبرِها؛ لأنَّ هذا هو مَقعَدُها إلى يومِ البعث[1].



(١) وهو ما نصَّ عليه الإمامُ أحمدُ كما في «طبقات الحنابلة» (١/ ٢٦٢)، و«أهوال القبور» (ص١٩٢)، (طبع دار الغد بالقاهرة).
وينظر: «عون الباري» للشَّيخ ربيع المدخلي (١/ ٤٥٩).

◘ المطلب الثَّاني ـ أشراطُ السَّاعة:

إنَّ من المتقرِّر في الشَّرع أنَّ بين يَدَي السَّاعةِ علاماتٍ وأماراتٍ عرَّفنا بها ربُّنا عَزَّوَجَلَّ وكذا نبيُّنا ﷺ كي نَأْخُذَ منها العبرةَ ونكونَ على حذرٍ واستعدادٍ لليوم العظيم والكرب المهيل، يومَ يقومُ النَّاسُ لربِّ العالمين.

ولَمَّا كانت هذه الأشراطُ مُتعلِّقةً برُكْنٍ أساسيٍّ من أركانِ الإيمان ألا وهو الإيمانُ باليوم الآخر؛ فإنَّكَ تجدُ عامَّةَ أهلِ العلم الَّذي كتبوا في العقائد ينصُّون على بعضٍ من هذه الأشراط.

والشَّيخُ ابنُ أبي زيدٍ لم يُغفِلِ الإشارةَ إليها، فذكَرَ بعضَها وأَعْرَضَ عن الباقي اختصارًا؛ إذ إنَّه لم يَقصِدْ حصرَ كلِّ تلك العلامات، ولكنَّه أشارَ إليها وإلى وجوب الإيمان بها، فقال ـ بعد أن ذكَرَ جملةً منها ـ: «وغيرِ ذلك ممَّا صحَّت به الرِّواياتُ»[1].

وسأكتفي ـ إن شاء اللهُ ـ بما عَدَّهُ الشَّيخُ ابنُ أبي زيد فقط فأذكره مع دليلِه من الكتاب والسُّنَّةِ.

وقبل هذا لا بُدَّ علينا أن نَعلَمَ معنى الأشراطِ في اللُّغةِ والشَّرعِ وبعضِ أدلَّةِ حدوثها.

معنى الأشراط:

لغةً: الشَّرَط بالتَّحريك، العَلَامَةُ والجمعُ أشراط، ويُطلَقُ على العَلَامَةِ

---

(١) «الجامع» (ص١٤٥).

أَمَارَةٌ، تقول: هي أمارة ما بيني وبينك أي: علامة[1].

شرعًا: هي تلك الأمارات والعلامات الَّتي تكون بين يدي قيام السَّاعة إيذانًا بقُرْبِ وقوعها.

دليلها: لقد دلَّ عليها الكتابُ والسُّنَّةُ:

- **فأمَّا من الكتاب:**

قولُه ﷻ: ﴿فَهَلْ يَنظُرُونَ إِلَّا ٱلسَّاعَةَ أَن تَأْتِيَهُم بَغْتَةً فَقَدْ جَآءَ أَشْرَاطُهَا﴾ [سُورَةُ مُحَمَّدٍ].

وقولُه تعالى: ﴿ٱقْتَرَبَتِ ٱلسَّاعَةُ وَٱنشَقَّ ٱلْقَمَرُ ۝١﴾ [سُورَةُ القَمَرِ].

- **وأمَّا من السُّنَّة:** فالأحاديثُ في ذلك كثيرةٌ منها:

حديثُ جبريل الطَّويل، وفيه قولُه ﷺ لَمَّا سأله جبريلُ: «فَأَخْبِرْنِي عَنِ السَّاعَةِ؟ قَالَ: «**مَا المَسْئُولُ عَنْهَا بِأَعْلَمَ مِنَ السَّائِلِ**»، قَالَ: فَأَخْبِرْنِي عَنْ أَمَارَتِهَا؟ قَالَ: «**أَنْ تَلِدَ الأَمَةُ رَبَّتَهَا، وَأَنْ تَرَى الحُفَاةَ العُرَاةَ العَالَةَ رِعَاءَ الشَّاءِ يَتَطَاوَلُونَ فِي البُنْيَانِ**»[2].

حديثُ أنس بن مالك رضي الله عنه قال: قال رسولُ الله ﷺ: «**إِنَّ مِنْ أَشْرَاطِ السَّاعَةِ أَنْ يُرْفَعَ العِلْمُ، وَيَثْبُتَ الجَهْلُ، وَيُشْرَبَ الخَمْرُ، وَيَظْهَرَ الزِّنَا**»[3]، وغيرها من الأحاديث المتوافرة الكثيرة.

---

(١) يظر «الصِّحاح» (٣/ ١١٣٦)، «مختار الصِّحاح» (ص٣٣٤)، «لسان العرب» (٤/ ٣٢).

(٢) سبق تخريجه (ص١٢٠).

(٣) رواه البخاري في «كتاب العلم» باب رفع العلم وظهور الجهل (١/ ٢٣٩ ـ فتح) برقم (٨٠)، ومسلم في «كتاب العلم» (٤/ ٢٠٥٦) برقم (٢٦٧١).

◉ **الفرع الأوَّل ـ خروج الدجَّال:**

لقد ابتدأ الشَّيخُ ابنُ أبي زيدٍ تَعدَادَه لأشراطِ السَّاعة[1] بذكرِ فتنة المسيحِ الدَّجَّال، فقال ـ بعد أن ذَكَرَ وجوبَ الإيمانِ بمعجزةِ الإسراء والمعراج ـ: «وبما ثَبتَ من خُروجِ الدَّجَّالِ»[2].

إنَّ فتنةَ المسيحِ الدَّجَّالِ من أَعْظَمِ الفتنِ وأَكبَرِها مُذْ خلَقَ اللهُ آدمَ إلى أن تقومَ السَّاعةُ؛ لأنَّه يُعطَى من الخوارق والشُّبهات ما يَفتِنُ به كثيرًا من النَّاس إلَّا مَنْ عَصَمَهُمُ اللهُ ﷻ، وقد جاء ما يصرِّحُ بذلك في بعض الأحاديث:

فعن أبي الدَّهماء وأبي قتادة قالا: كنَّا نَمُرُّ على هشامِ بنِ عمَّار نأتي عمرانَ بنَ حصين فقال ذاتَ يومٍ: إنَّكم لتجاوزوني إلى رجال ما كانوا بأَحْضَرَ إلى رسولِ الله ﷺ منِّي ولا أَعْلَمَ بحديثِه منِّي، سمعتُ رسولَ الله ﷺ يقول: «**مَا بَيْنَ خَلْقِ آدَمَ إِلَى قِيَامِ السَّاعَةِ خَلْقٌ أَكْبَرَ مِنَ الدَجَّالِ**» وفي رواية: «**أَمْرٌ أَكْبَرَ مِنَ الدَّجَّال**»[3].

▣ **الأدلَّة الشَّرعيَّة على ذلك:**

لقد جاء ذكرُ هذه الفتنةِ العظمى والعلامةِ الكبرى لقيام السَّاعة

---

(١) لقد اقْتَصَرَ على ذكر أشراط السَّاعة الكبرى دون الصُّغرى، وقد سبق أن بيَّنتُ بأنَّه لم يَقصِدْ حصرَ كلِّ العلامات، وإنَّما ذكر أهمَّها فقط.

(٢) «الجامع» (ص١٤٥).

(٣) رواه مسلم في «كتاب الفتن وأشراط السَّاعة» (٤/ ٢٢٦٦) برقم (٢٩٤٦).

باحتمالٍ في كتاب الله، وبتفصيلٍ وإسهابٍ في سنَّة رسولِ الله ﷺ:

أ ـ من الكتاب العزيز:

ممَّا يُمكِنُ الاستدلالُ به على خروجِ المسيحِ الدَّجَّالِ، الآياتُ الَّتي في نزولِ عيسى عليه السلام ـ كما سيأتي ذكرُها ـ؛ إذ إنَّه من المستفيض والمشهور أنَّ عيسى عليه السلام هو الَّذي يَقتُلُ المسيحَ الدَّجَّالَ، كما ثبت ذلك في صحيح السُّنَّة النَّبويَّة.

فكان في ذلك إشارةٌ إلى خروجِ مسيح الضَّلال وهو ضدُّ مسيحِ الهدى، ومن عادةِ العرب أن تَكتَفِيَ بذكر أحدِ الضِّدَّيْنِ عن ذكر الآخر[١].

ب ـ من السُّنَّةِ النَّبويَّةِ: لقد جاءت أحاديثُ كثيرةٌ متواترةٌ[٢] فيها تفصيلُ ذِكْرِ المسيحِ الدَّجَّالِ وصِفَتِه وفِتْنَتِه، وغيرِ ذلك ممَّا لا يَدَعُ مجالًا لإنكارِ خروجه[٣]، وهاكَ بعضَ الأحاديث في ذلك:

---

(١) ينظر «النِّهاية في الفتن والملاحم» لابن كثير (١/ ١٠٠)، و«الفتح» لابن حجر (١٤/ ٦٠٢).

(٢) ينظر «العقيدة الطَّحاويَّة» شرح وتعليق للعلَّامة الألباني (ص٨٥)، وكتاب «إقامة البرهان في الرَّدِّ على مَنْ أَنْكَرَ خروجَ المهدي والدَّجَّال» للعلَّامة حمُّود التُّويجري (ص١٠٣) ضمن المجلَّد الثَّاني عشر من «مجلَّة البحوث الإسلاميَّة».

(٣) أنكر بعضُ أهل البدع خروجَ المسيح الدَّجَّال، وعارضوا بعقولهم السَّقيمة ما صحَّ عن النَّبيِّ ﷺ في ذلك، يقولُ القاضي عياض: «هذا مذهبُ أهلِ السُّنَّة وجماعةِ أهل الفقه والحديث ونُظَّارِهم، خلافًا لمن أنكر أمرَه وأبطله من الخوارج والجهميَّة وبعض المعتزلة» «إكمال المعلم» (٨/ ٤٧٥).

ويُنظَر «التَّذكرة» للقرطبي (ص٥٥٢)، و«النِّهاية في الفتن والملاحم» لابن كثير (١/ ٩٨).

وللأسفِ الشَّديدِ؛ فإنَّ بعضَ المُتأَخِّرين والمعاصرين ـ هداهم الله ـ قد تابعوا هؤلاء المبتدعة في ردِّهم أو تأويلهم لخروج المسيح الدَّجَّال، بل وصف بعضُهم هذه العلامةَ =

عن ابن عمر رضي الله عنه أنَّ رسول الله ﷺ قالَ: «**بَيْنَا أَنَا نَائِمٌ أَطُوفُ بالكَعْبَةِ فَإِذَا رَجُلٌ آدَمُ سِبطُ الشَّعْرِ، يَنطفُ أَوْ يُهْرَاقُ رَأْسُهُ مَاءً، قُلْتُ: مَنْ هَذَا؟** قالوا: **ابْنُ مَرْيَمَ، ثُمَّ ذَهَبْتُ أَلْتَفِتُ فَإِذَا رَجُلٌ جَسِيمٌ أَحْمَرُ، جَعْدُ الرَّأْسِ، أَعْوَرُ العَيْنِ، كَأَنَّ عَيْنَهُ عِنبَةٌ طَافِيَةٌ، قَالُوا: هَذَا الدَّجَّالُ، أَقْرَبُ النَّاسِ بِهِ شَبَهًا ابنُ قَطَن** ـ رَجُلٌ من خزاعة ـ»[1].

وعنه أيضًا أنَّ رسولَ الله ﷺ ذكرَ الدَّجَّالَ بين ظَهْرانَيِ النَّاس فقال: «**إِنَّ اللهَ تَعَالَى لَيْسَ بِأَعْوَرَ، أَلَا وَإِنَّ المَسِيحَ الدَّجَّالَ أَعْوَرُ العَيْنِ اليُمْنَى كَأَنَّ عَيْنَهُ عِنبَةٌ طَافِيَةٌ**»[2].

وعن أنس رضي الله عنه قال: قال النَّبيُّ ﷺ: «**مَا بُعِثَ نَبِيٌّ إِلَّا أَنْذَرَ أُمَّتَهُ الأَعْوَرَ الكَذَّابَ، أَلَا إِنَّهُ أَعْوَرُ، وَإِنَّ رَبَّكُمْ لَيْسَ بِأَعْوَرَ، وَإِنَّ بَيْنَ عَيْنَيْهِ مَكْتُوبٌ: كَافِرٌ**»[3]، وفي رواية لمسلم: «**وَمَكْتُوبٌ بَيْنَ عَيْنَيْهِ: ك ف ر**»[1].

= الكبرى بأنَّها أساطير أو بأنَّها رمزٌ للخرافات والدَّجل.

ينظر للرَّدِّ عليهم: «إقامة البرهان» للتُّويجري، «زوابع في وجه السُّنَّة» لصلاح الدِّين مقبول (ص٢٠٨)، «أشراط السَّاعة» ليوسف الوابل (ص٣١٥).

(١) رواه البخاري في «كتاب الفتن» باب ذكر الدَّجَّال (١٤/ ٦٠٠ ـ فتح) برقم (٧١٢٨)، ومسلم في «كتاب الإيمان» (١/ ١٥٤) برقم (١٦٩).

(٢) رواه البخاري في «كتاب الفتن» باب ذكر الدَّجَّال (١٤/ ٦٠٠ ـ فتح) برقم (٧١٢٣)، ومسلم واللَّفظ له في «كتاب الفتن وأشراط السَّاعة» (٤/ ٢٢٤٧) برقم (٢٩٣٢).

(٣) رواه البخاري في «كتاب الفتن» باب ذكر الدَّجَّال (١٤/ ٦٠١ ـ فتح) برقم (٧١٣١)، ومسلم في «كتاب الفتن وأشراط السَّاعة» (٤/ ٢٢٤٨) برقم (٢٩٣٣).

وغيرُ ذلك من الأحاديث المُتكاثِرَةِ الَّتي تُبيِّنُ بدقَّةٍ صفةَ هذا الدَّجَّالِ، وزمانَ ومكانَ خروجِه، ومدَّةَ مُكثِه في الأرض، وأتباعَه، وكيفيَّةَ الاحترازِ منه[(٢)]

◉ **الفرع الثَّاني ـ نزولُ عيسى عَلَيْهِ السَّلَامُ:**

إنَّ من العلامات الكبرى الَّتي تَسبِقُ قيامَ السَّاعةِ ـ والَّتي تتلو خروجَ الدَّجَّالِ نزولَ عيسى عَلَيْهِ السَّلَامُ، فمن المقطوع به أنَّ عيسى لم يَمُتْ ولم تَقْتُلْهُ اليهودُ كما زَعمَتْ، وإنَّما رَفَعَه اللهُ إلى السَّماءِ، وهو الآنَ حيٌّ بجَسَدِه وروحِه إلى أَنْ يأذَنَ الله عَزَّ وَجَلَّ بنزوله من السَّماء إلى الأرض، ويكونُ من أَعْظَمِ مُهمَّاتِه إهلاكُ الدَّجَّالِ، فيَدحَضُ بذلك أعظمَ فتنةٍ حَدَثَتْ على وجهِ الأرض.

وقد قرَّرَ الشَّيخ ابنُ أبي زيدٍ هذه الأمارةَ الكبرى، فبعد أن ذَكَرَ خروجَ الدَّجَّالِ أَتْبَعَهُ بذِكْرِ نزولِ عيسى فقال: «ونزول عيسى بنِ مريم عَلَيْهِ السَّلَامُ وقَتله إيَّاه»[(٣)].

▣ **الأدلَّةُ الشَّرعيَّةُ على ذلك:**

دلَّ على نزولِ عيسى عَلَيْهِ السَّلَامُ ـ صراحةً بلا احتمالٍ ـ: كتابُ الله وسنَّةُ نبيِّه صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ:

---

(١) (٤/ ٢٢٤٨) رقم (٢٩٣٣).

(٢) ينظر في «التَّذكرة في أحوال الموتى وأهوال الآخرة» للقرطبي، و«النِّهاية» لابن كثير، و«القيامة الصُّغرى» للدُّكتور عمر الأشقر، و«أشراط السَّاعة» ليوسف الوابل، و«إتحاف الجماعة في الفتن والملاحم وأشراط السَّاعة» للشَّيخ حمُّود التُّويجري، وغيرها من المؤلَّفات في هذا المجال.

(٣) «الجامع» (ص١٤٥).

أ ـ من الكتاب العزيز:

قال عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَإِن مِّنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ إِلَّا لَيُؤْمِنَنَّ بِهِۦ قَبْلَ مَوْتِهِۦ ۖ وَيَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ يَكُونُ عَلَيْهِمْ شَهِيدًا ﴿١٥٩﴾﴾ [سُورَةُ النِّسَاءِ]، أي أنَّ أهلَ الكتابِ سوف يؤمنونَ ولا بدَّ بعيسى بنِ مريم وذلك قبل مَوْتِه(١).

وقال سُبْحَانَهُ ـ وهو يتكلَّم عن عيسى ـ: ﴿وَإِنَّهُۥ لَعِلْمٌ لِّلسَّاعَةِ فَلَا تَمْتَرُنَّ بِهَا﴾ [سُورَةُ الزُّخْرُفِ]، ومعنى الآية ـ كما نُقِلَ عن السَّلف ـ أنَّ عيسى عَلَيْهِ السَّلَامُ هو أحدُ العلاماتِ الَّتي تكون بين يَدَيْ قيامِ السَّاعة(٢).

---

(١) الضَّمير في قوله تعالى: ﴿قَبْلَ مَوْتِهِۦ﴾ راجعٌ إلى عيسى بنِ مريم، وهذا الَّذي أُثِرَ عن جمع من الصَّحابة والتَّابعين، فقد ورد ذلك عن ابن عبَّاس «تفسير الطَّبري» (٦/ ٢٥) برقم (٨٤٩٦)، وصحَّحه ابنُ كثير في «النِّهاية» (١/ ١١٠) وابنُ حجر في «الفتح» (٧/ ١٦٧)، وعن أبي هريرة (كما سيأتي في أدلَّة السُّنَّة)، وعن الحسن «تفسير الطَّبري» (٧/ ٢٥) برقم (٨٤٩٨)، وقتادة «تفسير الطَّبري» (٧/ ٢٥) برقم (٨٥٠٠)، و«أصول السُّنَّة» لابن أبي زمنين (ص١٩٦)، وهذا المعنى من الآية هو الَّذي رجَّحه كثير من المفسِّرين وغيرهم.

انظر «تفسير الطَّبري» (٦/ ٢٩)، «أصول السُّنَّة» لابن أبي زمنين (ص١٥٢)، «الرَّسالة الوافية» (ص٢٤٣)، «شرح مسلم» للنَّووي (٢/ ٣٦٩)، «النِّهاية في الفتن والملاحم» لابن كثير (١/ ١٠٠ و١١٠)، «فتح القدير» للشَّوكاني (١/ ٨٤٥)، «إتحاف الجماعة» للتُّويجري (٣/ ٩٣).

(٢) نُقل هذا المعنى عن بعض الصَّحابة والتَّابعين منهم ابن عبَّاس أخرجه أحمد (٥/ ٨٥) برقم (٢٩١٨)، والطَّبري (٢٥/ ١١٥) برقم (٢٣٩٣٥)، والحاكم (٢/ ٥٢٧) برقم (٣٧٣٢) وصحَّحه، وكذا صحَّحه أحمد شاكر في «تعليقه على المسند» (٣/ ٢٨٣)، ونُقل أيضًا عن قتادة والسُّدِّي والضَّحَّاك وغيرهم «تفسير الطَّبري» (٢٥/ ١١٦)، «أصول السُّنَّة» لابن أبي زمنين (ص١٩٥)، «السُّنن الواردة في الفتن» للدَّاني =

ب ـ من السُّنَّةِ النَّبويَّة:

إنَّ الأحاديثَ في نزول عيسى عليه السلام وقتلِه الدَّجَّالَ قد بَلَغَتْ مبلغَ التَّواتر[1]؛ بحيثُ لا يُمكِنُ بعد ذلك إنكارُ هذه العلامةِ الكبرى أو تأويلُها[2]، وإليك بعضُ الأحاديثِ الثَّابتةِ في ذلك:

عن أبي هريرة رضي الله عنه أنَّ رسولَ الله ﷺ قال: «**كَيْفَ أَنْتُمْ إِذَا نَزَلَ ابْنُ مَرْيَمَ فِيكُمْ، وَإِمَامُكُمْ مِنْكُمْ**»[3].

وعنه رضي الله عنه أنَّ النَّبيَّ ﷺ قال: «**وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَيُوشِكَنَّ أَنْ يَنْزِلَ فِيكُمُ ابْنُ مَرْيَمَ حَكَمًا عَدْلًا، فَيَكْسِرَ الصَّلِيبَ، وَيَقْتُلَ الخِنْزِيرَ، وَيَضَعَ الجِزْيَةَ وَيُفِيضَ المَالَ حَتَّى لَا يَقْبَلَهُ أَحَدٌ، حَتَّى تَكُونَ السَّجْدَةُ الوَاحِدَةُ خَيْرًا مِنَ الدُّنْيَا وَمَا فِيهَا**»، ثُمَّ يَقُولُ أَبُو هُرَيْرَة: وَاقْرَؤُوا إِنْ شِئْتُمْ: ﴿وَإِن مِّنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ إِلَّا لَيُؤْمِنَنَّ بِهِۦ قَبْلَ مَوْتِهِۦ ۖ وَيَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ يَكُونُ عَلَيْهِمْ

= (٦/ ١٢٤٣) برقم (٢٩٢)، ويؤيِّد هذا التَّفسير ما ذُكر عن ابن عبَّاس وأبي هريرة وقتادة والحسن والأعمش أنَّهم قرؤوا هذه الآية بفتح العَيْنِ واللَّام من كلمة «**لَعَلَمٌ**». انظر «تفسير الطَّبري» (٢٥/ ١١٧)، «تفسير القرطبي» (١٦/ ١٠٥)، «القراءات الشاذَّة» لعبد الفتَّاح القاضي (ص٨٠)، «إتحاف الجماعة» للتُّويجري (٣/ ٩٤).

(١) ينظر «فتح القدير» للشَّوكاني (١/ ٨٤٥)، «العقيدة الطَّحاويَّة» شرح وتعليق للألباني (ص٨٥)، «إتحاف الجماعة» للتُّويجري (٣/ ٩١٩).

(٢) ينظر في الرَّدِّ على من أنكر نزول عيسى «شرح مسلم» للنَّووي (١٨/ ٢٧٨).

(٣) رواه البخاري في «كتاب أحاديث الأنبياء» باب نزول عيسى بن مريم (٧/ ١٦٥ ـ فتح) برقم (٣٤٤٩)، ومسلم في «كتاب الإيمان» (١/ ١٣٧) برقم (١٥٥).

شَهِيدًا ﴿١٥٩﴾﴾ [سُورَةُ النِّسَاءِ]»[1].

وجاء في حديث أبي أمامة الطَّويل أنَّه هو الَّذي يباشِرُ قَتْلَ الدَّجَّالِ بباب لُدٍّ في فِلَسْطِين، قال ﷺ: «**فَإِذَا نَظَرَ إِلَيْهِ الدَّجَّالُ ذَابَ كَمَا يَذُوبُ المِلْحُ فِي المَاءِ، فَيَنْطَلِقَ هَارِبًا وَيَقُولُ عِيسَى** عليه السلام: **إِنَّ لِي فِيكَ ضَرْبَةً لَنْ تَسْبَقْنِي بِهَا، فَيُدْرِكُهُ عِنْدَ بَابِ اللُّدِّ الشَّرْقِي فَيَقْتُلُهُ**»[2].

◉ الفرعُ الثَّالثُ ـ طلوعُ الشَّمسِ من مغربها:

من بين العلاماتِ الكبرى لقيامِ السَّاعةِ ـ والَّتي نصَّ عليها الشَّيخُ ابنُ أبي زيد[3] ـ طلوعَ الشَّمس من غير مَطلَعِها الأصلي ـ الَّذي هو المشرق ـ، بل من جهة المغرب، وذلك بأمر الله عَزَّوَجَلَّ.

◙ الأدلَّةُ الشَّرعيَّةُ على ذلك: ورد ذكرُها في الكتاب والسُّنَّةِ

أ ـ من الكتاب العزيز:

قال جلَّ شأنُه: ﴿يَوْمَ يَأْتِي بَعْضُ ءَايَٰتِ رَبِّكَ لَا يَنفَعُ نَفْسًا إِيمَٰنُهَا لَمْ تَكُنْ ءَامَنَتْ مِن قَبْلُ أَوْ كَسَبَتْ فِيٓ إِيمَٰنِهَا خَيْرًا﴾ [الأنعام: ١٥٨].

---

(١) رواه البخاري في «كتاب أحاديث الأنبياء» باب نزول عيسى بن مريم (٧/ ١٦٥ ـ فتح) برقم (٣٤٤٨)، ومسلم في «كتاب الإيمان» (١/ ١٣٥) برقم (١٥٥).

(٢) رواه ابن ماجه في «كتاب الفتن» باب فتنة الدَّجَّال (٢/ ١٣٥٩) برقم (٤٠٧٧) وصحَّحه الألباني في «صحيح الجامع» (٢/ ١٣٠) برقم (٧٨٧٥) وقد عدَّد شواهِدَ الحديث في كتابه «قصَّة المسيح الدَّجَّال ونزول عيسى» (ص١٠٧).

(٣) ينظر «الجامع» (ص١٤٥).

ومن المقطوعِ به أنَّ المقصودَ بالآية هي طلوعُ الشَّمسِ من مَغرِبِها، كما فسَّرَها بذلك النَّبيُّ ﷺ على ما سيأتي ذكرُه لاحقًا.

يقولُ الإمامُ الطَّبري[1]: «يقولُ تعالى ذكرُه: يومَ يأتِي بعضُ آياتِ لا يَنْفَعُ مَنْ كان قَبْلَ ذلك مُشرِكًا بالله أن يُؤمِنَ بعد مجيءِ تلك الآية الَّتي أخبرَ اللهُ جلَّ ثناؤه أنَّ الكافرَ لا ينفعُه إيمانُه عند مجيئها طلوع الشَّمس من مغربها» ثمَّ ذكر مَنْ قال بذلك وما أُثِرَ عن النَّبيِّ ﷺ في ذلك[2].

ب ـ من السُّنَّةِ النَّبويَّةِ: ورَدَتْ عدَّةُ نصوصٍ متواترةٍ[3] تبيِّنُ هذه العلامةَ وتُوضِّحُ معنى الآية الَّتي ذَكَرْتُها سابِقًا؛ فمنها:

حديثُ أبي هريرة رضي الله عنه أنَّ رسولَ الله ﷺ قال: «**لَا تَقُومُ السَّاعَةُ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ مِنْ مَغْرِبِهَا، فَإِذَا طَلَعَتْ فَرَآهَا النَّاسُ آمَنُوا أَجْمَعُون، فَذَاكَ حِينَ لَا يَنْفَعُ نَفْسًا إِيمَانُهَا لَمْ تَكُنْ آمَنَتْ مِنْ قَبْلُ أَوْ كَسَبَتْ فِي إِيمَانِهَا خَيْرًا**»[4].

---

(١) هو أبو جعفر محمَّد بنُ جرير الطَّبري، ثقةٌ حافظٌ رأسٌ في التَّفسير إمامٌ في الفقه علَّامةٌ في التَّاريخ، أَكْثَرَ التِّرحال ولقي نُبَلَاءَ الرِّجال، سمع من ابن منيع وابنِ وكيع وغيرِهما وحدَّث عنه جماعةٌ منهم الطَّبراني والخشَّاب، من مؤلَّفاته «تهذيب الآثار» و«التَّبصير في معالم الدِّين»، تُوُفِّي سنة (٣١٠) «السِّير» (١٤/ ٢٦٧)، «طبقات الشَّافعيَّة» (٣/ ١٢٠).

(٢) «جامع البيان» (٨/ ٣٧)، وينظر «الرِّسالة الوافية» (ص٢٤٥)، «زاد المسير» لابن الجوزي (٣/ ١٥٦)، «تفسير القرطبي» (٧/ ١٤٥).

(٣) كما صرَّح بذلك الحافظ ابن كثير في «النِّهاية» (١/ ١٣٢).

(٤) رواه البخاري في «كتاب الرِّقاق» باب بدون ترجمة (١٣/ ١٥٦ ـ فتح) برقم (٦٥٠٦)، ومسلم في «كتاب الإيمان» برقم (١٥٧) (١/ ١٣٧).

حديثُ عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما قال: «حفِظتُ من رسول الله ﷺ حديثًا لم أَنْسَهُ بعدُ، سمعتُ رسولَ الله ﷺ يقول: «**إِنَّ أَوَّلَ الآيَاتِ خُرُوجًا طُلُوعُ الشَّمْسِ مِنْ مَغْرِبِهَا**»[(١)].

⊙ الفرعُ الرَّابعُ ـ خروجُ الدَّابَّة:

إنَّ خروجَ الدَّابَّةِ من أَوَاخِرِ العلامات الَّتي تكون بين يدي قيامِ السَّاعةِ، فإذا طَلَعَتِ الشَّمسُ من مَغرِبِها تخرُجُ الدَّابَّةُ ضُحَى ذلك اليومِ، تُكلِّمُ النَّاسَ كما أخبرَنا اللهُ بذلك ـ على ما سيأتي ذكرُه ـ.

وقد ختمَ الشَّيخُ ابنُ أبي زيدٍ تَعدَادَهُ لأشراطِ السَّاعةِ بذكر هذه الأمارةِ الكبرى[(٢)].

▣ الأدلَّةُ الشَّرعيَّةُ على ذلك:

لقد أَوضَحَ القرآنُ الكريمُ وكذا السُّنَّةُ النَّبويَّةُ هذه العلامةَ الكبرى إيضاحًا بيِّنًا يُسْتَخْلَصُ منه وجودُ هذه الدَّابَّةِ وأنَّها حقيقةٌ لا يَعْلَمُ كيفيَّتَها إلَّا خالِقُها سبحانه وتعالى[(٣)].

---

(١) رواه مسلم في «كتاب الفتن وأشراط السَّاعة» (٤/ ٢٢٦٠) برقم (٢٩٤١).

(٢) ينظر «الجامع» (ص١٤٥).

(٣) لقد أَوَّلَ بعضُ المبتدعة ـ كما أَوَّلوا خروجَ الدَّجَّال ونزولَ عيسى عليه السلام ـ هذه العلامة بأنَّ المقصودَ من خروج الدَّابَّة تلك الجراثيم الخطيرة الَّتي تَفتِكُ بالإنسان، وهذا قولٌ بعيدٌ ورأيٌ فاسدٌ ليس عليه أثارةٌ من علم إلَّا الإغراق في التَّأويل الَّذي مشى عليه طوائف الضَّلال كالمعتزلة والجهميَّة والرَّافضة.
يُنظَر «إتحاف الجماعة» للتُّويجري (٣/ ١٨٢) و«أشراط السَّاعة» (ص٤١٠).

أ ـ من الكتابِ العزيز:

قال عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَإِذَا وَقَعَ ٱلْقَوْلُ عَلَيْهِمْ أَخْرَجْنَا لَهُمْ دَآبَّةً مِّنَ ٱلْأَرْضِ تُكَلِّمُهُمْ أَنَّ ٱلنَّاسَ كَانُوا۟ بِـَٔايَٰتِنَا لَا يُوقِنُونَ ﴿٨٢﴾﴾ [سُورَةُ النَّمْلِ]، أي: دابَّةٌ تعقِلُ وتَنْطِقُ، وذلك ليقَعَ لهمُ العلمُ بأنَّها آيةٌ من قِبَلِ الله تعالى؛ لأنَّ الدَّوابَّ في العادَةِ لا كَلَامَ لها ولا عَقْلَ[1].

ب ـ من السُّنَّةِ النَّبويَّةِ: جاءت عدَّةُ نصوصٍ في بيان هذه الدَّابَّةِ وموضِعِ خُروجِها ومُهمَّتِها، بعضُها صحيحٌ وبعضُها غيرُ صحيحٍ، أَقتَصِرُ على ذِكْرِ الثَّابتِ منها:

عن أبي أمامة رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ يرفَعُهُ إلى النَّبيِّ ﷺ، قال: «**تَخْرُجُ الدَّابَّةُ فَتَسِمُ النَّاسَ عَلَى خَرَاطِيمِهِمْ ثُمَّ يُعَمَّرُونَ فِيكُمْ حَتَّى يَشْتَرِيَ الرَّجُلُ البَعِيرَ فَيَقُولُ: مِمَّنْ اشْتَرَيْتَهُ؟ فَيَقُولُ: مِنْ أَحَدِ المُخَطَّمِينَ**»[2].

وجاء في حديث عبد الله بنِ عمرو السَّابقِ قولُه ﷺ: «**وَخُرُوجُ الدَّابَّةِ عَلَى النَّاسِ ضُحَى**».

فهذه الأحاديثُ الثَّابتةُ وغيرُها تُبيِّنُ حقيقةَ هذه الدَّابَّةِ وأنَّ مُهمَّتَها

---

(١) «التَّذكرة» (ص٥٧٦).

(٢) رواه أحمد (٣٦/ ٦٤٦) برقم (٢٢٣٠٨)، وأورده الهيثمي في «المجمع» (٨/ ٦)، وقال: «ورجاله رجال الصَّحيح غير عمر بن عبد الرَّحمن بن عطيَّة وهو ثقةٌ»، والحديث صحَّحه الألباني في «الصَّحيحة» (١/ ٦٣٩) برقم (٣٢٢).

هي أن تَسِمَ النَّاسَ وتُقسِّمَهم إلى مُؤمِنٍ وكَافِرٍ[1].

◘ المطلبُ الثَّالثُ ـ مَنازِلُ يومِ القيامةِ و أَهوالُها:

بعدَ أن ذَكَرْتُ العلاماتِ الَّتي تَتقدَّمُ يومَ القيامةِ، آتِي إلى ذكرِ ما يكون بعدَ ذلك من الأهوال والشَّدائدِ العظام، وقد ذَكَرْتُها على حَسْبِ التَّسلسُلِ الزَّمني لها، وإن كان هنالك خلافٌ في ترتيبِ بعضِهَا فإنَّنِي أذكُرُ ما هو أقربُ إلى ظواهرِ النُّصوص الشَّرعيَّةِ في ذلك، واللهُ تعالى أعلم.

◉ الفرعُ الأوَّلُ ـ النَّفخ في الصُّور والبعثُ بعد الموت:

○ الفقرة الأولى ـ النَّفخُ في الصُّور:

حينما يأذنُ اللهُ عَزَّوَجَلَّ بقيامِ السَّاعةِ يأمُرُ مَلَكًا من الملائكة لينفُخَ في الصُّور.

---

(١) ويؤيِّد هذا قراءة من قرأ: ﴿تُكَلِّمُهُمْ﴾ بفتح التَّاء وتخفيف اللَّام ﴿تَكْلِمُهُمْ﴾ أي: تَسِمُهُمْ. ينظر «المحتسب في تبيين وجوه شواذِّ القراءات والإيضاح عنها» لابن جِنِّي (٢/ ١٤٤)، «تفسير الطَّبري» (٢٠/ ٢٠)، «فتح القدير» (٤/ ٢٠٠)، وعن أبي داود نفيع الأعمى قال: «سألتُ ابنَ عبَّاس عن قوله: (**تكلمهم**) يعني هل هو من التَّكليم باللِّسان أو من الكَلْم وهو الجرح؟ فقال: كلُّ ذلك ـ والله ـ تَفْعَلُ، تُكلِّمُ المؤمِنَ وتَكلَمَ الكافرَ» أخرجه ابن أبي حاتم في«تفسيره» (٩/ ٢٩٢٦) برقم (١٦٦٠٦)، وأورده الشَّوكاني في «تفسيره» (٤/ ٢٠١) وعزاه لعبد بن حميد وابنِ المُنذِر، وكذلك أورده القرطبي في «تفسيره» (١٣/ ٢٣٨) من طريق أبي الجوزاء.

ولَمَّا كان الشَّيخُ ابنُ أبي زيدٍ يتحدَّثُ عن العقيدةِ الَّتي يَجِبُ على كلِّ مؤمنٍ أن يعتقِدَها كان لا بُدَّ وأن يُعرِّجَ إلى ذكر هذا الوقع العظيمِ الَّذي هو خاتمةُ الحياةِ الدُّنيا وبدايةُ الحياة الأخرى.

يقولُ: «وأنَّه ينفُخُ في الصُّور فيَصْعَقُ مَنْ في السَّماوات ومَنْ في الأرضِ إلَّا مَنْ شاءَ اللهُ ثمَّ يَنفخُ فيه أُخرَى فإذا هم قِيَامٌ يَنظُرُون، كما بدَأَهُمْ يعودون عُرَاةً حُفَاةً غُرْلًا»(١)

◘ الأدلَّةُ الشَّرعيَّةُ على ذلك:

أ ـ من الكتاب العزيز: آياتٌ كثيرةٌ جدًّا؛ منها:

قوله تعالى: ﴿ وَيَوْمَ يُنفَخُ فِي ٱلصُّورِ فَفَزِعَ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَن فِي ٱلْأَرْضِ إِلَّا مَن شَآءَ ٱللَّهُۚ وَكُلٌّ أَتَوْهُ دَٰخِرِينَ ﴿٨٧﴾ ﴾ [النمل].

وقال عَزَّ وَجَلَّ أيضًا: ﴿وَنُفِخَ فِي ٱلصُّورِ فَصَعِقَ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَن فِي ٱلْأَرْضِ إِلَّا مَن شَآءَ ٱللَّهُۖ ثُمَّ نُفِخَ فِيهِ أُخْرَىٰ فَإِذَا هُمْ قِيَامٌ يَنظُرُونَ ﴿٦٨﴾﴾ [الزمر].

والآياتُ الدَّالَّةُ على وقوع النَّفخِ في الصُّور(٢) كثيرةٌ جدًّا أكتفي بما

(١) «الجامع» (ص١٤٣ ـ ١٤٤).

(٢) الصُّور قرنٌ يُنفَخُ فيه كما ورد في بعض الأحاديث، منها حديث أبي سعيد الخدري قال: قال رسولُ الله ﷺ: «**وكَيْفَ أَنْعَمُ وصَاحِبُ القَرْنِ قَدِ الْتَقَمَ القَرْنَ واسْتَمَعَ الإِذْنَ مَتى يُؤْمَرُ بالنَّفْخِ فَيَنْفُخُ**...» رواه التِّرمذي في كتاب «صفة القيامة والرَّقائق والورع» باب ما جاء في شأن الصُّور (٧/ ١٤٠ تحفة) برقم (٢٤٣١)، وأحمد (١٧/ ٨٩) برقم (١١٠٣٩)، والبغوي في «شرح السُّنَّة» (١٥/ ١٠١) برقم (٤٢٩٨) والحديث حسَّنه التِّرمذي والبغوي وصحَّحه الألباني في «الصَّحيحة» (٣/ ٦٧) برقم (١٠٧٩).

ذكرتُ منها.

ب ـ **من السُّنَّةِ النَّبويَّةِ**: وردَتْ في شأنِ النَّفخ في الصُّوَرْ أحاديثُ كثيرةٌ ثابتةٌ منها:

ما جاء عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النَّبيِّ ﷺ قال: «**بَيْنَ النَّفْخَتَيْنِ أَرْبَعُونَ**»، قالوا: يا أبا هريرة! أَرْبَعُونَ يَوْمًا؟ قَالَ: أَبَيْت، قَالَ: أَرْبَعُونَ سَنَةً؟ قَالَ أَبَيْت، قَالَ: أَرْبَعُونَ شَهْرًا؟ قَالَ: أَبَيْت، وَيُبْلَى كُلُّ شَيْءٍ منَ الإِنْسَانِ إِلَّا عُجْبُ ذَنَبِهِ فيه يُرَكَّبُ الخَلْق»[1].

وفي حديث عبد الله بن عمرو بن العاص الطَّويل جاء فيه قولُه ﷺ: «**ثُمَّ يُنْفَخُ فِي الصُّورِ فَلَا يَسْمَعُهُ أَحَدٌ إِلَّا أَصْغَى لَيْتًا وَرَفَعَ لَيْتًا**»[2].

فهذه الأحاديثُ وغيرُها دلَّت على وقوعِ النَّفخِ في الصُّور، وأنَّه نفختان[3].

---

(١) رواه البخاري في «كتاب التَّفسير» باب ونفخ في الصُّور (٩/ ٥١٥ ـ فتح) برقم (٤٨١٤)، ومسلم في «كتاب الفتن وأشراط السَّاعة» (٤/ ٢٢٧٠) برقم (٢٩٥٥).

(٢) رواه مسلم في «كتاب الفتن وأشراط السَّاعة» (٤/ ٢٢٥٨) برقم (٢٩٤٠).

(٣) هذا هو الظَّاهر من الآيات والأحاديث.

ينظر «التَّذكرة» (ص١٥٧)، و«الرُّوح» (ص٣٣)، و«الفتح» لابن حجر (١٣/ ١٧٦)، وهو ظاهرُ كلامِ الشَّيخ ابن أبي زيد رحمه الله.

أمَّا تعيينُ اسمِ المَلَكِ الَّذي يَنفُخُ في الصُّور فلم يأتِ دليلٌ صحيحٌ في ذلك، وإن كان قد اشتهر بأنَّه إسرافيل عليه السلام كما في «الفتح» (١٣/ ١٧٦)، والثَّابت عن النَّبيِّ ﷺ تسمية الملك الموكَّل بالنَّفخ بـ: «صَاحِب الصُّورِ» و«صَاحِب القَرْن»، وأمَّا إسرافيل فهو مَلَك عظيمٌ يَشْهَدُ القِتَال. ينظر «السِّلسلة الصَّحيحة» (٣/ ٥٦ ـ ٦٦ و٧/ ٢/ ٧٢٥).

○ **الفقرةُ الثَّانية ـ البعثُ بعد الموت:**

إنَّ الإيمانَ بأمرِ البعثِ والمعادِ لهو أَحَدُ الأركانِ الأساسيَّةِ في الإيمان، ويُعتبَرُ من المُسلَّماتِ لدى جميعِ العقلاء ـ حتَّى من بعض أهلِ الكتاب ـ سوى مَنْ جَحَدَ ذلك عُتُوًّا واستكبارًا من طوائف الدَّهريَّةِ والملاحدةِ وغيرِهم، ممَّن كابَرُوا المعقولَ وخالفوا الفطرةَ.

فبعدَ أن يُنفَخَ في الصُّورِ النَّفخةُ الثَّانيةُ، يُبعَثُ النَّاسُ من قُبُورِهم إلى لقاء ربِّهم عَزَّوَجَلَّ تصديقًا بوعد الله في ذلك.

وقد قرَّرَ الشَّيخُ ابنُ أبي زيد أمرَ البعثِ فقال ـ مُقتَبِسًا كلامَه من بعض آيات القرآن ـ: «وأنَّ السَّاعةَ آتيةٌ لا ريبَ فيها، وأنَّ اللهَ يَبعَثُ مَنْ يموت، كما بدأهم يعودون»[1].

وقال أيضًا: «وأنَّ الأجسادَ الَّتي أطاعَتْ وعَصَتْ هي الَّتي تُبْعَثُ يَوْمَ القيامةِ لتُجَازَى، والجُلودُ الَّتي كانت في الدُّنيا والألسِنَةُ والأيدِي والأرْجُلُ هي الَّتي تَشْهَدُ عليهم يومَ القيامةِ على مَنْ شَهِدَ فِيهِمْ منهم»[2].

▣ **الأدلَّةُ الشَّرعيَّةُ على ذلك:**

أ ـ من الكتاب العزيز: لقد ذَكَرَ اللهُ البعثَ وقرَّرَه أيَّما تَقرِيرٍ في عدَّةِ آياتٍ

---

(١) «الرِّسالة» (ص٥٨).

(٢) «الجامع» (ص١٤٤).

من الكتابِ العزيزِ، وهذا التَّقريرُ كثيرًا ما يأتي في القرآن ببيانِ ثلاثةِ أمورٍ[1]:

الأمرُ الأوَّلُ: التَّنبيهُ بخَلْقِ الإنسانِ أوَّلَ مرَّةٍ.

قال جلَّ وعلا: ﴿أَوَلَمْ يَرَ ٱلْإِنسَٰنُ أَنَّا خَلَقْنَٰهُ مِن نُّطْفَةٍ فَإِذَا هُوَ خَصِيمٌ مُّبِينٌ ﴿٧٧﴾ وَضَرَبَ لَنَا مَثَلًا وَنَسِيَ خَلْقَهُۥ ۖ قَالَ مَن يُحْيِ ٱلْعِظَٰمَ وَهِيَ رَمِيمٌ ﴿٧٨﴾ قُلْ يُحْيِيهَا ٱلَّذِىٓ أَنشَأَهَآ أَوَّلَ مَرَّةٍ ۖ وَهُوَ بِكُلِّ خَلْقٍ عَلِيمٌ ﴿٧٩﴾﴾ [سُورَةُ يسٓ].

الأمر الثَّاني: التَّنبيه بإحياء الأرض بعد مَوتِها.

قال عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَتَرَى ٱلْأَرْضَ هَامِدَةً فَإِذَآ أَنزَلْنَا عَلَيْهَا ٱلْمَآءَ ٱهْتَزَّتْ وَرَبَتْ وَأَنۢبَتَتْ مِن كُلِّ زَوْجٍۭ بَهِيجٍ ﴿٥﴾ ذَٰلِكَ بِأَنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلْحَقُّ وَأَنَّهُۥ يُحْيِ ٱلْمَوْتَىٰ وَأَنَّهُۥ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ ﴿٦﴾ وَأَنَّ ٱلسَّاعَةَ ءَاتِيَةٌ لَّا رَيْبَ فِيهَا وَأَنَّ ٱللَّهَ يَبْعَثُ مَن فِى ٱلْقُبُورِ ﴿٧﴾﴾ [سُورَةُ الحَجِّ].

الأمر الثَّالث: التَّنبيه بخلق السَّماوات والأرض وهو أعظم من خلق الإنسان.

قال سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ: ﴿لَخَلْقُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ أَكْبَرُ مِنْ خَلْقِ ٱلنَّاسِ وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ ﴿٥٧﴾﴾ [سُورَةُ غَافِرٍ]، والآياتُ في هذا كثيرةٌ جدًّا لا يُمكِنُ حصرُها إلَّا بكُلفَةٍ ومشقَّةٍ.

ب ـ من السُّنَّةِ النَّبويَّةِ: جاءت أحاديثُ عدَّةٌ في بيانِ هذا الأمرِ والتَّأكيدِ عليه، أَقتَصِرُ منها على حدِيثَيْن فقط:

---

(١) ينظر «قطف الجنى الدَّاني» (ص١١٦).

أوَّلها: ما جاء عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النَّبيِّ ﷺ قال: «**كَانَ رَجُلٌ يُسْرِفُ عَلَى نَفْسِهِ فَلَمَّا حَضَرَهُ الْمَوْتُ قَالَ لِبَنِيهِ: إِذَا أَنَا مِتُّ فَاحْرِقُونِي ثُمَّ اطْحَنُونِي ثُمَّ ذَرُونِي فِي الرِّيحِ، فَوَاللهِ لَئِنْ قَدِرَ عَلَيَّ رَبِّي لَيُعَذِّبَنِّي عَذَابًا مَا عَذَّبَهُ أَحَدًا، فَلَمَّا مَاتَ فُعِلَ بِهِ ذَلِكَ فَأَمَرَ اللهُ الأَرْضَ فَقَالَ: اجْمَعِي مَا فِيكِ مِنْهُ فَفَعَلَتْ، فَإِذَا هُوَ قَائِمٌ، فَقَالَ: مَا حَمَلَكَ عَلَى مَا صَنَعْتَ؟ قَالَ: يَا رَبِّ خَشِيتُكَ، فَغُفِرَ لَهُ**»[1].

وثانيهما: ما جاء عن معاذِ بن جبلٍ رضي الله عنه قال: سمعتُ رسولَ الله ﷺ يقولُ: «**مَنْ مَاتَ وَهُوَ يُوقِنُ بِثَلَاثٍ: أَنَّ اللهَ حَقٌّ، وَأَنَّ السَّاعَةَ قَائِمَةٌ، وَأَنَّ اللهَ يَبْعَثُ مَنْ فِي الْقُبُورِ**» ـ قال ابن سيرين ـ: فأنا نسيتُ إمَّا قال: دخلَ الجنَّةَ، وإمَّا قال: نَجَا مِنَ النَّارِ»[2].

◉ الفرعُ الثَّاني ـ أحداثُ وأهوالُ عَرَصَاتِ يومِ القيامة:

○ الفقرةُ الأولى: الحوضُ

إنَّ الحوضَ المورودَ يومَ القيامة من الأمورِ الغيبيَّةِ الَّتي جاءت السُّنَّةُ النَّبويَّةُ ببيانها، فبعد أن يَعظُمَ الخطبُ ويشتدَّ بالنَّاسِ العَطَشُ ـ مِنْ طُولِ

---

(١) رواه البخاري في «كتاب أحاديث الأنبياء» باب حديث الغار (٧/ ١٩٦ ـ فتح) برقم (٣٤٨١)، ومسلم في «كتاب التَّوبة» (٤/ ٢١١٠) برقم (٢٧٥٦).

(٢) رواه ابن أبي عاصم في «السُّنَّة» (١/ ٦١٤) برقم (٩١٥) وصحَّحه الألباني في «ظلال الجنَّة» برقم (٨٨٨).

انتِظَارِ الحِسَابِ ودُنُوِّ الشَّمسِ من الخَلائِقِ مِقْدَارَ مِيلٍ ـ يحتاجُونَ لأَنْ يَرْتَوُوا من الماءِ حتَّى يَذهَبَ عنهُمْ ظَمَؤُهم، فيُظهِرُ اللهُ حوضَ نبيِّنا ﷺ تكرِمَةً لعباد الله المؤمنين فيَشْرَبُ منه مَنْ يَشْرَبُ ويُدْفَعُ عنه مَنْ يُدْفَعُ ـ كما سيأتي بيانه ـ.

وأهلُ الحديث إذ يذكرون هذا الأمرَ ضِمْنَ عقائدِهم[1] إنَّما هو لأمور ثلاثةٍ:

١ـ لأنَّه من الأمور الغيبيَّةِ الَّتي يَجِبُ على المؤمن التَّصديقُ والجزمُ بها، قال ﷻ عن المؤمنين: ﴿ٱلَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِٱلْغَيْبِ﴾ الآية [البقرة: ٣].

٢ـ لورود الأحاديثِ الصَّحيحةِ فيه والَّتي بَلَغَتْ حدَّ التَّواترِ[2]، بل

---

(١) ينظر «اعتقاد الشَّافعي» (ص١٨)، «أصول السُّنَّة» للإمام أحمد (ص٢٤)، «عقيدة أبي حاتم وأبي زرعة الرَّازيِّين» (ص١٩٧)، «العقيدة الطَّحاويَّة» (ص٣٧)، «شرح السُّنَّة» للبربهاري (ص٦٠)، «الشَّريعة» (٣/ ١٢٥٣)، «اعتقاد أهل السُّنَّة» (ص٤٨)، «أصول السُّنَّة» لابن أبي زمنين (ص١٥٨)، «الرِّسالة الوافية» (ص٢٠٧)، «عقيدة السَّلف» للصَّابوني (ص٧٥)، «الأصول المجرَّدة» (ص٥٩)، «الحجَّة في بيان المحجَّة» (١/ ٤٥٢)، «كتاب الاعتقاد» (ص٣٣)، «الانتصار» (٣/ ٧٢٤)، «لمعة الاعتقاد» (ص١٩٢)، «الاقتصاد في الاعتقاد» (ص١٦٨)، «عقيدة التَّوحيد الكبرى» (ص٢٨٧).

وقد ألَّفَ بعضُ العلماءِ مُؤَلَّفاتٍ مُستَقِلَّةً في الحوض منها: كتاب بقي بنِ مَخْلَد «ما رُوي في الحوض والكوثر» و«الذَّيل» عليه لابن بشكوال، وقد طُبع الكتابان ضمن مجموع بتحقيق واستدراك الدُّكتور عبد القادر عطا صوفي، (صدر عن مكتبة العلوم والحكم ـ المدينة ـ ط الأولى ١٤١٣هـ).

(٢) ينظر «شرح عقيدة ابن أبي زيد» للقاضي عبد الوهَّاب (ص١٠١)، «المفهم» للقرطبي (٦/ ٩٠)، «النِّهاية في الفتن والملاحم» لابن كثير (١/ ٢٠٢)، «شرح العقيدة الطَّحاويَّة» لابن أبي العزِّ (ص٢٢٧)، «الفتح» لابن حجر (١٣/ ٢٩٨).

قد ورَدَ الإشارةُ إليه في كتابِ الله تبارك وتعالى.

٣ـ وردًّا على مَنْ أَنْكَرَهُ من الجهميَّةِ والمعتزلَةِ والخوارجِ[(١)].

ولقد نحا الشَّيخُ ابنُ أبي زيدٍ مَنْحَى مَنْ سَبَقَه من أَهْلِ الحديثِ؛ حيث قرَّرَ هذا الأمرَ ضِمْنَ عقيدتَه الَّتي دوَّنها، فقال:: «والإيمانُ بحوض رسولِ الله ﷺ تَرِدُه أمَّتُه لا يظمأُ من شَرِبَ منه، ويُذَادُ من بدَّلَ وغيَّرَ»[(٢)].

◙ الأدلَّةُ الشَّرعيَّةُ على ذلك:

لقد جاء ذكرُ الحوضِ في كتابِ الله باحتمالٍ، كما جاء تقريرُه بوضوحٍ في صحيح السُّنَّةِ النَّبويَّةِ المتواترةِ:

أ ـ من الكتاب العزيز:

في قوله تعالى: ﴿إِنَّآ أَعۡطَيۡنَٰكَ ٱلۡكَوۡثَرَ ١﴾ [سُورَةُ الكَوثَرِ].

وقد جاء عن النَّبيِّ ﷺ تفسيرُ الكَوْثَر بأنَّه نهرٌ عليه خيرٌ كثيرٌ، وهو حوضٌ تَرِدُ عليه أمَّتُه يومَ القيامة[(٣)].

وثبتَ في أحاديثَ أخرى إطلاقُ الكوْثَرِ على الحوض، ممَّا يدلُّ على أنَّ

---

(١) ينظر «الإبانة» (ص١٩٩)، و«مقالات الإسلاميِّين» (٢/ ١٦٥) كلاهما للأشعري، «شرح عقيدة ابن أبي زيد» (ص١٠٤)، «الانتصار» (٣/ ٧١٠)، «شرح مسلم» للنَّووي (١٥/ ٥٣)، «الفتح» لابن حجر (١٣/ ٢٩٩)، «لوامع الأنوار البهيَّة» (٢/ ٢٠٢).

(٢) «الرِّسالة» (ص٦٠) ونفس العبارة ذكرها في «الجامع» (ص١٤٥).

(٣) رواه مسلم في «كتاب الصَّلاة» (١/ ٣٠٠) برقم (٤٠٠) من حديث أنس رضي الله عنه.

الحوضَ له علاقةٌ بالكوثر؛ إذ إنَّه ـ أي الحوض ـ يَمُرُّ منه[(١)].

ب ـ **من السُّنَّةِ النَّبويَّةِ**: الأحاديثُ في ذلك مُتكاثِرَةٌ وتكفي الإشارةُ إلى بعضٍ منها:

عن عبد الله بن عمرو بن العاص ﵄ قال: قال رسولُ الله ﷺ: «**حَوْضِي مَسِيرَةُ شَهْرٍ، مَاؤُهُ أَبْيَضُ مِنَ اللَّبَنِ، وَرِيحُهُ أَطْيَبُ مِنَ المِسْكِ، وَكِيزَانُه كَنُجُومِ السَّمَاءِ، مَنْ شَرِبَ مِنْهُ فَلَا يَظْمَأُ أَبَدًا**»[(٢)].

وعن عقبةَ بنِ عامرٍ ﵁ أنَّ رسولَ الله ﷺ خَرَجَ يومًا فصلَّى على أهلِ أُحُدٍ صلاتَه على الميِّتِ ثمَّ انصَرَفَ إلى المِنبَرِ فقال: «**إِنِّي فَرَطُكُمْ وَأَنَا شَهِيدٌ عَلَيْكُمْ، وَإِنِّي وَاللهِ لَأَنْظُرُ إِلَى حَوْضِي الآن**»[(٣)].

هذا وقد ورَدَ في حديثٍ ثابتٍ بمجموعِ طُرُقِه أنَّ لكلِّ نبيٍّ حوضَه الخاصَّ به[(٤)]، ولكن حوضُ نبيِّنا ﷺ ـ بلا شكٍّ ـ أعظمُ تلكَ الأَحْوَاضِ

---

(١) ينظر «الفتح» لابن حجر (١٣/ ٢٩٨)، وقد بوَّب البخاري في صحيحه: باب في الحوض، ثمَّ ساقَ قولَ الله تعالى: ﴿إِنَّآ أَعۡطَيۡنَٰكَ ٱلۡكَوۡثَرَ ١﴾ (١٣/ ٢٩٣ ـ فتح)، ولسليم الهلالي مقال في «مجلَّة الأصالة» العدد ٢٩ تحت عنوان «خلاصة الأثر في تأويل قوله تعالى: ﴿إِنَّآ أَعۡطَيۡنَٰكَ ٱلۡكَوۡثَرَ ١﴾».

(٢) رواه البخاري في «كتاب الرِّقاق» باب في الحوض (١٣/ ٢٩٤ ـ فتح) برقم (٦٥٧٩)، ومسلم في «كتاب الفضائل» (٤/ ١٧٩٣) برقم (٢٢٩٢).

(٣) رواه البخاري في «كتاب الرِّقاق» باب ما يُحذَّرُ من زهرة الدُّنيا والتَّنافس فيها (١٣/ ٢١ ـ فتح) برقم (٦٤٢٦)، ومسلم في «كتاب الفضائل» (٤/ ١٧٩٥) برقم (٢٢٩٦).

(٤) الحديث يرويه سَمُرَةُ بنُ جُنْدُب ﵁ قال: قال رسولُ الله ﷺ: «**إِنَّ لِكُلِّ نَبِيٍّ حَوْضًا، يَتَبَاهَوْنَ أَيُّهُمْ أَكْثَرُ وَارِدَة، وَإِنِّي أَرْجُو أَنْ أَكُونَ أَكْثَرُهُمْ وَارِدَةً**» رواه التِّرمذي في «كتاب صفة القيامة» باب ما جاء في «صفة الحوض» (٧/ ١٥٤ تحفة) برقم (٢٤٤٣)، وابن أبي =

وأَكْثَرُها وارِدَةً.

○ **الفقرةُ الثَّانيةُ ـ الحساب:**

بعد أن يقفَ المؤمنون عند الحوضِ الموردِ ليَرْتَوُوا منه، وبعد أن يُدفَعَ عنه مَنْ يُدْفَع، يجيءُ المولى ﷻ لفصل الحساب بين الخلائق ممَّا اكتسبوه في هذه الحياةِ الدُّنيا من خيرٍ أو شرٍّ، فيُثِيبُ اللهُ تعالى المُحْسِنين والطَّائعين، ويُعَاقِبُ المُسِيئِينَ والمُجْرِمين.

وقد ذَكَرَ الشَّيخُ ابنُ أبي زيد هذا الأمرَ العظيمَ من ضِمْنِ ما يَجِبُ على المؤمن اعتقادُه فيما يتعلَّق بأمورِ الآخرةِ فقال: «وأنَّ اللهَ تبارك وتعالى يجيءُ يومَ القيامة: ﴿وَٱلْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا ﴿٢٢﴾﴾ لعرضِ الأمَمِ وحسابِها وعقوبتِها وثوابِها»[1].

▣ **الأدلَّةُ الشَّرعيَّةُ على ذلك:**

لقد نوَّه الله ﷿ بعِظَمِ هذا الهولِ الَّذي سيكون يومَ القيامةِ، والمُتمثِّلُ في مُحاسَبَةِ الخلائقِ عن كلِّ ما اقْتَرَفُوهُ، كما أنَّ النَّبيَّ ﷺ ذَكَرَ هذا الأمرَ وأكَّدَ عليه:

أ ـ من الكتاب العزيز: آياتٌ كثيرةٌ في ذكر الحسابِ؛ منها:

قولُه تعالى: ﴿وَٱتَّقُواْ يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى ٱللَّهِ ثُمَّ تُوَفَّىٰ كُلُّ نَفْسٍ مَّا

= عاصم في «السُّنَّة» (١/ ٤٩٧) برقم (٧٥١)، والطَّبراني في «الكبير» (٧/ ٢١٢) برقم (٦٨٨١)، قال فيه التِّرمذي «هذا حديثٌ غريبٌ» ثمَّ رجَّح كونَه من مُرسَلِ الحسن البصري، وقد عدَّد الألباني طرقَ الحديث وشواهدَه في «الصَّحيحة» (٤/ ١١٧) برقم (١٥٨٩).

(١) «الرَّسالة» (ص٥٩).

كَسَبَتْ وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ ﴿٢٨١﴾﴾ [سُورَةُ البَقَرَةِ].

وقولُه أيضًا: ﴿لِيَجْزِيَ ٱللَّهُ كُلَّ نَفْسٍ مَّا كَسَبَتْۚ إِنَّ ٱللَّهَ سَرِيعُ ٱلْحِسَابِ ﴿٥١﴾﴾ [سُورَةُ إِبْرَاهِيمَ].

ب ـ من السُّنَّةِ النَّبويَّةِ: لقد بيَّنَ النَّبيُّ ﷺ أنَّ اللهَ جلَّ وعلا سيحاسِبُ الخلائقَ؛ بحيثُ تُعرَضُ عليه سبحانه أعمالُهم فيُوفِّيها لهم بالقِسطِ والعَدلِ:

فعن عائشة رضي الله عنها قالت: قال رسولُ الله ﷺ: «**لَيْسَ أَحَدٌ يُحَاسَبُ إِلَّا هَلَكَ**»، قال: قلتُ: يا رسولَ الله: جَعَلَنِي اللهُ فِدَاكَ، أليس يقول اللهُ عز وجل: ﴿فَأَمَّا مَنْ أُوتِيَ كِتَٰبَهُۥ بِيَمِينِهِۦ ﴿٧﴾ فَسَوْفَ يُحَاسَبُ حِسَابًا يَسِيرًا ﴿٨﴾﴾ [سُورَةُ الانْشِقَاقِ]؟ قال: «**ذَلِكَ العَرْضُ، يُعْرَضُونَ وَمَنْ نُوقِشَ الحِسَابَ عُذِّبَ**»(١).

ولا يُستَثْنَى من الحساب إلَّا ما اسْتَثْنَاه رسولُ الله ﷺ كما في حديث أبي هريرة أنَّ النَّبيَّ ﷺ قال: «**يَدْخُلُ مِنْ أُمَّتِي الجَنَّةَ سَبْعُونَ أَلْفًا بِغَيْرِ حِسَابٍ**»(٢)، وفي رواية: «**مَعَ كُلِّ أَلْفٍ سَبْعُونَ أَلْفًا، وَزَادَنِي ثَلَاثَ حَثَيَاتٍ**»(٣).

○ **الفقرة الثَّالثة ـ تطاير الصُّحف:**

(١) رواه البخاري في «كتاب التَّفسير» باب ﴿فَسَوْفَ يُحَاسَبُ حِسَابًا يَسِيرًا ﴿٨﴾﴾ (٩/ ٧١٠ ـ فتح) برقم (٤٩٣٩)، ومسلم في «كتاب الجنَّة وصفة نعيمها وأهلها» (٤/ ٢٢٠٥) برقم (٢٨٧٦).

(٢) رواه مسلم في «كتاب الإيمان» (١/ ١٩٧) برقم (٢١٦).

(٣) رواه أحمد (٣٦/ ٤٧٩) برقم (٢٢١٥٦) من حديث أبي أمامة رضي الله عنه، وصحَّحه الألباني في «صحيح الجامع» (٢/ ١١٩٦) برقم (٧١١١).

بعد محاسبةِ الله تعالى للخلائق يأتي هولٌ آخَرُ من أهوالِ اليومِ الآخِرِ ألا وهو تطايُرُ الصُّحفِ، فآخِذٌ صحيفةَ عملِه بيمينه، وآخِذٌ صحيفةَ عملِه بشِمَالِه وراءَ ظَهْرِه ـ عياذًا بالله تعالى ـ.

فبَعْدَ أن ذكَرَ الشَّيخُ ابنُ أبي زيدٍ مجيءَ الله ﷻ لمحاسبةِ الأممِ قال: «ويؤتَوْنَ صَحَائِفَهم بأعمالهم، فمَنْ أُوتِيَ كتابَه بيَمِينِه فسَوْفَ يُحَاسَبُ حِسَابًا يسيرًا، ومَنْ أُوتِيَ كِتَابَه وَرَاءَ ظَهْرِهِ فأولئكَ يَصْلَوْنَ سَعِيرًا»[1].

لقد بيَّن اللهُ ـ جلَّ وعلا ـ في كتابِه العزيزِ أصنافَ النَّاس في أَخذِهم لصحيفةِ عَمَلِهم، فقسَّمَهُمْ إلى مُؤْمِنٍ يأخُذُها بيَمِينِه، وكافِرٍ يأْخُذُهَا بشِمَالِه وراءَ ظَهْرِه.

قال ﷻ: ﴿فَأَمَّا مَنْ أُوتِيَ كِتَٰبَهُۥ بِيَمِينِهِۦ فَيَقُولُ هَآؤُمُ ٱقْرَءُواْ كِتَٰبِيَهْ ﴿١٩﴾﴾ [الحاقة] إلى أن: ﴿وَأَمَّا مَنْ أُوتِيَ كِتَٰبَهُۥ بِشِمَالِهِۦ فَيَقُولُ يَٰلَيْتَنِى لَمْ أُوتَ كِتَٰبِيَهْ ﴿٢٥﴾﴾ [الحاقة].

وقال أيضًا: ﴿فَأَمَّا مَنْ أُوتِيَ كِتَٰبَهُۥ بِيَمِينِهِۦ ﴿٧﴾ فَسَوْفَ يُحَاسَبُ حِسَابًا يَسِيرًا ﴿٨﴾ وَيَنقَلِبُ إِلَىٰٓ أَهْلِهِۦ مَسْرُورًا ﴿٩﴾ وَيَنقَلِبُ إِلَىٰٓ أَهْلِهِۦ مَسْرُورًا ﴿٩﴾ وَأَمَّا مَنْ أُوتِيَ كِتَٰبَهُۥ وَرَآءَ ظَهْرِهِۦ ﴿١٠﴾ فَسَوْفَ يَدْعُواْ ثُبُورًا ﴿١١﴾ وَيَصْلَىٰ سَعِيرًا ﴿١٢﴾﴾ [الانشقاق].

فبيَّنت هذه الآياتُ أنَّ النَّاسَ صنفان لا ثَالِثَ لهما:

ـ صنفٌ يُعطَوْنَ صحيفةَ عملِهم بأيمانهم.

(١) «الرِّسالة» (ص٥٩) ونحوه في «الجامع» (ص١٤٤).

ـ وصِنْفٌ يُعطَوْن صحائفَ أعمالهم بشمائلهم وَرَاءَ ظُهُورِهم.

○ **الفقرةُ الرَّابعةُ ـ الموازين:**

بعد تَمَامِ الحسابِ وإتيانِ صحائفِ الأعمالِ ذاتَ اليمينِ وذاتَ الشِّمال، يأتي أمرٌ عظيمٌ آخَرُ، وهو نَصْبُ الموازين الَّتي يَزِنُ اللهُ بها العبادَ وأعمالَهم.

وأهلُ الحديث يذكُرون أمرَ الميزانِ في عقائدِهم أيضًا[1] لأجلِ مَنْ أنكَرَ ذلك من بعض المعتزلة وغيرِهم من أهلِ الأهواء[2]، بالإضافةِ إلى أنَّه من الأمور الَّتي تتعلَّقُ باليوم الآخر.

ولقد سلكَ الشَّيخُ ابنُ أبي زيدٍ مسلَكَهُم في تقريرِ ميزانِ الله تعالى الَّذي سيكونُ يومَ القيامةِ فقال: «وتُوضَعُ الموازينُ لوَزْنِ أعمالِ العبادِ: ﴿وَٱلْوَزْنُ يَوْمَئِذٍ ٱلْحَقُّ ۚ فَمَن ثَقُلَتْ مَوَٰزِينُهُۥ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ

(١) ينظر «اعتقاد الشَّافعي» (ص١٥)، «أصول السُّنَّة» للإمام أحمد (ص٢٣)، «عقيدة أبي حاتم وأبي زرعة الرَّازيين» (ص١٩٣)، «اعتقاد أهل السُّنَّة» (ص٤٨)، «العقيدة الطَّحاويَّة» (ص٧١)، «شرح السُّنَّة» للبربهاري (ص٦٠)، «الشَّريعة» (٣/ ١٣٢٨)، «أصول السُّنَّة» لابن أبي زمنين (ص١٦٢)، «عقيدة السَّلف وأصحاب الحديث» (ص٧٢)، «الأصول المجرَّدة» (ص٥٩)، «الحجَّة في بيان المحجَّة» (١/ ٤٦٤)، «كتاب الاعتقاد» (ص٣٣)، «الانتصار» (٣/ ٧٢١)، «لمعة الاعتقاد» (ص١٩١)، «الاقتصاد في الاعتقاد» (ص١٨٠)، «عقيدة التَّوحيد الكبرى» (ص٢٨٣).

(٢) أنكروا أن يكون حقيقيًّا وأوَّلوه بالعدل.

ينظر «المختصر في أصول الدِّين» (ص٢٧٨)، «مقالات الإسلاميِّين» للأشعري (٢/ ١٦٤)، «شرح عقيدة ابن أبي زيد» للقاضي عبد الوهَّاب (ص٩٨)، «الانتصار» (٣/ ٧١٠)، «الاعتصام» للشَّاطبي (٢/ ٢٩٤)، «لوامع الأنوار البهيَّة» (٢/ ١٩٣).

﴿٨﴾ [الأعراف]»[1].

وقال أيضًا في موضعٍ آخر: «وتُنصَبُ الموازينُ لوَزْنِ أعمالِ العبادِ فأَفْلَحَ من ثَقُلَتْ موازينُه، وخابَ وخَسِرَ مَنْ خَفَّتْ موازينُه»[2].

◙ الأدلَّةُ الشَّرعيَّةُ على ذلك:

أ ـ من الكتاب العزيز:

قال تعالى: ﴿وَٱلْوَزْنُ يَوْمَئِذٍ ٱلْحَقُّ ۚ فَمَن ثَقُلَتْ مَوَٰزِينُهُۥ فَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ ﴿٨﴾ وَمَنْ خَفَّتْ مَوَٰزِينُهُۥ فَأُو۟لَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ خَسِرُوٓا۟ أَنفُسَهُم بِمَا كَانُوا۟ بِـَٔايَٰتِنَا يَظْلِمُونَ ﴿٩﴾﴾ [الأعراف].

وقال أيضًا: ﴿وَنَضَعُ ٱلْمَوَٰزِينَ ٱلْقِسْطَ لِيَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ فَلَا تُظْلَمُ نَفْسٌ شَيْـًٔا﴾ [الأنبياء: ٤٧].

والآيات في ذلك كثيرة تدلُّ على إثبات الميزان، وأنَّه حقيقة لا مجاز، وأنَّه متعدِّد وليس ميزانًا واحد ـ كما هو ظاهر القرآن ـ[3].

ب ـ من السُّنَّة النَّبويَّة: لقد جاءت نصوص السُّنَّة النَّبويَّة المتواترة[4] مصرّحة بإثبات الميزان:

---

(١) «الرِّسالة» (ص٥٩).

(٢) «الجامع» (ص١٤٤).

(٣) وهذا قول بعض أهل العلم كما نقله القرطبي عنهم في «تفسيره» (١١/ ٢٩٣). ويُنظَر «أضواء البيان» للشَّنقيطي (٤/ ٤٤١).

(٤) يُنظَر «لوامع الأنوار البهيَّة» (٢/ ١٨٥).

فعن أبي هريرة رضي الله عنه عن النَّبيِّ ﷺ قال: «**كَلِمَتَانِ خَفِيفَتَانِ عَلَى اللِّسَانِ، ثَقِيلَتَانِ فِي المِيزَانِ، حَبِيبَتَانِ إِلَى الرَّحْمَنِ: سُبْحَانَ اللهِ العَظِيمِ، سُبْحَانَ اللهِ وَبِحَمْدِهِ**»[(١)].

وعنه رضي الله عنه عن رسول الله ﷺ قال: «**إِنَّهُ لَيَأْتِي الرَّجُلُ العَظِيمُ السَّمِينُ يَوْمَ القِيَامَةِ لَا يَزِنُ عِنْدَ اللهِ جَنَاحَ بَعُوضَةٍ، وقال اقْرَؤُوا:** ﴿فَلَا نُقِيمُ لَهُمْ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ وَزْنًا ١٠٥﴾ [سُورَةُ الكَهْفِ]»[(٢)].

وعن عبد الله بن عمرو بن العاص عن النَّبيِّ ﷺ وفيه: «**إِنَّ اللهَ سَيُخَلِّصُ رَجُلًا مِنْ أُمَّتِي عَلَى رُؤُوسِ الخَلَائِقِ يَوْمَ القِيَامَةِ فَيُنْشَرُ عَلَيْهِ تِسْعَةً وَتِسْعِينَ سِجِلًّا كُل سِجِلٍّ مِثْلُ مَدِّ البَصَرِ، ثُمَّ يَقُولُ: أَتُنْكِرُ مِنْ هَذَا شَيْئًا؟ أَظَلَمَكَ كَتَبَتِي الحَافِظُونَ؟ فَيَقُول: لَا يَا رَبِّ، فيقول: أَفَلَكَ عُذْرٌ؟ فيقول: لَا يَا رَبِّ، فيقولُ: بَلَى إِنَّ لَكَ عِنْدَنَا حَسَنَةً وَإِنَّهُ لَا ظُلْمَ عَلَيْكَ اليَوْمَ، فَتُخْرَجُ بِطَاقَةٌ فِيهَا: أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ، فَيَقُولُ: احْضُرْ وَزْنَكَ، فيقُولُ: يَا رَبِّ مَا هَذِهِ البِطَاقَةُ مَعَ هَذِهِ السِّجِلَّاتِ؟ فَيُقَال: إِنَّكَ لَا تُظْلَمُ، فَتُوضَعُ السِّجِلَّاتُ فِي كَفَّةٍ وَالبِطَاقَةُ فِي كَفَّةٍ، فَطَاشَتِ**

---

(١) سبق تخريجه (ص١٢٨).

(٢) رواه البخاري في «كتاب التَّفسير» باب ﴿أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ بِـَٔايَٰتِ رَبِّهِمۡ وَلِقَآئِهِۦ﴾ برقم (٤٧٢٩) (٩/ ٣٥١ ـ فتح)، ومسلم في كتاب «صفة القيامة والجنَّة والنَّار» (٤/ ٢١٤٧) برقم (٢٧٨٥).

السِّجِلَّاتُ وَثَقُلَتِ البِطَاقَةُ، وَلَا يَثْقُلُ مَعَ اسْمِ اللهِ تَعَالَى شَيْءٌ»[1].

والمتأمِّلُ في هذه النُّصوصِ الشَّرعيَّةِ يستخلِصُ أنَّ كلًّا من: العمل والعامل وصحائف العمل تُوزَنُ في ميزان الله تبارك وتعالى[2]، فالله لا يُعجِزُهُ شيءٌ، وهو ـ سبحانه ـ قادرٌ على أن يَجْعَلَ الشَّيءَ المَعنَوِيَّ أمرًا محسوسًا.

○ **الفقرة الخامسة ـ الصِّراط:**

بعد أن تُنصَبَ الموازينُ لوزن العباد وأعمالهم يأتي هولٌ عظيمٌ، مَنْ نجا منه فقد فاز بدخول الجنان ونجا بذلك من النِّيران، وهذا الهولُ هو الصِّراطُ المنصوبُ على مَتْنِ جهنَّم ـ عياذًا بالله تعالى ـ.

وأئمَّةُ الحديث إذ يذكُرُون هذا الأمرَ العظيمَ في مُصنَّفاتِهم إنَّما هو للسَّببِ نفسِه الَّذي ذكرتُه في الميزان، ألا وهو إنكارُ الخوارجِ والمعتزلةِ له، والادِّعاءُ بأنَّ معناه هو طريقٌ للجنَّةِ أو طريقٌ للنَّار وليس بصراطٍ

---

(١) رواه أحمد (١١/ ٥٧٠) برقم (٦٩٩٤)، والتِّرمذي في «كتاب الإيمان» عن رسول الله ﷺ باب ما جاء فيمن يموت وهو يشهد أن لا إله إلَّا الله (٧/ ٣٧٥ تحفة) برقم (٢٦٣٩)، وابن ماجه في «كتاب الزُّهد» باب ما يرجى من رحمة الله يوم القيامة برقم (٤٣٠٠)، والحاكم (١/ ٤٤) برقم (٩)، والحديث صحَّحه جمع من الأئمَّة، قال التِّرمذي بعد إخرجه له: «هذا حديثٌ حسنٌ غريبٌ»، وقال الحاكم: «هذا حديثٌ صحيحٌ لم يُخَرَّجْ في «الصَّحيحين» وهو صحيح على شرط مسلم»، وصحَّحه الألباني في «الصَّحيحة» (١/ ٢٦١) برقم (١٣٥).

(٢) ينظر «معارج القبول بشرح سلَّم الوصول» (٢/ ٢٢٧).

حقيقيٍّ[١]، إضافةً إلى أنَّه من الأمور المتعلِّقةِ باليومِ الآخِرِ.

وقد قرَّرَ الشَّيخُ ابنُ أبي زيدٍ أمرَ الصِّراطِ كما قرَّره أئمَّةُ أهلِ الحديث[٢]، فقال: «وأنَّ الصِّراطَ جِسْرٌ موروڈٌ يَجُوزُهُ العبادُ بقَدْرِ أعمالِهِم، فناجون مُتفاوِتُونَ في سُرعَةِ النَّجاةِ عليه من نارِ جهنَّمَ، وقَوْمٌ أَوبَقَتْهُم فيها أعمالُهُم»[٣].

◙ الأدلَّةُ الشَّرعيَّةُ على ذلك:

أ ـ من الكتاب العزيز:

قال تعالى: ﴿وَإِن مِّنكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا ۚ كَانَ عَلَىٰ رَبِّكَ حَتْمًا مَّقْضِيًّا ﴿٧١﴾﴾ [سُورَةُ مَرْيَمَ].

ومعنى الورود في الآية ـ على الرَّاجح ـ هو المرور على الصِّراط[٤].

---

(١) ينظر «المختصر في أصول الدِّين» (ص٢٧٨)، «مقالات الإسلاميِّين» (٢/ ١٦٤)، «شرح عقيدة ابن أبي زيد» للقاضي عبد الوهَّاب (ص٩٨)، «الانتصار» (٣/ ٧١٠)، «الاعتصام» (٢/ ٢٩٤)، «لوامع الأنوار البهيَّة» (٢/ ١٩٣).

(٢) ينظر «اعتقاد الشَّافعي» (ص١٥)، «عقيدة أبي حاتم وأبي زرعة الرَّازيِّين» (ص١٩٥)، «العقيدة الطَّحاويَّة» (ص٧١)، «شرح السُّنَّة» للبربهاري (ص٦٢)، «الرِّسالة الوافية» (ص ٢٠٣)، «أصول السُّنَّة» لابن أبي زمنين(ص١٦٨)، «عقيدة السَّلف وأصحاب الحديث» (ص٧٢)، «الفصل في الملل» (٤/ ١١٥)، «الحجَّة في بيان المحجَّة» (١/ ٤٥٦)، «كتاب الاعتقاد» (ص٣٣)، «الانتصار» (٣/ ٧٢٠)، «لمعة الاعتقاد» (ص١٩٢)، «عقيدة التَّوحيد الكبرى» (ص٢٨٩).

(٣) «الجامع» (ص١٤٤).

(٤) هذا القول هو الأقرب للصَّواب جمعًا بين الأدلَّة من الكتاب والسُّنَّة، وهو مرويٌّ عن عبد الله بن مسعود ﷺ «الاعتقاد» للبيهقي (ص٢٦٦)، و«التَّخويف من النَّار» لابن رجب (٤/ ٣٥٣) (ضمن مجموع رسائل له)، وابن عبَّاس وكعب الأحبار «التَّذكرة» =

وقال أيضًا: ﴿يَوْمَ تُبَدَّلُ ٱلْأَرْضُ غَيْرَ ٱلْأَرْضِ وَٱلسَّمَٰوَٰتُ﴾ [إبراهيم: ٤٨].

ففيه الإشارةُ إلى الصِّراطِ، ويؤيِّدُه ما ورد في حديثِ عائشةَ رضي الله عنها أنَّها سألَتْ رسولَ الله ﷺ عن هذه الآيةِ فقالت: فأَيْنَ يكونُ النَّاسُ يومئذٍ يا رسولَ الله؟ فقال: «**عَلَى الصِّرَاطِ**»[1].

ب ـ **من السُّنَّة النَّبويَّة**: قد جاء ذكرُه في عدَّةِ أحاديث ثابتةٍ منها ـ إضافةً إلى ما سبق ـ:

حديثُ أبي سعيدٍ الخدري الطَّويل وفيه قولُه ﷺ: «**ثُمَّ يُؤْتَى بالجِسْرِ فَيُجْعَلُ بَيْنَ ظَهْرَيْ جَهَنَّمَ**»، قلنا: يا رسول الله، وما الجسر؟ قال: «**مَدْحَضَةٌ مَزِلَّة، عَلَيْهِ خَطَاطِيفُ وَكَلَالِيبُ وَحَسَكَةٌ مُفَلْطَحَةٌ لَهَا شَوْكَةٌ عقيفاء تَكُونُ بِنَجْدٍ يُقَالُ لها السَّعْدَان، المُؤمِنُ عَلَيْهَا كالطَّرْفِ وكالبَرْقِ وكالرِّيحِ وكأَجَاوِيدِ الخَيْلِ والرِّكَابِ، فنَاجٍ مُسَلَّمٌ، ونَاجٍ مَخْدُوشٌ، ومَكْدُوسٌ في نَارِ جَهَنَّمَ، حَتَّى يَمُرَّ آخِرُهُمْ يُسْحَبُ سَحْبًا**»[2].

= (ص٢٨٩)، والحسن وقتادة وغيرهم «التَّخويف من النار» (٤/ ٣٥٣) وهو ما رجَّحه الطَّبري في «تفسيره» (١٦/ ١٤١)، وابن حزم في «الفِصل» (٤/ ١١٦)، والقاضي عياض في «إكمال المعلم» (٧/ ٥٤١)، والنَّووي في «شرحه على مسلم» (١٦/ ٢٧٥)، وشيخ الإسلام كما في «مجموع الفتاوى» (٤/ ٢٧٩)، وابن رجب في «التَّخويف من النَّار» (٤/ ٢٥٧)، والشَّوكاني في «فتح القدير» (٣/ ٤٧٤).

(١) رواه مسلم في كتاب «صفة القيامة والجنَّة والنَّار» (٤/ ٢١٥٠) برقم (٢٧٩١).

(٢) رواه البخاري في «كتاب التَّوحيد» «باب قول الله تعالى: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ ﴿٢٢﴾ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ ﴿٢٣﴾﴾» (١٣/ ٥١٤ ـ فتح) برقم (٧٤٣٩)، ومسلم في «كتاب الإيمان» «باب معرفة طريق الرُّؤية» (١/ ١٦٧) برقم (١٨٣).

○ **الفقرةُ السَّادسة ـ الشَّفاعة:**

الشَّفاعةُ في اللُّغةِ خلافُ الوِتْرِ، وشَفَعَ لي يَشْفَعُ شفاعةً وتَشْفَعُ: طَلَبَ[1].

أمَّا في الشَّرع فهي سؤالُ الله جلَّ وعلا بأن يتجاوز عن المخطِئين والمُذنِبين من أهلِ التَّوحيدِ، وهي على أنواعٍ؛ فمنها ما هي مُختصَّةٌ بالنَّبيِّ ﷺ، ومنها ما لا تَختَصُّ به بل يُشارِكُه فيها الأنبياءُ والصَّالحون وسائرُ المؤمنين[2].

والَّذي يَهمُّنا من تلكم الأنواعِ هو ما نصَّ عليه الشَّيخُ ابنُ أبي زيد وهو: شفاعةُ النَّبيِّ ﷺ لأهلِ الكبائر من أمَّته.

يقول: «ويَخرُجُ منها بشفاعةِ النَّبيِّ ﷺ مَنْ شَفَعَ له من أَهْلِ الكبائر من أُمَّتِه»[3].

وقال أيضًا: «وأنَّ الشَّفاعةَ لأهل الكبائِرِ من المؤمنين ويَخْرُجُ من النَّار بشفاعةِ النَّبيِّ ﷺ قومٌ من أمَّتِه بعدَ أن صَارُوا حِمًا فيُطْرَحُونَ في نَهْرِ الحَيَاةِ فيَنْبُتُون كما تَنْبُتُ الحبَّةُ في حَمِيلِ السَّيلِ»[4].

---

(١) ينظر «لسان العرب» (٨/ ١٨٤).

(٢) ينظر في أنواع الشَّفاعة «النِّهاية» لابن كثير (٢/ ١١٩)، «شرح الطَّحاويَّة» لابن أبي العزِّ (ص٢٢٣)، «لوامع الأنوار» (٢/ ٢١١)، «معارج القبول» (٢/ ٢٦٠) وما بعدها، «العقائد السَّلفيَّة» (٢/ ٥٠٢)، «شرح الطَّحاويَّة» لصالح آل الشِّيخ (١/ ٤٧٩).

(٣) «الرِّسالة» (ص٥٨ ـ ٥٩).

(٤) «الجامع» (ص١٤٥).

إنَّ مسألةَ الشَّفاعةِ لأهلِ الكبائرِ من أَبْرَزِ القضايا الَّتي باين بها أهلُ الحديثِ مذهبَ الخوارجِ والمعتزلةِ؛ حيُث أَنكَرَ هؤلاء هذا النَّوعَ من الشَّفاعةِ بناءً على زَعمِهِمُ الباطلِ بأنَّ مَنْ دَخل النَّارَ لا يُمكِنُ أن يخرُجَ منها بحالٍ من الأحوال، ولو مات على الإيمان والتَّوحيدِ[1].

ولقد تَواتَرَتِ الأحاديثُ تواترًا معنويًّا[2] في ثبوتِ الشَّفاعةِ لأهل الكبائر يومَ القيامةِ، وإليك حدِيثَيْن منها:

الحديثُ الأوَّل ـ وهو الَّذي اقتبس ابنُ أبي زيدٍ كلامَه منه ـ، ما يرويه أبو سعيد الخدري رضي الله عنه أنَّ النَّبيَّ صلى الله عليه وسلم قال: «**إِذَا دَخَلَ أَهْلُ الجَنَّةِ الجَنَّةَ وَأَهْلُ النَّارِ النَّارَ، يقولُ اللهُ: مَنْ كَانَ فِي قَلْبِهِ مِثْقَالُ حَبَّةٍ مِنْ خَرْدَلٍ مِنْ إِيمَانٍ فَأَخْرِجُوهُ، فَيَخْرُجُونَ قَدْ امْتُحِشُوا وَصَارُوا حُمًا، فَيُلْقَوْنَ فِي نَهْرِ الحَيَاةِ، فَيَنْبُتُونَ كَمَا تَنْبُتُ الحِبَّةُ فِي حَمِيلِ السَّيْلِ**» ـ أو قال: «**حمية السَّيل**» ـ، وقال النَّبيُّ صلى الله عليه وسلم: «**أَلَمْ تَرَوْا أَنَّهَا تَنْبُتُ صَفْرَاءَ مُلْتَوِيَةً؟**»[3].

---

(١) ينظر «شرح الأصول الخمسة» (ص٦٨٨) وما بعدها، «التَّوحيد» لابن خزيمة (١/ ٦٥٠)، «مقالات الإسلاميِّين» (٢/ ١٦٦)، «شرح عقيدة ابن أبي زيد» للقاضي عبد الوهَّاب (ص٧٥)، «الفصل في الملل» (٤/ ١١١)، «الانتصار» (٣/ ٦٨٨)، «النِّهاية في الفتن والملاحم» لابن كثير (٢/ ١٢٣).

(٢) «شرح عقيدة ابن أبي زيد» للقاضي عبد الوهَّاب (ص٨٠)، «شرح الطَّحاويَّة» لابن أبي العزِّ (ص٢٣٣).

(٣) رواه البخاري في «كتاب الرِّقاق» باب صفة الجنَّة والنَّار (١٣/ ٢٣٦ ـ فتح) برقم (٦٥٦٠)، ومسلم في «كتاب الإيمان» (١/ ١٧٢) برقم (١٨٤).

الحديثُ الثَّاني: ما يَروِيه أنسُ بنُ مالك رضي الله عنه عن النَّبيِّ ﷺ أنَّه قال: «**شَفَاعَتِي لِأَهْلِ الكَبَائِرِ مِنْ أُمَّتِي**»[1].

فهذان الحديثان وغيرهما ممَّا لم أذكره يدلَّان على صحَّة ما ذهب إليه أهلُ الحديث قاطبةً من أنَّ النَّبيَّ ﷺ سَيَشْفَعُ للعصاة ممَّن مَاتَ على التَّوحيدِ، كما أنَّ المؤمنين أيضًا يَشفَعُونَ ـ بإذنِ خَالِقِهم ـ فيمَنْ دَخَلَ النَّارَ بأن يَخْرُجُوا منها[2].

◉ الفرعُ الثَّالثُ ـ الجنَّةُ والنَّارُ:

بعدَ أن يَقَعَ الحسابُ للخلائِقِ وما يكونُ بين يَدَيْ ذلك من الأهوالِ

(١) رواه أبو داود في «كتاب السُّنَّة» باب في الشَّفاعة برقم (٤٧٣٩)، والتِّرمذي في «كتاب صفة القيامة» باب منه (٧/ ١٤٨ تحفة) برقم (٢٤٣٥)، وأحمد (٢٠/ ٤٣٩) برقم (١٣٢٢٢)، وابن أبي عاصم في «السُّنَّة» (١/ ٥٧٤) برقم (٨٥٦)، والحاكم (١/ ٦٥١) برقم (٢٢٨)، وابن حبَّان (١٤/ ٣٨٧) برقم (٦٤٦٨)، والآجري في «الشَّريعة» (٣/ ١٢١٤) برقم (٧٨١)، والحديث صحَّحه جمعٌ من الحفَّاظ، قال التِّرمذي: «هذا حديث حسن صحيح غريب من هذا الوجه»، وقال الحاكم: «هذا حديث صحيح على شرط الشَّيخين ولم يخرجاه بهذا اللَّفظ»، ونقل العجلوني عن البيهقي تصحيحه كما في «كشف الخفاء» (٢/ ١٤)، وصحَّحه الألباني في «صحيح الجامع» (١/ ٦٩١) برقم (٣٧١٤).

(٢) ينظر «اعتقاد الشَّافعي» (ص١٨)، «عقيدة أبي حاتم وأبي زرعة الرَّازيِّين» (ص١٩٩)، «التَّوحيد» لابن خزيمة (٢/ ٥٨٨)، «العقيدة الطَّحاويَّة» (ص٦٤)، «اعتقاد أهل السُّنَّة» (ص٤٨)، «شرح السُّنَّة» للبربهاري (ص٦١)، «الأصول المجرَّدة» (ص٦٠)، «الحجَّة في بيان المحجَّة» (١/ ٤٥٩)، «كتاب الاعتقاد» (ص٣٤)، «الانتصار» (٣/ ٦٨٨)، «الاقتصاد في الاعتقاد» (ص١٦٤).

الشِّدادِ والمواقفِ الصِّعابِ، يأتي الجزاءُ من الله تعالى للعباد، فمَنْ أَحْسَنَ منهم أَعَدَّ له جنَّاتٍ تجري من تحتِها الأنهارُ، فيها ما لا عينٌ رأَتْ ولا أُذُنٌ سمِعَتْ ولا خَطَرَ على قلبِ بشرٍ، وأمَّا مَنْ أَسَاءَ منهم فقد أعدَّ له نارَ جهنَّمَ، لا يموتُ فيها ولا يحيى ـ والعياذُ بالله تعالى ـ.

ولقد كان من دَأْبِ أهلِ الحديثِ ذكرُ الجنَّةِ والنَّارِ في دواوينِهم العقديَّةِ؛ لأنَّهما من الأمورِ الغيبيَّةِ الَّتي يَجِبُ على كلِّ مؤمنٍ أن يُصَدِّقَ بها بلا شكٍّ يَخْتَلِجُه في ذلك، وبالأخصِّ أنَّه قد خاضَ في بعض مسائِلها طوائفُ من أهلِ البدعِ والأهواءِ بالظُّنونِ والأوهامِ.

ولقد ذَكَرَ الشَّيخُ ابنُ أبي زيد أَمْرَ الجنَّةِ والنَّارِ مُقَرِّرًا بعضَ المسائل المُتعلِّقةِ بهما، فقال: «وأنَّ اللهَ سبحانه قد خَلَقَ الجنَّةَ فأعدَّها دارَ خلودٍ لأوليائه، وأَكرَمَهُمْ فيها بالنَّظرِ إلى وجهِه الكريمِ، وهي الَّتي أَهْبَطَ منها آدمَ نبيَّه وخليفتَه إلى أرضِه بما سبق من سابقِ علمِه، وخلَقَ النَّارَ فأعدَّها دارَ خلودٍ لمن كفَرَ به وألحدَ في آياتِه وكتبِه ورُسلِه، وجعلَهم محجوبين عن طاعتِه»[1].

وقال أيضًا: «وأنَّ الجنَّةَ والنَّارَ قد خُلِقَتَا، أُعدَّت الجنَّةُ للمتَّقين، والنَّارُ للكافرين، لا تَفنيَان ولا تَبيدان»[2].

فاشتمل هذان النَّصَّان على أربعةِ مسائل:

١ـ إثباتُ وجود الجنَّةِ والنَّارِ.

---

(١) «الرِّسالة» (ص٥٩).

(٢) «الجامع» (ص١٤١ـ١٤٢).

٢ـ الجنَّةُ والنَّارُ مَخلُوقَتَان مَوجُودَتان الآن، وهما لا تَفْنيَان أبدًا.

٣ـ النَّظَرُ إلى وجهِ الله الكريمِ في الجنَّةِ ـ وسبق التَّعرُّضُ إليه ـ.

٤ـ الجنَّةُ الَّتي أُهبِطَ منها آدمُ هي جنَّةُ الخلد.

وسأذكُر ـ إن شاء اللهُ ـ هذه المسائلَ مع ذِكْرِ أدلَّتِها باختصارٍ.

○ **الفقرةُ الأولى ـ إثبات وجودِ الجنَّةِ والنَّارِ:**

الجنَّةُ هي الدَّارُ الَّتي أعدَّها اللهُ لمن أطاعه وأطاع رسولَه ﷺ، والنَّارُ أعدَّها اللهُ لمن كَفَرَ به وتمرَّد عن طاعتِه وطاعةِ رسولِه ﷺ.

◙ **الأدلَّةُ الشَّرعيَّةُ على ذلك:** لقد استفاضت نصوصُ الكتابِ والسُّنَّةِ في ذكرِ الجنَّةِ والنَّارِ ووصفِهما بكلِّ دقَّةٍ وعنايةٍ ترغيبًا وترهيبًا للنَّاس:

أ ـ من الكتاب العزيز:

قال اللهُ عن الجنَّةِ: ﴿وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتِ جَنَّٰتٍ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَا وَمَسَٰكِنَ طَيِّبَةً فِى جَنَّٰتِ عَدْنٍ ۚ وَرِضْوَٰنٌ مِّنَ ٱللَّهِ أَكْبَرُ ۚ ذَٰلِكَ هُوَ ٱلْفَوْزُ ٱلْعَظِيمُ ﴿٧٢﴾﴾ [سُورَةُ التَّوْبَةِ].

وقال أيضًا: ﴿وَلَقَدْ رَءَاهُ نَزْلَةً أُخْرَىٰ ﴿١٣﴾ عِندَ سِدْرَةِ ٱلْمُنتَهَىٰ ﴿١٤﴾ عِندَهَا جَنَّةُ ٱلْمَأْوَىٰٓ ﴿١٥﴾﴾ [سُورَةُ النَّجْمِ].

وقال تعالى عن النَّارِ: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ مَأْوَىٰهُمُ ٱلنَّارُ بِمَا كَانُوا۟ يَكْسِبُونَ ﴿٨﴾﴾ [سُورَةُ يُونُسَ].

وقال أيضًا: ﴿أَلَيْسَ فِي جَهَنَّمَ مَثْوًى لِّلْكَٰفِرِينَ ﴿٦٨﴾﴾ [العنكبوت].

وغيرُ ذلك من الآيات الَّتي وردت بذكر الجنَّةِ ونعيمِها، والنَّارِ وعذابِها.

ب ـ من السُّنَّةِ النَّبويَّةِ: وردت في ذلك أحاديثُ كثيرةٌ أيضًا:

فعن أبي هريرة رضي الله عنه قال، قال النَّبيُّ ﷺ: «**مَنْ آمَنَ باللهِ وبرَسُولِهِ وأَقَامَ الصَّلَاةَ وصَامَ رَمَضَانَ كَانَ حَقًّا عَلَى اللهِ أَنْ يُدْخِلَهُ الجَنَّةَ، جَاهَدَ فِي سَبِيلِ اللهِ أَوْ جَلَسَ فِي أَرْضِهِ الَّتِي وُلِدَ فِيهَا**»، فقالوا يا رسول الله: أفلا نبشِّر النَّاس؟ قال: «**فِي الجَنَّةِ مِئَةُ دَرَجَةٍ أَعَدَّهَا اللهُ للمُجَاهِدِينَ فِي سَبِيلِ اللهِ، مَا بَيْنَ الدَّرَجَتَيْنِ كَمَا بَيْنَ السَّمَاءِ والأَرْضِ، فَإِذَا سَأَلْتُمُ اللهَ فَاسْأَلُوهُ الفِرْدَوْسَ؛ فَإِنَّهُ أَوْسَطُ الجَنَّةِ وَأَعْلَى الجَنَّةِ وَفَوْقَهُ عَرْشُ الرَّحْمَنِ، ومِنْهُ تُفَجَّرُ أَنْهَارُ الجَنَّةِ**»[1].

وعن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه قال النَّبيُّ ﷺ: «**إِنِّي لَأَعْلَمُ آخِرَ أَهْلِ النَّارِ خُرُوجًا مِنْهَا، وَآخِرَ أَهْلِ الجَنَّةِ دُخُولًا**»[2].

وعن أنس بن مالك أنَّ نبيَّ الله ﷺ قال: «**لَا تَزَالُ جَهَنَّمُ تَقُولُ: هَلْ مِنْ مَزِيدٍ؟ حَتَّى يَضَعَ فِيهَا رَبُّ العِزَّةِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى قَدَمَهُ، فَتَقُول قَطٌّ قَطٌّ وَعِزَّتِكَ، وَيُزْوَى بَعْضُهَا إِلَى بَعْضٍ**»[3].

---

(١) رواه البخاري في «كتاب الجهاد والسِّير» باب درجات المجاهدين في سبيل الله (٦/ ٨٧ ـ فتح) برقم (٢٧٩٠).

(٢) رواه البخاري في «كتاب الرّقاق» باب صفة الجنَّة والنَّار (١٣/ ٢٣٨ ـ فتح) برقم (٦٥٧١)، ومسلم في «كتاب الإيمان» (١/ ١٧٣) برقم (١٨٦).

(٣) رواه البخاري في «كتاب التَّوحيد» باب: قول الله تعالى: «وهو العزيز الحكيم» (١٥/ ٣٢٠ ـ فتح) برقم (٧٣٨٤)، ومسلم واللَّفظ له في «كتاب الجنَّة وصفة نعيمها وأهلها» (٤/ ٢١٨٧) برقم (٢٨٤٨).

فدلَّت الآياتُ والأحاديثُ المتقدِّمةُ على وجود الجنَّةِ والنَّارِ، كما دلَّت على أنَّ الجنَّةَ في السَّماء[(١)].

○ **الفقرةُ الثَّانيةُ ـ الجنَّة والنَّار مخلوقتان موجودتان الآن لا تَفْنَيَان أبدًا:**

اتَّفقَ أهلُ الحديثِ قاطِبَةً على أنَّ الجنَّةَ والنَّارَ قد خَلَقَهما الله عَزَّوَجَلَّ، كما أنَّهم اتَّفقوا على أنَّه لا يلحقُهما فناءٌ أبدًا[(٢)] خلافًا لبعض فِرَقِ الضَّلال[(٣)].

---

(١) وأمَّا النَّار فقد ذهب بعض أهل العلم إلى أنَّها تحت الأرض السَّابعة السُّفلى، كما في «شرح السُّنَّة» للبربهاري (ص٦٢)، و«الانتصار» (٣/ ٦٥٨).
وتنظر الأقوال في رسالة ابن رجب «التَّخويف من النَّار» (٤/ ١٥٢)، وفي «لوامع الأنوار البهيَّة» (٢/ ٢٣٧)، و**الرَّاجح** التَّوقُّف في ذلك لعدم ورود أيِّ دليلٍ صحيحٍ يُصرِّحُ بمكانها.
يُنظَر «الانتقاد الرَّجيح» (ص١٤٥)، «الجنَّة والنَّار» للأشقر (ص٢١).

(٢) يُنظَر «أصول السُّنَّة» للإمام أحمد (ص٣٥)، «عقيدة أبي حاتم وأبي زرعة الرَّازيِّين» (ص٢٠٢)، «العقيدة الطَّحاويَّة» (ص٧١)، «الإبانة» (ص٦٥)، «الشَّريعة» (٣/ ١٣٤٣)، «شأن الدُّعاء» (ص٩٦)، «أصول السُّنَّة» لابن أبي زَمَنِين (ص١٣٤ و١٣٩)، «الرِّسالة الوافية» (ص١٩٥)، «عقيدة السَّلف وأصحاب الحديث» (ص٧٧)، «الفِصَل في الملل والنِّحل» (٢/ ٣٣٤ و٣٣٦)، «مراتب الإجماع» كلاهما لابن حزم (ص١٧٣)، «كتاب الاعتقاد» (ص٣٤)، «الحجَّة في بيان المحجَّة» (١/ ٤٧١)، «الانتصار» (٣/ ٦٥٨)، «لمعة الاعتقاد» (ص١٩٢)، «الاقتصاد في الاعتقاد» (ص١٧٦)، «حادي الأرواح» (ص٥٠ و٣٦١)، «النِّهاية» لابن كثير (٢/ ١٥٤)، «عقيدة التَّوحيد الكبرى» (ص٢٩٦).

(٣) **كالمعتزلة** الَّذين زعموا أنَّهما لا تُخلَقَان إلَّا يومَ القيامة؛ لأنَّ في خلقهما قبل ذلك عبث.
يُنظَر «مقالات الإسلاميِّين» (٢/ ١٦٨)، «إكمال العلم» (٦/ ٣٠٦)، «شرح مسلم» للنَّووي (١٣/ ٣٤)، «مفتاح دار السَّعادة» لابن القيِّم (١/ ٤٤)، «شرح الطَّحاويَّة» لابن أبي العزِّ (ص٤٢٠)، «لوامع الأنوار البهيَّة» (٢/ ٢٣١)، «قطف الجنى الدَّاني» (ص١٢٦). =

. . . .

= وكالجهميَّة الَّذين ادَّعوْا فناءَ الجنَّة والنَّار، يُنظَر «مقالات الإسلاميِّين» (٢/ ١٦٧)، «الفِصَل في الملل» (٤/ ١٤٥)، «حادي الأرواح» لابن القيِّم (ص٣٦٤ و٣٦٧)، «شرح الطَّحاويَّة» لابن أبي العزِّ (ص٤٢٤)، «لوامع الأنوار البهيَّة» (٢/ ٢٣٤).

تنبيهٌ مهمٌّ: لقد عُزِيَ لشيخ الإسلام ابنِ تيمية وتلميذِه ابنِ القيِّم ـ عليهما رحمة الله ـ القولُ بفناء النَّار، وعند التَّحقيق وجمعِ الأقوال يظهر خطأُ مَنْ نَسَبَ هذا القولَ ـ بإطلاق ـ لهذين الإماميْن العظيمَيْن:

ـ أمَّا شيخُ الإسلام، فقد وردت عنه عدَّةُ نصوص فيها التَّصريحُ بعدم الفناء، فمن ذلك قوله: «وقد اتَّفق سلفُ الأمَّة وأئمَّتها وسائرُ أهلِ السُّنَّة والجماعة على أنَّ من المخلوقات ما لا يُعدَمُ ولا يفنى بالكلِّيَّة كالجنَّة والنَّار»، «المجموع» (١٨/ ٣٠٧)، وقال أيضًا: «ثمَّ أخبر - أي ربُّنا عَزَّ وَجَلَّ ـ ببقاء الجنَّةِ والنَّارِ بقاءً مُطلَقًا»، «بيان تلبيس الجهميَّة» (١/ ١٤٦ ـ ١٤٧)، وممَّا يؤيِّد موافَقَته للعلماء ـ الَّذين نقل هو إجماعَهم بعدم فناء النَّار ـ عدمُ تعقُّبِه ابنَ حزم في نقله اتِّفاقَ العلماء على عدم فنار النَّار.

يُنظَر «مراتب الإجماع» (ص١٧٣).

ـ وأمَّا ابنُ القيِّم فقد وردت عنه هو الآخر أقوالٌ تصرِّح بعدم الفناء، منها تقريرُه في «الوابل الصَّيِّب» (ص٣٣) بأنَّ الجنَّةَ والنَّارَ لا تَفْنيَان، وإنَّما الَّتي تفنى هي دار العصاة وذكر نحوَ هذا في كتابه «طريق الهجرتَيْن وباب السَّعادَتَيْن» (ص٢٣٠)، وأمَّا ما نسبه إليه بعضُهم استنادًا لما قرَّره في «حادي الأرواح»، فلا يصلُح مُستَنَدًا لهذا الادِّعاء؛ إذ إنَّه لم يجزم بذلك بل قال في آخر البحث: « فإن قيل: إلى أين انتهى قَدَمُكم في هذه المسألة العظيمة الشَّأن، الَّتي هي أكبرُ من الدُّنيا بأضعاف مضاعفة؟ قيل: إلى قوله تبارك وتعالى: ﴿رَبَّكَ إِنَّ فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ ﴿١٠٧﴾﴾ [هُود] [«حادي الأرواح» (ص٤٠١)].

فالحاصل أنَّه لا يصحُّ الإطلاقُ والجزمُ بنسبة القول بفناء النَّار لابن تيمية وتلميذه، وأنَّ ما وُجِدَ من كلامٍ لهما يُخَالِفُ الإجماعَ فهو إمَّا مُحتَمَلٌ غيرُ صريحٍ بالجزم، أو أنَّهما قالا بهذا =

▣ **الأدلَّةُ الشَّرعيَّةُ على ذلك:** لقد دلَّت النُّصوصُ الشَّرعيَّةُ من الكتاب والسُّنَّةِ على كلِّ ذلك:

أمَّا دليلُ وجودهما الآن:

أ ـ من الكتاب العزيز:

قال ﷻ: ﴿فَٱتَّقُواْ ٱلنَّارَ ٱلَّتِي وَقُودُهَا ٱلنَّاسُ وَٱلْحِجَارَةُ ۖ أُعِدَّتْ لِلْكَٰفِرِينَ ﴿٢٤﴾﴾ [سُورَةُ البَقَرَةِ].

وقال أيضًا: ﴿قِيلَ ٱدْخُلِ ٱلْجَنَّةَ﴾ [يس: ٢٦].

وقال أيضًا عن آل فرعون: ﴿ٱلنَّارُ يُعْرَضُونَ عَلَيْهَا غُدُوًّا وَعَشِيًّا﴾ [غافر: ٤٦].

فهذه الآياتُ وغيرُها تدلُّ على أنَّ اللهَ ﷻ قد خلق الجنَّةَ وهيَّأها للمؤمنين، كما أنَّه خلَقَ النَّارَ وهيَّأها للكافرين، ويُوضِّحُ ذلك بجلاءٍ ما سيأتي ذِكرُه في الأحاديثِ الصَّحيحةِ.

ب ـ من السُّنَّةِ النَّبويَّةِ:

عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما أنَّ رسولَ الله ﷺ قال: «**إِنَّ أَحَدَكُمْ إِذَا**

= القول في بداية الأمر ثمَّ تراجعا عن ذلك، وللاستزادة يراجع كتاب الدُّكتور علي الحربي الموسوم بـ: «كشف الأستار لإبطال ادِّعاء فناء النَّار المنسوب لشيخ الإسلام ابن تيمية وتلميذه ابن قيِّم الجوزيَّة»، «الرَّدُّ على من قال بفناء الجنَّة والنَّار» لشيخ الإسلام، دراسة وتحقيق: محمَّد بن عبد الله السَّمهري.

مَاتَ عُرِضَ عَلَيْهِ مَقْعَدُهُ بالغَدَاةِ والعَشِيِّ، إِنْ كَانَ مِنْ أَهْلِ الجَنَّةِ فَمِنْ أَهْلِ الجَنَّةِ، وإِنْ كَانَ مِنْ أَهْلِ النَّارِ فَمِنْ أَهْلِ النَّارِ، فَيُقَالُ: هَذَا مَقْعَدُكَ حَتَّى يَبْعَثَكَ اللهُ يَوْمَ القِيَامَةِ»(1).

وقد سبق في مبحثِ مُستَقَرِّ الأرواحِ أنَّ روحَ المؤمنِ تتَنَعَّمُ في الجنَّة وروحَ الكافرِ تتعذَّبُ في النَّار، وهذا دليلٌ قويٌّ على وجود الجنَّةِ والنَّارِ قبل قيامِ السَّاعةِ.

وعن ابن عبَّاس رضي الله عنه في حديث الكسوف قال: قال ﷺ: «**إِنِّي رَأَيْتُ الجَنَّةَ فَتَنَاوَلْتُ عُنْقُودًا ولَوْ أَصَبْتُهُ لَأَكَلْتُمْ مِنْهُ مَا بَقِيَتِ الدُّنْيَا، وأُرِيتُ النَّارَ فَلَمْ أَرَ مَنْظَرًا كَاليَوْمِ قَطُّ أَفْظَعَ، ورَأَيْتُ أَكْثَرَ أَهْلِهَا النِّسَاء**»(2)، فرؤيةُ النَّبيِّ ﷺ لهما دليلٌ على وجودهما وأنَّ اللهَ قد خلقَهما.

وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسولُ الله ﷺ: «**اشْتَكَتِ النَّارُ إِلَى رَبِّهَا، فَقَالَتْ: يَا رَبِّ أَكَلَ بَعْضِي بَعْضًا، فَأَذِنَ لَهَا بِنَفَسَيْنِ: نَفَسٍ فِي الشِّتَاءِ ونَفَسٍ فِي الصَّيْفِ، فَهُوَ أَشَدُّ مَا تَجِدُونَ مِنَ الحَرِّ، وأَشَدُّ مَا تَجِدُونَ مِنَ الزَّمْهَرِيرِ**»(3)، وهذا الحديثُ ظاهرٌ جدًّا في الاستدلال على المعتقدِ

---

(1) سبق تخريجه (ص٢١٥).

(2) رواه البخاري في «كتاب الكسوف» باب: صلاة الكسوف جماعة (٣/ ٢٤٠ ـ فتح) برقم (١٠٥٢)، ومسلم في «كتاب الكسوف» (٢/ ٦٢٦) برقم (٩٠٧).

(3) رواه البخاري في «كتاب بدء الخلق» باب: صفة النَّار وأنَّها مخلوقة (٦/ ٤٨٠ ـ فتح) برقم (٣٦٢٠)، ومسلم في «كتاب المساجد ومواضع الصَّلاة» (١/ ٤٣٢) برقم (٦١٧).

الصَّحيحِ في هذه المسألة.

وأمَّا دليلُ أبديَّتِهما وعدمِ فنائهما:

أ ـ من الكتاب العزيز:

قال عَزَّوَجَلَّ: ﴿إِنَّ ٱلْمُجْرِمِينَ فِى عَذَابِ جَهَنَّمَ خَٰلِدُونَ ﴿٧٤﴾ لَا يُفَتَّرُ عَنْهُمْ وَهُمْ فِيهِ مُبْلِسُونَ ﴿٧٥﴾﴾ [سُورَةُ الزُّخْرُفِ].

وقال أيضًا: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ أُو۟لَٰٓئِكَ هُمْ خَيْرُ ٱلْبَرِيَّةِ ﴿٧﴾ جَزَآؤُهُمْ عِندَ رَبِّهِمْ جَنَّٰتُ عَدْنٍ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَآ أَبَدًا﴾ [البَيِّنَة: ٨].

والآيات في ذكر الخلود الأبديِّ كثيرةٌ جدًّا.

ب ـ من السُّنَّةِ النَّبويَّة:

عن أبي سعيدٍ الخدري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: قال رسولُ الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: **«يُؤْتَى بالمَوْتِ كَهَيْئَةِ كَبْشٍ أَمْلَحَ فَيُنَادِي مُنَادٍ: يَا أَهْلَ الجَنَّةِ فَيَشْرَئِبُّونَ ويَنْظُرُونَ، فَيَقُولُ: هَلْ تَعْرِفُونَ هَذَا؟ فَيَقُولُونَ: نَعَمْ هَذَا المَوْتُ ـ وكُلُّهُمْ قَدْ رَآه ـ، ثُمَّ يُنَادِي يَا أَهْلَ النَّارِ فَيَشْرَئِبُّونَ ويَنْظُرُونَ، فَيَقُولُونَ: هَلْ تَعْرِفُونَ هَذَا؟ فَيَقُولُونَ: نَعَمْ هَذَا المَوْتُ ـ وَكُلُّهُمْ قَدْ رَآه ـ، فَيُذْبَحُ ثُمَّ يَقُولُ: يَا أَهْلَ الجَنَّةِ خُلُودٌ فَلَا مَوْتَ، وَيَا أَهْلَ النَّارِ خُلُودٌ فَلَا مَوْتَ، ثُمَّ قَرَأَ:** ﴿وَأَنذِرْهُمْ يَوْمَ ٱلْحَسْرَةِ إِذْ قُضِىَ ٱلْأَمْرُ وَهُمْ فِى غَفْلَةٍ﴾ [مَرْيَم: ٣٩]، **وهَؤُلَاءِ في غَفْلَةِ أَهْلِ الدُّنْيَا وَهُمْ لَا يُؤْمِنُون»**[1].

---

(١) رواه البخاري في «كتاب التَّفسير» باب: ﴿وَأَنذِرْهُمْ يَوْمَ ٱلْحَسْرَةِ﴾ (٩/ ٣٥٤ ـ فتح) برقم (٤٧٣٠)، ومسلم في «كتاب الجنَّة وصفة نعيمها وأهلها» (٤/ ٢١٨٨) برقم (٢٨٤٩).

○ **الفقرةُ الثَّالثةُ ـ الجنَّةُ الَّتي أُهبِط منها آدمُ هي جنَّةُ الخُلدِ:**

من المسائل الَّتي قرَّرها بعضُ أئمَّةِ السُّنَّةِ في مُصنَّفاتِهم ـ وهم يتحدَّثون عن الجنَّةِ ونعيمِها ـ مسألةٌ أُثِيرَتْ وهي:

هل الجنَّةُ الَّتي أُهبطَ منها آدمُ هي جنَّةُ الخلدِ الَّتي وعدها اللهُ المؤمنين أم هي جنَّةٌ أخرى في الدُّنيا؟

والَّذي عليه أكثرُ أهلِ السُّنَّةِ والجماعةِ أنَّها جنَّةُ الخلد، وهو الأقرب للصَّواب، ونصَّ غيرُ واحدٍ من السَّلف على هذا[1]، ومنهم الشَّيخُ ابنُ أبي زيد ـ كما سبق ذكرُ قولِه ـ خلافًا لمن قال أنَّها ليست بجنَّةِ الخلد، وإنَّما هي جنَّةٌ في الأرض، كما هو قولُ جمعٍ من العلماء، وإليه ذهبت المعتزلة[2].

ودلَّ على رجحان هذا القولِ عدَّةُ نصوصٍ من الكتابِ والسُّنَّةِ.

أ ـ من الكتابِ العزيز:

قال عَزَّوَجَلَّ: ﴿ وَقُلْنَا يَٰٓـَٔادَمُ ٱسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ ٱلْجَنَّةَ وَكُلَا مِنْهَا رَغَدًا حَيْثُ شِئْتُمَا

---

(١) يُنظَر «شرح السُّنَّة» للبربهاري (ص٦٢)، «مجموع الفتاوى» (٤/ ٣٤٧) (وله قول آخر كما في «النُّبوَّات»)، «مفتاح دار السَّعادة» (١/ ٣٧)، «محاسن التَّأويل» للقاسمي (١/ ١١٢)، «تفسير ابن كثير» (١/ ١٠٠)، «قطف الجنى الدَّاني» (ص١٢٩).

(٢) يُنظَر «شرح عقيدة ابن أبي زيد» للقاضي عبد الوهَّاب (ص٨٢)، «إكمال العلم» (٦/ ٣٠٦)، «تفسير القرطبي» (١/ ٣٠٢)، «شرح مسلم» (١٣/ ٣٤)، «النُّبوَّات» (٢/ ٧٠٥)، «حادي الأرواح» (ص٢٦)، و«مفتاح دار السَّعادة» (١/ ٤٥).

وَلَا تَقْرَبَا هَٰذِهِ ٱلشَّجَرَةَ فَتَكُونَا مِنَ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴿٣٥﴾ فَأَزَلَّهُمَا ٱلشَّيْطَٰنُ عَنْهَا فَأَخْرَجَهُمَا مِمَّا كَانَا فِيهِ ۖ وَقُلْنَا ٱهْبِطُوا۟ بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ ۖ وَلَكُمْ فِى ٱلْأَرْضِ مُسْتَقَرٌّ وَمَتَٰعٌ إِلَىٰ حِينٍ ﴿٣٦﴾﴾ [سُورَةُ البَقَرَةِ].

فهذه الآيةُ الكريمةُ تدلُّ على أنَّ هبوطَهم كان من الجنَّةِ إلى الأرض، وهذا من وَجهَيْن:

أحدُهما: من لفظةِ ﴿ٱهْبِطُوا۟﴾ فإنَّه نزولٌ من علوٍّ إلى سُفْلٍ.

والثَّاني: قوله: ﴿وَلَكُمْ فِى ٱلْأَرْضِ مُسْتَقَرٌّ﴾ فيدلُّ على أنَّهم لم يكونوا قبلَ ذلك في الأرض[1].

وأيضًا فالجنَّة جاءَتْ مُعرَّفةً بلامِ التَّعريف، ولا جنَّةَ يَعهَدُها المخاطَبُون ويَعرِفُونَها إلَّا جنَّةَ الخلد[2].

وقال أيضًا: ﴿إِنَّ لَكَ أَلَّا تَجُوعَ فِيهَا وَلَا تَعْرَىٰ ﴿١١٨﴾ وَأَنَّكَ لَا تَظْمَؤُا۟ فِيهَا وَلَا تَضْحَىٰ ﴿١١٩﴾ فَوَسْوَسَ إِلَيْهِ ٱلشَّيْطَٰنُ قَالَ يَٰٓـَٔادَمُ هَلْ أَدُلُّكَ عَلَىٰ شَجَرَةِ ٱلْخُلْدِ وَمُلْكٍ لَّا يَبْلَىٰ ﴿١٢٠﴾﴾ [سُورَةُ طه]، فوصَفَ سبحانه جنَّةَ آدمَ بصفاتٍ لا تكون إلَّا في جنَّةِ الخلد[3].

ب ـ من السُّنَّةِ النَّبويَّةِ:

عن أبي هريرة وحذيفة رضي الله عنهما قالا: قال رسولُ الله ﷺ: «**يَجْمَعُ اللهُ**

(١) يُنظَر «حادي الأرواح» (ص٣١)، و«مفتاح دار السَّعادة» (١/ ٣٧).

(٢) يُنظَر «حادي الأرواح» (ص٣٤)، و«مفتاح دار السَّعادة» (١/ ٤١).

(٣) يُنظَر «حادي الأرواح» (ص٣١)، و«مفتاح دار السَّعادة» (١/ ٣٧).

تَبَارَكَ وَتَعَالَى النَّاسَ، فَيَقُومُ الْمُؤْمِنُونَ حَتَّى تُزْلَفَ لَـهُمُ الْجَنَّةُ، فَيَأْتُونَ آدَمَ فَيَقُولُونَ: يَا أَبَانَا اسْتَفْتِحْ لَنَا الْجَنَّةَ، فَيَقُولُ: وَهَلْ أَخْرَجَكُمْ مِنَ الْجَنَّةِ إِلَّا خَطِيئَةُ أَبِيكُمْ آدَمَ ؟»[1] فدلَّ الحديثُ على أنَّ الجنَّةَ الَّتي كان فيها آدمُ قبلَ إنزالِه إلى الأرض هي جنَّةُ الخلدِ الَّتي يَطلُبُ منه بنوه أن يَستَفْتِحَ لهم بابَها، ويؤيِّدُ ذلك الحديثُ التَّالي:

عن أبي هريرة رضي الله عنه في حديثِ الشَّفاعةِ الطَّويلِ وفيه: «**فَيَقُولُ بَعْضُ النَّاسِ: أَبُوكُمْ آدَم، فَيَأْتُونَهُ فَيَقُولُونَ: يَا آدَمُ أَنْتَ أَبُو الْبَشَرِ، خَلَقَكَ اللهُ بيَدِهِ، ونَفَخَ فِيكَ مِنْ رُوحِهِ، وأَمَرَ الْمَلَائِكَةَ فَسَجَدُوا لَكَ وأَسْكَنَكَ الجَنَّةَ، أَلَا تَشْفَعُ لَنَا إِلَى رَبِّكَ؟ أَلَا تَرَى مَا نَحْنُ فِيهِ وَمَا بَلَغَنَا؟**» الحديث[2].

▣ المبحثُ الرَّابعُ ـ الإيمان بالقضاءِ و القَدَرِ خيرِه و شرِّه:

لا شكَّ أنَّ الإيمانَ بقضاءِ الله وقَدَرِه أحدُ الأركان الأساسيَّةِ في الإيمان، فلا يستقرُّ توحيدُ العبدِ إلَّا بالإقرارِ والتَّسليم به جملةً وتفصيلًا، يقول سبحانه وتعالى: ﴿قُل لَّن يُصِيبَنَآ إِلَّا مَا كَتَبَ ٱللَّهُ لَنَا هُوَ مَوْلَىٰنَا﴾ [التوبة: ٥١]، وقال أيضًا: ﴿وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ فَقَدَّرَهُۥ تَقْدِيرًا ﴿٢﴾﴾ [سورة الفرقان].

والآياتُ جدُّ كثيرةٍ سيأتي ذكرُ بعضِها في مراتِبِ القضاءِ والقَدَرِ.

---

(١) رواه مسلم في «كتاب الإيمان» (١/ ١٨٦) برقم (١٩٥).

(٢) سبق تخريجه (ص١٠٠).

هذا وقد جاءَ في السُّنَّةِ ما يُؤَكِّدُ على مكانَتِه في الإسلام، وذلك في حديثِ جبريلَ الطَّويلِ، وفيه قولُه: «فأخبرني عن الإيمان، قال: «**أَنْ تُؤْمِنَ بالله وَمَلَائِكَتِهِ وَكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ وَاليَوْمِ الآخِرِ وَتُؤْمِنَ بالقَدَرِ خَيْرِهِ وَشَرِّهِ**»، قال: صَدَقْتَ»[1]، والأحاديثُ في التَّنصيص على هذا الأصلِ الأصيلِ كثيرةٌ جدًّا.

⊡ المطلبُ الأوَّلُ ـ تقريرُ الشَّيخ ابن أبي زيد لمذهب أهل الحديث فيه:

يوقِنُ أهلُ الحديثِ بهذا الرُّكنِ العظيمِ، وخلاصةُ قولهم فيه أنَّ اللهَ ﷻ قدَّرَ كلَّ الأشياءِ وقضاها في سابِقِ علمِه لا يَخرُجُ عن ذلك شيءٌ من مخلوقاتِه، ويقولون بأنَّ للعبد مشيئةً واختيارًا، لكنَّ ذلك لا يَخرُجُ عن مشيئتِه ﷯، فالأفعالُ كسبٌ للعباد على الحقيقةِ وهي واقعةٌ كلُّها بإرادةِ الله وقَدَرِه، سواءٌ أكانت أفعالَ خيرٍ أم أفعالَ شرٍّ[2]، وقد توسَّطوا ـ رحمهم الله ـ

---

(١) سبق تخريجه (ص١٢٠).

(٢) يُنظَر تفصيل مذهبهم في «اعتقاد الشَّافعي» (ص٣١)، «أصول السُّنَّة» للحميدي (ص١٥١)، «شرح السُّنَّة» للمزني (ص٧٩)، «العقيدة الطَّحاويَّة» (ص٣٧)، «اعتقاد أهل السُّنَّة» (ص٤٠)، «كتاب القدر من الإبانة» لابن بطَّة، «الأصول المجرَّدة» (ص٥٦)، «كتاب الاعتقاد» (ص٣١)، «لمعة الاعتقاد» (ص١٨٥)، «الاقتصاد في الاعتقاد» (ص١٥١)، «الواسطيَّة» (٣/ ١٥٠ ضمن «المجموع»)، و«مجموع الفتاوى» (١/ ٣٣٣) كلاهما لشيخ الإسلام، «شرح الطَّحاويَّة» لابن أبي العزِّ (ص٤٤٤)، «عقيدة التَّوحيد الكبرى» (ص١٠٧). =

في هذا الباب بين الغالين فيه ـ وهم الجبريَّة[1] ـ والجافين عنه ـ وهم القدريَّة[2] ـ.

= وللعلماء تواليف في هذا الرُّكن العظيم من أركان الإسلام، فمن ذلك:
ـ «القدر وما رُوي في ذلك من الآثار» للإمام ابن وهب المصري، طبع بتحقيق عمر الحفيان، عن دار العطاء ـ الرِّياض ـ ط الأولى: ١٤٢٢ هـ ـ ٢٠٠١م.
ـ «دفع الشُّبهة والغرر عمَّن يحتجُّ على فعل المعاصي بالقدر» للشَّيخ مرعي الكرمي الحنبلي، طبع بتحقيق الوليد بن مسلم، عن مكتبة ابن عبَّاس ـ مصر ـ ط الأولى: ١٤٢٤ هـ ـ ٢٠٠٤م.
ـ «الجامع الصَّحيح في القدر» للشَّيخ المحدِّث مقبل الوادعي، صدر عن دار الحرمين ـ القاهرة: ١٤٢١ هـ ـ ٢٠٠١م.
ـ «القضاء والقدر»، د عبد الرَّحمن المحمود، صدر عن دار الوطن ـ الرِّياض ـ ط الثَّانية: ١٤١٨ هـ ـ ١٩٩٧م

(١) الجبريَّة فرقتان: فمنهم الغلاة وهم الجهميَّة الَّذين يزعمون أنَّ الإنسانَ مجبور على كلِّ فعل يفعله فهو كالرِّيشة في مهبِّ الرِّياح، والأفعال إنَّما تُسنَدُ إليه مجازًا لا حقيقةً.
يُنظَر «الفِصل في الملل» (٣/ ٣٣)، «شرح الطَّحاويَّة» لابن أبي العزِّ (ص٤٣٦).
ومنهم: المتوسِّطون وهم الأشاعرة الَّذين قالوا بالكسب، أي أنَّ الأفعالَ كسبٌ للعباد ولهم قدرةٌ على الفعل لكنَّها غيرُ مؤثِّرةٍ في إحداث الفعل، فالاستطاعة عندهم لا تتقدَّم الفعلَ وإنَّما تكون معه.
يُنظَر: «الإبانة» (ص١٥١ و١٦٥)، و«مقالات الإسلاميِّين» (٢/ ٢٢٠) كلاهما للأشعري، «التَّمهيد» للباقلَّاني (ص٣٧٧)، «الفِصَل في الملل» (٣/ ٣٣)، «مجموع الفتاوى» (٨/ ٢٣ و٤٦٧)، «شفاء العليل في مسائل القضاء والقدر والحكمة والتَّعليل» (ص٣٢٤ و٤٦٧)، «براءة الأئمَّة الأربعة» (ص٤٥١).

(٢) القدريَّة منهم الغلاة أيضًا المنكرون لعلم الله السَّابق، وهؤلاء انقرضوا، ومنهم المتوسِّطون - وهم المعتزلة ـ الَّذين نفَوْا عمومَ قدرة الله وخلقِه؛ حيثُ زعموا أنَّ الإنسانَ مُخيَّرٌ في كلِّ تصرُّفٍ يتصرَّفُه ولا علاقةَ لإرادة الله ومشيئته في فعل العبد، فـهو خالقٌ =

وقرَّر الشَّيخُ ابنُ أبي زيد مُجمَلَ اعتقادِ أئمَّةِ الحديثِ في ذلك بأَحْسَنِ عبارةٍ حيثُ قال: «والإيمانُ بالقَدَرِ خيرِه وشرِّه حُلوِه ومُرِّه، وكلُّ ذلك قد قدَّرَه اللهُ ربُّنا، ومقاديرُ الأمور بيده ومصدَرُها عن قضائه، عَلِمَ كلَّ شيءٍ قبلَ كونه فجرى على قدره، لا يكون من عباده قولٌ ولا عملٌ إلَّا وقد قضاه وسبق علمُه به: ﴿أَلَا يَعۡلَمُ مَنۡ خَلَقَ وَهُوَ ٱللَّطِيفُ ٱلۡخَبِيرُ ١٤﴾ [سُورَةُ المُلْكِ] تعالى اللهُ أن يكونَ في مُلكِه ما لا يُريد، أو يكونَ لأحدٍ عنه غِنًى، أو يكونَ خالقٌ لشيءٍ إلَّا هو ربُّ العباد وربُّ أعمالهم، والمقدِّرُ لحركاتِهم وآجالهم»[1].

◘ المطلبُ الثَّاني:

◘ الأدلَّة من الكتاب والسُّنَّة:

أ ـ من الكتاب العزيز:

قال جلَّ وعلا: ﴿وَكُلَّ شَيۡءٍ أَحۡصَيۡنَٰهُ فِيٓ إِمَامٖ مُّبِينٖ ١٢﴾ [سُورَةُ يسٓ].

دلَّت الآيةُ الكريمةُ على أنَّ كلَّ شيءٍ واقعٌ في هذا الكون فإنَّما هو بتقديرٍ من الله سُبحَانَهُ وَتَعَالَىٰ في كتابٍ لا يتبدَّلُ ولا يتغيَّرُ.

وقال أيضًا: ﴿إِنَّا كُلَّ شَيۡءٍ خَلَقۡنَٰهُ بِقَدَرٖ ٤٩﴾ [سُورَةُ القَمَرِ].

وقال: ﴿وَإِن يَمۡسَسۡكَ ٱللَّهُ بِضُرّٖ فَلَا كَاشِفَ لَهُۥٓ إِلَّا هُوَۖ وَإِن يُرِدۡكَ بِخَيۡرٖ

= لأفعال الشَّرِّ الصَّادرة منه.

يُنظَر «المختصر في أصول الدِّين» (ص٢٣٨)، «شرح الأصول الخمسة» (ص٧٧١)، «الفِصَل في الملل» (٣/ ٣٣)، «شرح الطَّحاويَّة» لابن أبي العزِّ (ص٤٣٦).

(١) «الرِّسالة» (ص٥٧ ـ ٥٨)، ويُنظَر «الجامع» (ص١٤٢).

فَلَا رَآدَّ لِفَضْلِهِۦ﴾ [يونس: ١٠٧]، فالخيرُ والشَّرُّ والنَّفعُ والضَّرُّ والحلو والمرُّ بقضاءِ الله تعالى وقَدَرِه لا مَرَدَّ لها ولا محيصَ ولا محيدَ عنها(١).

وقال أيضًا: ﴿لِمَن شَآءَ مِنكُمۡ أَن يَسۡتَقِيمَ ٢٨ وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ رَبُّ ٱلۡعَٰلَمِينَ ٢٩﴾ [التكوير]، وهذه الآيةُ فيها دليلٌ على مُعتقَدِ أهلِ الحديث في بابِ أفعال العبادِ؛ فالإنسانُ له اختيارٌ ومشيئةٌ، ولكنَّ اللهَ هو خالقُ أفعالِهم ومشيئَتِهم.

ب ـ من السُّنَّةِ النَّبويَّةِ:

عن عليٍّ رضي الله عنه مرفوعًا: «ما منكم مِنْ أحَدٍ من نفسٍ منفوسةٍ إلَّا كُتِبَ مكانُها من الجنَّةِ والنَّارِ، وإلَّا قد كُتِبَتْ شَقِيَّةً أو سعيدةً، فقال رجلٌ: يا رسولَ الله أفلا نتَّكِلُ على كتابنا وندعُ العملَ؟ قال: أمَّا أهلُ السَّعادة فيُيَسَّرون لعمل السَّعادة، وأمَّا أهلُ الشَّقاوةِ فيُيَسَّرون لعمل الشَّقاوةِ ثمَّ قرأ: ﴿فَأَمَّا مَنۡ أَعۡطَىٰ وَٱتَّقَىٰ ٥﴾ الآية [الليل]»(٢).

فدلَّ الحديثُ على أنَّ أعمالَ العباد الصَّالحةَ مُقدَّرةٌ وتُؤدِّي إلى حصول السَّعادةِ، وأعمالَهم السَّيِّئةَ مُقدَّرَةٌ وتؤدِّي إلى الشَّقاوةِ، والله سبحانه وتعالى قدَّر الأسبابَ والمُسبَّبَاتِ، وكلُّ شيءٍ لا يخرجُ عن قضاءِ الله وقَدَرِه وخَلْقِه(٣).

---

(١) يُنظَر «عقيدة السَّلف وأصحاب الحديث» (ص٨٨).

(٢) رواه البخاري في «كتاب الجنائز» باب: موعظة المحدِّث عند القبر (٣/ ٥٩١ ـ فتح) برقم (١٣٦٢)، ومسلم في «كتاب القدر» (٤/ ٢٠٣٩) برقم (٢٦٤٧).

(٣) «قطف الجنى الدَّاني» (ص٩٨) بتصرُّف يسير.

وعن عبد الله بن عمر رضي الله عنه قال: قال رسولُ الله ﷺ: «**كُلُّ شَيْءٍ بِقَدَرٍ حَتَّى العَجْزُ وَالكَيْسُ**»[1].

وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسولُ الله ﷺ: «**المُؤْمِنُ القَوِيُّ خَيْرٌ وَأَحَبُّ إِلَى اللهِ مِنَ المُؤْمِنِ الضَّعِيفِ وفي كُلٍّ خَيْرٌ، احْرِصْ عَلَى مَا يَنْفَعُكَ وَاسْتَعِنْ بالله وَلَا تَعْجَزْ، وَإِنْ أَصَابَكَ شَيْءٌ فَلَا تَقُلْ لَوْ أَنِّي فَعَلْتُ كَانَ كَذَا وَكَذَا وَلَكِنْ قُلْ: قَدَّرَ اللهُ ومَا شَاءَ فَعَلْ؛ فَإِنَّ لَوْ تَفْتَحُ عَمَلَ الشَّيْطَانِ**»[2].



(١) رواه مسلم في «كتاب القدر» (٤/ ٢٠٤٥) برقم (٢٦٥٥).

(٢) رواه مسلم في «كتاب القدر» (٤/ ٢٠٥٢) برقم (٢٦٦٤).

⊡ المطلبُ الثَّالثُ ـ أركانُ القضاءِ والقدر:

إنَّ الإيمانَ بهذا الرُّكنِ العظيمِ لا يكون إلَّا بالتَّصديقِ بأركانِه الأربعِ الَّتي هي أساسُه ولُبُّه وهي: الإيمانُ بالعلمِ والكتابةِ والمشيئةِ والخلقِ.

ولكلِّ مرتبةٍ دليلُها من كتابِ الله وسنَّةِ المصطفى ﷺ؛ ولذا قرَّرها كثيرٌ من الأئمَّة من بَينِهم الشَّيخُ ابنُ أبي زيدٍ حيثُ قال: «عَلِمَ كلَّ شيءٍ قبلَ كونِه فجرى على قدَرِه، لا يكون من عبادِه قولٌ ولا عملٌ إلَّا وقد قضاه وسبَقَ علمُه به، تعالى اللهُ أن يكونَ في مُلكِه ما لا يُريدُ أو يكونُ لأَحَدٍ عنه غِنًى أو يكونُ خالقٌ لشيءٍ إلَّا هو ربُّ العباد وربُّ أعمالهم»[1].

فهاك الأركانَ الأربعة[2] مع شيءٍ من أدلَّتها:

١ـ العلم: أي أنَّ اللهَ يعلمُ دقائقَ الأمور وجليَّها، فيعلمُ ما كان وما سيكون وما لم يكن لو كان كيف يكون، وقد سبق ذكرُ أدلَّةِ هذه المرتبة في صفةِ العلم بما يغني عن ذكرِها ههنا.

٢ـ الكتابة: أي أنَّ اللهَ قد كَتَبَ كلَّ ما هو كائنٌ إلى يومِ القيامةِ، قال تعالى: ﴿مَآ أَصَابَ مِن مُّصِيبَةٍ فِي ٱلۡأَرۡضِ وَلَا فِيٓ أَنفُسِكُمۡ إِلَّا فِي كِتَٰبٖ مِّن قَبۡلِ أَن نَّبۡرَأَهَآۚ إِنَّ ذَٰلِكَ عَلَى ٱللَّهِ يَسِيرٞ ٢٢﴾ [سُورَةُ الحَدِيدِ].

---

(١) «الرِّسالة» (ص٥٧ ـ ٥٨)، وينظر «الجامع» (ص١٤٢).

(٢) يُنظَر «العقيدة الواسطيَّة» (٣/ ١٤٨ ضمن «المجموع»)، «شفاء العليل» (ص٨٣).

وقد جاء في حديث عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما قال: سمعتُ رسولَ الله ﷺ يقول: «**كَتَبَ اللهُ مَقَادِيرَ الخَلَائِقِ قَبْلَ أَنْ يَخْلُقَ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ بِخَمْسِينَ أَلْفَ سَنَةٍ، قَالَ: وَعَرْشُهُ عَلَى المَاءِ**»[1].

٣ـ المشيئة: أي أنَّ كلَّ شيءٍ واقعٌ بإرادة الله ومشيئَتِه النَّافذةِ، فما شاء كان وما لم يَشَأْ لم يكنْ، وسبق ذِكرُ أدلَّةِ هذه المرتبةِ أيضًا في صفةِ الإرادة.

٤ـ الخلق: أي أنَّ اللهَ خَالِقُ العبادِ وأعمالِهم سواءٌ أكانت أعمالَ خيرٍ أم أعمالَ شرٍّ، قال تعالى: ﴿ٱللَّهُ خَٰلِقُ كُلِّ شَيْءٍۖ وَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ وَكِيلٌ ٦٢﴾ [سُورَةُ الزُّمَرِ]، وقال أيضًا: ﴿وَٱللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ ٩٦﴾ [سُورَةُ الصَّافَّاتِ].

وقال النَّبيُّ ﷺ في المصوِّرين: «**يُضَاهُونَ بِخَلْقِ اللهِ**»[2].

◘ المطلبُ الرَّابعُ ـ التَّوفيق و الخذلان (الهداية والإضلال):

هذه المسألةُ من المسائل المُتفرِّعةِ عن مَبحثِ القضاءِ والقَدَرِ، والمقصودُ بالتَّوفيق عند أهل الحديث هو إعانةُ الله للعبدِ على الطَّاعةِ وهدايَتِه إليها، وهذه هي هدايةُ التَّوفيقِ الَّتي تُقابِلُها هدايةُ الدَّلالةِ والبيان ـ على ما سيأتي ذكرُه ـ.

أمَّا الخذلان فهو عندهم سلبُ العبد الإعانةَ الَّتي تُقوِّيه على نفسه

---

(١) سبق تخريجه (ص٢٠٨).

(٢) رواه البخاري في «كتاب اللِّباس» باب: ما وطئ من التَّصاوير (١١/ ٥٨٦ ـ فتح) برقم (٥٩٥٤)، ومسلم في «كتاب اللِّباس» (٣/ ١٦٦٨) برقم (٢١٠٧) من حديث عائشة رضي الله عنها.

وعلى الشَّيطان[(١)].

وإلى هذا أشار الشَّيخُ ابنُ أبي زيد حين قال: «يُضِلُّ مَنْ يشاءُ فيَخذُلُه بعدله ويَهدِي مَنْ يَشَاءُ فيُوَفِّقُهُ بفضلِه، فكلٌّ مُيَسَّرٌ بتيسيره إلى ما سبق من علمِه وقَدَرِه من شقيٍّ أو سعيدٍ»[(٢)].

وقال أيضًا: «تفضَّلَ على من أطاعه فوفَّقَه وحبَّبَ الإيمانَ إليه فيسَّرَه

---

(١) يُنظَر «شرح الطَّحاويَّة» لصالح آل الشِّيخ (٢/ ١١٣١)، وخالف في ذلك المعتزلة فقالوا أنَّ الله لا يُضِلُّ أحدًا، وأنَّه قد هدى الخلقَ كُلَّهم؛ فمنهم من اهتدى ومنهم من لم يَهْتَدِ فضلَّ باختياره وعدوله عن طريق الهداية لا أنَّ اللهَ أضلَّه؛ لأنَّ الله لو فعل ذلك لكان جائرًا في حكمه، «شرح عقيدة ابن أبي زيد» للقاضي عبد الوهَّاب (ص٤٧).
وينظر في الرَّدِّ عليهم: «الفِصَل في الملل» (٣/ ٦٣ و٧٠)، بينما ذهب الأشاعرة إلى أنَّ التَّوفيقَ خَلْقُ القدرةِ على الطَّاعة، فجعلوا التَّوفيقَ هو القدرة، والخذلان هو عدم خلق القدرة على الطَّاعة، وقد فرَّعوا على ذلك عدم التَّفريق بين الهداية العامَّة وهي هداية الدَّلالة، وبين الهداية الخاصَّة وهي هداية التَّوفيق فيقولون أنَّ من هداه الله اهتدى ومن ضلَّ فلأنَّ اللهَ لم يَهْدِه لا هدايةَ دلالةٍ ولا هدايةَ توفيقٍ، وهذا لا شكَّ أنَّه ميل إلى القول بالجبر.
يُنظَر «الإبانة» للأشعري (ص٥٩ و١٨٤ و١٨٨)، «التَّمهيد» للباقلَّاني (ص٣٢٤ و٣٥٧ـ ٣٥٨)، «الإرشاد إلى قواطع الأدلَّة في أصول الاعتقاد» (ص١٠٥)، «شرح الطَّحاويَّة» لصالح آل الشِّيخ (٢/ ١١٣٢)، «عقيدة ابن باديس» (ص٥٥)، بينما عند أهل الحديث أنَّ التَّوفيق زائدٌ على الإقدارِ، فالله أَقْدَرَ العبدَ على الطَّاعة حيث جعل له سبيلًا إلى فعلها وأعطاه الآلاتِ والقوَّةَ ليفعل، ولكن لا يتمكَّن من الفعل إلَّا بإعانةٍ خاصَّةٍ، «شرح الطَّحاويَّة» لصالح آل الشِّيخ (٢/ ١١٣٢)، كما أنَّ الله قد هدى الخلق هدايةً عامَّةً، فمنهم من يُوَفَّقُ للهداية الخاصَّة ومنهم من لا يُوفَّقُ، وسيأتي ذكرُها لاحقًا.
(٢) «الرِّسالة» (ص٥٧).

وشرَحَ به صدرَه فهداه و﴿ مَن يَهْدِ ٱللَّهُ فَهُوَ ٱلْمُهْتَدِى ﴾، وخَذَلَ مَنْ عصاه وكَفَرَ به فأسلمه ويسَّره لذلك فحجبه وأضلَّه ﴿وَمَن يُضْلِلْ فَلَن تَجِدَ لَهُۥ وَلِيًّا مُّرْشِدًا ﴿١٧﴾﴾»[1].

▣ الأدلَّةُ الشَّرعيَّةُ على ذلك:

أ ـ من الكتاب العزيز:

قال عَزَّوَجَلَّ: ﴿مَن يَهْدِ ٱللَّهُ فَهُوَ ٱلْمُهْتَدِ ۖ وَمَن يُضْلِلْ فَلَن تَجِدَ لَهُۥ وَلِيًّا مُّرْشِدًا ﴿١٧﴾﴾ [سُورَةُ الكَهْفِ].

وقال أيضًا: ﴿فَلَمَّا زَاغُوٓا۟ أَزَاغَ ٱللَّهُ قُلُوبَهُمْ﴾ [الصَّفِّ: ٥]

وقال أيضًا: ﴿إِنَّا هَدَيْنَٰهُ ٱلسَّبِيلَ إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا ﴿٣﴾﴾ [سُورَةُ الإِنسَانِ].

وقال أيضًا: ﴿وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَٰهُمْ فَٱسْتَحَبُّوا۟ ٱلْعَمَىٰ عَلَى ٱلْهُدَىٰ﴾ [سُورَةُ فُصِّلَتْ].

فبعضُ هذه الآياتِ تَدخُلُ في الهدايةِ العامَّةِ أي: الدَّلالةُ والإرشادُ، وبعضُها تدخلُ في الهدايةِ الخاصَّةِ أي: هدايةُ التَّوفيق، فالَّذين قَبِلُوا دَلالتَه وأقبلوا على ما أَتَاهُمْ مِنْ عِندِه هداهم اللهُ، وأمَّا الَّذين أعرضوا عنها وزاغوا عمَّا دلَّهم عليه فاللهُ يَخذُلُهم ويَحْرِمُهم من ذلك التَّيسير[2].

---

(١) «الجامع» (ص١٤٢).

(٢) «مجالس التَّذكير» (ص٥٥)، ويُنظَر «الانتصار» (٢/ ٣٨٥)، «مجموع الفتاوى» (٨/ ٢٠٥)، «شفاء العليل» (ص١٧٩).

ب ـ من السُّنَّة النَّبويَّة:

عن سعيد بن المُسيِّب عن أبيه قال: لَمَّا حضَرَت أبا طالبٍ الوفاةُ جاءه رسولُ الله ﷺ فوجَدَ عنده أبا جهلٍ وعبدَ الله بن أبي أُميَّةَ بنِ المغيرة، فقال رسولُ الله ﷺ: «**يَا عَمِّ! قُلْ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ، كَلِمَةً أَشْهَدُ لَكَ بِهَا عِنْدَ اللهِ**»، فقال أبو جهل وعبدُ الله بن أبي أُميَّةَ: يا أبا طالب أَتَرْغَبُ عن ملَّةِ عبد المطَّلب؟ فلم يَزَلْ رسولُ الله ﷺ يَعرِضُهَا عليه ويُعِيدُ له تلك المقالةَ حتَّى قال أبو طالب آخِرَ ما كلَّمهم: هو على ملَّةِ عبدِ المطَّلب، وأبى أن يقول لا إله إلَّا اللهُ، وأنزل اللهُ تعالى في أبي طالبٍ فقال لرسول الله ﷺ: ﴿إِنَّكَ لَا تَهْدِى مَنْ أَحْبَبْتَ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ يَهْدِى مَن يَشَآءُ ۚ وَهُوَ أَعْلَمُ بِٱلْمُهْتَدِينَ ﴿٥٦﴾﴾ [سُورَةُ القَصَصِ]»[1].

فالحديث دلَّ على أنَّ الأنبياءَ لهم هدايةُ الدَّلالةِ على الحقِّ، وأمَّا هدايةُ التَّوفيق فللّه وحدَه

❋ ❋ ❋

(١) رواه البخاري في «كتاب الجنائز» باب: إذا قال المشرك عند الموت: لا إله إلَّا الله (٣/ ٥٨٦ ـ فتح) برقم (١٣٦٠)، ومسلم في «كتاب الإيمان» (١/ ٥٤) برقم (٢٤).

▣ المبحث الخامسُ ـ مسائلُ الإيمان:

إنَّ بابَ الأسماءِ والأحكامِ أو مسائلَ الإيمان من أوائِلِ المسائل الَّتي دبَّ فيها النِّزاعُ وجرى فيها الخلافُ بين المُنتَسِبين إلى القِبلة؛ لذلك كان من الطَّبيعيِّ أن يتكلَّمَ فيها سلفُ هذه الأمَّةِ وأن يَكتُبَ فيها مَنْ جاءَ بعدَهم من أئمَّةِ السُّنَّةِ إحقاقًا للحقِّ وبيانًا للصَّواب في مثل هذه المسائل الشَّائكةِ، ومن بين الأئمَّةِ الأعلامِ الَّذين قرَّروا مسائلَ الإيمان: الشَّيخُ ابنُ أبي زيد القيرواني؛ حيثُ نصَّ على اعتقادِ أئمَّةِ الحديث في غير ما موضِعٍ من كُتُبِه.

⊡ المطلبُ الأوَّلُ ـ حقيقةُ الإيمان:

⊙ الفرعُ الأوَّلُ ـ تقريرُ الشَّيخ ابنُ أبي زيد لمذهبِ أهل الحديث فيه:

إنَّ الإيمانَ عند السَّلفِ حقيقةٌ مَركَّبةٌ من ثلاثةِ أمور: الاعتقادُ والقولُ والعملُ، فهو اعتقادٌ بالجَنان (أي بالقلب وبعضهم يعبِّرُ عنه بالنِّيَّة)، وقولٌ باللِّسان، وعملٌ بالأركان (أي بالجوارح)، فالأعمالُ داخِلَةٌ في مسمَّى الإيمان وليست خارِجةً عنه كما تزعُمُه المرجِئةُ[1].

---

(١) اعلم بأنَّ المرجئة على قسمين:

القسم الأوَّل: مرجئة الجهميَّة الَّذين قالوا أنَّ الإيمانَ مجرَّدُ معرفةٍ بالقلب وإن لم يُقِرَّ بلسانه. يُنظَر «الملل والنِّحل» (١/ ١٤٠)، «شرح حديث جبريل» (ص٣٧٧)، «شرح الطَّحاويَّة» لابن أبي العزِّ (ص٣٣٢)، فيَلْزَمُ من قولهم هذا أنَّ فرعون وإبليس وأبا طالب وغيرهم مؤمنون لأنَّهم عرفوا الله بقلوبهم، وهذا لا شكَّ في بطلانه ولهذا كفَّرهم أئمَّة السَّلف.

القسم الثَّاني: مرجئة المتكلِّمين وهم ثلاثةُ طوائف: =

وهذا التَّعريفُ الَّذي ذكَرْتُه هو محلُّ إجماعٍ بين أهلِ الحديث كما حكى عنهم ذلك غيرُ واحدٍ من الأئمَّةِ[1]، ونصَّ عليه الشَّيخُ ابنُ أبي زيد حيث

= **١ـ مرجئة الفقهاء**: قالوا أنَّ الإيمانَ قولٌ باللِّسان واعتقاد بالقلب، فأخرجوا الأعمال عن مسمَّى الإيمان، وهذا قولُ كثيرٍ من أئمَّة الكوفة كحمَّاد بن أبي سليمان وأبي حنيفة وغيرهما.

يُنظَر «الإيمان» لأبي عبيد (ص٢٧)، «العقيدة الطَّحاويَّة» (ص٦٠)، «شرح حديث جبريل» (ص٣٧٥)، «شرح الطَّحاويَّة» لابن أبي العزِّ (ص٣٣٢).

٢ـ مرجئة الأشعريَّة: قالوا بأنَّ الإيمانَ مجرَّدُ التَّصديق بالقلب دون القول والعمل.

يُنظَر «الإيمان» لأبي عبيد (ص٣١)، «التَّمهيد» للباقلَّاني (ص٣٨٩)، «الإرشاد إلى قواطع الأدلَّة في أصول الاعتقاد» (ص١٥٨)، «الفَرْق بين الفِرَق» للبغدادي (ص٢١٢ ـ ٢١٦) «شرح حديث جبريل» (ص٣٧٦).

٣ـ مرجئة الكراميَّة: قالوا بأنَّ الإيمانَ قولٌ باللِّسان دون التَّصديق بالقلب والعمل، فالمنافق عندهم مؤمنٌ في الدُّنيا على الحقيقة لكنَّه مُستَحِقٌّ للعذاب في الآخرة.

يُنظَر «الملل والنِّحل» (١/ ١١٣)، «شرح حديث جبريل» (ص٣٠٩ و٣٧٨)، «شرح الطَّحاويَّة» لابن أبي العزِّ (ص٣٣٢)، «براءة الأئمَّة الأربعة» (ص١٩٧ـ٢٠٦).

(١) يُنظَر «أصول السُّنَّة» للحميدي (ص١٥٢)، «الإيمان» لأبي عبيد (ص٩ و١٩)، «مسائل أحمد وإسحاق» للكرماني (ص٣٦٧)، «صحيح البخاري» (١/ ٦٧ ـ فتح)، «شرح السُّنَّة» للمزني (ص٨١)، «عقيدة أبي حاتم وأبي زرعة الرَّازيِّين» (ص١٤٩)، «شرح السُّنَّة» للبربهاري (ص٦٣)، «الشَّريعة» (٢/ ٦١١)، «اعتقاد أهل السُّنَّة» (ص٤٣)، «أصول السُّنَّة» لابن أبي زمنين (ص٢٠٧)، «عقيدة السَّلف وأصحاب الحديث» (ص٧٨)، «التَّمهيد» لابن عبد البرِّ (٩/ ٢٣٨ و٢٤٣)، «الأصول المجرَّدة» (ص٦٥)، «شرح السُّنَّة» للبغوي (١/ ٣٨) «كتاب الاعتقاد» (ص٢٣)، «الانتصار» (٣/ ٧٦٢)، «لمعة الاعتقاد» (ص١٨٧)، «الاقتصاد في الاعتقاد» (ص١٨١)، «الإيمان» لشيخ الإسلام (ص١٣٧)، «فتح الباري» لابن رجب (١/ ٥)، «الفتح» لابن حجر (١/ ٦٨)، «العقائد الإسلاميَّة» (ص٥٤)، «العقائد السَّلفيَّة» (١/ ٤٠٠).

قال: «وأنَّ الإيمانَ قولٌ باللِّسان وإخلاصٌ بالقلب وعملٌ بالجوارح ولا يَكمُلُ قولُ الإيمانِ إلَّا بالعمل، ولا قولٌ ولا عملٌ إلَّا بنيَّةٍ، ولا قولٌ ولا عملٌ ونيَّةٌ إلَّا بموافقةِ السُّنَّة»[1].

◉ **الفرعُ الثَّاني:**

الأدلَّةُ الشَّرعيَّةُ على ذلك:

لقد دلَّ على أنَّ الإيمانَ مركَّبٌ من الاعتقاد والقول والعمل: كتابُ الله وسنَّةُ رسوله ﷺ في نصوصٍ كثيرةٍ يتعذَّرُ استقصاؤُها كلِّها، وحسبي أن أذكُرَ بعضًا منها:

أ ـ من الكتاب العزيز:

قال تعالى: ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُضِيعَ إِيمَـٰنَكُمْ﴾ [البَقَرَة: ١٤٣]، فقد دلَّت الآيةُ على أنَّ العملَ من صميم الإيمانِ من جهةِ أنَّ المقصودَ بالإيمان في الآيةِ هي الصَّلاةُ إلى أُولَى القِبلَتَيْن ـ وهي بيتُ المقدِس ـ باتِّفاقِ العلماء[2].

قال الإمامُ مالك: «وقد سمَّى اللهُ تعالى العملَ إيمانًا، وقال: ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُضِيعَ إِيمَـٰنَكُمْ﴾ [البَقَرَة: ١٤٣]، يريد صلاتَكم إلى بيت المقدِس»[3].

---

(١) «الرِّسالة» (ص٦٠)، ونحو هذه العبارة ذكرها في «الجامع» (ص١٤٢)، ونقل فيه عن الإمام مالك قوله عن الإيمان: «قول وعمل» (ص١٥٤).

(٢) يُنظَر «صحيح البخاري» (١/ ١٣٢ ـ فتح)، «تفسير الطَّبري» (٢/ ٢٤)، «التَّمهيد» لابن عبد البرِّ (٩/ ٢٤٥)، «الرِّسالة الوافية» (ص١٧٢)، «الحجَّة في بيان المحجَّة» (١/ ٤٠٥)، «تفسير القرطبي» (٢/ ١٥٧)، «تفسير ابن كثير» (١/ ١٥٥).

(٣) نقله ابن أبي زيد في «الجامع» (ص١٥٥).

وقال أيضًا: ﴿فَلْيَحْذَرِ ٱلَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِۦٓ أَن تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴿٦٣﴾﴾ [سُورَةُ النُّورِ].

فهذه الآيةُ تدلُّ على ما قرَّره الشَّيخُ ابنُ أبي زيدٍ من أنَّه لا يُقبَلُ قولٌ ولا عملٌ ولا نيَّةٌ إلَّا بمتابعَةِ النَّبيِّ ﷺ وطاعتِه في أمرِه.

وقال تعالى: ﴿وَمَآ أُمِرُوٓاْ إِلَّا لِيَعْبُدُواْ ٱللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ ٱلدِّينَ حُنَفَآءَ وَيُقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَيُؤْتُواْ ٱلزَّكَوٰةَۚ وَذَٰلِكَ دِينُ ٱلْقَيِّمَةِ ﴿٥﴾﴾ [سُورَةُ البَيِّنَةِ].

فجعل عبادتَه ﷻ وإخلاصَ القلبِ وإقامةَ الصَّلاة وإيتاءَ الزَّكاةِ كلَّ ذلك من الدِّين[1]، قال الإمامُ الشَّافعي: «ليس عليهم (أي على المرجئة) أحجُّ من هذه الآيةِ»[2].

ب ـ من السُّنَّة النَّبويَّة: النُّصوصُ الواردة في ذلك كثيرةٌ، لكنِّي أقتصِرُ على حديثَيْن منها يفيان بالتَّدليل على ما قرَّرتُه:

عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسولُ الله ﷺ: «**الإِيمَانُ بِضْعٌ وسَبْعُونَ ـ أَوْ بِضْعٌ وسِتُّونَ ـ شُعْبَةً فَأَفْضَلُهَا قَوْلُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ، وأَدْنَاهَا إِمَاطَةُ الأَذَى عَنِ الطَّرِيق، والحَيَاءُ شُعْبَةٌ مِنَ الإِيمَانِ**»[3].

وجهُ الدَّلالة من الحديث أنَّه جعَلَ القولَ الَّذي هو النُّطقُ بكلمة

(١) يُنظَر «لمعة الاعتقاد» (ص١٨٧).

(٢) أورده ابن حجر في «الفتح» (١/ ٦٨).

(٣) رواه البخاري في «كتاب الإيمان» باب: أمورالإيمان (١/ ٧٥ ـ فتح) برقم (٩)، ومسلم واللَّفظ له في «كتاب الإيمان» (١/ ٦٣) برقم (٣٥).

التَّوحيدِ، والعملَ الَّذي هو إماطةُ الأذى عن الطَّريقِ، والحياءَ، كلَّ ذلك من الإيمان وليس بخارجٍ عنه، ويؤيِّدُ ذلك أيضًا ما ورد في:

حديث أبي مالك الأشعري رضي الله عنه قال: قال رسولُ الله ﷺ: «**الطُّهُورُ شَطْرُ الإِيمَانِ**»[1]، فجعل تَطهُّرَ الإنسانِ لأداء الصَّلاة نصفَ الإيمانِ، وما ذاك إلَّا لأنَّ هذا الفعلَ ـ الَّذي هو من أعمال الجوارح ـ داخلٌ في مسمَّى الإيمان كما قرَّرته سابقًا.



(١) رواه مسلم في «كتاب الطَّهارة» (١/ ٢٠٣) برقم (٢٢٣).

◘ المطلبُ الثَّاني ـ زيادةُ الإيمان ونقصانُه:

سيكون الكلامُ في هذا المطلب عن أهمِّ مسألةٍ من مسائلِ الإيمان، ألا وهي مسألةُ الزِّيادةِ والنُّقصانِ، فأذكُرُ ما نصَّ عليه الشَّيخُ ابنُ أبي زيدٍ مع ذكرِ الدَّليلِ على ذلك من نصوص الكتابِ والسُّنَّةِ.

◉ الفرعُ الأوَّلُ ـ تقريرُ الشَّيخ ابن أبي زيد لمذهب أهل الحديث فيه:

من المسائلِ المُتفرِّعةِ عن حقيقةِ الإيمانِ عند أهلِ الحديثِ مسألةُ زيادة الإيمان أو نقصانُه بكثرةِ العمل الصَّالح أو نقصانِه، وهذا أمرٌ مُتقرِّرٌ عند أئمَّةِ أهلِ الحديثِ قاطبةً[1]، وهو الَّذي نصَّ عليه الشَّيخُ ابنُ أبي زيد صراحةً خلافًا للمرجئة؛ إذ الإيمان عندهم أهلُه في أصلِه سواءٌ، فالمؤمن هو المصدِّقُ بقلبه وإن لم يَعمَلْ بجوارِحِه، فلا حاجةَ عندهم للقول بالزِّيادةِ والنُّقصانِ، وخلافًا

(١) يُنظَر «اعتقاد الثَّوري» (ص١٤٢)، «أصول السُّنَّة» للحميدي (ص١٥٢)، «مسائل أحمد وإسحاق» للكرماني (ص٣٦٧)، «الإيمان» لأبي عبيد (ص٢٤)، «أصول السُّنَّة» للإمام أحمد (ص٢٦)، «صحيح البخاري» (١/ ٦٧)، «شرح السُّنَّة» للمزني (ص٨١)، «عقيدة أبي حاتم وأبي زرعة الرَّازيِّين» (ص١٥٠)، «التَّبصير في معالم الدِّين» (ص١٩٧)، «اعتقاد أهل السُّنَّة» (ص٤٣)، «الشَّريعة» (٢/ ٦٠٣)، «أصول السُّنَّة» لابن أبي زَمَنِين (ص٢١١)، «عقيدة السَّلف وأصحاب الحديث» (ص٧٨)، «التَّمهيد» لابن عبد البرِّ (٩/ ٢٣٨ و٢٤٣)، «شرح السُّنَّة» للبغوي (١/ ٣٩)، «لمعة الاعتقاد» (ص١٨٧)، «فتح الباري» لابن رجب (١/ ٨)، «شرح الطَّحاويَّة» (ص٣٣٥)، «لوامع الأنوار البهيَّة» (١/ ٤١١)، «العقائد الإسلاميَّة» (ص٥٦)، «العقائد السَّلفيَّة» (١/ ٤٢٣).

للخوارج والمعتزلة الَّذين يجعلون الإيمانَ شيئًا واحدًا، وأنَّ مَنْ نَقَصَ إيمانُه بارتكابِ الكبائر حَبِطَ عملُه بحيث لا يبقى معه أصلُ الإيمان، ولا شكَّ ببطلان قولِ هؤلاء وهؤلاء ـ كما سيأتي في نصوص الكتاب والسُّنَّة ـ.

وقد قرَّرَ الشَّيخُ ابنُ أبي زيد مسألةَ الزِّيادةِ والنُّقصان فيقول ـ بعد ذكره التَّعريفَ الصَّحيحَ للإيمان ـ: «يزيدُ بزيادةِ الأعمالِ وينقُصُ بنقصِها، فيكون فيها النَّقص وبها الزِّيادة»[(١)].

ويقول في موضعٍ آخرَ: «يزيدُ بالطَّاعةِ ويَنقُصُ بالمعصيةِ نقصًا عن حقائقِ الكمالِ لا مُحبِطًا للأعمال»[(٢)]، ونقلَ عن الإمام مالك رَحِمَهُ اللَّهُ تصريحَه بالزِّيادةِ والنُّقصانِ، فقال: «قال مالكٌ: والإيمانُ قولٌ وعملٌ يزيدُ وينقُصُ، وفي بعض الرِّوايات عنه: دعِ الكلامَ في نقصانه، وقد ذكر اللهُ عَزَّ وَجَلَّ زيادتَه في القرآن، قيل فبعضُه أَفْضَلُ من بعض؟ قال: نعم، قال بعضُ أهلِ العلم: إنَّما توقَّف مالكٌ عن نقصانِه في هذه الرِّوايةِ خوفًا من الذَّريعة أن يُتأوَّلَ أنَّه يَنقُصُ حتَّى يذهَبَ كلُّه، فيؤولُ ذلك إلى قولِ الخوارجِ الَّذين يُحبِطُون الأعمالَ بالذُّنوب، ولكن إنَّما نقصُه عنده فيما وقعت به زيادتُه وهو العمل»[(٣)].

---

(١) «الرِّسالة» (ص٦٠).

(٢) «الجامع» (ص١٤٢).

(٣) «الجامع» (ص١٥٤)، واعلم أنَّ المشهورَ عن الإمام مالك رَحِمَهُ اللَّهُ هو التَّصريحُ بالزِّيادة والنُّقصان كما جاء ذلك في عدَّةِ آثارٍ، وأمَّا القول بالنُّقصان الَّذي نُسب إليه فقد فُهم من بعض كلامه وليس صريحًا في ذلك.

◉ الفرعُ الثَّاني:

▣ الأدلَّةُ الشَّرعيَّةُ على ذلك:

أ ـ من الكتاب العزيز: الآياتُ في هذا كثيرةٌ منها:

قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ ٱللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتُهُۥ زَادَتْهُمْ إِيمَٰنًا وَعَلَىٰ رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ ﴿٢﴾﴾ [سُورَةُ الأَنفَالِ].

وقوله أيضًا: ﴿هُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ ٱلسَّكِينَةَ فِى قُلُوبِ ٱلْمُؤْمِنِينَ لِيَزْدَادُوٓا۟ إِيمَٰنًا مَّعَ إِيمَٰنِهِمْ ۗ وَلِلَّهِ جُنُودُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۚ وَكَانَ ٱللَّهُ عَلِيمًا حَكِيمًا ﴿٤﴾﴾ [سُورَةُ الفَتْحِ].

ففي هذه الآياتِ وغيرِها إثباتُ زيادةِ الإيمانِ بالعملِ الصَّالحِ، وهي تَستَلْزِمُ إثباتَ النُّقصان أيضًا كما هو معلومٌ.

ب ـ من السُّنَّةِ النَّبويَّةِ:

جاءت عدَّةُ أحاديثَ في ذِكْرِ أنَّ بعضَ المؤمنين أَكْمَلُ من بعضٍ بسبب قوَّةِ إيمانهم، وأنَّ صنفًا من عبادِ الله يَنقُص إيمانُهم لسببٍ أو لآخر، لكن أقتصِرُ على إيرادِ ثلاثةِ أحاديث منها:

أوَّلها: حديثُ أبي أمامة رضي الله عنه أنَّ النَّبيَّ ﷺ قال: «**مَنْ أَحَبَّ لله، وَأَبْغَضَ لله، وَأَعْطَى لله، وَمَنَعَ لله، فَقَدِ اسْتَكْمَلَ الإِيمَانَ**»[1].

---

(١) رواه أبو داود في «كتاب السُّنَّة» باب: الدَّليل على زيادة الإيمان ونقصانه برقم (٤٦٨١)، والطَّبراني في «الكبير» (٨/ ١٣٤) برقم (٧٦١٣) واللَّالكائي (٣/ ٩٧٢) برقم (١٦١٨) وغيرهم، والحديث أورده الهيثمي في «المجمع» (١/ ٩٠) وذكر الاختلاف حول توثيق أحد رواته، وصحَّحه الألباني في «الصَّحيحة» (١/ ٧٢٨) برقم (٣٨٠).

وثانيها: حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه أنَّ النَّبيَّ ﷺ قال: «**مَنْ رَأَى مِنْكُمْ مُنْكَرًا فَلْيُغَيِّرْهُ بِيَدِهِ، فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَبِلِسَانِهِ، فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَبِقَلْبِهِ، وَذَلِكَ أَضْعَفُ الإِيمَانِ**»[(١)].

وثالثُها: حديثُ أبي سعيدٍ أيضًا، وفيه أنَّ النَّبيَّ ﷺ قال للنِّساء: «**مَا رَأَيْتُ مِنْ نَاقِصَاتِ عَقْلٍ وَدِينٍ أَذْهَبَ لِلُبِّ الرَّجُلِ الحَازِمِ مِنْ إِحْدَاكُنَّ**»[(٢)].

⊡ المطلبُ الثَّالثُ ـ حكمُ مُرتَكِبِ الكبيرةِ:

من المسائلِ المُتعلِّقةِ بمباحث الإيمانِ مسألةُ صاحبِ الكبيرة، وهو

---

(١) رواه مسلم في «كتاب الإيمان» (١/ ٦٩) برقم (٤٩).

(٢) رواه البخاري في «كتاب الحيض باب ترك الحائض الصَّوم» (١/ ٥٣٩ ـ فتح) برقم (٣٠٤)، ومسلم في «كتاب الإيمان» (١/ ٨٧٨٦) برقم (١٣٢)

وقد بيَّن النَّبيُّ ﷺ نقصانَ العقل والدِّين بقوله: «**أَمَّا نُقْصَانُ العَقْلِ فَشَهَادَةُ امْرَأَتَيْنِ تَعْدِلُ شَهَادَةَ رَجُلٍ، فهذا نُقْصَانُ العَقْلِ، وتَمْكُثُ اللَّيَالِي ما تُصَلِّي، وتُفْطِرُ في رَمَضَانَ، فهذا نُقْصَانُ الدِّينِ**».

ففيه بيان أنَّ نقصان الدِّين عند المرأة شيءٌ ليس بإرادتها، وإنَّما قد كتبه اللهُ على بنات آدم، فليس في ذلك إثمٌ أو عقابٌ، وأمَّا نقصان العقل فالمقصود به أنَّ شهادة الرَّجل الواحد تعدل شهادةَ امرأتين كما قال الله تعالى: ﴿أَن تَضِلَّ إِحْدَىٰهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحْدَىٰهُمَا ٱلْأُخْرَىٰ﴾ [البقرة: ٢٨٢]، فقد تنسى المرأة لعدَّةِ عوامِلَ منها: طروء العادة الشَّهريَّة وما يتبع ذلك من اضطراب، ومع هذا فقد تكون المرأة عالمةً فقيهةً تفوق في ذلك بعضَ الرِّجال، ففي هذا التَّوضيح ردٌّ بليغٌ على من يدَّعي ـ زورًا وبهتانًا ـ أنَّ هذا الحديث فيه ازدراءٌ وتحقيرٌ لشأن المرأة، والله المستعان.

الَّذي اقْتَرَفَ ذنبًا عظيمًا فوقَ الصَّغيرة ودون الكُفرِ والشِّرك الأكبر، فأَعْرِضُ لمنصوصِ كلامِ الشَّيخِ ابنِ أبي زيد رَحِمَهُ اللَّهُ مع ذكرِ الدَّليلِ الواضحِ في ذلك.

◉ **الفرعُ الأوَّلُ ـ تقريرُ الشَّيخِ ابنِ أبي زيد لمذهب أهلِ الحديثِ فيه:**

وقف أهلُ الحديث موقِفًا وسطًا في الفاسق الملِّي أو صاحبِ الكبيرةِ؛ حيث نصُّوا ـ رحمهم اللهُ ـ على أنَّ مَنْ تلبَّسَ ببعض الكبائر ـ دون الشِّرك ـ فإنَّ إيمانَه يَنقُصُ بذلك لكن لا يزولُ بالكلِّيَّةِ، فهو مُؤمِنٌ بإيمانه فاسِقٌ بكبيرَتِه، كما أنَّ من مات من أهلِ الكبائر على غيرِ توبةٍ فأَمرُه إلى الله إن شاء عذَّبه وإن شاء غَفَرَ له[1]، فالحاصلُ ـ إذن ـ أنَّ صاحبَ الكبيرةِ لا يُعطَى الإيمانَ المطلقَ أي الكامل ـ كما تزعُمه المرجئةُ[2] ـ، ولا يُسلَبُ مُطلَقَ الإيمان أي أصلَه ـ كما تَزعُمُه الخوارجُ والمعتزلةُ ـ وإن كانت المعتزلةُ تَجعَلُه في الدُّنيا في منزلةٍ بين

---

(١) يُنظَر «الإيمان» لأبي عبيد (ص٤٠)، «أصول السُّنَّة» للإمام أحمد (ص٣٢)، «صحيح البخاري» (١/ ١١٨ ـ فتح)، «عقيدة أبي حاتم وأبي زرعة الرَّازِيَيْن» (ص١٥١)، «التَّبصير في معالم الدِّين» (ص١٧٨)، «العقيدة الطَّحاويَّة» (ص٥٢)، «عقيدة السَّلف وأصحاب الحديث» (ص٨٢)، «المحلَّى» (١/ ٤٠)، «الانتصار» (٣/ ٦٦٦)، «إكمال المعلم» (١/ ٣١١)، «الإيمان» (ص١٧٦)، و«الواسطيَّة» (٣/ ١٥١ «مجموع»)، كلاهما لشيخ الإسلام، «الفتح» لابن حجر (١/ ١١٩)، «العقائد السَّلفيَّة» (١/ ٤٣٥)، هذا وللدُّكتور عواد المعتق بحث مفيد بعنوان: «**وسطيَّة أهل السُّنَّة في حكم مرتكب الكبيرة بين الخوارج والمرجئة**» (طبع بمكتبة الرُّشد ـ الرِّياض: ط ١/ ١٤٢٤هـ ـ ٢٠٠٣م).

(٢) يُنظَر «الفِصل في الملل» (٣/ ١٢٩)، «شرح حديث جبريل» (ص٣٨٣).

المنزلتَيْن، وفي الآخرةِ تتَّفقُ مع الخوارجِ في الحُكْمِ عليه بالخلودِ في النَّارِ[(١)]

وقد قرَّرَ الشَّيخُ ابنُ أبي زيدٍ هذا الأمرَ بجملةٍ مُوجَزَةٍ رادًّا فيها على مذهبِ الخوارج فقال: «وأنَّه لا يَكفُرُ أحدٌ بذنبٍ من أَهْلِ القبلةِ»[(٢)]، كما أنَّه نَقَلَ عن الإمامِ مالكٍ رَحِمَهُ اللهُ قولَه: «أَهلُ الذُّنوبِ مؤمنون مُذنِبُون»[(٣)].

◉ **الفرعُ الثَّاني:**

▣ **الأدلَّةُ الشَّرعيَّةُ على ذلك:**

أ ـ من الكتاب العزيز:

لقد دلَّ كتابُ ربِّ الأرباب ـ بما لا يَدَعُ مجالًا لمرتاب ـ أنَّ المؤمنَ المُوَحِّدَ لا يَخرُجُ من الإيمان وإن ارْتَكَبَ بعضَ الموبقاتِ الَّتي هي دون الشِّركِ بالله.

قال سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَتَّخِذُواْ عَدُوِّى وَعَدُوَّكُمۡ أَوۡلِيَآءَ﴾ [المُمتَحنَة: ١]، فناداهم اللهُ تعالى باسم الإيمان مع وجودِ المعصيةِ منهم وهي مُوَالاةُ الكفَّار[(٤)]، ونظيره قول الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَإِن طَآئِفَتَانِ مِنَ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ ٱقۡتَتَلُواْ فَأَصۡلِحُواْ بَيۡنَهُمَا﴾ [الحُجُرَات: ٩]، فوصَفَهم بوصفِ الإيمان مع هذه المعصيةِ الكبيرةِ الَّتي هي الاقتتالُ فيما بين المؤمنين.

(١) يُنظَر «المختصر في أصول الدِّين» (ص٢٧٣)، «تعظيم قدر الصَّلاة» للمروزي (ص٣٦١)، «شرح حديث جبريل» (ص٣٨٣)، «شرح الطَّحاويَّة» لابن أبي العزِّ (ص٣٧٠).

(٢) «الرِّسالة» (ص٦٠).

(٣) «الجامع» (ص١٥٥).

(٤) «شرح الواسطيَّة» لهرَّاس (ص١٤٧)، يقول الإمام البخاري ـ بعد إيراده للآية في صحيحه ـ: «فسمَّاهم المؤمنين» (١/ ١١٩ ـ فتح).

كما يدلُّ على أنَّ صاحبَ الكبيرةِ بين مشيئةِ الله إن مات مُصِرًّا على ذلك قولُه تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغۡفِرُ أَن يُشۡرَكَ بِهِۦ وَيَغۡفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُ﴾ [النِّسَاء: ٤٨].

يعني ما دون الشِّرك لمن يَشَاءُ بلا عقوبةٍ، وقد يُعاقِبُ بعضَهم على ما اقترَفَ من الذُّنوب ثمَّ يعفو عنهم ويَدخُلُ الجنَّةَ بإيمانِه[1].

ب ـ من السُّنَّة النَّبويَّة:

أمَّا من السُّنَّة النَّبويَّة الثَّابتة فكثيرةٌ جدًّا، وسبق ذِكْرُ بعضها في مبحث الشَّفاعة:

فعن عُبادة بنِ الصَّامِت رضي الله عنه أنَّ رسولَ الله ﷺ قال ـ وحوله عصابةٌ من أصحابه ـ: «**بَايِعُونِي عَلَى أَنْ لَا تُشْرِكُوا بالله شَيْئًا ولَا تَسْرِقُوا ولَا تَزْنُوا ولَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ ولَا تَأْتُوا بِبُهْتَانٍ تَفْتَرُونَهُ بَيْنَ أَيْدِيكُمْ وأَرْجُلِكُمْ ولَا تَعْصُوا فِي مَعْرُوفٍ، فَمَنْ وَفَّى مِنْكُمْ فَأَجْرُهُ عَلَى الله، ومَنْ أَصَابَ مِنْ ذَلِكَ شَيْئًا فَعُوقِبَ فِي الدُّنْيَا فَهُوَ كَفَّارَةٌ لَهُ، ومَنْ أَصَابَ مِنْ ذَلِكَ شَيْئًا ثُمَّ سَتَرَهُ اللهُ فَهُوَ إِلَى الله: إِنْ شَاءَ عَفَا عَنْهُ وإِنْ شَاءَ عَاقَبَهُ، فَبَايَعْنَاهُ عَلَى ذَلِكَ**»[2].

وعن جابرٍ رضي الله عنهما قال: أتى النَّبيَّ ﷺ رجلٌ فقال: يا رسولَ الله ما المُوجِبَتَان؟ فقال: «**مَنْ مَاتَ لَا يُشْرِكُ بالله شَيْئًا دَخَلَ الجَنَّةَ، ومَنْ مَاتَ يُشْرِكُ**

(١) «الاعتقاد» للبيهقي (ص٢٣٧).

(٢) رواه البخاري في «كتاب الإيمان» باب: بدون ترجمة برقم (١٨) (١/ ٩١ ـ فتح)، ومسلم في «كتاب الحدود» (٣/ ١٣٣٣) برقم (١٧٠٩).

بالله شَيْئًا دَخَلَ النَّارَ»[1].

وسبق إيرادُ حديثِ: «**شَفَاعَتِي لِأَهْلِ الكَبَائِرِ مِنْ أُمَّتِي**»[2] والَّذي فيه أنَّ أصحابَ الذُّنوبِ الكبائرِ لا يَكفُرُونَ بكلِّ ذنبٍ وإلَّا لما نالَتهم الشَّفاعةُ وهي لا تكون أبدًا للكفَّار.



(١) رواه مسلم في «كتاب الإيمان» (١/ ٩٤) برقم (٩٣).

(٢) سبق تخريجه (ص٢٤٩).

⊡ المطلبُ الرَّابعُ ـ نواقضُ الإيمان:

لقد رأيتَ فيما سبق أنَّ الإيمانَ عند أئمَّةِ الحديثِ مُتكوِّنٌ من الاعتقاد والقولِ والعملِ، وللإيمان أيضًا عندهم نواقضُ تَنقُضه، وتكونُ بالاعتقاد وبالقولِ وبالعملِ؛ لأنَّ الكفرَ لا يَنحَصِرُ في كفر الاعتقاد ـ أي التَّكذيب والجحود ـ كما تزعُمه المرجئةُ، وإنَّما يكون بهذه الثَّلاثِ الَّتي ذكرتُها آنِفًا.

وقد نصَّ الأئمَّةُ ـ رحمهم الله ـ على نواقضِ الإيمان الَّتي تَنقُلُ صاحبَها من الكفر إلى الإيمان ـ بعد استيفاء الشُّروط وانتفاءِ الموانع ـ[1]، وذلك في أبواب الرِّدَّة من كُتُبِ الفقهِ أو في أبوابِ الإيمانِ من كُتُبِ الاعتقادِ.

وسأَقْتَصِرُ على ما نصَّ عليه الشَّيخُ ابنُ أبي زيد فحسْبُ، وهي ثلاثةُ نواقضَ أذكرُها مع ما ورد فيها من نصوصٍ شرعيَّةٍ.

⊙ الفرع الأوَّل ـ حكم سبِّ الله عَزَّوَجَلَّ:

سبُّ الله تعالى إن صدر من مُنتَسِبٍ للإسلام وكان قاصدًا السَّبَّ فهو

---

(١) شروط تكفير المعيَّن هي: أن يكون بالغًا، عاقلًا، غير مكرَه، قد بلغته الحجَّة، ولايكون متأوِّلًا لها.

يُنظَر «القواعد المثلى» (ص٨٨) وما بعدها، «وجوب لزوم الجماعة وترك التَّفرُّق» لجمال ابن أحمد بن بشير بادي (ص١٧٤ وما بعدها).

كافرٌ مُرتدٌّ بإجماع المسلمين[1]، وهذا الأمرُ مُتقرِّرٌ عند الشَّيخ ابنِ أبي زيدٍ، ولهذا لَمَّا سُئِلَ عن رَجُلٍ لَعَنَ رجلًا ولعن اللهَ فقال: إنَّما أردتُّ أن ألعنَ الشَّيطانَ فزلَّ لساني، فأجاب: «يُقتَلُ بظاهر كُفرِه ولا يُقبَلُ عُذرُه، وأمَّا فيما بينه وبين الله فمعذورٌ»[2].

وسُئل: عمَّن سبَّ الباري ﷻ كيف حكمُه، وهل يَفترِقُ هذا ممَّا نَسَبَ إليه الأممُ الخاليةُ على وجهٍ ما وَقَعَ به الكفرُ منهم أم لا؟ فأجاب: «مَنْ سبَّه بما يُنْسَبُ إليه الأممُ الخاليةُ استُتيب، ومن سبَّه بما يَنسِبُ النَّاسُ بعضَهم لبعضٍ قُتل بغير استتابةٍ»[3].

فالحاصل أنَّ كفرَ سابِّ الله تعالى أمرٌ لا نزاعَ ولا جِدالَ فيه[4]، وقد استدلَّ أهلُ العلمِ على ذلك بجملةٍ من الأدلَّة منها:

قولُه تعالى: ﴿وَلَا تَسُبُّوا۟ ٱلَّذِينَ يَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ فَيَسُبُّوا۟ ٱللَّهَ عَدْوًۢا بِغَيْرِ

---

(١) يُنظَر «النَّوادر والزِّيادات» (١٤/ ٥٢٥)، «المحلَّى» (١١/ ٤١٣)، «الشِّفا» (٢/ ٢٠٧)، «المغني» لابن قدامة (١٠/ ١٠٣)، «الصَّارم المسلول على شاتم الرَّسول» لشيخ الإسلام (ص٤٠٧)، «لوامع الأنوار البهيَّة» (١/ ٣٩٧)، «عقيدة الإمام مالك السَّلفيَّة» (ص٥٦).

(٢) «الشِّفا» (٢/ ٢٢٣)، «المعيار المعرِب والجامع المُغرِب عن فتاوى علماء إفريقيَّة والأندلس والمغرب» للونشريسي (٢/ ٣٦١).

(٣) «المعيار المُعرِب» (٢/ ٢٦٣).

(٤) قال ابن حزم: «وأمَّا سبُّ الله تعالى فما على ظَهْرِ الأرض مُسلِمٌ يخالفُ في أنَّه كفرٌ مجرَّدٌ» «المحلَّى» (١١/ ٤١١)، وقال القاضي عياض: «لا خلافَ أنَّ سابَّ الله تعالى من المسلمين كافرٌ حلالُ الدَّم» «الشفا» (٢/ ٢٠٧).

عِلْمٍ كَذَٰلِكَ زَيَّنَّا لِكُلِّ أُمَّةٍ عَمَلَهُمْ ثُمَّ إِلَىٰ رَبِّهِم مَّرْجِعُهُمْ فَيُنَبِّئُهُم بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ ﴿١٠٨﴾﴾ [سُورَةُ الأَنْعَامِ].

فمن المعلومِ أنَّ هؤلاء الَّذين نهى اللهُ عن سبِّ آلهتِهم كانوا مُشرِكين مُكذِّبين مُعادِين لرسولِه، ولكن على الرُّغم من ذلك نُهيَ المسلمون أن يفعلوا ما يكون ذريعةً إلى أن يَسبُّوا اللهَ تعالى، فعُلِمَ أنَّ السَّبَّ أَعْظَمُ عند الله من أن يُشْرَكَ به ويُكذَّبَ برسوله[1].

وقال جلَّ وعلا: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يُؤْذُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ لَعَنَهُمُ اللَّهُ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَأَعَدَّ لَهُمْ عَذَابًا مُّهِينًا ﴿٥٧﴾﴾ [سُورَةُ الأَحْزَابِ].

فتوعَّدَ مُؤذِي الله ورسولِه ـ إمَّا السَّبَّ أو غيرَه ـ باللَّعن الَّذي هو طَردٌ من رحمةِ الله وبالعذاب المُبين دليلٌ على جُرْمِ فاعلِه وكفرِه.

◉ **الفرعُ الثَّاني ـ حكمُ الانتقاص من النَّبيِّ ﷺ:**

إنَّ التَّنقُّصَ من النَّبيِّ ﷺ بسبٍّ أو شتمٍ أو غيرِ ذلك من دَلالاتِ التَّنقُّصِ لا شكَّ بأنَّه كُفرٌ مُحبِطٌ للعمل بالإجماع[2]؛ لأنَّه ينافي وجوبَ تعظيمِه وتوقيرِه ـ عليه الصَّلاة والسَّلام ـ.

وقد سُئِلَ الشَّيخُ ابنُ أبي زيدٍ عن رجلٍ سمعَ قومًا يتذاكرون صفةَ

---

(١) «الصَّارم المسلول» (ص٤١١) بتصرُّف.

(٢) يُنظَر «الشِّفا» (٢/ ١٦٧)، «الصَّارم المسلول» (ص١٢)، «السَّيف المسلول على من سبَّ الرَّسول» للسُّبكي (ص٩٦)، «نيل الأوطار» للشَّوكاني (٧/ ٣٨٠).

النَّبيِّ ﷺ إذ مرَّ بهم رجلٌ قبيحُ الوجه واللِّحية، فقال لهم: تريدون تعرفون صفتَه، هي في صفة هذا المارِّ في خَلْقِه ولِحْيَتِه؟ فأجاب: بأنَّه يُقتَلُ ولا تُقبَلُ توبتُه، ولقد كذَبَ ـ لعنه الله ـ، وليس يخرج من قلبٍ سالم الإيمان[1].

وسُئل أيضًا عمَّن صَنَعَ شِعْرًا في سُلطَانٍ ظَالِمٍ، فقال له الرَّجل: رَأيتُ النَّبيَّ ﷺ في النَّومِ وكأنَّه دخلَ منزِلَه ففتَّش كتُبَه فوجَدَ فيها الشِّعرَ، فقال عليه السلام: قَطِّعْ هذا، فقال كَاتِبُ الشِّعرِ الملعون: مُحَمَّدٌ مسكينٌ عَنَى من المدينةِ إلى ههنا، فأنكرتُ عليه هذه المقالةَ فقال: إنَّما قصدتُّ قولَه: «**اللَّهمَّ أَمِتْنِي مِسْكِينًا واحْشُرْنِي في زُمْرَةِ المَسَاكِينِ**»، فأجاب: «الَّذي عندي أنَّه يُقتَلُ ولا يُقبَلُ منه ذلك إذا شهد عليه العدول، ولكن لا يقيم ذلك إلَّا السُّلطان»[2].

وله: نقولٌ عن الإمام مالك وتلاميذِه في التَّنصيص على هذا الأمر[3].

الأدلَّةُ الشَّرعيَّةُ على ذلك: دلَّت النُّصوصُ الشَّرعيَّةُ على كفر سابِّ النَّبيِّ ﷺ والمُتنقِّصِ له.

أ ـ من الكتاب العزيز:

قال جلَّ وعلا ـ حاكيًا قولَ المنافقين ـ: ﴿وَمِنْهُمُ ٱلَّذِينَ يُؤْذُونَ ٱلنَّبِيَّ وَيَقُولُونَ هُوَ أُذُنٌۚ قُلْ أُذُنُ خَيْرٍ لَّكُمْ يُؤْمِنُ بِٱللَّهِ وَيُؤْمِنُ لِلْمُؤْمِنِينَ وَرَحْمَةٌ لِّلَّذِينَ ءَامَنُواْ مِنكُمْۚ وَٱلَّذِينَ يُؤْذُونَ رَسُولَ ٱللَّهِ لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴿٦١﴾﴾ [سُورَةُ التَّوبَة].

(١) «المعيار المعرب» (٢/ ٣٥٥ ـ ٣٥٦).

(٢) المصدر السَّابق (٢/ ٣٦٤ ـ ٣٦٥).

(٣) يُنظَر «النَّوادر والزِّيادات» (١٤/ ٥٢٥ ـ ٥٣٠).

فتوعَّدَ اللهُ تعالى هؤلاء المنافقين بالعذابِ الأليمِ لتطاوُلهم على النَّبيِّ ﷺ وتنقُّصِهم منه.

وقال أيضًا ـ مُوجِّهًا عبادَه المؤمنين ـ: ﴿وَمَا كَانَ لَكُمْ أَن تُؤْذُواْ رَسُولَ ٱللَّهِ وَلَآ أَن تَنكِحُوٓاْ أَزْوَٰجَهُۥ مِنۢ بَعْدِهِۦٓ أَبَدًاۚ إِنَّ ذَٰلِكُمْ كَانَ عِندَ ٱللَّهِ عَظِيمًا ۝٥٣﴾ [سُورَةُ الأَحْزَابِ].

ب ـ من السُّنَّة النَّبويَّة:

لقد أَهْدَرَ النَّبيُّ ﷺ دمَ المُتنقِّصِ منه والمُستَهْزِئِ به ممَّا يدلُّ دلالةً واضحةً على كفره

فعن ابن عبَّاس رضي الله عنهما أنَّ أَعْمَى كانت له أُمُّ وَلَدٍ تشتُمُ النَّبيَّ ﷺ وتقعُ فيه، فينهاها فلا تَنتَهي، ويَزجُرُها فلا تَنْزَجِر، قال: فلمَّا كانت ذاتَ ليلةٍ، جعلت تَقَعُ في النَّبيِّ ﷺ وتَشتُمُه، فأخذَ المِغْوَلَ فوضعه في بطنها، واتَّكأ عليها فقتَلَها، فوقع بين رِجْلَيْها طفلٌ، فلطَّخَتْ ما هناك بالدَّم، فلمَّا أصبح ذُكِرَ ذلك لرسول الله ﷺ، فجمع النَّاسَ فقال: «**أَنْشُدُ اللهَ رَجُلًا فَعَلَ مَا فَعَلَ، لِي عَلَيْهِ حَقٌّ إِلَّا قَامَ**»، فقام الأعمى يتخطَّى النَّاسَ وهو يَتزَلْزَلُ حتَّى قعَدَ بين يدي النَّبيِّ ﷺ، فقال: يا رسولَ الله أنا صاحبُها، كانت تشتُمُكَ وتقَعُ فيك، فأنهاها فلا تنتهي، وأزجُرُها فلا تنزجر، ولي منها ابنان مثلُ اللُّؤلؤتَيْن، وكانت بي رفيقةً، فلمَّا كان البارحة جعلَتْ تَشتُمُكَ وتَقَعُ فيك، فأخذتُ المِغْوَلَ فوضَعْتُه في بطنها، واتَّكأْتُ عليها حتَّى قَتلَتُها، فقال النَّبيُّ

ﷺ: «أَلَا اشْهَدُوا أَنَّ دَمَهَا هَدْرٌ»(١).

وغيرها من النُّصوصِ الشَّرعيَّةِ المتكاثرةِ في هذا الشَّأن(٢).

◉ الفرعُ الثَّالثُ ـ حكمُ السَّاحر:

من المعلوم أنَّ السِّحرَ وتعلُّمَه مُحرَّمٌ في دين الإسلام، بل قد يؤدِّي إلى الكفرِ الأكبَرِ

ولقد عقَدَ الشَّيخُ ابنُ أبي زيد في «النَّوادر والزِّيادات» بابًا في المتنبِّئ والسَّاحِرِ ضمن كتاب المرتدِّين، أورد فيه بعضَ النُّقولات؛ منها ما نقَلَهُ عن ابنِ الموَّاز أنَّه قال: «ومن قولِ مالكٍ وأصحابِه أنَّ السَّاحِرَ كافرٌ بالله، فإذا سَحَرَ هو بنفسه فإنَّه يُقتَلُ ولا يُستتاب، والسِّحرُ كفرٌ، قال الله تعالى حكايةً عن هاروتَ وماروت: ﴿إِنَّمَا نَحْنُ فِتْنَةٌ فَلَا تَكْفُرْ﴾ [البَقَرَة: ١٠٢]، وقال مالك: «هو كالزِّنديق إذا عَمِلَ السِّحرَ هو نفسُه»، ثمَّ نقل رَحِمَهُ الله أقوالًا لبعض الأئمَّة في ذلك(٣).

---

(١) رواه أبو داود في« كتاب الحدود» باب: الحكم فيمن سبَّ النَّبيَّ ﷺ برقم (٤٣٦١)، والنَّسائي في «كتاب تحريم الدَّم» باب: الحكم فيمن سبَّ النَّبيَّ ﷺ برقم (٤٠٧٢)، وصحَّحه الألباني في «صحيح سنن النَّسائي» (٣/ ٩٥) برقم (٤٠٨١).

(٢) وقد أفرد بعضُ العلماء كتبًا مستقلَّة في هذه المسألة كـ «الصَّارم المسلول على شاتم الرَّسول» لشيخ الإسلام ابن تيميَّة، و«السَّيف المسلول على من سبَّ الرَّسول» لتقي الدِّين السُّبكي.

(٣) يُنظَر «النَّوادر والزِّيادات» (١٤/ ٥٣٢ ـ ٥٣٥).

والحكم على السَّاحر بالرِّدَّة هو قولُ جمهورِ العلماء[1]، وفصَّل الشَّافعي فقال: «فإن كان ما يَسحَرُ به كلامٌ كفرٌ صريحٌ استُتيب منه وإلَّا قُتِلَ وأُخِذَ مالُه فَيْئًا، وإن كان ما يَسحَرُ به كلامًا لا يكون كفرًا، وكان غيرَ معروفٍ فلم يَضُرَّ به أحدًا نُهِيَ عنه فإن عاد عُزِّرَ»[2].

▣ **الأدلَّةُ الشَّرعيَّةُ على ذلك:**

استدلَّ أهلُ العلم على كفرِ السَّاحرِ بجملةٍ من الأدلَّةِ منها:

أ ـ من الكتاب العزيز:

قولُه تعالى: ﴿وَمَا كَفَرَ سُلَيۡمَٰنُ وَلَٰكِنَّ ٱلشَّيَٰطِينَ كَفَرُواْ يُعَلِّمُونَ ٱلنَّاسَ ٱلسِّحۡرَ وَمَآ أُنزِلَ عَلَى ٱلۡمَلَكَيۡنِ بِبَابِلَ هَٰرُوتَ وَمَٰرُوتَۚ وَمَا يُعَلِّمَانِ مِنۡ أَحَدٍ حَتَّىٰ يَقُولَآ إِنَّمَا نَحۡنُ فِتۡنَةٞ فَلَا تَكۡفُرۡ﴾ [البقرة: ١٠٢].

فهذه الآية صريحةٌ في تكفيرِ السَّاحر من جهةِ نفيِ الكفر عن سليمان ووصفِ الشَّياطين به، ومن جهةِ وصفِ المَلَكَيْن هاروت وماروت للسِّحر بأنَّه فتنةٌ ثمَّ نَهيَا النَّاسَ عن مواقعة الكفرِ.

وقال تعالى: ﴿وَلَا يُفۡلِحُ ٱلسَّاحِرُ حَيۡثُ أَتَىٰ ٦٩﴾ [طه]، وقد عُرِفَ

(١) يُنظَر «البيان والتَّحصيل» لابن رشد (١٦/ ٣٤٤)، «أحكام القرآن» لابن العربي (١/ ٣١)، «إكمال المعلم» (١٤/ ٣٩٦)، «الكبائر» للذَّهبي (ص١٠١)، «الفتح» لابن حجر (١١/ ٣٨٧)، «لوامع الأنوار البهيَّة» (٢/ ٣٩٧)، «نيل الأوطار» (٧/ ٣٦٣)، «فتح المجيد» لعبد الرَّحمن بن حسن آل الشَّيخ (ص٢٩٢)، «عقيدة الإمام مالك» (ص١٠٩).

(٢) «الأمُّ» (١/ ٢٥٦)، ويُنظَر «عقيدة السَّلف» (ص١٠٥)، «المحلَّى» (١١/ ٢٩٤)، «المغني» (١٠/ ١٠٦)، «الفتح» لابن حجر (١١/ ٣٨٧)، «أضواء البيان» (٤/ ٣٤٥).

باستقراء القرآن أنَّ الغَالِبَ فيه أنَّ لفظةَ ﴿وَلَا يُفْلِحُ﴾ يُرادُ بها الكافِرُ[1]

ب ـ من السُّنَّةِ النَّبويَّةِ: ورَدَتْ أحاديثُ ببيان حكمِ السَّاحر والكاهنِ، منها الضَّعيفُ ومنها الصَّحيحُ أقتصِرُ على ما ثبت؛ منها:

فعن عمرانَ بن حُصَيْن رضي الله عنه عن النَّبيِّ ﷺ: «**لَيْسَ مِنَّا مَنْ تَطَيَّرَ أَوْ تُطُيِّرَ لَهُ، أَوْ تَكَهَّنَ أَوْ تُكُهِّنَ لَهُ، أَوْ سَحَرَ أَوْ سُحِرَ لَهُ، وَمَنْ أَتَى كَاهِنًا أَوْ سَاحِرًا فَصَدَّقَهُ بِمَا يَقُولُ، فَقَدْ كَفَرَ بِمَا أُنْزِلَ عَلَى مُحَمَّدٍ**»[2].

فالحديث ظاهرٌ بيِّنٌ في كفر وردَّةِ السَّاحرِ؛ لأنَّ النَّبيَّ ﷺ تبرَّأ منه، بل حكمَ بالكفر على مَنْ صَدَّقَه، فكُفرُه ـ أي السَّاحر ـ من باب أَوْلَى، ولا يَخْفَى أنَّ السَّاحرَ يقومُ بأعمالٍ شيطانيَّةٍ كفريَّةٍ من مثل ادِّعائه للغيب أو كتَابتِه القرآنَ بدم الحيض أو البولِ عليه وغير ذلكم من الطَّوامِّ ـ عياذًا بالله تعالى ـ.



(١) «أضواء البيان» (٤/ ٣٣٥).

(٢) رواه الطَّبراني (١٨/ ١٦٢) برقم (٣٥٥)، والبزَّار في «مسنده» (٩/ ٥٢) برقم (٣٥٧٨)، واللَّفظ له وصحَّحه ـ لشواهده ـ الألباني في «الصَّحيحة» برقم (٢١٩٥) (٥/ ٢٢٨) و(٢٦٥٠) (٦/ ٣١٠).

▣ المبحث السَّادس ـ مسائل مُتفرِّقةٌ:

في هذا المبحث أتناول ـ إن شاء اللهُ ـ بعضَ المسائلِ الأساسيَّةِ من أصولِ هذا الدِّينِ العظيمِ والَّتي تطرَّقَ لها البحثُ من طَرَفِ أئمَّةِ أهل الحديثِ دفاعًا عن العقيدة الصَّحيحةِ من جهة، وردًّا على مَنْ خالفها من أهل الأهواء والبدع من جهةٍ أخرى.

⊡ المطلب الأوَّلُ ـ الصَّحابة:

إنَّ لصحابة رسول الله ﷺ مكانةً عظيمةً في دين الإسلام، فلكلِّ نبيٍّ بعثَه اللهُ حواريِّين وأنصارًا يَذُبُّون عنه ويعينونه على تبليغ الدِّين الحقِّ إلى الأُمَمِ والشُّعوب.

ولقد قيَّض اللهُ لنبيِّنا ﷺ صحابةً أخيارًا قاموا بهذا الدِّين حقَّ قيامٍ، فآزروا النَّبيَّ ﷺ ووقَّروه وأيَّدوه حتَّى أتمَّ اللهُ به الدِّينَ، وبلَّغ به رسالتَه العظيمةَ، ولَمَّا كان للصَّحابة مثلُ هذه المكانةِ الكبيرةِ كان لِزامًا على أئمَّةِ السُّنَّةِ أن يُشِيدُوا بفضائلهم وينوِّهوا بذكرهم في تواليفهم[1]، خصوصًا وأنَّه

---

(١) يُنظَر «أصول السُّنَّة» للحميدي (ص١٥٣)، «مسائل أحمد وإسحاق» للكرماني (ص٤٣٩)، «أصول السُّنَّة» للإمام أحمد (ص٢٦)، «شرح السُّنَّة» للمزني (ص٨٧)، «عقيدة أبي حاتم وأبي زرعة الرَّازيَّيْن» (ص١٦٥)، «العقيدة الطَّحاويَّة» (ص٧٩)، «الإبانة» للأشعري (ص٦٢)، «شرح السُّنَّة» للبربهاري (ص٦٣)، «اعتقاد أهل السُّنَّة» (ص٥٢)، «عقيدة السَّلف وأصحاب الحديث» (ص٩٥)، «الأصول المُجرَّدة» (ص٤٨)، «الاعتقاد» للبيهقي (ص٤٣٧)، «الحجَّة في بيان المحجَّـة» (٢/ ٣٦٨)، «كتاب الاعتقاد» =

قد خلف من بعدِهم خلوفٌ زيَّن لهم الشَّيطانُ سوءَ عملِهم؛ فظنُّوا أنفسَهم على خيرٍ وهدًى، وهم ـ والله ـ في ضلالٍ عريضٍ وشرٍّ مستطيرٍ؛ حيثُ قام هؤلاء الزَّائغون الحاقِدون بالطَّعن في هذا الجيل العظيمِ والحطِّ منه[(1)].

ومن المعلوم أنَّ الشَّيخَ ابنَ أبي زيد رَحِمَهُ اللهُ قد عاصر زمنَ العُبَيْدِيِّين الَّذين أذاعوا سبَّ أصحابِ رسول الله ﷺ؛ فلهذا لم يُغْفِل التَّنصيصَ على هذا الأصلِ الأصيلِ من أصولِ اعتقادِ أهلِ الحديث.

وقبل أن أَشْرَعَ بذكر ما قرَّرَه الشَّيخُ ابنُ أبي زيد في هذه المسألة لا بدَّ أن أَذكُرَ تعريفَ الصَّحابيِّ؛ وأصحُّ التَّعاريف وأدقُّها قولُ مَنْ قال: «من لَقِيَ

= (ص٤٢)، «لمعة الاعتقاد» (ص١٩٤)، «الاقتصاد في الاعتقاد» (ص١٩٩) وقد كَثُرَت التَّواليف المستقلَّة في موضوع الصَّحابة لعظمه وأهميَّته، فمن ذلك:

ـ «فضائل الصَّحابة» للإمام أحمد بن حنبل، صدر بتحقيق د. وصي الله عبَّاس، طبع دار ابن الجوزي ـ الرِّياض ـ ط الثَّانية: ١٤٢٠ هـ ـ ١٩٩٩م.

ـ «كتاب الإمامة والرَّدِّ على الرَّافضة» للحافظ أبي نعيم الأصبهاني، صدر بتحقيق د. علي الفقيهي، طبع مكتبة العلوم والحكم ـ المدينة ـ ط الرَّابعة: ١٤٢٥ هـ ـ ٢٠٠٤ م.

ـ «إرشاد الغبي إلى مذهب أهل البيت في صحب النَّبيِّ ﷺ» للإمام الشَّوكاني، صدر بتخريج مشهور حسن، طبع دار نور الكتاب ـ الجزائر ـ ط الأولى: ١٤٢٧ هـ ـ ٢٠٠٦ م.

(١) وأبرز من تولَّى كبر ذلك الرَّوافضُ الشِّيعةُ الَّذين كفَّروا كلَّ الصَّحابة إلَّا نفرًا قليلًا يُعدُّون على رؤوس الأصابع، وهؤلاء من أخبث الفرق وأسوئها وأكذبها على الإطلاق.

يُنظَر «مسائل أحمد وإسحاق» للكرماني (ص٤٣٦)، «مقالات الإسلاميِّين» (١/ ٨٩)، «الشَّريعة» (٥/ ٢٥١٢)، «الفَرْق بين الفِرَق» (ص١٥)، «الفِصل» (١/ ١٤٦)، «اختصار علوم الحديث» (٢/ ٥٠٠)، «شرح الطَّحاويَّة» لابن أبي العزِّ (ص٤٧٠).

النَّبيَّ ﷺ مُؤمِنًا به، ومات على الإسلام»[1]، فلا فَرْقَ ـ إذن ـ في كون الرَّجلِ صحابيًّا طُولُ صحبَتِه أو قِصَرُها، فمَنْ رآه ساعةً أو مرَّةً واحدةً فهو أَفْضَلُ من أَفْضَلِ التَّابعين كما نصَّ عليه الشَّيخُ ابنُ أبي زيد رَحِمَهُ اللَّهُ[2].

⊙ الفرعُ الأوَّلُ ـ مكانةُ الصَّحابةِ ومآثرُهم الحميدةُ في الدِّين:

يقولُ الشَّيخُ ابنُ أبي زيد مُقرِّرًا مكانةَ الصَّحابةِ في الإسلام ـ: «وأنَّ خيرَ القرونِ القرنُ الَّذين رَأَوْا رسولَ الله ﷺ وآمنوا به، ثمَّ الَّذين يلونهم، ثمَّ الَّذين يلونهم،و أفضلُ الصَّحابةِ الخلفاءُ الرَّاشدون المهديُّون: أبو بكر ثمَّ عمر ثمَّ عثمان ثمَّ علي رضي الله عنهم أجمعين»[3].

ويقول في موضعٍ آخر: «وأنَّ خيرَ القرون قرنُ الصَّحابة، ثمَّ الَّذين يلونهم، ثمَّ الَّذين يلونهم كما قال النَّبيُّ ﷺ، وأنَّ أفضلَ الأمَّةِ بعد نبيِّها: أبو بكر ثمَّ عمر ثمَّ عثمان ثمَّ علي، وقيل ثمَّ عثمان وعلي ونسكُتُ عن التَّفضيل بينهما، رُوِيَ ذلك عن مالك وقال: «ما أَدْرَكْتُ أحدًا أَقْتَدِي به يُفَضِّلُ أحدَهما على صاحبه ويرى الكفَّ عنهما»، ورُوِيَ عنه القولُ الأوَّلُ وعن سفيان وغيرِه، وهو قولُ أهلِ الحديثِ؛ ثمَّ بقيَّةُ العشرة، ثمَّ أهلُ بدر من المهاجرين ثمَّ

---

(١) «الإصابة في تمييز الصَّحابة» لابن حجر (١/ ١٥٨)، ويُنظَر «أصول السُّنَّة» للإمام أحمد (ص٢٨)، «منهاج السُّنَّة النَّبويَّة» (٨/ ٣٨٣)، «اختصار علوم الحديث» لابن كثير (٢/ ٤٩١) مع شرحه «الباعث الحثيث» لأحمد شاكر.

(٢) يُنظَر «الجامع» (ص١٤٧).

(٣) «الرِّسالة» (ص٦١).

من الأنصار ومن جميع أصحابِه على قدر الهجرةِ والسَّابقةِ والفضيلةِ، وكلُّ مَنْ صَحِبَه ولو ساعةً أو رآه ولو مرَّةً فهو بذلك أفضلُ من أفضلِ التَّابعين»[1].

الأدلَّةُ الشَّرعيَّةُ على ذلك:

أ ـ من الكتاب العزيز:

قال عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَٱلسَّـٰبِقُونَ ٱلْأَوَّلُونَ مِنَ ٱلْمُهَـٰجِرِينَ وَٱلْأَنصَارِ وَٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُم بِإِحْسَـٰنٍ رَّضِىَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا۟ عَنْهُ وَأَعَدَّ لَهُمْ جَنَّـٰتٍ تَجْرِى تَحْتَهَا ٱلْأَنْهَـٰرُ خَـٰلِدِينَ فِيهَآ أَبَدًا ۚ ذَٰلِكَ ٱلْفَوْزُ ٱلْعَظِيمُ ﴿١٠٠﴾﴾ [سُورَةُ التَّوْبَةِ].

وقال أيضًا: ﴿مُّحَمَّدٌ رَّسُولُ ٱللَّهِ ۚ وَٱلَّذِينَ مَعَهُۥٓ أَشِدَّآءُ عَلَى ٱلْكُفَّارِ رُحَمَآءُ بَيْنَهُمْ ۖ تَرَىٰهُمْ رُكَّعًا سُجَّدًا يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِّنَ ٱللَّهِ وَرِضْوَٰنًا ۖ سِيمَاهُمْ فِى وُجُوهِهِم مِّنْ أَثَرِ ٱلسُّجُودِ ۚ ذَٰلِكَ مَثَلُهُمْ فِى ٱلتَّوْرَىٰةِ ۚ وَمَثَلُهُمْ فِى ٱلْإِنجِيلِ كَزَرْعٍ أَخْرَجَ شَطْـَٔهُۥ فَـَٔازَرَهُۥ فَٱسْتَغْلَظَ فَٱسْتَوَىٰ عَلَىٰ سُوقِهِۦ يُعْجِبُ ٱلزُّرَّاعَ لِيَغِيظَ بِهِمُ ٱلْكُفَّارَ ۗ وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّـٰلِحَـٰتِ مِنْهُم مَّغْفِرَةً وَأَجْرًا عَظِيمًۢا ﴿٢٩﴾﴾ [سُورَةُ الفَتْحِ]، وهذه الآية هي الأخيرة في سورة الفتح الَّتي تضمَّنت عدَّة آيات في الثَّناء على الصَّحابة والإشادة بمحاسنهم.

إلى غير ذلك من الآيات المتكاثرة؛ من تأمَّلها عرف فضلَ القوم ومكانتَهم في دينِنا العظيم.

ب ـ من السُّنَّةِ النَّبويَّةِ:

جاء في حديث ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عن النَّبيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أنَّه قال: «**خَيْرُ النَّاسِ**

---

(١) «الجامع» (ص١٤٦).

قَرْنِي ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُم»[(١)].

وفي حديث أبي موسى الأشعري رضي الله عنه قال: صلَّينا المغربَ مع رسول الله ﷺ ثمَّ قلنا: لو جلسنا حتَّى نصلِّي معه العشاءَ، قال: فجلسنا فخرجَ علينا فقال: «**مَا زِلْتُمْ هَهُنَا؟**» قلنا: يا رسولَ الله، صلَّينا معك المغربَ ثمَّ قُلنَا نجلِسُ حتَّى نُصَلِّيَ معك العشاءَ، قال: «**أَحْسَنْتُمْ**» ـ أو أصبتم ـ، قال: فرفع رأسَه إلى السَّماء ـ وكان كثيرًا ممَّا يرفع رأسَه إلى السَّماء ـ، فقال: «**النُّجُومُ أَمَنَةٌ لِلسَّمَاءِ، فَإِذَا ذَهَبَتِ النُّجُومُ أَتَى السَّمَاءَ مَا تُوعَدُ، وَأَنَا أَمَنَةٌ لِأَصْحَابِي فَإِذَا ذَهَبْتُ أَتَى أَصْحَابِي مَا يُوعَدُونَ، وَأَصْحَابِي أَمَنَةٌ لِأُمَّتِي فَإِذَا ذَهَبَ أَصْحَابِي أَتَى أُمَّتِي مَا يُوعَدُون**»[(٢)].

وجاء في حديث سفينة رضي الله عنه قولُه ﷺ: «**الخِلَافَةُ ثَلَاثُونَ عَامًا، ثُمَّ يَكُونُ بَعْدَ ذَلِكَ مُلْكٌ**»، قال سفينة: أمسِكْ خلافةَ أبي بكرٍ سنتَيْن، وخلافةَ عمر عَشْرَ سنين، وخلافةَ عثمان اثنَيْ عَشْرَ سنة، وخلافةَ عليٍّ ستَّ سنين»[(٣)].

---

(١) رواه البخاري في «كتاب الشَّهادات» باب: لا يشهد على شهادة جور إذا أشهد (٥/ ٥٨٧) برقم (٢٦٥٢)، ومسلم في «كتاب فضائل الصَّحابة» (٤/ ١٩٦٣) برقم (٢٥٣٣).

(٢) سبق تخريجه (ص١٤).

(٣) رواه أحمد (٣٦/ ٢٤٨) برقم (٢١٩١٩)، وأبو داود في «كتاب السُّنَّة» باب: في الخلفاء برقم (٤٦٤٦)، والتِّرمذي في «كتاب الفتن» باب: ما جاء في الخلافة (٦/ ٤٠٣ تحفة) برقم (٢٢٢٦)، وابن أبي عاصم في «السُّنَّة» (٢/ ٧٩٥) برقم (١٢١٥) وغيرهم، والحديث حسَّنه التِّرمذي، وقال عنه ابن أبي عاصم (٢/ ٨٠٠): «ثابت من جهة النَّقل»، ونقل ابن عبد البرِّ عن الإمام أحمد تصحيحَه للحديث «جامع بيان العلم» (٢/ ١١٦٩) وصحَّحه الألباني في «الصَّحيحة» (١/ ٨٢٠) برقم (٤٥٩).

فدلَّ هذا الحديثُ وغيرُه على منزلةِ الصَّحابةِ، وعلى أنَّهم يتفاوتون في الأفضليَّةِ، فأفضلُهم على الإطلاق: الخلفاءُ الأربعةُ بحَسَبِ ترتيبِهم في الخلافةِ، أبو بكر ثمَّ عمر ثمَّ عثمان ثمَّ علي، وإن كان قد وقع خلافٌ بين أهلِ السُّنَّة قديمًا، ما بين مُفضِّلٍ لعلي على عثمان، وما بين مُتوَقِّفٍ، ولكن استقرَّ قولُ أهلِ السُّنَّةِ قاطبةً على تفضيلِ عثمان على علي ـ رضي اللهُ عن الجميع ـ.

وقد أشار إلى هذا شيخُ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ حيث قال: «مع أنَّ بعضَ أهلِ السُّنَّةِ كانوا قد اختلفوا في عثمان وعلي رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا بعد اتِّفاقِهم على تقديمِ أبي بكر وعمر، أيُّهما أفضل؟ فقدَّم قومٌ عثمانَ وسكتوا أو ربَّعوا بعلي، وقدَّم قومٌ عليًّا، وقومٌ توقَّفوا، لكن استقرَّ أمرُ أهلِ السُّنَّةِ على تقديمِ عثمان، وإن كانت هذه المسألةُ ـ مسألةُ عثمان وعلي ـ ليست من الأصول الَّتي يُضَلَّلُ المخالفُ فيها عند جمهور أهلِ السُّنَّة، لكنَّ المسألةَ الَّتي يُضَلَّل المخالِفُ فيها هي: مسألةُ الخلافة، وذلك أنَّهم يؤمنون بأنَّ الخليفةَ بعد رسول الله ﷺ: أبو بكر ثمَّ عمر ثمَّ عثمان ثمَّ علي، ومَنْ طَعَنَ في خلافة أحدٍ من هؤلاء الأئمَّة فهو أضلُّ من حمار أهلِه»(١).

◉ الفرعُ الثَّاني ـ وجوب الإمساك عمَّا شجر بين الأصحاب.

بعد أن تكلَّمتُ على المكانةِ العظيمةِ الَّتي تبوَّأها أصحابُ رسول الله

---

(١) «الواسطيَّة» (٣/ ١٥٣ ضمن «مجموع الفتاوى»)، ويراجع الخلاف في المسألة في: «اللآلئ البهيَّة في شرح العقيدة الواسطيَّة» لصالح آل الشِّيخ (٢/ ٤٤١).

ﷺ، كان من المتأكِّد أن أُتبعَ ذلك بذكر أمرٍ مهمٍّ جدًّا يجبُ على كلِّ مَنْ دان باعتقادِ أهلِ السُّنَّةِ أن يلتَزِمَ به، وهو الإمساكُ عمَّا جرى بين الصَّحابة من اقتتالٍ ونزاعٍ صَدَرَ عن اجتهادٍ منهم، ولم يَكُنْ أحدٌ منهم يريدُ الفُرقَةَ أو الشِّقاقَ، ولكن جرى ما جرى بسبب أيادٍ خفيَّةٍ ماكرةٍ، وغير ذلك من الأسباب، فلا يجوزُ سبُّهم أو ازدِرَاؤُهم من أجلِ ذلك؛ إذ إنَّ منهم المجتهدَ المصيبَ أَجْرَيْن، ومنهم المجتهدَ المأجورَ أجرًا واحدًا.

ولا يكاد يخلو كتابٌ من كُتُبِ أئمَّةِ السُّنَّةِ إلَّا وتَجِدُ الكلامَ على هذه المسألةِ المهمَّةِ[1]، ومن بين هؤلاء الشَّيخُ ابنُ أبي زيد؛ حيث نصَّ على هذه المسألة فقال: «وأن لا يُذكَرَ أحدٌ من صحابةِ الرَّسول ﷺ إلَّا بأحسنِ ذكرٍ، والإمساكُ عمَّا شجر بينهم، وأنَّهم أحقُّ النَّاسِ أن يُلتَمَسَ لهم أَحْسَنُ المخارِجِ، ويُظَنَّ بهم أحسنُ المذاهبِ»[2].

وبعد أن ذكر نحوَ هذه العبارة في مَوضِعٍ آخر، راح يستدلُّ لها بقول الرَّسول ﷺ: «**لَا تُؤْذُونِي فِي أَصْحَابِي، فوالَّذِي نَفْسِي بيَدِهِ لَوْ أَنْفَقَ أَحَدُكُمْ مِثْلَ أُحُدٍ ذَهَبًا مَا بَلَغَ مُدَّ أَحَدِهِمْ وَلَا نَصِيفَهُ**»، وقال عَلَيْهِ السَّلَامُ: «**إِذَا ذُكِرَ أَصْحَابِي فَأَمْسِكُوا**»، قال أهلُ العلم: لا يُذكَرون إلَّا بأحسنِ ذكرٍ»[3].

---

(١) يُنظَر «شرح السُّنَّة» للمزني (ص٨٧)، «عقيدة أبي حاتم وأبي زرعة الرَّازيَّيْن» (ص١٦٩)، «الشَّريعة» (٥/ ٢٤٨٥)، «أصول السُّنَّة» لابن أبي زَمَنِين (ص٢٦٣)، «عقيدة السَّلف وأصحاب الحديث» (ص١٠١)، «الشِّفا» (٢/ ٣٨).

(٢) «الرِّسالة» (ص٦١).

(٣) «الجامع» (ص١٤٧).

وحكى عن سُحنون رَحِمَهُ اللَّهُ قولَه: «مَنْ قَالَ فِي أبي بكرٍ وعمرَ وعثمان وعليٍّ أنَّهم كانوا على ضلالةٍ وكُفْرٍ قُتِلَ، ومَنْ شَتَمَ غيرَهم من الصَّحابة بمثل ذلك نُكِّلَ النَّكالَ الشَّديدَ»[1].

ونقلَ كلامَ الإمام ابن حبيب الأندلسي رَحِمَهُ اللَّهُ[2] ـ مُقِرًّا له ـ: «وأمَّا الشِّيعةُ فمن أَحَبَّ منهم عليًّا ولم يَقُلْ على غيرِه من الصَّحابةِ فهذا دينُنا، ومن غلا إلى بُغضِ عثمان والبراءةِ منه فلْيُؤَدَّبْ أدبًا وجيعًا، ومن زاد في غلوِّه منهم إلى بُغضِ أبي بكر وعمر مع عثمان وشبههم فالعقوبة عليه أشدُّ، وتكرير ضربه وطول سجنه حتَّى يتوب، ولا يبلغ به القتل إلَّا في سبِّ نبيٍّ من الأنبياء عَلَيْهِمُ السَّلَامُ.

وأمَّا مَنْ تجاوز منهم إلى الإلحادِ فزعم أنَّ عليًّا رُفِعَ ولم يَمُتْ وسينزل إلى الأرض وأنَّه دابَّةُ الأرض، ومنهم من قال: كان الوحيُ يأتيه، ويُعَدِّدُ ذرِّيَّةً مُفترَضَةً طاعتُهم، ونحو هذا من الإلحاد، فهو كفرٌ يُستتابُ قائله ويُقتَلُ إن لم يَتُبْ»[3].

---

(١) نقله عنه القاضي عياض في «الشِّفا» (٢/ ٢١٣).

(٢) هو الإمام أبو مروان عبدُ الملك بنُ حبيب بنِ سليمان السُّلمي الأندلسي، سمع من ابن الماجِشون ومُطرِّفٍ وأصبغ بنِ الفرج وأَسَدِ بنِ موسى وجماعةٍ غيرهم، وسمع منه ابناه محمَّد وعبدُ الله وسعيدُ بنُ نمير وأحمدُ بن رشد وبقيُّ بنُ مَخْلَد وابنُ وضَّاح وغيرُهم، قال ابن الفرضي: «كان عبدُ الملك حافظًا للفقه على مذهب مالك، نبيهًا فيه، غير أنَّه لم يكن له علم بالحديث ولا معرفة بصحيحه من سقيمه»، أَلَّف ابنُ حبيب كتبًا كثيرة حسانًا في الفقه والتَّواريخ والأدب منها: «الواضحة في السُّنن والفقه»، «تفسير غريب الموطَّأ»، «الجوامع»، «كتاب فضائل الصَّحابة»، تُوفِّي سنةَ (٢٣٨) وقيل غير ذلك.

«ترتيب المدارك» (٤/ ١٢٢)، «الدِّيباج المذهَّب» (٢/ ٨).

(٣) «النَّوادر والزِّيادات» (١٤/ ٥٤٥).

▣ الأدلَّةُ الشَّرعيَّةُ على ذلك:

أ ـ من الكتاب العزيز:

قال ﷻ ـ بعد أن أثنى على المهاجرين والأنصار ـ: ﴿وَٱلَّذِينَ جَآءُو مِنۢ بَعۡدِهِمۡ يَقُولُونَ رَبَّنَا ٱغۡفِرۡ لَنَا وَلِإِخۡوَٰنِنَا ٱلَّذِينَ سَبَقُونَا بِٱلۡإِيمَٰنِ وَلَا تَجۡعَلۡ فِي قُلُوبِنَا غِلّٗا لِّلَّذِينَ ءَامَنُواْ رَبَّنَآ إِنَّكَ رَءُوفٞ رَّحِيمٌ ١٠﴾ [الحشر].

فجعل اللهُ تعالى من صفات أتباعِ الصَّحابةِ سلامةَ ألسنتِهم من السَّبِّ والشَّتمِ، وقلوبِهم من الغلِّ والحقدِ تُجاهَ أصحابِ النَّبيِّ ﷺ، وقد استدلَّ الإمامُ مالكٌ ؒ بآيات سورة الحشر على أنَّ من سبَّ الصَّحابةَ فلا حقَّ له في الفيء[1].

(١) أخرجه ابن أبي زمنين برقم (١٩٠)، واللَّالكائي (٧/ ١٣٤٤) برقم (٢٤٠٠).
والفيء: هو ما يَغْنَمُه المسلمون من أعدائهم من غيرِ حصولِ اقتتالٍ.
وقد ورد عن إمام دار الهجرة مالكِ بن أنس التَّحذيرُ الشَّديدُ من الرَّوافض الشِّيعة، فمن ذلك ما ذكره أَشْهَبُ بنُ عبد العزيز قال: سُئِل مالكٌ عن الرَّافضة؟ فقال: «لا تكلِّمْهم ولا تَرْوِ عنهم؛ فإنَّهم يكذبون» رواه أبو حاتم الرَّازي كما في «منهاج السُّنَّة النَّبويَّة» (١/ ٥٩ ـ ٦٠)، وذكره الذَّهبي في «ميزان الاعتدال» (١/ ٢٧).
وسُئل عن أشرِّ الطَّوائف؟ فقال: «الرَّوافض» أورده المقَّري التِّلمساني في «نفح الطِّيب من غصن الأندلس الرَّطيب» (٥/ ٣٠٧).
وقال أيضًا: «أهل الأهواء كلُّهم كفَّار، وأسوأهم الرَّوافض» ذكره القاضي عياض في «ترتيب المدارك» (١/ ٥٤).
ونقل عنه الإمام أحمد قوله: «الَّذي يَشتُمُ أصحابَ النَّبيِّ ﷺ ليس له سَهْمٌ ـ أو قال ـ: نصيبٌ في الإسلام» رواه الخلال في «السُّنَّة» (١/ ٣٨٩) برقم (٧٧٩).
وقال: «من شَتَمَ النَّبيَّ ﷺ قُتِلَ، ومن شَتَمَ أصحابَه أُدِّبَ»، وقال أيضًا: «من شتَمَ =

ب ـ من السُّنَّة النَّبويَّة:

عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال: قال النَّبيُّ ﷺ: «**لَا تَسُبُّوا أَصْحَابِي، فَلَوْ أَنَّ أَحَدَكُمْ أَنْفَقَ مِثْلَ أُحُدٍ ذَهَبًا مَا بَلَغَ مُدَّ أَحَدِهِم وَلَا نَصِيفَهُ**»[1].

وعن ابن مسعود رضي الله عنه قال: قال رسولُ الله ﷺ: «**إِذَا ذُكِرَ أَصْحَابِي**

= أحدًا من أصحاب النَّبيِّ ﷺ: أبا بكر أو عمر أو عثمان أو معاوية أو عمرو بنَ العاص فإن قال: كانوا على ضلالٍ وكُفرٍ قُتِلَ، وإن شتمهم بغير هذا من مشاتمة النَّاس نُكِّلَ نكالًا شديدًا» [«الشِّفا» للقاضي عياض (٢/ ٢٣٠)].

وقد سار على نهج الإمام مالك أتباعُه وأصحابُه، فثبتوا على ما كان عليه إمامُهم من التَّحذير الشَّديد والزَّجر البليغ تجاه الرَّافضة الشِّيعة، فيا ليت بعضَ المنتسبين له في بلادنا يَحْذَوْنَ حذوَه في الرَّدِّ على أهل الأهواء والبدع، وعلى رأسهم الشِّيعة الرَّافضة عوض السَّعي للمداهنة والتَّقريب الَّذي تبيَّن فشَلُه مذ سنوات خَلَتْ؛ إذ لهم عقائد منحرفة زائغة تصل إلى حدِّ الكفر، فلا يمكن أن تتوافق أبدًا مع عقيدة أهل السُّنَّة والجماعة.

ينظر لجانب من جهود المالكيَّة في التَّحذير من هؤلاء في كلٍّ من: «الاستذكار» لابن عبد البرِّ (٨/ ٥٩١)، (٨/ ١٦١، ٣/ ٢١٥، ٦/ ٨١، ٨/ ١٧٥)، «أحكام القرآن» لابن العربي (٢/ ٦٠٦، ٣/ ٥٦٩)، كما له ردود بليغة عليهم في كتابه: «العواصم من القواصم»، «الجامع لأحكام القرآن» للقرطبي (١/ ٩٢)، (٥/ ١٦٢، ٨/ ٩٠، ٩/ ٣٢٣، ١/ ٣٠)، «البيان المغرب في أخبار الأندلس والمغرب» لابن عذاري المراكشي (١/ ٢٦٨)، «المعيار المعرب والجامع المغرب عن فتاوي علماء إفريقيَّة والأندلس والمغرب» للونشريسي (١٢/ ١٣٩)، «شرح مختصر خليل» للخرشي (١/ ٣٠، ٥١)، «حاشية العدوي على كفاية الطَّالب الرَّبَّاني»، لأبي الحسن المالكي (٢/ ٦٤٨)، «صراع بين السُّنَّة والبدعة» للشَّيخ المفتي أحمد حمَّاني (١/ ٤٠ ـ ٤٢).

(١) رواه البخاري في «كتاب فضائل أصحاب النَّبيِّ ﷺ» باب: قول النَّبيِّ ﷺ: «**لَوْ كُنْتُ مُتَّخِذًا خَلِيلًا**» (٧/ ٣٦٩ ـ فتح) برقم (٣٦٧٣)، ومسلم في «كتاب فضائل الصَّحابة» (٤/ ١٩٦٧) برقم (٢٥٤٠).

فَأَمْسِكُوا»[١]، أي إذا ذُكِرَ هؤلاء الأفاضل فأمسكوا عن الكلام فيهم إلَّا بخيرٍ.

هذا، وقد ورد عن الصَّحابي الجليل عبد الله بن عمر رضي الله عنه[٢] قولُه: «لَا تَسُبُّوا أَصْحَابَ مُحَمَّدٍ ﷺ، فَلَمُقَامُ أَحَدِهِمْ سَاعَةً خَيْرٌ مِنْ عَمَلِ أَحَدِكُمْ عُمُرَهُ»[٣].

وورد أيضًا عن ابن عبَّاس رضي الله عنهما (وهو من آل البيت) قولُه: «كلامُ الحروريَّة ضلالةٌ، وكلامُ **الشِّيعة** هلكةٌ»[٤].

ونختِمُ بكلامٍ بديعٍ لشيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله حيثُ قال ـ مُلخِّصًا عقيدةَ أهلِ السُّنَّةِ والأثرِ ـ: «ويُمْسِكُون عمَّا شجر بين الصَّحابةِ، ويقولون: إنَّ هذه الآثارَ المرويَّةَ في مساويهم منها ما هو كَذِبٌ، ومنها ما قد زِيدَ فيه

---

(١) رواه الطَّبراني في «الكبير» (١٠/ ١٩٨) برقم (١٠٤٤٨) وغيره، وأورده الهيثمي في «المجمع» (٧/ ٢٠٢) وقال: «وفيه مسهر بن عبد الملك وثَّقه ابن حبَّان وغيره وفيه خلاف وبقيَّة رجاله رجال الصَّحيح»، والحديث حسَّنه ابن حجر في «الفتح» (١٣/ ٣١٢) وقوَّاه بشواهده الألباني في «الصَّحيحة» (١/ ٧٥) برقم (٣٤).

(٢) هو الصَّحابي الجليل أبو عبد الرَّحمن عبد الله بن عمر بن الخطَّاب رضي الله عنه وأمُّه زينب بنت مظعون، أسلم وهو صغير ثمَّ هاجر مع أبيه، أوَّل غزواته الخندق، روى علمًا كثيرًا عن النَّبيِّ ﷺ وعن الخلفاء الأربعة وحفصة وعائشة وغيرهم، وروى عنه أنس بنُ سيرين وثابتٌ البناني وطاووس وغيرهم، مات سنة (٧٣)، «الاستيعاب» (٣/ ٨٠)، «السِّير» (٣/ ٢٠٣).

(٣) أخرجه ابن ماجه في «المقدِّمة» باب: فضل أهل بدر (١/ ٥٧) برقم (١٦٢)، وابن أبي عاصم (٢/ ٦٨٧) برقم (١٠٤٠)، والآجرِّي (٥/ ٢٥٠٥) برقم (٢٠٠٠) وغيرهم، والأثر حسَّنه الألباني في «صحيح ابن ماجه» (١/ ٧٠) برقم (١٣٣).

(٤) «جامع بيان العلم وفضله»، باب: الحضِّ على لزوم السُّنَّة والاقتصار عليها (٢/ ١١٦٨) برقم (٢٣١٢).

ونُقِصَ وغُيِّرَ عن وجهِه، والصَّحيحُ منه: هم فيه معذورون، إمَّا مُجتَهِدون مصيبون، وإمَّا مُجتَهِدُون مُخطِئُون، وهم مع ذلك لا يَعتَقِدُون أنَّ كلَّ واحدٍ من الصَّحابة معصومٌ عن كبائر الإثمِ وصغائرِه، بل تجوزُ عليهِمُ الذُّنوبُ في الجملةِ، ولهم من السَّوابق والفضائل ما يوجب مغفرةَ ما يَصدُرُ منهم ـ إن صدر ـ حتَّى إنَّه يُغْفَرُ لهم من السَّيِّئاتِ ما لا يُغْفَرُ لمن بَعْدَهم؛ لأنَّ لهم من الحسناتِ الَّتي تمحو السَّيِّئاتِ ما ليس لمن بَعْدَهم، ثمَّ القدرُ الَّذي يُنكَرُ من فعلِ بعضِهم قليلٌ، نَزْرٌ مغمورٌ في جَنْبِ فضائلِ القوم ومحاسِنهم؛ من الإيمان بالله ورسولِه والجهادِ في سبيلِه والهجرةِ والنُّصرَةِ والعلمِ النَّافعِ والعملِ الصَّالحِ، ومَنْ نَظَرَ في سيرَةِ القومِ بعِلْمٍ وبصيرَةٍ، وما منَّ اللهُ به عليهم من الفضائل، علِمَ يقينًا أنَّهم خَيرُ الخلقِ بعد الأنبياء، لا كان ولا يكون مثلُهم، وأنَّهم هم الصَّفوةُ من قرونِ هذه الأمَّةِ الَّتي هي خيرُ الأمم وأَكْرَمُها على الله تعالى»[1].

* * *

---

(١) «الواسطيَّة» (٣/ ١٥٤) ضمن «مجموع الفتاوى».

⊡ المطلبُ الثَّاني ـ السَّمعُ و الطَّاعةُ لولاة الأمور، وقتالُ الخوارج:

سأذكر في هذا المطلب ـ إن شاء اللهُ ـ مسألَتَيْن مُهمَّتَيْن، كلٌّ واحدةٍ منهما مُتعلِّقةٌ بالأخرى.

أولاهما: مسألةُ السَّمعِ والطَّاعةِ لوُلاة الأمور من المسلمين ولو كانوا من الفاسقين.

وثانيهما: مشروعيَّةُ قتالِ الخوارجِ الَّذين يخرجون على المسلمين وعلى وُلاةِ أمورهم.

⊙ الفرعُ الأوَّل ـ السَّمع و الطَّاعة لولاة الأمور:

○ الفقرة الأولى ـ تقرير الشَّيخِ ابنِ أبي زيد لمذهب أهل الحديث:

إنَّ من أَبْرَزِ القضايا الَّتي خالف فيها أهلُ الحديث مذهبَ الخوارج والمعتزلة[1] هي قضيَّةُ السَّمعِ والطَّاعةِ لولاة الأمورِ وتركُ الخروجِ عليهم وإن كانوا فسَقَةً ظالمين ـ ماداموا مسلمين ـ، ويَرَوْنَ وجوبَ الصَّلاةِ خلفَهم، والجهادِ معهم، واستحبابَ الدُّعاءِ لهم بالصَّلاح والتَّوفيق لكلِّ ما فيه نفعُ الدِّينِ وإصلاحُ البلاد، وهذا محلُّ

(١) يرى هؤلاء وجوبَ الخروج على أئمَّة الجور لمجرَّد ارتكابهم للفسق أو الظُّلم الَّذي هو دون الكفر، يُنظَر «مقالات الإسلاميِّين» (١/ ١٤٠)، «التَّمهيد» لابن عبد البرِّ (٢٣/ ٢٧٩).

إجماعٍ بينهم[(١)].

والشَّيخُ ابنُ أبي زيد نصَّ على هذه المسألةِ، شأنُه في ذلك شأنُ مَنْ سَبَقَه ومَنْ جاء بعدَه من أئمَّةِ أهلِ الحديث والأثرِ.

يقول: «والطَّاعةُ لأئمَّة المسلمين من وُلاةِ أمُورِهم وعلمائِهم»[(٢)]، ويقولُ أيضًا: «والسَّمعُ والطَّاعةُ لأئمَّةِ المسلمين، وكلِّ مَنْ وَلِيَ أمرَ المسلمين عن رِضًى أو عن غلبةٍ فاشتدَّت وطأَتُه من برٍّ أو فاجرٍ فلا يُخرَجُ عليه جارَ أو عَدَلَ، ويُغزَى معه العدوُّ ويُحَجُّ معه البيتُ، ودفعُ الصَّدقاتِ إليهم مُجزيةٌ إذا طلبوها، وتُصلَّى خلفَهم الجمعةُ والعيدان، قال غيرُ واحدٍ من العلماء وقاله مالك: لا يُصَلَّى خلفَ المبتدع منهم إلَّا أن يَخافَ فيصلِّي، واختُلِفَ في الإعادة»[(٣)].

وللشَّيخ ابنِ أبي زيد رَحِمَهُ ٱللَّهُ رسالةٌ كتبها جوابًا لأهل المغرب في تعظيم سفك الدِّماء والفساد في الأرض، ذكر فيها أنَّ العصمةَ من الفساد والقتلِ هو التَّمسُّكُ بأمرِ الله وكتابِه، والدُّخولُ تحت إمامٍ سواءٌ كان بَرًّا أم فاجِرًا[(٤)]، ثمَّ ذكر بعضَ الأحاديث والآثارِ في لزومِ السَّمع والطَّاعةِ والصَّبرِ

(١) يُنظَر «أصول السُّنَّة» للإمام أحمد (ص٢٩)، «عقيدة أبي حاتم وأبي زرعة الرَّازيَّين» (ص١٧٦)، «اعتقاد أهل السُّنَّة» (ص٥٥)، «العقيدة الطَّحاويَّة» (ص٦٩)، «شرح السُّنَّة» للبربهاري (ص٦٥)، «أصول السُّنَّة» لابن أبي زمنين (ص٢٧٥)، «الرِّسالة الوافية» (ص٢٤١)، «عقيدة السَّلف وأصحاب الحديث» (ص١٠٠)، «التَّمهيد» لابن عبد البرِّ (٢٣/ ٢٧٩)، «شرح مسلم» للنَّووي (١٢/ ٤٣٢).

(٢) «الرِّسالة» (ص٦١).

(٣) «الجامع» (ص١٤٨).

(٤) «جواب ابن أبي زيد لأهل المغرب» (ص٣٤٥) ضمن كتاب «شواهد الجلَّة» لابن العربي.

على جَوْرِ الأمراءِ[1].

○ **الفقرةُ الثَّانيةُ:**

▣ **الأدلَّةُ من الكتاب والسُّنَّة:**

أ ـ من الكتاب العزيز:

قال جلَّ وعلا: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَأُوْلِي ٱلۡأَمۡرِ مِنكُمۡ﴾ [النِّسَاء: ٥٩]، والمقصود بأولي الأمر في الآية: الأمراءُ والعلماءُ؛ كما قال بذلك جمعٌ من المفسِّرين[2]، فتَجِبُ طاعتُهم في غيرِ معصية الله، فإذا أمَرُوا بمُنكَرٍ فلا سَمْعَ ولا طاعةَ، لكن لا يجوز الافتياتُ عليهم ومنازعَتُهم وِلايَتَهم، «وقد أمرَنَا اللهُ بطاعتهم؛ لأنَّ السَّمعَ والطَّاعةَ لولاة أمورِ المسلمين فيها سعادةُ الدُّنيا، وبها تَنتَظِمُ مصالحُ العبادِ في مَعاشِهم، وبها يَستَعِينُون على إظهارِ دينِهم وطاعةِ ربِّهم»[3].

---

(١) (ص٣٤٥ـ٣٤٦).

(٢) يُنظَر «تفسير الطَّبري» (٥/ ٢٠٤)، «تفسير القرطبي» (٥/ ٢٥٩)، «تفسير ابن كثير» (٢/ ٢٠٨).

(٣) «جامع العلوم والحكم» لابن رجب (ص٢٦١)، ومن نفائس كلِم شيخ الإسلام ابن تيمية قوله: «فإنَّ اللهَ تعالى بعث رسولَه ﷺ بتحصيل المصالح وتكميلها، وتعطيل المفاسد وتقليلها، فإذا تولَّى خليفةٌ من الخلفاء كيزيد وعبد الملك والمنصور وغيرهم، فإمَّا أن يقال: يَجِبُ منعُه من الولاية وقتالُه حتَّى يُولَّى غيرُه ـ كما يفعله من يرى السَّيفَ ـ فهذا رأيٌ فاسدٌ؛ فإنَّ مفسدةَ هذا أَعْظَمُ من مصلحته، وقلَّ من خرج على إمام ذي سلطان إلَّا كان ما تولَّد على فعله من الشَّرِّ أَعْظَمَ ممَّا تولَّد من الخير، كالَّذين خرجوا على يزيد بالمدينة، وكابن الأشعث الَّذي خرج على عبد الملك بالعراق، وكابـن المهلَّب الَّذي =

ب ـ من السُّنَّةِ النَّبويَّةِ:

لقد أَمَرَنا النَّبيُّ ﷺ في كثيرٍ من الأحاديث بالسَّمعِ والطَّاعةِ لِمَنْ ولَّاه اللهُ علينا من المسلمين، كما أنَّه حذَّرنا من الخروج عليهم ـ وإن ظهرت منهم منكراتٌ ـ لما يسبِّبُ ذلك من المفاسدِ العظيمةِ الَّتي تَضُرُّ بالأمَّةِ الإسلاميَّةِ كما هو مُجرَّبٌ في تاريخِنا القديمِ ومشاهَدٌ في واقعِنا المعاصرِ الأليمِ:

فعن أبي هريرة رضي الله عنه عن النَّبيِّ ﷺ أنَّه قال: «**مَنْ أَطَاعَنِي فَقَدْ أَطَاعَ اللهَ، وَمَنْ عَصَانِي فَقَدْ عَصَى اللهَ، وَمَنْ يُطِعِ الأَمِيرَ فَقَدْ أَطَاعَنِي، وَمَنْ يَعْصِ الأَمِيرَ فَقَدْ عَصَانِي، وَإِنَّمَا الإِمَامُ جُنَّةٌ يُقَاتَلُ مِنْ وَرَائِهِ وَيُتَّقَى بِهِ، فَإِنْ أَمَرَ بِتَقْوَى اللهِ وَعَدَلَ فَإِنَّ لَهُ بِذَلِكَ أَجْرًا، وَإِنْ قَالَ بِغَيْرِهِ فَإِنَّ عَلَيْهِ مِنْهُ**»[1].

= خرج على ابنه بخراسان، وكأبي مسلم صاحب الدَّعوة الَّذي خرج عليهم بخراسان أيضًا، وكالَّذين خرجوا على المنصور بالمدينة والبصرة، وأمثال هؤلاء، وغايةُ هؤلاء إمَّا أن يَغلِبوا وإمَّا أن يُغلَبوا، ثمَّ يزول ملكُهم فلا يكون لهم عاقبة...» «منهاج السُّنَّة النَّبويَّة» (٤/ ٥٢٧)، وقد صدق: ؛ فالغالب فيمن خرج على السُّلطان ـ ولو كان ظالمًا ـ أن يَنتُجَ من وراء ذلك من السُّوء والفساد أضعاف ما ينتُجُ من الخير والصَّلاح، وما حال ما يسمَّى اليوم بـ: الرَّبيع العربي عنَّا ببعيد؛ حيث تسبَّبت هذه الثَّورات في سيلان أَوْدِيَةٍ من الدِّماء وظهور خرابٍ واسع، بالإضافة إلى أنَّه لم يتحقَّقْ بها إعلاءٌ لدين الله وتحكيمٌ لشرع الله، بل تقهقرت الدَّعوةُ الإسلاميَّةُ إلى الوراء، وضُيِّقَ على المستقيمين والمتديِّنين كما هو الحاصل في مصر، فمن لم تَرْدَعْهُ النُّصوصُ الشَّرعيَّةُ اعتبر ـ حتمًا ـ بالواقع الأليم الَّذي سبَّبته مثلُ هذه الثَّورات والانقلابات المخالفة للدِّين الحنيف، والله تعالى يقول: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُغَيِّرُ مَا بِقَوۡمٍ حَتَّىٰ يُغَيِّرُواْ مَا بِأَنفُسِهِمۡ﴾ [الرَّعد: ١١]، والله المستعان.

(١) رواه البخاري في «كتاب الجهاد والسِّير» باب: يُقاتَل من وراء الإمام ويُتَّقَى به (٦/ ٢١٧ ـ فتح) برقم (٢٩٥٧)، ومسلم في «كتاب الإمارة» (٣/ ١٤٦٦) برقم (١٨٣٥).

وجاء في حديث حذيفة الطَّويل قوله ﷺ: «**يَكُونُ بَعْدِي أَئِمَّةٌ لَا يَهْتَدُونَ بِهُدَايَ وَلَا يَسْتَنُّونَ بِسُنَّتِي، وَسَيَقُومُ فِيهِمْ رِجَالٌ قُلُوبُهُمْ قُلُوبُ الشَّيَاطِينِ فِي جُثْمَانِ إِنْسٍ**»، قال: قلتُ: كيف أَصْنَعُ يا رسولَ الله إن أدركتُ ذلك؟ قال: «**تَسْمَعُ وَتُطِيعُ لِلأَمِيرِ وَإِنْ ضَرَبَ ظَهْرَكَ وَأَخَذَ مَالَكَ، فَاسْمَعْ وَأَطِعْ**»[1]، والأحاديث ـ غير هذين الحديثَيْن كثيرةٌ جدًّا[2].

⊙ الفرعُ الثَّاني ـ قتالُ الخوارج:

○ الفقرةُ الأولى ـ تقريرُ الشَّيخِ ابنِ أبي زيد لمذهبِ أهلِ الحديث:

هذه المسألةُ متفرِّعةٌ عمَّا قبلَها، فقد علمتَ أنَّ من أصول الخوارج تجويزُهم الخروجَ على الحكَّامِ الفَسَقَةِ أو الظَّلَمَةِ، فيحصلُ بذلك من الفتن

---

(١) رواه البخاري في «كتاب المناقب» باب: علامات النُّبوَّة في الإسلام (٧/ ٣٢١ ـ فتح برقم (٣٦٠٦)، ومسلم واللَّفظ له في «كتاب الإمارة» (٣/ ١٤٧٦) برقم (١٨٤٧).
وقد حاول بعضُ المفتونين بالحزبيَّة المعاصرةِ تضعيفَ هذا الحديث ليوافِقَ أهواءَهم بالرُّغم من عدم تخصُّصهم في الصَّنعة الحديثيَّة.
وينظر ـ في سرد طرق هذا الحديث والرَّدِّ على من ضعَّفه ـ بحثًا منشورًا في «مجلَّة الإصلاح» الجزائريَّة للدكُّتور كمال قالمي (عدد ٢٥ ص ٢١).

(٢) ينظر لمزيد من الأدلَّة رسالة الدُّكتور عبد السَّلام بن برجس الموسومة بـ: «**معاملة الحكَّام في ضوء الكتاب والسُّنَّة**»، صدرت عن مكتبة الرُّشد ـ الرِّياض ـ ط السَّابعة: ١٤٢٧ هـ ـ ٢٠٠٦ م)، ورسالته الأخرى الموسومة بـ: «**عقيدة أهل الإسلام فيما يجب للإمام**»، صدرت عن المكتب التَّعاوني في حوطة سدير ـ السُّعودية ـ ط الأولى: ١٤٢٢ هـ.

وسفكِ الدِّماءِ وخرابِ الدِّيار الشَّيءُ الكثيرُ؛ فلأجل هذه المفاسد العظيمة قرَّر أهلُ الحديثِ جوازَ مقاتلة هؤلاءِ البغاةِ الخارجين على طاعةِ الإمام، والمعتزلين لجماعةِ المسلمين درءًا للشرِّ عن النَّفس وعن عموم المسلمين.

يقولُ الشَّيخُ ابنُ أبي زيد ـ بعد أن قرَّرَ وجوبَ السَّمعِ والطَّاعةِ لولاة الأمور ـ: «ولا بأس بقتال مَنْ دافَعَك من الخوارج»[1]، وهذا الرَّأيُ لم يَنفَرِدْ به هذا الإمامُ، بل هو قولُ أئمَّةِ أهلِ الحديث قاطبةً قبلَ وبعدَ عصرِ ابنِ أبي زيد رَحِمَهُ اللَّهُ[2].

ومن أَشْهَرِ هؤلاء الإمامُ المبجَّلُ أحمدُ بنُ حنبل؛ حيثُ قال: «وقتال اللُّصوصِ والخوارجِ جائزٌ إذا عَرَضُوا للرَّجل في نفسِه ومالِه، فله أن يُقاتِلَ عن نفسِه ومالِه ويدفَعَ عنهما بكلِّ ما يقدِرُ، وليس له إذا فارقوه أو تَرَكُوهُ أن يَطلُبَهم، ولا يتَّبعَ آثارَهم، وليس لأحدٍ إلَّا الإمام أو ولاة المسلمين.»[3].

○ **الفقرة الثَّانية ـ الأدلَّةُ من الكتاب والسُّنَّة:**

أ ـ من الكتاب العزيز:

قال جلَّ وعلا: ﴿إِنَّمَا جَزَٰٓؤُاْ ٱلَّذِينَ يُحَارِبُونَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ وَيَسۡعَوۡنَ فِي ٱلۡأَرۡضِ فَسَادًا أَن يُقَتَّلُوٓاْ أَوۡ يُصَلَّبُوٓاْ أَوۡ تُقَطَّعَ أَيۡدِيهِمۡ وَأَرۡجُلُهُم مِّنۡ خِلَٰفٍ أَوۡ يُنفَوۡاْ مِنَ ٱلۡأَرۡضِۚ ذَٰلِكَ لَهُمۡ خِزۡيٞ فِي ٱلدُّنۡيَاۖ وَلَهُمۡ فِي ٱلۡأٓخِرَةِ عَذَابٌ

---

(١) «الجامع» (ص١٤٨).

(٢) يُنظَر «شرح السُّنَّة» للبربهاري (ص٦٦)، و«عقيدة السَّلف وأصحاب الحديث» (ص١٠٠).

(٣) «أصول السُّنَّة» (ص٣٠).

عَظِيمٌ ﴿٣٣﴾ [سُورَةُ المَائِدَةِ].

ولا شكَّ أنَّ هؤلاء الخارجين عن طاعةِ الإمام وعن جماعةِ المسلمين من السَّاعين في الأرض بالفسادِ؛ وذلك بإهلاك الحرثِ والنَّسلِ، فكان لا بُدَّ من رَدْعِهم حتَّى يعودوا إلى رُشدِهم ويكفُّوا عن غيِّهم، وهذه الآيةُ ليست خاصَّةً بالمُرتدِّين الَّذين نَزَلَتْ فيهم الآيةُ؛ إذ العبرةُ بعموم اللَّفظ لا بخصوص السَّبب ـ كما هو معلوم ـ.

يقولُ الإمامُ ابنُ كثير رَحِمَهُ اللهُ[1]: «المحاربةُ هي المضادَّة والمخالفةُ، وهي صادِقَةٌ على الكفر وعلى قَطْعِ الطَّريقِ وإخافةِ السَّبيل، وكذا الإفسادُ في الأرض يُطلَقُ على أنواعٍ من الشَّرِّ»[2].

ب ـ من السُّنَّة النَّبويَّة:

حديثُ علي رَضِيَ اللهُ عَنْهُ وفيه قوله ﷺ: «**يَوْمَ يَأْتِي فِي آخِرِ الزَّمَانِ قَوْمٌ حُدَثَاءُ الأَسْنَانِ سُفَهَاءُ الأَحْلَامِ فَأَيْنَمَا لَقِيْتُمُوهُمْ فَاقْتُلُوهُمْ؛ فَإِنَّ قَتْلَهُمْ أَجْرٌ لِمَنْ قَتَلَهُمْ يَوْمَ القِيَامَةِ**»[3].

---

(١) هو المفسِّر المشهور الإمام أبو الفداء عماد الدِّين إسماعيل بن عمر بن كثير الدِّمشقي الشَّافعي، لازم شيخَ الإسلام ابن تيمية والحافظَ المِزِّي وأخذ عن غيرهما، له تلاميذ كثر منهم ابن حِجِّي، كان كثيرَ الاستحضار، جيِّدَ االفهم، يشارك في العربيَّة، من مصنَّفاته: «تفسير القرآن العظيم» و«البداية والنِّهاية» و«اختصار علوم الحديث»، تُوُفِّي سنة (٧٧٤)، «شذرات الذَّهب» (٦/ ٢٣١)، «الدُّرر الكامنة» (١/ ٣٧٣).

(٢) «تفسير القرآن العظيم» (٣/ ٥٧).

(٣) رواه البخاري في «كتاب المناقب» باب: علامات النُّبوَّة في الإسلام (٧/ ٣٢٤ ـ فتح) برقم (٣٦١١)، ومسلم في «كتاب الزَّكاة» (٢/ ٧٤٦) برقم (١٠٦٦).

فهذا الحديثُ صريحٌ بوجوب قتالِ الخوارجِ والبُغاةِ، وهو محَلُّ إجماعٍ بين العلماء[1]، يقول القاضي عياض: «أَجْمَعَ العلماءُ على أنَّ الخوارجَ وأشباهَهم من أهلِ البدعِ والبغي متى خرجوا على الإمام وخالفوا رَأْيَ الجماعةِ وشقُّوا العصا وجَبَ قتالهم بعد إنذارِهم والاعتذارِ إليهم، قال اللهُ تعالى: ﴿فَقَٰتِلُواْ ٱلَّتِي تَبۡغِي حَتَّىٰ تَفِيٓءَ إِلَىٰٓ أَمۡرِ ٱللَّهِ﴾ [الحُجُرَات: ٩]، لكن لا يُجهَزُ على جريحهم، ولا يُتبَع مُنهَزِمُهم، ولا يُقتَلُ أسيرُهم ولا تُباحُ أموالهم»[2].

⊡ المطلبُ الثَّالث ـ التَّحذيرُ من الجدال و البدعِ، والحثُّ على اتِّباع السَّلف:

قبل أن أَلِجَ فيما قرَّره الشَّيخُ ابنُ أبي زيد في هذا الباب، لا بدَّ أن أُجلِّيَ معنى البدعةِ الَّتي حذَّرَ السَّلفُ منها ومن أَهلِهَا.

فقد عرَّفَها بعضُ الأئمَّة بقوله: «أصل هذه الكلمة من الاختراع، وهو الشَّيءُ يُحدَثُ من غيرِ أصلٍ سَبَقَ ولا مِثَالٍ احْتُذِيَ ولا أُلِفَ مِثلُه»[3]، وهناك تعاريفُ أُخَر غيرُ هذا، ولا شكَّ أنَّ أجمَعَها وأحسَنَها تعريفُ الإمام الشَّاطبي رَحِمَهُ اللَّهُ[4]؛ حيثُ قال: «طريقةٌ في الدِّين مُختَرَعَةٌ، تضاهي الشَّرعيَّةَ،

---

(١) يُنظَر «شرح مسلم» للنَّووي (٧/ ١٦٩).

(٢) «إكمال المعلم» (٧/ ٢٢٠).

(٣) «الحوادث والبدع» لأبي بكر الطَّرطوشي (ص٤٠).

(٤) هو أبو إسحاق إبراهيم بن موسى الغرناطي الشَّهير بالشَّاطبي، العلَّامة المحقِّق الأصولي الفقيه، أخذ عن أئمَّة منهم ابن الفخَّار والمقَّري والشَّريف التِّلمساني، وعنه ابن عاصم والبياني وخلق، من مؤلَّفاته: «الموافقات» و«الاعتصام»، تُوُفِّي سنة (٧٩٠)، «كفاية المحتاج» للتُّنْبُكْتِي (ص٩١)، «شجرة النُّور» (١/ ٣٣٢).

يُقصَدُ بالسُّلوك عليها المبالغةُ في التَّعبُّدِ لله سبحانه»[1]، ثمَّ شرع في شرح هذا التَّعريف وخلاصته كالآتي:

ـ تقييدُها بالدِّين؛ لأنَّها لو كانت في الدُّنيا لم تُسَمَّ بدعةً؛ كإحداث الصَّنائع ونحو ذلك.

ـ وتقييدُها بمضاهاة الشَّرعيَّة؛ لأنَّه يُرادُ بإحداثها مشابهةُ الطَّريقةِ الشَّرعيَّةِ، من غير أن تكونَ في الحقيقةِ كذلك.

ـ وأمَّا تقييدُها بالتَّعبُّد؛ لأنَّ هذا هو المقصودُ بتشريعها، وهو الانقطاعُ إلى العبادة والتَّرغيبُ في ذلك[2].

⊙ الفرعُ الأوَّل ـ تحذيرُ الشَّيخِ ابنِ أبي زيد من الجدال والبدع:

اشتدَّ نكيرُ السَّلفِ الصَّالحِ وأئمَّةِ أهلِ الحديثِ على البدع والمُحدَثاتِ وعلى أهل الأهواء والبدع الَّذين يجادلون ويمارون في نصوصِ الشَّرع الحنيف[3]، ممَّا يؤدِّي بالنَّاسِ إلى الاستهانة بها وتقديمِ الآراء والعقول

(١) «الاعتصام» (١/ ٤٣).

(٢) المصدر السَّابق (١/ ٤٣ ـ ٥١).

(٣) المقصود بذمِّ الجدال هو: المراء بالظُّنون الكاذبة والتَّخرُّصات الباطلة كما قال تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ يُجَٰدِلُونَ فِيٓ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ بِغَيۡرِ سُلۡطَٰنٍ أَتَىٰهُمۡ﴾ [غافر: ٣٥]، ولهذا الجدالِ المذموم عدَّةُ صُوَرٍ منها: المراءُ بغير علمٍ ولا دليلٍ صحيحٍ، ومنها المجادلةُ في الأمورِ الغيبيَّةِ الَّتي طُوِيَ علمُها كالقضاء والقدر، ومنها الجدالُ في المتشابه من الآيات وعدم التَّسليم لها فيؤدِّي ذلك إلى ادِّعاء التَّناقـض والاختلاف في النُّصوص السَّمعيَّة، وغير ذلك من =

السَّقيمةِ عليها، وهذا المسلكُ الَّذي سلكه هؤلاء مِنْ أَوْسَعِ أوديةِ الباطل الَّتي بسببها دبَّ الانحرافُ إلى عقيدةِ المسلمين، فظهر ما يُسَمَّى بالمنطق أو عِلمِ الكلامِ، كما برز رُوَّادُه ممَّن يُسَمَّوْنَ بعلماء الكلام الَّذين أَحدَثُوا عدَّة آراءٍ مخالِفَةً تمامَ المخالفةِ لما عليه سلفُ هذه الأمَّة؛ من الصَّحابةِ والتَّابعين الَّذين يَجِبُ علينا أن نَقتَفِيَ خطاهم ونسيرَ على منهاجهم ـ كما سيأتي بيانُ ذلك ـ.

وهذا الَّذي ذكرتُه آنفًا هو الَّذي نصَّ عليه الشَّيخُ ابنُ أبي زيد وقرَّره فقال: «وتركُ المراء والجدالِ في الدِّين، وتركُ كلِّ ما أحدَثَه المحدِثون»[1]، ويقول أيضًا ـ مُحذِّرًا من الابتداع والافتراق في الدِّين ـ: «وحذَّر ﷺ من الفتنِ والأهواءِ والبدعِ ومِنْ زلَّةِ العالم، ووَصَفَ ﷺ الخوارجَ فجَعَلَهم ببدعَتِهم مارِقين من الدِّين، وتتابَعَت الآثارُ في الخوارج وفي القدريَّةِ والمرجئةِ، فعن هؤلاء تفرَّقت الأصنافُ الاثنانُ والسَّبعونُ فرقةً الَّتي حذَّرَ

= صور هذا القسم من الجدال.

يُنظَر «درء التَّعارض» (٧/ ١٨٤)، وكتاب د. حمد العثمان الموسوم بـ: «أصول الجدل والمناظرة في الكتاب والسُّنَّة» (ص١٠٢ ـ ١٣٢)، فابن أبي زيد نهى عن الجدال وله مؤلَّف في ذلك، ولكنَّ المقصودَ به هو الجدالُ المذمومُ الَّذي ذكرتُ بعضَ صُوَرِه آنفًا، فهو لا يُحرِّم الجدالَ مطلقًا؛ إذ إنَّ له مناظراتٍ مع أهل البدع.

يُنظَر «أصول الجدل والمناظرة» (ص١٥٧)، ولهذا يقول القاضي عبد الوهَّاب: «فأمَّا المناظرة المقصود منها إيضاحُ الحجَّة وإبطالُ الشُّبهة وردُّ المخطئ إلى الصَّواب والزَّائغ إلى صحَّة الاعتقاد؛ فإنَّ ذلك غير مَنهِيٍّ عنه بل مندوبٌ إليه ومحضوض عليه» [«شرح عقيدة ابن أبي زيد» (ص١٤١)].

(١) «الرِّسالة» (ص٦١).

الرَّسولُ ﷺ منها، وذكرَ أنَّ في أمَّته من يَتَفَرَّقُ عليها»، ثمَّ ساق رَحِمَهُ اللَّهُ بعضَ الأحاديث في التَّمسُّكِ بالسُّننِ ونبذِ البدع.

وبعد ذلك نقلَ بعضَ النُّقول عن الإمام مالك رَحِمَهُ اللَّهُ؛ منها ما فيه التَّحذيرُ من المجادلة في نصوصِ الشَّرعِ فقال: «قال مالكٌ: وليس هذا الجدالُ من الدِّين بشيءٍ»، ومنها ما فيه التَّحذيرُ من أهلِ الأهواءِ والبدع بأعيانهم وحُرمَةُ الاستماع لكلامهم فقال: «قال مالك: وكان يقال: لا تُمَكِّنْ زائغَ القلبِ من أُذُنَيْكَ؛ فإنَّك لا تدري ما يَعلَقُكَ من ذلك، وقال: لا تُسلِّمْ على أهلِ الأهواء ولا تجالسْهم إلَّا أن تُغلِظَ عليهم، ولا يُعادُ مريضُهم ولا تُحدِّثْ عنهم الأحاديثَ، قال لقمان لابنه: يا بنيَّ لا تجالِسِ الفجَّارَ ولا تماشِهم، وجالِسِ الفقهاءَ وماشِهِمْ لعلَّ اللهَ أن يُنَزِّلَ عليهم رحمةً فتصيبَك منهم، قال مالك: وأرى أن يُستتابَ القدريَّةُ وأهلُ الأهواء، فإن تابوا وإلَّا قُتِلوا»، ونقل أيضًا عن الخليفة الرَّاشد عمرَ بن عبد العزيز رَحِمَهُ اللَّهُ[1] قوله: «مَنْ جَعَلَ دينَه غَرَضًا للخصومات أكثَرَ التَّنقُّلَ، والدِّينُ قد فُرِغَ منه وليس بأمرٍ يُتَوَقَّفُ النَّظرُ فيه»، وقال أيضًا: «لسْتُ بمُبتَدِعٍ ولكنِّي متَّبعٌ»[2].

هذا؛ وقد ذكر الإمامُ الحميدي في ترجمة الفقيه أبي عمر ابن سعدى[3]

---

(١) هو أمير المؤمنين أبوحفص عمر بن عبد العزيز، الإمام العادل والخليفة الرَّاشد، روى عن أنس وعن ابن المسيِّب وعروة وجماعة، وحدَّث عنه الزُّهري وأيُّوب السَّختياني وغيرهما، توفِّي سنة (١٠١)، «تهذيب الكمال» (٥/ ٣٦٨)، «السِّير» (٥/ ١١٤).

(٢) يُنظَر «الجامع» (ص١٣٨، ١٣٩، ١٥٢، ١٥٧).

(٣) هو أبو عمر أحمد بن محمَّد بن سعدى فقيه فاضل محدِّث، رحل قبل الأربعمئة فلقي ابن أبي زيد بالقيروان والأبهري بالعراق وغيرهما ورجع إلى الأندلس وحدَّث، بقي بعد الأربعمئة بمدَّة، «جذوة المقتبس» (ص١١٢).

أَنَّه لقي ابنَ أبي زيد فسأله عند وصوله إلى القيروان من ديار المشرق، وكان أبو عمر دخل ببغداد في حياةِ أبي بكر محمَّد بن عبد الله بن صالح الأبهري[1]، فقال له يومًا: هل حضَرْتَ مجالسَ أهلِ الكلام؟ فقال: بلى حضَرْتُهم مرَّتَيْن ثمَّ ترَكْتُ مجالِسَهم ولم أَعُدْ إليها، فقال له أبو محمَّد: ولِمَ؟ فقال: أمَّا أوَّلُ مجلسٍ حضَرْتُه فرأَيْتُ مجلِسًا قد جَمَعَ الفِرَقَ كُلَّهَا، المسلمين من أهل السُّنَّة والبدعةِ، والكفَّارَ من المجوس والدَّهريَّةِ والزَّنادقةِ واليهودَ والنَّصارى وسائرَ أجناس الكفر، ولكلِّ فرقةٍ رئيسٌ يتكلَّمُ على مذهبه ويجادِلُ عنه، فإذا جاء رئيسٌ من أيِّ فرقةٍ كان قامت الجماعةُ إليه قيامًا على أقدامهم حتَّى يجلِسَ فيَجلِسُون بجلوسِه، فإذا غصَّ المجلسُ بأهلِه، ورَأَوْا أنَّه لم يَبْقَ لهم أحدٌ يَنتَظِرُونَه، قال قائلٌ من الكفَّار: قد اجتمعتم للمناظرة فلا يَحتَجُّ علينا المسلمون بكِتَابِهم ولا بقَوْلِ نبيِّهم؛ فإنَّا لا نُصدِّقُ بذلك ولا نُقِرُّ به، وإنَّما نتنَاظَرُ بحُججِ العقلِ وما يَحتَمِلُه النَّظرُ والقياسُ، فيقولون: نعم لك ذلك؛ قال أبو عمر: فلمَّا سمعتُ ذلك لم أَعُدْ إلى ذلك المجلس، ثمَّ قيل لي ثَمَّ مجلسٌ آخَرُ للكلام، فذهبتُ إليه فوجْدتُّهم على مثلِ سيرةِ أصحابهم

---

(١) هو أبو بكر محمَّد بن عبد الله المعروف بالأبهري، سكن بغداد وحدَّث عن جماعة منهم ابن أبي داود والبغوي، وحدَّث عنه جماعة منهم الدَّارقطني والباقلَّاني واستجازه ابن أبي زيد، انتهت إليه الرِّياسة في مذهب مالك، له تصانيف في شرح المذهب والرَّدِّ على من خالفه، من ذلك «الرَّدُّ على المزني» و«إجماع أهل المدينة» توفِّي سنة (٣٧٥)، «التَّرتيب» (٦/ ١٨٣)، «الدِّيباج» (ص٣٥١).

سواءً، فقطَعْتُ مجالسَ أهلِ الكلام، فلم أَعُدْ إليها؛ فقال أبو محمَّد بن أبي زيد: ورضي المسلمون بهذا من الفعل والقول؟! قال أبو عمر: هذا الَّذي شاهدتُّ منهم، فجعل أبو محمَّد يتعجَّبُ من ذلك، وقال: ذهبَ العلماءُ وذهبَتْ حُرْمَةُ الإسلامِ وحقوقُه، وكيف يبيحُ المسلمون المناظرةَ بين المسلمين وبين الكفَّار؟ وهذا لا يجوز أن يُفعَلَ لأهل البدع الَّذين هم مسلمون ويقرُّون بالإسلام وبمحمَّد ﷺ، وإنَّما يُدْعَى مَنْ كان على بدعةٍ من منتحلي الإسلام إلى الرُّجوعِ إلى السُّنَّةِ والجماعةِ، فإن رجَعَ قُبِلَ منه، وإن أبى ضُرِبَتْ عُنقُه، وأمَّا الكفَّارُ فإنَّما يُدْعَوْنَ إلى الإسلام، فإن قَبِلُوا كُفَّ عنهم، وإن أَبَوْا وبذلوا الجزيةَ في مَوضِعٍ يجوز قبولها كُفَّ عنهم، وقُبِلَ منهم، وأمَّا أن يُناظَروا على أن لا يُحتَجَّ عليهم بكتابِنَا ولا بنَبِيِّنا فهذا لا يجوزُ؛ فإنَّا لله وإنَّا إليه راجعون»[(١)].

فممَّا سبق يتبيَّنُ مدى اعتناءِ الشَّيخِ ابنِ أبي زيد رَحِمَهُ ٱللَّهُ بالتَّحذير من البدعِ وأهلِها ـ سواءٌ أكانَتْ في العقيدةِ أم في العبادةِ ـ، شأنُه شأنُ سائرِ الأئمَّةِ في القديم والحديث.

الأدلَّةُ الشَّرعيَّةُ على ذلك: جاءت النُّصوصُ الشَّرعيَّةُ كتابًا وسنَّةً ببيانِ ذلك، وإليك بعضًا منها:

أ ـ من الكتاب العزيز:

قال عَزَّوَجَلَّ مُمْتنًّا على خلقه: ﴿ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلْإِسْلَٰمَ دِينًا﴾ [المائدة: ٣].

(١) «جذوة المقتبس في ذكر ولاة الأندلس» (ص١١٢).

فاللهُ عَزَّوَجَلَّ قد أكملَ لنا هذا الدِّينَ بوفاة النَّبيِّ ﷺ، فلا يمكِنُ لأحدٍ من بعدِه أن يَعتَقِدَ اعتقادًا أو يُحدِثَ أمرًا لم يَأْتِ فيه نصٌّ من كتابٍ أو سنَّةٍ، يقولُ الإمامُ مالكٌ: «مَنِ ابتَدَعَ في الإسلام بدعةً يراها حسنةً فقد زعم أنَّ محمَّدًا ﷺ خان الرِّسالةَ؛ لأنَّ اللهَ يقول: ﴿ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾، فما لم يكن يومئذٍ دينًا فلا يكونُ اليومَ دينًا»[(١)].

ويقول أيضًا: ﴿قُلْ هَلْ نُنَبِّئُكُم بِٱلْأَخْسَرِينَ أَعْمَٰلًا ﴿١٠٣﴾ ٱلَّذِينَ ضَلَّ سَعْيُهُمْ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا وَهُمْ يَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ يُحْسِنُونَ صُنْعًا ﴿١٠٤﴾﴾ [سُورَةُ الكَهْفِ]، فوصْفُهُم بالضَّلال مع ظنِّ الاهتداءِ دلَّ على أنَّهم المبتدعون في أعمالهم عمومًا، كانوا من أهل الكتاب أو لا[(٢)].

ب ـ من السُّنَّةِ النَّبويَّةِ:

يقول ـ عليه الصَّلاةُ والسَّلامُ ـ كما في حديث العرباض بنِ سارية رَضِيَ اللهُ عَنْهُ:

«وَإِيَّاكُمْ وَمُحْدَثَاتِ الأُمُورِ؛ فَإِنَّ كُلَّ مُحْدَثَةٍ بِدْعَةٌ، وَإِنَّ كُلَّ بِدْعَةٍ ضَلَالَةٌ»[(٣)].

وقد استدلَّ به الشَّيخُ ابنُ أبي زيد على ما قرَّره ممَّا سبق ذكرُه[(٤)].

(١) أورده الشَّاطبي في «الاعتصام» (١/ ٦٢).

(٢) «الاعتصام» (١/ ٩٥).

(٣) رواه أحمد (٢٨/ ٣٧٣) برقم (١٧١٤٤)، والتِّرمذي في «كتاب العلم» باب: الأخذ بالسُّنَّة واجتناب البدع (٧/ ٤١١ تحفة) برقم (٢٦٧٦)، وأبو داود في «كتاب السُّنَّة» باب: في لزوم السُّنَّة (برقم ٤٦٠٧)، وابن ماجه في «المقدِّمة» باب: اتِّباع سنَّة الخلفاء الرَّاشدين المهديِّين (١/ ١٥) برقم (٤٢)، والحاكم وصحَّحه (١/ ١٦٤) برقم (٣٢٩)، وقال فيه التِّرمذي: «هذا حديث حسن صحيح»، وصحَّحه الألباني في «الصَّحيحة» (٢/ ٦١٠) برقم (٩٣٧).

(٤) يُنظَر «الجامع» (ص١٣٨).

وعن عائشة ﵂ قالت: قال رسولُ الله ﷺ: «**مَنْ أَحْدَثَ فِي أَمْرِنَا هَذَا مَا لَيْسَ فِيهِ فَهُوَ رَدٌّ**»(١)، وفي رواية لمسلم: «**مَنْ عَمِلَ عَمَلًا لَيْسَ عَلَيْهِ أَمْرُنَا فَهُوَ رَدٌّ**» ففي هذَيْن الحديثَيْن ـ وخصوصًا الرِّواية الثَّانية ـ تحذيرٌ صريحٌ من كلِّ بدعةٍ ـ صغيرةً كانت أو كبيرةً ـ ممَّا لم يكن عليها النَّبيُّ ﷺ وأصحابُه.

وبالإضافة إلى هذه النُّصوص فقد جاءت عدَّةُ آياتٍ وأحاديثَ تحذِّرُ من كثرةِ الجدالِ والخصومات في الدِّين، والَّتي تؤدِّي إلى التَّفرقةِ بين المسلمين:

قال عزَّ من قائل: ﴿هُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ مِنْهُ ءَايَٰتٌ مُّحْكَمَٰتٌ هُنَّ أُمُّ ٱلْكِتَٰبِ وَأُخَرُ مُتَشَٰبِهَٰتٌ ۖ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَٰبَهَ مِنْهُ ٱبْتِغَآءَ ٱلْفِتْنَةِ وَٱبْتِغَآءَ تَأْوِيلِهِۦ ۗ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ﴾ [آل عمران: ٧]، فالَّذين يتركون المُحكَمَ من النُّصوص ولا يُسلِّمون لها ويَعْمِدُون إلى المراءِ والمجادلةِ في المُتَشَابِه وصَفَهُم اللهُ بزيغِ القلوب؛ لأنَّ هذا يُؤَدِّي بهم إلى الخروجِ عن جماعةِ المسلمين بإحداثِ مَذْهَبٍ أو فِرقَةٍ وهو ما حذَّرنا منه المولى ـ تبارك وتعالى ـ فقال: ﴿وَلَا تَكُونُوا۟ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ﴿٣١﴾ مِنَ ٱلَّذِينَ فَرَّقُوا۟ دِينَهُمْ وَكَانُوا۟ شِيَعًا ۖ كُلُّ حِزْبٍۭ بِمَا لَدَيْهِمْ فَرِحُونَ ﴿٣٢﴾﴾ [الروم]، فاللهُ لا يريد منَّا أن نتفرَّقَ في الاعتقاد رُغمَ أنَّه حاصلٌ لا محَالَةَ في هذه الأمَّةِ بإرادة الله الكونيَّةِ، كما في حديث معاوية ﵁ مرفوعًا: «**أَلَا إِنَّ مَنْ قَبْلَكُمْ مِنْ أَهْلِ الكِتَابِ افْتَرَقُوا على ثِنْتَيْنِ وسَبْعِينَ مِلَّةٍ، وإِنَّ هذِهِ المِلَّةَ ستَفْتَرِقُ على ثَلَاثٍ وسَبْعِينَ: ثِنْتَانِ**

(١) رواه البخاري في «كتاب الصُّلح» باب: إذا اصطلحوا على صلح جور فالصُّلح مردود (٥/ ٦٤٠ ـ فتح) برقم (٢٦٩٧)، ومسلم في «كتاب الأقضية» (٣/ ١٣٤٣) برقم (١٧١٨).

وسَبْعُونَ في النَّارِ ووَاحِدَةٌ في الجَنَّةِ، وهي الجَمَاعَةُ»[1].

وقد نهى النَّبيُّ ﷺ أيضًا عن الجدال في الاعتقاد بالخوضِ والتَّعمُّقِ والتَّكلُّفِ في ذلك، فعن أبي أمامة رضي الله عنه قال: قال رسولُ الله ﷺ: «**مَا ضَلَّ قَوْمٌ بَعْدَ هُدًى كَانُوا عَلَيْهِ إِلَّا أُوتُوا الجَدَلَ**»، ثُمَّ تَلَا رَسُولُ الله ﷺ هَذِهِ الآية: ﴿مَا ضَرَبُوهُ لَكَ إِلَّا جَدَلًا بَلْ هُمْ قَوْمٌ خَصِمُونَ ۝٥٨﴾ [الزُّخرُف]»[2].

وعن أبي هريرة رضي الله عنه عن النَّبيِّ ﷺ قال: «**المِرَاءُ فِي القُرْآنِ كُفْرٌ**»[3].

يقولُ الإمامُ ابنُ أبي العزِّ رحمه الله[4] في شرح قول الطَّحاوي: «ولا نماري في دين الله»: «معناه: لا نخاصِمُ أهلَ الحقِّ بإلقاء شُبُهَاتِ أهلِ الأهواء

---

(١) سبق تخريجه (ص١٤).

(٢) رواه التِّرمذي في «كتاب التَّفسير» باب: ومن سورة الزُّخرف (٩/ ١٠٦ تحفة) برقم (٣٢٥٣)، وابن ماجه في «المقدِّمة» باب: اجتناب البدع والجدل (١/ ٩) برقم (١٤٨)، والحاكم وصحَّحه (٢/ ٥٢٦) برقم (٣٧٣٧)، وقال فيه التِّرمذي: «هذا حديث حسن صحيح»، وحسَّنه الألباني في «صحيح ابن ماجه» (١/ ٣٥) برقم (٤٥).

(٣) رواه أحمد (١٣/ ٢٤١) برقم (٧٨٤٨)، وأبو داود في «كتاب السُّنَّة» باب: النَّهي عن الجدال في القرآن برقم (٤٦٠٣)، والحاكم (٢/ ٢٦٧) برقم (٢٩٤١)، وقال عقبه: «صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه»، وصحَّحه ابن عبد البرِّ في «جامع بيان العلم» (٢/ ٩٢٨)، وأورده الألباني في «الصَّحيحة» (٥/ ٥٤٦).

(٤) هو عليُّ بن علي المعروف بابن أبي العزِّ الحنفي، درس وأفتى وخطب مدَّة ثمَّ ولي قضاء دمشق ثمَّ قضاء مصر، امتُحِنَ بسبب اعتراضه على قصيدة ابن أيبك الدِّمشقي، له شرح نفيس على عقيدة الطَّحاوي، توفِّي سنة (٧٩٢)، «الدُّرر الكامنة» (٣/ ٨٧)، «شذرات الذَّهب» (٦/ ٣٢٦).

عليهم التماسًا لامترائهم ومَيْلِهم؛ لأنَّه في معنى الدُّعاءِ إلى الباطلِ وتَلبيسِ الحقِّ وإفسادِ دينِ الإسلام»[١].

فهذه بعضُ النُّصوص الواردة في هذا الباب يُقصَدُ من إيرادِها بيانُ عِظَمِ الجرمِ الَّذي يرتَكِبُه المبتدِعُ في دين الله وما يَجْنِيهِ على عقيدةِ الفِطْرَةِ الَّتي تَرَكَ النَّبيُّ ﷺ عليها أصحابَه، ولهذا لا يُستَغرَبُ الإنكارُ الشَّديدُ للسَّلفِ على أهل البدع والأهواء[٢]، وما ذاك إلَّا خوفًا من تشتُّتِ المسلمين بين الآراء المُتناحِرَةِ الَّتي لا تتَّفِقُ على رأيٍ واحدٍ، وإليك شيئًا يسيرًا من أقوالهم تُضاف إلى ما نقلَه الشَّيخُ ابنُ أبي زيد.

يقول الإمامُ مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ لمن سأله عن القرآن: «لعلَّك من أصحاب عمرو بن عبيد[٣]، لعنَ اللهُ عمرًا؛ فإنَّه ابتدع هذه البدعَ من الكلام، ولو كان الكلامُ علمًا لتكلَّمَ فيه الصَّحابةُ والتَّابعون كما تكلَّموا في الأحكام والشَّرائع، ولكنَّه باطلٌ يدلُّ على باطل»[٤].

---

(١) «شرح الطَّحاويَّة» (ص٣١٣).

(٢) ألَّف الأئمَّةُ عدَّةَ كتب في ذمِّ المتكلِّمين والمحدِّثين في دين الله ومنها: «الغنية عن الكلام» للخطَّابي، «ذمُّ الكلام وأهله» لأبي إسماعيل الأنصاري الهروي، «الاعتصام» للشَّاطبي، «صونُ المنطق والكلام عن فنِّ المنطق والكلام» للسُّيوطي.

(٣) هو أبو عثمان عمرو بن عبيد البصري، معتزلي قدري، روى عن الحسن وأبي العالية وعنه الحمَّادان وابنُ عيينة وغيرهم، قال فيه الفلَّاس: «متروك صاحب بدعة»، وقال النَّسائي: «ليس بثقة، متروكُ الحديث»، له كتاب «العدل والتَّوحيد»، مات سنة (١٤٣) وقيل (١٤٤)، «السِّير» (٦/ ١٠٤)، «ميزان الاعتدال» (٣/ ٢٧٣).

(٤) أخرجه الهروي في «ذمّ الكلام» (٤/ ١١٥) برقم (٨٧٤)، وأورده البغوي في «شرح السُّنَّة» (١/ ٢١٧).

وقال رَحِمَهُ اللَّهُ في ذمِّ الجدال والنِّزاع في أمور الاعتقاد: «المراء في الدِّين يقسِّي القلبَ ويُوَرِّثُ الضِّغْنَ»[1].

ويقول الإمامُ المالكي ابن خُوَيْز مِنْدَاد: «أهلُ الأهواء عند مالك وسائرِ أصحابِنا هم أهلُ الكلام، فكلُّ مُتكلِّمٍ فهو من أهلِ الأهواءِ والبدعِ أشعريًّا كان أو غيرَ أشعريٍّ، ولا تُقبَلُ له شهادةٌ في الإسلام أبدًا، ويُهجر ويُؤدَّب على بدعتِه، فإن تمادى عليها استتيب منها»[2].

ويقولُ الإمامُ الشَّافعي: «حكمي في أهلِ الكلامِ أن يُضرَبوا بالجريدِ ويُحمَلوا على الإبل ويُطافَ بهم في العشائر والقبائل، ويُنادى عليهم: هذا جزاءُ مَنْ تَرَكَ الكتابَ والسُّنَّةَ وأقبلَ على الكلام»[3].

وأختِمُ هذه النُّقولَ ـ وهي كثيرةٌ ـ بقول عالم أهلِ الأندلس الإمامِ ابنِ عبد البرِّ رَحِمَهُ اللَّهُ حيث قال: «أجمع أهلُ الفقه والآثار من جميع الأمصارِ أنَّ أهلَ الكلام أهلُ بدعٍ وزيغٍ، ولا يُعدُّون عند الجميع في طبقات الفقهاء»[4].

فظهر جليًّا ـ بعد هذه النُّقولات العظيمة ـ أنَّ أهلَ الكلامِ والفلسفةِ كانوا ولم يزالوا محلَّ ذمٍّ وتحذيرٍ من علماء أهلِ السُّنَّةِ والأثرِ بما فيهم أئمَّةُ المالكيَّةِ، أفلم يَأْنِ للمُتَمسِّحين بالأئمَّةِ الأربعةِ ـ ومنهم الإمامُ مالك رَحِمَهُ اللَّهُ ـ أن

---

(١) أخرجه ابن بطَّة في «الإبانة» (٢/ ٥٣٠ الإيمان) برقم (٦٥٣).

(٢) أورده ابن عبد البرِّ في «جامع بيان العلم» (٢/ ٩٤٣).

(٣) أخرجه الهروي في «ذمّ الكلام» (٤/ ٢٩٤) برقم (١١٤٢).

(٤) «جامع بيان العلم» (٢/ ٩٢٨).

يبتعدوا عن علمِ الكلام والفلسفة، وأن يُشغِلُوا أنفُسَهم بالقرآن والسُّنَّةِ، وأن يَسلُكُوا سبيلَ السَّلفِ الصَّالحِ ﷺ؟ واللهُ الموفِّقُ والهادي للمنهج الحقِّ.

◉ الفرع الثَّاني ـ الحثُّ على اتِّباع السَّلف:

إنَّ اتِّباعَ منهجِ السَّلف الصَّالح ـ من الصَّحابة والتَّابعين لهم بإحسان ـ أصلٌ من أصول أهلِ الحديث؛ إذ إنَّ هؤلاء الأخيار ـ من الصَّحابة ـ قد عايَشُوا الوحيَ الإلهيَّ وَقْتَ نزولِه، فلا شكَّ أنَّهم أَعْرَفُ بالإسلام ممَّن جاء بعدَهم.

ولهذا محكُّ الخلافِ بين أهلِ الحديثِ وسائرِ المذاهبِ هو: **فَهْمُ السَّلف الصَّالحِ**، فكلُّ هؤلاء يدَّعون أنَّهم على كتابِ الله وسنَّةِ رسولِه ﷺ، لكنَّهم أَغْفَلُوا أمرًا مهمًّا جدًّا ألا وهو: الكتابُ والسُّنَّةُ على فهمِ سلفِ الأمَّةِ، فإذا أتى لنا الخوارجُ والرَّافضةُ بآيةٍ، أو المرجئةُ والجبريَّةُ بحديثٍ، يُقَالُ لهم: هل فَهِمَ الصَّحابةُ ومَنْ جاء بعدَهم ـ ممَّن درسوا على أيديهم ـ من الآية والحديث مثلَ فَهْمِكُمْ هذا؟! والجوابُ الحتميُّ بالنَّفي، فههنا يقال لهم: أنتم لستم متَّبعين حقيقةً للكتاب والسُّنَّةِ مهما ادَّعيتُمْ ذلك.

فتبيَّن إذن أنَّ هذا الأمرَ من أَعْظَمِ الأمورِ الَّتي ميَّزت أهلَ الحديث عن غيرِهم، ولذا تجِدُ الشَّيخَ ابنَ أبي زيد قد نصَّ على هذا الأمر في عدَّةِ مواضعَ مِنْ كُتُبِه، فقال: «واتِّباعُ السَّلفِ الصَّالحِ واقتفاءُ آثارِهم والاستغفارُ لهم»[(١)]، ويحثُّ الشَّيخُ ابنُ أبي زيد على الاقتداءِ بهذا الجيل

(١) «الرِّسالة» (ص٦١).

العظيمِ، واتِّباعِ تأويلِه لنصوص الكتاب والسُّنَّةِ، وعدمِ مُخالَفَتِهم في شيءٍ من ذلك إذا أجمعوا عليه، فيقول ـ بعد أن ذَكَرَ وجوبَ التَّسليمِ للسُّننِ وعدمَ مُعارَضَتِها بالرَّأيِ والقياسِ ـ: «وما تأوَّلَه منها السَّلفُ الصَّالحُ تأوَّلناه، وما عملوا به عملناه، وما تركوه تركناه، ويَسَعُنا أن نُمسِكَ عمَّا أَمْسَكُوا، ونتَّبِعَهُمْ فيما بيَّنوا، ونقتدي بهم فيما استنبطوه ورَأَوْهُ في الحوادث، ولا نَخرُجُ عن جماعَتِهم فيما اختلفوا فيه أو في تأويلِه»[1] كما أنَّه رَحِمَهُ اللهُ نقل عدَّةَ نقولٍ في تقريرِ صحَّةِ هذا الأمرِ؛ فقال: «قال مالكٌ: قال عمرُ ابن عبد العزيز: «سنَّ رسولُ الله ﷺ وولاةُ الأمرِ مِنْ بَعدِه سُنَنًا، الأخذُ بها تصديقٌ لكتاب الله، واستكمالٌ لطاعة الله، وقوَّةٌ على دين الله، ليس لأَحَدٍ تبديلُها ولا تغييرُها ولا النَّظرُ فيمن خَالَفَها، من اقتدى بها فهو مُهْتَد، ومن استنصر بها فهو منصور، ومَنْ تركها واتَّبعَ غيرَ سبيلِ المؤمنين ولَّاه اللهُ ما تولَّى وأَصْلَاهُ جهنَّمَ وساءت مصيرًا».

ثمَّ نقَلَ قولَ الإمام النَّخعي رَحِمَهُ اللهُ[2]: «لو كانت الصَّحابةُ يتوضَّؤون إلى الكُوعَيْن لتوضَّأتُ كذلك وأنا أقرؤها إلى المرافقِ» ثمَّ علَّق عليها قائلًا: «وذلك أنَّهم لا يُتَّهَمُون في ترك السُّننِ، وهم أربابُ العلمِ وأَحْرَصُ خَلْقِ

---

(١) «الجامع» (ص١٤٨ ـ ١٤٩).

(٢) هو أبو عمران إبراهيم بن يزيد النَّخعي، الإمام الحافظ فقيه أهل الكوفة، قال عنه الأعمش: «كان صيرفِيَّ الحديثِ»، روى عن خاله الأسود بن يزيد ومسروق وعلقمة وغيرهم، وحدَّث عنه حمَّاد بن أبي سليمان والأعمش وغيرُهما، روى له الجماعة، توفِّي سنة (٩٦)، «تهذيب الكمال» (١/ ١٤٤)، «السِّير» (٤/ ٥٢٠).

الله على اتِّباعِ سُنَّةِ رسولِه ﷺ ولا يَظُنَّنَّ بهم ذلك أحدٌ إلَّا ذو رِيبَةٍ في دينه»، ثمَّ ساق قولَ ابن مسعود رضي الله عنه: «مَنْ كَانَ مُسْتَنًّا فلْيَسْتَنَّ بمَنْ قَدْ ماتَ، أولئك أصحابُ محمَّدٍ ﷺ كانوا أَفْضَلَ هذه الأمَّةِ، أَبَرَّها قلوبًا، وأَعْمَقَها علمًا، وأَقلَّها تكلُّفًا، قومٌ اختارَهم اللهُ لصُحبَةِ نبيِّه ﷺ وإقامةِ دينِه، فاعرفوا لهم فَضْلَهم، واتَّبِعُوهم في آثارِهم، وتمسَّكوا بما استطَعْتُم من أخلاقِهم وسِيَرِهم؛ فإنَّهم كانوا على الهدى المستقيم»[1].

وهذا الَّذي قرَّره الشَّيخُ ابنُ أبي زيد ودعَّمَه بأقوالِ الأئمَّةِ الأعلامِ هو ما دلَّت عليه نصوصُ شرعِنا الحنيف:

يقول الله عز وجل: ﴿وَمَن يُشَاقِقِ ٱلرَّسُولَ مِنۢ بَعۡدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ ٱلۡهُدَىٰ وَيَتَّبِعۡ غَيۡرَ سَبِيلِ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ نُوَلِّهِۦ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصۡلِهِۦ جَهَنَّمَۖ وَسَآءَتۡ مَصِيرًا ١١٥﴾ [سُورَةُ النِّسَاءِ]، فتوعَّدَ اللهُ بالعذابِ الأليمِ مَنْ خَالَفَ أمرَ النَّبيِّ ﷺ واتَّبعَ غيرَ طريقِ ومنهجِ المؤمنين وهم الصَّحابةُ أوَّلًا وقبلَ كلِّ شيءٍ، ولهذا وَصَفَ اللهُ بالهداية لمن آمن كإيمانهم فقال: ﴿فَإِنۡ ءَامَنُواْ بِمِثۡلِ مَآ ءَامَنتُم بِهِۦ فَقَدِ ٱهۡتَدَواْۖ وَّإِن تَوَلَّوۡاْ فَإِنَّمَا هُمۡ فِي شِقَاقٖۖ فَسَيَكۡفِيكَهُمُ ٱللَّهُۚ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلۡعَلِيمُ ١٣٧﴾ [سُورَةُ البَقَرَةِ].

ويقول سبحانه وتعالى أيضًا: ﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلۡنَٰكُمۡ أُمَّةٗ وَسَطٗا لِّتَكُونُواْ شُهَدَآءَ عَلَى ٱلنَّاسِ وَيَكُونَ ٱلرَّسُولُ عَلَيۡكُمۡ شَهِيدٗا﴾ [البقرة: ١٤٣]، والوسطُ الأفضلُ، وهذا ينبِّيء عن تعظيمِ شأنِهم وسَدَادِ طريقهم[2].

---

(١) «الجامع» (ص١٤٩ ـ ١٥٠).

(٢) «شرح عقيدة ابن أبي زيد» للقاضي عبد الوهَّاب (ص١٣٩).

كما أنَّ المُتأمِّلَ في النُّصوصِ النَّبويَّةِ يجد تقريرَ هذا الأصلِ العظيم:

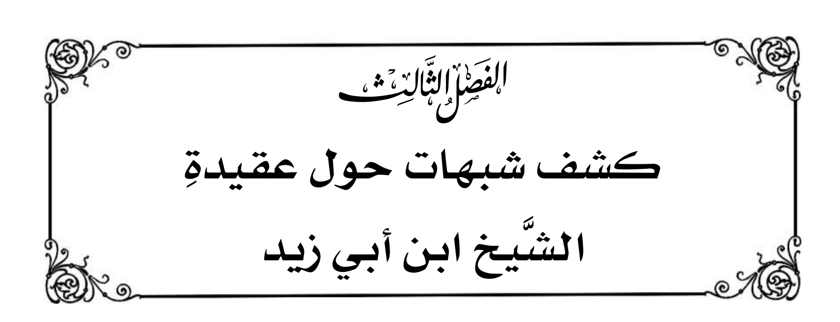
فقد جاء في حديثِ الافتراقِ الَّذي رواه عبدُ الله بن عمرو رضي الله عنهما قولُه ﷺ: «**كُلُّهُمْ فِي النَّارِ إِلَّا مِلَّةً وَاحِدَةً**»، قالوا: من هي يا رسولَ الله؟ قال: «**مَا أَنَا عَلَيْهِ وَأَصْحَابِي**»[1]، فعيَّن النَّبيُّ ﷺ الفِرقَةَ النَّاجيةَ والطَّائفةَ المنصورة وهي الَّتي تتمسَّكَ بما كان عليه النَّبيُّ ﷺ وما كان عليه أصحابُه مِنْ بَعدِه، فتأويلُهم للنُّصوص إذن وفهمُهم لها حجَّةٌ على مَنْ يَأتِي بعدَهم، وقد تقدَّمَ أيضًا قولُه ﷺ: «**خَيْرُ النَّاسِ قَرْنِي ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ**»[2] فدلَّ على أنَّ زَمَنَ الخيريَّةِ وجماعةِ الأفهام[3] الَّتي يجِبُ لِمَنْ جاء بعدَها أن يَسلُكَ سبيلَها هي الجماعةُ الَّتي عايشت القرونَ الثَّلاثةَ المفضلَّةَ، وعلى رأسِها جماعةُ الصَّحب الكرام رضي الله عنهم.

---

(١) رواه التِّرمذي في «كتاب الإيمان» باب: ما جاء في افتراق هذه الأمَّة (٧/ ٣٧٨ تحفة برقم (٢٦٤١)، وقال: «هذا حديثٌ حسنٌ غريبٌ مفسَّر»، وحسَّنه الألباني في «صحيح الجامع» (٢/ ٩٤٣) برقم (٥٣٤٣).

(٢) سبق تخريجه (ص٢٩٥).

(٣) ويقابلها جماعةُ الأبدان، وهي جماعة المسلمين عمومًا، وفي هذا المعنى يقول الإمام الشَّافعي: «قال: فما معنى أمرُ النَّبيِّ بلزوم جماعتهم؟ قلت: لا معنى له إلَّا واحدٌ، قال: فكيف لا يحتمل إلَّا واحدًا؟ قلتُ: إذا كانت جماعتهم مُتفرِّقةً في البلدان، فلا يقدر أحد أن يَلزَمَ جماعةَ أبدانِ قوم متفرِّقين، وقد وُجِدت الأبدانُ تكون مُجتَمِعةً من المسلمين والكافرين والأتقياء والفُجَّار، فلم يكن في لزوم الأبدان معنى؛ لأنَّه لا يُمكِن، ولأنَّ اجتماعَ الأبدان لا يصنعُ شيئًا فلم يكن للزوم جماعتهم معنى، إلَّا ما عليهم جماعتهم من التَّحليل والتَّحريم والطَّاعة فيهما، ومن قال بما تقول به جماعةُ المسلمين فقد لزم جماعتهم، ومن خالف ما تقول به جماعةُ المسلمين فقد خالف جماعتهم الَّتي أُمِرَ بلزومها، وإنَّما تكون الغفلة في الفُرقة، فأمَّا الجماعة فلا يمكن فيها كافَّةً غفلةٌ عن معنى كتابٍ ولا سنَّةٍ ولا قياسٍ، إن شاء الله» [«الرِّسالة» (ص٤٧٣)].



الفصل الثالث

كشف شبهات حول عقيدةِ الشَّيخ ابن أبي زيد

في هذا الفصلِ المُهمِّ، وبعد أن أَبْرَزْتُ عقيدةَ الشَّيخِ ابنِ أبي زيد رَحِمَهُ اللَّهُ إبرازًا جليًّا من خلال كتُبِه ومُصنَّفاتِه، لا بُدَّ أن أَذكُرَ بعضَ الفِرى والتُّهم الَّتي أُلصِقَت بهذا الإمامِ الكبيرِ، شأنُه شأنُ غيرِه من أئمَّةِ أهلِ الحديثِ الَّذين نالهم ما نالهم من ادِّعاءاتٍ باطلةٍ واتِّهاماتٍ جوفاءَ عَرِيَّةٍ عن الصِّحَّةِ والثُّبوتِ، فكان لا بُدَّ ـ وأنا أتكلَّمُ عن سَلَفِنا الصَّالحِ وجهودِهم في نُصْرَةِ مُعتَقَدِ أهلِ السُّنَّةِ ـ أن أَدْفَعَ عنهم ـ بالحجَّةِ والبُرهان ـ كلَّ ادِّعاءٍ وبُهتانٍ لُمِزُوا به من أيِّ مَصدَرٍ جاء هذا اللَّمزُ، وذلك إسهامًا منِّي في الذَّبِّ عن عرضِ المؤمنين، وخاصَّةً إذا كانوا من صَفْوَةِ النَّاسِ وخِيرَتِهم، وقد جاء في حديث أبي الدَّرداء عن النَّبيِّ ﷺ قال: «**مَنْ رَدَّ عَنْ عِرْضِ أَخِيهِ رَدَّ اللهُ عَنْ وَجْهِهِ النَّارَ يَوْمَ القِيَامَةِ**»[1].

(١) رواه التِّرمذي في كتاب «البرِّ والصِّلة» باب: ما جاء في الذَّبِّ عن عرض المسلم (٦/ ٣٦ تحفة) برقم (١٩٣١)، وأحمد (٤٥/ ٥٢٨) برقم (٢٧٥٤٣)، والحديث حسَّنه التِّرمذي وصحَّحه الألباني في «صحيح الجامع» (٥/ ٢٩٥) برقم (٦١٣٨).

وقد قسَّمتُ هذا الفصلَ إلى ثلاثةِ مباحث:

المبحث الأوَّل: الادِّعاء بأنَّه من المنكرين لكرامات الأولياء.

المبحث الثَّاني: الادِّعاء بأنَّه من المُؤوِّلة لصفات الله.

المبحث الثَّالث: الادِّعاء بأنَّه من المُشبِّهة للصِّفاتِ الإلهيَّة بصفات خلقه.



▣ المبحث الأوَّل ـ الادِّعاءُ بأنَّه من المُنكِرين لكراماتِ الأولياء:

أمَّا عن هذه الفرية؛ فإنَّها من أَشْهَرِ الفرى الَّتي اتُّهِم بها هذا الإمامُ العَلَمُ، فقد اشتهرت عند كثيرٍ من مُعاصِريه وممَّن أَتَوْا بَعدَه.

⊡ المطلب الأوَّل ـ ذكر من ادَّعى عليه ذلك:

شنَّع عليه بذلك بعضُ فقهاء القيروان من المُتصوِّفةِ وأصحابِ الحديث[1]، وكذا بعضُ فقهاء تِلِمْسَان[2].

وممَّن نحا هذا المنحى أيضًا أبو زيد الدَّبَّاغ؛ حيثُ قال: «وكان أبو محمَّد بنُ أبي زيد كثيرًا ما يُنكِرُ كراماتِ الأولياء لمعنى قَلْبِ الأعيان، وذلك قصورٌ منه رَحِمَهُ اللهُ عن إدراكِ ما وَهَبَ اللهُ أولياءَه من الكرامات، وما أفاض على قلوبهم من الأنوار والبركات، ولذلك كان يشير الشَّيخُ أبو القاسم[3] في كتبه إلى قصور الفقهاء الَّذين ينكرون القُدرَةَ وما وَهَبَ الحقُّ لأوليائه بل كذَّبوا بما لم يُحِيطُوا بعلمه»[4].

---

(١) يُنظَر «البيان عن الفرق بين المعجزات والكرامات» للباقلَّاني (ص٥)، «ترتيب المدارك» (٦/ ٢١٩)، «المعيار المعرب» (٢/ ٤٤٢).

(٢) يُنظَر «المعيار المعرب» (٢/ ٣٨٨).

(٣) هو عبد الرَّحمن الصِّقِلِّي البكري، الَّذي ردَّ عليه الشَّيخ ابن أبي زيد ـ كما سبق ـ.

(٤) «معالم الإيمان» (٣/ ١٤٩)، ومن العجيب أنَّ أبا زيد الدَّبَّاغ نفسَه قال في ترجمة ابن أبي زيد: «ولأبي محمَّد جزء في إثبات كرامات الأولياء» «معالم الإيمان» (٣/ ١١٦).

◘ المطلب الثَّاني ـ دفع تلك الدَّعوى:

لا شكَّ أنَّ هذه الدَّعوى فريةٌ بلا مريةٍ؛ فإنَّ الشَّيخَ ابنَ أبي زيدٍ رَحِمَهُ اللَّهُ ما أَنْكَرَ أصلَ ثبوتِ الكرامات، وإنَّما أَنْكَرَ مَنْ بالغَ فيها ومن ادَّعاها كذبًا وزورًا، يوضِّح ذلك هذه الحادثةُ الَّتي ذكرَها بعضُ العلماء، وحاصلها أنَّه كان بالقيروان رجلٌ يقول: رأيتُ فلانًا وكلَّمني فلانٌ لأشياء تَنفِرُ منها العقول، فكان ابنُ أبي زيدٍ إذا ذُكِرَ له ذلك يقول: نَعَمْ يَصِحُّ ما قال، فإن رأى ذلك في المنام فيُرَى في المَنَامِ أَكْثَرُ من هذا، فقيلَ له يومًا قال: رأيتُ الباري تعالى، فقال الشَّيخُ: هذا عظيمٌ، ولكن ذلك في المنام، كان ويصحُّ أن يَرَى الإنسانُ الباري تعالى في المنام، فبلغ الرَّجلَ هذا الكلامُ فقال: ما رَأَيْتُه إلَّا في اليقظَةِ، فلمَّا بلغَ أبا مُحمَّدٍ ذلك أنكرَه وألَّف تأليفًا في الإنكار على هذا الرَّجل، فقام معه فقهاءُ القيروان وشنَّعوا عليه وقالوا: هذا إنكارٌ لكرامات الأولياء ونزوعٌ لمذهب المعتزلة[1]

فبان ـ إذن ـ أنَّ سببَ شناعةِ المُشنِّعين هو عدمُ فهمِ مَقْصَدِه حينما ردَّ على هذا الكذَّاب الَّذي ادَّعى رؤيةَ الله في اليَقظَةِ، فإنكارُه مُنصَبٌّ على مُبالَغَات بعضِ أهل التَّصوُّفِ[2] ومجاوزَتِهم الحدَّ في هذه الكرامات[3]،

---

(١) نقلها الونشريسي في «المعيار المعرب» (٢/ ٣٩٢ و٤٤٢).

(٢) الصُّوفيَّة فرقة قديمةُ النَّشأة، لها رؤوس وأتباع، منهم الغلاة ومنهم دون ذلك، يجمعهم ـ في العموم ـ تقديسُ مشايخهم والغلوُّ فيهم إلى حدِّ الإخلال بتوحيد العبادة، ولهم مبالغات في التَّقشُّف والزُّهد إلى حدِّ الرَّهْبَنَة، وللمزيد من المعلومات عنهم يرجع إلى كلٍّ من: «دراسات في التَّصوُّف» و«التَّصوُّف النَّشأة والمصدر» كلاهما للشَّيخ إحسان إلهي ظهير، و«هذه هي الصُّوفيَّة» للشَّيخ عبد الرَّحمن الوكيل، و«تقديس الأشخاص في الفكر الصُّوفي» للشَّيخ محمَّد أحمد لوح.

(٣) يُنظَر «اتِّهامات لا تثبت» لسليمان الخراشي (ص١٣٩).

ولذلك أَلَّف كتابَيْه: «الاستظهارُ والكشفُ»، وهما في الرَّدِّ على البَكريَّة من المُتصوِّفةِ[1]؛ إذ تفاقَمَ هذا الأمرُ في عصر ابنِ أبي زيدٍ حتَّى ادَّعى بعضُ المتصوِّفةِ رؤيةَ الذَّاتِ العليَّةِ، وأضافوا إلى أنفسِهم خوارقَ ومعجزاتٍ لا تَجِدُ مثلَها حتَّى للرُّسل والأنبياء ـ صلواتُ الله وسلامُه عليهم ـ، وكلُّ هذا الادِّعاءِ الباطلِ وهذا الغلوِّ الَّذي يرفُضُه الإسلامُ قَبْلَ العقلِ هو ما أَنْكَرَه عليهم ابنُ أبي زيد[2]، ولذلك علَّق ابنُ ناجي على كلام الدَّبَّاغ فقال: «سببُ إنكارِه الكرامات، وذلك عند أكثر المُريدين في عصره من ادِّعائهم رؤيةَ الله سبحانه في اليَقَظَةِ»[3].

وممَّا قرَّره أئمَّةُ السَّلفِ أنَّه ليس كلُّ مَنِ ادَّعى الوَلايةَ والكراماتِ كان مُحِقًّا في ذلك، وإنَّما لابدَّ أن يكون مُستقيمًا على شرعِ الله، مُتَّبِعًا هَدْيَ نبيِّ الإسلام ﷺ، قال الإمامُ الشَّافعي: «إذا رَأَيْتُمُ الرَّجلَ يمشي على الماء ويَطِيرُ في الهواءِ فلا تَغتَرُّوا به حتَّى تَعرِضُوا أَمرَه على الكتابِ والسُّنَّةِ»[4].

ولأجل ذا تصدَّى للدِّفاعِ عن الشَّيخِ ابنِ أبي زيدٍ كثيرٌ من أهل العلم؛ منهم القاضي أبو بكر الباقِلَّانِي حيثُ أَلَّف كتابًا مُستقِلًّا في ذلك جاء فيه:

---

(١) نسبة إلى شيخ المتصوِّفة عبد الرَّحمن الصِّقِلِّي البكري.

يُنظَر ترجمته في «معالم الإيمان» (٣/ ١٤٨)، فكان من بين الأسباب أيضًا في تشنيع بعضهم عليه، يُنظَر «التَّرتيب» (٦/ ٢١٩).

(٢) «ابن أبي زيد القيرواني حياته وآثاره» (ص٢٩٢).

(٣) «معالم الإيمان» (٣/ ١٤٩).

(٤) أورده ابن كثير في «البداية والنِّهاية» (١٧/ ٣٩٠).

«وقد كان بعضُ أصحابِنا المغاربة ذَكَرَ لنا من إنْكَارِ شيخِنا أبي محمَّد عبد الله ابن أبي زيدٍ القيرواني رَحِمَهُ اللَّهُ لذلك ما لم يَثْبُتْ عنه عندَنا، ولم يَحْكِه الرَّاوي لنا عن لفظه وسماعِه، ولعلَّه ـ إن كان قال ذلك ـ فإنَّما أنكَرَ منه ما يجب إنكارُ مثلِه؛ فإنَّنا لا نُجيزُ الكرامات للصَّالحين بجميعِ الأجناس، أو لعلَّه أنكر ذلك لمثل مَنْ لا يجوز ظهورُه على مثلِه، أو أنْكَرَ إغراقًا في ذلك وتجاوزًا لا يجوزُ المصيرُ إليه»[1].

وممَّن تصدَّى للدِّفاع عنه أيضًا القاضي عياض؛ حيثُ قال ـ بعد ذكره لمن اتَّهمه بهذه التُّهمة ـ: «وهو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لم يفعل، بل مَنْ طَالَعَ كتابَه عَرَفَ مَقصَدَه».

ثمَّ ذكرَ احتمالًا نقلَه عن الإمامِ الطَّلَمَنْكي رَحِمَهُ اللَّهُ وفيه قولُه: «وإلَّا فهو أجلُّ من أن يُنكِرَ إنكارَ إبطالٍ لها، وإنَّما أنكرَها فيما بلغنا عن طبقاتٍ عندهم مُحتَالِينَ لأكلِ أموالِ النَّاسِ مُخَادِعينَ للجهَّال، وقد روى منها وأملى كثيرًا»[2].

وقال رَحِمَهُ اللَّهُ في ترجمةِ تلميذِه ابنِ موهب: «فإنَّ ابنَ موهب كان يَذْهَبُ فيها ـ أي في مسألة الكرامات ـ مذهبَ شيخِه أبي محمَّد ابن أبي زيد في إنكار الغلوِّ فيها»[3].

وممَّا يُبيِّنُ أنَّه لم يَكُنْ من المُنكِرينَ للكرامات قصَّةُ رُقيَةِ ابنَتِه الَّتي ذكرَها القاضي عياض في ترجمة الشَّيخ أبي إسحاق إبراهيم السَّبائي قال: «ذِكْرُ كراماتِه وإجابةِ دعواتِه وفراسَتِه:

---

(١) «البيان عن الفرق بين المعجزات والكرامات» (ص٥).

(٢) «ترتيب المدارك» (٦/ ٢٢٠).

(٣) المصدر السَّابق (٧/ ١٩٠).

ذكر أبو مُحمَّد ابن أبي زيد أنَّ أبا إسحاق كان مُستجابًا، رأينا إجابتَه في كلِّ شيءٍ؛ من ذلك أنَّه كانت لي ابنةٌ أصابَها في عينِها شيءٌ انتهى بها إلى أمرٍ عظيمٍ فعالجْتُها بكلِّ علاجٍ فلم يَنْجَعْ، فذكرتُ لأبي إسحاقَ أن يَدْعُوَ لها وقلتُ له: إنِّي كرِهْتُ عرضَها على الطَّبيب وكَشْفَها عليه، فقال لي: ابْعَثْ بها إليَّ أَرْقِيها، ثمَّ رَجَعَ فقال: من ههنا أَرْقِيها، فلم يَزَلْ يَرْقِيهَا حتَّى أفاقت لثَلَاثٍ، فكأنَّه ما كان بها شيءٌ، وكانت عندي طفلةٌ اسْتَرْخَى وَرَكُها فمضَتْ بها امرأتي إليه فرقَاها فأَتَتْ صَحِيحةً»[1].

وأُضيفُ حادثةً أخرى ممَّا يدلُّ على إيمانِه بالكرامات، فقد رُوِيَ أنَّ بعضَ المشايخِ زارَ ابنَ أبي زيدٍ بالقيروان على عادته فبات عنده ليلةً، فلمَّا ذهبَ النِّصفُ الأوَّلُ من اللَّيل قام هذا الشَّيخُ ليُصلِّيَ فطلب الماءَ فلم يَجِدْه، فقال لأبي محمَّد: قل للخادم تَكنُسُ السَّطحَ وتَفْتَحُ الميزابَ، ففعل، ورقى هذا الشَّيخُ السَّطحَ ودعا ما شاء اللهُ، فأقبلَتْ سحابةٌ بماءٍ غزير وامتلأ ماجل[2] الدَّار ثمَّ نزل الشَّيخُ واستقى الماءَ وتوضَّآ جميعًا وقَضَيا وِردَهما، فلمَّا أصبح خرجَ أبو محمَّد لمجلسه فأخبَرَ أصحابَه بما نزَلَ من المطر فقالوا: ما نزَلَ عندنا منها شيءٌ، ولم يكن المطر إلَّا بمقدار دارِ الشَّيخِ أبي محمَّد ولم ينزل بالدَّارِ المُلاصِقة منها شيءٌ[3].

---

(١) المصدر السَّابق (٦/ ٦٣)، وذكرها ابن ناجي في «التَّعليق على معالم الإيمان» (٣/ ٧٢ و١١٦).

(٢) الماجل هو الماء الكثير المُتجمِّع، «النِّهاية» لابن الأثير (ص٨٥٨).

(٣) ذكرها الدَّبَّاغ في «معالم الإيمان» (٣/ ١١٩).

وأخيرًا يُقال: كيفَ يمكِنُ لابن أبي زيدٍ أن يَنفِيَ الكراماتِ وله رَحِمَهُ اللهُ جزءٌ في إثباتِ كراماتِ الأولياء كما نسبَه له بعضُ العلماء[1].

وأختتمُ هذا الدِّفاعَ بما ذكرَه الشَّيخُ الأديبُ محمَّد البشير الإبراهيمي رَحِمَهُ اللهُ؛ حيثُ قال: «واعلموا يا هؤلاء أنَّنا لا نُنكِرُ الكراماتِ بمعنى أنَّنا نقول أنَّها لا تقعُ ولم تَقَعْ ولن تقعَ، لا، فنحن أَعْقَلُ من أن نقولَ هذا، وإنَّما نُنكِرُ افتتانَكم بها وغلوَّكم فيها إلى هذا الحدِّ الَّذي شَغَلَكم عن الاقتداءِ بالصَّالحين في الصَّالحاتِ، ونُنكِرُ على مَنْ غشَّكم بها فألهاكم بما لا ينفعُ عمَّا ينفعُ، ونُنكِرُ على الجاهلين الَّذين لا يُفرِّقون بين ما يُمكِنُ وُقوعُه وما لا يمكنُ وقوعُه»[2].

فتبيَّن ـ إذن ـ غلطُ مَنْ رماه بنفي الكراماتِ، وأنَّ مدَّعي ذلك إمَّا أنَّه لم يَفهَمْ كلامَه، أو أنَّه من الغلاة المخالفينَ لعقيدةِ السَّلفِ في هذا الباب، واللهُ المستعان.

❊ ❊ ❊

(١) ذكره الدَّبَّاغ في «معالم الإيمان» (٣/ ١١٦)، وإسماعيل باشا في «هديَّة العارفين» (٥/ ٣٦٧) ولم أر من نَسَبَ الكتاب إليه غيرهما.

(٢) «آثار الإمام محمَّد البشير الإبراهيمي» جمع د. أحمد طالب الإبراهيمي (١/ ٢١٦).

▣ المبحثُ الثَّاني:

الادِّعاءُ بأنَّه من المؤوِّلةِ للصِّفات الإلهيَّة:

هذا الادِّعاءُ مِنْ أَبْرَزِ الادِّعاءاتِ الَّتي ادُّعِيَتْ على هذا الإمامِ بعد فريةِ نفيِ الكرامات، والسَّببُ في هذا يَرجِعُ لعدَّةِ أمورٍ؛ منها أنَّ الشَّيخَ ابنَ أبي زيد رَحِمَهُ اللهُ مالكيُّ المذهبِ في الفروع، وقد شاع عند كثيرٍ من النَّاس أنَّ كلَّ مالكيٍّ فهو حتمًا لا يَدِينُ باعتقادِ أهلِ الحديث، وهذا لا شكَّ بأنَّه غلطٌ فاحشٌ لا يمُتُّ إلى الحقيقةِ بصلةٍ كما سأجلِّيه فيما يلي ـ إن شاء اللهُ ـ.

▣ المطلبُ الأوَّلُ ـ ذكر من ادَّعى عليه ذلك:

من بين من ادَّعى عليه ذلك الدُّكتورُ القصبي محمود زلط؛ حيث قال: «ومن هؤلاء ابنُ أبي زيد القيرواني المتوفَّى سنة (٣٨٦هـ)، فقد تُوفِّيَ قبل أن يخرُجَ ابنُ تومرت إلى الحياة بنحو قرنٍ من الزَّمان، وكان أشعريًّا يدافِعُ عن مذهبِ الأشاعرَةِ ضدَّ المُعتَزلةِ بصدقٍ وإيمانٍ، وله رسالةٌ في الرَّدِّ عليهم»[١].

ومنهم عبدُ المجيد النَّجَّار في كتابه عن ابن تومرت؛ حيثُ قال ـ وهو يتكلَّم عن الشَّيخ ابنِ أبي زيد ـ: «وإذا كانت مقدِّمته العقديَّة الَّتي صدَّر بها كتابه «الرِّسالة» لا تخرج بصفةٍ عامَّةٍ عمَّا قرَّره السَّلف في مسائل العقيدة، إلَّا أنَّها تشتمل على مسائل قليلةٍ تحمل النَّفَسَ الأشعري»[٢].

---

(١) «القرطبي ومنهجه في التَّفسير» (ص٥٢).

(٢) «المهدي بن تومرت» (ص٤٣٤).

ومنهم أيضًا الدُّكتور أحمد محمَّد نور سيف، وذلك من خلال تحقيقه لشرح القاضي عبد الوهَّاب على «مقدِّمة رسالة ابن أبي زيد» في العقيدة[1].

◘ المطلب الثَّاني ـ دفع تلك الدَّعوى:

إنَّ رمي الشَّيخِ ابنِ أبي زيد بأنَّه على منهج المُعطِّلةِ أو المتكلِّمين وخصوصًا المتأخِّرين منهم الَّذين أَوْغَلُوا في تأويلِ نصوصِ الصِّفات، لا شكَّ أنَّ هذا ادِّعاءٌ عريٌّ عن الدَّليل، وقَبْلَ أن أُجِيبَ عمَّا اسْتَنَد إليه أولئك الباحثون في إثبات ما ذهبوا إليه لا بدَّ أن أُوضِّحَ بجلاءٍ أنَّ الشَّيخَ ابنَ أبي زيدٍ ما اعتقدَ في يومٍ من الأيَّام مذهبَ أهلِ الكلامِ، بل كان على مذهبِ أهلِ الحديث؛ إذ إنَّ المنهجَ السَّائدَ آنذاك في بلادِ المغرب وإفريقيَّةَ هو مذهبُ السَّلف الَّذي يناقِضُ مذهبَ أهلِ التَّأويل، ولم يُعرَفْ لمذهبِ أهلِ الكلام شيوعٌ ظاهرٌ[2] إلَّا في عهد المُوحِّدين بزعامةِ ابنِ تُومَرْت الَّذي ألغى منهجَ السَّلف وحملَ النَّاسَ على اعتقاد ما ذهب إليه.

وإليكم بعضَ النُّقولِ الَّتي تدلُّ على صحَّة ما ذكرتُ.

يقولُ الإمامُ الذَّهبي رَحِمَهُ اللهُ في ترجمة أبي ذرٍّ الهروي[3]: «أخذَ الكلامَ ورأيَ

---

(١) يُنظَر «هامش التَّحقيق» (ص١٧٣).

(٢) قيَّدتُّ الشُّيوعَ بالظَّاهر؛ لأنَّه لاينفي وجودَ بعض المتكلِّمين على رأي الأشعري قبل ابن تومرت، لكن ليس على نطاق واسع كما حصل في عهده.

(٣) هو أبو ذرٍّ عبدُ بن أحمد الأنصاري، أصلُه من هراة، تمذهب بمذهب مالك وأخذ الأشعريَّةَ عن الباقلَّاني وابنِ فُورَك، اشتغل بالحديث وسمع من الدَّارقطني والخطَّابي =

أبي الحسن عن القاضي أبي بكر بن الطَّيِّب، وبثَّ ذلك بمكَّةَ وحملَه عنه المغاربةُ إلى المغربِ والأندلسِ، وقبل ذلك كان علماءُ المغرب لا يدخلون في الكلامِ بل يُتقِنُون الفقهَ أو الحديثَ أو العربيَّةَ، ولا يخوضون في المعقولات»[1].

ويَنقُلُ لنا تحت ترجمة ابن تُومَرْت عن بعضِ الأئمَّة قولَهم: «سمَّى ابنُ تومرت المرابطين بالمجسِّمين، وما كان أهلُ المغربِ يدينون إلَّا بتنزيه الله تعالى عمَّا لا يجِبُ وصفُه بما يجِبُ له مع ترك خوضِهم عمَّا تقصُرُ العقولُ عن فهمِه»[2].

ويقولُ المؤرِّخُ ابنُ خلدون ـ وهو يتكلَّم عن ابن تُومَرْت ـ: «وانطلق هذا الإمامُ راجِعًا إلى المغرب بحرًا مُتفَجِّرًا من العلم وشِهَابًا وَارِيًا من الدِّين، وكان قد لقيَ بالمشرقِ أئمَّةَ الأشعريَّةِ من أهل السُّنَّةِ وأخذَ عنهم واستحْسَنَ طريقَهم في الانتصار للعقائد السَّلفيَّةِ والذَّبِّ عنها بالحجج العقليَّةِ الدَّافعةِ في صدورِ أهلِ البدعة، وذهب إلى رأيهم في تأويلِ المتشابه من الآي والأحاديث بعد أن كان أهلُ المغرب بمَعزِلٍ عن اتِّباعِهم في التَّأويلِ والأخذِ برأيهم فيه اقتداءً بالسَّلفِ في تركِ التَّأويل وإمرار المُتشابِهَاتِ كما جاءت، فطعَنَ على أهلِ المغربِ في ذلك وحمَلَهُمْ على القول بالتَّأويل والأخذِ بمذاهبِ الأشعريَّةِ في كافَّةِ العقائد، وأعلنَ بإمامتهم ووجوبِ تقليدِهم، وألَّفَ العقائدَ على رَأْيِهم

= والحاكم وغيرهم، وسمع منه عبد الغني الحافظ وأبو عمران الفاسي، له عدَّةُ كتب منها: «المسند الصَّحيح المُخرَّج على البخاري ومسلم» و«مسانيد الموطَّأ»، تُوُفِّي سنة (٤٣٥)، «التَّرتيب» (٧/ ٢٢٩)، «الدِّيباج» (ص٣١١).

(١) «السِّير» (١٧/ ٥٥٧).

(٢) المصدر السَّابق (١٩/ ٥٥٠).

مثلَ «المرشدة» و«التَّوحيد»»[(١)].

وقال المُؤرِّخُ أبو العبَّاس النَّاصري: «وأمَّا حالُهم في الأصول والاعتقادات فبعدَ أن طهَّرَهم اللهُ تعالى من نَزعَةِ الخارجيَّةِ أوَّلًا والرَّافضيَّةِ ثانيًا؛ أقاموا على مذهبِ أهلِ السُّنَّةِ والجماعةِ مقلِّدينَ للجمهور من السَّلف رضي الله عنهم في الإيمان بالمتشابه وعدمِ التَّعرُّضِ له بالتَّأويلِ، واستمرَّ الحالُ على ذلك مدَّةً إلى أن ظَهَرَ مُحمَّد بنُ تومرت مَهدِيُّ الموحِّدين في صدر المائة السَّادسة، فرَحَلَ إلى المشرق وأخذَ عن علمائه مذهبَ الشَّيخِ أبي الحسن الأشعري ومتأخِّري أصحابِه من الجَزْمِ بعقيدةِ السَّلف مع تأويل المتشابه من الكتابِ والسُّنَّةِ، وتخريجِه على ما عُرِفَ في كلام العربِ من فنون مجازاتِها وضروبِ بلاغاتِها ممَّا يُوافِقُ عليه النَّقلُ والشَّرعُ ويُسلِّمُه العقلُ والطَّبعُ، ثمَّ عاد محمَّد بنُ تومرت إلى المغرب ودعا النَّاسَ إلى سلوكِ هذه الطَّريقةِ وجزَمَ بتضليل مَنْ خَالَفَها بل بتكفِيرِه، وسمَّى أتباعَه المُوحِّدِين تعريضًا بأنَّ مَنْ خالَفَ طريقتَه ليس بموحِّدٍ، وجعل ذلك ذريعةً إلى الانتزاءِ على مَلِكِ المغرب»[(٢)].

---

(١) «تاريخ ابن خلدون» (٦/ ٢٦٧)، وههنا تعقيب في قول ابن خلدون أنَّ «المرشدة» و«التَّوحيد» ألَّفها على مذهب الأشعريَّة، والتَّحقيق أنَّه ألَّفها على مذهب المتفلسفة والجهميَّة والمعتزلة، وحاشا الأشعريَّة ـ خصوصًا المتقدِّمين منهم ـ أن يعتقدوا ما جاء فيها، وإن كانوا هم قد انحرفوا أيضًا عن مذهب السَّلف.

ينظر في الكلام على «المرشدة» «مجموع فتاوى» شيخ الإسلام (١١/ ٤٧٦).

(٢) «الاستقصاء لأخبار دول المغرب الأقصى» (١/ ١٩٦) عند الكلام عن ولاية يزيد ابن حاتم على المغرب.

ويقولُ العلَّامةُ مبارك الميلي: «وانقسَمَ أهلُ السُّنَّةِ إلى: سَلفيِّين يؤمنون بآياتِ وأحاديثِ الصِّفاتِ كما جاءت، ولا يعتَمِدون على الكلامِ، وإلى أشاعرةٍ[1] يعتمدون على الكلامِ ويؤوِّلونَ بعضَ آياتِ وأحاديثِ الصِّفات، وكان أهلُ المغرب سلفيِّين حتَّى رحل ابنُ تومرت إلى المشرق وعزَمَ على إحداثِ انقلابٍ بالمغرب: سياسيٍّ، علميٍّ، دينيٍّ، فأَخَذَ بطريقة الأشعري[2] ونَصَرَها وسمَّى المرابطين السَّلفيِّين مُجسِّمين، وتمَّ انقلابُه على يدِ عبدِ المؤمن فتمَّ انتصارُ الأشاعرة بالمغرب، واحتجَبَتِ السَّلفيَّةُ بسقوط دولةِ صَنْهَاجَة، فلم يَنصُرْهَا بعدَهم إلَّا أفرادٌ

(١) لا يُطلَقُ لقبُ أهل السُّنَّة على الأشاعرة إلَّا في مقابل الرَّافضة؛ لأنَّهم خالفوا السُّنَّة في كثيرٍ من مسائل الاعتقاد، ولكنَّهم يُعتَبرون أهلَ سنَّةٍ على وجه المقابلة والمقارنة بالشِّيعة الرَّافضة، يقول شيخُ الإسلام ابن تيمية: «فالمنتسبون إلى إثبات خلافة الأربعة وتفضيل الشَّيخين وإن كان بعضُهم يقول أقوالًا فاسدةً فأقوالُ الرَّافضة أَفْسَدُ منها، وكذلك المُناظِرُ للفلاسفة والمعتزلة من المنتسبين إلى السُّنَّة كالأشعريِّ وأمثالِه، وإن كانوا قد يقولون أقولًا باطلة ففي أقوال المعتزلة والفلاسفة من الباطل ما هو أعظم منها» «منهاج السُّنَّة النَّبويَّة» (٢/ ٣٤٢).

ويُنظَر: «البيان لأخطاء بعض الكتَّاب» للشَّيخ الدُّكتور صالح الفوزان (١/ ٣٢)، «الأشاعرة في ميزان أهل السُّنَّة» لفيصل بن قَزَّاز الجاسم.

(٢) هو إمام المتكلِّمين أبو الحسن علي بن إسماعيل المشهور بالأشعري، أخذ عن الجُبَّائي وزكريا السَّاجي وغيرهما، ولمَّا برع في الاعتزال كرهه وتبرَّأ منه، أخذ عنه كثيرون منهم الكرماني وابنُ مجاهد، من مصنَّفاته: «الإبانة» و«مقالات الإسلاميِّين»، تُوُفِّي سنة (٣٢٤) «السِّير» (١٥/ ٨٥)، «البداية» (١٥/ ١٠١).

قليلُون من أهل العلم في أزمنةٍ مُتأخِّرَةٍ»[(١)].

وهذا هو الَّذي انتهى إليه كثيرٌ من الباحثين؛ منهم:

الدُّكتور عبد المجيد بن حمدة؛ حيثُ قال: «ولم نَعثُرْ على أيِّ إشارةٍ إلى الكُتُب عند السُّنِّيِّين الأفارقة وحتَّى ابنِ أبي زيد الَّذي عاصر الأشعريّ لم يُشِرْ إلى ذلك، وهو ما يؤكِّدُ لنا عدمَ تأثُّرِه بالأشعريَّةِ وأنَّه لم يَدخُلْها إلى إفريقيَّةَ»[(٢)].

ويقولُ الدُّكتورُ إبراهيم التِّهامي: «لقد ظلَّ المغربُ الإسلامي على مذهبِ السَّلفِ في الاعتقاد بظواهرِ النُّصوصِ والصِّفاتِ الواردةِ فيها من غير تأويلٍ، وظلَّ الأمر على ذلك إلى عهد ابنِ تومرت ورجوعِه عن رِحلَتِه المشرقيَّةِ؛ حيثُ عَمِلَ على تَحوِيلِ النَّاسِ عن مذهبِ السَّلفِ إلى المذهبِ الأشعري»[(٣)].

فالحاصل من كلِّ ما سبَقَ أنَّ الشَّيخَ ابنَ أبي زيدٍ بريءٌ من التَّأويل الَّذي سلَكَه المُتكلِّمون ـ خصوصًا متأخِّريهم ـ، وأنَّه لم يَكُنْ أبدًا من النَّاشرين لمذهَبِهم في المغرب، وإنَّما سببُ شيوعِه يَرجِعُ إلى أمورٍ منها:

ـ قدوم بعض الَّذين درسوا على الأشاعرة في المشرق إلى المغرب كتلاميذ أبي ذرٍّ الهروي.

ـ قوَّةُ السُّلطان، كما حصل في عهد دولة ابن تومرت.

وإن وُجِدَ اعتقادٌ بمذهب الأشعري من طَرَفِ بعضِ العلماء فهو على

(١) «تاريخ الجزائر في القديم والحديث» (٢/ ٧١١).

(٢) «المدارس الكلاميَّة بإفريقيَّة» (ص٦٠).

(٣) «جهود علماء المغرب في الدِّفاع عن مذهب السَّلف» (ص٣٠٨).

نِطَاقٍ ضيِّقٍ جدًّا في أفرادٍ معدودين، وليس على نطاقٍ واسعٍ[1].

وفي الأخير؛ وبعد أن فنَّدتُّ زيفَ هذا الادِّعاءِ، أعودُ لأُجِيبَ على أبرز ما استَنَدَ إليه أولئكم الباحثون في إلصاق تُهَمَةِ التَّأويل أو انتحال مذهبِ الأشاعرة بالشَّيخ ابنِ أبي زيد؛ وهي ثناؤه على الإمام أبي الحسن الأشعري فيما نقله ابنُ عساكر[2] أنَّه قال: «هو رجلٌ مشهورٌ أنَّه يَرُدُّ على أهلِ البدع وعلى القدريَّةِ والجهميَّةِ، مُتمسِّكٌ بالسُّنن»[3]، فأقول جوابًا على هذا:

إنَّ الثَّناءَ الصَّادرَ من هذا الإمام على أبي الحسن الأشعري إنَّما هو لعدَّةِ أسبابٍ أذكُرُ اثنين منها:

١ ـ لأنَّ أبا الحسن قد رجع عن جملةٍ من المسائل الَّتي كان يَعتَقِدُها في الطَّوْرِ الأوَّلِ الَّذي انتحل فيه مذهبَ الاعتزالِ، فانْتَسَبَ إلى الإمام أحمد ووافق أهلَ الحديث في بعضِ ما يقولونه[4]، ويظهر ذلك جليًّا في مواضع

---

(١) يُنظَر «الاستقصاء» للنَّاصري (١/ ٦٣) بواسطة «جهود علماء المغرب» (ص٣٠٩)، و«المهدي بن تومرت» (ص٤٣٣).

(٢) هو أبو القاسم علي بن الحسن الدِّمشقي المعروف بابن عساكر، الحافظ الكبير، سمع من مشايخ كثر منهم: المصيصي والدينوري، وحدَّث عنه العطَّار وأبو سعد السَّمعاني وغيرهما، من مؤلَّفاته: «تاريخ دمشق» و«تبيين كذب المفتري»، تُوُفِّي سنة (٥٧١) «السِّير» (٢٠/ ٥٥٤)، «طبقات الشَّافعيَّة» (٧/ ٢١٥).

(٣) «تبيين كذب المفتري» (ص١٢٣)، وانظر: «الرَّدُّ على مَنْ أَنْكَرَ الحرفَ والصَّوتَ» للسِّجْزِي (ص٢٢٥).

(٤) يُنظَر «العلوُّ» للذَّهبي (٢/ ١٢٥٤)، وتعليق د. عبد الله البرَّاك عليه في هامش (٢/ ٢٥٧).

من كتابيه «الإبانة» و«مقالات الإسلاميِّين»، وفي هذا يقولُ شيخُ الإسلام: «وأبو الحسن الأشعري لَمَّا رجع عن مذهبِ المعتزلة، سلك طريقةَ ابن كُلَّابٍ، ومال إلى أهلِ السُّنَّةِ والحديثِ وانْتَسَبَ إلى الإمام أحمد، كما قد ذكر ذلك في كُتُبِه كلِّها كـ«الإبانة» و«الموجز» و«المقالات» وغيرها»[1].

وهذا خلافًا لما عليه كثيرٌ من أهلِ الكلامِ المُتأخِّرين؛ حيثُ خالفوا الأشعريَّ فأوْغَلُوا في التَّأويلِ والقولِ بالإرجاء والجَبْر وغيرِها من عقائد الجهميَّةِ.

٢ـ لأنَّ أبا الحسن كانت له ردودٌ بليغةٌ على المعتزلة والرَّوافض[2]، فقد بيَّن زيفَ ووَهَاءَ حُجَجِهم بالشَّرعِ والعقلِ، ويؤيِّدُ ذلك أنَّ ابنَ أبي زيد كتبَ الرِّسالة الَّتي فيها الثَّناءَ على الأشعري جوابًا لعلي بن أحمد المعتزلي[3] وفيها الثَّناءُ عليه بردوده على الجهميَّةِ والقدريَّةِ المعتزلةِ.

ولكنْ ثناؤُه هذا لم يَمْنَعْه من مُخَالَفَةِ أبي الحسن الأشعري وسائر المتكلِّمين في عدَّةِ مسائلَ من أصولِ الدِّين، وقد ظهر هذا بوضوح فيما أَبْرَزْتُه في الفصل الثَّاني الَّذي يحوي عقيدةَ الشَّيخِ ابنِ أبي زيد رَحِمَهُ اللهُ، وأزيد

---

(١) «درء تعارض العقل والنَّقل» (٢/ ١٦).

(٢) يُنظَر «الرَّدُّ على من أنكر الحرفَ والصَّوتَ» (ص٢٢٧).

(٣) «تبيين كذب المفتري» (ص١٢٣)، وهذا المردود عليه هو: علي بن أحمد بن إسماعيل البغدادي، سكن مصر وكان ينتحل مذهبَ مالك ويقول بالاعتزال، وكتب إلى فقهاء القيروان رسالةً يدعوهم فيها إلى الاعتزال والقول بالقدر.
ينظر ترجمته في: «التَّرتيب» (٦/ ٢٠٧).

الأمر تأكيدًا بذكر أهمِّ ما خالف فيه الشَّيخُ ابنُ أبي زيد عقيدةَ أهل الكلام:

١ـ مخالفتُه لهم في مسائل الإيمان، فهو يعتقِدُ كسائرِ أهلِ الحديث أنَّ الإيمانَ حقيقةٌ مُركَّبَةٌ من ثلاثةِ أمور: الاعتقادُ والقولُ والعملُ ـ كما فصَّلتُه في موضعه ـ.

أمَّا هم فيَرَوْن أنَّ الإيمانَ مُجرَّدُ التَّصديقِ، فالمؤمنُ بالله مَنْ صدَّقَه[1].

٢ـ مخالَفتُه لهم في مَبحَثِ الصِّفاتِ الإلهيَّةِ، فهو لم يَحْصُرْها في سَبْعِ صفاتٍ أو في عشرين صفةً، بل أثبتَ كلَّ الصِّفات الَّتي ورد بها التَّنزيلُ أو جاءت في صحيح سنَّةِ النَّبيِّ ﷺ، من غير تمثيلٍ لها بصفاتِ الخلق، ومن غير تعطيلٍ أو تأويلٍ لها بغير ظاهرِها.

أمَّا هم، فيَحصُرون صفاتِ المعاني الواجبةَ لله بسبعِ صفات[2] ويؤوِّلون الباقي؛ كصفة اليدَيْن والوجهِ والعين، وكذا النُّزول والمجيء والاستواء وغيرِها[3].

٣ـ في مسألةِ استواءِ الله على عرشِه، يعتَقِدُ أنَّ اللهَ مُتَّصِفٌ بصفة الاستواء على العرش استواءً حقيقيًّا يليقُ بجلاله، وأكَّد ذلك بذِكْرِ لفظةِ «**بِذَاتِهِ**» ردًّا على مَنْ أَوَّلها وادَّعى فيها المَجازَ.

---

(١) «التَّمهيد» للباقِلَّاني (ص٣٨٩)، «الإرشاد إلى قواطع الأدلَّة في أصول الاعتقاد» (ص١٥٨)، «تحفة المريد على جوهرة التَّوحيد» للبيجوري (ص٥٤) كما في المختار منه.

(٢) «الإرشاد» (ص٣٦)، «أصول الدِّين» للبغدادي (ص٩٠)، «الاقتصاد في الاعتقاد» للغزالي (ص٥٣)، «التَّبصير في الدِّين» للإسفراييني (ص١٦٤).

(٣) «الإرشاد إلى قواطع الأدلَّة في أصول الاعتقاد» (ص٦٧)، «أصول الدِّين» (ص١١٠).

أمَّا هم فيُؤَوِّلون الاستواءَ بالاستيلاء على العرش، وأنَّ المقصودَ به علوُّ القهرِ والغلبةِ لا علوَّ الذَّات[1].

٤ـ في مسألة كلامِ الله تعالى، يعتَقِدُ أنَّ اللهَ تعالى يتكلَّمُ بكلامٍ مسموعٍ سمعه منه موسى ﷺ.

أمَّا هم؛ فقد ابتدعوا ما يُسمَّى بالكلام النَّفسي الَّذي لم يُعرَفْ قائلٌ به قبل الكلَّابيَّةِ؛ حيثُ قرَّروا أنَّ كلامَ الله إنَّما هو معنى واحدٌ أزليٌّ قائمٌ بذاته سبحانه، وأنَّ القرآنَ الكريمَ هو عبارةٌ أو حكايةٌ عن الكلام النَّفسي القديم، فنَفَوْا الحرفَ والصَّوتَ عن كلام الباري عَزَّوَجَلَّ[2].

فالحاصل أنَّ الشَّيخَ ابنَ أبي زيد وغيرَه من كبارِ المالكيَّةِ بريئون من مذهبِ الخَلَفِ الَّذي يقول بالتَّأويلِ بل التَّعطيلِ، ومواقفُهم وأقوالهم كثيرةٌ، وتقدَّم نقلُ كلامِ الإمامِ الكبيرِ ابن خويز منداد حيثُ قال: «أهلُ الأهواء عند مالكٍ وسائر أصحابِنا هم أهلُ الكلام، فكلُّ مُتكلِّمٍ فهو من أهل الأهواء والبدع أشعريًّا كان أو غيرَ أشعريٍّ، ولا تُقبَلُ له شهادةٌ في الإسلام أبدًا، ويُهجَرُ ويُؤدَّبُ على بدعتِه، فإن تمادى عليها استُتيب منها»[3].

ولهذا قال الحافظُ الذَّهبي عن الشَّيخِ ابنِ أبي زيد: «وكان رَحِمَهُ اللَّهُ على طريقةِ السَّلفِ في الأصول لا يَدرِي الكلامَ ولا يتأوَّل، فنسألُ اللهَ التَّوفيقَ»[4].

(١) «الإرشاد إلى قواطع الأدلَّة في أصول الاعتقاد» (ص٢٢)، «تحفة المريد» (ص١٠٨).
(٢) «الاقتصاد في الاعتقاد» (ص٧٥)، «التَّبصير في الدِّين» (ص١٦٧)، «تحفة المريد» (ص٨٥).
(٣) يُنظَر (ص١٧٢).
(٤) «السِّير» (١٧/ ١٢).

▣ المبحثُ الثَّالث ـ الادِّعاء بأَنَّه من المشبِّهة للصِّفات الإلهيَّة بصفات خلقه:

من بين التُّهمِ الَّتي أُلصِقَتْ بالشَّيخِ ابنِ أبي زيدٍ وبسائرِ علماء أهلِ الحديث تُهمةُ التَّشبيه أو التَّجسيم، أي أنَّ هؤلاء الأئمَّةَ ـ في زعم هؤلاء ـ يشبِّهون صفاتِ الله بصفاتِ خَلقِه، وذلك بسبب إثباتهم كلَّ الصِّفات الواردةِ في الكتاب والسُّنَّةِ وحملِها على ظاهرِها اللَّائقِ به سبحانه.

⊡ المطلب الأوَّل ـ ذكر من ادَّعى عليه ذلك:

هنالك عدَّةُ نصوص في ذلك؛ منها المصرِّحُ ومنها الملمِّح.

يقولُ القاضي ابنُ العربي[1]: «ثمَّ جاءت طائفةٌ رَكِبَتْ عليه فقالت: إنَّه فوقَ العرش بذاته، وعليها شيخُ المغرب أبو محمَّد عبد الله بن أبي زيد فقالها للمعلِّمين فسدِكت[2] بقلوب الأطفال والكبار»[3].

ونقل المقَّري عن بعضِ شيوخِ شيوخِه أنَّهم قالوا بأنَّ إمامَيْن من

(١) هو أبو بكر محمَّد بن عبد الله المعروف بابن العربي المَعافِري من أهل إشبيليَّة، كان من أهل التَّفنُّن في العلوم والاستبحار فيها، سمع من ابن المنظور وابن عتاب وتفقَّه بالغزالي والتَّبريزي وغيرهما، صنَّف في غير فنٍّ تصانيفَ كثيرةً منها: «أحكام القرآن» و«القبس» و«عارضة الأحوذي»، توفِّي سنة (٥٤٣) «السِّير» (٢٠/ ١٩٧)، «الدِّيباج» (ص٣٧٦).

(٢) سَدِكَ به بالكسر سَدْكًا وسَدَكًا فهو سَدِكٌ، ولَكِيَ به لَكىً لَزِمَه، والسَّدِكُ المولَعُ بالشَّيء «لسان العرب» (١٠/ ٤٣٩).

(٣) «العواصم من القواصم» (٢/ ٢٩٠) ضمن «آراء ابن العربي الكلامية» للدُّكتور عمَّار الطَّالبي.

أئمَّتِنا نُسِبَ إليهما القولُ بالجهة وهما: أبو محمَّد بن أبي زيد وأبو عمر ابن عبد البرِّ، ثمَّ قال: «وجنح لذلك ابنُ المُرَابِط في تفسير القرآن، وهو ديوانٌ كبيرٌ بخِزَانَةِ جامع الأندلس»[1].

ونقل الدُّكتور عبد المجيد بن حمدة عن بعضهم اتِّهامَه بذلك فقال: «وينفي السُّنِّيُّون التَّحيُّزَ والمكانيَّةَ عن الله، وقد لاحظنا ما ذكرَه ابنُ أبي زيد في وصفِ الله بأنَّه في كلِّ مكان بعلمِه، أي أنَّ اللهَ لا يَحُلُّ بمكانٍ ولا يَحُدُّه مكانٌ بينما هو موجود في كلِّ مكانٍ بعلمه، قد يظهرُ في هذا الرَّأيِ تناقضٌ مع قوله: «والله فوقَ العرش بذاته» وفعلًا انتُقِدَ ابنُ أبي زيد بسبب رأيِه هذا واعتُبِرَ مُجسِّمًا»[2].

◘ المطلب الثَّاني ـ دفع تلك الدَّعوى:

إنَّ حاصلَ ما اسْتَنَدَ إليه مَن اتَّهمَه بالتَّشبيه أو التَّجسيم هو تَنصيصُه على أنَّ اللهَ بذاتِه العَليَّةِ فوقَ عرشِه المجيدِ ردًّا على من يُعمِل فيها المجازَ ويفسِّرُها بالاستيلاء.

وسبق ـ بحمد الله ـ كشفُ الاعتراضات حولَ هذه اللَّفظةِ بما يُغنِي عن إعادَتِه ههنا.

ولعلَّ ما استندوا إليه أيضًا هو إثباتُه لكلِّ الصِّفات الَّتي وردت في

---

(١) «أزهار الرِّياض في أخبار عياض» (٣/ ٨٥).

(٢) «المدارس الكلاميَّة بإفريقيَّة» (ص٥٣).

كتابِ الله أو في سنَّةِ رسول الله ﷺ من غير تحريفٍ ولا تعطيلٍ، فأُلصِقَت تهمةُ التَّشبيه بكثيرٍ من أهلِ الحديث من أجل ذلك، ولا شكَّ ببطلان هذا الادِّعاءِ جملةً و تفصيلًا؛ إذ لا تلازُمَ أبدًا بين إثباتِ الصِّفاتِ لله كما جاءت وبين التَّمثيلِ أو التَّشبيهِ، ولهذا يقولُ الإمامُ أحمد: «إنَّما التَّشبيه أنِّي أقول: يد كيد أو وجه كوجه، فأمَّا إثباتُ يد ليست كالأيدي، ووجهٍ ليس كالوجوه، فهو كإثباتِ ذاتٍ ليست كالذَّوات»[(١)].

وهذا منه رَحِمَهُ اللهُ حجَّةٌ دامغةٌ على أهل الباطل، فكما أنَّكم تُثبِتُون ذاتًا إلهيَّةً لا تُشبِه ذواتَ المخلوقين، فوجَبَ عليكم أيضًا إثباتُ صفاتٍ لا تُشبِهُ صفاتِ المخلوقين.

وبهذا يظهرُ أنَّ الشَّيخَ ابنَ أبي زيد وسائرَ الأئمَّةِ بُرَآءُ ممَّا نَسبَهم إليه المخالِفُ من دعوى التَّجسيمِ أو التَّشبيهِ أو غيرِ ذلك من الادِّعاءات الَّتي لا أساسَ لها من الصِّحَّةِ، وإنَّما يدَّعيها مَنِ انْحَرَف عن منهج السَّلفِ من أهل الأهواء والبدعِ كما قال الإمامُ أبو حاتم الرَّازي[(٢)]: «وعلامةُ أهلِ البدع

---

(١) أورده ابن القيِّم في «الصَّواعق المرسلة» (١/ ٢٣٠)، ويُنظَر «إبطال التَّأويلات» (١/ ٤٥).
وقد ورد نحوُ هذا الكلام العظيم عن الإمام إسحاق بن راهويه: ، نقله عنه الإمام التِّرمذي في «جامعه» (٣/ ٢٨٢ تحفة).

(٢) هو أبو حاتم محمَّد بن إدريس الرَّازي، الإمام الحافظ النَّاقد شيخ المحدِّثين، من نظراء البخاري، سمع من جماعة كثيرين منهم أحمد بن حنبل والسُّكَّري، وحدَّث عنه ولده عبد الرَّحمن وأبو زرعة الرَّازي وغيرهما، تُوُفِّي سنة (٢٧٧) «تهذيب الكمال» (٦/ ٢١٥)، «السِّير» (١٣/ ٢٤٧).

الوقيعةُ في أهل الأثر، وعلامةُ الجهميَّةِ تَسمِيتُهم أهلَ السُّنَّةِ مُشبَّهةً ونابِتَةً»[1].

وقال شيخُ الإسلام: «فالجهميَّةُ والمعتزلةُ وغيرُهم يريدون بالتَّوحيد والتَّنزيهِ نفيَ جميعِ الصِّفات، وبالتَّجسيمِ والتَّشبيهِ إثباتَ شيءٍ منها، حتَّى أنَّ مَنْ قال: إنَّ اللهَ يُرَى أو أنَّ له علمًا فهو عندهم مُشبِّهٌ مُجسِّمٌ، وكثيرٌ من المتكلِّمَةِ الصِّفاتيَّةِ يريدون بالتَّوحيدِ والتَّنزيهِ نفيَ الصِّفاتِ الخبريَّةِ أو بعضِها، وبالتَّجسيم والتَّشبيه إثباتَها أو بعضِها»[2]، ويقولُ في موضعٍ آخر: «ومعلومٌ أنَّ كلَّ مَنْ نفى شيئًا من الصِّفات سمَّى المُثبِتَ لها مُشبَّهًا وهم من أَكْثَرِ الطَّوائفِ لهَجًا بهذا الاسم وذمِّ أصحابِه؛ ولهذا كان السَّلفُ إذا رَأَوُا الرَّجلَ يُكثِرُ من ذمِّ المشبِّهة عرَفوا أنَّه جهميٌّ مُعطِّلٌ؛ لعلمهم بأنَّ هذا الاسمَ قد أَدْخَلَت الجهميَّةُ فيه كلَّ مَنْ آمَنَ بأسماءِ الله وصفاتِه، ومَنْ نفى علوَّ الله على عرشِه يسمِّي المُثبِتَ لذلك مُشبِّهًا، ومَنْ نفى الصِّفاتِ الخبريَّةَ والعينيَّةَ يجعلُ من أَثبَتَها مُشبِّهًا»[3].

وخلاصةُ الأمر أنَّ هنالك بونًا شاسعًا بين مذهب أهلِ السُّنَّةِ الَّذين يُثبِتُون بلا تمثيلٍ ويُنزِّهون بلا تعطيلٍ، وبين المُشبِّهةِ الَّذين يُشبِّهونَ صفاتِ الله بصفاتِ خَلقِه، وهذا قد ردَّه أئمَّةُ أهلِ الحديث وشنَّعوا على قائليه، بل قالوا: المُشبِّهُ يَعبُدُ صنمًا كما أنَّ المُعطِّلَ يَعبُد عدمًا[4].

---

(١) أخرجه ـ مطوَّلًا ـ اللَّالكائي في «شرح أصول الاعتقاد» (١/ ٢٠٤) برقم (٣٢٣).

(٢) «مجموع الفتاوى» (٤/ ١٥٠).

(٣) «بيان تلبيس الجهميَّة» (١/ ٣٧٨ـ ٣٧٩).

(٤) يُنظَر «بيان تلبيس الجهميَّة» (١/ ٦)، «الصَّواعق المرسلة» (١/ ١٤٨).

وقد ورد عن الإمام نُعَيْم بنِ حمَّاد الخُزاعي[1] قولُه: «مَنْ شبَّهَ اللهَ بشيءٍ من خَلقِه فقد كَفَرَ، ومَنْ أَنكَرَ ما وصفَ اللهُ به نفسَه فقد كَفَرَ، فليس ما وصفَ اللهُ به نفسَهُ ورسولُه تَشْبيهٌ»[2].

وما أحسنَ ما قاله الإمامُ الذَّهبي رَحِمَهُ اللهُ عَقِبَ إيرادِه لهذا القول: «قلتُ: هذا الكلامُ حقٌّ، نعوذُ بالله من التَّشبيه ومِنْ إنكَارِ أَحادِيثِ الصِّفات، فما يُنكِرُ الثَّابتَ منها مَنْ فَقِهَ، وإنَّما بَعْدَ الإيمان بها هنا مقامان مذمومان: تأويلُها وصَرفُهَا عن موضوعِ الخطابِ، فما أوَّلها السَّلفُ ولا حرَّفوا ألفاظَها عن مواضِعها، بل آمنوا بها وأَمرُّوها كما جاءت.

المقام الثَّاني: المبالغةُ في إثباتها وتصويرُها من جِنْسِ صفاتِ البشر وتَشَكُّلُها في الذِّهن، فهذا جهلٌ وضلالٌ، وإنَّما الصِّفةُ تابعةٌ للموصوف، فإذا كان الموصوف عَزَّوَجَلَّ لم نَرَهُ، ولا أخبرَنَا أحدٌ أنَّه عايَنَه مع قولِهِ لنا في تنزيله: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ [الشورى: ١١]، فكيف بقي لأذهانِنا مجالٌ في

(١) هو أبو عبد الله نُعَيْم بن حمَّاد الخزاعي المروزي الإمام العلَّامة الحافظ، حدَّث عن السُّكَّري وابنِ المبارك والطَّيالسي وغيرِهم، وروى عنه البخاري وأبو داود والتِّرمذي وجماعةٌ غيرهم، وهو وإن كان من أئمَّة أهل السُّنَّة إلَّا أنَّه وُصِفَ بالوهم والخطأ، قال أبو حاتم: «محلُّه الصِّدق»، وذكره ابن حبَّان في «الثِّقات»، وقال: «ربَّما أخطأ ووهم»، له كتاب «الفتن»، تُوُفِّي بالحبس في محنة القرآن سنة (٢٢٩) «السِّير» (١٠/ ٥٩٥)، «شذرات الذَّهب» (٢/ ٦٧).

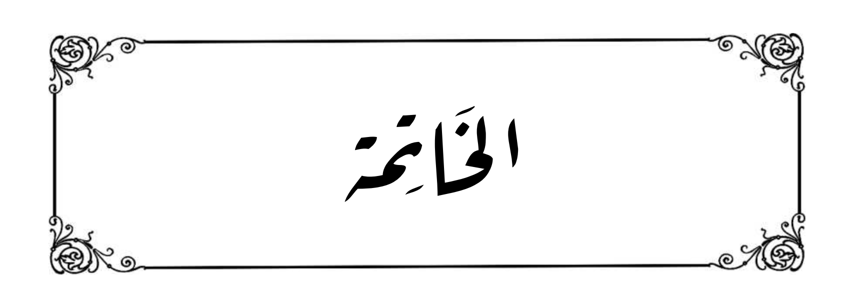
(٢) أخرجه اللَّالكائي (٣/ ٥٨٧) برقم (٩٣٦)، والذَّهبي في «العلو» (٢/ ١٠٩٣) برقم (٤٢٩) وفي «السِّير» (١٠/ ٦١٠ و١٣/ ٢٩٩) وصحَّحه، وقال الألباني في «مختصر العلو» (ص١٨٤): «وهذا إسناد صحيح رجاله ثقات معروفون».

إثباتِ كيفيَّةِ الباريءِ تعالى اللهُ عن ذلك، فكذلك صفاتُه المُقدَّسةُ نُقِرُّ بها ونَعتَقِدُ أنَّها حقٌّ ولا نُمثِّلُها أصلًا ولا نَتشَكَّلُها»[1].

فهذا حاصلُ دفعِ هذه التُّهمةِ، والَّتي أَختِمُ بها سلسلةَ التُّهمِ والمزاعمِ الَّتي ادُّعِيَتْ على هذا الإمامِ المالكي العظيم، رحمه اللهُ وطيَّبَ ثراه وحشرنا معه في زُمرَةِ الأنبياءِ والسَّلفِ الصَّالحين، والله الموفِّقُ والهادي إلى سواء السَّبيل.



(١) «السِّير» (١٠/ ٦١٠ - ٦١١)، وللإمام ابن القيِّم كلام متين نافع في كتابه: «الصَّواعق المرسلة» (١/ ٧٩)، كما تجدر الإشارة إلى دراسةٍ مؤصَّلةٍ بديعة في بابها من تأليف الدُّكتور جابر بن إدريس بعنوان: «**مقالة التَّشبيه وموقف أهل السُّنَّة منها**»، (صدرت عن مكتبة أضواء السَّلف بالرِّياض ط١/ ١٤٢٢ ـ ٢٠٠٢).



الخَاتِمَة

بعد أن أكملتُ ـ بحمد الله ومنَّتِه ـ هذا البحثَ؛ فإنَّني أُلخِّصُ أبرَزَ ما جاء فيه، ذاكِرًا ما توصَّلتُ إليه من نتائج:

١ـ سلامةُ المنهج الَّذي سلَكَه الشَّيخُ ابنُ أبي زيد في تقريرِ عقيدة السَّلف ومذهبِ أهلِ الحديث، وذلك في كلِّ أبوابِ الاعتقادِ، ففي باب الأسماء والصِّفات تراه يُثبِتُها بلا تحريفٍ ولا تعطيلٍ، ولا تكييفٍ ولا تمثيلٍ، سواءٌ أكانَتْ هذه الصِّفاتُ من الصِّفات الذَّاتيَّةِ أم الفعليَّةِ، وفي باب القضاء والقدر يُقرِّرُ اعتقادَ السَّلفِ مُجَانِبًا فِرَقَ الضَّلالِ من جبريَّةٍ وقدريَّةٍ، وفي باب الإيمان لم يَحِدْ على ما قرَّرَه أئمَّةُ أهلِ الحديث من أنَّ الإيمانَ قولٌ وعملٌ وأنَّه يزيدُ بالطَّاعةِ ويَنقُصُ بالمعصيةِ، وأنَّ مُرتَكِبَ الكبيرةِ لا يَخرُجُ من الإيمان وتَنَالُه الشَّفاعةُ يومَ القيامةِ، كما حثَّ على اتِّباعِ السَّلفِ الصَّالحِ من الصَّحابةِ ومَنْ تَبِعَهُمْ؛ لأنَّ منهجَهم هو الأعلَمُ والأَسْلَمُ والأحكَمُ، وفي جانِبٍ آخرَ حذَّر من البدع والمُحدَثات والخوضِ في الجدال على طريقةِ الفلاسفة والمُتكلِّمين.

٢ـ يُقِرُّ بكلِّ الأمورِ الغيبيَّةِ الَّتي جاءت في النُّصوصِ الشَّرعيَّةِ من غير تفريقٍ بين ما جاء ذكرُها في القرآن أو ما صحَّت في سُنَّةِ النَّبيِّ ﷺ، فنصَّ على وجوبِ الإيمان بكلٍّ مِنْ: أشراطِ السَّاعة، الحوض، تطايرِ الصُّحف، نَصبِ الموازين، الصِّراطِ، وغيرِ ذلك من أحداث وأهوالِ اليومِ الآخر.

٣ـ تعرَّض لمسألتَيْن هما من أهمِّ مسائل ومباحث أصول الدِّين، تتعلَّقان بالصِّفاتِ الإلهيَّةِ؛ حيثُ اخْتَلَفَ فيهما النَّاسُ اختلافًا شديدًا، وهاتان المسألتان هما: كلامُ الله عَزَّوَجَلَّ واستواؤُه على عرشِه.

أمَّا عن كلامِ الله فقد قرَّرَ مذهبَ السَّلفِ الصَّالحِ وأهلِ الحديث ـ ومنهم الإمامُ مالك ـ الَّذين نصُّوا على أنَّ القرآنَ كلامُ الله المسموعُ وهو غيرُ مخلوقٍ، رادًّا بذلك على أهلِ الكلام بكلِّ مذاهبِهم وفِرَقِهم.

وأمَّا في مسألةِ الاستواء فقرَّر أيضًا مذهبَ أهلِ الحديث في ذلك ناقلًا كلامَ الإمامِ مالكٍ رَحِمَهُ ٱللَّهُ في وجوبِ الإيمان بهذه الصِّفةِ من غَيْرِ تكييفٍ لها، كما أنَّه اضْطرَّ إلى استعمالِ لفظةِ «**بذَاتِهِ**» في الاستواء ليَرُدَّ على من يدَّعِي في ذلك المجازَ وأنَّ الاستواءَ غيرُ حقيقيٍّ، وهذا الاضطرارُ نفسُه الَّذي لجأ إليه الإمامُ أحمد رَحِمَهُ ٱللَّهُ وغيرُه حين زادوا لفظة «**غَير مَخْلُوقٍ**» في وصف كلام الله ليردُّوا على الإفكِ والباطلِ الَّذي جاءت به الجهميَّةُ والمعتزلةُ، بالرُّغم من أنَّها لم تَأْتِ في نصٍّ قرآنيٍّ أو نبويٍّ

٤ـ سلك الشَّيخُ ابنُ أبي زيد المسلَكَ الصَّحيحَ في التَّعاملِ مع نصوصِ الكتابِ والسُّنَّةِ؛ وذلك بالأخذِ بظواهِرِ النُّصوصِ وعدمِ تأويلِها

على غيرِ ظاهرِها اللَّائقِ به ـ سبحانه ـ أو ادِّعاءِ المجازِ فيها ممَّا يعودُ بالإبطال على نصوصِ الوحيَيْن، فجاءت عقيدةً سهلةً واضحةً ليس فيها ذلكم الغموضُ وتلكم التَّعقيداتُ الَّتي دَأَبَ أهلُ الكلام إدراجَها في عقائدهم المُحْدَثَةِ، ولا يَشُكُّ عاقلٌ صاحبُ فطرةٍ سليمةٍ أنَّ السَّبيلَ الأَمْثَلَ في باب الاعتقاد ـ بل وفي كلِّ أمورِ دينِنا الحنيف ـ هو ما كان عليه السَّلفُ الصَّالحُ ومَنْ تَبِعَهُمْ بإحسانٍ، وفي هذا الشَّأنِ يقول العلَّامةُ الأديبُ السَّلفي محمَّد البشير الإبراهيمي رَحِمَهُ اللَّهُ في تقديمه لرسالة «العقائد الإسلاميَّة» لصاحبه الإمام عبد الحميد بن باديس رَحِمَهُ اللَّهُ ما نصُّه: «هذه عِدَّةُ دروسٍ دينيَّةٍ ممَّا كان يلقيه أخونا الإمامُ المبرور الشَّيخُ عبدُ الحميد بن باديس إمامُ النَّهضة الدِّينيَّةِ والعربيَّةِ والسِّياسيَّةِ في الجزائر ـ غيرَ مُدافِعٍ ـ على تلامِذَتِه في الجامع الأخضر بمدينة قسنطينة في أصولِ العقائد الإسلاميَّةِ وأدلَّتِها في القرآن على الطَّريقةِ السَّلفيَّةِ الَّتي اتَّخَذَتْها جمعيَّةُ العلماءِ المسلمين الجزائريِّين مِنهاجًا لما بَعْدَ ذلك، وكان يُمهِّدُ نفوسَ تلامِذَتِه والمُستَمِعِين لدروسِه ليكونوا في يومٍ ما قادَتَها وأَعْوَانَها وحامِلي أَلْوِيَتِها ومُنفِّذِي مَبادِئِها وناشِرِي الطَّريقةِ السَّلفيَّةِ الشَّاملةِ في العلمِ والعملِ وسائرِ فروع الإصلاح الدِّيني.

كان الإمامُ المبرورُ يَصرِفُ تلامذتَه من جميع الطَّبَقَاتِ على تلك الطَّريقةِ السَّلفيَّةِ، فجاءت عقيدةً مثلى يتعلَّمُها الطَّالبُ فيأتي منه مسلمٌ سلفيٌّ مُوَحِّدٌ لربِّه بدلائلِ القرآن كأَحْسَنِ ما يكون المسلمُ السَّلفيُّ، ويستَدِلُّ على ما يَعتَقِدُ في ربِّه بآيةٍ من كلام ربِّه لا بقَوْلِ السَّنوسي في «عقيدته

الصُّغرى»: «أمَّا برهانُ وجودِه تعالى فحدوثُ العالم»[1].

٥ـ لا يفرِّق الشَّيخُ ابنُ أبي زيد بين أخبارِ الآحاد والمتواتر، ولذا تراه يأخُذُ بأحاديث فيها إثباتُ الصِّفاتِ هي من قسيم الآحاد.

٦ـ اتَّضح لنا جميعًا براءةُ الشَّيخِ ابنِ أبي زيد من كلِّ التُّهمِ المنسوبةِ إليه، سواءٌ ممَّن لم يَفْهَمْ كلامَه كمن اتَّهَمَهُ بنفي الكرامات، أو ممَّن جازف وادَّعى دعاوى عريضةً لا أساسَ لها من الصِّحَّةِ كالزَّعمِ بأنَّه من المؤوِّلة على طريقةِ المتكلِّمين، أو من المشبِّهةِ على طريقةِ غُلاةِ المُثبِتِين.

٧ـ كان الشَّيخُ ابنُ أبي زيد إمامًا كبيرًا من أئمَّةِ أهلِ الحديث وإن لم يَشتَغِلْ بعلمِ الحديثِ والعِلَلِ والجَرْحِ والتَّعديلِ؛ إذ لقبُ أهلِ الحديث ليس محصورًا على مَنْ يَعتَني بذلك فقط، بل يَشمَلُ كلَّ مَنِ اعتَقَدَ اعتقادَهم ولو كان فقيهًا أو أديبًا أو مؤرِّخًا أو غيرَ ذلك.

٨ـ وجودُ الشَّيخِ ابنِ أبي زيد في زمن العُبَيْدِيِّين الزَّنادقةِ لم يَمْنَعْه ـ مع غيرِه من الأئمَّة ـ من نشرِ عقيدةِ السَّلفِ والذَّبِّ عنها والرَّدِّ على مَنْ خالَفَها.

٩ـ يتبيَّنُ من خلالِ ما عَرضتُه من عقيدةِ هذا الإمامِ المالكي الكبير خطأُ مَنْ ظنَّ أنَّ المالكيَّةَ كلَّهم كانوا على عقيدةِ المُتكلِّمين، فهذه مُجازَفَةٌ بعيدةٌ كلَّ البعد عن الحقيقة؛ لأنَّ الأئمَّةَ المُتقدِّمين من أَتبَاعِ الإمامِ مالكٍ كانوا على عقيدةِ السَّلفِ وأهلِ الحديثِ قَبْلَ أن يَنتَشِرَ مذهبُ أهلِ الكلامِ،

---

(١) «العقائد الإسلاميَّة من الآيات القرآنيَّة والأحاديث النَّبويَّة» (ص١٥) وما بعدها، «الآثار» (٥/ ٣١٣).

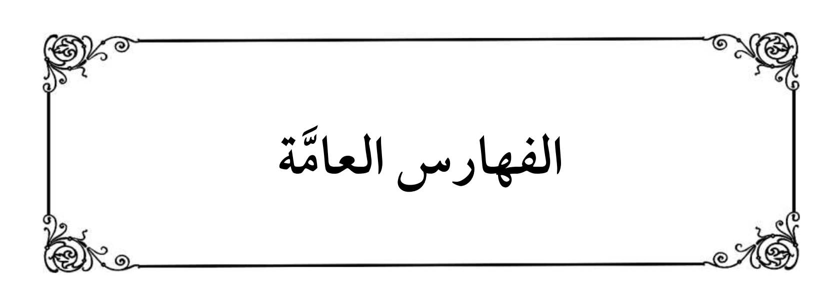
ذلك أنَّ الإمامَ مالكًا رَحِمَهُ اللَّهُ كان من أشدِّ النَّاسِ عليهم وعلى كلِّ مُبتَدِعٍ في دينِ الله مخالِفٍ لمنهج الصَّحابةِ والتَّابعينَ لهم بإحسان، كما سبق ذكرُ النُّصوصِ الواردةِ عنه في ذمِّ الجدالِ وأهلِ الكلامِ وكذا قصَّتِه مع من سألَه عن كيفيَّةِ استواءِ الله على عرشِه وغير ذلك.

١٠ـ ضرورةُ الاعتناءِ بجهود أئمَّةِ السَّلف عمومًا والمالكيَّةِ خصوصًا؛ لجهل كثيرٍ من النَّاس بهؤلاء الأعلام وبجهودهم في نُصرَةِ السُّنَّةِ وأهلِها.

والله تعالى أعلى وأعلم.







الفهارس العامَّة

ويحتوي على الفهارس التَّالية:

١ـ فهرس الآيات القرآنيَّة.

٢ـ فهرس الأحاديث النَّبويَّة.

٣ـ فهرس الآثار.

٤ـ فهرس المصادر والمراجع.

٥ـ فهرس الموضوعات.



فهرس الآيات القرآنيَّة

الآية .... الصفحة

«سورة الفاتحة»

«سورة البقرة»

«سورة آل عمران»

«سورة النساء»

«سورة المائدة»

«سورة الأنعام»

«سورة هود»

«سورة الرعد»

«سورة إبراهيم»

«سورة البروج»

«سورة الفجر»

«سورة الليل»

«سورة البيّنة»

«سورة الكوثر»

فهرس الأحاديث النبويّة

(خ)

(ذ)

(س)

(ش)

(ض)

(ط)

(ف)

(ك)

(ل)

(م)



فهرس الآثار





فهرس المصادر و المراجع

* **القرآن الكريم**، برواية حفص عن عاصم، اتُّبع في عَدِّ الآيات طريقة الكوفيِّين.

١ـ الكتب:

(أ)

ـ **إبراهيم التهامي**: «جهود علماء المغرب في الدِّفاع عن عقيدة أهل السُّنَّة والجماعة» (دار الرِّسالة ـ الجزائر ـ ط الأولى: ١٤٢٢هـ ـ ٢٠٠٢م)

ـ **الإبراهيمي**: محمَّد البشير الإبراهيمي (ت١٩٦٥م)، «آثار الإمام محمَّد البشير الإبراهيمي»، جمع وتقديم د. أحمد طالب الإبراهيمي (دار الغرب الإسلامي ـ بيروت ـ ط الأولى: ١٩٩٧م).

ـ **ابن الأثير**: أبو الحسن علي بن أبي الكرم الشَّيباني (ت٦٣٠ هـ).

* «الكامل في التَّاريخ»، تحقيق د. محمَّد الدقاق (دار الكتب العلميَّة ـ بيروت ـ ط الثَّالثة: ١٤١٨هـ ـ ١٩٩٨م).

* «النِّهاية في غريب الحديث والأثر»، أشرف عليه علي الحلبي (دار ابن

الجوزي ـ الرِّياض ـ ط الثَّالثة ١٤٢٥هـ).

ـ **الآجرِّي**: أبو بكر محمَّد بن الحسين (ت٣٦٠هـ)، «كتاب الشَّريعة»، تحقيق د. عبد الله الدميجي (دار الوطن ـ الرِّياض ـ ط الثَّانية: ١٤٢٠هـ ـ ١٩٩٩م).

ـ **الإمام أحمد**: أبو عبد الله أحمد بن محمَّد بن حنبل (ت٢٤١هـ).

* «المسند»، تحقيق جماعة من الباحثين بإشراف شعيب الأرناؤوط (مؤسَّسة الرِّسالة ـ بيروت ـ ط الأولى ١٤١٩هـ ـ ١٩٩٩م).

* «المسند»، تعليق أحمد شاكر (دار الحديث ـ القاهرة ـ ط الأولى: ١٤١٦هـ ـ ١٩٩٥م).

ـ **أحمد بن إبراهيم بن عيسى**: (ت١٣٢٩هـ)، «توضيح المقاصد وتصحيح القواعد في شرح قصيدة الإمام ابن القيِّم» (النُّونيَّة) (المكتب الإسلامي ـ بيروت ـ ط الثَّالثة: ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م).

ـ **أحمد بن حجر آل بوطامي**: «العقائد السَّلفيَّة بأدلَّتها النَّقليَّة والعقليَّة» (دار منهاج السُّنة ـ مصر: ١٤١٥ هـ ـ ١٩٩٤م).

ـ **أحمد شاكر أبو الأشبال**: (ت١٣٠٩هـ)، «عمدة التَّفسير عن الحافظ ابن كثير» (دار الوفاء ـ مصر ـ ط الثَّانية: ١٤٢٦ هـ ـ ٢٠٠٥ م).

ـ **الأزهري**: أبو منصور محمَّد بن أحمد (ت٣٧٠هـ)، «تهذيب اللُّغة»، تحقيق علي حسن هلالي (الدَّار المصريَّة للتَّأليف والتَّرجمة ـ بدون تاريخ).

ـ **إسماعيل باشا**: إسماعيل بن محمَّد أمين البغدادي، «هديَّة العارفين في أسماء المؤلِّفين وآثار المصنِّفين» ـ مطبوع مع «كشف الظُّنون» لحاجي خليفة ـ الجزء (٥ و ٦) (دار الفكر ـ بيروت: ١٤١٤ هـ ـ ١٩٩٤م).

ـ **الإسفراييني**: أبو المظفر طاهر بن محمَّد (ت٤٧١هـ)، «التَّبصير في الدِّين

وتمييز الفرقة النَّاجية عن الفرق الهالكين»، تحقيق كمال يوسف الحوت(عالم الكتب ـ بيروت ـ ط الأولى: ١٤٠٣هـ ـ ١٩٨٣م).

ـ **الإسماعيلي**: أبو بكر أحمد بن إبراهيم (ت٣٧١هـ)، «اعتقاد أهل السُّنَّة»، تحقيق جمال عزُّون (دار ابن حزم ـ الرِّياض ـ ط الأولى: ١٤٢٠هـ ـ ١٩٩٩م).

ـ **الأشعري**: أبو الحسن علي بن إسماعيل (ت٣٢٤هـ).

* «الإبانة عن أصول الدِّيانة»، تقديم حمَّاد الأنصاري وابن باز وإسماعيل الأنصاري (دار البصيرة ـ الإسكندريَّة ـ ط الأولى: ١٤١٣هـ ـ ١٩٩٢م).

* «مقالات الإسلاميِّين واختلاف المصلِّين»، تحقيق محمَّد محيي الدِّين (المكتبة العصريَّة ـ بيروت ـ ١٤١٦هـ ـ ١٩٩٥م).

ـ **الأصبهاني**: أبو القاسم إسماعيل بن محمَّد التَّيمي (ت٥٣٥هـ)، «الحجَّة في بيان المحجَّة» و«شرح عقيدة أهل السُّنَّة»، تحقيق د. محمَّد بن ربيع المدخلي، و د. محمود أبو رحيم (دار الرَّاية ـ الرِّياض ط الأولى: ١٤١١هـ ـ ١٩٩٠م، ط الثَّانية: ١٤١٩هـ ـ ١٩٩٩م).

ـ **ألفرد بل**، الفرق الإسلاميَّة في الشَّمال الإفريقي من الفتح العربي حتَّى اليوم، ترجمه عن الفرنسيَّة عبد الرَّحمن بن بدوي (دار الغرب الإسلامي ـ بيروت ـ ط الثَّالثة: ١٩٨٧م).

ـ **الألباني**: أبو عبد الرَّحمن محمَّد ناصر الدِّين (ت١٩٩٩م).

* «إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السَّبيل» (طبع المكتب الإسلامي ـ بيروت ـ الثَّانية: ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م).

* «مختصر العلو» للذَّهبي (المكتب الإسلامي ـ بيروت ـ ط الثَّانية: ١٤١٢هـ ـ ١٩٩١م).

* «سلسلة الأحاديث الصَّحيحة» (مكتبة المعارف ـ الرِّياض ـ ابتدئ في طبعه سنة ١٤١٥هـ ـ ١٩٩٥م، وانتهي منه سنة ١٤٢٢هـ ـ ٢٠٠٢م).

* «صحيح التَّرغيب والتَّرهيب» (دار المعارف ـ الرِّياض ـ ط الأولى:

١٤٢١هـ ـ ٢٠٠٠م).

* «صحيح الجامع الصَّغير» وزيادته للعلَّامة (المكتب الإسلامي ـ بيروت ـ ط الثَّالثة: ١٤٠٢هـ ـ ١٩٨٢م).

* «صحيح سنن أبي داود» (مكتبة التَّربية العربي ـ الرِّياض ـ ط الأولى: ١٤٠٩هـ ـ ١٩٨٩م).

* «صحيح سنن ابن ماجه» (دار المعارف ـ الرِّياض ـ ط الأولى: ١٤١٧هـ ـ ١٩٩٧م).

* «صحيح سنن التِّرمذي» (دار المعارف ـ الرِّياض ـ ط الثَّانية: ١٤٢٢هـ ـ ٢٠٠٢م).

* «صحيح سنن النَّسائي» (مكتبة المعارف ـ الرِّياض ـ ط الأولى: ١٤١٩هـ ـ ١٩٩٨م).

* «ظلال الجنَّة في تخريج السُّنَّة» (مطبوع مع كتاب السُّنَّة لابن أبي عاصم (المكتب الإسلامي ـ بيروت ـ ط الثَّانية: ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م).

* «العقيدة الطَّحاويَّة شرح وتعليق» (المكتب الإسلامي ـ بيروت ـ ط الثَّانية: ١٤١٤هـ ـ ١٩٩٣م).

* «قصَّة المسيح الدجَّال ونزول عيسى ـ عليه الصَّلاة والسَّلام ـ وقتله إيَّاه» (المكتبة الإسلاميَّة الأردن ـ ط الأولى: ١٤٢١هـ)

(ب)

ـ **الباقلاني**: أبو بكر محمَّد بن الطَّيِّب (ت٤٠٣هـ)

* «البيان عن الفرق بين المعجزات والكرامات والحيل والكهانة والسّحر والنَّارنجات»، عني بتصحيحه ونشره رتشرد يوسف مكارثي (المكتبة الشَّرقيَّة ـ بيروت ـ ١٩٥٨م).

* «كتاب تمهيد الأوائل وتلخيص الدَّلائل»، تحقيق أحمد حيدر (مؤسَّسة الكتب الثَّقافيَّة ـ بيروت ـ ط الثَّالثة: ١٤١٤هـ ـ ١٩٩٣م).

ـ **البخاري**: أبو عبد الله محمَّد بن إسماعيل (ت٢٥٦هـ).

* «الأدب المفرد»، تحقيق خالد العك (دار المعرفة ـ بيروت ـ ط الأولى: ١٤١٦هـ ـ ١٩٩٦م).

* «التَّاريخ الكبير» (تصوير مكتبة الفاروق الحديثة ـ بدون تاريخ).

* «خلق أفعال العباد والرَّدُّ على الجهميَّة وأصحاب التَّعطيل»، خرج أحاديثه سالم بن أحمد ومحمَّد السَّعيد (شركة الشِّهاب ـ الجزائر ـ بدون تاريخ).

ـ **البدر العيني**: أبو محمَّد محمود بن أحمد (ت٨٥٥هـ)، «عمدة القاري شرح صحيح البخاري» (دار الفكر ـ بيروت ـ بدون تاريخ).

ـ **البربهاري**: أبو محمَّد الحسن بن علي (ت٣٢٩هـ)، «شرح السُّنَّة»، تحقيق د. خالد الردادي (مجالس الهدى ـ الجزائر ـ ط الأولى ١٤٢٤هـ ـ ٢٠٠٣م).

ـ **البزَّار**: أبو بكر أحمد بن عمرو العتكي المعروف بالبزار (ت: ٢٩٢هـ)، مسند البزار، «البحر الزخار»، تحقيق محفوظ الرَّحمن زين الله، عادل بن سعد، صبري عبد الخالق (مكتبة العلوم والحكم ـ المدينة ـ ط الأولى: (بدأت ١٩٨٨م، وانتهت ٢٠٠٩م).

ـ **ابن بطَّال**: أبو الحسين علي بن خلف (ت٤٤٩هـ)، «شرح صحيح البخاري»، تحقيق ياسر بن إبراهيم (مكتبة الرّشد ـ الرِّياض ـ ط الأولى: ١٤٢٠هـ ـ ٢٠٠٠م).

ـ **بطرس البستاني**: (دائرة المعارف ـ دار المعارف ـ بيروت ـ بدون تاريخ).

ـ **ابن بطَّة**: أبو عبد الله عبيد الله بن محمَّد العكبري (ت٣٨٧هـ):

* «الإبانة عن شريعة الفرقة النَّاجية ومجانبة الفرق المذمومة»، «كتاب القدر»، تحقيقد. عثمان عبد الله الأثيوبي (دار الرَّاية ـ الرِّياض ـ ط الثَّانية: ١٤١٨هـ).

* «الإبانة عن شريعة الفرقة النَّاجية ومجانبة الفرق المذمومة» (الكتاب الثَّالث: الردّ على الجهميَّة)، تحقيق د. يوسف الوابل (دار الرَّاية ـ الرِّياض ـ ط الثَّانية: ١٤١٨هـ)

* «المختار من الإبانة عن شريعة الفرقة النَّاجية ومجانبة الفرق المذمومة» (تتمَّة الردّ على الجهميَّة)، تحقيق الوليد بن محمَّد نبيه (دار الرَّاية ـ الرِّياض ـ ط الأولى: ١٤١٨هـ).

ـ **البغوي**: أبو محمَّد الحسين بن مسعود (ت٥١٦هـ)، «شرح السُّنَّة»، تحقيق شعيب الأرناؤوط (المكتب الإسلامي ـ بيروت ـ ط الثَّانية: ١٤٠٣هـ ـ ١٩٨٣م).

ـ **أبو بكر المالكي**: أبو بكر عبد الله بن محمَّد (ت بَعْدَ ٤٨٤ أو ٤٦٤هـ)، كتاب رياض النُّفوس في طبقات علماء القيروان وإفريقيَّة وزهادهم ونساكهم وسير من أخبارهم وفضائلهم وأوصافهم تحقيق بشير البكوش (دار الغرب الإسلامي ـ بيروت ـ ط الثَّانية: ١٤١٤هـ ـ ١٩٩٤م).

ـ **البوطي**: محمَّد سعيد رمضان، «كبرى اليقينيَّات الكونيَّة» (دار الفكر - دمشق - تصوير عن ط الثَّامنة: ١٤١٧ هـ ـ ١٩٩٧م).

ـ **البيجوري**: إبراهيم البيجوري، «المختار من شرح البيجوري على الجوهرة» (تصوير عن طبعة الإدارة المركزيَّة للمعاهد الأزهريَّة ـ ١٤٠٩هـ ـ ١٩٨٩م).

ـ **البيهقي**: أبو بكر أحمد بن الحسين (ت٤٥٨هـ).

* «إثبات عذاب القبر»، تحقيق محمَّد حسن (دار الكتب العلميَّة ـ بيروت ـ ط الأولى: ١٤٢٥ هـ ـ ٢٠٠٤ م).

* «الأسماء والصِّفات»، تحقيق ناصر الدُّمياطي (دار ابن رجب ـ القاهرة ـ ط الأولى: ١٤٢٥هـ ـ ٢٠٠٤م).

* «الاعتقاد والهداية إلى سبيل الرَّشاد»، تحقيق أحمد أبو العينين (دار الفضيلة ـ الرِّياض ودار ابن حزم ـ بيروت ـ ط الأولى: ١٤٢٠هـ ـ ١٩٩٩م).

ـ **ابن البنَّاء**: أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الله (ت٤٧١هـ)، «كتاب الأصول المجرَّدة على ترتيب القصيدة المجوَّدة»، «شرح القصيدة الحائيَّة» لابن أبي داود، علَّق عليه حسام بن محمَّد سيف (دار طيبة ـ دمشق ـ ط الأولى: ١٤٢٨ هـ ـ ٢٠٠٧ م).

(ت)

ـ **التَّتائي**: أبو عبد الله محمَّد بن إبراهيم (ت٩٤٢هـ)، «تنوير المقالة في حلّ ألفاظ الرِّسالة»، تحقيق د. محمَّد عايش (بدون ذكر المطبعة ـ ط الأولى: ١٤٠٩هـ ـ ١٩٨٨م).

ـ **التِّرمذي**: أبو عيسى محمَّد بن عيسى بن سورة (ت٢٧٩هـ)، «الجامع المختصر من السُّنن عن رسول الله ﷺ»، مطبوع مع «تحفة الأحوذي بشرح جامع التِّرمذي» للمباركفوري (ت١٣٥٣هـ) (دار الفكر ـ بيروت ـ: ١٤٢٤ هـ ـ ٢٠٠٣ م).

ـ **التُّنْبُكتي**: أحمد بابا (ت١٠٣٦هـ)، «كفاية المحتاج لمعرفة من ليس في الدِّيباج»، علَّق عليه عبد الله الكندري (دار ابن حزم ـ بيروت ـ ط الأولى: ١٤٢٢هـ ـ ٢٠٠٢م).

ـ **ابن تيمية**: أبو العبَّاس أحمد بن عبد الحليم (ت٧٢٨هـ).

* «الاستقامة»، تحقيق د. محمَّد رشاد سالم (مكتبة ابن تيمية ـ القاهرة ـ بدون تاريخ)

* «الإيمان»، خرَّج أحاديثه الألباني (المكتب الإسلامي ـ بيروت ـ ط الخامسة: ١٤١٦هـ ـ ١٩٩٦م).

* «بيان تلبيس الجهميَّة في تأسيس بدعهم الكلاميَّة»، تحقيق مجموعة من الدَّكاترة بإشراف الشَّيخ عبد العزيز الرَّاجحي (مجمع الملك فهد لطباعة المصحف

الشَّريف - المدينة ـ ط الأولى: ١٤٢٦هـ).

* «التَّدمريَّة» (شركة الشِّهاب ـ الجزائر ـ بدون تاريخ).

* «الجواب الصَّحيح لمن بدَّل دين المسيح»، تحقيق مجموعة من الدَّكاترة (دار العاصمة ـ الرِّياض ـ ط الثَّانية: ١٤١٩هـ ـ ١٩٩٩م).

* «درء تعارض العقل والنَّقل»، تحقيق د. محمَّد رشاد سالم (دار الكتب ودار الكنوز الأدبيَّة ـ بدون تاريخ).

* «شرح حديث جبريل في الإسلام والإيمان والإحسان»، تحقيق د. علي الزَّهراني دار ابن الجوزي ـ ط الثَّانية: ١٤٢٤هـ).

* «شرح حديث النُّزول»، تحقيق د. محمَّد الخميس (دار العاصمة ـ الرِّياض ـ ط الثَّانية: ١٤١٨هـ ـ ١٩٩٨م).

* «شرح العقيدة الأصفهانيَّة»، تحقيق سعيد بن نصر (مكتبة الرُّشد ـ الرِّياض ـ ط الأولى: ١٤٢٢هـ ـ ٢٠٠١م).

* «الصَّارم المسلول على شاتم الرَّسول ﷺ»، تحقيق سيد عمران (دار الحديث ـ القاهرة ـ ١٤٢٣هـ ـ ٢٠٠٣م).

* «الفتوى الحمويَّة الكبرى» (دار الآثار ـ القاهرة ـ ط الأولى: ١٤٢٢ هـ ـ ٢٠٠١م).

* «القاعدة المراكشيَّة»، تحقيق دغش العجمي (دار ابن حزم ـ بيروت ـ ط الأولى: ١٤٢٢هـ ـ ٢٠٠٢م).

* «كتاب النُّبوَّات»، تحقيق د.عبد العزيز الطويان (مكتبة أضواء السَّلف ـ الرِّياض: ١٤٢٠هـ ـ ٢٠٠٠م).

* «مجموع الفتاوى»، جمع الشَّيخ عبد الرَّحمن بن محمَّد بن قاسم وابنه (مكتبة

المعارف ـ الرِّباط ـ بدون تاريخ).

* «منهاج السُّنَّة النَّبويَّة في نقض كلام الشِّيعة القدريَّة»، تحقيق د. محمَّد رشاد سالم (مكتبة المعارف ـ الرِّياض ـ ط الثَّانية: ١٤١٩هـ ـ ١٩٩٨م).

(ج)

ـ **ابن الجزري**: (ت٨٣٣هـ)، «النَّشر في القراءات العشر»، مراجعة علي الضبَّاع (دار الفكر ـ بيروت ـ ط الأولى: ١٤٠١هـ).

ـ **جمال بن أحمد بن بشير بادي**: «وجوب لزوم الجماعة وترك التَّفرُّق» (دار الوطن ـ الرِّياض ـ ط الثَّانية: ١٤١٦هـ).

ـ **جمال الدِّين القاسمي**: (ت١٣٣٢هـ)، «محاسن التَّأويل»، ضبطه وصحَّحه محمَّد باسل (دار الكتب العلميَّة ـ بيروت ـ ط الأولى: ١٤١٨هـ ـ ١٩٩٧م).

ـ **ابن جني**: أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت٣٩٢هـ)، «المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها»، تحقيق مجموعة من الباحثين (وزارة الأوقاف بالمجلس الأعلى للشُّؤون الإسلاميَّة ـ القاهرة ـ ١٤٢٠هـ ـ ١٩٩٩م).

ـ **ابن الجوزي**: أبو الفرج عبد الرَّحمن بن علي (ت٥٩٧هـ)، «زاد المسير في علم التَّفسير» (المكتب الإسلامي ـ بيروت ـ ط الثَّالثة: ١٤٠٤هـ ـ ١٩٨٤م).

ـ **الجوهري**: أبو نصر إسماعيل بن محمَّد (ت٣٩٣هـ)، «تاج اللُّغة وصحاح العربيَّة»، تحقيق أحمد عطار (دار العلم للملايين ـ بيروت ـ ط الثَّانية: ١٤٠٤هـ ـ ١٩٨٤م).

ـ **الجويني**: إمام الحرمين أبو المعالي عبد الملك بن عبد الله (ت٤٧٨هـ)، «الإرشاد إلى قواطع الأدلَّة في أصول الاعتقاد»، تحقيق زكريَّا عمران (دار الكتب العلميَّة ـ بيروت ـ ط الأولى: ١٤١٦هـ ـ ١٩٩٥م).

(ح)

ـ **ابن أبي حاتم**: أبو محمَّد عبد الرَّحمن بن أبي حاتم (ت٣٢٧هـ)، «تفسير القرآن العظيم مسندًا»، تحقيق أسعد محمَّد (مكتبة نزار مصطفى الباز ـ مكَّة ـ ط الثَّانية: ١٤١٩هـ ـ ١٩٩٩م).

ـ **حاجي خليفة**: مصطفى بن عبد الله (ت١٠٦٧هـ)، «كشف الظُّنون عن أسامي الكتب والفنون» (دار الفكر ـ بيروت ـ ١٤١٤هـ ـ ١٩٩٤م).

ـ **حافظ بن أحمد حكمي**: (ت١٣٧٧هـ)، «معارج القبول بشرح سلَّم الوصول إلى علم الأصول في التَّوحيد»، علَّق عليه: صلاح عويضة وأحمد القادري (دار الكتب العلميَّة ـ بيروت ـ ١٤١٩هـ ـ ١٩٩٨م).

ـ **الحاكم**: أبو عبد الله محمَّد بن عبد الله النِّيسابوري (ت٤٠٥هـ)، «المستدرك على الصَّحيحين»، تحقيق مقبل الوادعي (دار الحرمين ـ القاهرة ـ ط الأولى: ١٤١٧هـ ـ ١٩٩٨م).

ـ **ابن حبَّان**: أبو حاتم محمَّد بن حبَّان البستي (ت٣٥٤هـ).

* «الصَّحيح ـ بترتيب ابن بلبان الفارسي»، تحقيق شعيب الأرناؤوط (مؤسَّسة الرِّسالة ـ بيروت ـ ط الثَّالثة: ١٤١٨هـ ـ ١٩٩٧م).

* «معرفة المجروحين من المحدثين»، تحقيق حمدي عبد المجيد (دار الصميعي ـ الرِّياض ـ ط الأولى: ١٤٢٠هـ ـ ٢٠٠٠م).

ـ **ابن حجر**: أبو الفضل أحمد بن عليّ العسقلاني (ت٨٥٢هـ).

* «الإصابة في تمييز الصَّحابة» (مطبعة السَّعادة ـ مصر ـ بدون تاريخ).

* «تغليق التَّعليق على صحيح البخاري»، تحقيق سعيد القزقي (المكتب الإسلامي ـ بيروت ـ ط الثَّانية ١٤٢٠هـ ـ ١٩٩٩م).

* «تقريب التَّهذيب»، تحقيق صغير أحمد الباكستاني (دار العاصمة ـ الرِّياض ـ ط الثَّانية: ١٤٢٣هـ).

* «الدُّرر الكامنة في أعيان المئة الثَّامنة» (دار الجيل ـ بيروت ـ: ١٤١٤هـ ـ ١٩٩٣م).

* «لسان الميزان»، تحقيق خليل العربي (دار الفاروق الحديثة ـ القاهرة ـ ط الأول: ١٤١٦هـ ـ ١٩٩٦م).

ـ **الحجوي**: محمَّد بن الحسن الثَّعالبي (ت١٣٧٦هـ)، «الفكر السَّامي»، اعتنى به أيمن صالح شعبان (دار الكتب العلميَّة ـ بيروت ـ ط الأولى: ١٤١٦هـ ـ ١٩٩٥م).

ـ **حرب الكرماني**: (ت٢٨٠هـ)، «مسائل الإمام أحمد بن حنبل وإسحاق ابن راهويه»، اعتنى بإخراجها د. ناصر السَّلامة (مكتبة الرُّشد ـ الرِّياض ـ ط الأولى: ١٤٢٥هـ ـ ٢٠٠٤م).

ـ **الحربي**: الدُّكتور علي بن علي جابر الحربي اليماني، «كشف الأستار لإبطال ادِّعاء فناء النَّار» المنسوب لشيخ الإسلام ابن تيمية وتلميذه ابن قيِّم الجوزيَّة (دار طيبة ـ السّعودية ـ ط الأولى: ١٤١٠هـ).

ـ **ابن حزم**: أبو محمَّد علي بن أحمد (ت٤٥٦هـ).

* «الفِصَل في الملل والأهواء والنِّحل»، تحقيق د. محمَّد إبراهيم و د. عبد الرَّحمن عميرة (دار الجيل بيروت ـ بدون تاريخ).

* «المحلى بالآثار»، تحقيق أحمد شاكر (تصوير دار التُّراث ـ القاهرة ـ بدون تاريخ).

* «مراتب الإجماع في العبادات والمعاملات والاعتقادات»، علَّق عليه محمَّد زاهد الكوثري (دار الكتاب العربي ـ بيروت ـ ط الثَّالثة: ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٥م).

ـ **حسن حسني عبد الوهَّاب**: «كتاب العمر في المصنَّفات والمؤلِّفين التُّونسيِّين» لحسن حسني عبد الوهَّاب، مراجعة وإكمال: محمَّد العروسي وبشير البكوش (دار الغرب الإسلامي ـ بيروت ـ ط الأولى: ١٩٩٠م).

ـ **أبو الحسن المالكي**: نور الدِّين علي بن محمَّد المنوفي (ت٩٣٩هـ)، «كفاية الطَّالب الرَّبَّاني لرسالة ابن أبي زيد القيرواني» ـ مطبوع مع حاشية العدوي (دار المعرفة ـ بيروت ـ بدون تاريخ).

ـ **حمد العثمان**: «أصول الجدل والمناظرة في الكتاب والسُّنَّة» (دار ابن حزم ـ بيروت ـ ط الثَّانية: ١٤٢٥هـ ـ ٢٠٠٤م).

ـ **حمود التّويجري**، «إتحاف الجماعة بما جاء في الفتن والملاحم وأشراط السَّاعة» (دار الصميعي ـ الرِّياض ـ ط الثَّانية: ١٤١٤هـ).

ـ **الحموي**: ياقوت بن عبد الله أبو عبد الله (ت٦٢٦هـ)، «معجم البلدان» (دار صادر ـ بيروت ـ ط الثَّانية: ١٩٩٥م).

ـ **الحميدي**: أبو عبد الله محمَّد بن أبي نصر الأندلسي (ت٤٨٨)، «جذوة المقتبس في ذكر ولاة الأندلس»، تحقيق د. صلاح الدِّين الهواري (المكتبة العصريَّة ـ بيروت ـ ط الأولى: ١٤٢٥هـ ـ ٢٠٠٤م).

ـ **ابن حنفيَّة العابدين**، «العجالة في شرح الرِّسالة» (دار الإمام مالك ـ الجزائر ـ ط الأولى: ١٤٢٧هـ ـ ٢٠٠٦م).

(خ)

ـ **خالد كبير علال**، «أخطاء المؤرِّخ ابن خلدون في كتابه «المقدِّمة» (دار الإمام مالك ـ الجزائر ط الأولى: ١٤٢٦هـ ـ ٢٠٠٥م).

ـ **ابن خزيمة**: أبو بكر محمَّد بن إسحاق (ت٣١١هـ)، «كتاب التَّوحيد وإثبات

صفات الرَّبِّ عَزَّوَجَلَّ»، تحقيق د. عبد العزيز الشَّهوان (مكتبة الرشد ـ الرِّياض ـ ط السَّادسة: ١٤١٨هـ ـ ١٩٩٧م).

ـ **الخَطَّابي**: أبو سليمان حمد بن محمَّد البستي (ت٣٨٨هـ).

* «شأن الدُّعاء»، تحقيق أحمد الدقاق (دار الثَّقافة العربيَّة ـ بيروت ـ ط الثَّالثة: ١٤١٦هـ ـ ١٩٩٥م).

* «معالم السُّنن» بهامش مختصر سنن أبي داود للمنذري، تحقيق أحمد شاكر ومحمَّد فقي (دار المعرفة ـ بيروت ـ بدون تاريخ).

ـ **الخطيب البغدادي**: أبو بكر أحمد بن علي (ت٤٦٣هـ)، «الكلام في الصِّفات، تحقيق عمرو عبد المنعم سليم (مكتبة ابن تيمية ـ القاهرة ـ الأولى: ١٤١٣هـ).

ـ **ابن خلدون**: عبد الرَّحمن بن خلدون (ت٨٠٨هـ).

* «العبر وديوان المبتدأ والخبر في أيَّام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي السُّلطان الأكبر» المعروف بتاريخ ابن خلدون (دار الكتب العلميَّة ـ بيروت ـ ط الأولى: ١٤١٣هـ ـ ١٩٩٢م).

* «المقدِّمة» (دار الفكر ـ بيروت ـ ١٤٢٤هـ ـ ٢٠٠٤م).

ـ **ابن خير الإشبيلي**: أبو بكر محمَّد بن خير (ت٥٧٥هـ)، فهرست ابن خير، تحقيق إبراهيم الأبياري (دار الكتاب المصري ودار الكتاب اللُّبناني ـ ط الأولى: ١٤١٠هـ ـ ١٩٨٩م).

(د)

ـ **الدَّارقطني**: أبو الحسن علي بن عمر (ت٣٨٥هـ)، «كتاب الصِّفات والنُّزول»، تحقيق د. علي الفقيهي (بدون ذكر المطبعة ـ ط الأولى: ١٤٠٣ هـ ـ ١٩٨٣م).

ـ **الدَّارمي**: أبو سعيد عثمان بن سعيد (ت٢٨٠هـ).

* «الرَّدُّ على الجهميَّة»، تحقيق بدر البدر (مكتبة ابن الأثير ـ الكويت ـ ط الثَّانية: ١٤١٦هـ ـ ١٩٩٥م).

* «نقض الإمام عثمان بن سعيد الدَّارمي على المريسي الجهمي العنيد فيما افترى على الله عَزَّوَجَلَّ من التَّوحيد»، تحقيق د. رشيد الألمعي (طبع مكتبة الرّشد ـ الرِّياض ـ الأولى: ١٤١٨هـ ـ ١٩٩٨م).

ـ **الدَّارمي**: أبو محمَّد عبد الله بن عبد الرَّحمن (ت٢٥٥هـ)، «المسند»، تحقيق حسين سليم الدَّاراني (دار المغني ـ الرِّياض ـ ط١/ ١٤٢٨ هـ ـ ٢٠٠٠ م).

ـ **أبو داود**: سليمان بن الأشعث السِّجستاني (ت٢٧٥هـ).

* «السُّنن» (دار ابن حزم ـ بيروت ـ ط الأولى: ١٤١٩هـ ـ ١٩٩٨م).

* «مسائل الإمام أحمد»، تحقيق طارق بن عوض الله (مكتبة ابن تيمية ـ القاهرة ـ ط الأولى: ١٤٢٠هـ ـ ١٩٩٩م).

ـ **الدَّبَّاغ**: أبو زيد عبد الرَّحمن بن محمَّد (ت٦٩٦هـ)، « معالم الإيمان في معرفة أهل القيروان» ـ أكمله وعلَّق عليه ابن ناجي التنوخي (ت٨٣٩هـ)، تحقيق د. عبد المجيد خيالي (دار الكتب العلميَّة ـ بيروت ـ ط الأولى: ١٤٢٦هـ ـ ٢٠٠٥م).

(ذ)

ـ **الذَّهبي**: أبو عبد الله محمَّد بن أحمد (ت٧٤٨هـ).

* «إثبات اليد لله سبحانه» (ضمن مجموع فيه ثلاث رسائل)، تحقيق د. عبد الله البراك(دار الوطن ـ الرِّياض ـ ط الأولى: ١٤٢١هـ ـ ٢٠٠٠م).

* «سير أعلام النُّبلاء»، تحقيق مجموعة من الباحثين بإشراف شعيب الأرناؤوط (مؤسَّسة الرِّسالة ـ بيروت ـ ط الحادية عشرة: ١٤٢٢هـ ـ ٢٠٠١م).

* «العلو للعلي العظيم وإيضاح صحيح الأخبار من سقيمها»، تحقيق د. عبد

الله البرَّاك (دار الوطن ـ الرِّياض ـ ط الأولى: ١٤٢٠هـ ـ ١٩٩٩م).

* «الكبائر»، تحقيق مشهور حسن (مكتبة الفرقان ـ عجمان، الإمارات ـ ط الثَّالثة: ١٤٢٩ هـ ـ ٢٠٠٨ م).

* «الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب السِّتَّة»، تحقيق صدقي العطر (دار الفكر ـ بيروت ـ ط الأولى: ١٤١٨هـ ـ ١٩٩٧م).

* «كتاب العرش»، تحقيق د. محمَّد بن خليفة التَّميمي (الجامعة الإسلاميَّة ـ المدينة ـ ط الثَّانية: ١٤٢٤هـ ـ ٢٠٠٣م).

* «المقتنى في سرد الكنى»، تحقيق محمَّد صالح عبد العزيز (الجامعة الإسلاميَّة ـ المدينة ـ ط الأولى: ١٤٠٨هـ).

* «ميزان الاعتدال في نقد الرِّجال»، تحقيق علي البجاوي (دار الفكر ـ بيروت ـ بدون تاريخ).

(ر)

ـ **ربيع المدخلي**: أبو محمَّد ربيع بن هادي عمير المدخلي، «عون الباري ببيان ما تضمَّنه شرح السُّنَّة» للإمام البربهاري (دار المحسن ـ الجزائر ـ ط الأولى: ١٤٣٢هـ).

ـ **الرَّازي**: زين الدِّين محمَّد بن أبي بكر (تبعد ٦٦٦هـ)، «مختار الصِّحاح» (دار الكتاب العربيبيروت ـ ١٤٠١هـ ـ ١٩٨١م).

ـ **الرَّازي**: فخر الدِّين أبو عبد الله محمَّد بن عمر المعروف بابن الخطيب (ت٦٠٦هـ).

* «أساس التَّقديس»، تحقيق د. أحمد حجازي السقا، (طبع مكتبة الكليَّات الأزهريَّة ـ القاهرة ـ ١٤٠٦ هـ ـ ١٩٨٦م).

* «مُحَصَّل أفكار المتقدِّمين والمتأخِّرين من العلماء والحكماء والمتأخِّرين»، راجعه

وقدَّم له طه عبد الرَّؤوف سعد (مكتبة الكليَّات الأزهريَّة ـ القاهرة ـ بدون تاريخ).

ـ **ابن رجب**: أبو الفرج عبد الرَّحمن بن شهاب الدِّين (ت٧٩٥هـ).

* «أهوال القبور وأحوال أهلها إلى النُّشور»، تحقيق إياد القيسي (بيت الأفكار الدَّوليَّة الأردن ـ ط الأولى: ٢٠٠٤م).

* «ذيل طبقات الحنابلة»، خرج أحاديثه أسامة بن حسن وحازم علي (دار الكتب العلميَّة ـ ط الأولى: ١٤١٧هـ ـ ١٩٩٧م).

* «فتح الباري شرح صحيح البخاري»، تحقيق مجموعة من الباحثين (مكتبة الغرباء الأثريَّة ـ المدينة ـ ط الأولى: ١٤١٧هـ ـ ١٩٩٦م).

* «مجموع رسائل ابن رجب»، تحقيق طلعت الحلواني (الفاروق الحديثة ـ القاهرة ـ ابتدئ في طبعه سنة ١٤٢٣هـ ـ ٢٠٠٢م وانتهي منه سنة ١٤٢٤هـ ـ ٢٠٠٣م).

ـ **ابن رشد**: أبو الوليد محمَّد بن أحمد ـ الحفيد ـ (ت٥٩٥هـ)، «مناهج الأدلَّة في عقائد الملَّة»، تحقيق محمود قاسم (مكتبة الأنجلو المصريَّة ـ ١٩٦٤م).

ـ **ابن رشد**: أبو الوليد محمَّد بن أحمد ـ الجد ـ (ت٥٢٠هـ)، «البيان والتَّحصيل والشَّرح والتَّوجيه والتَّعليل في مسائل المستخرجة»، تحقيق د. محمَّد حجي (دار الغرب الإسلامي ـ بيروت ـ ط الثَّانية: ١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٨م).

ـ **الرَّقيق النَّديم**: إبراهيم بن القاسم (لم يذكر تاريخ وفاته)، «تاريخ إفريقيَّة والمغرب»، تحقيق د. عبد الله العلي و د. عزّ الدِّين عمر (دار الغرب الإسلامي بيروت ـ ط الأولى: ١٩٩٠م).

(ز)

ـ **الزِّرِكْلي**: خير الدِّين (ت١٣٩٦هـ)، «الأعلام» (دار العلم للملايين ـ بيروت ـ ط الخامسة عشر: ٢٠٠٢م).

ـ **زُرُّوق**: أبو العبَّاس أحمد بن محمَّد البرنسي (ت٨٩٩هـ)، «شرح على متن الرِّسالة» لابن أبي زيد (مطبوع مع شرح ابن ناجي)، (دار الفكر ـ بيروت ـ ١٤٠٢هـ ـ ١٩٨٢م).

ـ **ابن أبي زمنين**: أبو عبد الله محمَّد بن عبد الله (ت٣٩٩هـ)، «أصول السُّنَّة، تحقيق عبد الله البخاري (مكتبة الغرباء الأثريَّة ـ المدينة ـ ط الأولى: ١٤١٥هـ).

ـ **ابن زنجلة**: أبو زرعة عبد الرَّحمن بن محمَّد (ت حوالي ٤٠٣هـ)، «الحجة في القراءات»، تحقيق سعيد الأفغاني (مؤسَّسة الرِّسالة ـ بيروت ـ ط الخامسة: ١٤٢٢هـ).

ـ **ابن أبي زيد القيرواني**: أبو محمَّد عبد الله بن أبي زيد (ت٣٨٦هـ).

* «الجامع في السُّنن والآداب والحكم والمغازي والتَّاريخ وغير ذلك، تحقيق عبد المجيد تركي (دار الغرب الإسلامي ـ بيروت ـ ط الثَّانية: ١٩٩٠م).

* «عقيدة السَّلف: مقدِّمة ابن أبي زيد القيرواني لكتابه الرِّسالة»، تقديم بكر بن عبد الله أبو زيد (دار العاصمة ـ الرِّياض ـ ط الأولى: ١٤١٤هـ).

* «فتاوى ابن أبي زيد» ، جمع حميد محمَّد لحمر (دار الغرب الإسلامي ـ بيروت ـ ط الأولى: ٢٠٠٤م).

* «النَّوادر والزِّيادات على ما في المدوَّنة من غيرها من الأمَّهات»، تحقيق مجموعة من العلماء (دار الغرب الإسلامي ـ بيروت ـ ط الأولى: ١٩٩٩م).

(س)

ـ **السُّبكي**: أبو نصر عبد الوهَّاب بن علي (ت٧٧١هـ)، «طبقات الشَّافعيَّة الكبرى»، تحقيق د. عبد الفتَّاح الحلو و د. محمود الطناحي (دار هجر ـ مصر ـ ط الثَّانية: ١٤١٣هـ ـ ١٩٩٢م).

ـ **السِّجزي**: أبو نصر عبيد الله بن سعيد الوايلي (ت٤٤٤هـ)، «رسالة السِّجزي إلى أهل زبيد في الرَّدِّ على مَنْ أَنْكَرَ الحرفَ والصَّوت»، تحقيق محمَّد باكريم (دار الرَّاية ـ الرِّياض ـ ط الأولى ١٤١٤ هـ ـ ١٩٩٤م).

ـ **السَّخاوي**: محمَّد بن عبد الرَّحمن (ت٩٠٢هـ)، «الإعلان بالتَّوبيخ لمن ذمَّ التَّاريخ» (دار الكتاب العربي ـ بيروت ـ ١٤٠٣هـ ـ ١٩٨٣م).

ـ **السَّعدي**: عبد الرَّحمن بن سعدي (ت١٣٧٦هـ)، «تيسير الكريم الرَّحمن في تفسير كلام المنَّان» قدَّم له ابن عثيمين وابن عقيل (مؤسَّسة الرِّسالة ـ بيروت ـ ط الأولى: ١٤٢٠هـ ـ ١٩٩٩م).

ـ **السَّفاريني**: محمَّد بن أحمد (ت١١٨٨هـ)، «لوامع الأنوار البهيَّة وسواطع الأسرار الأثريَّة شرح الدرَّة المضية في عقيدة الفرقة المرضيَّة» (المكتب الإسلامي ـ بيروت ـ ط الثَّالثة: ١٤١١هـ ـ ١٩٩١م).

ـ **سليمان الخراشي**: «اتِّهامات لا تثبت» (مكتبة الرُّشد ـ الرِّياض ـ ط الأولى: ١٤٢٥هـ ـ ٢٠٠٤م).

ـ **ابن السَّمعاني**: أبو المظفر منصور بن محمَّد (ت٤٨٩هـ)، «تفسير القرآن»، تحقيق ياسر بن إبراهيم وغنيم بن عبَّاس (دار الوطن ـ الرِّياض ـ ط الأولى: ١٤١٨هـ ـ ١٩٩٧م).

ـ **السِّندي**: أبو الحسن نور الدِّين بن عبد الهادي (ت١١٣٨هـ)، «حاشية السِّندي على سنن ابن ماجه»، تحقيق خليل مأمون شيحا (دار المعرفة ـ بيروت ـ ط الثَّانية: ١٤١٨هـ ـ ١٩٩٧م).

ـ **السُّيوطي**: أبو بكر عبد الرَّحمن بن أبي بكر (ت٩١١هـ).

* «تاريخ الخلفاء»، تقديم عبد الله مسعود (دار القلم العربي ـ سوريَّة ـ:

١٤٢٣هـ ـ ٢٠٠٣م).

* «الدُّرُّ المنثور في التَّفسير بالمأثور» تحقيق د. عبد الله التّركي (مركز هجر للبحوث والدِّراسات العربيَّة والإسلاميَّة ـ القاهرة ـ ط الأولى: ١٤٢٤هـ ـ ٢٠٠٣م).

* «طبقات الحفَّاظ» (دار الكتب العلميَّة ـ بيروت ـ ط الثَّانية: ١٤١٤هـ ـ ١٩٩٤م).

(ش)

ـ **الشَّاطبي**: أبو إسحاق إبراهيم بن موسى (ت٧٩٠هـ)، «الاعتصام»، تحقيق سليم الهلالي (دار ابن عفَّان ـ الرِّياض ـ ط الأولى: ١٤١٨هـ ـ ١٩٩٧م).

ـ **الشَّافعي**: أبو عبد الله محمَّد بن إدريس (ت٢٠٤هـ).

* «الأم»، صحَّحه محمَّد زهري النجَّار (دار المعرفة ـ بيروت ـ بدون تاريخ).

* «الرِّسالة»، تحقيق أحمد شاكر (مكتبة الحلبي ـ مصر ـ ط الأولى: ١٣٥٨هـ ـ ١٩٤٠م).

ـ **ابن شاكر الكتبي**: محمَّد بن شاكر (ت٧٦٤هـ)، «فوات الوفيات»، تحقيق علي معوض وعادل أحمد (دار الكتب العلميَّة ـ بيروت ـ ط الأولى: ١٤٢١هـ ـ ٢٠٠٠م).

ـ **الشَّنقيطي**: محمَّد الأمين بن محمَّد المختار الجكني (ت١٣٩٣هـ)، «أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن»، خرَّج آياته وأحاديثه محمَّد الخالدي (دار الكتب العلميَّة ـ بيروت ـ ط الأولى: ١٤١٧هـ ـ ١٩٩٦م).

ـ **الشَّهرستاني**: أبو الفتح محمَّد بن عبد الكريم (ت٥٤٨هـ)، «الملل والنِّحل»، تحقيق محمَّد كيلاني (دار المعرفة ـ بيروت ـ بدون تاريخ).

ـ **الشَّوكاني**: محمَّد بن علي (ت١٢٥٠هـ).

* «البدر الطَّالع بمحاسن من بعد القرن الثَّامن»، وضع حواشيه خليل المنصور

(دار الكتب العلميَّة ـ بيروت ـ ط الأولى: ١٤١٨هـ ـ ١٩٩٨).

* «تحفة الذَّاكرين بعدة الحصن الحصين من كلام سيِّد المرسلين»، تحقيق شريف عبد الله (دار ابن الهيثم ـ القاهرة ـ ط الأولى: ١٤٢٦هـ ـ ٢٠٠٥م).

* «فتح القدير الجامع بين فني الرِّواية والدِّراية من علم التَّفسير» تحقيق د. عبد الرَّحمن عميرة (دار الوفاء السّعودية ـ ط الثَّانية: ١٤١٨هـ ـ ١٩٩٧م).

* «نيل الأوطار من أحاديث سيِّد الأخبار شرح منتقى الأخبار» (دار الجيل ـ بيروت ـ ١٩٧٣م).

ـ **ابن أبي شيبة**: أبو جعفر محمَّد بن عثمان (ت٢٩٧هـ)، «العرش وما روي فيه»، تحقيق محمَّد بن حمد النجدي (مكتبة السُّنَّة ـ مصر ـ ط الثَّانية: ١٤١٠هـ ـ ١٩٩٠م).

ـ **الشِّيرازي**: أبو إسحاق إبراهيم بن علي الفيروزآبادي (ت٤٧٦هـ)، «طبقات الفقهاء»، تحقيق د. إحسان عباس (دار الرَّائد العربي ـ بيروت ـ ط الثَّانية ١٤٠١هـ ـ ١٩٨١م).

(ص)

ـ **الصَّابوني**: أبو عثمان إسماعيل بن عبد الرَّحمن (ت٤٤٩هـ)، «عقيدة السَّلف وأصحاب الحديث» تحقيق أبي اليمين المنصوري (دار المنهاج ـ القاهرة ـ ط الأولى: ١٤٢٣هـ ـ ٢٠٠٣ م).

ـ **صالح آل الشَّيخ**:

* «شرح الطحاويَّة» (دار ابن الجوزي ـ القاهرة ـ ط الأولى: ١٤٢٧هـ ـ ٢٠٠٦م).

* «اللآلئ البهيَّة في شرح العقيدة الواسطيَّة» لابن تيمية، تحقيق: عادل بن محمَّد رفاعي (دار الميراث النَّبوي ـ الجزائر ـ ط الأولى: ١٤٣١هـ ـ ٢٠١٠ م).

ـ **صالح الغامدي**: «المسائل الاعتزاليَّة في تفسير الكشَّاف للزَّمخشري في ضوء ما ورد في كتاب الانتصاف» لابن المنير (دار الأندلس ـ السعودية ـ ط الثَّانية: ١٤٢٢هـ ـ ٢٠٠١م).

ـ **صدِّيق حسن خان**: أبو الطيِّب صدِّيق حسن خان القنوجي (ت١٣٠٧هـ)، «الانتقاد الرَّجيح في شرح الاعتقاد الصَّحيح»، تحقيق سعيد معشاشة (طبع دار ابن حزم ـ بيروت ـ الأولى: ١٤٢١هـ ـ ٢٠٠٠م).

ـ **صلاح الدِّين مقبول**: «زوابع في وجه السُّنَّة قديمًا وحديثًا» (دار عالم الكتب ـ الرِّياض ـ بدون تاريخ).

(ط)

ـ **الطَّبراني**: أبو القاسم سليمان بن أحمد (ت٣٦٠هـ)، «المعجم الكبير» تحقيق حمدي عبد المجيدالسَّلفي (دار إحياء التُّراث العربي ـ بيروت ـ بدون تاريخ).

ـ **الطَّبري**: أبو جعفر محمَّد بن جرير (ت٣١٠هـ).

* «التَّبصير في معالم الدِّين» تحقيق د. علي الشبل (مكتبة الرّشد ـ الرِّياض ـ ط الأولى: ١٤٢٥هـ ـ ٢٠٠٤م).

* «جامع البيان عن تأويل آي القرآن»، ضبط وتخريج صدقي العطَّار (دار الفكر ـ بيروت ١٤٢٠هـ ـ ١٩٩٩م).

ـ **الطَّحاوي**: أبو جعفر أحمد بن محمَّد الأزدي (ت٣٢١هـ)، «العقيدة الطحاويَّة»، تعليق محمَّد بن مانع وابن باز، اعتنى بها أشرف بن عبد المقصود (مكتبة أضواء السَّلف ـ الرِّياض ـ ط الأولى: ١٤١٩هـ ـ ١٩٩٨م).

ـ **الطرطوشي**: أبو بكر محمَّد بن الوليد الفهري (ت٥٢٠)، «الحوادث والبدع»، تحقيق علي الحلبي(دار ابن الجوزي ـ الرِّياض ـ ط الثَّانية: ١٤١٧هـ ـ ١٩٩٦م).

(ع)

ـ **ابن أبي عاصم**: أبو بكر أحمد بن عمرو (ت٢٨٧هـ).

* «السُّنَّة»، تحقيق د. باسم الجوابرة (دار الصميعي ـ الرِّياض ـ ط الثَّالثة: ١٤٢٦هـ ـ ٢٠٠٥م).

* «كتاب الجهاد»، تحقيق مساعد بن سليمان الحميد (مكتبة العلوم والحكم ـ المدينة ـ ط الأولى: ١٤٠٩ هـ ـ ١٩٨٩م).

ـ **العبَّاد**: عبد المحسن بن حمد العبَّاد البدر، «قطف الجنى الدَّاني شرح مقدِّمة رسالة ابن أبي زيد القيرواني» (منار السَّبيل ـ الجزائر ـ ط الأولى: ١٤٢٣هـ ـ ٢٠٠٢م).

ـ **ابن عبد البر**: أبو عمر يوسف بن عبد الله النّمري (ت٤٦٣هـ).

* «الاستذكار»، علَّق عليه سالم محمَّد عطا ومحمَّد علي معوض (دار الكتب العلميَّة بيروت ـ ط الثَّانية: ١٤٢٣هـ ـ ٢٠٠٢م).

* «التَّمهيد لما في الموطَّأ من المعاني والأسانيد»، تحقيق مجموعة من الباحثين (مكتبة المؤيد ـ المغرب ـ ١٣٩٩هـ ـ ١٩٧٩م).

* «جامع بيان العلم وفضله»، تحقيق أبو الأشبال الزهيري (دار ابن الجوزي ـ الرِّياض ـ ط السَّادسة: ١٤٢٤هـ).

* «الاستيعاب في معرفة الأصحاب»، تحقيق علي معوض وعادل أحمد (دار الكتب العلميَّة بيروت ـ ط الثَّانية: ١٤٢٢هـ ـ ٢٠٠٢م).

ـ **القاضي عبد الجبار المعتزلي**: عبد الجبَّار بن أحمد الأسد أبادي (ت٤١٥هـ).

* «المختصر في أصول الدِّين» (ضمن رسائل العدل والتَّوحيد)، تحقيق محمَّد عمارة (دار الشُّروق ـ القاهرة ـ ط الثَّانية: ١٤٠٨ هـ ـ ١٩٨٨م).

* «شرح الأصول الخمسة»، تعليق أحمد بن الحسين، تحقيق د. عبد الكريم عثمان (مكتبة وهبة ـ القاهرة ـ ط الثَّالثة: ١٤١٦ هـ ـ ١٩٩٦م).

ـ **عبد الحميد بن باديس** (ت١٣٥٩هـ).

* «العقائد الإسلاميَّة»، رواية وتعليق محمَّد الصَّالح رمضان (مكتبة الشِّهاب ـ الجزائر بدون تاريخ).

* «مجالس التَّذكير من كلام الحكيم الخبير» (دار البعث ـ الجزائر ـ ط الأولى: ١٤٠٢هـ ـ ١٩٨٢م).

ـ **عبد الرَّحمن بن حسن آل الشيخ** (ت١٢٨٥هـ)، «فتح المجيد شرح كتاب التَّوحيد»، علَّق عليه الشَّيخ ابن باز (دار السَّلام الرِّياض ـ ط الأولى: ١٤٢١هـ ـ ٢٠٠٠م).

ـ **عبد الرزَّاق العبَّاد:**

* «الجامع للبحوث والرَّسائل» (دار كنوز إشبيليا ـ الرِّياض ـ ط الأولى: ١٤٢٦هـ ـ ٢٠٠٥م).

* «القول السَّديد في الردّ على من أنكر تقسيم التَّوحيد»، تقديم د. صالح الفوزان (دار ابن القيِّم ـ الرِّياض ودار ابن عفَّان ـ القاهرة ـ ط الأولى: ١٤٢٣هـ ـ ٢٠٠٣م).

ـ **عبد الغني المقدسي:** أبو محمَّد عبد الغني بن عبد الواحد (ت٦٠٠هـ)، «الاقتصاد في الاعتقاد» تحقيق د. أحمد الغامدي (مكتبة العلوم والحكم ـ المدينة ـ ط الثَّالثة: ١٤٢٣هـ ـ ٢٠٠٢م).

ـ **عبد الفتَّاح القاضي:** «البدور الزَّاهرة في القراءات العشر المتواترة» (دار الكتاب العربي ـ بيروت ـ ط الأولى: ١٤٠١هـ ـ ١٩٨١م).

ـ **عبد القاهر البغدادي** (ت٤٢٩هـ).

* «أصول الدِّين» (تصوير دار الكتب العلميَّة ـ بيروت ـ ط الثَّالثة: ١٤٠١هـ ـ ١٩٨١م).

* «الفرق بين الفرق»، تحقيق محمَّد محيي الدِّين (مكتبة التُّراث ـ القاهرة ـ بدون تاريخ).

ـ **عبد الله بن أحمد** (ت٢٩٠هـ) «كتاب السُّنَّة»، تحقيق د. محمَّد القحطاني (دار عالم الكتب ـ الرِّياض ـ ط الرَّابعة: ١٤١٦هـ ـ ١٩٩٦م).

ـ **عبد الله الغنيمان**: «شرح كتاب التَّوحيد من صحيح البخاري» (دار العاصمة ـ الرِّياض ـ ط الثَّانية: ١٤٢٢هـ ـ ٢٠٠١م).

ـ **عبد المجيد بن حمده**: «المدارس الكلاميَّة بإفريقيَّة إلى ظهور الأشعريَّة» (دار العرب ـ تونس ـ ط الأولى: ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م).

ـ **عبد المجيد النجَّار**: «المهدي بن تومرت» (دار الغرب الإسلامي ـ بيروت ـ ط الأولى: ١٤٠٣هـ ـ ١٩٨٣م).

ـ **ابن عبد الهادي**: أبو عبد الله محمَّد بن أحمد (ت٧٤٤هـ)، «الصَّارم المنكي في الردّ على ابن السبكي»، تحقيق أحمد سليمان (مكتبة ابن تيمية ـ القاهرة ـ ط الأولى: ١٤٢٥هـ ـ ٢٠٠٤م).

ـ **القاضي عبد الوهَّاب**: أبو محمَّد عبد الوهَّاب بن علي البغدادي (ت٤٢٢هـ).

* «شرح عقيدة الإمام مالك الصَّغير ابن أبي زيد القيرواني»، صحَّحها وضبَّطها محمَّد بوخبزة وعلَّق عليها بدر العمراني (دار الكتب العلميَّة ـ بيروت ـ ط الأولى: ١٤٢٣هـ ـ ٢٠٠٢م).

* «شرح عقيدة ابن أبي زيد القيرواني في كتابه الرِّسالة تحقيق د. أحمد محمَّد نور

سيف (دار البحوث للدِّراسات الإسلاميَّة وإحياء التُّراث ـ الإمارات ـ ط الأولى: ١٤٢٤هـ ـ ٢٠٠٤م).

ـ **أبو عبيد القاسم بن سلام** (ت٢٢٤هـ)، «كتاب الإيمان»، تحقيق الألباني (المكتب الإسلامي ـ بيروت ـ ط الثَّانية: ١٤٠٣هـ ـ ١٩٨٣م).

ـ **العثيمين**: محمَّد بن صالح بن عثيمين (ت١٤٢١هـ).

* «تفسير القرآن الكريم» (سورة **ص**) (دار الثريّا ـ الرِّياض ـ ط الأولى: ١٤٢٥ ـ ٢٠٠٤).

* «القواعد المثلى في صفات الله وأسمائه الحسنى» (مكتبة المعارف ـ الرِّياض ـ: ١٤٠٥هـ).

ـ **العجلوني**: إسماعيل بن محمَّد (ت١١٦٢هـ)، «كشف الخفاء ومزيل الإلباس عمَّا اشتهر من الأحاديث على ألسنة النَّاس»، علَّق عليه أحمد القلاش (مؤسَّسة الرِّسالة ـ بيروت ـ ط الرَّابعة: ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م).

ـ **ابن عدي**: أبو أحمد عبد الله بن عدي الجرجاني (ت٣٦٥هـ)، «الكامل في ضعفاء الرِّجال»، تحقيق د. سهيل زكار (دار الفكر ـ بيروت ـ ط الثَّالثة: ١٤٠٩هـ ـ ١٩٨٨م).

ـ **ابن عِذارى**: أبو عبد الله محمَّد أو أحمد بن محمَّد المراكشي (تنحو ٦٩٥هـ)، «البيان المغرب في أخبار الأندلس والمغرب» (دار الثَّقافة ـ بيروت ـ ط الثَّالثة: ١٩٨٣م).

ـ **ابن العربي**: أبو بكر محمَّد بن عبد الله (ت٥٤٣هـ).

* «أحكام القرآن»، تحقيق علي البجاوي (دار المعرفة ـ بيروت ـ بدون تاريخ).

* «العواصم من القواصم» (ضمن آراء أبي بكر ابن العربي الكلامية) تحقيق د.

عمار الطالبي (الشَّركة الوطنيَّة للنَّشر والتَّوزيع ـ الجزائر ـ ١٩٨١م).

* «شواهد الجلة» (ويحوي على جواب ابن أبي زيد لأهل المغرب) (مكتبة مدريد ـ ١٩٩٦م).

ـ **ابن أبي العز**: علي بن علي الحنفي (ت٧٩٢هـ)، «شرح العقيدة الطحاويَّة»، تحقيق جماعة من العلماء بتخريج الألباني (المكتب الإسلامي ـ بيروت ـ ط التَّاسعة: ١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٨م).

ـ **ابن عساكر**: أبو القاسم علي بن الحسن (ت٥٧١هـ)، «تبيين كذب المفتري فيما نسب إلى الإمام أبي الحسن الأشعري»، تعليق الكوثري (دار الفكر سورية ـ ط الثَّانية: ١٣١٩هـ).

ـ **ابن العطار**: علاء الدِّين علي بن إبراهيم (ت٧٢٤هـ)، «الاعتقاد الخالص من الشكّ والانتقاد» تحقيق علي الحلبي (دار الكتب الأثريَّة الأردن ـ ط الأولى: ١٤٠٨هـ).

ـ **ابن العماد**: أبو الفلاح عبد الحي بن العماد (ت١٠٨٩هـ)، «شذرات الذَّهب في أخبار من ذهب» (دار الفكر ـ بيروت ـ بدون تاريخ).

ـ **عمر رضا كحالة** (ت١٤٠٨هـ)، «معجم المؤلّفين» (مؤسَّسة الرِّسالة ـ بيروت ـ ط الأولى: ١٤١٤هـ ـ ١٩٩٣م).

ـ **عمر سليمان الأشقر**:

* «الجنَّة والنَّار» (دار النَّفائس ـ الأردن ـ ط الثَّانية عشرة: ١٤٢٣هـ ـ ٢٠٠٤م).

* «القيامة الصُّغرى» (دار النَّفائس ـ الأردن ـ ط التَّاسعة: ١٤١٩هـ ـ ١٩٩٩م).

ـ **أبو عمرو الدَّاني**: عثمان بن سعيد ـ ابن الصيرفي ـ (ت٤٤٤هـ).

* «الرِّسالة الوافية لمذهب أهل السُّنَّة في الاعتقادات وأصول الدِّيانات»، تحقيق دغش العجمي (دار الإمام أحمد ـ الكويت ـ ط الأولى: ١٤٢٤هـ ـ ٢٠٠٠م).

* «السُّنن الواردة في الفتن وغوائلها والسَّاعة وأشراطها»، تحقيق د.رضاء الدِّين المباركفوري (دار العاصمة ـ الرِّياض ـ ط الأولى: ١٤١٦هـ ـ ١٩٩٥م).

ـ **عوَّاد المعتق**: «المعتزلة وأصولهم الخمسة وموقف أهل السُّنَّة منها» (مكتبة الرّشد ـ الرِّياض ـ ط الثَّانية: ١٤١٧ هـ ـ ١٩٩٦م).

ـ **القاضي عياض**: أبو الفضل عياض بن موسى اليحصبي (ت٥٤٤هـ).

* «إكمال المعلم بفوائد مسلم»، تحقيق د. يحيى إسماعيل (دار الوفاء ـ القاهرة ـ ط الأولى: ١٤١٩هـ ـ ١٩٩٩م).

* «ترتيب المدارك وتقريب المسالك لمعرفة أعلام مذهب مالك»، تحقيق مجموعة من الباحثين (مطبعة فضالة المحمدية ـ المغرب ـ ط الأولى: ١٤٠١هـ ـ ١٩٨١م).

* «الشفا بتعريف حقوق المصطفى ﷺ»، تحقيق طه عبد الرَّؤوف وخالد بن محمَّد (مكتبة الصفا ـ القاهرة ـ ط الأولى: ١٤٢٣هـ ـ ٢٠٠٢م).

(غ)

ـ **الغزّالي**: أبو حامد محمَّد بن محمَّد الغزالي (ت٥٠٥هـ)، «كتاب الاقتصاد في الاعتقاد» (دار الكتب العلميَّة ـ بيروت ـ ط الأولى: ١٤٠٢ هـ ـ ١٩٩٨م).

(ف)

ـ **فؤاد سزكين**: «تاريخ التُّراث العربي»، نقله إلى العربيَّة د. محمود فهمي حجازي (نشر مكتبة آية الله المرعشي النَّجفي ـ قم، إيران ـ ط الثَّانية: ١٤٠٣ هـ ـ ١٩٨٣م).

ـ **ابن فرحون**: إبراهيم بن نور الدِّين (ت٧٩٩هـ)، «الدِّيباج المذهَّب في معرفة أعيان علماء المذهَّب»، تحقيق مامون الجنان (دار الكتب العلميَّة ـ بيروت ـ ط الأولى: ١٤١٨هـ ـ ١٩٩٦م).

ـ **فهد الرُّومي**: «مسألة خلق القرآن وموقف علماء القيروان منها ودورهم في الذَّبِّ عن مذهب السَّلف» (طبع مكتبة التَّوبة ـ الرِّياض ـ ١٤١٧هـ).

ـ **فواز زمرلي**: «عقائد أئمَّة السَّلف» (دار الكتاب العربي ـ بيروت ـ ط الأولى: ١٤١٥هـ ـ ١٩٩٥م).

ـ **الفيروزآبادي**: أبو طاهر محمَّد بن يعقوب (ت٨١٧هـ)، «القاموس المحيط» (دار الكتاب العربي بيروت ـ بدون تاريخ).

(ق)

ـ **ابن قتيبة**: أبو محمَّد عبد الله بن مسلم الدَّينَوَري (ت٣٧٦هـ).

* «الاختلاف في اللَّفظ والردّ على الجهميَّة والمشبَّهة» (دار الكتب العلميَّة ـ بيروت ـ ط الأولى: ١٤٠٥ هـ ـ ١٩٨٥م).

* «تأويل مختلف الحديث» (دار الكتب العلميَّة ـ بيروت ـ بدون تاريخ).

ـ **ابن قدامة**: أبو محمَّد عبد الله بن أحمد المقدسي (ت٦٢٠هـ).

* «البرهان في بيان القرآن»، تحقيق د. سعود الفنيسان (ضمن مجلَّة البحوث الإسلاميَّة العدد ١٩) (طبع دار أولي النهى ـ الرِّياض ـ ١٤١٣هـ).

* «ذم التَّأويل»، علَّق عليه عمرو عبد المنعم (مكتبة الضِّياء ـ مصر ـ ط الأولى: ١٤١٨هـ ـ ١٩٩٨م).

* «الصِّراط المستقيم في إثبات الحرف القديم» (ضمن مجموع فيه ثلاث رسائل)، تحقيق د. عبد الله البرَّاك (دار الوطن ـ الرِّياض ـ ط الأولى: ١٤٢١هـ ـ ٢٠٠٠م).

* «مجموع فيه: إثبات صفة العلو ولمعة الاعتقاد الهادي إلى سبيل الرَّشاد وذم التَّأويل»، بعناية بدر البدر (دار ابن الأثير ـ الكويت ـ ط الأولى: ١٤١٦هـ ـ ١٩٩٥م).

* «المغني» (دار الفكر ـ ط الأولى: ١٤٠٤هـ ـ ١٩٨٤م).

* «المناظرة لأهل البدع في القرآن»، تحقيق أحمد المزيدي (مؤسَّسة قرطبة ـ مصر ـ ط الأولى: ١٤١٧هـ ـ ١٩٩٦م).

ـ **القرطبي**: أبو العبَّاس أحمد بن عمر (ت٦٥٦هـ)، «المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم»، تحقيق مجموعة من الباحثين (دار ابن كثير ـ دمشق / بيروت ـ ط الثَّانية: ١٤٢٠هـ ـ ١٩٩٩م).

ـ **القرطبي**: أبو عبد الله محمَّد بن أحمد (ت٦٧١هـ).

* «التَّذكرة في أحوال الموتى وأهوال الآخرة»، تحقيق عصام الدِّين الصبابطي (دار الحديث ـ القاهرة ـ ١٤٢٤هـ ـ ٢٠٠٣م).

* «الجامع لأحكام القرآن» (بدون ذكر المطبعة والتَّاريخ).

ـ **القسطلاني**: أبو العبَّاس أحمد بن محمَّد (ت٩٢٣هـ)، «إرشاد السَّاري لشرح صحيح البخاري» (دار صادر ـ بيروت، مصوَّرة على طبعة بولاق المصريَّة، ط السَّادسة ١٣٠٤هـ).

ـ **القصَّاب**: أبو أحمد محمَّد بن علي الكرجي (تحوالي ٣٦٠هـ)، «نكت القرآن الدَّالَّة على البيان في أنواع العلوم والأحكام»، تحقيق جماعة من الباحثين (دار ابن القيِّم ـ السّعودية ـ ط الأولى ١٤٢٤هـ ـ ٢٠٠٣م).

ـ **القصبي محمود زلط**: «القرطبي ومنهجه في التَّفسير» (دار الأنصار ـ القاهرة ـ ١٣٩٩هـ ـ ١٩٧٩م).

ـ **ابن قنفذ القسنطيني**: أبو العبَّاس أحمد بن حسين (ت٨١٠هـ)، «كتاب الوفيات»، تحقيق عادل نويهض (دار الآفاق الجديدة ـ بيروت ـ ط الرَّابعة: ١٤٠٣هـ ـ ١٩٨٣م).

ـ **ابن القيِّم**: أبو عبد الله محمَّد بن أبي بكر (ت٧٥١هـ).

* «اجتماع الجيوش الإسلاميَّة على غزو الجهميَّة والمعطِّلة»، تحقيق د. عواد المعتق (مكتبة الرشد ـ الرِّياض ـ ط الثَّالثة: ١٤١٩هـ ـ ١٩٩٩م).

* «بدائع الفوائد»، تحقيق علي عمران (دار عالم الفوائد ـ مكَّة ـ ط الأولى١٤٢٥هـ).

* «شفاء العليل في مسائل القضاء والقدر والحكمة والتَّعليل»، تحقيق عصام الحرستاني (دار الجيل ـ بيروت ـ ط الأولى: ١٤١٧هـ ـ ١٩٩٧م).

* «حادي الأرواح إلى بلاد الأفراح»، علَّق عليه عبد الرَّحمن وحياة شيحا اللادقيان (دار المعرفة ـ بيروت ـ ط الأولى: ١٤١٤هـ ـ ١٩٩٤م).

* «الرُّوح» (دار الجيل ـ بيروت ـ بدون تاريخ).

* «زاد المعاد في هدي خير العباد»، اعتنى به محمَّد بن عيادي (مكتبة الصَّفا ـ القاهرة ـ ط الأولى: ١٤٢٥هـ ـ ٢٠٠٤م).

* «الصَّواعق المرسلة على الجهميَّة والمعطِّلة»، تحقيق د. علي الدخيل الله (دار العاصمة ـ الرِّياض ـ ط الأولى: ١٤١٨هـ ـ ١٩٩٨م).

* «طريق الهجرتين وباب السَّعادتين»، علَّق عليه عمر بن محمود أبو عمر (دار ابن القيِّم ـ السعودية ـ ط الثَّانية: ١٤١٤ هـ ـ ١٩٩٤م).

* «مدارج السَّالكين بين منازل إيَّاك نعبد وإيَّاك نستعين»، اعتنى به محمَّد ابن عيادي (مكتبة الصَّفا ـ القاهرة ـ ط الأولى: ١٤٢٤هـ ـ ٢٠٠٤م).

* «مفتاح دار السَّعادة» و«منشور ولاية العلم والإرادة»، تحقيق حسَّان الطيبي وعصام الحرستاني (دار الجيل ـ بيروت - ط الأولى: ١٤١٤ هـ ـ ١٩٩٤م).

* «الوابل الصيِّب من الكلم الطيِّب»، تحقيق أحمد بن شعبان (مكتبة الصَّفا ـ القاهرة ـ ط الأولى ١٤٢٤هـ ـ ٢٠٠٣م).

(ك)

ـ **ابن كثير**: أبو الفداء إسماعيل بن كثير (ت٧٧٤هـ).

* «اختصار علوم الحديث» (مع شرحه الباعث الحثيث لأحمد شاكر تعليق الألباني وتحقيق علي الحلبي) (مكتبة المعارف ـ الرِّياض ـ ط الأولى: ١٤١٧هـ ـ ١٩٩٦ م).

* «البداية والنِّهاية»، تحقيق د. عبد الله التّركي (دار عالم الكتب ـ الرِّياض ـ ط الأولى: ١٤٢٤ هـ ـ ٢٠٠٦م).

* «تفسير القرآن العظيم»، خرج أحاديثه مجموعة من الباحثين (مكتبة الصَّفا ـ القاهرة ـ ط الأولى: ١٤٢٣هـ ـ ٢٠٠٢م).

* «كتاب النِّهاية في الفتن والملاحم»، خرَّج أحاديثه أحمد بن شعبان ومحمَّد ابن عيادي (مكتبة الصَّفا ـ القاهرة ـ ط الأولى ١٤٢٣هـ ـ ٢٠٠٣م).

ـ **الكفوي**: أبو البقاء أيُّوب بن موسى الحسيني (ت١٠٩٤هـ)، «الكليات»، تحقيق د. عدنان درويش ومحمَّد المصري (مؤسَّسة الرِّسالة ـ ط الثَّانية: ١٤١٣هـ ـ ١٩٩٣م).

(ل)

ـ **اللَّالكائي**: أبو القاسم هبة الله بن الحسن الطبري (ت٤١٨هـ)، «شرح أصول اعتقاد أهل السُّنَّة والجماعة»، تحقيق د. أحمد الغامدي (دار طيبة ـ الرِّياض ـ ط الخامسة: ١٤١٨هـ).

(م)

ـ **ابن ماجه**: أبو عبد الله محمَّد بن يزيد القزويني (ت٢٧٥هـ)، «السُّنن»، تحقيق محمَّد فؤاد عبد الباقي (دار الفكر ـ بيروت ـ بدون تاريخ).

ـ **ابن ماكولا**: أبو نصر علي بن هبة الله، (ت٤٧٥هـ)، «الإكمال في رفع الارتياب عن المؤتلف والمختلف في الأسماء والكنى والأنساب»، علَّق عليه الشَّيخ المعلمي (النَّاشر محمَّد أمين ـ بيروت بدون تاريخ).

ـ **مبارك الميلي** (ت١٩٤٥م)، «تاريخ الجزائر في القديم والحديث»، تقديم وتصحيح محمَّد الميلي (الشَّركة الوطنيَّة للنَّشر والتَّوزيع ـ الجزائر ـ ١٣٩٦هـ ـ ١٩٧٦م).

ـ **المباركفوري**: أبو العلا محمَّد بن عبد الرَّحمن (ت١٣٥٣هـ)، «تحفة الأحوذي بشرح جامع التِّرمذي» (دار الفكر ـ بيروت ـ ١٤٢٤ هـ ـ ٢٠٠٣م).

ـ **محمَّد إبراهيم علي**: «اصطلاح المذهب عند المالكيَّة» (دار البحوث والدِّراسات الإسلاميَّة وإحياء التُّراث ـ دبي ـ ط الأولى: ١٤٢١ هـ ـ ٢٠٠٠ م).

ـ **محمَّد بن خليفة التميمي**.

* «الآثار المرويَّة في صفة المعيَّة» (مكتبة أضواء السَّلف ـ الرِّياض ط الأولى: ١٤٢٢هـ ـ ٢٠٠٢م).

* «معتقد أهل السُّنَّة والجماعة في أسماء الله الحسنى» (دار إيلاف ـ الكويت ـ ط الأولى: ١٤١٧هـ ـ ١٩٩٦م).

ـ **محمَّد خليل هراس** (ت١٩٧٥م)، «شرح العقيدة الواسطيَّة»، خرج أحاديثه وليد بن محمَّد (دار الآثار القاهرة ط الأولى: ١٤٢٤هـ ـ ٢٠٠٣م).

ـ **محمَّد حاج عيسى الجزائري**، «عقيدة العلَّامة عبد الحميد بن باديس»، تقديم د. محمَّد علي فركوس (دار الإمام مالك ـ الجزائر ـ ط الأولى: ١٤٢٤ هـ ـ ٢٠٠٣م).

ـ **محمود الحداد**، «عقيدة أبي حاتم وأبي زرعة الرَّازيِّين» (دار الفرقان ـ بدون ذكر مكان وسنة الطَّبع).

ـ **محمَّد المكِّي بن عزُّوز** (ت١٣٣٤هـ)، «عقيدة التَّوحيد الكبرى ويليه عقيدة التَّوحيد الصُّغرى في عقائد أهل السُّنَّة والجماعة»، تحقيق وتعليق د. محمَّد رشيد بوغزالة السُّوفي الجزائري (مؤسَّسة الريَّان ـ بيروت ـ ط الأولى: ١٤٢٩ هـ ـ ٢٠٠٨م).

ـ **ابن مخلوف**: محمَّد بن محمَّد (ت١٣٦٠هـ)، «شجرة النُّور الزَّكيَّة في طبقات المالكيَّة»، علَّق عليه عبد المجيد خيالي (دار الكتب العلميَّة ـ بيروت ـ ط الأولى: ١٤٢٤هـ ـ ٢٠٠٣م).

ـ **مرعي بن يوسف الكرمي**، «أقاويل الثّقات في تأويل الأسماء والصِّفات والآيات المحكمات والمشبهات» تحقيق شعيب الأرناؤوط (مؤسَّسة الرِّسالة ـ بيروت ـ ط الأولى: ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٥م).

ـ **المروزي**: أبو عبد الله محمَّد بن نصر (ت٢٩٤هـ)، «تعظيم قدر الصَّلاة»، تحقيق كمال بن سالم مكتبة العلم ـ القاهرة ـ بدون تاريخ).

ـ **المزي**: أبو الحجاج يوسف بن الزكيّ (ت٧٤٢هـ)، «تهذيب الكمال في أسماء الرِّجال»، تحقيق د. بشار عواد (مؤسَّسة الرِّسالة ـ بيروت ـ ط الأولى: ١٤١٨هـ ـ ١٩٩٨م).

ـ **المزني**: أبو إبراهيم إسماعيل بن يحيى (ت٢٦٤هـ)، «شرح السُّنَّة»، تحقيق جمال عزُّون (دار ابن حزم ـ الرِّياض ـ ط الأولى ١٤٢٠ ـ ٢٠٠٠).

ـ **مسلم**: أبو الحسين مسلم بن الحجَّاج النيسابوري (ت٢٦١هـ)، «المسند الصَّحيح»، تحقيق محمَّد فؤاد عبد الباقي (دار إحياء التُّراث العربي ـ بيروت ـ بدون تاريخ).

ـ **مصطفى أبو سفيان**، «عقيدة الإمام مالك السَّلفيَّة» (دار الضِّياء ـ مصر ـ ط الأولى: ١٤٢٤هـ ـ ٢٠٠٣م).

ـ **المغرواي**: أبو عبد الله محمَّد بن منصور المغراوي السجلسماسي (تفي النِّصف الثَّاني من القرن السَّادس)، «الرِّسالة الفقهيَّة» لابن أبي زيد مع «غرر المقالة في شرح غريب الرِّسالة»، تحقيق د. عبد الهادي حمو و د. محمَّد أبو الأجفان (دار الغرب الإسلامي ـ بيروت ـ ط الأولى: ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م).

ـ **المقري**: أبو العبَّاس أحمد بن محمَّد (ت١٠٤١هـ).

* «أزهار الرِّياض في أخبار عياض» (صندوق إحياء التُّراث الإسلامي المشترك بين المملكة المغربية والإمارات العربيَّة ـ ١٣٩٨هـ ـ ١٩٧٨م).

* «نفح الطِّيب من غصن الأندلس الرطيب»، تحقيق د. إحسان عبَّاس (دار صادر ـ بيروت ط الثَّانية: ١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٨م).

ـ **ابن منده**: أبو عبد الله محمَّد بن إسحاق (ت٣٩٥هـ).

* «الردّ على الجهميَّة»، تحقيق د. علي الفقيهي (دار الإمام أحمد ـ القاهرة ـ ١٤٢٦هـ ـ ٢٠٠٥م).

* «كتاب التَّوحيد ومعرفة أسماء الله عَزَّوَجَلَّ وصفاته»، تحقيق د. علي الفقيهي (مكتبة العلوم والحكم ـ المدينة ـ ط الأولى: ١٤٢٣هـ ـ ٢٠٠٢م).

ابن منده: أبو القاسم عبد الرَّحمن بن محمَّد (ت٤٧٠هـ)، «الردّ على من يقول ألم حرف لينفي الألف واللَّام والميم عن كلام الله عزَّ وجلّ، تحقيق عبد الله الجديع (دار العاصمة ـ الرِّياض ـ ط الاولى: ١٤٠٩هـ).

ـ **المنذري**: أبومحمَّد عبد العظيم بن عبد القوي (ت٦٥٦هـ)، «التَّرغيب والتَّرهيب من الحديث الشَّريف»، علَّق عليه مصطفى عمارة (دار الحديث ـ القاهرة ـ ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٧م).

ـ **ابن منظور**: أبو الفضل محمَّد بن مكرم (ت٧١١هـ)، «لسان العرب» (طبع

دار صادر ـ بيروت ـ ط الثَّانية: ١٤١٢هـ ـ ١٩٩٢م).

ـ **ابن الموصلي**: أبو عبد الله محمَّد بن محمَّد (ت٧٧٤هـ)، «مختصر الصَّواعق المرسلة على الجهميَّة والمعطِّلة» لابن القيِّم (دار الكتب العلميَّة ـ بيروت ـ بدون تاريخ).

(ن)

ـ **الناصري**: أبو العبَّاس أحمد بن خالد الناصري (ت١٢٥٠ـ ١٨٣٥)، «الاستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى»، تحقيق جعفر الناصري ومحمَّد الناصري (دار الكتاب ـ الدَّار البيضاء: ١٤١٨ـ ١٩٩٧).

ـ **ابن ناصر الدِّين الدِّمشقي**: أبو عبد الله محمَّد بن أبي بكر القيسي، (ت٨٤٢هـ) «مجلس في حديث جابر»، تحقيق مشعل المطيري (مؤسَّسة الريَّان ـ بيروت ـ ط الأولى: ١٤١٥هـ ـ ١٩٩٥م).

ـ **ابن النديم**: محمَّد بن إسحاق (ت٣٨٠هـ)، الفهرست، علَّق عليها إبراهيم رمضان (دار المعرفة ـ بيروت ـ ط الثَّانية: ١٤١٧هـ ـ ١٩٩٧م).

ـ **النّسائي**: أبو عبد الرَّحمن أحمد بن شعيب (ت٣٠٣هـ).

* «السّنن» (دار ابن حزم ـ بيروت ـ ط الأولى ١٤٢٠ هـ ـ ١٩٩٩م).

* «السُّنن الكبرى»، تحقيق حسن شلبي (مؤسَّسة الرِّسالة ـ بيروت ـ ط الأولى: ١٤٢١هـ ـ ٢٠٠١م).

* «الضُّعفاء والمتروكين»، تحقيق بوران الضناوي وكمال الحوت (مؤسَّسة الكتب الثَّقافيَّة بيروت ـ ط الثَّانية: ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٧م).

ـ **النَّووي**: أبو زكريَّا يحيى بن شرف (ت٦٧٦هـ)، «المنهاج في شرح صحيح مسلم بن الحجَّاج» تحقيق خليل مأمون شيحا (دار المعرفة ـ بيروت ـ ط الخامسة: ١٤١٩هـ ـ ١٩٩٨م).

(هـ)

ـ **الهادي الدرقاش**، «أبو محمَّد عبد الله بن أبي زيد القيرواني حياته وآثاره» و«كتاب النَّوادر والزِّيادات» (دار قتيبة ـ بيروت ـ ط الأولى: ١٤٠٩هـ ـ ١٩٨٩م).

ـ **الهروي**: أبو إسماعيل عبد الله بن محمَّد الأنصاري الهروي (ت٤٨١هـ).

* «ذم الكلام وأهله»، تحقيق عبد الله الأنصاري (مكتبة الغرباء الأثريَّة ـ المدينة ـ ط الأولى: ١٤١٩هـ ـ ١٩٩٨م).

* «كتاب الأربعين في دلائل التَّوحيد»، تحقيق د . علي الفقيهي (دار الإمام أحمد ـ القاهرة ـ طالأولى: ١٤٢٧ هـ ـ ٢٠٠٦ م).

ـ **الهكاري**: أبو الحسن علي بن محمَّد (ت٤٨٦هـ)، «اعتقاد الشَّافعي» (ضمن مجموع فيه ثلاث رسائل)، تحقيق د. عبد الله البراك (دار الوطن ـ الرِّياض ـ ط الأولى: ١٤٢١هـ ـ ٢٠٠٠م).

ـ **الهيثمي**: نور الدِّين علي بن أبي بكر (ت٨٠٧هـ)، «مجمع الفوائد ومنبع الفوائد» (دار الكتاب العربي ـ بيروت ـ بدون تاريخ).

(و)

ـ **الونشريسي**: أبو العبَّاس أحمد بن يحيى (ت٩١٤هـ)، «المعيار المعرب والجامع المغرب عن فتاوى علماء إفريقيَّة والأندلس والمغرب»، تحقيق جماعة من الفقهاء (دار الغرب الإسلامي ـ بيروت ـ ط الأولى: ١٤٠٣هـ ـ ١٩٨٣ م).

(ي)

ـ **يحيى العمراني**: يحيى بن أبي الخير (ت٥٥٨هـ)، «الانتصار في الرَّدِّ على المعتزلة القدريَّة الأشرار» تحقيق د. سعود الخلف (مكتبة أضواء السَّلف ـ الرِّياض ـ الأولى: ١٤١٩هـ ـ ١٩٩٩م)

ـ **أبو يعلى الفرَّاء** (ت٤٥٨هـ)، «إبطال التَّأويلات لأخبار الصِّفات»، تحقيق محمَّد بن حمد النَّجدي (الجزء الأوَّل طبع دار الإمام الذَّهبي ـ الكويت الأولى: ١٤١٠ هـ، الجزء الثَّاني طبع دار إيلاف ـ الكويت الأولى: ١٩٩٥م).

ـ **أبو يعلى الموصلي**: أحمد بن علي التميمي (ت٣٠٧هـ)، «المسند»، تحقيق حسين سليم أسد (دار الثَّقافة العربيَّة ـ دمشق ـ ط الأولى: ١٤١٣هـ ـ ١٩٩٢م).

ـ **ابن أبي يعلى**: أبو الحسين محمَّد بن محمَّد (ت٥٢٦هـ):

* «طبقات الحنابلة الفقهاء»، تحقيق د. علي محمَّد (مكتبة الثَّقافة الدِّينيَّة ـ بيروت ـ ط الأولى: ١٤١٩هـ ـ ١٩٩٨م).

* «كتاب الاعتقاد»، تحقيق د. محمَّد الخميس (دار أطلس الخضراء ـ الرِّياض ـ ط الأولى: ١٤٢٣هـ ـ ٢٠٠٢م).

ـ **يوسف الوابل**، «أشراط السَّاعة» (دار ابن الجوزي ـ الرِّياض ـ ط الحادية عشر ١٤١٩هـ ـ ١٩٩٨م).

٢ـ المجلَّات:

ـ **عزّ الدِّين رمضاني** (رئيس التَّحرير)، **الإصلاح** (تصدر في الجزائر عن دار الفضيلة ـ عدد ٢٥: جمادى الأولى والآخرة ١٤٣٢ ـ مارس وأفريل ٢٠١١).

ـ **محمَّد الشَّويعر** (رئيس التَّحرير)، **البحوث الإسلاميَّة** (دار أولي النُّهى ـ الرِّياض ـ ١٤١٣هـ).

ـ **محمَّد موسى نصر** (رئيس التَّحرير)، **الأصالة** (طبع جمعيَّة النُّور والإيمان الخيريَّة الإسلاميَّة بيروت ـ بدون تاريخ).

ـ **وليد بن أحمد الزبيري** (رئيس التَّحرير)، **الحكمة** (تصدر في مدينة ليدز ـ

بريطانيا ـ العدد السَّابع: جمادى الثَّانية ١٤١٦هـ).

ـ **دعوة الحقّ** ـ تصدر عن وزارة الأوقاف والشُّؤون الإسلاميَّة بالرِّباط ـ المغرب الأقصى ـ (العدد الثَّالث: رجب ١٤٠٠ هـ ـ يونيو ١٩٨٠).





فهرس الموضوعات

الموضوع الصفحة

